THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY

GRADUATE SCHOOL OF
BUSINESS LIBRARY

المكتبة المركزية

تقييم النمو الاقتصادي في العراق
١٩٥٠ - ١٩٧٠

الجزء الثاني

تطور القطاعات السلعية

الدكتور جواد هاشم
الدكتور حسين عمر
الدكتور علي المنوفي

Business
HC
497
.I7
H38
v.1

الفصل الخامس
تطور قطاع الزراعة

مقدمـــــــة

تكشف البيانات المتاحة عن تنفيذ اهداف الخطة الحالية ان القطاع الزراعي يتسم بركود نسبي رغم ان الخطة اعطته الاولوية الثانية بعد قطـــاع الصناعة ، فيما يتعلق بالتخصيصات الاستثمارية ٠ اذ انه ، وان كان قطاع الزراعة حظى بنحو ٢٩ ٪ من اجمالي قيمة الاستثمار ، فان الاستثمارات المنتظر تحقيقها ، فعلا ، في هذا القطاع حتى نهاية الخطة الحالية ، لاتتجـاوز ١٥ ٪ من اجمالي قيمة الاستثمار (١٤٢ مليون دينار تخصيصات استثماريـة مقابل ٤٥ مليون دينار انفاق متوقع) ٠ وهذا مما جعل قطاع الزراعـــة يهبط الى ادنى سلم الاولويات المحققة٠

ومن هنا يتضح انه ، رغم الانجازات المحققة في الميدان الاقتصادى، فان الاقتصاد القومي يعوزه التوازن المنشود ، اذ بينما يحقق القطـــاع الصناعي معدلا للنمو يقرب من ١٢ ٪ سنويا ، والقطاع النفطي ٧٪ سنويا ، فان قطاع الزراعة يحقق معدلا بطيئا لايجاوز ١٪ سنويا ٠ يؤكد ذلـــك ايضـــا ، ان نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كانت نحو ٥٢ر٨٪ عام ١٩٥٣ ، ثم هبطت بدرجة طفيفة الى نحـــو ٤٥ر٦ ٪ عام ١٩٦٨ ، على حين كانت مساهمة القطاع الصناعي في تكويـن الناتج المحلي الاجمالي نحو ١ر٨ ٪ عام ١٩٥٣ ثم ارتفعت الى ٨ر٨ ٪ عام ١٩٦٨٠ اما قطاع الزراعة فقد اسهم بنحو ٢٩ر٣ ٪ في تكويـــن الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٥٣ ، ثم انخفضت نسبة مساهمته الـــى نحو ٠ر٢٣ ٪ عام ١٩٦٨ ٠

ولا حاجة الى القول بان النهوض بقطاع الزراعة ، والارتفاع بمعدلات نموه الى المستوى الذى يعوضه عن التخلف الراهن ويتيح قدرا كبيرا مـــن

التوازن المنشود للاقتصاد القومي ، هو ضرورة حتمية ، وهدف اساسي من اهداف الخطة الخمسية المقبلة . ذلك ان ثمة امكانيات ضخمة بهذا القطاع ، لو احسن توجيهها واستغلالها ، فانها تفضي الى توسع كبير في الانتاج الزراعي ، وبالتالي الى زيادة مطردة واسعة النطاق ، في الناتج المحلي والدخل المحلي ، والمستوى المعيشي للمواطنين وفضلا عن ذلك فان تنمية القطاع الزراعي له اهمية خاصة بالنسبة للقطاعات الاخرى ، فانه يمد قطاع الصناعة باحتياجاته من المواد الاولية ، ويسد احتياجات السوق المحلي من المحاصيل الغذائية ، ويقلل من الاعتماد على العالم الخارجي في استيراد كثير من السلع ، ويتيح امكانيات متزايدة للتصدير ، وبذلك يقل العجز المزمن في ميزان المدفوعات . كما ان الاعتماد ، اساسا ، على الموارد النفطية وحدها في توفير الاموال اللازمة للميزانية الاعتيادية والاستثمارية ليس بالوضع الملائم في مثل هذه الظروف الراهنة التي تتطلب موارد كبيرة متزايدة لتحقيق التنمية بالمعدلات السريعة ، والارتفاع بمستوى معيشة المواطنين بدرجة ملحوظة ، فضلا عن الموارد التي يقتضي تخصيصها لشؤون الدفاع القومي .

(١) حقائق اساسية عن قطاع الزراعة :

تبلغ مساحة اراضي العراق الكلية ٤٥٣ الف كيلو متر مربع ، وهو مايعادل ١٨١ مليون دونم . اما مساحة الاراضي القابلة للزراعة من جملة هذه المساحة فتبلغ ٤٨ مليون دونم على وجه التقريب . غير ان مساحة الاراضي المزروعة فعلا ، حسب تقدير الجهاز المركزي للاحصاء ، فتبلغ حوالي ٢٣ مليون دونم . ومع ذلك فان هذه المساحة المزروعة تستغل وفقا " لنظام النيرين " وهو الذي يقضي بزراعة حوالي نصف الارض في كل سنة زراعية ، وترك

النصف الآخر بورا الى السنة الزراعية التالية بقصد استعادة خصوبتها .

آ — مساحة الاراضي المزروعة وتصنيفها

وفيما يلي جدولان يبين اولهما تصنيف الأراضي الزراعية حسب طريقة الاستغلال ، وثانيهما تصنيف الاراضي الزراعية حسب طريقة الرى .

جدول رقم (١)

تصنيف الاراضي الزراعية حسب طريقة الاستغلال

نوع الارض	المساحة (بالالف دونم)
مجموع الاراضي التي تزرع سنويا	١٠٤٠٠
مجموع الاراضي التي تترك بورا	١١٢٠٠
مجموع الاراضي التي تزرع بالفاكهة	٥٠٠
المراعي	٩٠٠
المجموع	٢٣٠٠٠

جدول رقم (٢)

تصنيف الاراضي الزراعية حسب طريقة الارواء

نوع الارواء	المساحة (بالالف دونم)
الارض المرواة بالامطار	١١٠٠٠
الارض المرواة بطريقة الرى السيحي	٧٠٠٠
الارض المرواة بالمضخات	٤٦٠٠
الارض المرواة بالنواعير	٢٠٠
الارض المرواة بطرق اخرى	٢٠٠
المجموع	٢٣٠٠٠

ويمكن ان نخلص من هذا التصنيف الى بعض الحقائق الهامة • الحقيقة الاولى ان مساحة الاراضي الصالحة للزراعة تبلغ ٤٨ مليون دونم ، اما مساحة الاراضي المستغلة ، فتبلغ نحو ٢٣ مليون دونم كما قدمنا ، بمعنى ان مساحة الاراضي المستغلة لاتمثل سوى ٤٧٫٩ ٪ من مجموع مساحة الاراضي الصالحة للزراعة • غير انه نتيجة لاتباع الاسلوب البدائي في الانتاج الزراعي ، المسمى بنظام النيرين ، فان مساحة الاراضي المزروعة فعلا سنويا تبلغ نحو ١٢ مليون دونم ، اى ماتبلغ نسبته نحو ٢٥ ٪ من مجموع مساحة الاراضي الصالحة للزراعة •

الحقيقة الثانية ان الاراضي الصالحة للزراعة يمكن ان تقسم الى ثلاثة مجموعات رئيسية : المجموعة الاولى وتضم الاراضي التي لاتحتاج الى استصلاح والتي تزرع فعلا

باتباع نظام النيرين ، وتبلغ مساحتها حوالي ٢٣ مليون دونم • اما المجموعة الثانية فتضم الاراضي غير المستغلة حاليا وتحتاج الى استصلاح جزئي لتصبح صالحة للزراعة كنفقات ايصال المياه اليها وشق الترع والقنوات وانشاء شبكات للبزل • انما يلاحظ ان جزءا من هذه الاراضي قد تدهورت خصوبته نتيجة لترسب الاملاح فيه ، ولهذا فان تخليص هذه الاراضي من الاملاح يتطلب جهودا اضافية الى جانب تدبير وسائل الري والبزل الملائمة • واما المجموعة الثالثة فتضم الاراضي التي تحتاج الى استصلاح واسع النطاق ، وهي الاراضي غير المعمورة • ومن الواضح ان تحديد مواقع هذه الاراضي يتطلب مسحا شاملا لاراضي العراق ، وان كان قد تم تحديد مساحة بعض اراضي الاستصلاح في خطط الاعمار كمحاولة اولية ، وخصصت لها اربعة مشروعات للتوسع الافقي ، مبينة فيما يلي :

جدول رقم (٣)

مشروعات التوسع الافقي لقطاع الزراعة

المشروع	المساحة (بالدونم)	مرحلة العمل
كركوك العظيم (الزاب الصغير)	١ر٣٠٠ر٠٠٠	يجرى تنفيذه حاليا
اسكي كلك (الزاب الكبير)	٤٠ر٠٠٠	بسبيل الانتهاء من تنفيذه
توسعات حوض ديالى	٤٠٠ر٠٠٠	لم يبدأ تنفيذه بعد
مندلي وبدره وجصان	٢٠٠ر٠٠٠	لم يبدأ تنفيذه بعد
الجملة	١ر٩٤٠ر٠٠٠	

ب - القوى البشرية المتاحة

ولاريب ان اى تطوير فعال لقطاع الزراعة لابد ان يعتمد ، في الاساس ، على مايتاح له من قوى بشرية ، باعتبارها عنصرا رئيسيا من عناصر الانتاج . واذا نظرنا الى عدد السكان ، بوجه عام ، لوجدنا ، لاول وهلة ، ان العراق يعتبر من البلاد النامية التي تتسم بخزارة مواردها الطبيعية مع قلة في عدد السكان: اذ كان عدد سكان العراق في تعداد ١٩٤٧ نحو ٤ر٨ مليون نسمة ، زاد الى ٦ر٣ مليون نسمة في تعداد ١٩٥٧ ، ثم الى ٨ر١ مليون نسمة عام ١٩٦٥ ، بمعدل نمو سنوى يصل الى ٣ر١ ٪ ، وهو من اعلى معدلات نمو السكان في العالم .

اما اذا نظرنا الى التوزيع النسبي لسكان العراق بين الريف والحضر ، لوجدنا ان نسبة سكان الريف الى سكان الحضر في تناقص مستمر منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن ، اذ كانت النسبة ٦٤ ٪ عام ١٩٤٧ ، هبطت الى ٢ر٦١ ٪ عام ١٩٥٧ ، ثم هبطت ثانية الى ٦ر٤٨ ٪ عام ١٩٦٥ ، كما يتضح تفصيلا من الجدول التالي :

جدول رقم (٤)

توزيع السكان بين الريف والحضر ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥

	١٩٤٧		١٩٥٧		١٩٦٥	
	عدد السكان	٪	عدد السكان	٪	عدد السكان	٪
سكان الريف	٣٠٨٢٣٥٨	٦٤ر٠	٣٨٥٣٧٥٤	٦١ر٢	٣٦٣٥٦١٦	٤٨ر٩
سكان الحضر	١٧٣٣٨٢٧	٣٦ر٠	٢٤٤٥٢٢٢	٣٨ر٨	٤١١٤٧٩٩	٥١ر١
مجموع السكان	٤٨١٦١٨٥	١٠٠ر٠	٦٢٩٨٩٧٦	١٠٠ر٠	٨٠٤٧٤١٥	١٠٠ر٠

ويدل التحليل السابق على ان ثمة هجرة داخلية مستمرة من الريف الى الحضر ، خلال الفترة موضوع البحث ، اذا اخذنا في الاعتبار ان معدل نمو السكان بالريف بقى على حاله ، اذ كان يبلغ نحو ٢ر٢٦ ٪ سنويا في الفترة من ١٩٤٧ الى ١٩٦٥ ، على حين ان معدل نمو السكان بالحضر ارتفع من ٣ر٥ ٪ ، في الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٥٧ ، الى ٦ر٧ ٪ في الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٥ كنتيجة مترتبة على الهجرة الداخلية ، الى جانب الزيادة الطبيعية في عدد السكان .

واذا انتقلنا الى التركيب العمرى للسكان فان تعداد ١٩٥٧ يكشف عن ان الافراد الذين تقل اعمارهم عن ٥ سنوات يمثلون ١٩ر٣ ٪ من مجموع السكان . والافراد الذين تتراوح اعمارهم بين ٥ سنوات

واقل من ١٥ سنة يمثلون ٥ر٢٥ ٪ من مجمـــــوع السكان ، والافراد الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ سنة و ٦٠ سنة يمثلون ٩ر٤٩ ٪ من السكان ، اما من تزيـد اعمارهم عن ٦٠ سنة فيكونون ١ر٥ ٪ من مجمـــــوع السكان. وهكذا نخلص الى بعض الحقائق الديموغرافيـة من مثل هذا التركيب العمرى . الحقيقة الاولى ان شـعب العراق من الشعوب الفتية ، اذ تصل نسبة الاطفـــال الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة الى نحو ٤٥ ٪ مـــن مجموع السكان . وهذا مما يوحى بانه من المتوقع ان يزيد المعدل السنوى للسكان عن معدله الحالي .

الحقيقة الثانية ان عدد السكان القادرين على العمـــل ، اى الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ سنة و ٦٠ سـنة ، يبلغ نحو ٥٠ ٪ . اما عدد السكان العاملين فهـــو يبلغ نحو ١ر٧٦ مليون نسمة عام ١٩٥٧ أى بنســـبة ٨ر٢٧ ٪ من مجموع السكان ، ونحو ١ر٩٨ مليون نسـمة عام ١٩٦٥ اى بنسبة ٠ر٢٤ ٪ من مجموع السكان. اما في قطاع الريف فان عدد السكان العاملين يبلغ نحـــو ١ر٢١ مليون نسمة عام ١٩٥٧ اى بنسبة ١ر١٩ ٪ من مجموع السكان ، ونحو ١ر٤١ مليون نسمة عام ١٩٦٥ اى بنسبة ١ر١٧ ٪ من مجموع السكان ، كما يتضـح من الجـدول التالـــي :

جدول رقم (٥)

عدد السكان العاملين في الريف والحضر ١٩٥٧ ، ١٩٦٥

	١٩٥٧		١٩٦٥	
	عدد السكان العاملين	النسبة الى مجموع السكان العاملين ٪	عدد السكان العاملين	النسبة الى مجموع السكان العاملين ٪
سكان الحضر				
أ - ذكور	٤٤٦٠٤٤	٢٥ر٣	٤٤٨٧٠٦	٢٢ر٦
ب - آناث	١٠٦٨٣٠	٦ر١	١٢٠٠٤٢	٦ر١
مجموع جزئي	٥٥٢٨٧٤	٣١ر٣	٥٦٨٧٤٨	٢٨ر٧
سكان الريف				
أ - ذكور	٧١٣٥٤٠	٤٠ر٤	٨٢٨٤٧٣	٤١ر٨
ب - آناث	٤٩٩٢٣١	٢٨ر٣	٥٨٤٠٦١	٢٩ر٥
مجموع جزئي	١٢١٢٧٧١	٦٨ر٧	١٤١٢ر٥٣٤	٧١ر٣
مجموع عام	١٧٦٥٦٤٥	١٠٠ر٠	١٩٨١٢٨٢	١٠٠ر٠

ويتضح من الجدول السابق ان نسبة السكان العاملين في الحضر قد نقصت من ٣ر٣١ ٪ عام ١٩٥٧ الى ٢ر٢٨ ٪ من مجموع السكان العاملين عام ١٩٦٥ ، وعلى نقيض ذلك زادت نسبة السكان العاملين في الريف من ٧ر٦٨ ٪ عام ١٩٥٧ الى ٣ر٧١ ٪ من مجموع السكان العاملين عام ١٩٦٥ . ويمكن

تفسير هذه الظاهرة بأن النسبة المستبعدة من السكان القادرين على العمل في الحضر اكبر منها في الريف ، نظرا لأن هناك بالحضر اعدادا كبيرة من الافراد الذين لايشاركون في النشاط الاقتصادى لانصرافهم الى تلقي العلم في مختلف مراحل التعليم ، وهو مالايحدث بالريف اذ ترتفع نسبة الامية ، ويقل نسبيا عدد الطلاب في مختلف مراحل التعليم ، الى المجموع الكلي لسكان الريف .

والحقيقة الثالثة التي نستخلصها من التحليل السابق ، هي انه فضلا عن تناقص نسبة عدد السكان العاملين بالريف الى مجموع السكان بالعراق ، من ١٩ر١ ٪ عام ١٩٥٧ الى ١٧ر١٪ عام ١٩٦٥ ، فأن معدل كثافة السكان يعتبر من اعلى معدلات الكثافة في العالم . وهذا رغم قلة عدد السكان ووفرة الموارد الطبيعية كما قدمنا . ويتضح ذلك جليا ، لو اخذنا في اعتبارنا التمييز بين :

آ - الاراضي الصالحة للزراعة (٤٨ مليون دونم) .

ب - الاراضي المستغلة فعلا وفقا لنظام النيرين (٢٣مليون دونم)

جـ - الاراضي المزروعة سنويا (١٢ مليون دونم) .

وقدرنا ان عدد سكان العراق يبلغ نحو ٩ ملايين نسمة في غضون العام الحالي . فأذا قدرنا كثافة السكان على اساس الاراضي الصالحة للزراعة (٤٨ مليون دونم او مايعادل ١٢٠٠٠٠ كيلو متر مربع) ، فأنها تصل الى ٧٥ نسمة للكيلو متر المربع الواحد . اما لو اخذنا بمعيار الاراضي المستغلة فعلا ، فأن كثافة السكان ترتفع الى ١٥٦ نسمة للكيلو متر المربع الواحد ، اما اذا اخذنا بمعيار الاراضي المزروعة فعلا ، وبحكم الواقع ، فان كثافة السكان ترتفع الى ٣١٢ نسمة للكيلو متر المربع الواحد ، وهي نسبة مرتفعة ، يضاعف من آثارها اتباع الاساليب البدائية في الانتاج الزراعي وضعف

الانتاجية بوجه عام ، وانخفاض مستوى دخل المنتجين الزراعيين تبعا لذلك . ولعل ذلك من العوامل التي دفعت بعض السكان الزراعيين الى الهجرة من الريف الى الحضر ، بمعدل يتراوح بين ١٠٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ نسمة سنويا في الفترة من ١٩٣٧ الى ١٩٤٧ ، وبين ١٦٠٠٠ نسمة و ٤٥٠٠٠ نسمة سنويا في الفترة من ١٩٤٧ الى ١٩٥٧ ، هذا الى جانب ارتفاع المستوى الحضارى للمدينة ، وتزايد فرص العمالة والدخل تبعا لوضع خطط التنمية المتعاقبة موضع التنفيذ .

ويسوقنا ذلك ، ايضا ، الى مناقشة نصيب الفرد الواحد في المتوسط من مساحة الارض المستغلة . وهنا يوضح الجدول التالي ان هذا المتوسط في تدهور مستمر منذ عام ١٩٤٧ الى ١٩٦٥ :

جدول رقم (٦)

نصيب الفرد من مساحة الارض المستغلة عام ١٩٦٥ مقارنا بعامي ٩٤٧ و١٩٥٧

	١٩٤٧		١٩٥٧		١٩٦٥	
	عدد السكان	نصيب الفرد في المتوسط	عدد السكان	نصيب الفرد في المتوسط	عدد السكان	نصيب الفرد في المتوسط
أ- على اساس الاراضي الصالحة للزراعة (٤٨ مليون دونم)	٤٨١٦١٨٥	١٠ر٠	٦٢٩٨٩٧٦	٧ر٦	٨٠٤٧٤١٥	٦ر٠
ب- على اساس الاراضي المستغلة (٢٣ مليون دونم)	٤٨١٦١٨٥	٤ر٨	٦٢٩٨٩٧٦	٣ر٧	٨٠٤٧٤١٥	٢ر٩
جـ- على اساس الاراضي المزروعة فعلا (١٢ مليون دونم)	٤٨١٦١٨٥	٢ر٥	٦٢٩٨٩٧٦	١ر٩	٨٠٤٧٤١٥	١ر٥

ولا يتضح من الجدول السابق ان متوسط نصيب الفرد من مساحة الارض ، بأى من المعايير الثلاثة السابقة ، في تدهور مستمر ، نتيجة لتزايد حجم السكان مع ثبات مساحة الارض ، فحسب ، بل انه لواخذنا في الاعتبار ان عدد السكان ، بمعدل نموه السنوى الحالي (٣ر١٪) سيتضاعف في مدى ٢١ عاما فقط ، فان هذا يعني ان متوسط نصيب الفرد من مساحة الاراضي

المستغلة ، عام ١٩٩٠ سيهبط الى ٤ر١ دونم ، ومن الاراضي المزروعة فعلا الى نحو ٧٥ر٠ دونم • ولا يعوض هذا النقص الا استغلال الاراضي الصالحة للزراعة استغلالا كاملا ، خلال السنوات العشرين القادمة ، ليصل متوسط نصيب الفرد ، عند نهايتها الى ٩ر٢ دونم • ومن هنا تتضح اهمية مشروعات التوسع الافقي ، على الاقل في المدى الطويل ، وان كان العائد منها يأتي بطيئا بالمقارنة بعائد مشروعات التوسع الرأسي ، اذ ان تهيئة الارض للزراعة ، ووصولها الى مافوق الانتاجية الحدية ، قد يستغرق وقتا يصل الى بضعة سنوات •

ويعتقد البعض ان ثمة مشكلة بطالة زراعية مقنعة بالعراق • وحقيقة الامر ان أسباب نشوء هذه المشكلة تختلف عنها بالنسبة لكثير من البلاد النامية التي تعاني من الضغط السكاني المتزايد على مايتاح فيها من الموارد الزراعية النادرة • ان مشكلة البطالة المقنعة في العراق - اذا صح وجودها - ليس مردها الى قلة مساحة الاراضي الصالحة للزراعة ، وانما مردها الى قلة مساحة الاراضي المزروعة فعلا من جملة هذه المساحة (١٢ مليون دونم من ٤٨ مليون دونم) • ومن ثم فاذا اعتبرنا ان نسبة المشتغلين بالمهن غير الزراعية بالريف تبلغ نحو ١٠ ٪ تقريبا ، فان عدد السكان المشتغلين بالزراعة من الريف يبلغ نحو ١٠٩١٥٨٤ نسمة عام ١٩٥٧ ونحو ١٢٧١٢٨١ نسمة عام ١٩٦٥ • وعلى ذلك فاذا اعتبرنا ان الاسرة الريفية ، التي يصل حجمها في المتوسط الى

خمسة افراد ، هي الوحدة الانتاجية بالريف ، فـــأن نصيب كل اسرة في المتوسط من المساحة المزروعة فعـــلا يصل الى ٥٥ دونم عام ١٩٥٧ ، والى ٤٧ دونـــم عام ١٩٦٥ والى ٢٤ دونم عام ١٩٩٠ • ومن هنا فـاذا جاز القول بأن ثمة بطالة مقنعة ، فانها بطالة من نـــوع خاص ، لاترتبط بعدم كفاية الموارد الطبيعية المتاحـة ، بل بالنقص في استغلال هذه الموارد • وهي ، بهـذا الوصف بطالة مقنعة "عارضة" يمكن تفاديها بأستكمال أستغلال الموارد الطبيعية المتاحة ، وليست بطالة مقنعة " مزمنة " يصعب التخلص منها الا باتاحة فرص العمالة للفائض مـــن السكان الزراعيين في مجالات اخرى من النشاط الاقتصادى خارج نطاق الزراعة • وحتى لو افترضنا انه لاتوجد بطالـة مقنعة في الوقت الراهن ، فانها لابد ان تنشـأ ، علـــى المدى الطويل ، مادام حجم السكان يتضاعف كل واحـــد وعشرين عاما ، مع ثبات المساحة المزروعة فعلا •

جـ — الانتاجية الزراعيـــــــة

ولا يقف الامر عند حد عدم استغلال بعـــــض الاراضي التي تصلح للزراعة بقدر يسير من الاســـتصلاح الجزئي ، وعند حد زراعة نصف الاراضي المستغلة ، سـنة بعد اخرى ، وفقا لنظام النيرين ، بل ان انتاجيـــــة الاراضي المزروعة هي عند مستوى منخفض للغايـــة ، اذا قورنت بانتاجية الارض في كثير من الدول المتقدمـــــة والدول النامية الاخرى • بل قدر بعض الخبراء ان عائـد

الارض قد يرتفع الى عشرة امثال ماهو عليه الآن ، لو ارتفعت انتاجية الارض الزراعية بالعراق الى مستوى انتاجية الاراضي بالدول الآخذة باساليب التكنولوجيا الحديثة في الانتاج الزراعي . وفيما يلي بعض الاحصائيات المقارنة عن انتاجية الاراضي بالعراق من مختلف المحاصيل ونظائرها في بعض الدول الاخرى ، وهي مستقاة من نشرة منظمة الزراعة والاغذية الصادرة في روما عام ١٩٦٧ (الصفحات ٣٥ ، ٤٤ ، ٧٢ ، ٢٢٣ ، ٢٦١) :

جدول رقم (٧)

احصائيات مقارنة عن انتاجية الارض من مختلف المحاصيل ، ١٩٦٢ - ١٩٦٦

(الانتاجية بالمائة كيلوجرام لكل هكتار)

المحصول / الدولة	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
أ) الحنطة					
العراق	٦ر٨	٩ر٢	٥ر٠	٥ر٩	٤ر٨
بولونيا	١٩ر٥	١٩ر٣	١٧ر٦	٢٠ر٦	٢٥ر١
الاتحاد السوفيتي	١٠ر٥	٧ر٧	١١ر٠	٨ر٥	١٤ر١
الولايات المتحدة	١٦ر٨	١٩ر١	١٧ر٣	١٧ر٩	١٧ر٧
المربية المتحدة	٢٦ر١	٢٦ر٤	٢٧ر٦	٢٧ر٧	٢٦ر٨
استراليا	١٢ر٥	١٣ر٤	١٣ر٨	١٠ر٠	١٥ر٣
ب) الشعير					
العراق	٩ر٥	٦ر٥	٥ر٧	٧ر٤	٧ر١
بولونيا	١٣ر٥	١٥ر٠	١٤ر٥	١٦ر٨	١٨ر١
الاتحاد السوفيتي	١٢ر٠	٩ر٧	١٣ر٢	١٠ر٣	١٤ر١
الولايات المتحدة	١٨ر٨	١٨ر٨	٢٠ر٢	٢٣ر١	٢٠ر٧
المربية المتحدة	٢٩ر٦	٢٦ر٥	٢٧ر١	٢٤ر٦	٢٤ر٠
استراليا	١١ر٠	١٢ر١	١٣ر٤	١٠ر٢	١٤ر٩
جـ) الارز					
العراق	١٢ر٥	١٣ر٣	١٩ر٨	١٧ر١	٢٢ر٠
الولايات المتحدة	٤١ر٨	٤٤ر٤	٤٥ر٩	٤٧ر٧	٤٨ر٥
المربية المتحدة	٥٨ر٤	٥٥ر١	٥٥ر٤	٤٠ر٨	٤١ر٢
د) القطن					
العراق	٤ر٧	٤ر٩	٥ر٠	٥ر٠	٥ر١
المربية المتحدة	١٢ر٥	١٢ر٧	١٣ر٥	١٢ر٠	١٠ر٢
الولايات المتحدة	٨ر٨	٩ر٨	٩ر١	١٠ر٠	٩ر٣
هـ) التبغ					
العراق	٦ر٥	٣ر١	٨ر٨	٧ر٥	٧ر٦
الولايات المتحدة	٢١ر٢	٢٢ر٣	٢٣ر٢	٢١ر٣	٢١ر٧
تركيا	٦ر٠	٥ر٦	٧ر١	٦ر٠	٥ر٩
اسبانيا	١٦ر٩	١٥ر٠	١٣ر٧	١٣ر٧	١٧ر١

وتتضح من الجدول السابق حقيقتان بالغتا الاهمية : الحقيقة الاولى ان انتاجية الارض الزراعية بالعراق منخفضة الى حد بعيد ، بالمقارنة بانتاجية الارض بالدول الاخرى ، وذلك بالنسبة للمحاصيل الرئيسية للعراق ، وهي الحنطة والشعير والارز والقطن والتبغ • ولايرد الا استثناء واحد ، في هذا الصدد ، وهو انخفاض انتاجية الارض من التبغ بتركيا عنها في العراق • ونخلص من ذلك الى ان هناك مجال واسع للارتفاع بالانتاجية الزراعية بالعراق ، لو تم تنفيذ مشروعات التوسع الرأسي على اسس علمية مدروسة • الحقيقة الثانية ان ثمة تدهور في انتاجية الارض الزراعية بالعراق في محصولي الحنطة والشعير ، خلال الفترة موضوع البحث ، اذ انخفضت انتاجية الارض من الحنطة ، من ٦٨٠ كيلو جرام لكل هكتار عام ١٩٦٢ الى ٤٨٠ كيلو جرام لكل هكتار عام ١٩٦٦ ، كما انخفضت انتاجية الارض الزراعية من الشعير ، من ٩٥٠ كيلو جرام لكل هكتار عام ١٩٦٢ الى ٧١٠ كيلوجرام لكل هكتار عام ١٩٦٦ • ومن ثم فأن مجرد الارتفاع بانتاجية الارض من هذين المحصولين الى مستوى عام ١٩٦٢ لابد ان يحقق زيادة ملحوظة في انتاج كل من الحنطة والشعير•

لقد وضحت الحاجة الماسة الى مسح التربة لتوجيه المنتجين الزراعيين الى اختيار الاراضي المنتجة ، ومعرفتهم بأنواع المحاصيل التي تجود زراعتها في مختلف انواع الاراضي الزراعية ، وبأفضل اساليب الانتاج الملائمة لكل نوع من انواع التربة • وغير خاف ان للتربة انواعا متعددة في البلد الواحد ، وماقد يجود من المحاصيل الحقلية في نوع

معين من التربة قد لايجود في نوع آخر . وعلى ذلك فان نتائج اعمال مسح التربة وتصنيف الاراضي هي من الاهمية بمكان في وضع اية خطة زراعية ناجحة ، سواء في مجال استغلال الارض او استصلاحها ، او توزيعها على المنتفعين ، ويتضمن مسح التربة البحوث التالية :

١) قياس الخواص المهمة للتربة .

٢) تصنيف التربة الى وحدات تشترك في خواص متشابهة .

٣) وضع المعلومات المجمعة عن خواص التربة وتصنيفها ، على خرائط وشرحها في تقارير مفصلة .

٤) تقرير ملائمة كل نوع من انواع التربة للمحاصيل المختلفة ، والقابلية الانتاجية لكل منها ، في الحاضر والمستقبل ، وطرق تحسينها .

د - دراسة التربة وتصنيفها

ولا توجد هناك معلومات دقيقة بالعراق عن تصنيف التربة بالمعنى المألوف ، اى تقسيمها الى مناطق انتاجية مختلفة ، تختلف كل منها عن الاخرى من حيث القدرة الانتاجية على انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة ، ومرد هذا الاختلاف الى التكوين الجيولوجي للتربة ودرجة خصوبتها والظروف المناخية المحيطة بها . وهنا يمكن ان توجد اراضي لها انتاجية درجة اولى ، واراضي ذات انتاجية من الدرجة الثانية ، وهكذا حتى نصل الى المنطقة التي لها ادنى قدرة على انتاج المحاصيل ، ولتكن

مثلا ، المنطقة الخامسة او السادسة .

ولو كان هناك تصنيف للتربة بالعراق ، يمثل هذا المفهوم ، لامكن تحقيق بعض الفوائد من تقسيم الاراضي الزراعية الى مناطق انتاجية مختلفة الدرجات . ومن ذلك مثلا ، سهولة وضع البرامج الملائمة لكل منطقة على النحو الذى يكفل رفع الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية المتاحة فيها ، وسهولة تقدير اولويات المشروعات الزراعية ، وسهولة تخطيط البحوث الفنية الزراعية كبحوث الرى والبزل ، وبحوث التسميد ، والمقننات المائية ، والتجارب الزراعية والارشاد الزراعي ، طبقا لظروف كل منطقة ، هذا فضلا عن تحديد اتجاهات التوسع الزراعي ، نباتيا وحيوانيا ، راسيا وافقيا .

ولا تقتصر اهمية دراسة التربة على الفوائد المنوه عنها ، وعلى الاخص التعرف على التكوين المحصولي الامثل الذى يستند الى نوعية الارض اولا ، ثم الحاجة الى المحاصيل الزراعية وامكانية تسويقها محليا وخارجيا ، بل ان عملية استصلاح الاراضي — لاغراض التوسع الافقي — يجب ان تعتمد ، في الاساس ، على مسح التربة ، فمن خرائط مسح التربة ، يمكن معرفة كافة المعلومات عن خواص الاراضي المزمع استصلاحها وقابليتها الانتاجية وملائمتها لانواع معينة من المحاصيل ، في ظروف معينة للرى والبزل . وعلى هدى هذه المعلومات يمكن وضع خطة انتاجية لاستصلاح الاراضي ، تضم مجموعة من مشروعات التوسع الافقي . اما ان مثل هذه الخطة تكون ناجحة ، فلأن المعلومات المتاحة عن دراسة التربة يمكن معها اعطاء الاسبقية للاراضي

التي تستجيب تربتها للاستصلاح وبأقل التكاليف ، ومعرفة اى نوع من المحاصيل يمكن ان يجود في الاراضي المستصلحة ، فضلا عن معرفة حجم الاستثمار اللازم لعمليات الاستصلاح والاستزراع في كل مشروع .

ومن الواضح ان تنفيذ مشروعات الرى والبزل ، دون الاعتماد على الدراسات التفصيلية للتربة ، انما ينطوى على بعثرة الجهود والاموال بلا طائل ، فما فائدة ايصال المياه الى منطقة ما ، اذا كانت اراضيها لاتصلح للزراعة ؟ بل ان اهمية دراسة التربة لاترتبط بمشروعات الاستصلاح ، ومشروعات الرى والبزل وحسب ، بل ترتبط ، كذلك ، بعمليات توزيع الاراضي على المنتفعين . اذ ليس من شك ان توزيع الاراضي يجب ان يستند الى دراسة وتصنيف التربة ، مادامت الاراضي الموزعة تختلف من حيث قابليتها الانتاجية ، فالمنتفعون الذين توزع عليهم اراضي ذات درجة عالية من الجودة يجب الايحصلوا على مساحات تتساوى مع مساحات الاراضي ، ذات الجودة الاقل ، التي توزع على منتفعين آخرين . اما الاراضي ذات الانتاجية الحدية او تحت الحدية ، اى التي لاتدر عائدا صافيا للمنتفع ، فيجدر العزوف عن توزيعها الى ان ترتفع انتاجيتها بتنفيذ مشروعات التوسع الرأسي .

ولقد بذلت محاولات اولية ، من قبل بعض الخبراء ، الى تصنيف التربة في العراق الى اراضي سيحية ، واراضي ديمية ، واراضي جيدة للرعي والغابات ، وتصنيف كل نوع من الاراضي السيحية والاراضي الديمية الى ممتازة وجيدة

ومعتدلة ، بمعنى الاكتفاء بثلاث درجات من القابلية الانتاجية ، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٨)

تصنيف التربة بالعراق

(المساحة بالمليون دونم)

وحدة الخارطة	صنف التربة	المساحة الكلية	النسبة المئوية من المساحة الكلية ٪
١	ممتازة للزراعة السيحية	٦ر٧٢	٣ر٨
٢	جيدة للزراعة السيحية	٩ر٨٠	٥ر٥
٣	معتدلة للزراعة السيحية	٦ر٦٨	٣ر٧
	اجمالي جزئي	٢٣ر٢٠	١٣ر٠
٤	ممتازة للزراعة الديمية	١ر٠٠	٠ر٦
٥	ممتازة للزراعة الديمية والسيحية	٥ر١٨	٢ر٩
٦	جيدة ومعتدلة للزراعة الديمية	٤ر٢٨	٢ر٤
	اجمالي جزئي	١٠ر٤٦	٥ر٩
٧	جيدة للرعي والغابات	١٢ر٢٨	٦ر٩
	تربة رديئة	١٣١ر٨٨	٧٤ر٢
	اجمالي عام	١٧٧ر٨٢	١٠٠ر٠ ٪

ويتضح من الجدول السابق أن الاراضي الصالحة للزراعة بالعراق تبلغ نحو ٤٥ر٩٤ مليون، دونم ، مما يقرب كثيرا من تقديرنا السابق لمساحة هذه الاراضي وهو ٤٨ مليون دونم ، بفرق يبلغ نحو مليوني دونم .

وتقع الوحدات السبع لاصناف التربة بالعراق في منطقتين رئيسيتين متميزتين : المنطقة المطرية والمنطقة الاروائية . وتقع المنطقة المطرية في شمال العراق ، وتبلغ مساحتها حوالي ١٦ مليون دونم . وبوجه عام فأن الزراعة في هذه المنطقة ديمية تعتمد على سقوط الامطار التي تتراوح كمياتها من ٢٠٠ مليمتر سنويا في الجنوب الغربي لمنطقة الجزيرة في محافظة نينوى الى حوالي ١٠٠٠ مليمتر سنويا شرق راوندوز . انما يلاحظ ان اعتماد الزراعة على مياه الامطار ، في هذه المنطقة ، هو بالنسبة للمحاصيل الشتوية ، اما بالنسبة للمحاصيل الصيفية فتجرى زراعتها عن طريق الرى حيث تكثر الانهر الصغيرة والعيون والآبار. وتتدرج المنطقة ، في طوبوغرافيتها ، من الجبلية الى المتموجة الى المستوية ، بالاتجاه الغربي والجنوب الغربي . كما تكثر في المنطقة الغابات والمراعي الطبيعية . وتتميز انواع التربة في المنطقة بانها خلو من الملوحة ، وان مستوى المياه الجوفية فيها منخفض ، وبوجود كميات من المواد العضوية في التربة السطحية اعلى مما في تربة المنطقة الوسطى والجنوبية ، وبأن الغسل البسيط للتربة السطحية يصحبه تجمع الكلس او الجبس تحت السطح ، وكلما ازدادت كمية سقوط الامطار ، ابتعدت طبقات تجمع الكلس او الجبس عن السطح .

اما المشكلة الرئيسية للتربة ، في هذه المنطقة ، فهي مشكلة التعرية ، اذ ان التربة قد تأثرت بالتعرية ، على مر العصور ، وان مواد التعرية هذه قد ترسبت في الوديان والمنبسطات او انجرفت مع مياه الانهار.

اما المنطقة الاروائية فهي تضم سهول نهرى دجلة والفرات ، والجزء الاكبر من تربة هذه المنطقة عبارة عن ترسبات منقولة عن طريق الفيضانات وبواسطة السقي . ويلاحظ بوجه عام ، ان خصوبة التربة في هذه المنطقة عند مستوى منخفض ، نظرا لان الترسبات الناتجة عن الفيضانات المتكررة ، والتي تغطي سطح الارض بعدة امتار ذات خصوبة طبيعية اقل بكثير من التربة الاصلية المطمورة . وتتميز اراضي هذه المنطقة بالتباين الكبير في صفات التربة ، واستواء طوبوغرافيتها ، وعمقها الكبير ، وارتفاع درجة ملوحتها ، وارتفاع مستوى المياه الجوفية ، وارتفاع نسبة الكلس فيها (حوالي ٢٠ ٪ الى ٣٠ ٪) ، ووجود الجبس في معظمها ، وقلة المواد العضوية فيها . وبينما تعاني المنطقة المطرية الشمالية من مشكلة التعرية ، فان المنطقة الاروائية ، الوسطى والجنوبية ، تعاني من التزايد المطرد للاملاح في تربتها . ولقد اشار بعض التقارير الى ان حوالي ٢٠ ٪ الى ٣٠ ٪ من اراضي المنطقة قد تركت ، في الآونة الاخيرة ، دون استغلال ، بسبب ارتفاع درجة الملوحة فيها وهبوط انتاجيتها الى حد بعيد تبعا لذلك ، كما ان هبوط انتاجية الاراضي من مختلف المحاصيل ، يرجع كذلك الى " تملح التربة " .

هـ - الملكية الزراعيـــة

قدمنا ان مساحة العراق تبلغ نحو ١٨١ر٦ مليون دونم ، وان الاراضي الصالحة للزراعة فيها تبلغ نحـــو ٤٨ مليون دونم ، اى بنسبة ٢٦ر٤ ٪ من مساحة العراق . كما قدمنا ان مساحة الاراضي المستغلة فعلا في الزراعـــة وفقا لنظام النيريـن (التناوب) فتبلغ ٢٣ر٣ مليـــون دونم اى مـــا يعادل نحو ٤٨ ٪ من مجموع الاراضـــي الصالحة للزراعة . اما مساحة الاراضي الاميرية (المملوكـة كوحدات للاشخاص) قبل ثورة ١٤ تموز واراضي الاوقـاف والاراضي المملوكة ملكا صرفا فتبلغ نحو ٣٢ر١٥ مليـــون دونم . وعلى ذلك فان نسبة الاراضي المستغلة فعـــلا (٢٣ر٣ مليون دونم) تبلغ نحو ٧٢ر٥ ٪ من مجمـوع مساحة الاراضي المملوكة قبل ثورة ١٤ تموز ، ونحـــو ٤٨ ٪ من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة ، كما يتضـح تفصيليا من الجدول التالـي :

جدول رقم (٩)

تصنيف الاراضي حسب طبيعة الملكية قبل ثورة ١٤ تموز

اراضي اميرية ، اراضي الاوقاف ، واراضي مملوكة ملكا صرفا

اراضي	المساحة بالدونم	النسبة المئوية الى المساحة الكلية ٪
اراضي اميرية		
١) اراضي اميرية مفوضة بالطابو	١٢٤٨١٥٨٨	٣٨ر٨٢
٢) اراضي اميرية ممنوحة باللزمة	١٠٥٨٧٦٧٦	٣٢ر٩٢
٣) اراضي اميرية صرفة	٤٦٨٤٥٣٧	١٤ر٥٧
٤) اراضي لم تعلن بعد	٣٧٠٣٩٣٩	١١ر٥١
جملة الاراضي الاميرية	٣١٤٥٧٧٤٠	٩٧ر٨٣
٥) اراضي الاوقاف	٤٣٩٠٧٥	١ر٣٧
٦) اراضي مملوكة ملكا صرفا	٢٥٧٩٩٨	٠ر٨٠
اجمالي عام	٣٢١٥٤ر٨١٣	١٠٠ر٠٠

ونخلص من ذلك الى ان :

مساحة اراضي العراق	١٨١ ر ٦٠	مليون دونم
مساحة الاراضي الصالحة للزراعة	٤٨ ر ٠٠	" "
مساحة الاراضي المملوكة (اميرية واوقاف وخاصة)	٣٢ ر ١٥	" "
مساحة الاراضي الاميرية	٣١ ر ٤٥	" "
مساحة الاراضي المستغلة (بالتناوب)(١)	٢٣ ر ٣٠	" "
مساحة الاراضي المزروعة سنويا	١٠ ر ٤٠	" "

(١) يختلف هذا التقدير عن التقدير السابق للاراضي المستغلة فعلا في العراق بنحو ٣ر٠ مليون دونم وهذا الاختلاف مرده الى فروق التقريب .

كما نخلص الى ان الاراضي الاميرية وحدها تمثل نحو ٩٧,٨٣٪ من جملة مساحة الاراضي المملوكة . وهكذا كانت اراضي العراق اراضي اميرية ، في مجموعها ، وان كانت مفوضة بالطابو ، او ممنوحة باللزمة . كما ان القوانين النافذة لم تكن تعتبر هذه الاراضي الا اراضي اميرية ، رغم قوانين التسوية ومنح اللزمة ، التي اعطت للحائز المتصرف في الارض حقوقا معينة الى جانب حق الدولة ولكنها لم تملكه الارض ملكية الرقبة . ومن ثم لم تكن اراضي العراق تمثل مشكلة من حيث الملكية ، بخلاف غيرها من الدول التي امتت الاراضي او استولت على اجزاء منها لتعيد توزيعها بين المعدمين من السكان الزراعيين ، حيث كانت الارض ، في تلك الدول ، ارضا مملوكة ملكية خاصة للافراد .

ويرجع هذا الشكل من اشكال الملكية الى جذور تاريخية ، اذ كانت الاراضي ملكا للدولة حتى اواخر الحكم العثماني ، عندما ظهرت بوادر الملكيات الخاصة ، اذ منحت الدولة اعيان البلاد ووجهائها آنذاك بعض الاراضي ، ثم توسعت الملكيات الخاصة في عهد الاحتلال . وبتطور الملكية ، على هذا النحو ، ظهرت اشكال خمسة للاراضي ، اراضي اميرية تعود رقبتها الى الدولة اما حق التصرف فيها ، او الانتفاع بها ، فيبقى بيد الدولة او ان تفوضه بالطابو الى الاشخاص مقابل بدل معجل او تمنحه باللزمة لمن يتصرف فيها زرعا او غرسا وفقا لاحكام المواد ٥ و ١١ و ١٢ من

قانون تسوية الاراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ ، واراضي مملوكة ملكا صرفا لاصحابها ولهم حق التصرف فيها على ان تكون مسجلة بسجلات الطابو ، والاراضي الموقوفة على اعمال البر والخير والتصدق بمنفعتها اما على جهة ما ويطلق عليها الاوقاف الخيرية او على شخص او اكثر ويطلق عليها الاوقاف الذرية ، والاراضي المتروكة وهي الاراضي التي يترك حق الانتفاع بها لعامة الناس او لأهالي قرية او قصبة واحدة او عدة قرى او قصبات على ان تعود رقبتها للدولة ولا يجوز التصرف فيها ، والاراضي الموات اى التي ليست مملوكة لاحد من الناس او تكون تحت تصرفه ولم تترك او تخصص لاهل قرية من القرى .

اما سوء توزيع الاراضي الزراعية المملوكة (الملكيات والوحدات الزراعية) [1] في العراق ، والبالغ قدرها نحو ١٥ ر ٣٢ مليون دونم ، فيدل عليه الجدول التالي :

---

(١) المقصود " بالملكية الزراعية " الارض المفوضة بالطابو او الممنوحة باللزمة ، او المملوكة ملكا صرفا للاشخاص ، وتبلغ مساحة هذه الملكية نحو ٣٢ ر ٢٣ مليون دونم . اما " الوحدة الزراعية " فهي قطعة من الارض يتصرف بها شخص لم تسجل باسمه بعد ، وهي اما ان تكون اميرية بحتة او لم تنته تسويتها بعد .

جدول رقم (١٠)

توزيع الاراضي الزراعية المملوكة قبل تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي

موزعة حسب المساحة ، ١٩٥٧ *

مساحة الملكية الزراعية او الوحدات الزراعية	عدد الملاك	المساحة (بالدونم)	نسبة عدد الملاك الى العدد الكلي ٪	نسبة المساحة الى المساحة الكلية ٪
اقل من دونم	٢٣٠٨٩	٨٥١٩	٧٫٨٧	٠٫٠٣
١ الى اقل من ٤	٥٠٠٢١	٩٣٧٢٢	١٧٫٠٦	٠٫٢٩
٤ الى اقل من ١٠	٤٠٤٧٥	٢٤٣٠٠٤	١٣٫٨١	٠٫٧٦
١٠ الى اقل من ٣٠	٤٨٤٦٩	٨٣٠٣٠٣	١٦٫٥٣	٢٫٥٨
٣٠ الى اقل من ٦٠	٣٠٣٦٧	١٢٥٣٠٨٤	١٠٫٣٦	٣٫٩٠
٦٠ الى اقل من ١٢٠	٢٠١٨٤	٢٤٩١٣٠٤	٦٫٨٨	٧٫٧٥
١٢٠ الى اقل من ٣٠٠	٦٩١٣٧	٣٣٨٠٧٧٦	٢٣٫٥٨	١٠٫٥١
٣٠٠ الى اقل من ٥٠٠	٤٢٨٤	١٥٨٠٨٨٥	١٫٤٦	٤٫٩١
٥٠٠ الى اقل من ١٠٠٠	٢٩١٦	١٩٩٢٤٣١	٠٫٩٩	٦٫١٩
١٠٠٠ الى اقل من ٢٠٠٠	١٨٣٢	٢٥٦٠١٩٠	٠٫٦٢	٧٫٩٦
٢٠٠٠ الى اقل من ٤٠٠٠	١٢٩٣	٣٥٨٣٩٧١	٠٫٤٤	١١٫١٤
٤٠٠٠ الى اقل من ١٠٠٠٠	٨٣٥	٤٩٦٦٣٩١	٠٫٢٨	١٥٫٤٤
١٠٠٠٠ الى اقل من ٢٠٠٠٠	٢٢٤	٣٠٣٠٧٧٣	٠٫٠٨	٩٫٤٢
٢٠٠٠٠ الى اقل من ٥٠٠٠٠	٩٥	٢٩٩٨٦٠٧	٠٫٠٣	٩٫٣٢
٥٠٠٠٠ الى اقل من ١٠٠٠٠٠	٢٥	١٧٢٥٩٨٨	٠٫٠٠٨	٥٫٣٧
١٠٠٠٠٠ فأكثر	٨	١٤٢٤٨٢٥	٠٫٠٠٢	٤٫٤٣
المجموع	٢٩٣٢٥٤	٣٢١٦٤٧٧٣	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠

* المصدر : تقرير عن تخطيط التنمية الزراعية في ضوء المشكلات الراهنة — الجمهورية العراقية — وزارة التخطيط .

ويتضح من الجدول السابق ان نحو ٥ر٧٢ ٪ من الملاك لاتتجاوز ملكياتهم ٣ر١٣ ٪ من مجموع مساحة الاراضي ، وان ٥ر٢٧ ٪ فقط من الملاك يمتلكون نحو ٧ر٨٦ ٪ من اراضي العراق . اما عدد الملاك والمتصرفين في الملكيات والوحدات الزراعية فيبلغ ٢٩٣٢٥٤ شخصا يتصرفون في مساحة تبلغ ١٦ ر ٣٢ مليون دونم . ومن ثم فأن متوسط ملكية كل شخص كان يبلغ نحو ٧ر١٠٩ دونم . ولما كان تعداد الفلاحين واسرهم والمشتغلين بالوحدات الزراعية (بما فيهم اصحاب الاراضي والملتزمين) يبلغ نحو ٢ر٣ مليون نسمة عام ١٩٥٧ من بين عدد سكان العراق الذى كان يبلغ وقتذاك ٣ر٦ مليون نسمة ، فان عدد الفلاحين المعدمين كان يبلغ ٩ر٢ مليون نسمة .

اما ملكيات الوحدات الزراعية التي تزرع فعلا في كل عام ، وفقا لنظام النيريين (التناوب) والبالغ قدرها ٣ر٢٣ مليون دونم ، فقد كانت موزعة كالآتي :

جدول رقم (١١)

توزيع الملكيات والوحدات الزراعية

موزعة حسب المساحة ، ١٩٥٧ *

مساحة الملكية الزراعية او الوحدات الزراعية	عدد الملاك	المساحة (بالدونم)	نسبة عدد الملاك الى العدد الكلي ٪	نسبة المساحة الى المساحة الكلية ٪
اقل من ٤ دونم	٥٧٩٥٨	٧٣٠٥٥	٣٤٫٤٣٨	٠٫٣١
٤ الى اقل من ٣٠	٥٦٧٢٥	٦٩٦٨٨٩	٣٣٫٦٩٥	٢٫٩٩
٣٠ الى اقل من ١٠٠	٣٠١١٩	١٦٧١١٨	١٧٫٨٩١	٧٫١٩
١٠٠ الى اقل من ١٠٠٠	٢٠١٢٦	٥٠٢٤٧٣٦	١١٫٩٥٦	٢١٫٥٤
١٠٠٠ الى اقل من ١٠٠٠٠	٣١٤٣	٩٠٩٠٢٧٩	١٫٨٦٧	٣٨٫٩٧
١٠٠٠٠ الى اقل من ٥٠٠٠٠	٢٥١	٤٥٥٤٢٨٠	٠٫١٥٠	١٩٫٥٢
٥٠٠٠٠ الى اقل من ١٠٠٠٠٠	١٩	١٣٣٤١٠٢	٠٫٠١١	٥٫٧٢
١٠٠٠٠٠ فأكثر	٥	٨٧٦٩١٣	٠٫٠٠٢	٣٫٧٦
	١٦٨٣٤٦	٢٣٣٢٧٢٥٩	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠

ويتضح من الجدول السابق ان مساحة الاراضي المستغلة فعلا ، باتباع نظام التناوب تبلغ نحو ٢٣٫٣٢ مليون دونم ، وبذلك فان متوسط نصيب المالك الواحد من هذه المساحة يبلغ نحو ١٣٨٫٥ دونم . كما يتضح من الجدول ان ٢ ٪ فقط من عدد الملاك يحوزون نحو ٦٨ ٪ من المساحة الكلية التي تزرع فعلا ، بينما نحو ٩٨ ٪ من الملاك لاتتجاوز نسبة مايحوزونه من الاراضي عن ٣٢ ٪ من المساحة الكلية .

---

* المصدر : نفس المصدر السابق .

ثم صدر قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ ، بعد ثورة تموز ، للقضاء على الاقطاع وسوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية . وقد استهدف القانون: وضع حد اعلى للملكية الزراعية ، وايجاد نظام تعاوني موجه لخدمة الدولة والفلاح ، وتنظيم العلاقات الزراعية ، وكفالة حقوق عادلة للعامل الزراعي . كما صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٩ الذى ابطل التفويض وحق اللزمة ، كما اوقع العقوبة على كل من تصرف بأرض اميرية فضولا ، وامهله مدة معينة يقلع خلالها ماحدث من بناء او غرس من اشجار . كما ابطل حق اللزمة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ ، ثم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦١ ، ثم القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٥.

وفيما يختص بتحديد الملكية الزراعية وتوزيعها فقد حدد القانون الحد الاعلى للارض المملوكة لشخص ، او مفوضه له بالطابو ، او ممنوحة له باللزمة ، بألف دونم في الاراضي المروية ، وبألفي دونم بالاراضي الديمية ، ومن النوعين بمعدل دونم واحد من الاراضي المروية مقابل دونمين من الاراضي الديمية . وحددت مدة عشر سنوات للاستيلاء على مايزيد عن الحد الاعلى للملكية ، كما حددت مساحة الارض التي توزع على الفلاحين ، على شكل ملكيات صغيرة ، لكل فلاح ، بمايتراوح بين ٣٠ و ٦٠ دونم في الاراضي السيحية وبين ٦٠ و ١٢٠ دونم في الاراضي الديمية . ويعوض صاحب الارض عما تم استيلاء عليه بما يزيد عن الحد الاقصى المقرر ، وذلك بموجب سندات

حكومية تستهلك على مدى ٢٠ عاما • اما المالك الجديد للارض فيدفع ثمن الارض — اى نصف بدل المثل وقيمة الاشجار زائدا فائدة سنوية بمقدار ١٪ ونفقات ادارية وتوزيعية بواقع ١٠٪ من الثمن — وذلك على مدى ٤٠ عاما •

وتمثل الحكومة هيئة تنشأ باسم " الهيئة العليا للاصلاح الزراعي " تتولى عمليات الاستيلاء والتوزيع وادارة الارض المستولى عليها والاشراف على الجمعيات التعاونية الزراعية التى تنشأ بموجب قانون الاصلاح الزراعي • ثم جاء قانون الأصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ واضعا اسس جديده لتحديد المساحة المستولى عليها والموزعة •

وفي ظل قانون الاصلاح الزراعي اصبح هناك ثلاثة انواع من الملكيات الزراعية فهناك ملكية قطاع الاصلاح الزراعي ، وتتكون من مساحات الاراضي التى تزيد عن الحد الاقصى للارض المملوكة للاشخاص الخاضعين لقانون الاصلاح • وتبلغ مساحة هذا القطاع نحو ١٢ مليون دونم • وقد استولت الهيئة ، حتى ٣٠ حزيران ١٩٦٨ ، على مساحة تبلغ نحو ٧ ملايين دونم تقريبا خلال السنوات العشر التى اعقبت صدور قانون الاصلاح • اما المساحة المتبقية فتبلغ نحو ٥ ملايين دونم ، يفترض ان تستولى عليها الهيئة في السنوات القادمة • ولقد بلغ مجموع المساحات الموزعة بموجب قانون الاصلاح • على الفلاحين المعدمين في شكل ملكيات صغيرة ٣١٧٧٥٣٨ دونم حتى ٣١ كانون اول ١٩٦٨ ، كما بلغ عدد الاسر المنتفعة بالتوزيع ٥٧١١٧ اسرة ، مفصلة كالآتي :

(أ) المساحات الموزعة من الاراضي المستولى عليها :

السيحية او بالواسطة	٩٥١ ٨٦٧	دونم
الديمية	٨٤٣ ٩٨٧	"
اجمالي جزئي	١٧٩٥ ٨٥٤	دونم

(ب) المساحات الموزعة من الاراضي الاميرية الصرفة :

السيحية او بالواسطة	٤٢٠ ٦٢٦	"
الديمية	٥٦٤ ٩٢٤	"
اجمالي جزئي	٩٨٥ ٥٥٠	"

(جـ) المساحات المستغلة للنفع العام والتي هي بحكم الاراضي الموزعة :

	٣٩٦ ١٣٤	"
اجمالي عام	٣١٧٧٥٣٨	"

وبافتراض سلامة التقديرات المشار اليها في البند السابق ، فان الاراضي المستولى عليها فعلا ، من ١٩٥٨ الى ١٩٦٨ ، تمثل ٥٨٫٣ ٪ من الاراضي التي كان يفترض الاستيلاء عليها خلال هذه الفترة ، وان الاراضي الموزعة من الاراضي المستولى عليها (باستبعاد المساحات الموزعة من الاراضي الاميرية الصرفة ، والمساحات المستغلة للنفع العام) تمثل ٢٥٫٥ ٪ من جملة المساحات المستولى عليها خلال نفس الفترة .

(٢) انجازات الخطة الحالية في قطاع الزراعة :

سنناقش اولا ما تحقق في قطاع الزراعة من استثمارات خلال سنوات الخطة ١٩٦٥ / ١٩٦٩ ، وما تحقق من قيمة الانتاج ومن تطور في الثروة الحيوانية .

آ) الاستثمارات

وفي مجال الاستثمار ، فان جملة ماخصص لقطاع الزراعة من استثمارات ، في الخطة ١٩٦٥ / ١٩٦٩ قد بلغت نحو ١٤٢ مليون دينار ، على حين ان الانفاق الفعلي والمتوقع حتى نهاية الخطة لايجاوز ٤٥ مليون دينار ، كما يتضح من الجدول التالي . ويتبين من هذا الجدول ان معدل تنفيذ اهداف الاستثمار بقطاع الزراعة يبلغ نحو ٣٢ ٪ ، بمعنى ان نسبة التخلف في تنفيذ هذه الاهداف تبلغ نحو ٦٨ ٪ ، وهي اعلى نسبة للتخلف بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، بل ان هذه النسبة تزيد كثيرا عن نسبة التخلف للقطاعات الاقتصادية مجتمعة (٤٠ ٪) .

جـــدول رقـــم (١٢)

مستوى الانجاز في استثمارات قطـاع الزراعة بالمقارنـة بالقطاعات الاقتصاديـة الاخـــرى في الخطـة الخمسـية ١٩٦٩/٦٥ (١)

(القيمة بملا يين الدنانـير)

القطـــاع	التخصيصات الاستثمارية	النسبة المئوية الى مجموع التخصيصات ٪	الانفـــاق الفعلـــي			الانفـاق المتوقع		مجمـــوع الانفـاق الاستثماري	النسبة المئوية الى الانفـاق الكلـــي ٪	معـدل التنفيـذ ٪
			١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩			
الزراعـــة	١٤٢	٢٩	٦	٨	٩	١٠	١٢	٤٥	١٥	٣٢
الصناعـــة	١٥٧	٣١	١٥	٢٣	٢٣	٢٤	٢٥	١١٠	٣٧	٧٠
النقـــل والمواصلات	٩١	١٨	١٢	١٥	١٦	١٧	١٨	٧٨	٢٦	٨٦
المبانـــي والاســـكان	١٠٩	٢٢	١٦	١٢	١٢	١٣	١٤	٦٧	٢٢	٦١
المجمـــوع	٤٩٩	١٠٠	٤٩	٥٨	٦٠	٦٤	٦٩	٣٠٠	١٠٠	٦٠

(١) ارقام الجدول مأخوذة عن الدكتور طاهر حمدى كنعان في مذكرته " ملاحظـات حول اعداد الخطـــة الاقتصاديـة " للسـنوات ١٩٧٤/٧٠.

ب) كمية وقيمة الانتاج الزراعـــي

ولو انتقلنا من مجال الاستثمار الى مجال الانتـــاج في قطاع الزراعة ، لوجدنا ان مكونات هذا الانتاج تتمثـــل في مجموعتين رئيسيتين : الانتاج النباتي ويضم المحاصيـــل الغذائية والخضراوات والفواكه والتمور ، وانتاج حيواني ويضم الالبان ومنتجاتها واللحوم والجلود والصوف والبيض وبعـــض البنود الاخرى • ولقد كانت نسبة الانتاج النباتي الـــى الانتاج الزراعي ، بالاسعار الجارية ، نحو ٦١ر٤ ٪ عـــام ١٩٦٢ ، ولكنها انخفضت بدرجة طفيفة الى ٥٨ر٦ ٪ عـــام ١٩٦٩ ، كما وان قيمة الانتاج النباتي بالاسعار الثابتة كانت تمثـــل ٦١ر٤٪ من قيمة الانتاج عام ١٩٦٢ ، انخفضت الى ٥٨ر٦٪ فـــي الاخرى عام ١٩٦٩ ، كما يتضح من الجدولين التاليين رقمي ٢٢ ، ٢٣ •

كما يدل الجدول رقم (٢٢) على انه بينما زادت قيمة الانتاج الزراعي بالعراق بالاسعار الجارية ، مـــــن ١٤٨٧٠١ ألف دينار عام ١٩٦٢ الى ٢٠٦٢٠١ ألف دينار عام ١٩٦٩ ، فان القيمة المضافة الاجمالية المتولدة مـــن الانتاج الزراعي قد ارتفعت من ١٤٠٣٨٠ ألف دينار عـــام ١٩٦٢ الى ١٩٨٠٨٠ ألف دينار عام ١٩٦٩ • وهـــذا يعني ان متوسط نسبة القيمة المضافة الاجمالية الى قيمـــة الانتاج الزراعي يبلغ نحو ١ر٦٤ ٪ خلال الفترة موضـــوع البحث • وهذا يعني بدوره ان كل دينار من قيمة الانتـــاج الزراعي يولد قيمة مضافة (دخل) بما يساوي ٦٤٠ فلسا • ودلالة ذلك واضحة ، اى ان قطاع الزراعة من اهم القطـــاعات المولدة للدخل •

جدول رقم (١٣)

قيمة الانتاج الزراعي بالعراق

١٩٦٢ الى ١٩٦٩ (*)

(القيمة بالاسعار الجارية بالالف دينار)

	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩ **
أ ـ الحاصيل الغذائية والخضراوات والفواكه والتمور								
١) الحاصيل الغذائية	٥٧٨٢٧	٤١٩٤٥	٥٠٤٤٥	٥٢٣٣١	٥٤٥٧٠	٥٧٠٨٦	٥٩٩٩٥	٦٢٣١٥
٢) الخضروات	١٩٩٨٣	٢٣٤٢٥	٢٤٦١٦	٢٩٤٨٣	٣٥٣٤٣	٤٠٦٤٩	٤٢٦٦٣	٤٤٣٧٠
٣) الفواكه والتمور	١٣٥٥٩	١٢٧٩٠	١٢٢٠٥	١١٠٣٨	١٣٢٥٩	١٢٨٩٩	١٣٥٢٢	١٤٠٦٤
اجمالي جزئي	٩١٣٦٩	٧٨١٦٠	٨٧٢٦٦	٩٢٨٥٢	١٠٣١٧٢	١١٠٦٣٤	١١٦١٨٠	١٢٠٨٢٩
ب ـ منتجات حيوانية								
١) البان ومنتجاتها	٢٣٢٣٥	٢٢٩٧٠	٢٤١٨١	٢٩٢٣٥	٣٩٧٩٢	٣٠٣٥٨	٣١٨٠٧	٣٣٠٧٩
٢) لحوم	٢٠٧٤٩	٢٣٢٩٩	٢٥٢٨٢	٢٧٥٨٣	٢٨٥٣٧	٢٩٥٠٧	٣١٠٤٥	٣٢٢٨٧
٣) جلود وصوف وبيض	٧٣٩٩	٧٦٥٤	٩٩٥٤	٩٠٤٩	١٠٥٦١	١٢٥٠٨	١٣١٤٢	١٣٦٦٨
٤) بنود اخرى	٥٩٤٩	٦٤٧٨	٦٩٩٢	٦١٨٨	٦٠٥٠	٥٩١١	٦٠٩٥	٦٣٣٨
اجمالي جزئي	٥٧٣٣٢	٦٠٤٠١	٦٦٤٠٩	٧٢٠٥٥	٧٤٩٤٠	٧٨٢٨٤	٨٢٠٨٩	٨٥٣٧٢
اجمالي عام	١٤٨٧٠١	١٣٨٥٦١	١٥٣٦٧٥	١٦٥٤٠٦	١٧٨١١٢	١٨٨٦١٨	١٩٨٢٦٩	٢٠٦٢٠١
القيمة الضافة الاجمالية المتولدة بالقطاع	١٤٠٣٨٠	١٠٩٣٠٠	١٤٨١٠٠	١٦٢٧٠٠	١٧٢٧٣٠	١٨١٣٩٠	١٩٠٤٦٠	١٩٨٠٨٠
نسبة القيمة الضافة الاجمالية الى قيمة الانتاج	٩٤ر٠ ×	٧٨ر٩ ×	٩٦ر٠ ×	٩٨ر٠ ×	٩٧ر٠ ×	٩٦ر٠ ×	٩٦ر١ ×	٩٦ر١ ×

* الارقام الواردة في هذا الجدول مجمعة من واقع تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء لقيمة الانتاج الزراعي في مختلف انشطة هذا القطاع ـ تقرير الجهاز عن الدخل القومي العراقي ، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ .

*** المصدر : تقديرات الدخل القومي للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ ـ دائرة الحسابات القومية ـ .

جدول رقم (١٤)

قيمة الانتاج الزراعي بالعراق

١٩٦٢ الى ١٩٦٩ (*)

(القيمة بالاسعار الثابتة وبالاف دينار)

	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩ **
أ ـ الحاصيل الغذائية والخضروات والفواكه والتمور								
١) الحاصيل الغذائية	٥٧٨٢٧	٣٩١٢٥	٤٣٤٥٣	٥٤٣٩٨	٥٤٠٧٠	٥٢٥٦٥	٥٧٤١١	٥٨٨٦٣
٢) الخضروات	١٩٩٨٣	٢٣٤٢٥	٢٤٦١٦	٣٠٦٤٨	٣٥٢٤٣	٣٧٤٣٠	٤٠٨٢٦	٤١٨٥٨
٣) الفواكه والتمور	١٣٥٥٩	١٠٣٨٥	١٠٦٦٤	١١٤٧٤	١٣٢٥٩	١١٨٧٨	١٢٩٤٠	١٣٢٦٨
اجمالي جزئي	١١٣٦١	٧٢٩٣٥	٧٨٧٣٣	٩٦٥٢٠	١٠٣٢٧٢	٢٠١٨٧٣	١١١٢٧٧	١١٣٩٨٩
ب ـ منتجات حيوانية								
١) البان ومنتجاتها	٢٣٢٣٥	٢٣٥٩٧	٢٤٦٧٠	٣٠٣٩٠	٢٩٧٩٢	٢٧٩٥٤	٣٠٤٣٧	٣١٢٠٧
٢) لحوم	٢٠٧٤٩	٢١٢٤٩	٢١٨٥٠	٢٨٦٧٣	٢٨٥٣٧	٢٧٩٧٠	٢٩٧٠٨	٣٠٤٥٩
٣) جلود وصوف وبيض	٧٣٩	٧٦٢٧	٨٢٤٧	٩٤٠٧	١٠٥٦١	١١٥١٧	١٢٥٧٦	١٢٨٩٥
٤) بنود اخرى	٥٩٤٩	٦٣٤١	٦٧٥١	٦٤٣٢	٦٠٥٠	٥٤٤٣	٥٨٣٢	٥٩٧٩
اجمالي جزئي	٥٧٣٣٢	٥٨١١٤	٦١٥١٨	٧٤١٠٢	٧٤١٤٠	٧٢٠٨٤	٧٨٥٥٣	٨٠٥٤٠
اجمالي عام	١٤٨٧٠١	١٣١٨٤١	١٤٠٢٥١	١٧١٤٢٢	١٧٨١١٦	١٧٣٩٥٧	١٨٩٧٣٠	١٩٤٥٢١
القيمة الضافة الاجمالية المتولدة بالقطاع	١٤٨٢٤٠	١١١٦٤٠	١٤٨١٠٠	١٦٩١٣٠	١٧٢٧٣٠	١٦٢٠٣٠	١٨٢٢٦٠	١٨٦٨٧٠
نسبة القيمة الضافة الاجمالية الى قيمة الانتاج	٩٩ر٧ ٪	٨٤ر٧ ٪	١٠٥ر٦ ×	٩٨ر٧ ×	٩٧ ×	٩٦ ×	١ر٩٦ ×	١ر٩٦ ×

(*) الارقام الواردة في هذا الجدول مجمعة من واقع تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء لقيمة الانتاج الزراعي من مختلف انشطة هذا القطاع ـ تقرير الجهاز عن الدخل القومي العراقي ، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ .

** المصدر : تقديرات الدخل القومي للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ ـ دائرة الحسابات القومية ـ .

ولايضاح تطور القطاع الزراعي ، في الفترة التي توافرت لدينا عنها بيانات تفصيلية عن قيمة انتاج هذا القطاع ، لابد من الاستعانة بالارقام القياسية لقيمة هذا الانتاج • وهذه الارقام القياسية انما تخدم ، في الحقيقة ، اكثر من غرض ، من وجهة نظر الاحصاء الاقتصادى • ويمكن ان نجمل هذه الاغراض فيما يلي :

(أ) الدلالة على التغيرات التي تطرأ على حجم الانتاج الزراعي خلال الفترة موضوع البحث •

(ب) امكان عقد المقارنات فيما بين التغيرات التي تطرأ على حجم الانتاج المتولد من مختلف انشطة القطاع الزراعي •

(جـ) تسهيل مهمة المخطط في قياس نمو القطاع الزراعي بالمقارنة بنمو القطاعات الاقتصادية الاخرى ، كمؤشر هام لابد ان يؤخذ في الاعتبار عند وضع الخطط المقبلة •

(د) تقييم دلالة التغييرات في حجم الانتاج الزراعي ، في علاقته بالتغيرات المناظرة في حجم السكان والدخل الزراعي والتجارة الخارجية •

واذا اتخذنا ، في تركيب السلسلة الزمنية للارقام القياسية ، قيمة الانتاج الزراعي بالاسعار المثبتة لعام ١٩٦٢ ، واتخذنا عام ١٩٦٢ كسنة الاساس ، فاننا نصل الى السلسلة الزمنية التي يتضمنها الجدول التالي رقم (١٥) •

جدول رقم (١٥)

الارقام القياسية لقيمة الانتاج الزراعي بالعـــراق

١٩٦٢ الى ١٩٦٩ (١٩٦٢ = ١٠٠)

(بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦٢)

	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
أ ـ الحاصيل الغذائية والخضراوات والفواكه والتمـــور •								
١) الحاصيل الغذائيـــــة	١٠٠ر٠	٦٧ر٧	٧٥ر١	٩٤ر١	٩٤ر٤	٩٠ر٩	٩٩ر٣	١٠١ر٨
٢) الخضـــــراوات	١٠٠ر٠	١١٧ر٢	١٢٣ر٢	١٥٣ر٤	١٧٦ر٩	١٨٧ر٣	٢٠٤ر٣	٢٠٩ر٥
٣) الفواكه والتمـــــور	١٠٠ر٠	٧٦ر٦	٧٨ر٧	٨٤ر٦	٩٧ر٨	٨٧ر٦	٩٥ر٤	٩٧ر٩
اجمالي جزئـــــي	١٠٠ر٠	٧٩ر٨	٨٦ر٢	١٠٥ر٦	١١٢ر٩	١١١ر٥	١٢١ر٧	١٢٤ر٨
ب ـ منتجـات حيوانيـــــة								
١) البان ومنتجاتهـــــا	١٠٠ر٠	١٠١ر٦	١٠٦ر٢	١٣٠ر٨	١٢٨ر٢	١٢٠ر٣	١٣١ر٠	١٣٤ر٣
٢) لحـــــوم	١٠٠ر٠	١٠٢ر٩	١٠٥ر٣	١٣٨ر٢	١٣٧ر٥	١٣٠ر٩	١٤٣ر٢	١٤٦ر٨
٣) جلـود وصوف وبيـــــض	١٠٠ر٠	١٠٣ر١	١١١ر٥	١٢٧ر١	١٤٢ر٧	١٥٥ر٦	١٧٠ر٠	١٧٤ر٣
٤) بنـود اخـــــرى	١٠٠ر٠	١٠٦ر٦	١١٣ر٥	١٠٨ر١	١٠١ر٧	٩١ر٥	٩٨ر٠	١٠٠ر٥
اجمالي جزئـــــي	١٠٠ر٠	١٠٢ر٨	١٠٧ر٣	١٣٠ر٦	١٣٠ر٧	١٢٥ر٧	١٣٧ر٠	١٤٠ر٥
اجمالي عـــــام	١٠٠ر٠	٨٨ر٧	٩٤ر٣	١١٥ر٣	١١٦ر٨	١١٧ر٠	١٢٧ر٦	١٣٠ر٨

ويكشف الجدول عن اكثر من حقيقة هامة • الحقيقة الاولى ان قيمة الانتاج الزراعي ، قد زادت خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٩ ، بواقع ٢٣٪ أى بمعدل سنوى يقرب من ٢٫٨٪ • الحقيقة الثانية هي انه بينما زادت قيمة الانتاج الحيواني بوجه عام ، بنسب متفاوتة ، فان قيمة الانتاج النباتي قد تناقصت بدرجة ملحوظة ، باستثناء الخضراوات • وهذا مما يؤكد ماسبق ان اشرنا اليه من تدهور مستمر في الانتاجية الزراعية • الحقيقة الثالثة ان متوسط الزيادة السنوية في قيمة الانتاج الزراعي ، بالاسعار الثابتة ، خلال الفترة موضوع البحث ، يبلغ نحو ٢٩٧٥ ألف دينار • والحقيقة الرابعة ان مثل هذه الزيادة السنوية ، في المتوسط ، بالمعدل المشار اليه ، لم تكن تواجه الزيادة السنوية في عدد السكان بمتوسط يبلغ نحو ٣٦٥ر٣٪ خلال نفس الفترة •

وقد ادى ذلك الى ارتفاع وانخفاض مطرد في متوسط نصيب الفرد الواحد من قيمة الانتاج الزراعي خلال السنوات ٦٢ - ١٩٦٩ ، ففي عام ١٩٦٢ بلغ متوسط نصيب الفرد الواحد من قيمة الانتاج الزراعي (٢٠ر٢) دينار الا انه انخفض الى (١٧ر٣) دينار و (١٧ر٩) دينار عامي ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ثم بدأ بالارتفاع حتى وصل الى ٢١ر١ دينار عام ١٩٦٩ كما يتضح من الجدول التالى •

جدول رقم (١٦)

متوسط نصيب الفرد من قيمة الانتاج الزراعي

١٩٦٢ - ١٩٦٩

السنة	عدد السكان	قيمة الانتاج الزراعي (بالاف دينار)	نصيب الفرد من قيمة الانتاج الزراعي (بالدينار)	الرقم القياسي
١٩٦٢	٧٣٦٦٧١٠	١٤٨٧٠١	٢٠ر٢	١٠٠
١٩٦٣	٧٦٠١١١٢	١٣١٨٤٩	١٧ر٣	٨٦
١٩٦٤	٧٨٤٦٥٣٦	١٤٠٢٥١	١٧ر٩	٨٩
١٩٦٥	٨٠٩٧٢٣٠	١٧١٤٢٢	٢١ر٢	١٠٥
١٩٦٦	٨٣٥٩٦٦١	١٧٨١٢٢	٢١ر٣	١٠٥
١٩٦٧	٨٦٣٢٧٠١	١٧٣٩٥٧	٢٠ر٢	١٠٠
١٩٦٨	٨٩١٤٤٥٧	١٨٩٧٣٠	٢١ر٣	١٠٥
١٩٦٩	٩٢٠٥١٨٥	١٩٤٥٢٩	٢١ر١	١٠٤

ولو اننا اقتصرنا على متابعة تطور نصيب الفرد من المحاصيل الغذائية وحدها ، ووسعنا نطاق الفترة موضوع البحث لتمتد من عام ١٩٥٠ الى ١٩٦٦ ، فاننا نجد ان متوسط نصيب الفرد من جميع المحاصيل الغذائية الرئيسية قد انخفض ، بدرجات متفاوتة ، في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ عما كانت عليه في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٤ باستثناء البقلاء اليابسة التي ارتفع نصيب الفرد منها ، من ١٤٧ر١ كيلوجرام في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٤ الى ٢٠٠ر٢ كيلوجرام في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، والتحمص الذى بقى متوسط نصيب الفرد منه على حاله دون تغيير ، كما يتضح تفصيليا من الجدول التالي رقم (١٧)

جـــدول رقـــم (١٧)

تطور نمو السكان مقارنا بتطور نصيب الفرد الواحد من المحاصيـــل الغذائية الرئيسية ٥٠/٩٥٤ الى ٦٥/٩٦٦

الفـــترة	متوسط عـدد السكان	متوسط نصيب الفرد من المحاصيل الغذائية الرئيسية (بالكيلوجرام في السنة									
		حنطـة	شـعير	عدس	حمص	باقلاء يابسة	هرطمان	ارز	ماش	دخن	ذرة بيضـاء	ذرة صفراء
٥٠ـ١٩٥٤	٥٦٤٣٠٧٩	١٢٤	١٦٤	٤ر١٩	٠ر٣٨	١ر٤٧	٠ر٤٧	١ر٢٨	٢ر٠٤	٢ر٨٧	١ر٢٩	٠ر٩٩
٥٥ـ١٩٥٩	٦٥٦٥٧٤٧	١١٢	١٤٥	١ر٠٥	٠ر٤١	١ر٦٣	٠ر٢٢	١٧ر٢	١ر٣٧	٠ر٨٠	١ر٦١	٠ر٧٦
٦٠ـ١٩٦٤	٧٥٨٦٠٨٣	١٠١	١١٢	٠ر٨٤	٠ر٣٧	١ر٧٢	٠ر٠٨	١٦ر٥	٠ر٧٤	٠ر٤٧	٠ر٧٢	٠ر٢٩
٦٥ـ١٩٦٦	٨٣٨٥٤٥٠	١٠٩	٩٧	٠ر٧٤	٠ر٣٧	٢ر٠٠	٠ر٠٨	٢١ر٦	١ر٣٠	٠ر٦٨	٠ر٩٠	٠ر٤١

المصدر : دليل القطاع الزراعي في العراق لعام ١٩٦٧ ، وزارة الزراعة ـ كانون اول عام ١٩٦٨ ـ ويلاحظ ان :

١) متوسط عدد السكان محسوبة على اساس الزيادة السنوية بمعدل ٣ر٣٨ ٪ من ١٩٤٧ الـى ١٩٥٧ وزيادة سنوية بمعدل ١ر٣٪ في الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٥ .

٢) متوسـطات نصيب الفرد من المحاصيل الغذائية الرئيسـية محسوبة على اساس كميات الانتاج السـنوى من هذه المحاصيـل .

ولو تتبعنا الاهمية النسبية للمحاصيل الشتوية والصيفية ، من حيث المساحة المزروعة وكمية الانتاج ، وغلة الدونم ، لوجدنا ان ثمة ستة محاصيل رئيسية ، هي : الحنطة والشعير والارز والقطن والتبغ والتمور . وبالنسبة للحنطة فاننا نجد انه وان كانت المساحة قد زادت من نحو ٦ر٤ مليون دونم عام ١٩٦٢ الى نحو ٧ر٤ مليون دونم عام ١٩٦٧ ، الا ان كمية الانتاج قد تقلصت من نحو ١ر٠٩ مليون طن عام ١٩٦٢ الى نحو ٨٧ر٠ مليون طن عام ١٩٦٧ ، مما ادى الى نقص غلة الدونم الواحد من ١٧١ كيلوجرام الى ١١٧ كيلوجرام . غير ان الوضع يختلف بالنسبة لكل من الشعير والارز والقطن . اذ بالنسبة للشعير ، فقد نقصت المساحة من نحو ٤ر٨ مليون دونم عام ١٩٦٢ الى نحو ٤ر٣ مليون دونم عام ١٩٦٦ ثم ازدادت المساحة الى ٤ر٩ مليون دونم عام ١٩٦٩ ، وتقلص الانتاج من ١ر١ مليون طن الى ٩ر٠ مليون طن ، ولكن تقلص الانتاج كان بمعدل اكبر من تقلص المساحة ، مما ادى الى نقص غلة الدونم من ٢٣٦ كيلوجرام عام ١٩٦٢ الى ١٩١ كيلوجرام عام ١٩٦٩ . وبالنسبة للارز فان غلة الدونم قد زادت من ٣٣٦ كيلوجرام عام ١٩٦٢ الى ٥٦٦ كيلوجرام عام ١٩٦٩ ، نتيجة لزيادة الانتاج بنسبة اكبر من زيادة المساحة . اما بالنسبة للقطن فان زيادة المساحة المزروعة بنسبة اكبر من زيادة كمية الانتاج ، قد ادت الى نقص غلة الدونم من ١٨٧ كيلوجرام عام ١٩٦٢ الى ٢٢٢ كيلوجرام عام ١٩٦٩ ، كما يتضح تفصيليا من الجدول التالى رقم (١٨) .

جدول رقم (١٨)

المساحة والانتاج وغلة الدونم لاهم المحاصيل الشتوية والصيفية

١٩٦٢ الى ١٩٦٨(١)

(المساحة بالدونم والانتاج بالطن وغلة الدونم بالكيلوجرام)

الموسم	الحنطة			الشعير			الارز		
	المساحة	الانتاج	غلة الدونم	المساحة	الانتاج	غلة الدونم	المساحة	الانتاج	غلة الدونم
١٩٦٢	٦٣٦٢٧٦١	١٠٨٥٤٩٤	١٧١	٤٧٥٧٥٦٤	١١٢٥٢٥٧	٢٣٦	٣٣٦١٦٦	١١٣٠٩٧	٣٣٦
١٩٦٣	٦٨١٨٠٢٥	٨٧٣٨٢١	١٢٨	٤٨٧٤٠٣٤	٩٤٦٨٣٦	١٩٥	٤٣٠٨٢١	١٦٨٤٨٩	٣٩١
١٩٦٤	٦٥٠٧٤٥٥	٨٠٧٠١٣	١٢٤	٤٣٩٠٥٤٠	٦٢٢٩٢٧	١٤٢	٤٣٧٨٧١	١٨٤٣٥٠	٤٢١
١٩٦٥	٦٨١٣٠٧٠	١٠٠٥٩٨٨	١٤٨	٤٣٨٩١٢٨	٨٠٦٤٠٣	١٨٤	٤٦٤٢٨٠	١٩٨٤٣٤	٤٢٧
١٩٦٦	٦٩٤٧٠٠٠	٨٢٥١٥٥	١١٩	٤٦٧٦٩٥٦	٨٣٢٠٩٠	١٧٨	٤٤٢٩٧٨	١٨٢٠٨٧	٤١١
١٩٦٧	٧٣٧٤٥٢٣	٨٦٦٤٢٧	١١٧	٤٣٤٧٢١٧	٨٦٠٣٠٨	١٩٨	٥٦٣٢٤١	٣٠٨٤٥٨	٥٤٨
١٩٦٨	٨٠٤٠٣٧٨	١٣٦١٠٠٩	١٦٩	٤٨٧٢٩٨٥	٩٣٠٩٥١	١٩١	٥٧٣٠٠٠	٣٢٤٥٠٠	٥٦٦

(١) الارقام مأخوذة من دليل القطاع الزراعي في العراق لعام ١٩٦٧ ، وزارة الزراعة ، كانون الاول عام ١٩٦٨ ، ويلاحظ ان ارقام غلة الدونم من المحاصيل الاربعة مختلفة عن الارقام الواردة في احصائيات منظمة الاغذية والزراعة والسابق الاشارة اليها في صفحة (٩) .

(يتبع)

تابع جدول رقم (١٨)

القطن			التبغ			التمر		
المساحة	الانتاج	غلة الدونم	المساحة	الانتاج	غلة الدونم	المساحة	الانتاج	غلة الدونم
١٣٦٧٥٠	٢٥٦٠٠	١٨٧	٥٠٠٠٠	٧٩٣٠	١٥٨٫٦	٤٤٧٩٥٨	٣٥٠٠٠٠	٧٨١
٩٨٤٩٦	١٦٨٣٢	١٧١	٥٠٠٠٠	٤١٣٧	٨٢٫٧	٤٤٧٩٥٨	٤٢٠٠٠٠	٩٣٨
١٥٩٠٩٧	٢٩٣٥٣	١٨٤	٦٠٠٠٠	١٣١١٥	٢١٨٫٥	٤٤٧٩٥٨	٣٢٠٠٠٠	٧١٤
١٣٤٦٦١	٣١٥٨٦	٢٣٤	٦٠٠٠٠	١١٣٧٩	١٨٩٫٦	٤٤٧٩٥٨	٣١٠٠٠٠	٦٩٢
١٣٢٠٤٧	٢٨٦٩٦	٢١٧	٥٨٠٠٠	٥٧٤٧	٩٩٫٠	٤٤٧٩٥٨	٢٨٠٠٠٠	٦٢٥
١٥٧٨٣٣	٣٥٠٣٤	٢٢١	٦٠٠٠٠	١٣٣٢٥	٢٢٢٫٥	٤٤٧٩٥٨	٣٨٠٠٠٠	٨٤٨
١٨٢٥٦٨	٤٠٥٧٠	٢٢٢	٦٠٠٠٠	١٥٥٢٠	٢٥٩٫٥	٤٤٧٩٥٨	٣٣٠٠٠٠	٧٣٧

ويستدل ايضا من الجدول السابق على ان حوالي نصف مساحة الاراضي المستغلة بالعراق تزرع بالحنطة والشعير . ويأتي محصول الرز في المرتبة الثانية من حيث مساحة الاراضي المزروعة . اما القطن فرغم اهميته كمحصول نقدى ، باعتباره موردا للحصول على العملات الاجنبية بتصديره الى الخارج ، وباعتباره مادة اولية لازمة لبعض الصناعات الاستهلاكية ، فان المساحة المزروعة منه قليلة نسبيا فضلا عن ان نوعية المحصول رديئة . اما التبغ والتمور ، فرغم اهميتها الاقتصادية فان المساحات المزروعة منها ضئيلة بالنسبة للمساحة الكلية المزرعة ، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (١٩)

الاهمية النسبية للمساحات المزروعة سنويا من المحاصيل الرئيسية الشتوية والصيفية ، ١٩٦٦

المحصول	المساحة المزرعة (بالدونم)	النسبة الى المساحة الكلية ٪
الحنطة	٦٩٤٧٠٠٠	٤٩٫٢
الشعير	٤٦٧٦٩٥٦	٣٣٫٢
الرز	٤٤٢٩٧٨	٣٫١
القطن	١٣٢٠٤٧	١٫٠
التبغ	٥٨٠٠٠	٠٫٥
التمور	٤٤٧٩٥٨	٣٫٢
المحاصيل الحقلية الاخرى	٢٦٦٢٧٨	١٫٨
الخضراوات	٥٧٠١٦٢	٤٫١
الفاكهه والكروم والنخيل	٥٥٢٩٥٦	٣٫٩
الجملة	١٤٫٠٩٤٫٣٣٥	١٠٠٫٠

ويتضح من الجدول السابق ان مساحة الحنطة والشعير معا تمثل نحو ٨٢ر٤٪ من المساحة الكلية المنزرعة سنويا ، اما عن الارز والقطن والتبغ فان مساحة الاراضى المنزرعة سنويا بهذه المحاصيل تمثل ٦ر٤٪ من المساحة الكلية المنزرعة سنويا .

ويلاحظ انه فضلا عن تغير المساحة المنزرعة بالمحاصيل الحقلية والخضروات والفواكه ، شتوية وصيفية ، سنة بعد اخرى ، وتغير نسبة الاستغلال للاراضي الزراعية وفقا لنظام النيروز ، فان كمية الانتاج من المحاصيل الحقلية تتقلب من سنة الى اخرى ، بدرجة ملحوظة ، ولا يعزى هذا التقلب فى حجم الانتاج الى التغير فى المساحة المنزرعة ، وانما يعزى الى تقلب غلة الدونم ، وان كان اتجاه الغلة الى التناقص كما قدمنا . وقد يقال فى هذا الصدد ، ان الانتاج الزراعى يخضع لظروف وعوامل طبيعية خارجة عن ارادة الانسان كما يضاف الى ذلك عدم الاستقرار فى الحقول وقلة رؤوس الاموال المهيأة للمزارع وجهله فى الاساليب الزراعية الحديثة التى تعمل على زيادة الانتاج . ومع ذلك فهناك من العوامل البيئية التى يمكن ان تخضع لسيطرة الانسان عليها ومنع اثرها الضار على الانتاج الزراعى ، كأمراض النبات (كحشرة دوباس النخيل ودودة القطن وتفحم الحنطة) وامراض الحيوان ، التى يمكن القضاء عليها بالمواد الفتاكة بالآفات الزراعية وبالخدمات البيطرية .

اما من حيث قيمة الانتاج ، فتدل البيانات الاحصائية المتاحة على ان قيمة انتاج الحنطة والشعير والرز والقطن والتمور ، قد زادت ، بدرجات متفاوتة ، فى عام ١٩٦٦ بالمقارنة بعام ١٩٦٢ . اما قيمة انتاج التبغ فقد اخذت تتقلب ، صعودا وهبوطا ، خلال الفترة موضوع البحث ، وان كانت قيمة الانتاج من التبغ عام ١٩٦٦ اقل منها عام ١٩٦٢ ، كما يتضح من الجدول التالى رقم (٢٠)

جـــدول رقـم (٢٠)

قيمة الانتـاج من المحاصيل الزراعية الرئيسـية ونسبته الى قيمة الانتـاج النباتي وقيمة الانتـاج الزراعي ، ٦٢ ـ ١٩٦٧ (١)

السـنة	الحنطـة				الشـعير			
	كميـة الانتـاج	متوسـط سـعر الطن	قيمـة الانتاج	نسبة قيمة الانتاج الى الانتـاج الزراعـي ٪	كميـة الانتاج	متوسـط سـعر الطن	قيمـة الانتاج	نسبة قيمـة الانتاج الـى الانتاج الزراعـي ٪
١٩٦٢	١٠٨٥٤٩٤	٢٩ر١٠٠	٣١٥٨٨	١٤ر٥	١١٢٥٢٥٧	١٤ر٤٠٠	١٦٢٠٤	١٠ر٩
١٩٦٣	٨٧٣٨٢١	٣٣ر١٠٠	٢٨٩٢٣	٢٠ر٩	٩٤٦٨٣٦	١٦ر٤٠٠	١٥٥٢٨	١١ر٢
١٩٦٤	٨٠٧٠١٣	٣٤ر١٠٠	٢٧٥١٩	١٧ر٩	٦٢٢٩٢٧	١٩ر٤٠٠	١٢٠٨٥	٧ر٩
١٩٦٥	١٠٠٥٩٨٨	٣٢ر١٠٠	٣٢٢٩٢	١٩ر٥	٨٠٦٤٠٣	١٦ر٤٠٠	١٣٢٢٥	٨ر٠
١٩٦٦	٨٢٥٩٥٥	٣٥ر٦٠٠	٢٩٤٠٤	١٦ر٥	٨٣٢٠٩٠	٢٢ر٠٠٠	١٨٣٠٦	١٠ر٢
١٩٦٧	٨٦٦٤٢٧	٤٣ر٨٢٧	٣٧٩٤٩	٢٠ر١	٨٦٠٣٠٨	٢٧ر٢٢٢	٢٣٤٢٩	١٢ر٤

(١) ارقام الانتاج مأخوذة من احصائيات وزارة الزراعة ، دليل القطاع الزراعي لعام ١٩٦٧ ، بغداد ، كانون اول ، عام ١٩٦٨ .
اما عن متوسطات سعر الطن من المحاصيل الستة الرئيسية في السنوات من ١٩٦٢ الى ١٩٦٦ فقد اعتمدنا على تقديرات المسترج . م . ستينبرن خبير الامم المتحدة في الاقتصاد الزراعي بمشروع الصندوق الخاص .

(كمية الانتاج بالطن ومتوسط سعر الطن بالدينار وقيمة الانتاج بآلاف الدنانير)

تابع جدول رقم (٢٠)

الارز				القطن			
كمية الانتاج	متوسط سعر الطن	قيمة الانتاج	نسبة قيمة الانتاج الى الانتاج الزراعي ٪	كمية الانتاج	متوسط سعر الطن	قيمة الانتاج	نسبة قيمة الانتاج الى الانتاج الزراعي ٪
١١٣٠٩٧	٦٦ر٧٠٠	٧٥٤٤	٥ر١	٢٥٦٠٠	٦٥ر٠٠٠	١٦٦٤	١ر١
١٦٨٤٨٩	٦٤ر٧٠٠	١٠٩٠١	٩ر٧	١٦٨٣٢	٦٩ر٠٠٠	١١٦١	٨ر٠
١٨٤٣٥٠	٦٨ر٧٠٠	١٢٦٦٥	٢ر٨	٢٩٣٥٣	٦٨ر٠٠٠	١٩٩٦	٣ر١
١٩٨٤٣٤	٥٩ر٧٠٠	١١٨٤٧	٢ر٧	٣١٥٨٦	٥٩ر٠٠٠	١٨٦٤	١ر١
١٨٢٠٨٧	٧٢ر٧٠٠	١٣٢٣٨	٤ر٧	٢٨٦٩٦	٦٣ر٠٠٠	١٨٠٨	٠ر١
٣٠٨٤٥٨	٥٢ر٤٥٨	١٦١٩٤	٦ر٨	٣٥٠٣٤	٥١ر٦٧٢	١٨١١	٠ر١

تابع جدول رقم (٢٠)

التبغ				التمور			
كمية الانتاج	متوسط سعر الطن	قيمة الانتاج	نسبة قيمة الانتاج الى الانتاج الزراعي ٪	كمية الانتاج	متوسط سعر الطن	قيمة الانتاج	نسبة قيمة الانتاج الى الانتاج الزراعي ٪
٧٩٣٠	١٩٧٫٠٠٠	١٥٦٢	١٫١	٤٢٠٠٠٠	١٨٫٢٥٠	٧٦٨٦	٥٫٢
٤١٣٧	٢٢٩٫٠٠٠	٩٤٧	٠٫٧	٣٢٠٠٠٠	١٩٫٢٥٠	٦١٧٦	٤٫٥
١٣١١٥	٢٢٩٫٠٠٠	٣٠٠٣	٢٫٠	٣١٠٠٠٠	٢١٫٢٥٠	٦٦٠٣	٤٫٣
١١٣٧٩	٢١٤٫٠٠٠	٢٤٣٥	١٫٥	٢٨٠٠٠٠	٢٠٫٢٥٠	٥٦٨٤	٣٫٤
٥٧٤٧	٢٤٣٫٠٠٠	١٣٩٧	٠٫٨	٣٨٠٠٠٠	٢٨٫٢٥٠	١٠٧٥٤	٦٫٠
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	—	٣٣٠٠٠٠	١٦٫٩٠٣	٥٦٨	٣٫٥

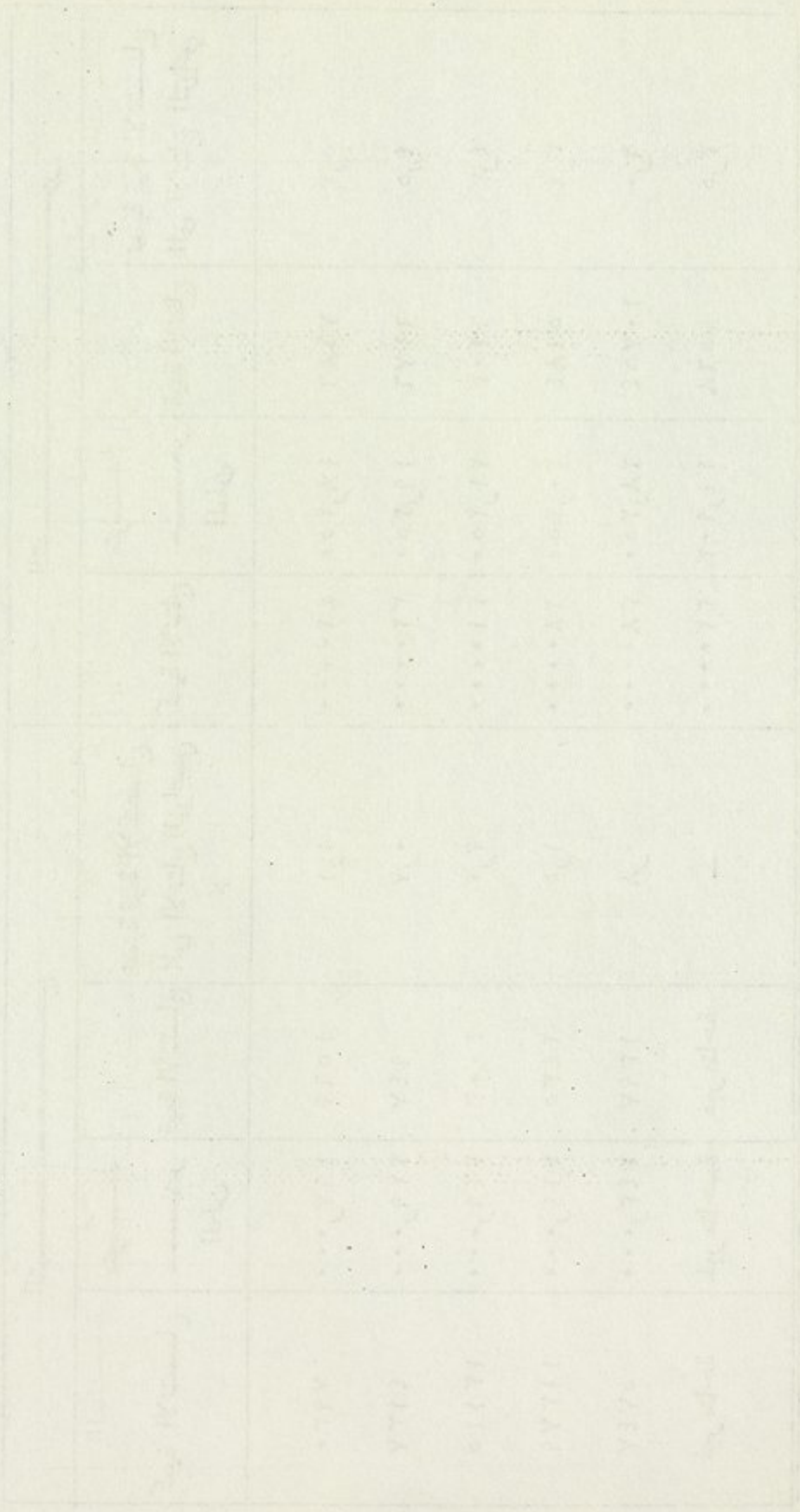

تابع جدول رقم (٢٠)

السنة	قيمة الانتاج الكلي من المحاصيل الرئيسية	قيمة الانتاج النباتي	النسبة	قيمة الانتاج الزراعي (نباتي وحيواني)	النسبة
١٩٦٢	٦٦٢٤٨	٩١٣٦٩	٦١ر٦	١٤٨٧٠١	٤٤ر٦
١٩٦٣	٦٣٦٣٦	٧٨١٦٠	٨١ر٤	١٣٨٥٦١	٤٥ر٩
١٩٦٤	٦٣٨٧١	٨٧٢٦٦	٧٣ر٢	١٥٣٦٧٥	٤١ر٦
١٩٦٥	٦٧٣٤٧	٩٢٨٥٢	٧٢ر٥	١٦٥٤٠٦	٤٠ر٧
١٩٦٦	٧٤٩٠٧	١٠٣١٧٢	٧٢ر٦	١٧٨١١٢	٤٢ر١
١٩٦٧	٨٥٩٤١ (١)	١١٠٦٣٤	٧٧ر٧	١٨٨٩١٨	٤٥ر٥

(١) تشمل جميع قيم الانتاج من المحاصيل الرئيسية ماعدا قيمة التبغ لعام ١٩٦٧ .

ويتضح من الجدول السابق ، كذلك ، ان قيمة انتاج الحنطة والشعير معا — وهما المحصولان الحقليان الرئيسيان — كانت تمثل نحو ٤١ر٣٦٪ من اجمالي قيمة الانتاج النباتي عام ١٩٦٢ ، ارتفعت الى نحو ٤٥ر٩٧٪ من اجمالي قيمة الانتاج النباتي عام ١٩٦٦ . كما يوضح الجدول ان قيمة انتاج المحاصيل الستة الرئيسية (الحنطة والشعير والارز والقطن والتبغ والتمور) كانت تمثل ٦١ر٦٪ من اجمالي قيمة الانتاج النباتي عام ١٩٦٢ ، ثم ارتفعت النسبة الى ٨١ر٤٪ عام ١٩٦٣ . ولكنها انخفضت ثانية الى نحو ٧٣ر٢٪ عام ١٩٦٤ ، وبقيت عند نفس هذا المستوى تقريبا في العامين التاليين . الا انها ارتفعت ثانية الى حوالى ٧٨٪ عام ١٩٦٧ . ونفس هذا الاتجاه يتضح عند نسبة قيمة انتاج المحاصيل الستة الرئيسية الى قيمة الانتاج الزراعي (نباتي وحيواني)، اذ كانت النسبة ٤٤ر٦٪ عام ١٩٦٢ ، ارتفعت الى ٤٥ر٩٪ عام ١٩٦٣ ، ثم انخفضت الى ٤١ر٦ عام ١٩٦٤ ، وظلت النسبة عند هذا المستوى عام ١٩٦٥ ثم ارتفعت عام ١٩٦٧ حيث بلغت ٤٥ر٥٪ .

جـ — الثروة الحيوانية :

واما بالنسبة للثروة الحيوانية ، فان البيانات الاحصائية المتاحة عنها في الفترة ١٩٥٣ الى ١٩٦٣ تدل على ان هناك اتجاه تصاعدى مطرد فى اعداد الاغنام والماعز والابقار والجاموس ، على حين ان ثمة اتجاها تنازليا مطردا فى اعداد الجمال ، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٢١)

تطور الثروة الحيوانية في العراق

١٩٥٣ ـ ١٩٦٣ (بالآلاف)

السنة	الاغنام	الماعز	الابقار	الجاموس	الجمال
١٩٥٣	٨٦٤٨	٢٤٠٩	١٢٩٢	٢٢٦	٢٣٥
١٩٥٤	٨٨٩٩	٢٥٠٨	١٣٨٨	٢٤٥	٢١٩
١٩٥٥	٩٠٢٩	٢٥٦١	١٤٤٩	٢٦١	٢٠٥
١٩٥٦	٩٢٢١	٢٦٤٠	١٥٣٥	٢٨١	١٩٣
١٩٥٧	٩٤٨٨	٢٧٤٨	١٦٤٩	٣٠٤	١٨١
١٩٥٨	٩٦٩٧	٢٨٣٣	١٧٤٦	٣٢٦	١٧٠
١٩٥٩	٩٨٤٢	٢٨٩٢	١٨٢٣	٣٤٨	١٥٩
١٩٦٠	٩٩٩٠	٢٩٥٣	١٩٠٣	٣٧١	١٤٩
١٩٦١	١٠٢١٠	٣٠٤٥	٢٠١٥	٣٩٨	١٤٠
١٩٦٢	١٠٥٠٦	٣١٧٠	٢١٦٤	٤٣٠	١٣١
١٩٦٣	١٠٥٠٨	٣١١٠	٢٢١٨	٤٢٤	١٢٢
١٩٦٨ (١)	١١٥٦٣	٣٥٦٨	٢٧١٣	٥٤٤	٥٨

(١) ارقام ١٩٦٨ تخمينية ، اما ارقام الفترة ١٩٥٣ الى ١٩٦٣ فهي ارقام فعلية ـ راجع تقرير سيد مرعي رئيس وفد خبراء الاصلاح الزراعي " الزراعة والسياسة الزراعية في الجمهورية العراقية " ، ٢٣ تموز ١٩٦٤ ، ص٣٤ ومابعدها ـ ويلاحظ ان هذا البيان لم يتضمن الخيول والحمير والبغال ، وان مصدر ارقام الفترة ١٩٥٣ الى ١٩٦٣ هو جداول احصائية من وضع الدكتور خير الدين حسيب ، اما ارقام ١٩٦٨ فهي تقديرات سيد مرعي بافتراض استمرار نفس معدلات الزيادة في الثروة الحيوانية خلال الفترة ١٩٦٣ الى ١٩٦٨.

ويتضح من الجدول السابق ان الزيادة فى الاغنام ، خلال الفترة ١٩٥٣ الى ١٩٦٣ ، نحو ٢٢٪ ، وفى الماعز ٢٩٪ ، وفى الابقار ٧١٪ ، وفى الجاموس ٨٨٪ . اما اعداد الجمال فقد نقصت عام ١٩٦٣ بنحو ٤٨٪ عما كانت عليه عام ١٩٥٣ .

ويدل توزيع الماشية في العراق على انها تربى تحت ظروف مناخية ملائمة فالجاموس يوجد فى شكل مجموعات كبيرة في جنوب العراق ، حيث يوجد مناخ حار ذو رطوبة عالية . اما الاغنام فانها تربى بالقرب من الصحراء حيث توجد مناطق الرعي على حدودها منذ قرون طويلة . وبوجه عام فأن المواشي تحفظ في شكل مجموعات كبيرة متقاربة ، فالجاموس يوجد باعداد كبيرة حول المدن الكبيرة وفي المناطق التى توجد بها مستنقعات او مجارى مائية . ومع ان الاغنام لا تربى بالقرب من المدن الكبيرة ، فان قطعانها الكبيرة تنتشر في مناطق عديدة بالجمهورية ، وتجرى معاملتها على شكل وحدات انتاجية . اما الابقار فتربى عادة في القرى على شكل مجموعات ، تتكون كل مجموعة من ١٠٠ الى ١٢٠ رأس . وعلى ذلك يعتقد الخبراء ان برامج تحسين المواشي لتنمية الثروة الحيوانية يمكن ان تنفذ في يسر وسهولة وفاعلية كبيرة ، وتؤدى الى اطيب النتائج في فترة زمنية معقولة ، دامت المواشي توجد في شكل مجموعات كبيرة تمثل وحدات انتاجية مجمعة . وفيما يلي توزيع الثروة الحيوانية جغرافيا :

جدول رقم (٢٢)

توزيع الثروة الحيوانية في مختلف مناطق العراق (*) (نسب مئوية)

	الاغنام	الماعز	الابقار	الجاموس
المنطقة الشمالية	٠ر٤٦	٠ر٧٨	٠ر٣٢	٠ر٩
المنطقة الوسطى	٠ر٣١	٠ر١٣	٠ر٣٨	٠ر١٧
المنطقة الجنوبية	٠ر٢٣	٠ر٩	٠ر٣٠	٠ر٧٤
المجموع	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠

ويلاحظ من الجدول السابق انه بينما تتركز الماعز ، والاغنام الى حد ما في المنطقة الشمالية ، فان الجاموس تتركز في المنطقة الجنوبية ، اما الابقار فانها موزعة توزيعا يكاد ان يكون متساويا فيما بين المناطق الثلاث .

اما المنتجات الحيوانية من اللحوم والالبان فقد دلت كمياتها على زيادة مطردة بالنسبة للحوم ، وتقلبات واسعة بالنسبة للالبان ، خلال الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٣ كما يدل على ذلك الجدول التالي :

(*) المصدر : دكتور محمد سلمان حسن ، " دراسات في الاقتصاد العراقي " ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ١١١ .

جدول رقم (٢٣)

الكميات المنتجة من اللحوم والالبان
١٩٥٣ الى ١٩٦٦ (*)

(الكمية بالطن)

السنة	اللحوم المنتجة	الزيادة السنوية	معدل الزيادة السنوية ٪	الالبان	الزيادة السنوية	معدل الزيادة السنوية ٪
١٩٥٣	٤٦٥٦٢	—	—	٢٢٣٦٥٥	—	—
١٩٥٤	٥٦٥٤٤	٩٩٨٢	٢١ر٤	٢٩٧٦٣٦	٧٣٩٨١	٣٣ر١
١٩٥٥	٦٣٤٧٦	٦٩٣٢	١٢ر٣	١٨٥٧٣٢	— ١١١٩٠٤	— ٣٧ر٦
١٩٥٦	٦٩٨٥١	٦٣٧٥	١٠ر٠	٢٦٠٨٦٣	٧٥١٣١	٤٠ر٥
١٩٥٧	٧٥٩٨٣	٦١٣٢	٨ر٨	٣٤٧٧٢٣	٨٦٨٦٠	٣٣ر٣
١٩٥٨	٧٧٦٨٠	١٦٩٧	٢ر٢	٢٩٢٩٢٩	— ٥٤٧٩٤	— ١٥ر٨
١٩٥٩	٨٢٦٣٧	٤٩٥٧	٦ر٤	٢٢٩١٤٨	— ٦٣٧٨١	— ٢١ر٨
١٩٦٠	٨٧٣٢٥	٤٦٨٨	٥ر٧	٢٣٩١٤٧	٩٩٩٩	٤ر٤
١٩٦١ *	٨٧٨٩٧	٥٧٢	٠ر٧	٣٣٧٤٧٩	٩٨٣٣٢	٤١ر١
١٩٦٢	١٠٥٢٢٨	١٧٣٣١	٤٦ر٩	٤٤٧١٧١	١٠٩٦٩٢	٣٢ر٥
١٩٦٣	١٠٧٥٨٠	٢٣٥٢	٢ر٢	٢٧١٤٠٥	— ١٧٥٧٦٦	— ٣٩ر٣
١٩٦٤	١١١١٨٨	٣٦٠٨	٣ر٤	—	—	—
١٩٦٥	١١٢٩٥٣	١٧٦٥	١ر٦	—	—	—
١٩٦٦ *	١٢٠٤٥٠	٧٤٩٧	٦ر٦	—	—	—

ويتضح من الجدول السابق ان متوسط الزيادة السنوية من اللحوم المنتجة ، خلال الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٦ ، هو ٥٦٨٤ طن ، ومتوسط الزيادة السنوية في انتاج الالبان ، خلال

(*) المصدر : تقرير خير الدين حسيب — تقدير الدخل القومي في العراق — للفترة ١٩٥٣ — ١٩٦١ ص١٥٩ .

(*) تقرير الدخل القومى فى العراق للفترة ١٩٦٢ — ١٩٦٦ — الجهاز المركزى للاحصاء — جدول رقم (٣٠) ص ٥٨ .

الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٣ ، هو ٤٧٧٥ طن . ومن المتوقع ان يصل انتاج اللحوم الى ١٤٠٨٤٩ طن عام ١٩٧٤ . (٢)

ويبلغ متوسط ادرار الجاموس بحوالي ٢٠٠٠ كيلوجرام في السنة ، وموسم الادرار يبلغ نحو ٢٥٠ يوما . ويتميز الجاموس في العراق بصفات وتكوين ممتاز ، اذ هو كبير الحجم ، ويستهلك كميات كبيرة من العلف ومن المواد المركزة علاوة على ان درته ذات طاقة انتاجية كبيرة . اما الاغنام فان انتاجها من اللحوم والالبان فيعتبر متوسطا . واما الابقار فمتوسط ادرارها في اليوم ٣ كيلوجرام ، وموسم ادرارها قصير . اما معدل انتاج الصوف فيبلغ نحو ٢ر٢ كيلوجرام بالنسبة للاغنام ، ونحو ٥ر٠ كيلوجرام بالنسبة للماعز . ويمكن القول ، بوجه عام ، بان زيادة انتاجية المواشي ، افقيا ورأسيا ، امر ميسور ، اذا اتبعت الدولة برنامجا مخططا للنهوض بالانتاج الحيواني .

وبالنسبة للخدمة البيطرية المخصصة لوقاية الثروة الحيوانية من الامراض ، فان البيانات المتاحة تدل على ان عدد الاطباء البيطريين بالعراق يبلغ ١٩٣ طبيبا عام ١٩٦٨ ، ومن بينهم ٦١ طبيبا بيطريا يعملون بمديرية

---

(١) المصدر: تقرير سيد مرعي ، ص ٣٤ .

(٢) نفس المصدر : ص٣٦

الثروة الحيوانية والبيطرة العامة (وزارة الزراعة)[1] هذا ومن المؤمل ان يزداد عدد الاطباء البيطريين عام ١٩٧٠ الى ٢٢٨ طبيبا ثم يرتفع العدد الى ٢٧٩ طبيبا عام ١٩٧١ أى ان معدل الزيادة سيبلغ ٤٤٪ عن سنة ١٩٦٨ • فاذا اعتبرنا ان هذا العدد الاخير هو الذى يتوافر على تقديم الخدمة البيطرية بالريف لاهم جزء من الثروة الحيوانية (الجاموس والماعز والابقار والاغنام) فان كل بيطرى يقدم ، فى المتوسط خدمات بيطرية لنحو ٧٥ ألف رأس من الماشية • وليس من المتصور ان يقدم الطبيب البيطرى خدماته لهذا العدد الضخم من الماشية ، مهما بذل من الجهود ، وبخاصة انها توجد فى مجموعات متناثرة في اماكن متفرقة في كل منطقة من مناطق الخدمة •

د — الدورة الزراعية والتكوين المحصولي :

الدورة الزراعية هي ترتيب تعاقب زروع مختلفة في ارض واحدة خلال مدة محدودة • ولما كانت مدة الدورة لكل محصول تختلف باختلاف مدة مكوثة في الارض وباختلاف نسبة ما يشغله من مجموع مساحة الارض ، فقد اصطلح على عمل تنسيب الدورة الى المحصول الرئيسي ، اى الى اكثر محاصيلها ربحية • وتسمى الدورة الزراعية باسم المحصول الرئيسي ، مشفوعة بصفة عددية تدل على مدة الدورة ، وهذه تقاس بالفترة التى تنقضي بين زرع المحصول الرئيسي في بقعة معينة من الارض واعادة زرعه المرة التالية في نفس البقعة • فاذا قيل ان دورة القطن ثلاثية فان الفترة التى تنقضي بين زرع القطن

---

(١) المصدر: وزارة الزراعة ، دليل القطاع الزراعي في العراق لعام ١٩٦٧ ، الجداول ارقام ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٤ •

في بقعة من الارض واعادة زرعه في المرة التالية في نفس البقعة هي فترة ثلاث سنوات .

وهناك اعتبارات يجب مراعاتها في تنظيم الدورة الزراعية ، يمكن ان نجملها فيما يلي :

(أ) يجب ان يراعى في وضع الدورة ان تكون اقتصادية ، بمعنى انها تمكن من الحصول على اكبر ربح مقابل تكاليف الانتاج الزراعي ، وان تحقق اهداف التصدير بالنسبة للحاصلات التصديرية وان يراعى في اختيارها تنمية خصوبة التربة ، والعمل على حفظها وتحسينها ، وعدم اجهاد الارض ومقاومة الآفات .

(ب) وتتوقف هذه الاعتبارات بدورها على نوع الارض ، ومناخ المنطقة التي تقع فيها الارض ، ومطالب السوق ، ومدى ملاءمة وسائل النقل وبعد المسافة عن الاسواق وخاصة بالنسبة للمحاصيل التي لا تحتمل النقل الطويل او السريعة التلف ، ومدى توافر مياه الري في ضوء احتياجات مختلف المحاصيل الى الماء ، وحالة الصرف ، ومدى توافر الايدى العاملة ودرجة كفائتها ومستوى أجورها ، ومراعاة القوانين التي تتدخل في ترتيب الدورة (كالقانون الذى يمنع مثلا زراعة القطن مكان فول او حلبة او عدس او شعير او كتان) ، ومراعاة ترتيب زرع محاصيل الدورة في ضوء تباين احتياجات المحاصيل للاسمدة

بمعنى انه يرتب زرع المحاصيل ترتيبا من شأنه ان يؤدى الى ان تخدم بعضها بعضا من حيث التسميد ، وبذلك يتحقق مقدار من السماد لبعض المحاصيل الاخرى .

(جـ) اما المحافظة على خصوبة الارض ، في اختيار الدورة ، تتأتى من اختيار بعض المحاصيل البقولية ضمن الدورة كالبرسيم او العدس او الفول لتجديد الدوبال والازوت في الارض ، وبعض المحاصيل الاخرى القابلة للعزق كالقطن او القصب او البطاطس او الذرة للتمكن من مقاومة الحشائش .

وكما قدمنا فان الطريقة المتبعة في زراعة الاراضي في العراق هي طريقة النير ونير ، وتعني زراعة شتوية لنصف الاراضي في كل سنة وترك النصف الآخر بورا ليزرع في السنة التالية زراعة شتوية . اما الزراعة الصيفية فهي بنسبة تتراوح بين ١٠ ٪ و ٢٠ ٪ من مساحة الاراضي الزراعية ، وتتوقف النسبة الفعلية للمساحة المزرعة بالمحاصيل الصيفية على مدى وفرة المياه في المجارى التي ترويها ونوع المزروعات الصيفية . وهذا يعني ان الكثافة السنوية للاستغلال تتراوح بين ٦٠ ٪ و ٧٠ ٪ . اما مناطق زراعة الارز في جنوب العراق فانها تزرع بالكامل ، بمعنى ان الكثافة السنوية للاستغلال تصل الى ١٠٠ ٪ . ويبدو انه لا توجد هناك دراسة علمية مسبقة لتنظيم الدورة الزراعية ، وما يترتب على اختيار الدورة ، في المعنى

الاقتصادى السابق الاشارة اليه ، من تكوين محصولي معين • بل ان التكوين المحصولي الحالي هو نتيجة للسلوك التلقائي من جانب المنتجين الزراعيين ، في ضوء الخبرة العملية التي توارثوها ، وفي تأثرهم بالهيكل المتغير لاسعار المحاصيل الزراعية والعائد الصافي من كل محصول ، وفي ضوء احتياجات الاستهلاك الذاتي • وفيما يلي محاولة اولية للتكوين المحصولي للمساحات المنزرعة سنويا • من مجموعات السلع الزراعية - فضلا عن الغابات والاحراش - كما يتضح من الجدول التالي رقم ٢٤ •

جدول رقم (٢٤)

التكوين المحصولي للمساحات المزروعة سنويا (١)

ومساحة المراعي والغابات والاحراش

بيان المجموعة المحصولية	تفصيل المجموعة المحصولية	المساحة المزروعة (بالدونم)	النسبة الى المساحة الكلية
			%
المحاصيل الحقلية الشتوية	الحنطة ، الشعير ، الباقلاء ، الكتان ، العدس ، الحمص ، البرسيم ، البصل الجاف .	١٢٢٥٤٢٣٠	٥٦٫٩١
المحاصيل الحقلية الصيفية	الارز ، القطن ، السمسم ، الماش ، الدخن ، الذرة الصفراء ، الذرة البيضاء ، فستق العبيد .	٧١٦٩٨٧	٣٫٣٣
الخضراوات الشتوية	الباقلاء الخضراء ، البصل الاخضر ، الشوندر ، الفلفل ، اللهانة ، السبانخ ، الخس ، الجزر ، الفاصوليا الخضراء .	١١٢٦٣٧	٠٫٥٢
الخضراوات الصيفية	الطماطة ، الباميا ، الباذنجان ، الخيار ، القرع ، الوقي ، البطيخ ، اللوبيا الخضراء .	٤٥٧٠٢٥	٢٫١٣
اشجار النخيل		٤٤٧٩٥٨	٢٫٠٨
الفاكهة والكروم	البرتقال ، الليمون ، الرمان ، التفاح ، الخوخ ، الكمثرى ، الاجاص ، المشمش ، العنب ، التين ، الفستق ، الجوز ، اللوز ، الزيتون .	١٠٤٩٩٨	٠٫٤٩
محاصيل المراعي المستديمة		٢٣٩٧٥٤	١٫١١
الغابات الطبيعية		٧١٠٨٤٠٠	٣٣٫٠٠
الغابات الاصطناعية		١٣١٥٩	٠٫٠٦
الاحراش الطبيعية		٨٠٠٠٠	٠٫٣٧
المجموع		٢١٥٢٨٨٦٥	١٠٠٫٠٠

(١) ارقام الجدول مأخوذة من دليل القطاع الزراعي في العراق لعام ١٩٦٧ الصادر في كانون الاول عام ١٩٦٨ . ويلاحظ ان مساحات الاراضي المزروعة بالمحاصيل قد اخذت كمتوسط الفترة من ١٩٥٧/١٩٥٨ الى ١٩٦٦/١٩٦٧ . اما المعلومات الخاصة بالمساحات المزروعة بالغابات فقد اخذت من واقع تقديرات احصائيات مديرية الغابات العامة لسنة ١٩٦٥/١٩٦٦ . ويلاحظ ان المساحة المزرعة سنويا من المحاصيل الحقلية والخضراوات ، الشتوية والصيفية ، تبلغ في متوسط الفترة ، نحو ١٤٫٣ مليون دونم من جملة المساحة المستغلة للزراعة وفقا لتعداد التبر... وقدرها نحو ٢٢٫٣ مليون دونم .

ويتضح من الجدول السابق انه من بين ٣ر٢٢ مليون دونم ، تمثل جملة المساحة المستغلة للزراعة ، وفقا لنظام النيرونير ، فان نحو ٣ر١٤ مليون دونم تزرع سنويا ، بكثافة سنوية للاستغلال تبلغ حاليا ، في المتوسط ، نحو ٦٤ ٪ . كما يوضح الجدول ان المحاصيل الحقلية الشتوية تشغل وحدها نحو ٠ر٨٦ ٪ من جملة المساحة المنزرعة سنويا . اما النسبة الباقية فتوزع بين المحاصيل الحقلية الصيفية ، والخضراوات الشتوية والصيفية ، واشجار النخيل والفاكهة والكروم . ويدل الجدول ، كذلك على ان حوالي ٨ مليون دونم تترك سنويا دون استغلال ، وان هناك ثروة خشبية ضخمة يمكن استغلالها من الغابات الطبيعية والاصطناعية التي تشغل مساحة تبلغ ، في جملتها ، نحو ١ر٧ مليون دونم .

(٣) تقييم قطاع الزراعة :

ان افضل طريقة لتقييم قطاع الزراعة ، من حيث مساهمته في الارتفاع بالمستوى الاقتصادى ، هو أن نتساءل عن الاهداف الاساسية التي يمكن لهذا القطاع ان يحققها . وهنا يمكن ان نجمل هذه الاهداف فيما يلي :

أ ـ مساهمة القطاع في زيادة الدخل القومي ودخل الفرد .

ب ـ التركيز على انتاج البدائل المنتجة محليا واحلالها محل المنتجات المستوردة ، سواء كانت مواد غذائية او مستلزمات انتاج ومواد اولية لازمة للصناعة ، تحقيقا للوفر في الاستيرادات ، وتخفيفا لعبئها على ميزان المدفوعات .

جـ - التوسع في صناعات تصدير المنتجات التي رسخت اقدامها في السوق العالمي ، وبخاصة تلك التي تتوفر خاماتها محليا ، وعليها طلب عالمي متزايد يتيح مزيدا من الصادرات وبالتالي مزيدا من العملات الاجنبية .

د - التركيز على المشروعات الزراعية الخاصة بأزالة نقط الاختناق بالمصانع القائمة ، حتى لايكون عدم كفاية الخامات الاولية او السلع الوسيطة لتشغيل هذه المصانع سببا في تعطل انتاجها كليا او جزئيا .

ولو تتبعنا القيمة المضافة المتولدة في قطاع الزراعة ، في الفترة ١٩٦٢/ ١٩٦٨ ، لوجدنا ان القيمة المضافة المتولدة في القطاع الزراعي ، بالاسعار الجارية ، قد زادت من ١٤٠ر٣٨ مليون دينار عام ١٩٦٢ الى ١٩٨ر٠٨ مليون دينار عام ١٩٦٩ ، اى بزيادة سنوية تبلغ في المتوسط نحو ٨ر٢ مليون دينار فقط . اما الاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٦ ، فأن القيمة المضافة كانت قد بلغت نحو ١٤٨ر٢٤ مليون دينار عام ١٩٦٢ ، ارتفعت الى ١٨٦ر٨٧ مليون دينار عام ١٩٦٩ ، اى بزيادة سنوية تبلغ في المتوسط نحو ٥ر٥ مليون دينار خلال الفترة . هذا على حين ان الناتج المحلي الاجمالي بكلفة عناصر الانتاج ، وبالاسعار الجارية ، كان نحو ٦٥٨ر٤ مليون دينار عام ١٩٦٢ ، ارتفع الى ١٠٣٨ر٩٥ اى بزيادة سنوية تبلغ في المتوسط ٤ر٥ مليون دينار اما الاسعار المثبتة لعام ١٩٦٦ ، فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي بكلفة عناصر الانتاج ، نحو ٦٩٥ر٢٧ مليون دينار عام ١٩٦٢ ، ارتفع الى ٩٨٠ر١٤ مليون دينار عام ١٩٦٩ ، اى بزيادة سنوية تبلغ في المتوسط نحو ٤ر١ مليون دينار . وعلى ذلك فان نسبة مساهمة قطاع الزراعة في توليد القيمة المضافة ، قد انخفضت من ٢١ر٣ ٪ الى ١٩ر١ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، خلال الفترة موضوع البحث ، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٢٥)

القيمة المضافة المتولدة في القطاع الزراعي

واهميتها النسبية في المساهمة في الناتج المحلى الاجمالي (×)

القيمة بملايين الدنانير وبالاسعار الجارية وبالاسعار الثبته لسنة ٦٦

البيان	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
القيمة المضافة المتولدة بقطاع الزراعة (بالاسعار الجارية)	١٤٠٫٣٨	١٠٩٫٣٠	١٤٨٫١٠	١٦٢٫٧٠	١٧٢٫٧٣	١٨١٫٣٩	١٩٠٫٤٦	١٩٨٫٠٨
الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية)	٦٥٨٫٤٢	٦٧٠٫٦٠	٧٦١٫٢٠	٨٣٠٫٩٨	٨٨٨٫٢١	٨٨٢٫٦٩	٩٨٩٫٧١	١٠٣٨٫٥
القيمة المضافة المتولدة بقطاع الزراعة (بالاسعار الثابتة)	١٤٨٫٢٤	١١١٫٦٤	١٤٨٫١٠	١٦٩٫١٣	١٧٢٫٧٣	١٦٧٫٠٣	١٨٢٫٢٦	١٨٦٫٨٧
الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة)	٦٩٥٫٢٧	٦٨٤٫٩٨	٧٦١٫٢٠	٨٦٣٫٨٠	٨٨٨٫٢١	٨١٢٫٧٩	٩٤٧٫٠٩	٩٨٠٫١٤
الاهمية النسبية لقطاع الزراعة في المساهمة في الناتج المحلى الاجمالي	٢١٫٣ ٪	١٦٫٣ ٪	١٩٫٥ ٪	١٩٫٦ ٪	١٩٫٤ ٪	٢٠٫٦ ٪	١٩٫٢ ٪	١٩٫١ ٪

ويتضح من الجدول السابق ان اهمية قطاع الزراعة فى الناتج المحلي الاجمالي ، بكلفة عناصر الانتاج ، كانت تتقلب صعودا وهبوطا خلال الفترة موضوع البحث ، اذ كانت تتراوح بين ٢١٫٣٪ و ١٩٫١٪ .

(×) المصدر : قسم الاقتصاد العام ، مشروع الصندوق الخاص، احصائيات الدخل القومي ١٩٥٣/١٩٦٩ ، الجداول ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ .

كما يتضح ان تناقص الاهمية النسبية للقطاع كان مطـــــردا خلال السنوات ١٩٦٦/١٩٦٨ ، وان كان قد بلغ ادنـــى مستوى عام ١٩٦٣ حيث وصلت الى ٣ر١٦٪ . ومن ثم فـــان الزيادات السنوية الطفيفة في القيمة المضافة المتولدة فـــى القطاع الزراعي ، والتى تقرب من ٥ ملايين من الدنانير فـــى المتوسط ، والتناقص المطرد في الاهمية النسبية للقطاع فـــى مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى ، فى السنوات الاخـــيرة حتى انها اصبحت عام ١٩٦٩ [1] (١ر١٩٪) وهذا مـــا يوحى الى ركود القطاع .

ويقدر بعض الخبراء [2] ان معدل دخل الاســـرة الريفية كان يبلغ نحو ٢٠ الى ٣٠ دينارا قبل عام ١٩٥٨ . غير انه يمكن تتبع تطور دخل الاسرة الريفية عن طريق تقديـر حجم هذه الاسر ، فى كل عام على حدة ، في الفترة مـــن ١٩٥٣ الى ١٩٦٩ ، وذلك بأخذ مجموع نفوس سكان الريـف عام ١٩٤٧ من واقع تعداد السكان ذلك العام وبافـــتراض معدل نمو هؤلاء السكان بواقع ٢٦ر٢٪ فى الفترة مـــن ١٩٤٧ الى ١٩٥٧ ، بواقع ٢٧ر٢٪ فى الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٩ ، وبافتراض ان ١٠٪ من سكان الريف يشتغلون بمهـن غير زراعية . فاذا عرفنا عدد الاسر الريفية ، على هـــذا الاساس ، واخذنا ارقام الدخل الزراعى بالاسعار الثابتـــة ، عن نفس الفترة ، لاستخلصنا متوسط نصيب الاسرة الريفية مـن هذا الدخل ، وتطوره خلال الفترة ، كما يتضح من الجـدول التالـــى :

---

(١) تقديرات الدخل القومي للسنوات ٦٥ـ ١٩٦٩ جدول رقم (١) ، (٢) ـ دائرة الحسابات القوميـة ـ .

(٢) المصدر : السيد عبـد الجليل الحديثي ، " الاصلاح الزراعى فى العراق " بحوث مؤتمر الاصلاح ، وزارة الزراعة ، نيسان ١٩٦٧ ص ٣٠ .

جدول رقم (٢٦)

تطور متوسط نصيب الاسرة الريفية من الدخل الزراعي ، ١٩٥٣ الى ١٩٦٩

السنة	عدد سكان الريف	عدد سكان الريف المشتغلين بمهنة الزراعة والمعتمدين عليها	عدد الأسر الزراعية	متوسط دخل الاسرة الريفية (بالدينار)	الرقم القياسي لمتوسط نصيب الاسرة الريفية
١٩٥٣	٣٥٢٤٦٦٥	٣١٧٢١٩٨	٦٣٤٤٤٠	١٣٤٣	١٠٠٠
١٩٥٤	٣٦٠٤٣٢٢	٣٢٤٣٨٩٠	٦٤٨٧٧٨	١٦٤٠	١٢٢١
١٩٥٥	٢٦٨٥٧٨٠	٣٣١٧٢٠٢	٦٦٣٤٤٠	١١٢٥	٨٣٨
١٩٥٦	٣٧٦٩٠٧٩	٣٣٩٢١٧١	٦٧٨٤٣٤	١٤٥٥	١٠٨٣
١٩٥٧	٣٨٥٣٧٥٤	٣٤٦٨٣٧٨	٦٩٣٦٧٥	١٧٥٨	١٣٠٩
١٩٥٨	٣٨٦٣٨٩٣	٣٤٧٧٥٠٣	٦٩٥٥٠٠	١٤٣٢	١٠٦٦
١٩٥٩	٣٨٧٤٠٥٩	٣٤٨٦٦٥٣	٦٩٧٣٣٠	١٢٢٥	٩١٢
١٩٦٠	٣٨٨٤٢٥٢	٣٤٩٥٨٢٦	٦٩٩١٦٥	١٤٦١	١٠٨٨
١٩٦١	٣٨٩٤٤٧١	٣٥٠٥٠٢٣	٧٠١٠٠٤	١٧٨٧	١٣٣١
١٩٦٢	٣٩٠٤٧١٧	٣٥١٤٢٤٥	٧٠٢٨٤٩	٢١٠٩	١٥٧٠
١٩٦٣	٣٩١٤٩٩٠	٣٥٢٣٤٩١	٧٠٤٦٩٨	١٥٨٤	١١٧٩
١٩٦٤	٣٩٢٥٢٩٠	٣٥٣٢٧٦١	٧٠٦٥٥٢	٢٠٩٦	١٥٦١
١٩٦٥	٣٩٣٥٦١٦	٣٥٤٢٠٥٤	٧٠٨٤١٠	٢٣٨٧	١٧٧٧
١٩٦٦	٣٩٤٥٩٧١	٣٥٥١٣٧٣	٧١٠٢٧٤	٢٤٣٢	١٨١١
١٩٦٧	٣٩٥٩٣٥٣	٣٥٦٣٤١٧	٧١٢٦٨٣	٢٣٤٤	١٧٤٥
١٩٦٨	٣٩٦٦٧٦٢	٣٥٧٠٠٨٥	٧١٤٠١٧	٢٥٥٣	١٩٠١
١٩٦٩	٣٩٧٧١٩٩	٣٥٧٩٤٧٩	٧١٥٨٩٥	٢٦١٠	١٩٤٣

ويتضح من الجدول السابق ان متوسط نصيب الاسرة الريفية سنويا من الدخل الزراعي ، خلال الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٥٨ ، كان يبلغ ١٤٥ر٩ دينارا ، ارتفع الى ٢٠٥ر٣ دينارا عن الفترة من ١٩٥٩ الى ١٩٦٦ ، كما يدل الجدول على انه في الفترة من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٥٨ لم يزد دخل الاسرة الريفية في المتوسط سنويا الا ببضعة دنانير ، على حين ان دخلها في الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٦ ، كان يتزايد باطراد حتى عام ١٩٦٦ (باستثناء عام ١٩٦٣) ، ثم اصبح دخل متوسط الاسرة الزراعية في ارتفاع وانخفاض خلال الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٦٩ .

وبطبيعة الحال لايوضح هذا المتوسط الاحصائي - شأنه شأن اى متوسط احصائي آخر - عن التوزيع الفعلي للدخل الزراعي ، او بعبارة اخرى عن اعداد الاسر الريفية التي يزيد دخلها عن هذا المتوسط العام وحجم كل دخل ، واعداد الاسر الريفية التي يقل دخلها عن هذا المتوسط وحجم كل دخل . ومرد الامر في عملية التوزيع هو طبيعة العمل الزراعي ونطاقه ، او بعبارة اخرى ماذا كانت الاسرة الريفية تعتمد على الاجر الزراعي او على العائد الصافي للارض المملوكة او المستأجرة مع تفاوت هذا العائد من اسرة الى اخرى حسب تفاوت المساحة المستغلة التي تحوزها الاسرة بالاستئجار او الملكية او احد الاثنين معا .

اما بالنسبة لمساهمة قطاع الزراعة في انتاج البدائل المحلية التي يمكن ان تحل مكان السلع المستوردة، سواء كانت مواد غذائية او مواد اولية لازمة للصناعة ، فأن الارقام المتاحة عن الاستيرادات في الفترة ١٩٦٢ / ١٩٦٦ تدل على ان نسبة لايستهان بها من الواردات تتمثل في المواد الغذائية ، وان كانت تتفاوت من سنة الى اخرى، وتصل الى ذروتها عام ١٩٦٤ ، اذ بلغت الاستيرادا ت من المواد الغذائية نحو ٣٥ر٧ مليون دينار ، تمثل ٩ ر ٢٥ ٪ من اجمالي قيمة الاستيرادات • اما استيرادات المواد الغذائية والسلع الوسيطة معا فقد بلغت ، في نفس العام ، نحو ٤٨ر٦ مليون دينار ، تمثل ٥ ر ٦١ ٪ من اجمالي قيمة الاستيرادات ، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٢٧)

قيمة ونسبة الاستيرادات من المواد الغذائية والسلع الوسيطة الى مجموع الاستيرادات ١٩٦٠ الى ١٩٦٦ ×

(القيمة بآلاف الدنانير)

السنة	(١)		(٢)		(٣) = (١) + (٢)		(٤)		(٥)		(٦)
	مواد غذائية	النسبة الى المجموع	سلع وسيطة	النسبة الى المجموع	مواد غذائية وسلع وسيطة	النسبة الى المجموع	سلع استهلاكية	النسبة الى المجموع	سلع استثمارية	النسبة الى المجموع	المجموع
١٩٦٠	٢٩٩١٣	٢٤ر٣	٤٧٤٩٢	٣٨ر٦	٧٧٤٠٥	٦٢ر٨	١٩٣١٤	١٥ر٧	٢٦٤٧١	٢١ر٥	١٢٣١٩٠
١٩٦١	٣٥٢٦٥	٢٦ر٨	٤٨٣٧٥	٣٦ر٧	٨٣٦٤٠	٦٣ر٥	٢٠٣٦٨	١٥ر٥	٢٧٧١٠	٢١ر٠	١٣١٧١٨
١٩٦٢	٢٣٣٥١	١٩ر٧	٤٤٥٨٩	٣٧ر٦	٦٧٩٤٠	٥٧ر٣	٢٠٧٩٦	١٧ر٦	٢٩٧٣٧	٢٥ر١	١١٨٤٧٣
١٩٦٣	٢٠٣٣٧	١٩ر٢	٤٠٦٢٣	٣٨ر٢	٦٠٩٦٠	٥٧ر٤	١٨٣٩٣	١٧ر٣	٢٦٩١٠	٢٥ر٣	١٠٦٢٦٣
١٩٦٤	٣٥٦٥٢	٢٥ر٩	٤٨٩٦١	٣٥ر٦	٨٤٦١٣	٦١ر٥	٢١٥٢١	١٥ر٦	٣١٥٨٢	٢٢ر٩	١٣٧٧١٦
١٩٦٥	٢٩٥٦٩	١٩ر٩	٦٤٥٢٠	٤٣ر٤	٧٤٠٨٩	٦٣ر٣	٢٠٧٦٨	١٤ر٠	٣٣٧٧٩	٢٢ر٧	١٤٨٦٣٦
١٩٦٦	٢٦٢٠٠	١٦ر٤	٦٣٢٩٩	٣٩ر٧	٨٩٤٩٩	٥٦ر١	٢٤٧٦٣	١٥ر٠	٤٥٢٦٦	٢٨ر٤	١٥٩٥٢٨

(×) المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء ، كتاب الجيب السنوي للاحصاءات العامة في الجمهورية العراقية للسنوات ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص ١٧٠ .

اما لو اخذنا عام ١٩٦٤ على حدة ، فانه يتضح ان قيمة المواد الغذائية ، ومنتجات الصناعات الغذائية ، والمواد الاولية والسلع الوسيطة الاخرى التي ينتجها قطاع الزراعة ، قد بلغت نحو ٧١ر٤ مليون دينار ، كما يتضح من الجدول التالي رقم (٢٨) وللوهلة الاولى فان البيانات المتاحة عن استيراد المنتجات الزراعية توحي بأهمية التوسع في انتاج المواد الغذائية ، والتوسع في انتاج الصناعات الغذائية ، وغيرها من المواد اللازمة للصناعة • غير انه ينبغي الا نغالى في تقدير اهمية القطاع في هذه الناحية ، اذ لابد من التفرقة بين الاستيرادات المنافسة (Competitive Imports) والاستيرادات المكملة (Complementary Imports) اذا ماكنا نعرف الاستيرادات المنافسة بأنها الاستيرادات التي يمكن انتاجها محليا خلال فترة معقولة من الوقت ، اما الاستيرادات المكملة فهي التي لايمكن انتاجها محليا او التي لايمكن انتاجها خلال فترة معقولة من الوقت • وعلى ذلك فان وضع سياسة زراعية تربط بين الانتاج وبين الطلب على المنتجات لابد ان يستتبع دراسة فنية ، من جانب الاخصائيين الزراعيين ، لما يمكن اعتباره استيرادا منافسا او مكملا • هل يمكن مثلا ، انتاج الشاى والبن محليا - وقد زادت قيمة المستورد منهما من نحو ٨ر٥ مليون دينار عام ١٩٦٤ الى نحو ١١ر٠ مليون دينار عام ١٩٦٦ - ام لابد من اعتباره استيرادا مكملا ؟•

جدول رقم (٢٨)

استيرادات العراق من المنتجات الزراعية ، ١٩٦٤ (×)

	(مواد غذائية ومواد اولية ومنتجات الصناعات الغذائية وغيرها)	الكمية (بالطن)	القيمة (بالدينار)
١	منتجات الالبان (قشطة وجبن وحليب)	٦٢٩٧	١٢١٦٥١٤
٢	خضر طازجة وبقول وفواكه	١١٤٤٤٨	٢٧٧٢٥٨٥
٣	شاى وبن	٢٦٩١٨	٨٤٥٩٥٩٣
٤	حنطة وارز	٢٢٦٨٧٢	٩٦٨٨٨٨٩
٥	بذور زيتية وزيوت خام وشحوم	٥٧٠٨٢	٦٢٢١٧٠٠
٦	سكر (خام وابيض)	٣٩٦١٢٦	١٤٣٠٨٦٣٦
٧	خضراوات محفوظة وزيتون وعسل اصطناعي وفواكه محفوظة .		١٤٢٨ ٤٦٠
٨	الياف وانسجة وملابس واقمشة ومطرزات وخيوط وغزول صوفية وقطنية .		١٨٢١١٠٦٩
٩	اخشاب وورق ومنتجات غابات		٩٠٨٣٠٠٠
	المجموع		٧١٣٩٠٤٤٦

(×) المصدر : بحث الدكتور عبد علي مهدى بعنوان " اهمية الصناعات الغذائية في العراق " ، مقدم الى المؤتمر الاول للزراعيين العراقيين ، كانون ثاني ١٩٦٩ ـ ويلاحظ ان بيانات السكر عن عام ١٩٦٥ ، وانه لم يدخل ضمن ارقام المنتجات الزراعية الدجاج والبيض ـ ويلاحظ ان المواد الغذائية في الجدول (باستبعاد الشاى والبن) والتي تتضمنها البنود ١ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ تصل في قيمتها الى نحو ٣٥٫٦ مليون دينار ، وهو نفس الرقم الذى يرد بالجدول التالي رقم ٢٩ .

واما بالنسبة للصادرات من السلع الزراعية ، فان البيانات المتاحة عن صادرات العراق من المواد الغذائية والاولية والمنتجات الحيوانية تدل على ان قيمة هذه الصادرات تكون نسبة ضئيلة من اجمالي قيمة الصادرات بما في ذلك النفط ، وان كانت تمثل نسبة كبيرة من اجمالى قيمة الصادرات بدون النفط ، كما يتضح من الجدول رقم ٢٩ .

جـدول رقـــم (٢٩)

تطور قيمة الصادرات من المواد الغذائية والمواد الاولية والمنتجة الحيوانية ، ١٩٦٢ الـــى ١٩٦٩ (*)

بيـــــان	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
مواد غذائيـــــة	١٤ر٦٦	١٠ر٢٦	٦ر٩٩	٨ر٤٤	١٠ر٧٦	٧ر٥٨	٧ر٦٩	٩ر٨٥
مواد اوليـــــة	٣ر٥٩	٤ر٤٥	٥ر٣٩	٥ر٥٢	٦ر٣٣	٥ر٠٧	٥ر٤١	٥ر٦٩
منتجات حيوانيـــة (١)	٠ر٠٨	٠ر٠٤	٠ر٠٥	٠ر٠٥	٠ر٠٥	٠ر٠٥	٠ر٠٥	٠ر٠٥
جملـــة	١٨ر٣٣	١٤ر٧٥	١٢ر٤٣	١٤ر٠١	١٧ر١٤	١٢ر٧٠	١٣ر١٥	١٥ر٥٩
اجمالي قيمة الصـــادرات (فيما عدا النفط)	١٩ر٤٧	١٦ر٧٧	١٥ر٢٩	١٨ر٢٠	٢١ر٤٨	١٨ر٠٧	٢١ر٥١	٢٢ر٠٠
النسبة الى الاجمالـــي	٩٤ر١٪	٨٨٪	٨١ر٣٪	٧٧٪	٧٩ر٨٪	٧٠ر٣٪	٦١ر١	٧٠ر٩
اجمالي قيمة الصـــادرات (بما فيها النفط)	٢٤٣ر٠٥	٢٧٥ر٧٠	٢٩٧ر٠٥	٣١١ر٧١	٣٢٨ر٥٣	٢٩٢ر٩٠	٣٦٥ر٥٧	٣٦٩ر٣٧
النسبة الى الاجمالـــي	٧ر٥٪	٥ر٤٪	٤ر٢٪	٤ر٥٪	٥ر٢٪	٤ر٣٪	٣ر٦٪	٤ر٢٪

* المصدر : تقرير عن تطور تجارة العراق الخارجية ١٩٥٩ ـ ١٩٦٩ ـ دائرة احصاءات التجارة العامة ـ الجهاز المركزي للاحصاء .

(١) التقرير السنوي للبنك المركزي لعامي ١٩٦٤ ، ١٩٦٧ ص ٢٥٨ ، ص ٢٦٧

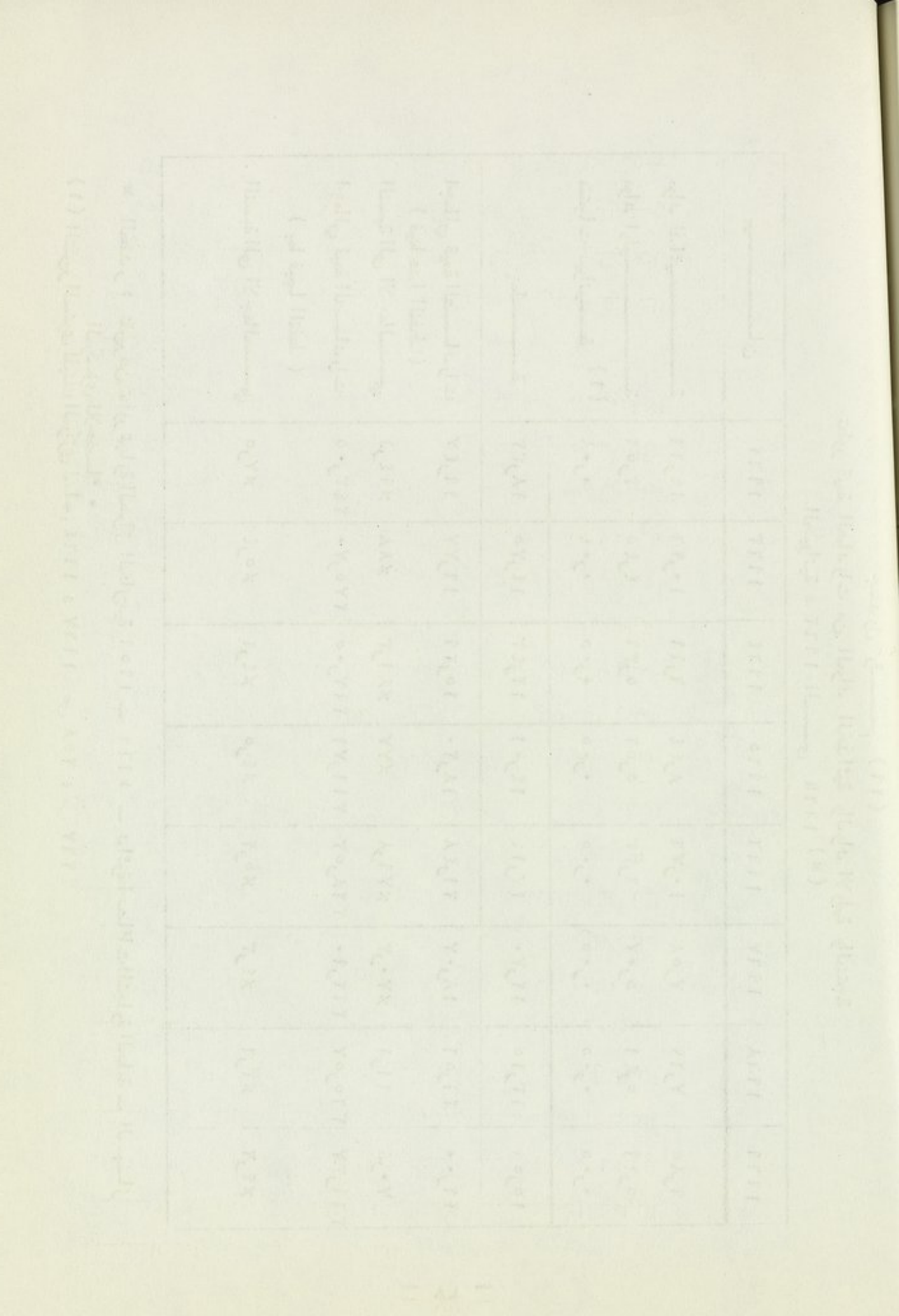

ويتضح من الجدول السابق ان قيمة صادرات السلع الزراعية اتجهت نحو الانخفاض في الفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٦٤ ، ثم اظهرت تحسنا طفيفا عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ، ولكنها انخفضت بنسبة كبيرة عام ١٩٦٧ ثم بدأت تتحسن قيمة هذه الصادرات من (٧٠ر١٢) مليون دينار عام ١٩٦٧ الى (٥٩ر١٥) مليون دينار عام ١٩٦٩ وقد بلغت النسبة نحو ٩ر١٤٪ بالمقارنة بعام ١٩٦٢ • اما عن الاهمية النسبية لصادرات السلع الزراعية فقد دلت على تناقص مستمر ، سواء بالنسبة لاجمالي قيمة الصادرات فيما عدا النفط ، او بما فيها النفط • اذ بينما كانت قيمة صادرات السلع الزراعية تمثل ١ر٩٤٪ من اجمالي قيمة الصادرات فيما عدا النفط عام ١٩٦٢ ، فانها اصبحت تمثل ٩ر٧٠٪ من اجمالي هذه القيمة عام ١٩٦٩ ، مما يدل على تغير واضح فى هيكل الصادرات نتيجة لتزايد الصادرات من المنتجات الصناعية خلال الخطة الجارى تنفيذها • اما نسبة قيمة صادرات السلع الزراعية الى اجمالي قيمة الصادرات بما فيها النفط فقد دل اتجاهها العام الى التناقص من ٥ر٧٪ عام ١٩٦٢ الى ٢ر٤٪ عام ١٩٦٩ • وايا كانت النسبة فى اى عام من اعوام الفترة موضوع البحث ، فانها طفيفة جدا لا يمكن الا ان تدل على ضآلة مساهمة قطاع الزراعى فى الحصول على موارد النقد الاجنبى من حصيلة الصادرات فى بلد نشاطة الرئيسى هو الزراعة •

ولامكان اعطاء صورة واقعية لمساهمة قطاع الزراعة فى التجارة الخارجية للعراق ، من حيث الصادرات والاستيراد معا ، فانه يمكن مقارنة تطور صادرات العراق من السلع الزراعية واستيراداته منها خلال الفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٦٩ ، كما يتبين من الجدول التالي :

جدول رقم (٣٠)

تطور قيمة صادرات واستيرادات السلع الزراعية بالعراق

١٩٦٢ الى ١٩٦٩ (١)

بيان	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الصادرات								
مواد غذائية ومشروبات	١٤ر٦٦	١٠ر٢٦	٦ر٩٩	٨ر٤٤	١٠ر٧٦	٧ر٥٨	٧ر٦٩	٩ر٨٥
مواد اولية	٣ر٥٩	٤ر٤٥	٥ر٣٩	٥ر٥٢	٦ر٣٣	٥ر٠٧	٥ر٤١	٥ر٦٩
منتجات حيوانية (٢)	٠ر٠٨	٠ر٠٤	٠ر٠٥	٠ر٠٥	٠ر٠٥	٠ر٠٥	٠ر٠٥	٠ر٠٥
المجموع	١٨ر٣٣	١٤ر٧٥	١٢ر٤٣	١٤ر٠١	١٧ر١٤	١٢ر٧٠	١٣ر١٥	١٥ر٥٩
اجمالي قيمة الصادرات	٢٤٣ر٠٠	٢٧٥ر٧٠	٢٩٧ر٠٥	٣١١ر٧١	٣٢٨ر٥٣	٢٩٢ر٩٠	٣٦٥ر٥٧	٣٦٩ر٣٧
النسبة الى الاجمالي	٧ر٥٪	٥ر٤٪	٤ر٢٪	٤ر٥٪	٥ر٢٪	٤ر٣٪	٣ر٦	٤ر٢
الاستيرادات								
مواد غذائية	٢٣ر٠	٢٠ر٢	٣٥ر٠	٢٩ر٦	٢٦ر٢	٢٤ر٤	٢٦ر٣	٢٣ر١
مواد اولية	٧ر٦	٧ر٣	٨ر٧	١٢ر٣	٩ر٣	٩ر٣	٨ر٤	٨ر١
المجموع	٣٠ر٦	٢٧ر٥	٤٤ر٧	٤١ر٩	٣٥ر٥	٣٣ر٧	٣٤ر٧	٣١ر٢
اجمالي قيمة الاستيرادات	١٢٨ر٧٦	١١٣ر٩٩	١٤٧ر٤٥	١٦٢ر١١	١٧٦ر٠٩	١٥١ر٢٤	١٤٤ر١٧	١٥٧ر١٧
النسبة الى الاجمالي	٢٣ر٨٪	٢٤ر١٪	٣٠ر٣٪	٢٥ر٨٪	٢٠ر٢٪	٢٢ر٣٪	٢٤ر١٪	١٩ر٩٪

(١) تطور تجارة العراق الخارجية ١٩٥٩ ـ ١٩٦٩ ـ دائرة احصاءات التجارة العامة ـ التابع للجهاز المركزي للاحصاء .

(٢) التقرير السنوي للبنك المركزي لعام ١٩٦٤ ص ٢٥٨ ، التقرير السنوي للبنك المركزي لعام ١٩٦٧ ص ٢٦٧ .

ويتضح من الجدول السابق انه بينما تكشف ارقام صادرات السلع الزراعية عن اتجاه عام نحو التناقص، خلال الفترة موضوع البحث ، وان اهميتها النسبية هي الاخرى تتم عن اتجاه عام نحو التناقص، اذ بلغت ٤ر٢٪ عام ١٩٦٩ وقد كانت ٥ر٧٪ عام ١٩٦٢، فان استيراد السلع الزراعية تتجه ، بوجه عام ، نحو التزايد بصورة مطلقة ، اذ بلغت نحو ٧ر٣٣ مليون دينارعام ١٩٦٧ ثم انخفضت الى (٢ر٣١) مليون دينارعام ١٩٦٩ فى الوقت الذى بلغت عام ١٩٦٨ (٧ر٣٤) مليون دينار • وقد كانت ٣ر٣١ مليون دينارعام ١٩٦٢ • اما الاهمية النسبية لقيمة هذه المجموعة من الاستيرادات فهي تقرب من ٢٤٪ من اجمالي قيمة الاستيرادات ، وان ارتفعت عن ذلك الى ٣ر٣٠٪ عام ١٩٦٤ ، او انخفضت ، خلال الفترة موضوع البحث • واجمال القول انه بينما تدل الارقام المطلقة لاستيرادات السلع الزراعية على تزايد ملحوظ ، وثبات في اهميتها النسبية ، فان الارقام المطلقة لصادرات هذه السلع تدل على اتجاه نحو التناقص ، مع تناقص فى اهميتها النسبية •

والخلاصة ان تقييم قطاع الزراعة ، في ضوء التحليل السابق ، يكشف بجلاء على ان هذا القطاع يتسم فعلا بركود نسبى ، وبتخلفه في النمو عن القطاعات الاقتصادية الاخرى • اذانه رغما عن ان الزراعة نشاط رئيسي في اقتصاد العراق ، الا ان قطاع الزراعة لا يسهم في الدخل القومي بصورة فعالة اذ لا تزيد مساهمته عن نحو ٠ر٢٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، ولا في الارتفاع بدخل الاسرة الريفية الزراعية بدرجة ملحوظة رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة في تنفيذ مشروعات الرى والبزل والاصلاح الزراعي اذ لم يزد دخل الاسرة ، في المتوسط ، عام ١٩٦٨ الا بنحو ٥٠٪ تقريبا عما كان عليه عام ١٩٥٨، اى بزيادة لا تتجاوز

٥ ٪ سنويا • يضاف الى ذلك ان قطاع الزراعة لم يسهم مساهمة فعالة في نقص الاستيرادات من السلع الزراعية بل على العكس كان اتجاهها ، كما وقيمة ، الى التزايد ، وفي نفس الوقت فان القطاع لم يسهم في زيادة الصادرات من السلع الزراعية ، بل كان اتجاهها الى التناقص ، بصورة مطلقة ونسبية ، مع ان حصيلة الصادرات تعد مصدرا رئيسيا من المصادر الخارجية لتمويل خطة التنمية • ورغم ان الارقام التي تضمنها التحليل السابق ارقام اولية قابلة للتعديل ، فليس من شك انها تعرض صورة عامة للهيكل الراهن لقطاع الزراعة ، وانها تكشف عن وجود مشكلات تعوق نمو قطاع الزراعة بالمعدلات المطلوبة التي يمكن ان يحقق الاهداف المرجوة منه في ظل التخطيط الشامل•

(٤) مشكلات الاستثمار

من الواضح ان الاستثمار يمثل الطاقات الانتاجية اللازمة لتحقيق اهداف الانتاج ، ومن ثم فان اى تخلف في تحقيق اهداف الاستثمار لابد ان يكون له انعكاسه السيء على تحقيق اهداف الانتاج • ولكي نوضح الى اى مدى امكن تحقيق اهداف الاستثمار في قطاع الزراعة لامناص ، اولا ، من ان نجمع بعض المعلومات التاريخية في هذا الصدد ، منذ قيام مجلس الاعمار بوضع وتنفيذ المشروعات الزراعية حتى الآن • ولقد امتدت فترة مجلس الاعمار من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٨ ، وضعت فيهما خطتين بوشر بتنفيذهما اثناء قيام المجلس ، الخطة الاولى ١٩٥٢/٥١ حتى ١٩٥٦/٥٥ ، والخطة الثانية التي

وضعت قبل انتهاء الخطة الاولى بعام ، وامتدت من ١٩٥٧/٥٦ حتى ١٩٥٩/٥٨ ، وبالنسبة لقطاع الزراعة فقد تميزت الخطة الاولى بالتركيز على مشروعات مكافحة الفيضان على نهر دجلة والفرات (مشروعات الثرثار والحبانية ودوكان ودربندخان) ومشروعات احياء وزراعة اراضي جديدة (مشروع المسيب والنهروان وكركوك والعظيم والغراف الموسع) وقد بلغت تخصيصات قطاع الزراعة في هذه الخطة نحو ٥٧ر٧ مليون دينار من اجمالي قيمة التخصيصات البالغ قدرها نحو ١٣٥ر١ مليون دينار ، اى بنسبة ٤٢ر٧٪ من هذا الاجمالي . اما الانفاق الاستثماري على قطاع الزراعة فقد بلغ ٣٢ر٨ مليون دينار من اجمالي قيمة الانفاق الاستثماري على القطاعات الاربعة (الزراعة والصناعة والمواصلات والمباني) وقدره نحو ٧٤ر٢ مليون دينار اى بنسبة ٤٤ر٢٪ من هذا الاجمالي . كما ان نسبة الانفاق الاستثماري على قطاع الزراعة كانت تمثل ٥٧٪ فقط من التخصيصات المعتمدة في الخطة لهذا القطاع(١).

اما الخطة الثانية ١٩٦٠/٥٥ فجاءت اكثر تفصيلا ، وادخلت فيها مشروعات تتعلق بتحسين الرى وانشاء المبازل في بعض المشروعات الزراعية القائمة فعلا ، وبتنمية الثروة الحيوانية والغابات ، وخدمات الارشاد الزراعي . وقد خص قطاع الزراعة من التخصيصات الاستثمارية نحو ٨ ر ٨٢

---

(١) المصدر : بحث السيد المهندس سعيد مالك العلي " المشاريع الزراعية في الخطة الخمسية " بحوث مؤتمر الاصلاح نيسان ١٩٦٧ ، ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

مليون دينار من اجمالي قيمة التخصيصات البالغ قدرهـــا ٠ر٢٨٣ مليون دينار ، اى بنسبة ٣ر٢٩ ٪ ٠ امـــا الانفاق الاستثمارى على قطاع الزراعة فقد بلغ ٤ر٤٠ مليون دينار من اجمالي قيمة الانفاق الاستثمارى على القطاعـات الاربعة وقدره نحو ٧ر١٤٩ مليون دينار ، اى بنســبة ٢٧ ٪ ٠ كما ان نسبة الانفاق الاستثمارى على قطـــاع الزراعة كانت تمثل ٤٩ ٪ من التخصيصات المعتمدة فـــي الخطة لهذا القطاع ٠

ثم صدر قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقـــم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، وكانت الخطة تتضمن انواعا اربعـــة من المشروعات : مشروعات مباشر بها سابقا من قبـــل مجلس الاعمار ، ومشروعات مكملة اقتصاديا للمشروعات المباشر بها ، ومشروعات لها ضرورتها الاقتصادية ، ومشروعات نصت عليها اتفاقية التعاون الاقتصادى والفني والتي كانـــت قد عقدت بين العراق والاتحاد السوفيتي ٠ وقد خفضت حصة الخطة من ايرادات النفط الى ٥٠ ٪ منها بعـــد ما كانت ٧٠ ٪ في فترة مجلس الاعمار ٠ ولم يحدث الاتغير طفيف في المشروعات الزراعية التي كانت مدرجة من قبـــل المنهاج الاستثمارى لمجلس الاعمار الذى نص عليه القانـون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ٠ وقد حظى قطاع الزراعة ، فـــي ظل هذه الخطة المؤقتة ، بنحو ٤ر١٤ مليون دينـــار عام ٥٩/١٩٦٠ ، انفق منها فعلا ٣ر١٠ مليون دينـار ، اى بنسبة ٤ر٧١ ٪ من تخصيصات القطاع ، وبنحـــو

١ر١٨ مليون دينار عام ١٩٦١/٦٠ ، انفق منها ٨ر١٠ مليون دينار ، اى بنسبة ٧ر٥٩ ٪ من تخصيصات القطاع ، اى بنسبة ٧ر٥٩ ٪ من تخصيصات القطاع . أما نسبة تخصيصات قطاع الزراعة الى تخصيصات القطاعات الاقتصادية الاخرى فقد بلغت نحو ٥ر١٤ ٪ .

وقد وجه ٧٠ ٪ من تخصيصات القطاع الى مشروعات الرى والبزل وتخزين المياه ، اما النسبة الباقية فقد وجهت الى اعمال مسح الاراضي جويا لتوزيعها على الفلاحين المعدمين بموجب قانون الاصلاح الزراعي ، والبحوث الزراعية في مجال تحسين وصيانة المراعي وتحسين نبات الرز وتحرى ومسح الآفات الزراعية ومسح وتصنيف الاراضي الملحية ، ومشروعات الارشاد ومكافحة الآفات الزراعية وامراض النبات كمرض السونة وتفحم الحنطة ودودة جوز القطن فضلا عن تأسيس مركز وسائل الايضاح والحملة الارشادية والمحاجر الزراعية ، ومشروع التشجير والغابات الذى استهدف تنمية الغابات وانشاء غابات جديدة ونشر زراعة مصدات الرياح ، ومشروعات تنمية الثروة الحيوانية ومنها انشاء ثلاث محطات لتربية الحيوان ومختبر بيطرى في ابي غريب ومستشفيات بيطرية في الموصل وبغداد ومجزرة بغداد ومعمل الالبان المركزى ، ومشروع المكننة الزراعية الذى استهدف انشاء اربعة محطات لتأجير المكائن والالات الزراعية للفلاحين والملاكين تنفيذا لاتفاقية التعاون الاقتصادى والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي ،

ومشروع الآبار المائية الذى استهدف استكمال ١٦٣ بئـــرا وحفر ٣٢٠ بئرا جديدة ، ومشروع انشاء السايلوات (صوامع تخزين الحبوب) بموجب القرض السوفيتي (١).

ثم صدرت الخطة الاقتصادية التفصيلية ، بعـــد انقضاء سنتين على صدور الخطة المؤقتة ، بموجب القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ واعتبرت نافذة المفعول من تاريـــخ ١٩٦١/١٢/١٧ ، وتضمنت تخصيص نحو ٥٦٦ر٣٤ مليـون دينارا للسنوات ١٩٦٢/٦١ الى ١٩٦٦/٦٥ ، منهـــا ١١٢ر٩٩ مليون دينار لقطاع الزراعة اى بنسبة ٣ر٢٠ ٪ من اجمالي قيمة التخصيصات الاستثمارية في الخطة التفصلية وهذا يعني ان قطاع الزراعة قد خصته اقل نسبة من تخصيصات الخطة (قطاع الصناعة ٣٠ر٠٪ وقطاع النقل ٥ر٢٤٪ وقطـــاع المباني ٢ر٢٥ ٪ ، كما كا ن الحال في الخطة الاقتصادية المؤقتة . ولعل السـبب في ذلك هو ان سياســـة مجلس الاعمار كانت قد ركزت على القطاع الزراعـــــي دون القطاعات الاخرى ، مما استنفذ النسبة الكبرى مـــن المبالغ المخصصة للاستثمار . ويقدر البعض انه كـــان من الواجب اعطاء قطاع الزراعة الاولوية الاولى في الخطـة التفصيلية ، لان تطبيق قانون الاصلاح الزراعي اقتضـــى احلال الدولة محل الاقطاع في تهيئة الخدمات الزراعيـــة للمنتفعين الجدد ، كتأمين البذور والمكائن الزراعية والسلف المادية واعادة تنظيم جداول الرى ، وهي مسئوليـــات

---

(١) نفس المرجع السابق ، ص ١٩٨ الى ٢١٠ .

ضخمة اضافية وقعت على عاتق الحكومة آنذاك ، وان من " الاسباب الرئيسية للنكسة التي اصابت القطاع الزراعي هو عدم اتخاذ الحكومة الاحتياطيات اللازمة للحلول محل الاقطاعي والملاك الكبير في تقديم الخدمات التي كان يقدمها للفلاحين " (١) .

وقد تضمنت الخطة التفصيلية استكمال مشروعات التخزين المباشر بها في دوكان ودربندخان وزيادة سعة خزان الحبانية ، والبدء بتنفيذ ٢٣ مشروعا من مشروعات الري والبزل لتنظيم جداول ري ومبازل لاراضي تبلغ مساحتها نحو ١٥٫٨ مليون دونم (منها ٩٫٨ مليون دونم على نهر دجلة متضمنة اراضي جديدة لم يسبق استغلالها وتقدر بنحو ٢٫٣ مليون دونم ٦٫٠ مليون دونم على نهر الفرات) على ان ينتهي تنفيذ هذه المشروعات في مدى ١٥ عاما ،وانشاء خمس مزارع حكومية من حساب القرض السوفيتي وقد تم انشاء ثلاث منها فقط وهي مزرعة القطن في الصويرة ومزرعة الرز في الشطرة ومزرعة النباتات الطبية في ابي غريب ، ومشروعات الاصلاح الزراعي المتضمنة لاعمال المسح الجوى وانشاء ١٣ محطة لتأجير المكائن الزراعية التي قدر لها ان تخدم نحو ١٫٥ مليون دونم ، ومشروعات السايلوات المتضمنة انشاء سايلو في بغداد واخر في الكوت وسايلوات اخرى لم تقرر مواقعها عند وضع الخطة ، ومشروعات المياه الجوفية المتضمنة انشاء

---

(١) نفس المصدر السابق ، ص ٢٠٦ .

١١٧٠ بئرا في مختلف المناطق لتأمين مياه الشرب، فضلا عن المشروعات التكميلية الاخرى (الاعمال التكميلية لمشروعات رئيسية منجزة) لوزارة الزراعة .

ثم حلت الخطة الاقتصادية ١٩٦٩/٦٥ الجارى تنفيذها محل الخطة الاقتصادية التفصيلية قبل انتهاء مدتها ، اذ اصبحت نافذة المفعول اعتبارا من اول نيسان ١٩٦٥. وقد تداركت هذه الخطة ماأهملته الخطة السابقة فيما يتعلق بدوائر الجمعيات التعاونية والارشاد الزراعي والوقاية من الامراض والآفات الزراعية والعناية بالثروة الحيوانية ومنح التسهيلات الائتمانية للزراع ، مما يعتبر من اهم المجالات التي تحل فيها الحكومة مكان كبار الملاك والاقطاعيين . ولذلك فقد تميزت الخطة تنفيذها بالتركيز على تحسين نظم الرى ، وانشاء المبازل ، وتقديم الخدمات الزراعية المختلفة الى الاراضي المزروعة حاليا للارتفاع بانتاجيتها مع تحقيق عائد سريع بتحمل كلفة قليلة نسبيا لهذا التوسع الرأسي ، هذا مع مراعاة امكانيات التوسع الافقي في الخطة الزراعية بعيدة المدى ، للوصول بالانتاج الزراعي الى اقصى الحدود الممكنة ، وهو ماتحكمه السيطرة على المصادر المائية بصورة تدريجية (١) .

وكما قدمنا فقد بلغت تخصيصات قطاع الزراعة في الخطة الحالية ٦٥ـ ١٩٦٩ نحو ١٧٣ر٦ مليون دينار من مجموع التخصيصات الكلية البالغ قدرها ٥٦١ر٢ مليون دينار اى بنسبة ٣١ ٪ ، وهذا يعني ان الاولوية الاولى

---

(١) نفس المصدر السابق ، ص ٢٠٦ و ٢٠٧ .

في التخصيصات الاستثمارية في الخطة الحالية قد عقدت لقطاع الزراعة • كما ان تخصيصات هذا القطاع في الخطة الحالية جاءت بزيادة تبلغ نسبتها ٥٣٪ عن تخصيصات القطاع في الخطة التفصيلية السابقة (وقدرها نحو ١١٢٫٩٩ مليون دينار) • وكان من بين الاهداف الزراعية التي تضمنتها الخطة الحالية :

(١) نمو القطاع الزراعي بمعدل ٧٫٥٪ سنويا •

(٢) زيادة انتاج المحاصيل لسد احتياجات الاستهلاك المحلي ، مع مراعاة معدل الزيادة السنوية في السكان والمرونة الدخلية •

(٣) التوسع في تصدير بعض المحاصيل مقابل استيراد محاصيل اخرى عوضا عنها •

(٤) التركيز على زراعة المحاصيل التي تمد الصناعات الزراعية بالمواد الاولية اللازمة لها (قصب السكر ، البنجر ، والقطن والبذور الزيتية) •

(٥) تنويع الانتاج الزراعي باتباع اساليب الزراعة الكثيفة •

(٦) اكمال السيطرة على مياه الفيضان ، وخزنها للافادة منها في التوسع في تكثيف الزراعة •

(٧) تشجيع الحركة التعاونية في الميدان الزراعي للارتفاع بانتاجية الارض •

(٨) الاسراع في توزيع الاراضي على المستثمرين •

(٩) تحسين نظم الادارة في المشاريع الزراعية لتأمين حسن استغلال الاراضي وزيادة انتاجيتها تبعا لذلك •

وفي ضوء هذه الاهداف الزراعية ، المتضمنة في الخطة الحالية ، فقد تضمنت مشروعات مختلفة ، نجملها فيما يلي :

جدول رقم (٣١)

تخصيصات قطاع الزراعة موزعة حسب المشروعات في الخطة الخمسية ٦٥/ ١٩٦٩ *

(بآلاف الدنانير)

المشروع	التخصيصات الاستثمارية	النسبة الى المجموع الكلي
١) الري والبزل	٧٧١٠٠	٤٤٫٤
٢) التخزين	١١٣٥٠	٦٫٥
٣) قصب السكر (مزرعة ومعمل)	١٠٠٠٠	٥٫٨
٤) المكننة الزراعية	٨٠٠٠	٤٫٦
٥) استصلاح الاراضي وبحوث زراعية	٧٧٤٣	٤٫٥
٦) الارشاد والوقاية الزراعية	٧٥٠٧	٤٫٣
٧) الجمعيات التعاونية	٧٤٠٠	٤٫٣
٨) الانتاج الحيواني	٧٠٠٠	٤٫٠
٩) الآبار المائية	٧٠٠٠	٤٫٠
١٠) المزارع الحكومية	٦٠٠٠	٣٫٥
١١) التسليف الموجه	٥٠٠٠	٢٫٩
١٢) السايلوات	٤٠٠٠	٢٫٣
١٣) ادارة المشاريع الزراعية	٤٠٠٠	٢٫٣
١٤)غابات وتشجير	٢٥٠٠	١٫٤
١٥) تطوير الاراضي الزراعية	١٢٥٠	٠٫٧
١٦) المسح الجوى والارضي	١١٥٠	٠٫٧
١٧) الاليان	١٠٠٠	٠٫٦
١٨) توزيع الاراضي الزراعية	١٠٠٠	٠٫٦
١٩) متفرقة (منها تصفية حسابات المشروعات المنجزة)	٤٥٦٠	٢٫٦
المجموع	١٧٣٥٦٠	١٠٠٫٠

* المصدر : تقرير عن تخطيط التنمية الزراعية في ضوء المشكلات الراهنة الجمهورية العراقية - وزارة التخطيط .

ويتضح من الجدول السابق ان مشروعات الـــــرى والبزل والتخزين قد خصها اكثر من نصف التخصيصـــــات الاستثمارية (٩ر٥٠ ٪ منها) والباقي قد خص المشروعات الاخرى الموضحة بالجدول ٠

وقد اوضحت الخطة الآثار الاقتصادية لهـــــذه المشروعات ٠ اذ اكدت الخطة ان الموارد المائية هـــي التي تحدد امكانيات التوسع الزراعي ، ولذلك فقد تـــم وضع سياسة طويلة المدى لتخزين المياه لغرض السيطرة على كافة الموارد المائية ، ومن ثم ادخل في الخطـــة انشاء ثلاثة خزانات جديدة على نهرى دجلة والفـــرات بالاضافة الى الخزانة الحالية وهي ، خزان الموصل علـى نهر دجلة المقدر سعته بنحو ٥ر١٣ مليار متر مكعـب ، وخزان حديثة على نهر الفرات وله علاقة بانشاء سد كيبـان في تركيا والطبقة في سوريا ، وخزان حمرين على نهـــر ديالى بغرض اعادة تنظيم المياه الواردة من سد دربندخان بعد كهربته ٠ ومن المنتظر الانتهاء من اجراء الدراسـات التفصيلية وتهيئة التصميمات الخاصة بهذه الخزانات الثلاثة خلال سني الخطة ٠

وبالنسبة لمشروعات الرى والبزل فقد قدرت الخطـة ان مساحة الاراضي التي تروى حاليا ريا سيحيا تبلـــغ نحو ٥ر١٤ مليون دونم ، تزرع في معظمها على طريقـة النير ونير ،اما لضعف خصوبة التربة لتراكم الاملاح بسـبب عدم وجود المبازل الكافية ، واما لعدم وجود حصة مائيـة

لزراعة كل الاراضي ، واما لاعتياد الزراع على هذه الطريقة البدائية (١) . وبما ان مساحة الاراضي الممكن توفير مياه لها لزراعتها زراعة نصف كثيفة تقدر بنحو ١٧ مليون دونم (٢) . فمن هنا يبدو من الضروري التركيز على اصلاح الاراضي التي تزرع حاليا ، لان تخليصها من الاملاح واستعادة خصوبتها ينطوي على كلفة اقل بكثير من كلفة استصلاح اراضي جديدة لاتتوافر لها جداول الري ووسائل البزل والمرافق الضرورية الاخرى لاستقرار مجتمعات زراعية جديدة عليها . وعلى ذلك فمن بين ٢٥ مشروعا رئيسيا للري والبزل في الخطة الحالية ، لايوجد هناك سوى مشروعان لاستصلاح اراضي جديدة (مشروع ري نايفة ومشروع ري كركوك) تقدر مساحتها بنحو ١ر٥ مليون دونم . وبذلك تكون جملة مساحة اراضي مشاريع الري والبزل الداخلة في الخطة نحو ١٦ مليون دونم ، لاينتظر استكمال نظم

---

(١) والارجح ان السبب الاول (تراكم الاملاح) هو الدافع الرئيسي الى اتباع نظام النيرونير ، المرجع السابق ، ص ، ٢٠٨

(٢) اذ ان معدل تصريف نهر دجلة يبلغ حوالي ٤٨ مليار متر مكعب سنويا ، ومعدل تصريف نهر الفرات يبلغ حوالي ٢٨ مليار متر مكعب سنويا ، وعلى هذا يقدر الخبراء ان مساحة الاراضي الممكن زراعتها نصف كثيفة (اى زراعة الاراضي مرة واحدة في السنة لمحاصيل شتوية او صيفية ، ٧٠٪ من الاراضي بالمحاصيل الشتوية و ٣٠٪ من الاراضي بالمحاصيل الصيفية مثلا) هي نحو ١٧ مليون دونم فقط - نفس المرجع السابق ، ص ٢٠٨ .

الرى والبزل الحديثة لاكثر من ربعها فقط في سنة الهدف (١٩٦٩) .

وفضلا عن مشروعات الرى والبزل وتخزين المياه ، فقد تضمنت الخطة التخصيصات اللازمة للاستمرار بالمزارع الثلاث الحكومية المنشأة من قبل ، لاغراض تكثير البذور المحسنة التي تستورد منها العراق كميات كبيرة سنويا ، لا لاغراض الانتاج الزراعي . وتضمنت الخطة كذلك انشاء مزرعة قصب السكر في لواء العمارة في مساحة تبلغ ٢٥٠٠٠ دونم ، ومعمل لاستخلاص السكر من القصب وتبلغ طاقته الانتاجية القصوى ١٠٠٠٠٠ طن من السكر ، على ان يحصل المعمل على ٣٢٠٠٠ طن من القصب المزروع محليا و ٦٨٠٠٠ طن من السكر الخام المستورد ، علما بأن العراق يستهلك سنويا حوالي ٢٤٠٠٠٠ طن من السكر ينتج منه محليا حوالي ٢٤٠٠٠ طن في معمل البنجر السكرى في الموصل .

كما اهتمت الخطة بتقديم خدمات المكائن الزراعية - وعلى الاخص الجرارات والحاصدات - للفلاحين ، بهدف زيادة الانتاج الزراعي . ويتم تقديم هذه الخدمات عن طريقتين ، ان تقوم الحكومة بانشاء محطات لتأجير المكائن الزراعية الكبيرة في مختلف المناطق ، وان تقوم الجمعيات الزراعية بشراء المكائن الزراعية الصغيرة بعد دعمها ماليا عن طريق القروض من البنك الزراعي والبنك التعاوني ، وفنيا عن طريق مديرية المكائن والالآت الزراعية العامة .

ولما كان من المتعين انه بعد القيام بعمليات تنظيم جداول الرى وانشاء شبكة المبازل ، لابد من القيام بعد ذلك بعملية غسل الاملاح واعادة خصوبة التربة عن طريق التسميد مع مراعاة استعمال الدورة الزراعية الاقتصادية ، فقد كان لزاما ان تخصص الخطة المبالغ الكافية للقضاء على مشكلة الملوحة • ولكن نظرا لعدم استكمال نظم الرى والبزل في اى مشروع رئيسي ، فقد اكتفت الخطة بتخصيص مبالغ قليلة نسبيا (نحو ١٤٫٨٥ مليون دينار) لاعمال الاستصلاح في المشروعات التي تقدم فيها تنفيذ المبازل بدرجة ملحوظة (مشروعات المسيب الكبير والصقلانية والدجيلة) •

وتأتي بعد عملية تجهيز الاراضي الزراعية بالجداول والمبازل واستصلاحها وزراعتها ، عملية نقل المعرفة الى الفلاح حول الزراعة الحديثة وطرق وقايتها من الامراض والآفات الزراعية عن طريق مختلف الايضاحات الحقلية والنشرات الارشادية • ولهذا استهدفت الخطة دعم جهاز الارشاد الزراعي بالعدد الكافي من الاخصائيين الزراعيين من خريجي الجامعات والمرشدين الزراعيين من خريجي الثانويات الزراعية • كما استهدفت الخطة مكافحة الامراض والآفات الوبائية مجانا (الجراد الصحراوى ومرض السونة ودوباس النخيل) ومكافحة الامراض العادية بواسطة اجهزة الوقاية بالكلفة الفعلية ، فضلا عن تقديم المساعدات الفنية عن طريق الجمعيات التعاونية

واجهزة الارشاد الزراعي لقيام المزارعين بمكافحة الامـــراض والآفات بانفســهم .

وفضلا عما تقدم فقد تضمنت الخطة استكمال انشـاء محطات تربية الحيوان في ابي غريب والبصرة وبكره جـــو واسكي كلك ، وتهيئة ماتحتاجه من فنيين ومعدات وانـواع محسنة من الحيوان ، فضلا عن تقديم الخدمات البيطريـة ونشرها على اوسع نطاق ممكن عن طريق زيادة الاطبـاء البيطريين والمعاونين الصحيين البيطريين ، وامدادهم بكل احتياجاتهم من الادوية والمعدات والمهمات الفنية ووسـائل النقل ، وتقديم هذه الخدمات لاصحاب الحيوانـات مجانا . كما تضمنت الخطة انشاء ٢٥٠ ناظرية لادارة ٥٠٠ جمعية تعاونية زراعية بغرض دعم البنيان التعاونـي الزراعي الذى يمكن ان يمد المزارعين بما يحتاجونه مـن البذور المحسنة والاسمدة والمكائن الزراعية باسعار مناسبة، فضلا عن مساعدتهم في الحصول على السلف من البنـك الزراعي ، وفي تسويق محاصيلهم ، وفي تقديم الخدمـات الارشادية اليهم . ويبدو ان عدد الجمعيات التعاونيـة المقرر انشاؤها خلال سني الخطة هو من القلة بحيـث لايمكن لها ان تؤدى دورها بالفاعلية المطلوبة في خدمة جموع الفلاحين . ولعل ذلك يرجع الى النقص الملحـوظ في عدد المؤهلين من النظار التعاونيين (١) .

---

(١) نفس المرجع السـابق ، ص ٢١٢ .

وقد استهدفت الخطة ، كذلك ، التركيز على الثروة الخشبية ، فأولت العناية بالغابات الطبيعية في شمال وشرق العراق ، بعدما تعرضت للتدهور في سنوات ماقبل الخطة ، بالاضافة الى انشاء الغابات الصناعية بغرض امداد بعض الصناعات التي تقرر انشاؤها بالمواد الاولية اللازمة لها كمعمل الحرير الصناعي ومعمل الورق . هذا فضلا عن تشجيع المزارعين على زراعة اشجار الغابات التي يمكن استخدامها كمصدات للرياح في الحقول ، كنوع من الوقاية للمزروعات ضد الرياح الحارة والباردة ، واستخدامها كمصدر للاخشاب يدر عائدا مجزيا للزراع ، اذ ان كلفة انتاج المتر المكعب من الاخشاب يتراوح بين ٨٫٥ دنانير على حين ان سعر المتر المكعب من الاخشاب المستوردة يتراوح بين ٣٠ و ١٢٠ دينارا (١) .

وفي صدد تطوير الاقتصاد الزراعي ، تضمنت الخطة مشروعات لتسويق الحاصلات الزراعية ، تستهدف ضمان حد ادنى لاسعار بعض المحاصيل الزراعية ، حتى يمكن للمزارعين ان يحصلوا على عائد مجز من انتاج هذه المحاصيل ، فضلا عن الحد من استغلال الوسطاء لسلطاتهم الاحتكارية في عملية التسويق وذلك بفرض اسعار مناسبة لبيع المحاصيل الى المستهلكين . كما تضمنت الخطة انشاء " مكتب القطن " لرفع انتاجه في العراق ، عن طريق تهيئة كافة الوسائل الكفيلة بذلك من ناحية اعمال البحث

---

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٢١٣ .

العلمي والارشاد والمكافحة والتسليف والتسويق . كذلك فمن ضمن مشروعات تطوير الاقتصاد الزراعي راعت الخطة تشجيع زراعة المحاصيل الزيتية (فستق العبيد وعباد الشمس) لاستخدامها في صناعات الزيوت النباتية التي يستورد منها العراق كميات كبيرة سنويا .

ولم تغفل الخطة ، ايضا اهمية السايلوات ومخازن الحبوب تلافيا لما يفقد من الحبوب او يتلف اذا وضعت في مخازن لاتتوافر لها شروط التخزين السليم . ولا تقتصر اهمية السايلوات في انها اداة لصيانة جزء من الثروة النباتية ، بل انها تضمن التوسع في عمليات تصدير الحبوب ، بارتفاع درجة نقاوتها ونظافتها وثبات نوعيتها . ولقد وضح ذلك بالنسبة للشعير ، اذ بعد تخزينه بالسايلو ارتفع سعره الى مستوى اسعار الشعير العالمية ، وكان الفرق في السعر يزيد كثيرا عن اجور التخزين والتنظيف والتعقيم بالسايلو . ولهذا فقد خصصت الخطة اربعة ملايين من الدنانير بغرض استكمال سايلو بغداد وسايلو الكوت وانشاء سايلوين آخرين احدهما في كركوك والثاني في الديوانية هذا فضلا عن انشاء عدد من المخازن والسايلوات الصغيرة لغرض حفظ الحبوب فيها مؤقتا الى حين نقلها الى السايلوات الكبيرة .

ولو كانت هناك تقارير متابعة دورية ، لامكن التعرف على مدى تقدم العمل في كل مشروع من مشروعات الخطة الزراعية التي قدمناها ، والقيمة النقدية للاستثمار

العيني المحقق في كل مشروع ، ومكونات هذا الاستثمار من مبان وتشييدات ومكائن ومعدات ووسائل نقل . وفي غيبه هذه التقارير الكاشفة عن حقيقة وضع الاستثمار في الخطة الزراعية ، فلا مناص من الاعتماد على مؤشر وحيد ، وهو الانفاق الاستثماري في قطاع الزراعة ، وان كان يعتد به كثيرا في التعرف على موقف التنفيذ بالنسبة للاستثمار . اذ ان الانفاق الاستثماري هو ما ينفق على الحصول على الاستثمارات العينية بمكوناتها المختلفة ، ولكنه لا يمثل ما يحقق فعلا من الاستثمار العيني . اما الاستثمار العيني فهو "عملية استخدام السلع والخدمات في تكوين الطاقات الانتاجية الجديدة او المحافظة على الطاقات الموجودة اصلا في المجتمع ، ويدخل ضمن ذلك رصيد المواد الخام والسلع الاخرى او ما يعبر عنه "بالتغير في المخزون" .

وحتى لو اخذنا بهذا المؤشر الوحيد عن نتائج تنفيذ اهداف الاستثمار ، لوجدنا ان نسب التنفيذ كالآتي : ٥٧٪ في الفترة من ١٩٥٢/٥١ الى ١٩٥٦/٥٥ ، ٤٩٪ في الفترة من ١٩٥٧/٥٦ الى ١٩٥٩/٥٨ و ٧١ر٤٪ عام ١٩٦٠/٥٩ ، ٥٩ر٧٪ عام ١٩٦١/٦٠ ، ٣٢٪ في الخطة الخمسية الحالية ١٩٦٩/٦٥(١). وهذا يعني انه في جميع الخطط السابقة والحالية ، وباستثناء عام ١٩٦٠/٥٩ ، كان الانفاق الاستثماري يقرب من نصف التخصيصات الاستثمارية او يقل او يزيد عنه قليلا . ولعل موقف التنفيذ هذا يشير الى ان ثمة مشكلات تعترض سير تنفيذ اهداف الاستثمار لا بد من تداركها فوريا والتغلب عليها ، لو اريد لهذا القطاع ان يسهم بدور ايجابي

(١) انظر الجدول رقم ١٥ - صفحة (٢٧) من هذا التقرير .

فعال في تطوير الاقتصاد القومي • يؤكد ذلك ان ضعف معدلات تنفيذ اهداف الاستثمار كان له اثره الواضح في تخلف قطاع الزراعة عن تحقيق اهدافه في النمو ، اذ كانت الخطة الحالية تستهدف نموا للقطاع بمعدل ٥ر٧٪ سنويا ، على حين ان معدل النمو الفعلى لم يتجاوز ٩ر١ سنويا كما اوضحنا من قبل •

ويعتقد البعض ان من اسباب البطء في معدلات تنفيذ اهداف الاستثمار هو تجزئة المقاولات الكبيرة الى مقاولات صغيرة تتناسب مع امكانيات المقاولين المحليين ، وهو امر يدعو الى مضاعفة الجهود والمسئوليات الادارية وتعقد وبطء اجراءات التنفيذ • كما يتراءى ان من الاسباب الاخرى ضعف الاجهزة الحكومية القائمة بتنفيذ المشروعات الزراعية ، لعدم توافر العدد الكافي من المهندسين والفنيين بها • يضاف الى ذلك اتباع اساليب الدوائر الحكومية في التنفيذ • بما يستتبعه ذلك من تعقيدات مكتبية وبطء في الروتين ، وهو ما يمكن تلافيه لو امكن تنفيذ ما نص عليه قانون الخطة الخمسية من وضع نظام وتعاليم حسابية خاصة تطبق في الصرف على مشروعات الخطة • كذلك يبدو انه من بين اسباب التخلف في تنفيذ اهداف الاستثمار هو عدم وجود نوع من التنسيق والتعاون المثمر بين اجهزة وزارتي الزراعة والاصلاح الزراعي ، بل وبين المديريات المعنية في نفس الوزارة (١) • وقد يوحي ذلك بأن الحل الامثل هو ادماج الوزارتين المعنيتين بتنفيذ المشروعات الزراعية في

---

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٢١٦ •

وزارة واحدة للزراعة والاصلاح الزراعي ، اما الحل البديل فهو انشاء لجنة دائمة للتنسيق والتعاون بين الوزارتين في مجال التخطيط لقطاع الزراعة وتنفيذ مشروعاته .

(٥) مشكلات الانتاج :

تعتبر مشكلة ملوحة التربة من اهم المشكلات التي تواجه الانتاج الزراعي في جنوب ووسط العراق ، اذ ان الاعتماد ، في زراعة هذا الجزء من الاراضي ، في ظروف جفاف المناخ ، انما هو على الرى . وبالنسبة للمناطق ذات المياه الجوفية المنخفضة ، فان مياه دجلة والفرات لاتحتوى الا على نسبة ضئيلة من الاملاح (٥٠٠ كغم من الاملاح للدونم الواحد من مياه الرى في كل عام ، ولكن باستمرار السقي بواسطة مياه الرى بعد تبخرها تدريجيا ، ونظرا لان الامطار في هذه المناطق غير كافية لغسل الاملاح المتراكمة من السقي ، فان الكميات القليلة من الاملاح تتجمع الى ان تصبح التربة مالحة ، اى انها تحتوى على املاح ذائبة (كلوريد وكبريتات الصوديوم والكالسيوم والمغنسيوم) تؤثر على نمو معظم النباتات بدرجات متفاوتة . اما بالنسبة للمناطق ذات المياه الجوفية المرتفعة ، فان هذه المياه تكون عادة مالحة ، وانما يختلف تركيز الاملاح فيها من منطقة الى اخرى . غير انه يلاحظ اذا كانت نسبة الملوحة ١ر٠ ٪ فلا تؤثر هذه النسبة على نمو النبات في التربة الدقيقة النسجة ، ولكنها ضارة جدا في التربة الخشنة النسجة(١).

---

(١) راجع المهندس الزراعي الدكتور عبد المهدى الجنابي ، " دراسة اراضي العراق واهميتها في التوسع الزراعي " ، مجلة المهندس الزراعي ، العدد الاول ، السنة الاولى ، ص ٢٠ الى ٢٢ .

ويجدر التنويه الى ان النباتات تتفاوت في مقاومتها لدرجات الملوحة المختلفة الى ان تصل الى الحد الذى يصبح عنده من المتعذر نمو النبات . وهناك ثلاثة انواع من التأثيرات الضارة للملوحة على نمو النبات . التأثير الاول انه يصبح من الصعب اخذ الماء من التربة من قبل جذور النبات ، وعندما يصبح تركيز الاملاح عاليا ، فأن النبات لايستطيع اخذ اية كمية من الماء من التربة . اما التأثير الثاني فهو ان ايونات الاملاح المذابة في محلول التربة المركز تمنع النباتات من اخذ المواد اللازمة لغذاء النبات . واما التأثير الثالث فهو ان الاملاح تتركز في النبات نفسه بكميات كبيرة سامة ، وبخاصة البورون الذى يوجد بوفرة مع الترب الملحية . والنتيجة النهائية لكل هذه المؤثرات الضارة بالنبات هو ان القابلية الانتاجية للترب الملحية تكون آية في الانخفاض .

ومن معوقات الانتاج الزراعي ان الاسلوب المتبع في زراعة المحاصيل هو اسلوب النير ونير الذى سبق ان المحنا اليه ، ويعني ان نصف الاراضي تزرع بمحاصيل شتوية ويترك النصف الاخر بورا ليزرع في السنة التالية . اما اراضي المحاصيل الصيفية فتزرع بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ من جملة مساحة الاراضي . وهذا يتوقف على مدى وفرة مياه الرى ونوع المحاصيل الصيفية . وقد اتبعت هذه الطريقة بالعراق ، منذ امد بعيد ،لان كان من المعتقد ان هذه الطريقة لها فوائدها الجمة ،اذ انها

تساعد على خصوبة الارض من ناحية ، وتتلائم مع عدم السيطرة على تجهيز المياه اللازمة للارواء في الوقت المناسب من ناحية اخرى . هذا فضلا عن انها تحافظ على مستوى منخفض للمياه الجوفية وعلى عدم ظهور الاملاح في الاراضي المزروعة . وقد كان الايمان بهذه الطريقة متغلغلا الى حد ان مديرية الرى العامة ، عند تأسيسها ، قد اخذت بها في تنفيذ مشروعاتها الزراعية . ومع ذلك فقد ثبت علميا ، بما لايدعو مجالا للشك ، ان طريقة النير ونير لاتؤدى الى خصوبة الارض ، ولا الى خفض منسوب المياه الجوفية كما ان املاح التربة تظهر وتتزايد خطورتها سواء اتبعت طريقة النير ونير ام لم تتبع .

وقد تتساءل الان ، اذا كانت طريقة النير ونير طريقة بدائية في الانتاج لاتعود بأية فائدة من حيث المحافظة على خصوبة التربة وعدم تعرضها للاملاح الضارة بالنبات ، فلماذا يستمر الانتاج الزراعي في اتباعه لهذه الطريقة ، باستثناء مناطق زراعة الارز ؟ ان ثمة عاملين اساسيين يدعوان الى ذلك : العامل الاول هو عدم توافر المياه الكافية للرى ، ودليل ذلك ان معدل التصريف الحالي لنهرى دجلة والفرات هو ، كما اشرنا آنفا ، نحو ٧٦ مليار متر مكعب سنويا لاتكفي لزراعة ١٧ مليون دونم زراعة نصف كثيفة (اى بمحصول واحد سنويا ، شتويا او صيفيا) . فاذا قدرنا انه لاينتظر استكمال نظم الرى والبزل الا في مساحة ٤ مليون دونم فقط ، من بين مساحة الاراضي التي تزرع سنويا وقدرها ١٤ر٥ مليون دونم ، عند انتهاء الخطة الحالية ، فأن استكمال نظم الرى في جميع هذه الاراضي ، في الخطة المقبلة

يعتبر اجراءا له وزنه الكبير في القضاء على طريقة النير ونير ، والتحول منها الى الزراعة نصف الكثيفة بمعدلات التصريف الحالية . وهذا يعني بالتبعية زراعة حوالي ٨ مليون دونم كانت تترك بورا في كل عام ، اى ان الانتاج النباتي يزيد بنسبة تقرب من ٦٠٪ عما هو عليه في الوضع الراهن .

اما العامل الثاني ، الذى يدعو الى الاستمرار في اتباع طريقة النير ونير فهو تملح التربة ، وضعف خصوبتها تبعا لذلك ، وضرورة عدم انهاكها بالزراعة نصف الكثيفة او الكثيفة ، هو نوع من الرضوخ لحكم الواقع والاستسلام لاوضاع جاءت مترتبة على اخطاء الماضي ، فانطوت على عدم وجود شبكات فعالة من المبازل ، مما ادى الى تسرب الاملاح في التربة ، سنة بعد اخرى . ومن هنا يتضح ان استكمال نظم المبازل ، والقضاء على مشكلة الملوحة في اسرع وقت ، عامل هام في التخلص من نظام النير ونير ، والارتفاع بالانتاجية والانتاج في القطاع الزراعي .

وقد يعترض البعض على الغاء نظام النير ونير بالقول بأن طاقة القوى العاملة المشتغلة حاليا بالزراعة لاتسمح بزيادة مساحة الارض المنزرعة سنويا عن المساحة المنزرعة حاليا ، لان هذه الطاقة قد وصلت الى حدودها القصوى في الاستغلال الزراعي . وهنا فأن الندرة النسبية للايدى العاملة في ميدان الزراعة لابد ان يستتبع التوسع في المكننة الزراعية ، اذا اريد زراعة ٢٢ مليون دونم سنويا بدلا من زراعة حوالي ١٤ مليون دونم . غير ان استخدام الالآت الزراعية لابد وان يكون استخداما اقتصاديا ، تمثل كلفته نسبة معقولة من تكاليف الانتاج الزراعي . ولكن الانتاجية الزراعية

منخفضة ، بوجه عام ، في العراق ، ومن ثم فان استخدام المكننة الزراعية لايمكن ان يكون استخداما اقتصاديا الا بالارتفاع اولا بالانتاجية الزراعية ، وتشغيل الالآت الزراعية على اكبر مساحة ممكنة من الارض • وهنا ندخل في دورة مفرغة ، ان الارتفاع بانتاجية الارض لابد ان يحتاج الى التوسع في الميكنة الزراعية ، ولكن الميكنة الزراعية تتطلب الارتفاع اولا ، بانتاجية الارض • غير ان كسر هذه الدورة المفرغة يمكن ان تتأتى ، لو ان مشروعات التوسع الرأسي - وهي التي تأتي بعائد سريع في نفس السنة التي تنفذ فيها هذه المشروعات - تسير جنبا الى جنب مع التوسع في الميكنة الزراعية • هذا من ناحية ومن ناحية عملية التشغيل الاقتصادى للآلات الزراعية ، فان المحطات الحكومية لتأجير المكائن الزراعية ، يمكن ان تؤجر مكائنها ، لمجموعة من الزراع ، على مساحة واسعة من الارض ، بدلا من تأجيرها لمزارع واحد يحوز مساحة صغيرة من الارض • وبذلك يمكن تشغيل المكائن اكبر عدد ممكن من ساعات التشغيل •

والآن وقد ناقشنا مشكلة ملوحة الارض ومشكلات التخلص من نظام النير ونير ، كطريقة بدائية في الانتاج تعوق نمو قطاع الزراعة بالمعدلات المطلوبة ، فانه يجدر بنا ان نناقش مشكلات التوسع الافقي • ولا تنصرف هذه المشكلات الى تدبير الاموال اللازمة لاستصلاح الاراضي الجديدة واستزراعها الى ان تصل الى حد الانتاجية فوق الحدية ، واقامة المرافق المختلفة لاستيطان المنتفعين بها في مجتمعات زراعية جديدة • بل الامر يتوقف ، اولا وآخرا ، على مدى وفرة او ندرة الموارد المائية اللازمة لارواء هذه الاراضي الجديدة ، اذ لاجدوى من عمليات استصلاح الاراضي

اذا لم تتوافر لها المياه اللازمة لريها . ولهذا فان المشكلة الرئيسية تبدو ، بالنسبة للوضع القائم بالعراق ، متعلقة بالموارد المائية .

ولو بدأنا تحليل المشكلة بالوضع الراهن ، لوجدنا - كما سلف البيان - ان هناك نحو ٢٥ مليون دونم من الاراضي القابلة للاستصلاح . غير ان معدل التصريف الحالي لنهرى دجلة والفرات هو ٧٦ مليار متر مكعب سنويا تكفي لزراعة ١٧ مليون دونم زراعة نصف كثيفة ، فاذا قدرنا ان الاراضي التي تزرع سنويا في الوقت الحاضر ، تبلغ نحو ١٤٫٥ مليون دونم ، وانه بوشر بتنفيذ مشروعات الرى والبزل في نحو ١٫٥ مليون دونم من الاراضي المستصلحة الجديدة ، فان امكانيات التوسع الافقي - بالمعدل الحالي للتصريف - لاتتسع لاكثر من مليون دونم من الاراضي الجديدة ، وذلك بافتراض تطبيق نظام الزراعة نصف الكثيفة . وعلى ذلك فلن تتوافر الموارد المائية للارواء بعد ذلك ، الا اذا بوشر بتنفيذ الخزانات الثلاثة التي تضمنت الخطة الحالية اجراء الدراسات والبحوث ووضع التصميمات بشأنها . ومع ذلك فيرى بعض الخبراء انه حتى اذا بوشر بتنفيذ هذه الخزانات ، واقامة السدود الصغيرة ، فان اقصى ما يمكن توافره من الموارد المائية لايكفي الا لارواء ١٥ مليون دونم من الاراضي الجديدة . وقد يكون هذا التقدير بعيدا عن الدقة المنشودة . الا ان موضوع التوسع الافقي برمته جدير بالدراسة والبحث العلمي من هذه الناحية بالذات .

كذلك فان ثمة نقطة هامة لابد من الاشارة اليها ،

في صدد التوسع الافقي ، وهي ان مشروعات هذا النوع من التوسع لابد ان تبحث على اساس من تحليل " النفقة والعائد " بمعنى انه لابد من احتساب كافة نفقات كل مشروع من مشروعات الاستصلاح والاستزراع (بما في ذلك حسابات تكلفة تدبير الموارد المائية) ونفقات المشروعات المكملة ، ونصيب كل دونم من جملة هذه النفقات والعائد الصافي من الدونم . ان مثل هذه الدراسة التحليلية للنفقات والعوائد انما تلقى الضوء على مدى مايتحمله المجتمع من تضحية حقيقية ، في صورة موارد موجهة لاغراض التوسع الافقي ، ومدى مايجنيه المجتمع من فوائد حقيقية تعوض هذه التضحية وتزيد عليها .

ولو انتقلنا الى الانتاج النباتي ، لوجدنا ان الاسلوب البدائي في الانتاج هو المتبع في هذا النوع من النشاط الزراعي ، منذ بذر البذور حتى الجمع والحصاد والتخزين . اذ نرى ان معظم العمليات الزراعية ، من حرث وحصاد وجمع المحاصيل ، يتم اساسا بأدوات بدائية كالمحراث الخشبي والمنجل الحديدي . دليل ذلك ان المكائن والالات الزراعية لدى القطاعين العام والخاص ، حتى ٣١ كانون اول ١٩٦٧ لاتمثل ، في رأى بعض الخبراء ، الا نحو ١٠ ٪ من الاحتياجات الحقيقية للزراعة الحديثة في العراق(١) .

---

(١) يقدر عدد الساحبات بنحو ٨٦٨٦ ساحبة (منها ٧٦٧ لدى القطاع العام و ٧٩١٩ لدى القطاع الخاص ونحو (٢١٦٩ حاصدة منها ٤٣٥ لدى القطاع العام و ١٧٣٤ لدى القطاع الخاص) ونحو ٩٢٤٧ مضخة (منها ٨٧٣ لدى القطاع العام و ٨٣٧٤ لدى القطاع الخاص) - انظر الدكتور عبد الحسين وداى العطية ، " الاصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية " ، بغداد ١٩٦٥ ، ص ٨٣ . وانظر ايضا تقرير وزارة الاصلاح الزراعي ص ٧ .

اما عن استعمال الاسمدة فانه ، حتى الان ، يجرى في اضيق نطاق ، اذ يقتصر استعمالها على المزارع التجريبية الحكومية وبعض المناطق المحيطة بمراكز الالوية ، ولدى استعمالها الى نتائج باهرة ، بالنسبة لمحصول الارز ، اذ ان مشروع التسميد الذى نفذ في خمسة الوية في وسط وجنوب العراق رفع غلة الدونم الواحد من الارز الى الضعف او اكثر ، ففي لواء الديوانية مثلا بلغت غلة الدونم المسمد الواحد نحو ١٠٠٧ كغم من نوع العنبر و ١٠٨٧ كغم من نوع النعيمة (١). ويذكر احد الخبراء في تحليله لتربة العراق (٢). ان ثمة نقصا ملحوظا في محتويات التربة من الازوت والفسفور بصفة عامة ، وستزداد الحاجة الى هذين النوعين من الاسمدة الكيماوية في الاراضي بعد تحسين حالة البزل بها وتحويلها من تربة ملحية الى تربة خصبة ، والقضاء على نظام النيرونير بزراعة الارض زراعة نصف كثيفة كخطوة اولى نحو الزراعة الكثيفة . وفي رأى بعض الخبراء ان مثل هذا التحول في اسلوب الانتاج الزراعي يتطلب نحو ٨٥٠٠٠ طن من سلفات الامونيوم ونحو ١٢٠٠٠٠ طن من السوبروفوسفات . غير ان تقدير هذه الاحتياجات السمادية يتوقف ، بطبيعة الحال ، على كل مرحلة من مراحل التطور في اسلوب الانتاج : التحول من نظام النيرونير الى نظام الزراعة نصف الكثيفة ، والتحول من هذا النظام الاخير الى نظام الزراعة الكثيفة .

---

(١) تقديرات غير منشورة للجهاز المركزى للاحصاء ، الدائرة الزراعية .

(٢) تقرير سيد مرعي " الزراعة والسياسة الزراعية في العراق ، بغداد ١٩٦٤ ، ص ٢٧ .

والجدير بالذكر ان العراق يستورد حاليا ٣١٤٦٠ طن من الاسمدة وان التوسع المرتقب في الاحتياجات السمادية في السنوات المقبلة قد يوحي بالتوسع في انتاج الاسمدة الكيماوية محليا .

ولا يقف الامر عند حد استخدام الادوات الزراعية البدائية في القيام بمختلف العمليات الزراعية ، وعدم انتقاء البذور المحسنة عند بدء مرحلة انبات النبات ، وعدم استخدام المخصبات ، بل ان النبات يتعرض ، اثناء نموه ، للآفات والامراض الزراعية ، دون بذل محاولات جدية للقضاء عليها . وقد يصعب تقدير الخسائر الاجمالية التي تسببها الآفات ، الا ان هناك بعض الارقام الاولية التي توحي بان الخسائر فادحة في حقيقة الامر ، اذ تقدر بنحو ١٠ مليون دينار سنويا بالنسبة لمحاصيل الحبوب الشتوية (الحنطة والشعير) ، وبنحو ٣ مليون دينار سنويا بالنسبة للتمور ، ونحو ٤٤٪ من محصول الذرة ، و ٤٠٪ من الخضراوات ، ونحو ٣٥٪ من التبوغ (١) .

يضاف الى ما تقدم ان جمع وحصاد المحاصيل يتم ، ايضا ، بطريقة بدائية ، بل ويتأخر ، في كثير من الاحيان ، عن موعده المناسب . كما ان تخزين المحاصيل يتم في حفر اماكن غير ملائمة ، اما نقلها الى مراكز التسويق فلا يزال يتم بطريقة بدائية على ظهر الحيوان . ويعزى سوء تخزين المحاصيل الى عدم وجود العدد الكافي من الصوامع الصغيرة في مراكز التجميع ، والصوامع الكبيرة الحديثة في المدن الرئيسية . وهذا فضلا عن عدم وجود شبكة من المواصلات الحديثة تربط القرى والارياف بمراكز المدن . ومن ثم فان هناك عاملا آخر يؤدي الى تلف المحاصيل وزيادة الفاقد

---

(١) دور الآفات الزراعية في الانتاج الزراعي . بحث مقدم الى المؤتمر الاول للزراعيين العراقيين في بغداد ١٩٦٩ ص١٠ .

منها الى جانب آفات النبات وامراضه . وهو سوء تخزين المحاصيل وضعف وسائل نقلها من مراكز التجميع الى مراكز التسويق .

وقد يمكن تحسين اساليب الانتاج الزراعي ، لو ان خدمات الارشاد الزراعي هي من السعة والانتشار بحيث تصل الى جميع الفلاحين ، بأعلى درجة من الكفاءة في الاداء . اذ نقل المعرفة الى الفلاح حول الزراعة الحديثة وطرق وقاية المحاصيل من الامراض والآفات الزراعية ، بالايضاحات الحقلية ووسائل الارشاد الاخرى هو امر من الاهمية بمكان في صدد الارتفاع بالانتاجية الزراعية . ومع ذلك فان كل الدلائل تشير الى ان الجهود المبذولة ، في مجال ارشاد وتوجيه الفلاحين نحو اتباع الاساليب الحديثة في الانتاج الزراعي ، لاتزال قاصرة عن تحقيق الاهداف المرجوة من نشر التوعية الزراعية على اوسع نطاق . ولعل ذلك يرجع الى قلة اعداد المؤهلين لاداء خدمات الارشاد الزراعي من ناحية ، وقلة عدد محطات التجارب الزراعية واقتصارها على المدن الرئيسية وضآلة اعتماداتها المالية .

وكل هذه العوامل التي اشرنا اليها في البنود السابقة فقد ادت الى ضعف مستوى الانتاج النباتي ومستوى انتاجية الارض من المحاصيل . لو تطرقنا الى الانتاج الحيواني لوجدنا ان الصورة لا تقل سوءا ، اذ ان هذا النوع الآخر من الانتاج الزراعي يواجه بعض المشكلات ، ومن اهمها سوء التغذية ، وسوء التربية ، وتعرض الثروة الحيوانية للامراض . اذ تربى المواشي في العراق على النباتات الطبيعية ، او الاعشاب الجافة ، او التبن ، كما يستخدم القش في بعض المناطق . فضلا عن ان المراعي الطبيعية ،

في الوقت الحاضر ، في وضع سيء ، نظرا لقلة النباتات فيها ، وانقراض الكثير منها ذات القيمة الغذائية ، وانحطاط نوعيتها ، وفقدان الكثير من الاشجار والشجيرات ، وتعرض سطح الارض الى التعرية والتآكل لضآلة غطائها الخضرى ، وسوء توزيع الآبار الارتوازية ، وتسرب وانحسار مياه الامطار عنها دون الاستفادة بها واستغلالها عند الحاجة ، وعدم تنظيم هجرة القبائل البدوية حسبما تتطلب تنمية مناطق الرعي . اما المراعي الاروائية فعلى الرغم من ملاءمة ظروف المناخ والتربة الملاءمة لزراعة انواع النبات الضرورى لغذاء الحيوان ، كالجت والبرسيم - والاخير له فائدته المزدوجة باعتباره وسيلة لزيادة خصوبة التربة فضلا عن كونه علفا حيوانيا ذا قيمة غذائية كبيرة - فأن زراعة مثل هذه المحاصيل تقتصر فقط على الاراضي المجاورة للمدن ، ولا تتناسب في ضآلتها مع الاحتياجات الغذائية للمواشي الموجودة في مناطق الرعي . وكل هذا مما يؤدى الى التأثير السيء على صحة الحيوان ، والى ضآلة انتاجه وسرعة تعرضه للامراض .

يضاف الى ذلك ان تربية الحيوان تجرى ، ايضا ، بالاسلوب البدائي ، حيث يعتمد المربون على استخدام الطلائق المحلية ، على اساس الشكل الظاهرى لها . كما لايوجد تسجيل لاصولها وانتاجية امهاتها ، مما يؤدى الى انخفاض انتاج سلالات الماشية . اما عن تعرض الماشية للامراض الحيوانية فهو يعزى ، في الاساس ، الى قصور الخدمة البيطرية عن ان تصل الى الاعداد الكبيرة من الثروة الحيوانية ، والتي تقدر حاليا باكثر من ٢٠ مليون رأس . ويرجع قصور الخدمة البيطرية عن تحقيق اغراضها في مقاومة امراض الحيوان الى ضآلة عدد البيطريين من جانب ، وعدم توافر الكميات اللازمة

من الامصال واللقاحات وغيرها مما تتطلبه الرعاية الكاملة لهـــذه الثروة الحيوانية ، من جانب آخر.

وهكذا نجد اسبابا عديدة للضآلة النسبية للانتاجيـــة الزراعية ، مردها الى قيام كثير من المشكلات التي تعوق اى تحسن ملحوظ في مستوى الانتاجية . ورغم ماتتضمنه الخطة من مشروعات عديدة لزيادة الانتاجية وتطوير الاقتصاد الزراعي ، فان ضعـــف معدلات تنفيذ هذه المشروعات (٣٢٪ فقط) يوحى بان الجهود المبذولة في مجال التوسع الرأسي لاتزال قاصرة عن ان ترفـــع مستوى الانتاجية الزراعية بدرجة ملحوظة . هذا على الرغم مـــن ان هذا النوع من التوسع الزراعي قليل الكلفة نسبيا ، واســـرع في تحقيق العائد ، وايسر في مجال التنفيذ . ومن هنا يمكن القول بان جهودا كبيرة لابد ان تبذل في هذه الناحية .

ومن تحليلنا السابق لمشكلات الانتاج الزراعي ، من ناحيـة ضعف الانتاجية ، يمكن ان نجمل الوسائل الكفيلة بالتغلب علـــى هذه المشكلات ، تحقيقا للارتفاع بمستوى الانتاجية . وقد يمكـن القول بان تنظيم الدورة الزراعية تنظيما اقتصاديا قد يكون فـــي حد ذاته عاملا من عوامل زيادة الانتاجية في الزراعة . غـــير ان هناك - كما قدمنا - عوامل اخرى يمكن معها تحقيق هـــذه الزيادة ، نجملها في الآتـي .

- التركيز على التخلص من ملوحة الارض .
- العناية بالوسائل الفعالة للرى والبزل كأســـاس في ارتفاع انتاجية الارض وتحسين التربة وخواصهـــا وزيادة خصوبتها .

- العناية بتسميد الاراضي لزيادة خصوبتها ، مع اجراء التجارب توصلا لاختيار افضل انواع الاسمدة وانسبها لكل نوع من انواع التربة .

- العناية بالبذور المحسنة واجراء التجارب على اقلمتها في محطات التجارب حتى اذا ثبت نجاحها ، فانها تزرع في المناطق التي تلائمها .

- نشر استخدام المكائن الزراعية الحديثة فهي اكثر اتفاقا للعمل واسرع انجازا له واقل نفقة في ادائه من الادوات الزراعية البدائية المستخدمة حاليا ، على ان يكون استخدام هذه المكائن وصيانتها تحت اشراف الجمعيات الزراعية ، وان يكون استخدامها بصورة جماعية بين المنتجين الزراعيين في كل منطقة تخدمها جمعية تعاونية .

- زيادة الاهتمام بمكافحة الحشرات والآفات الزراعية وامراض النبات ، وتوفير المقادير الكافية من المبيدات الحشرية .

- زيادة عدد محطات التجارب الزراعية وتوزيعها حسب المناطق المناخية واختلاف طبيعة الاراضي في تلك المناطق ، وتزويد المحطات بأجهزة البحث والاخصائيين القادرين عليه .

- التوسع في خدمات الارشاد الزراعي وتبصير المزارعين بأحسن اساليب الانتاج الزراعي .

- جلب محاصيل ذات قيمة اقتصادية من الخارج ، واجراء التجارب على اقلمتها في محطات التجارب لتزرع في المناطق التي تلائمها .

- توفير العدد الكافي من الصوامع لخزن الحبوب وصيانتها وتعقيمها ونظافتها ، ووقايتها من الطيور والحشرات والجرذان .

- الاكثار من مزارع تربية الجاموس ومحطات الطلائق المستوردة ، والاكثار من محطات تفريخ الدجاج ، مع التوسع في انتشار الخدمة البيطرية بصورة جدية فعالة ، وزيادة الطاقة الانتاجية لمصنع العلائف الجافة صيانة للثروة الحيوانية .

- تقرير منح مكافآت انتاج للمتفوقين من المنتجين الزراعيين ، ومكافآت تشجيعية سخية للمرشدين الزراعيين والبيطريين وغيرهم ممن يسهموا اسهاما فعالا في زيادة الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته .

وليس من شك ان زيادة الانتاج الزراعي ، باتباع هذه الوسائل ، لهو من اهم ماتوجه اليه العناية في الوقت الراهن ، اذ هو مركز الثقل في عملية التنمية .

(٦) المشكلات التنظيمية

وبعدما استعرضنا مشكلات الاستثمار ومشكلات الانتاج ، فاننا ننقل بعد ذلك الى دراسة المشكلات التنظيمية التي

تنعكس آثارها على نمو قطاع الزراعة ، وهي تتضمن ، مشكلات الملكية ، ومشكلات الاصلاح الزراعي ، ومشكلات التمويل ، ومشكلات التسويق ، ومشكلات الجمعيات التعاونية ، والمشكلات الاجتماعية بالريف ومايرتبط بها من هجرة داخلية . اما عن مشكلات الملكية فأول مايبرز منها هو تعدّد اشكال الملكية ، فهناك الملكية الخاصة ، وملكية الاراضي المفوضة بالطابو ، وملكية الاراضي الممنوحة باللزمة ، وملكية الاراضي الاميرية الصرفة ، وملكية اراضي الاوقاف. وتعدد اشكال الملكية على هذا النحو يظهر التباين الكبير في وضعية الاراضي والحقوق المترتبة لحائزيها ، مع اختلاف في المعاملة والشروط التي تفرضها القوانين على كل منها . وهذا مما يؤدى بدوره الى التضييق على حرية التصرف في العمل الزراعي والاستثمار الرأسمالي ، مما يضعف من الحوافز الشخصية الى التنمية الزراعية . وفضلا عن ذلك فان اختلاف انواع الملكيات مما يعقد الامور عند تشريع القوانين ولدى تطبيقها ، ويتطلب لوائح وسجلات وتعليمات متعددة ، مما يجعل تداول الارض ، واثبات الحقوق المتعلقة بها ، والتصرف فيها ، من الصعوبة بمكان ، وتمر في حلقات طويلة معقدة .

وفي صدد مشكلات ملكية الارض الزراعية لابد من الاشارة الى ملكية اراضي الاوقاف الذرية ، وهي نوع من الملكية يحتاج الى دراسة موضوعية والنظر في امكان تحويلها الى اراضي مملوكة لاصحابها مع ارتباطها بنظام الاصلاح الزراعي وطريقة تطبيقه في الوقت الحاضر . وهناك ايضا ملكية قطاع الاصلاح الزراعي ، وقد ظهرت هذه الملكية في اعقاب تطبيق قانون الاصلاح الزراعي .

واصبح هذا القطاع يملك نصف الاراضي المستغلة فعلا . غير ان كل الدلائل تشير الى ان تخلف عمليات توزيع الاراضي المستولى عليها من قبل الهيئة العليا للاصلاح الزراعي عن عمليات الاستيلاء قد جعل الهيئة تحل مؤقتا محل الملاك القدامى للاراضي المستولى عليها في ادارتها والاشراف على استغلالها . وكان من اثر ذلك ان اصبح استغلال هذه الاراضي بعيدا عن الوضع الامثل . وتبرز ، ايضا ، مشكلة " الملكية على الشيوع " نتيجة للارث او شراء حصص مشاعة ، وهي نوع من الملكية الجماعية تقوم على اساس تقسيم الارض الى اسهم مشاعة يختص كل مالك بعدد منها . وقد يترتب على هذا الشيوع سوء استغلال الارض نتيجة لعدم اهتمام الشركاء باستغلالها ، او ضياع حقوق بعض الشركاء نتيجة سيطرة الاقوياء منهم من ذوى الاسهم الكبيرة ، فضلا عن عرقلة تطبيق قانون الاصلاح الزراعي نتيجة لاحتمال عدم خضوع قسم من الشركاء لهذا القانون .

ومن ثم فان علاج مشكلة الملكية يقتضي دراسة شاملة لوضعها الراهن ، واعادة النظر في التشريعات القائمة المنظمة لها بحيث تستهدف ، القضاء على تعدد اشكال الملكية ، وتحويل ملكية اراضي الاوقاف الى ملكيات خاصة ، والاسراع في انجاز عمليات الاستيلاء والتوزيع من قبل الهيئة العليا للاصلاح الزراعي بحيث تزول الملكية المؤقتة لقطاع الاصلاح ، وانهاء الملكية على الشيوع ، تحقيقا للاستقرار في اوضاع الملكية الزراعية ، وتنظيما لعلاقات الانتاج وما يرتبط بها من علاقات التوزيع ، وصولا الى تحقيق التنمية الزراعية في ظل مجتمع الكفاية والعدل .

ويتطرق بنا عرض مشكلة الملكية الى مناقشة مشكلات تنظيم وادارة قطاع الاصلاح الزراعي وهي ، مشكلات الاستيلاء ، ومشكلات التوزيع ، ومشكلات الادارة المؤقتة . اما اهم مشاكل الاستيلاء فهي تعقيد الاعمال الروتينية التي تتعلق بملكية اراضي الخاضعين لقانون الاصلاح ، وطول وتعقد اجراءات وعمليات الاستيلاء على الاراضي الزائدة عن الحد القانوني . يضاف الى ذلك ضعف جهاز الاستيلاء بسبب قلة عدد الفنيين من مساحين ومهندسين ، وعدم وجود خرائط منظمة للاراضي . هذا الى جانب مايلجأ اليه بعض الملاك والاقطاعيين القدامى من تلمس الثغرات التي يمكن ان ينفذوا منها الى التحايل على قانون الاصلاح الزراعي والتخلص من تطبيقه عليهم على الوجه الصحيح . وقد ادى هذا كله الى بطء عمليات الاستيلاء ، اذ ان صدور قانون الاصلاح عام ١٩٥٨ حتى الآن لم يتم الاستيلاء الا على ثلثي مساحة الاراضي الخاضعة لهذا القانون .

وتأتي بعد ذلك مشكلات التوزيع . وغني عن البيان ان التوزيع يتطلب بعض الاجراءات كمسح الاراضي وتوفير الخرائط اللازمة حسب مقاييس معينة . وقد لاتتوافر لمديرية المساحة العامة مثل هذه الخرائط ، بالنسبة لبعض الاراضي ، مما يوجب تأجيل ادخالها في خطة التوزيع رغم صلاحيتها للزراعة . وقد يحدث ايضا ان تتأخر الدوائر المختصة في تنفيذ مشروعات الري والبزل في الاراضي المعدة للتوزيع ، فتزداد فيها درجة الملوحة وتتدهور خصوبتها ، مما يدفع المنتفعين بها الى تركها والارتحال عنها . وقد ادى بطء عملية التوزيع الى انه بعد انقضاء عشر سنوات

على بدء تنفيذ قانون الاصلاح لم يوزع على المنتفعين اكثر من ثلاثة ملايين دونم ، نصفها تقريبا من الاراضي الاميرية .

وبعد نقل ملكية مايزيد عن الحد الاقصى القانوني الى الاصلاح الزراعي ، تبدأ مشكلة الادارة المؤقتة للاراضي المستولى عليها ، بالاضافة الى الاراضي الاميرية . ونقل ملكية الاراضي الزائدة عن الحد الاعلى الى الاصلاح الزراعي انما يعني استبعاد مايقرب من ٣٥٠٠ مالك سابق كانوا يديرون الارض بانفسهم — او عن طريق وكلائهم ووسطائهم — ممن لديهم الخبرة الواسعة والتمرس بشئون الزراعة واساليبها الانتاجية . والادارة المؤقتة هي " اجراء عقود للفلاحين على الاراضي المستولى عليها ، او الاراضي الاميرية ، لحين توزيعها " . وهنا تبرز مشكلات الادارة المؤقتة ، المشكلة الاولى وتتمثل في انه عند اجراء التعاقد لم يراع منح استغلال هذه الاراضي للفلاحين القاطنين في نفس المنطقة بل اجرى التعاقد مع اناس غير مشمولين بالقانون .
المشكلة الثانية ان هذه التعاقدات تضمن استبعاد الملاك السابقين من ادارة واستغلال اراضيهم ، واحلال عدد كبير من الفلاحين مكانهم ، ممن ليس لديهم الخبرة والدراية الكافية بادارة واستغلال المزارع حتى ان البعض منهم اجر من الباطن ماآل اليه من حيازات ونزح الى المدينة يتلمس سبلا اخرى للعيش ، ولم تعد الارض لمن يزرعها . اما المشكلة الثالثة فتتلخص في صعوبة حصول الفلاحين المتعاقدين على المقننات المائية الكافية لاروء الاراضي المتعاقد عليها ، مما ادى الى تدهور الانتاج ، وتعذر وفاء هؤلاء الفلاحين بدفع التزاماتهم المنصوص عنها بالعقود ، سواء كانت حصة

الاصلاح او حصة الخزانة من الضرائب المقررة . اما السبب الرئيسي للشكوى من قلة المياه في اراضي الاصلاح فيرجع الى عدم بقاء المضخات السابقة في هذه الاراضي ، اذ رفع الملاك السابقون الكثير منها ، وامضوا في حرمان الفلاحين المتعاقدين من المياه ، محاربة للاصلاح الزراعي .

ولعل عرض هذه المشكلات على صورتها الحقيقية يوحي بضرورة ايجاد حلول جذرية لها ، واجراءات حاسمة تستهدف ، الاسراع في عمليات الاستيلاء والتوزيع عن طريق دعم اجهزة التنفيذ المعنية بالفنيين اللازمين للنهوض بهذه العمليات ، مع اجراء المسح الشامل لاراضي الاصلاح وتوفير الخرائط اللازمة مع تحديد فترة زمنية محددة للانتهاء منها ، تحقيقا لاستقرار الفلاحين على الاراضي ، وقطع الطريق على الملاك السابقين في التحايل على تطبيق قانون الاصلاح ، والاسراع في تنظيم جداول الرى ووسائل البزل بأراضي الاصلاح وضمان صلاحيتها للزراعة قبل توزيعها على المنتفعين ، وانهاء الادارة المؤقتة باسرع وقت ممكن ، مع ضمان توفير المقننات المائية للفلاحين المتعاقدين بنصب اكبر عدد ممكن من المضخات ، على ان يؤخذ هذا بعين الاعتبار في خطة الرى والبزل .

ولقد برزت مشكلة التمويل الزراعي ، بصورة خاصة ، بعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وتوزيع الاراضي على الفلاحين المعدمين ، حيث لايملك هؤلاء الموارد المالية الكافية لاستغلال الاراضي الموزعة عليهم . اما المؤسسات المالية ، التي تعتبر بمثابة بنوك الائتمان الزراعي ، فقد اثبتت التجربة عجزها الواضح

عن امداد الفلاحين من الملاك الجدد بالتمويل اللازم لانهم لايملكون الضمانات المالية مقابل السلف الزراعية . ان المصرف الزراعي الذى كان قد انشئ عام ١٩٣٦ لم تتجاوز معاملاته ، منذ انشائه حتى ٢٨ شباط ١٩٦٧ ، ٤٦٣٢٢ معاملة ، بلغ مجموع مبالغها نحو ١٤٫٧ مليون دينارا ، خلال ٢٣ عاما ، بمعدل سنوى يبلغ نحو ٤٨٧٣١٥ دينارا . انما يلاحظ انه الى جانب عدم توافر الضمانات المالية مقابل السلف ، وطول وتعقد الاجراءات القانونية والشكلية في سبيل الحصول عليها ، وضآلة المبالغ التي يقدمها المصرف الزراعي كأتمان للزراع ، فانه غالبا ماينفق الفلاحون هذه المبالغ على اغراض استهلاكية لاتمت بصلة للانتاج الزراعي ، وانما تمليها الاحداث الاجتماعية او متطلبات الاسرة من سلع الاستهلاك . اما المصرف التعاوني الذى انشئ عام ١٩٥٦ فيوجه معظم نشاطه الى تمويل الجمعيات التعاونية للاسكان ، ولايقدم خدماته الائتمانية للجمعيات التعاونية الزراعية الا في اضيق الحدود . وقد يبدو ان الحل الاوفق لمشكلة التمويل الزراعي هو ان تقوم الدولة بزيادة الموارد المالية للمصرف الزراعي ، الذى يقوم بدوره بامداد الجمعيات التعاونية بالسلف التي تسد حاجة المنطقة التي تخدمها ، ثم تقوم الجمعية بدورها بامداد الفلاحين بالسلف العينية بضمان محاصيلهم (البذور المحسنة ، المخصبات ، مبيدات الحشرات الخ ...) والسلف النقدية لشراء المواشي والمكائن الصغيرة او بناء الحظائر او الشون الصغيرة للتخزين ، على ان تكون السلف موجهة فعلا للاغراض التي منحت من اجلها ، وان تكون الفائدة عنها ضئيلة لاترهق كاهل الفلاح ، وان يكون لكل فلاح بالجمعية حساب تفصيلي بالسجلات وبطاقة حيازة تسجيل فيها اولا باول معاملاته مع الجمعية .

ولا تقل مشكلة التسويق خطورة عن مشكلة التمويل ، اذ ان الحافز المادى لدى الفلاح هو المحرك الاول لنشاطه على الانتاج ، فاذا ضعف هذا الحافز ، تضاءل هذا النشاط او انعدم • ولكن الملاحظ ان الجهاز الحالي لتسويق المنتجات الزراعية لا يثير حافزا قويا لدى الفلاح على الانتاج • اذ في عملية التسويق يلعب الوسطاء التجاريون دورا رئيسيا ، ويحتل البعض منهم مراكز احتكارية بالنسبة لبعض المحاصيل كالقمح والشعير والرز ، ويصل الفرق بين سعر الحقل farm Price وسعر السوق Market Price الى الحد الذى تتعاظم معه ارباح الوسطاء الى حد بعيد ، على حساب المستهلكين ، ويتضاءل العائد الذى يؤول الى الفلاح كناتج صاف لعرقه جهوده المبذولة طيلة الموسم الزراعي • وقد كان من الممكن ان تؤدى الجمعيات التعاونية الزراعية دورا فعالا في هذه الناحية الا انها اخفقت في معاونة الفلاح ، على حل مشكلاته التمويلية والتسويقية على السواء •

وهناك اكثر من سبب لعجز الجمعيات التعاونية الزراعية عن تحقيق اغراضها المرسومة في الخطة • ومن اولى هذه الاسباب ان عدد هذه الجمعيات قليل نسبيا لايكفي لنشر خدمات هذه الجمعيات ، وهي التي قضى قانون الاصلاح الزراعي بانشائها بالاراضي الموزعة والمتعاقد عليها ، على اوسع نطاق • اذ بلغ عدد هذه الجمعيات حتى عام ١٩٦٧ ، ٣٧٣ جمعية تضم ٦٨٢٥٧ مستثمرا ومتعاقدا وينتمي اليها ٤٦٤٥٧ عضوا • ويعزى قلة عدد الجمعيات ، كما اسلفنا ، الى النقص الواضح في اعداد المؤهلين من نظراء الجمعيات • ولعل من الاسباب

الاخرى لضآلة الخدمات التي تسديها الجمعيات سواء في مجال التجهيز الزراعي ، او خدمات المكننة ، او التمويل او التسويق ، هو عدم انتشار الوعي التعاوني والزراعي لدى الفلاحين من ناحية وضف امكانيات الجمعيات التعاونية من ناحية اخرى. فالفلاحون من جانبهم يرتبطون في اغلب الاحيان بالتجار والوسطاء في تسويق منتجاتهم ، كما لايدركون مدى الفائدة التي تعود عليهم من البذور المحسنة والاسمدة الكيماوية التي يمكن ان توفرها لهم الجمعيات التعاونية . اما الجمعيات فانها لاتحصل على الكميات الكافية من البذور المحسنة والاسمدة التي تسد حاجة اعضائها ، مع انه لابد من اعطاء الاولوية لهذه الجمعيات في الحصول على مستلزمات الانتاج الزراعي . كما ان هذه الجمعيات تحجم ، في معظم الاحيان ، عن تأجير المكائن الزراعية للفلاحين، نظرا لقلة عددها في كثير من الالوية وتعطل بعضها وعدم توافر قطع الغيار اللازمة لاصلاحها وصيانتها ، بالاضافة الى طول اجراءات التعاقد على تأجير المكائن . يضاف الى ذلك ان الجمعيات لاتحصل ، من المصرف الزراعي والمصرف التعاوني ، على الاموال الكافية بتقديم الائتمان الزراعي الى الفلاحين ، رغم ضمان الهيئة العليا للاصلاح الزراعي للقروض التي يمنحها اياها هذان المصرفان (١).

---

(١) المصدر : ((التعاون والادارة المؤقتة ومشاكلها الحالية)) للسيد ناظم سرسم . بحوث مؤتمر الاصلاح الزراعي بغداد ١٩٦٧ ص ١٥٠ .

واخيرا تأتي مشكلة الهجرة من الريف باعتبارها من بين معوقات تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي في كثير من المناطق الريفية ، لعدم توافر الايدى العاملة الكافية لاستغلال اراضي الاصلاح وبخاصة ان عناصر الشباب من الذكور وذوى القدرة على ممارسة العمل الزراعي هم الذين يهجرون القرية الى المدينة (١) . وفي رأينا انه قد لاينفرد العراق عن غيره من الدول النامية بأن المعدل السنوى للهجرة اعلى بكثير او قليل من المعدل المألوف للهجرة الداخلية نتيجة لقوة الجذب الصناعي وتوافر فرص العمالة للسكان الزراعيين بالمصانع الجديدة بالتوسع المطرد في حركة التصنيع . انما وجه الخطورة هنا انه في الدول النامية المكتظة بالسكان تكون الهجرة الداخلية عامل هام من العوامل الحافزة الى التصنيع والتنمية الزراعية ، اذ يحصل قطاع الصناعة على احتياجاته البشرية من الفائض من السكان الزراعيين المتعطلين تعطلا مقنعا ، بينما يتخلص قطاع الزراعة من هذا الفائض البشرى كخطوة ضرورية وتمهيدية على الطريق الى تطوير اساليب الانتاج الزراعي . اما الهجرة الداخلية بالعراق ، ايا كان معدلها ، تنطوى على خطورة كبيرة ، اذ انها تؤدى الى زيادة حدة ندرة عنصر العمل المتاح للنشاط الزراعي .

ويمكن ان نرد قيام مشكلة الهجرة الى عاملين رئيسين : احداهما مادى والاخر اجتماعي . ان العامل المادى يتمثل في ضآلة عائد الزراعة بالمقارنة بعوائد النشاطات الاخرى ،الصناعية والتجارية والخدمية ، بالمدينة . ولو ارتفع عائد الزراعة ، بزيادة

---

(١) الدكتورعبد الحسين وداى العطية " الاصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية" ، بغداد ١٩٦٥ ص ٣٧ و ٣٨ .

الانتاجية الزراعية من جانب وتحديد سياسة سعرية من قبل الدولة للقضاء على استغلال التجار الوسطاء للمنتجين الزراعيين من جانب آخر ، لانتفى سبب رئيسي من اسباب الهجرة الداخلية . اما العامل الاجتماعي فيتمثل في ضآلة الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية وخدمات الاسكان وغيرها من المرافق التي يحظى بها الريف . ويبدو انه لاسبيل لحل هذا الجانب من المشكلة الا بتحسين القرية والارتفاع بمستواها الحضارى الى مستوى المدينة ، على المدى الطويل ، وادخال مشروعات التحسين في الخطط المقبلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(٧) اهداف السياسة الزراعية :

وفي ضوء تحليلنا السابق للمشكلات التي يعاني منها قطاع الزراعة في الوقت الراهن ، فانه يمكن ترجمة هذه المشكلات الى اهداف عامة للسياسة الزراعية في الخطة المقبلة . ونجمل هذه الاهداف فيما يلي :

١ - الافادة الكاملة من الامكانيات المتاحة في قطاع الزراعة ، في ضوء مسح شامل للاراضي ودراسات علمية للتربة ، وللظروف البيئية والمناخية لكل نوع منها ، وتكوينها ، وقابليتها الانتاجية ، والمحاصيل التي تلائم كل منها .

٢ - التركيز على البحوث العلمية التجريبية في مجال الزراعة ، في مراكز البحوث ومحطات التجارب ، للتعرف على انسب دورية زراعية اقتصادية لكل نوع من التربة ، والتكوين المحصولي الامثل لهما ، واختيار البذور المحسنة

والمخصبات والمواد المقاومة للآفات التي تكون اكثر الانواع ملائمة لكل منطقة ، ارتفاعا بانتاجية الارض ، وتطبيقا لمبدأ العلم في خدمة المجتمع ، عن طريق الربط بين خطة البحث العلمي وبين خطة التنمية .

٣ - الاسراع في اتمام الدراسات الفنية التمهيدية للخزانات الثلاثة المقترحة في الخطة الجارى تنفيذها ، وتنفيذ مشروعاتها في الخطة القادمة على هدى ماتسفر عنه هذه الدراسات ، لدرء اخطار الفيضان وامداد الاراضي الزراعية باحتياجاتها المائية ، توصلا للقضاء على مشكلة قلة مياه الرى ، وتحقيقا لاغراض التوسع الزراعي ، مع تحديد مواقع السدود الصغيرة ، واستكمال تنفيذ مشروعاتها في الخطة المقبلة .

٤ - الانطلاق نحو تنفيذ عمليات تنظيم جداول الرى ومد شبكات البزل الفعالة ، بحيث تغطى جميع الاراضي الزراعية المستغلة حاليا ، وفقا لتخطيط سليم وتوقيت زمني محكم ، على ان ينتهي تنفيذ هذه العمليات خلال سنوات الخطة المقبلة ، تخلصا من مشكلة ملوحة الارض بصفة نهائية ، ومن المشاكل الفرعية لقلة الموارد المائية المتاحة للرى ، وضمانا للمضي قدما في الزراعة نصف الكثيفة واحلالها محل نظام النيرونير المطبق حاليا ، مع توفير احتياجات الزراعة الحديثة من المكائن باعطائها اولوية اولى في اهداف الاستيراد وتسهيل اجراءات تأجيرها من قبل المحطات الحكومية لتأجير المكائن الزراعية او من قبل الجمعيات التعاونية الزراعية .

٥ - التركيز على مشروعات التوسع الرأسي ذات الكلفة القليلة نسبيا والعائد السريع ، تحقيقا للزيادة السريعة في غلة الارض من مختلف المحاصيل ، والارتفاع بمستوى الانتاج والدخل الزراعي ، مع الربط بينها وبين مشروعات التوسع الافقي ، على المدى الطويل ، في حدود امكانيات الدولة في استصلاح واستزراع الاراضي الجديدة وما يمكن ان يتاح من موارد مائية ، على ان يبدأ بالاراضي ذات القابلية الاولى للاستصلاح ، ووفقا للدراسات القائمة على " تحليل النفقة والعائد " من وجهة النظر الاجتماعية .

٦ - دراسة امكانية " تنويع المحاصيل " بادخال اصناف جديدة في منوال الاستثمار الزراعي ، اذ يعتبر مبدأ التنويع ضرورة اقتصادية لتفادي المخاطر الطبيعية ، او التخفيف من حدتها ، فيما لو كان البنيان الزراعي معتمدا على محصول رئيسي واحد ، او قلة من هذه المحاصيل . كما يؤدي تطبيق هذا المبدأ الى توفير الاحتياجات القومية من كثير من السلع التي تستورد حاليا . مما يؤدي الى تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات . او تحقيق الوفر في النقد الاجنبي اللازم لتمويل عمليات الاستيراد .

٧ - اعطاء اولوية اولى لقطاع الزراعة في التخصيصات الاستثمارية في الخطة الاقتصادية المقبلة ، ليحقق معدلا للنمو لايقل عن ١٠ ٪ سنويا ، ليحقق بدوره سد احتياجات

الطلب المحلي من الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط ، مع الربط بين سياسة الانتاج وسياسة التصدير وسياسة الاستيراد ، على ان يؤخذ في الاعتبار احتياجات البلدان العربية التي يمكن ان تستوعب اسواقها فائضا كبيرا من المحاصيل وعلى الاخص الحبوب ، فضلا عن اعطاء اولوية اولى في اهداف الاستيراد لاستيراد القدر الكافي من مستلزمات الانتاج الزراعي (المكائن والمخصبات والبذور المحسنة والطلائق المستوردة الخ .....) ، وعلى ان يستفاد ، في صدد هذا التوسع الاستثماري في قطاع الزراعة - اذا اقتضى الحال - بالتمويل الاضافي من مدخرات قطاع التأمين وقطاع التأمينات الاجتماعية .

٨ - تقوية الحوافز لدى المنتجين الزراعيين الى مضاعفة الجهود في الانتاج الزراعي عن طريق :

(أ) تحقيق استقرار الفلاحين على الارض الزراعية ، بانجاز عمليات الاستيلاء والتوزيع وانهاء الادارة المؤقتة في اقصر وقت ممكن ، وحل المشاكل الاخرى للمكننة الزراعية .

(ب) نشر التوعية الزراعية بين الفلاحين ، عن طريق دعم أجهزة الارشاد الزراعي بالامكانيات المادية والخبرات المطلوبة لتعريفهم بالاساليب الحديثة في الانتاج الزراعي واقناعهم بها ، بالاستعانة اساسا بالحقول الايضاحية وغيرها من وسائل الارشاد .

(جـ) ضمان عائد مجز للفلاحين ، بتقرير سياسة سعرية فعالة ، وجهاز تسويقي كفء يقضي على استغلال التجار والوسطاء .

(د) منح الائتمان الزراعي للمنتجين الزراعيين ، نقدا او عينا ، بالقدر الكافي وبشروط هيئة ميسورة ، وعلى اساس من السلف الزراعية الموجهة .

٩ - دعم البنيان التعاوني ، في مجال الزراعة ، بنشر الوعي التعاوني بين اعضاء الجمعيات التعاونية ، واختيار القادة الصالحين منهم لادارة شئونها ، وامدادها بكل الامكانيات المادية والبشرية لنشر رسالتها ، واداء وظائفها في التجهيز الزراعي ، وخدمات المكننة ، والتمويل ، والتسويق على خير وجه . ومن اجل ذلك تضع كل جمعية برنامج عمل سنوى لانواع الخدمات التعاونية وحجمها وتقدير المبالغ اللازمة لتمويلها ومصادر هذا التمويل ، على ان تلتزم كل جمعية بتنفيذ هذه الخطة وتقديم تقرير متابعة عن نتائج التنفيذ للتعرف على مواطن الضعف لملافاتها واسباب النجاح لتقويتها . ومن اجل ذلك ، ايضا ، تستهدف الجمعيات التعاونية الزراعية تنظيم وتجميع الاستغلال الزراعي للانتفاع بمزايا الانتاج الكبير ، وتركيز الارشاد الزراعي في مناطق عمل الجمعيات وتعميم التجارب الايضاحية بها ، واضطلاع الجمعيات بعمليات التسويق التعاوني باحلالها محل المستغلين من التجار والوسطاء ، وبعمليات التمويل التعاوني في يسر وسهولة وسرعة

في الاداء ، ونشر الوعي التأميني على المحاصيل الرئيسية والمواشي ، وتخصيص نسبة من ارباح الجمعيات لنشر الخدمات الاجتماعية بالاستعانة بالدوائر الحكومية المختصة .

هذا على ان ترتبط الجمعيات ببناء تعاوني يتدرج من مستوى الجمعية المحلية الى مستوى الجمعيات المشتركة في اتحاد واحد على مستوى القضاء ، الى مستوى الجمعيات المشتركة في اتحاد واحد على مستوى اللواء ، الى الاتحاد العام للجمعيات التعاونية على مستوى القطر . وهو مايؤدى الى زيادة قدرة الجمعيات على تأدية خدماتها وتنمية امكانياتها وحل مشكلاتها وتنسيق الجهود بينها واقامة مؤتمراتها الدورية .

١٠ ـ استغلال كل الامكانيات الطبيعية المتاحة لاستغلال الثروة الخشبية بالغابات والثروة الحيوانية بالمراعي ، ومن اجل ذلك لابد من مضاعفة الجهود للعمل على توفير الحيوان ذى الصفات الانتاجية الوراثية العالية ، واتباع الطرق الحديثة في تربية الحيوان وارشاد المزارعين اليها ، وتوفير الاعلاف الخضراء والعلائق التي تفي بالاحتياجات الغذائية الكاملة للحيوان ، وتوفير الرعاية الصحية لها لوقايتها وعلاجها من الامراض والطفيليات والاوبئة ، واستيراد الطلائق الاجنبية .

١١ ـ الحد من الهجرة من الريف بالبدء " بمشروعات تحسين القرية " وامدادها بالمرافق الحيوية والخدمات الاجتماعية والارتفاع بمستواها الحضارى الى مستوى المدينة .

(٩) خطة العمل المقترحة لتنفيذ اهداف السياسة الزراعية :

ومن اجل تحقيق اهداف السياسة الزراعية ، فان الامر يتطلب نظرة شاملة ، قوامها وضع خطة طويلة المدى لتطوير قطاع الزراعة ، تستهدف استغلال كل الامكانيات المتاحة فيه على مدار هذه الخطة ، وفى رأينا ، فان نجاح مثل هذه الخطة لابد ان يتطلب ابتداء اجراء بحوث ودراسات فنية ، على اسس علمية بمعرفة مجموعة من الخبراء والاختصاصيين فى شكل هيئة عامة دائمة تضم ممثلين من الوزارات ذات العلاقة ، على ان تمنح هذه الهيئة ، من قبل مجلس التخطيط ، صلاحيات التخطيط لقطاع الزراعة وتنفيذ الأهداف المرسومة بالخطة القومية والخطط السنوية لهذا القطاع .

ولقد تم فعلا تأليف المجلس الزراعى الاعلى وفق القانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٧٠ وذلك بعد ان عانى القطاع الزراعى من عدم التخطيط العام الموجه والمنسق اساسا للتنمية الزراعية فى القطر وتخلف تنفيذ المشاريع الزراعية عن ادنى حد من المستوى اللازم لها . كما وان عدم وجود الترابط بين الاجهزة ذات العلاقة الزراعية ادى الى تعدد مصادر التخطيط الزراعى وتضارب اهدافه وقد نتج عنه ان تكون هناك مشاريع زراعية غير متكاملة بحيث اصبحت عبئا على الاقتصاد الوطنى بدلا من ان تكون دعما حقيقيا له .

اضافة الى ذلك لم تكن هنالك خطة عامة للانتاج الزراعى تجمع بين الحاجات الملحة للمنتج الزراعى وحاجات الاقتصاد الوطنى لقطر بوجه عام . وكان من شأن ذلك تبديد الطاقات والاموال وتضارب السياسات الاقتصادية . ومن هنا فان تكوين المجلس الزراعى الاعلى بعضويته والمهام الموكولة له والامكانيات المسخرة

لتنفيذ ما يرسمه من اهداف وقدرته على التحرك بسرعة رجاء حلا للمشاكل التى ذكرناها وخطوة هامة للنهوض بالزراعة وبالاقتصاد القومي ككل ٠

ولقد نصت المادة الخامسة من القانون بوضع خطة متكاملة وتفصيلية للتنمية الزراعية والمناهج الاستثمارية المنبثقة عنها ضمن الاطار العام لخطة التنمية القومية وتحديد واجبات الوزارات الثلاثة المعنية (الاصلاح الزراعى ، الزراعة والرى) وطريقة التنفيذ ضمن الخطة المذكورة ، واتخاذ ما يلزم لمراقبة ومتابعة تنفيذ مشاريع واعمال الخطة والمناهج الاستثمارية وتذليل الصعوبات التى تعترضها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها ، ثم توجيه الفعاليات الزراعية فى القطاع الخاص ضمن حدود السياسة الزراعية والاهداف العامة للخطة مع اتخاذ قرارات واجراءات ضرورية لتطوير وحماية الانتاج الزراعى والمحافظة عليه ٠

هذا وقد جاء تشريع قانون التعاون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٧٠ مكملا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٠ والمتمثل فى المجلس الزراعى الاعلى حيث ان القانون الجديد وجد ان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ المعدل قد عجز عن توفير الاشراف والتوجيه المحكمين على الحركة التعاونية التى توسعت فى القطر ٠

ولذا فان قانون التعاون اجاز للمؤسسات الحكومية رسمية وشبه رسمية ان تؤسس جمعيات تعاونية او ان تصبح عضوا فى الجمعيات التعاونية واتحاداتها على ان تكون اغراضها متفقة او متكاملة مع مصالح وواجبات تلك المؤسسات ٠ كما اجاز للجمعيات التعاونية اسداء خدماتها لغير اعضائها فى حدود نظامها الداخلي ٠

كما نص القانون ايضا على تأسيس صندوق التعاون كشخصية معنوية ومنحها حق تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة للاستقلال المالي لغرض القيام بفتح معاهد تعاونية ودورات تدريبية ودعوة الخبراء التعاونيين من الخارج لالقاء المحاضرات للمساهمة في الدورات التعاونية او اجراء الدراسات اللازمة للحركة التعاونية في العراق ولضمان التسهيلات الممنوحة للجمعيات التعاونية من قبل المصارف العاملة في العراق واصدار السندات بموافقة الجهات المختصة .

واخيرا فقد تم اعداد نظام خاص بناءا على صدور ذلك القانون والذي ينظم الحركة التعاونية التي توليها الدولة رعاية خاصة . على اعتبار ان هذه الحركة متشعبة وتمارسها جهات عديدة فضلا عن وجود دوائر رسمية لها علاقة مباشرة باعمال هذه الجمعيات ولضرورة توحيد الحركة التعاونية وتنسيقها والتخطيط لها بما يتلائم واقتصاديات البلاد وخطة حكومة الثورة التي تشجع القطاع الخاص لذلك فقد تقرر تشكيل المجلس الاعلى للتعاونيات تكون مهمته التخطيط للحركة التعاونية وفقا للقانون المذكور من الجهات الحكومية والاهلية العاملة في مجالات التعاون .

وكما جاء في المادة الثامنة والثلاثون من القانون ان من اغراض تلك الجمعيات هو تنظيم الانتاج والقيام بما يتطلبه ذلك من اعمال ضرورية لاستغلال اراضي الاعضاء واستثمار مواردهم بصورة فردية او جماعية . وشراء او استئجار ما يحتاجه الاعضاء والعمل الانتاجي من اراضي وبذور واسمدة ولوازم وادوات ومكائن وآلات وغيرها ووضعها تحت تصرف الاعضاء او الجمعية مباشرة . وكذلك جمع المنتوجات والحاصلات وتصنيفها وحفظها وخزنها وتجفيفها وتعليبها

وكبسها وتصنيفها وتهيئتها للتصريف والبيع او للاستهلاك حسب مقتضى الحال[1] . وبعد اجراء هذه الدراسات ، يمكن وضع الخطوط العريضة لبرنامج العمل لخطة القطاع الزراعي على الاسس التالية :

- اختيار مشروعات التوسع الرأسي الهادفة الى زيادة انتاجية الارض ومشروعات التوسع الافقي الهادفة الى زيادة رقعة الارض المزروعة .
- اختيار مشروعات التوسع في انتاج الثروة الخشبية والثروة الحيوانية .
- تهيئة المناخ الملائم لتنفيذ هذه المشروعات ، سواء من ناحية قدرة اجهزة التنفيذ ، او من ناحية اثارة الحوافز لدى المنتجين لتنفيذ السياسة الزراعية ، التي استقرت عندها الدراسة ، او من ناحية التنظيم التعاوني لعمليات الانتاج والتمويل والتسويق الزراعي . واستصدار القرارات الادارية والتنظيمية والتشريعات اللازمة لذلك .
- تقدير حجم التمويل اللازم لتنفيذ هذه المشروعات .

ولاغراض التخطيط السليم لابد ان تتضمن المشروعات المقترحة في خطة الزراعة البيانات التخطيطية الآتية :

وصف للمشروع والهدف منه ، مدى ارتباطه بالمشروعات الاخرى ، مراحل التنفيذ ، الاستثمارات اللازمة للمشروع ، ومكوناتها ، مستلزمات الانتاج اللازمة لمرحلة التشغيل ، القوة العاملة اللازمة لتنفيذ المشروع في مرحلة الانشاء ومرحلة التشغيل ، تقدير تكاليف

---

(١) المصدر : الوقائع العراقية - العدد ١٩٣٥ - لعام ١٩٧٠ قانون التعاون رقم ٢٠٢ لعام ١٩٧٠ .

تشغيل المشروع وتحديد مصادر الانفاق عليه في هذه المرحلة ، العائد المتوقع ونسبته الى رأس المال المستثمر ، اثر المشروع على الانتاج والدخل وغيرها من عناصر الخطة .

وفى ضوء الامكانيات التمويلية للدولة ، يمكن وضع برنامج زمنى للتنفيذ ، وبذلك يمكن تقسيم الخطة الزراعية طويلة المدى الى خطط خمسية متتالية ، كل خطة تدخل ضمن اطار الخطة القومية الشاملة .

الفصل السادس
تطور قطاع الصناعة

مقدمـــــــة :

كان لتطور وسائل النقل ، وبخاصة النقل النهرى ، أثره في نمـــو التجارة الخارجية للعراق وزيادة اتصاله بالعالم الغربي في غضون القـــرن التاسع عشر • اذ في مدى عشرين عاما تضاعفت قيمة صادرات العراق ســـبع مرات ، خلال الفترة ١٨٦٥ ـ ١٨٨٥ • ثم تضاعفت قيمة الصادرات حوالـــي ثلاث مرات خلال الفترة ١٨٨٠ ـ ١٩١٢ • اما الاستيرادات فقد زادت زيـادة مناظرة للتوسع في الصادرات • واما السوق المحلية بالعراق فقد توسعت هـي الاخرى بسبب التوسع في التجارة •

ومثل هذا التطور في التجارة الخارجية للعراق كان له ، بطبيعـة الحال ، انعكاسه على الصناعة ، فمن ناحية كان توسيع الاستيراد سببا فـــي تزايد حدة المنافسة بين منتجات الصناعة اليدوية المحلية وبين منتجـــات الصناعة الأجنبية • ومن ناحية أخرى كان التوسع في التصدير عاملا هامـــا في اقامة معامل اعداد الصادرات ، فكانت هذه ، في الواقع ، نواة الصناعـة الآلية التي يتلاءم تنظيمها مع احتياجات السوق العالمي • وقد انشأ التجـار الأجانب هذه المعامل ، كما انشأ أحد الولاة الأتراك معملا آليا حديثـــا للنسيج الصوفـي •

وقد وضح ، ابان تلك الفترة ، أنه كانت ثمة ندرة في رجـــال الأعمال المحليين وفي رؤوس الأموال المحلية • أما ندرة رجال الأعمـــال المحليين فكانت ترجع الى أن الاشتغال بالتجارة أو الصناعة هو من الأمـــور غير الهينة اذ يتطلب ذلك موافقة السلطات العليا في استنبول وفقا للقانـون التجارى العثماني ، فضلا عن ضرورة تعاون الموظفين الأتراك مع رجـــال الأعمال لضمان نجاح مشروعاتهم التجارية أو الصناعية ، وهو أمر غير متيقـن •

هذا على العكس من رجال الأعمال الأجانب الذين كانوا يتمتعون وقتذاك بامتيازات خاصة بناء على القوانين التي صدرت وفقا لأحكام اتفاقية الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية ، فضلا عن أن حكوماتهم ذات النفوذ كانت تمارس ضغوطا شديدة على السلطات المسئولة في استنبول ، لتأمين مصالحهم الاقتصادية في العراق .

وأما ندرة رؤوس الأموال في الصناعة فكانت ترجع الى حقيقة هامة ، وهي أن التوسع في التجارة الخارجية قد أفاد مجموعتين من الأفراد ، وهما : اصحاب الأراضي والتجار . ولقد كان اصحاب الأراضي من شيوخ العشائر الذين كانوا يحجمون عن الاقدام على النشاط الصناعي ، او ينفقون دخولهم على شراء السلع المستوردة . أما التجار فقد كانوا يميلون الى اعادة استثمار أرباحهم التجارية في التجارة كنشاط اقتصادى مألوف لديهم ، درجوا عليه ردحا طويلا من الزمن . كما يبدو أن ارباح هؤلاء لم تكون كافية لانشاء صناعات حديثة تتطلب كثيرا من الاموال . كما كان من الواضح أن التجار المحليين كانوا يتنافسون في تجارة الاستيراد ، في حين أن التجار الأجانب كانوا يتمتعون بسلطات احتكارية في تجارة التصدير .

ويعتبر عام ١٨٧٠ نقطة تحول واضحة في تطور الاقتصاد العراقي ، اذ وضح تماما أن تجارة العراق الخارجية بدأت تتوسع توسعا كبيرا ، كما قدمنا ، ويعزى ذلك الى أن الطلب الأوروبي على المنتجات الزراعية كان يتزايد باستمرار مما كان له أثره البارز في توسع الانتاج الزراعي واعداده للتصدير . يضاف الى ذلك أن التوسع الكبير في انتاج المحاصيل الزراعية ، وعلى الأخص التمور والحبوب ، كان يسد احتياجات الطلب المحلي ويترك ، في نفس الوقت ، فائضا كبيرا للتصدير . أما أهم المنتجات التي كانت تصدر الى الخارج فقد كانت : التمور والشعير والحنطة والصوف الخام

والحيوانات الحية والجلود .

ولقد زادت قيمة الصادرات من ١٤٧ ألف جنيه استرليني في الفترة ١٨٦٤ - ١٨٧١ الى ١٢٧٢ ألف جنيه استرليني في الفترة ١٨٨٩ - ١٨٩٥ ثم الى ٢٩٦٠ ألف جنيه استرليني في الفترة ١٩١٢-١٩١٣. وكانت نسبة قيمة صادرات التمور الى اجمالي قيمة الصادرات هي ٤٨ ٪ و ٢٤ ٪ و ١٨ ٪ على التوالي ، أما نسبة قيمة صادرات الشعير الى اجمالي قيمة الصادرات فقد كانت ٠ر١٪ و ٠ر٥٪ و ٠ر٢٤٪ على التوالي ، بمعنى أنه بينما تناقصت الأهمية النسبية للتمور خلال الفترة موضوع الدراسة فقد تزايدت الأهمية النسبية للشعير ، وان كانت هناك زيادة مطلقة باطراد في قيمة صادرات كل من هذين المحصولين .

لقد قدر انتاج التمور في الفترة ١٨٦٠ - ١٨٧٠ بنحو ٣٠٠٠٠ طن سنويا ، وكان ما يقرب من ثلث كمية الانتاج يوجه للتصدير . اما في عام ١٨٨٧ فقد ارتفع الانتاج من التمور الى ٦٠٠٠٠ طن ، كان يوجه منه للتصدير نحو ٤٠٠٠٠ طن سنويا . وقبل بداية الحرب العالمية الاولى زادت الكمية المنتجة سنويا الى نحو ٩١٥٠٠ طن ، وكان يصدر منها نحو ٦٤٠٠٠ طن .

ولقد كان لهذا التوسع في تجارة التمور أثره في زراعة مساحات واسعة من بساتين النخيل الجديدة ، وعلى الأخص في الفترة ١٨٧٠-١٨٨٠. ولما كانت أهم مراكز انتاج التمور في المنطقة الجنوبية . فقد أفاد أصحاب البساتين في البصرة كثيرا من التوسع في تجارة هذا المحصول . غير أن التجار المحليين كانوا يشترون التمور لحساب شركات الكبس والشحن الأجنبية ، وكانت ، في معظمها ، شركات بريطانية . ولهذا فقد استأثرت

هذه الشركات بجزء كبير من الأرباح المحققة في هذا النشاط ، اذ كانت تمول عمليات شراء وكبس التمور ، كما كانت تتولى بنفسها عمليات شحن ونقل وتسويق هذا المحصول في الأسواق الخارجية • أما أثر التوسع في تجارة التمور على العمالة وعلى تطور الصناعة ، فقد كان واضحا أن اقامة مكابس التمور قد وفرت فرصة العمل لعدد كبير من العمال ، فضلا عن أنها ساعدت على انشاء بعض الصناعات الصغيرة ذات الارتباط بتعبئة التمور واعدادها للتصدير •

أما صادرات الحبوب فقد حققت توسعا كبيرا منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، اذ زادت الكميات المصدرة من الحنطة والشعير والرز من ٦٥٠٠٠ طن في الفترة ١٨٩٠ ـ ١٩٠٠ الى ١٢٠٠٠٠ طن في الفترة ١٩٠٩ ـ ١٩١٣ • ولم تكن صادرات الحبوب تتزايد بصورة مطلقة، كما وقيمة ، بل أن أهميتها النسبية في تجارة الصادرات كانت تتزايد باطراد كما قدمنا •

كما كان العراق يصدر أيضا الصوف والجلود والحيوانات الحية، وان كانت أهميتها النسبية ضئيلة بالمقارنة بصادرات التمور والحبوب • ومع ذلك فان التوسع في تجارتها الخارجية أفضى الى نتيجتين : الاولى أن هذه التجارة أخرجت القبائل البدوية من دائرة الحياة البدوية التقليدية القائمة على تربية الجمال الى الاتصال المستمر بأسواق وتجار المدن • النتيجة الثانية هي ظهور صناعة اعداد الصوف للتصدير ، وما يتضمنه ذلك من عمليات الغسل والتصنيف والتعبئة والحزم •

ولما كانت حصيلة الصادرات هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستيرادات ، فقد كان من الطبيعي أن التوسع في تجارة التصدير قد أمكن

معه توفر النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بتوسع مناظر • ولهذا فقد زادت قيمة الاستيرادات من ٣١٩ ألف دينار سنويا في الفترة ١٨٦٤ - ١٨٧١ الى ١١٦١ ألف دينار سنويا في الفترة ١٨٨٨ - ١٨٩٥ ، ثم زادت الى ٣٤٦٨ ألف دينار سنويا في الفترة ١٩١٢ - ١٩١٣ • وقد كانت المنسوجات والملابس والمواد الغذائية والمشروبات تكون نحو ٢٩٪ من اجمالي قيمة الاستيرادات عام ١٩١٣ ، أما التبغ فكان يمثل نحو ٢٣٪ ، واما المواد الخام والمواد نصف المصنوعة فكانت تمثل ٣١٪ من اجمالي قيمة الاستيرادات• غير أنه قبيل قيام الحرب العالمية الأولى كان أقل من ثلث الاستيرادات يدخل ضمن تجارة الترانسيت الى ايران • وعلى النقيض من عمليات التصدير التي كان يتولاها ، اساسا ، التجار الأجانب ، وجلهم من الأوربيين ، كانت عمليات الاستيراد ، في معظمها ، وبضمنها تجارة الترانسيت ، في أيدى التجار المحليين • أما بالنسبة للتجارة الداخلية فقد كان التجار المحليون هم بمثابة وكلاء بالعمولة لأصحاب المصانع المحلية ، نظرا لأن السوق العراقية كانت من الضآلة بمكان ، فضلا عن أنها كانت محفوفة بمخاطر التسويق ، ومن ثم يكن من المجزى لأصحاب المصانع أن ينشئوا وكالات تجارية دائمة لمنتجات مصانعهم ، اكتفاءا بالدور الذى يلعبه التجار المحليين في تسويق هذه المنتجات على أساس " الوكالة التجارية " •

لقد بلغت استيرادات الشاى والسكر والمنسوجات والتبوغ اكثر من نصف مجموع قيمة الاستيرادات • أما المواد الخام ونصف المصنوعة ، وهي تكون حوالي ثلث القيمة ، فكانت تشمل الأصباغ ومواد الدباغة والنحاس والصفائح المعدنية والخشب ومواد البناء وأنواع خاصة من الغزل • وأما الادوات المنزلية ، كأواني الطبخ وادوات الطعام والاوعية الزجاجية والسجاد وغيرها فلم تكن تمثل من ٥٪ من اجمالي قيمة الاستيرادات •

ومن الواضح أن التوسع في تجارة الأستيراد كان له أثره في الحد من التوسع في الصناعات اليدوية ، وعلى الأخص صناعة النسيج اليدوى • لقد كانت الصناعات اليدوية في منتصف القرن التاسع عشر تسد حاجة السوق المحلي ، بل أن جزءا من انتاج هذه الصناعات كان يصدر الى البلدان المجاورة ، وبخاصة ايران ، وبذلك بلغ عدد المشتغلين في صناعة النسيج وصناعة الحبال نحو ٣٥٠٠ عامل ، يمارسون العمل بالأنوال اليدوية • أما بعد فتح قناة السويس ، زادت منافسة السلع المستوردة ، واضمحلت الصناعة اليدوية • ومع ذلك فقد بذلت محاولة لرفع كفاية صناعة النسيج ، فأسست شركة صغيرة للنسيج في بغداد عام ١٩٠٨ ، وكانت تستخدم أنوالا يدوية مستوردة من اوروبا ، غير أن نجاحها كان محدودا •

وكان قد انشئ في غضون العقد السادس من القرن التاسع عشر معمل عصرى واحد للنسيج ، وفي العقد التالي انشئ معمل آخر على الطراز الأوروبي ، وقد استخدم غزل الأصواف المحلية لصنع الملابس العسكرية • والى جانب صناعة النسيج ، فقد توسعت صناعة الطابوق في مختلف انحاء البلاد ، فضلا عن صناعة القوارب التي نشأت وازدهرت في بعض المراكز على نهرى دجلة والفرات •

ومع بداية الحرب العالمية الأولى لاحت بوادر الاهتمام بالبحث عن مصادر النفط بالعراق • اذ حصلت شركة النفط التركية على امتياز من وزارة المالية التركية ، يخولها حق تأجير حقول النفط المكتشفة ، او التي تكتشف ، في الموصل وبغداد • كما بذلت بعض الجهود المحلية لاستخراج النفط ، ولكنها كانت فاشلة • كما أسس مصفى في بعقوبة عام ١٨٧١ ولكنه هو الآخر انتهى بالفشل • أما المحاولات التي بذلت للحصول على النفط الأبيض من منابع النفط ، الموجودة في المنطقة الشمالية ، فقد فشلت هي

الأخرى ، نظرا لرداءة نوعية الانتاج .

وفي غضون الحرب العالمية الأولى بذلت جهود كبيرة للنهـــــوض بالزراعة ، وذلك بغرض تقليل الحاجة الى استيراد المواد الغذائية . وكانت التنمية الزراعية تقوم على تنظيف القنوات ، وتوزيع البذور ، وانشاء مـــزارع لانتاج الحليب والعلف ، ومزارع تجريبية للقطن . كما اجريت بعض الدراسات للتعرف على مدى صلاحية التبغ العراقي للتصدير ، وكشفت الدراسة عن أنـــه لايمكن أن يتحقق ذلك الا باجراء تحسين جوهري في أساليب زراعة وتجفيـف وتعبئة التبوغ في مناطق زراعة التبغ .

ولقد أدت ظروف الحرب غير العادية الى بذل المحاولات لقيـــام بعض الصناعات المحلية لتقليص الاعتماد على السلع المستوردة وسد الاحتياجـات الاستهلاكية للقوات البريطانية المرابطة بالعراق . والواقع أنه قد بذلـــت محاولات لقيام صناعات معينة ، ولكنها لم تتمكن من الأستمرار ، على الرغـم من توافر بعض الخبرات الفنية الأجنبية وعلى الأخص بالقوات البريطانية ، اما لأن السوق المحلية ضيقة النطاق ، واما لصعوبة تدبير الأموال اللازمة لانشاء المؤسسات الصناعية الكبيرة بالسرعة المطلوبة ، أو لأسباب أخرى . لقد كـان السبب الرئيسي لعدم انشاء معمل لأنتاج البيرة هو نقص الماء الصالح ، كما ان الفشل في انشاء معمل لصنع مربى الفواكه مرده الى تعذر الحصول علـى العلب اللازمة لتعبئة المربى ، والفشل في انشاء صناعة الصابون مرده الـى النقص في المواد الأولية وفي الأيدى العاملة المدربة ، والفشل في انشـاء معامل دبغ الجلود مرده الى النقص في العمال المهرة الفنيين . وهكـــذا تضافرت كل هذه العوامل لتحول دون قيام الصناعة الآلية الحديثة .

ومع ذلك فيمكن القول بوجه عام أنه منذ منتصف القرن التاسع عشـــر

حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، كان هناك توسع كبير مطرد في التجارة الخارجية ، أدى الى زيادة ملحوظة في الانتاج الزراعي ، النباتي والحيواني ، والى احلال الزراعة التجارية محل زراعة الكفاف • وأدى هذا بدوره الى قيام مؤسسات تتولى اعداد السلع للتصدير ، بعمليات الكبس والتعبئة بالنسبة للتمور ، أو الغسل والتصنيف والحزم بالنسبة للصوف ، ليمكن جعل هذه السلع ملائمة للتصدير • كما قامت الى جوار صناعة اعداد الصادرات صناعات أخرى كصناعة النسيج التي بدأت باستخدام الأنوال اليدوية المصنوعة محليا ، ثم الأنوال اليدوية المستوردة ، ثم الأنوال الآلية في نطاق محدود ، وصناعة الطابوق ، وبناء القوارب ، وبعض الصناعات الحرفية الأخرى • يضاف الى ذلك أنه ظهر الرعيل الأول من العمال الصناعيين ، وان كانوا قلة قليلة ، وجلهم من العمال نصف المهرة أو غير الماهرين • وهكذا ظهرت النواة الأولى للصناعة المحلية كخطوة مرحلية ممهدة الى التطور الكبير الذى تحقق فيما بعد • انما يلاحظ أن العنصر الوطني بين رجال الأعمال ، ابان تلك الفترة ، لم يكن له وجود • فقد كانت عمليات اعداد الصادرات ونقلها وشحنها وعمليات التصنيع الآلي في ايدى العناصر الأجنبية • أما التجار الوطنيون فكانوا يكتفون بالاشتغال بتجارة الاستيراد وبضمنها تجارة الترانسيت ، وبالتجارة في منتجات الصناعة المحلية ، وأما الصناع الوطنيون فكانوا يشتغلون بالصناعات اليدوية والحرفية التي تستهدف سد احتياجات السوق المحلي ، والتي بدأت تضمحل لمنافسة السلع المستوردة لها منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر •

١ - تطور قطاع الصناعة خلال الفترة ١٩٢٠ - ١٩٣٢

ومن الملاحظ أنه لم يحدث ، خلال الفترة ١٩٢٠ - ١٩٣٢ ، الا تطور اقتصادى في أضيق الحدود • وقد تمت بعض الاصلاحات

في ميدان الزراعة ، والنقل والمواصلات ، وتوسع محدود في الخدمات الصحية والتعليمية • وبالنسبة لقطاع الزراعة بالذات فقد كان تطويره يستهدف اساسا سد احتياجات السوق المحلي من المنتجات الزراعية ، مما استتبع ، في بعض الأحيان ، تشجيع استخدام تلك المنتجات في الصناعات المختلفة • كما شهدت تلك الفترة توسعا في أعمال البناء وما يرتبه ذلك من توسع مناظر في الصناعات الانشائية ، لسد احتياجات القطاع المدني والعسكرى من المباني والانشاءات •

وعلى ذلك فقد وجهت الحكومة قدرا من الاهتمام بالصناعة ومن أهم مظاهره آنذاك فرض الحماية الكمركية أو الاعفاء من الضرائب • اذ في عام ١٩٢٦ عدلت التعريفة الكمركية ، وبمقتضاها اعفت من الضرائب الكمركية المعدات والمكائن التي استوردت لتشغيلها في قطاعي الزراعة والصناعة • وفي عام ١٩٢٩ صدر قانون تشجيع الصناعة ، مؤكدا للتعديلات التي أجريت في التعريفة الكمركية ، فضلا عن أنه سمح ببعض الاعفاءات من ضريبة الدخل والمكوس وضريبة الأملاك ، كما سمح باستخدام الأراضي الأميرية غير المستغلة ، شريطة أن تلتزم المؤسسات التي تسرى عليها احكام هذا القانون بتنفيذ شروط معينة ، ومنها : أن منتجات هذه المؤسسات يجب أن تختلف بصورة واضحة عن المادة (أو المواد) الخام المستخدمة في عملية التصنيع ، وأن جزءا من الطاقة الانتاجية يتمثل في الطاقة المادية كضمان لادخال الآلية في الصناعة ، وأن المشتغلين بهذه المؤسسات من غير العراقيين لايتجاوز عددهم ١٠٪ من مجموع عدد المشتغلين في كل مؤسسة

(وذلك باستثناء الخبراء والفنيين) ، وأن رأس المال المستثمر في كل مؤسسة لايقل عن ٢٢٥٠ دينارا • غير أنه في قانون ١٩٣١ المعدل لقانون ١٩٢٩ اجرى تعديل من مقتضاه أن ينخفض الحد الأدنى لرأس المال المستثمر الى ١٥٠٠ دينارا • أما الاعفاءات المسموح بها فكانت كالآتي :

× اعفاء الأرباح المتحققة من النشاط الصناعي لمدة ١٠ سنوات من ضريبة الدخل •

× ولمدة ١٥ سنة من الضريبة الكمركية على المكائن والمواد الخام •

× ولمدة ١٠ سنوات من ضريبة العقار •

× واعفاء جميع الصادرات لمدة غير محدودة من ضريبة الصادرات •

هذا وقد زادت الضريبة الكمركية المفروضة على المستوردات من التبغ والكحول والسجاد والحرير والحلوى ، وبذلك أتاحت الفرصة للتوسع في المنتجات الصناعية المحلية •

وتتسم هذه الفترة بقيام صناعات جديدة لم تكن مألوفة من قبل في الاقتصاد العراقي ، كصناعة حلج الأقطان ، وصناعة النفط وصناعة السيكاير ، ونمو الصناعات القائمة من قبل كصناعة الغزل والنسيج ، وصناعة المواد الانشائية وصناعة تعبئة التمور• وفيمايلي نبذة عن قيام وتطور كل صناعة :

(أ) صناعة حلج الاقطان

أولت الحكومة أهتماما خاصا بتنمية زراعة القطن بعدان وضعت الحرب العالمية الأولى اوزارها • انما يلاحظ ان زراعة القطن لم تكن جديدة على العراق ، بل كان يزرع منذ مئات السنين ، وكانت أليافه تستخدم يدويا لحشو بعض المفروشات المنزلية • غير أن التجارب التي اجريت لزراعة انواع معينة من القطن (النوع الامريكي - البنجابي) عام ١٩٢١ جاءت بنتائج مشجعة للغاية ، ونظرا لحاجة بريطانيا الى القطن الخام كمادة أولية لصناعة المنسوجات في لانكشير ، فقد شجعت على التوسع الكبير في انتاج القطن وضرورة البحث عن مراكز جديدة لانتاجه • ومن ثم جرت مفاوضات في هذا الشأن بين مديرية الزراعة العامة وبين جمعية منتجي القطن البريطانيين ، وتم الاتفاق على انشاء محلج للاقطان ، على أن تتولى المديرية زراعة ٣٠٠ دونم من القطن ، وتسعى لتشجيع الفلاحين على زراعته •

بيد أنه وان كان قد انشىء المحلج ، فقد بدا واضحا ، ابان السنوات الأولى من الثلاثينيات ، أن نجاح الفلاحين في زراعة القطن كان محدودا لعدة أسباب ومنها : أن قبول الفلاح لزراعة محصول نقدى كالقطن مع أنه يتضمن تطبيق أساليب الزراعة الحديثة وطرق التجارة الحديثة وهو ما لم يألفه من قبل اذ كان مدفوعا الى

اتباع الأساليب التقليدية القديمة التي درج عليها وأن سوق الحبوب كانت سوقا رائجة ، نظرا لوجود القوات البريطانية بالعراق وقتذاك ، وبالتالي فقد كانت زراعة الحبوب مجزية للفلاح ومن الصعوبة بمكان أن يقلع عنها الفلاح ، باعتبار أن الحبوب والقطن من المحاصيل الشتوية ، وأن التوسع في زراعة القطن لابد أن يكون على حساب زراعة الحبوب •

ومع ذلك فعلى الرغم من قيام هذه الصعوبات ، اضافة الى أن النقص في وسائل الرى والبزل كان من العوامل المعوقة لانتاج القطن ، فان صناعة الحلج قد توسعت تبعا لارتفاع الأسعار التي كانت تدفعها جمعية منتجي القطن البريطانيين للانواع الجيدة من القطن ، فضلا عن المساعدات التي قدمتها السكك الحديدية في شكل أجور واطئة لشحن القطن وبذوره ، تحت وطأة المنافسة بينها وبين وسائل النقل القديمة ، البرية والنهرية •

وضمانا لانتاج الأنواع الجيدة من الأقطان ، كانت الجمعية توزع بنفسها بذور القطن وتسيطر على حلج وحزم القطن ، حتى أنه أصبح سعر القطن العراقي اكثر ارتفاعا من سعر القطن الأمريكي متوسط النوعية في سوق ليفربول • يضاف الى ذلك أنه صدر تشريع ، عام ١٩٢٧ ، تم بمقتضاه تحديد أصناف البذور المسموح باستخدامها لزراعة القطن ، وتحديد المناطق الصالحة لهذه الزراعة •

وفي ذات العام ، وتحت تأثير هذه الحوافز ، باشرت الجمعية الزراعية العراقية بانشاء محلج آخر للقطن ، ساهم العراقيون وحدهم في انشائه . وتم استيراد المكائن والمعدات اللازمة للمحلج عام ١٩٢٨ ، وباشر بعمليات الانتاج عام ١٩٣٠ . وقد كانت المباشرة بالانتاج ذات توقيت زمني غير ملائم ، نظرا لحلول الكساد العالمي ، وما استتبعه ذلك من انخفاض الاسعار العالمية للقطن ، وهبوط مستوى الانتاج ، مما أدى الى هبوط كميات القطن الخام الواردة للمحلج عما كان متوقعا في ظل الظروف الاقتصادية العادية .

(ب) صناعة الغزل والنسيج

لم تكن صناعة الغزل والنسيج جديدة على العراق ، اذ كان هناك معمل لألبسة الجيش ، الا أنه تعطل ودمرت معداته لدى انسحاب الأتراك من العراق عام ١٩١٧ ، كما كانت هناك منطقة لصناعة الغزل والنسيج اليدوى في ضواحي بغداد . وفي العشرينيات أقام نورى فتاح باشا معملا لنسيج الصوف في بغداد ليسد حاجة الجيش الوطني العراقي - وكان قد انشئ عام ١٩٢٥ - الى الألبسة والبطانيات . واتجه المعمل ، في مبدأ الأمر ، الى انتاج الغزل فقط ، ليستخدمه بعد ذلك أصحاب الأنوال اليدوية في صناعتهم . ثم توسع نطاق العمل بالمصنع ، ليشمل النسج بالأنوال اليدوية . وقد أفاد موقع المصنع في استخدام ذوى الخبرة السابقة في هذه الصناعة ، ويعتبر

هذا المعمل أول مؤسسة صناعية ظهرت في البلاد .

(جـ) صناعة المواد الانشائية

في نهاية الحرب العالمية الأولى تولت مديرية الأشغال العامة انشاء عدد من المدارس والدوائر والثكنات العسكرية وغيرها من المباني اللازمة للأجهزة الحكومية الجديدة . وفي عمليات البناء لم تكن الصخور تستخدم لأنها غير متوافرة في البلاد ، أما الطابوق فكان يصنع من تربة العراق التي كان يضاف اليها قليل من الماء لتتحول الى طين لزج يمكن تقطيعه على شكل طابوق باليد ، كما كان من الممكن الاعتماد على الشمس في تجفيفه . غير أنه بعد عام ١٩١٧ انشأت مديرية الاشغال العامة عددا من معامل الطابوق التي صممت على أساس حرق نفط الوقود . وفي خلال العشرينيات توسعت المؤسسات الأهلية في انتاج الطابوق ، لسد احتياجات مديرية الاشغال العامة . وفي اوائل الثلاثينيات تطورت صناعة الطابوق بانتاجه من الكلس والرمل ، وان كان انتاجه من الطين مازال مستمرا ، كما زاد انتاج الطابوق بالمكائن ، واستعمل الوقود للتجفيف . كما انفتح مجال جديد أمام صناعة البناء بعد أن تزايدت الرغبة في اقامة المباني السكنية على الطراز الحديث . وتحسن أسلوب البناء ، عندما توافر عدد من البنائين والنجارين الذين استطاعوا العمل بلا صعوبة كبيرة ، فزاد الاهتمام بالأجزاء الداخلية من الابنية .

ومع ذلك فقد بقيت صناعة البناء مشوبة ببعض النواقص . اذ أن أملاح التربة تؤدى ، بمرور الزمن ، الى تفتت الطابوق المحلي المصنوع من الطين ، اضافة الى أن الجص الذى يستخدم في البناء ، أو في تماسك مواد البناء في الأبنية التي تقام بالطابوق ، قابل للذوبان بالماء أو بتأثير المطر أو مياه الفيضان .

(د) صناعة التمور

حققت تجارة التمور انتعاشا كبيرا في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ، اذ زادت كمية صادرات التمور من ٧٠ ألف طن عام ١٩١٣ قيمتها ٥٢٥ ألف جنيه استرليني بنسبة ١٨٪ من اجمالي قيمة الصادرات ، الى ١٣٥ ألف طن عام ١٩٣٠ قيمتها ١٤١٠ ألف جنيه استرليني بنسبة ٣٣٪ من اجمالي قيمة الصادرات . وكان لهذا صداه في ان تفرض السلطات المسئولة تدابير صحية مشددة في مكابس التمور ، وتمتنع عن اصدار شهادة "السلامة من الامراض" للمكابس غير الصحية . وبوجه عام كان كبار المصدرون ينفذون التعليمات بكل دقة في مكابسهم ، أما صغارهم ووكلاء مصدرى التمور فكانوا يتذمرون منها ويعارضون في تنفيذها . بل أن مؤسسات الكبس الكبيرة كانت تلاقي بعض الصعوبات في اتباع وسائل النظافة والتعقيم .

ومنذ منتصف العشرينيات زادت صادرات التمور العراقية الى الولايات المتحدة زيادة كبيرة ، حتى أنها

أصبحت الدولة المستوردة الثانية بعد الهند • وكانت لهذه الزيادة أثرها في مضاعفة الجهود لتحسين كبس التمور ، وازالة السوس منها ، وتعليبها بصورة اكثر جاذبية • ومما ساعد على تحقيق الطفرة الكبيرة في استيرادات الولايات المتحدة من التمور العراقية تلك الدعاية الواسعة لها من قبل المستوردين الأمريكيين • أما بالنسبة للعراق فقد أدت زيادة الصادرات الى التوسع في زراعة أشجار النخيل ، والتوسع في مساحة البساتين ، وعلى الأخص بعد بناء السدود وزرع أشجار النخيل من ورائها •

ومع ذلك ففي نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات جابهت صناعة التمور عوامل ثلاثة أدت الى هبوط صادرات التمور العراقية بعض الشيء بعد عام ١٩٢٨ ، ولم تصل كمية الصادرات الى مستوى عام ١٩٢٨ الا قرب منتصف العقد الثالث • لقد كان العامل الأول هو الكساد العظيم الذى أصاب العالم في الفترة ١٩٢٩ — ١٩٣٢ • أما العامل الثاني فهو ظهور منافسة شديدة من الفواكه الجافة والطازجة الأخرى ، فأصبحت هذه بمثابة بدائل تنتقص من حجم الطلب العالمي على التمور ، وعلى الأخص بعد انتشار وسائل التبريد لحفظ الفواكه ، الأمر الذى تيسر معه الحصول على الفواكه الطازجة طيلة أيام السنة • وأما العامل الثالث فهو انتاج الولايات المتحدة للتمور ، مما خلق منافسة قوية بين التمور الامريكية والتمور العراقية في سوق هذا البلد •

غير أنه مما خفف من حدة هذه العوامل أمـــران : الأمر الأول هو أن انتاج التمور الأمريكية ساعد المستوردين الأمريكيين على تبديد مخاوف المستهلك من تناول الفواكـــه الأجنبية . الأمر الثاني هو استحداث طريقة جديدة فـــي كبس التمور منذ عام ١٩٢٥ ، وهي رفع النوى من التمـــور ، ووضع بعض اللوزيات عذبة المذاق بدلا من النوى . وقـــد ساعد ذلك على تعليب التمور تعليبا جذابا ، وارتفـــاع أسعارها في السوق العالمي ، فضلا عن استخدام النـــوى كعلف للحيوان أو مادة للوقود في السوق المحلي . وقـــد أدت هذه الطريقة الجديدة لرفع النوى من البذور الـــى زيادة كبيرة في عدد المشتغلين بصناعة التمور في منطقـــة البصرة ، اذ ارتفع عددهم من ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠ مشتغل .

(هـ) صناعـــة السيكاير

لقد توسعت زراعة التبغ في العراق ، كما توسعـــت صناعة السيكاير منذ بداية الثلاثينيات . وكان مرد ذلـــك الى بعض الاعتبارات الهامة ، ومنها : منع استيراد التبـــوغ الخام منذ عام ١٩٢١ حماية للزراع المحليين ، وصـــدور قانون ١٩٢٩ لتشجيع الصناعة ، وجهود مديرية الزراعـــة العامة في انتاج التبوغ المحسنة منذ عام ١٩٢٩ ، فضلا عـــن زيادة الرسوم الكمركية على المستورد من التبوغ ومنتجاتـــه بعد عام ١٩٣٣ .

لقد كانت زراعة التبوغ بدائية جدا رغم انها كانـــت

معروفة في العراق منذ أجيال عديدة • وكما يقرر أحد الكتاب الاقتصاديين " فان طريقة التجفيف كانت متأخرة جدا ، وتخليص التبوغ من الشوائب لم يكن معروفا ، وأما عمليات ربط الأوراق وحزمها في بالات فكانت تجرى في غير عناية • لذلك كان المحصول الناتج كوما من عشب التبوغ غير المخمرة التي كانت تعبأ في اكياس بطريقة تجعل اعادة ترتيب الانتاج وتخميره من الأعمال المستحيلة • وكان التبغ يفتت حتى يغدو مسحوقا خشنا يعبأ في لفائف ورقية مخروطية الشكل مكونا بعد ذلك ما يعرف بالسيكاير • ومن الواضح ان هذا النوع من الانتاج لا يقدر على منافسة السيكاير المستوردة الجذابة التي قد صنعت من أصناف ممتازة من التبوغ وبأساليب فنية راقية "(١) .

وقد بذلت مديرية الزراعة العامة جهودا كبيرة في انتاج الأصناف المحسنة من التبوغ منذ موسم حصاد عام ١٩٢٩ • اذ وجهت حملة ارشادية لتعريف الزراع بأفضل طريقة لجمع المحصول ونظمه في خيوط وتجفيفه ، واكدت على ضرورة توجيه العناية اللازمة للون التبغ ، والجمع باليد ، وتنظيف التبغ من الشوائب ورزمة في البالات • كما بنيت السقائف وأقيمت السراديب ، لتمكين التبغ الجاف الموضوع فيها من امتصاص الماء الضرورى للتخمير الذى يتم عادة خلال فترة الخزن •

---

(١) انظر ك • م • لانكلى ، نفس المرجع السابق ، ص ٧٤ و ٧٥ •

وخلال عام ١٩٢٩ أمكن استخلاص خمسة اطنان من التبوغ بالطريقة المحسنة في الانتاج ، وحصلت على سعر اكبر من ضعف السعر الذى دفع للتبوغ المنتجة بالطريقة القديمة . وأدى حافز السعر هذا الى مضاعفة انتاج التبوغ المحسنة ، اذ ارتفع الانتاج من ٢١ كيلو في موسم ١٩٣١/٣٠ الى ٢٣٩٧ كيلو في موسم ١٩٣٥/٣٤ . وكان لهذا أثره الواضح في تحقيق زيادة سريعة في عدد معامل السيكاير ، فبعد أن كان هناك معملان صغيران لصنع السيكاير عام ١٩٢٦ ، أصبح هناك عام ١٩٣٥ تسعة معامل كبيرة لصنع السيكاير في بغداد ، ومعملان آخران في المحافظات .

(و) صناعة النفط

منذ منتصف العشرينيات بدأت عمليات البحث عن النفط واستثمار موارده في العراق . وفي عام ١٩٢٥ منح امتيازان لاستغلال النفط : الأول الى شركة النفط البريطانية ويشمل المناطق الواقعة عند الحدود العراقية الايرانية ، وتبلغ مساحتها نحو (٧٠٠) ميل مربع ، أما الامتياز الثاني فكان الى شركة النفط التركية التي اعيدت تسميتها باسم شركة نفط العراق عام ١٩٢٩ (١) .

---

(١) ولقد كانت ملكية شركة نفط العراق موزعة على النحو الآتي :

وقد تضمن امتياز شركة النفط البريطانية (شركة النفط البريطانية الايرانية سابقا) ضرورة تأسيس مصفى لتزويد البلاد باحتياجاتها من منتجات النفط قرب خانقين • وقد تم انشاء المصفى عام ١٩٢٧ ، وانشاء شركة فرعية لادارة هذا المصفى ، وانشاء معمل لانتاج الصفائح المعدنية • وهكذا تزايدت الكميات المستهلكة من الوقود ، وانخفضت اسعاره ، وانخفضت بالتالي تكاليف تشغيل مضخات الرى ، مما حفز الافراد الى الاستثمار في ميدان الزراعة واتباع نظام الرى بالمضخات •

أما أعمال التنقيب التي باشرت بها شركة النفط التركية (شركة نفط العراق فيما بعد) خلال عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ فقد كان لها أثر واضح على الاقتصاد العراقي ، اذ استخدم عمال البناء في تمهيد الطرق بين

		النسبة المئوية
شركة شل الهولندية الملكية (بريطانية وهولندية)		٢٣٫٧٥
شركة النفط البريطانية (بريطانية)		٢٣٫٧٥
شركة النفط الفرنسية (فرنسية)		٢٣٫٧٥
شركة انماء الشرق الأدنى (أمريكية) وتمثل :		
شركة ستاندرد أويل (نيوجرسي)	١١٫٨٧٥	
شركة سكونى فاكوم اويل	١١٫٨٧٥	٢٣٫٧٥
س • اس • كولبنكيان (أرمني)		٥٫٠٠
		١٠٠٫٠٠

محطات السكك الحديدية ومواقع الحفر ، واشتغلت شركات النقل بشحن المواد والأجهزة الى أماكن عمليات التنقيب عن النفط ، كما تزايد عدد العراقيين المشتغلين في صناعة النفط .

ومنذ عام ١٩٢٧ أصبحت عوائد النفط موردا اضافيا من موارد الدولة . وعندما تسلمت الدولة الدفعة الاولى من هذه العوائد ، خصصت الحصيلة لتكوين رأس المال الاجتماعي لكي يفيد الشعب كافة من نفط البلاد . وقد صرف فعلا ٦٥٪ من الحصيلة على الطرق والأبنية والجسور في الفترة ١٩٢٧ - ١٩٣٠ . وكانت قد خصصت لهذه الحصيلة ميزانية خاصة ، كما ضمنت الأعمال التي انفق عليها من هذه الميزانية في مشروع موحد تحت اسم " مشروع السنوات الثلاث " وفي عام ١٩٣١ صدر " قانون المشروعات العامة " ، وبموجبه خولت الحكومة صرف عوائد النفط على المشروعات العامة ، فضلا عن استخدام جزء من هذه العوائد لتقديم " الاعانات " الى الصناعات المحلية الناشئة . ومن ثم قدمت ، عام ١٩٣٢ ، اعانات الى معملين لكبس الصوف ومعمل للدباغة ومحلج وطني للقطن .

والخلاصة أنه خلال فترة الانتداب ١٩٢٠ - ١٩٣٢ ، انشئ عدد من الصناعات الأساسية ، وذلك من أجل تسهيل استغلال رأس المال الأجنبي . ويمكن أن نستشف ثلاثة اعتبارات هامة كانت تحكم تطور الصناعة الوطنية ابان تلك الفترة . الاعتبار الأول أن استثمار رأس المال الأجنبي قد

ساعد على ظهور النواة الأولى للصناعة الآلية ، اذ أتجه هـذا الأستثمار الى صناعة حلج القطن ، وصناعة كبس التمور ، وصناعة استخراج النفط . كما استكمل بناء السكك الحديدية ، وأجرى توسيع ميناء البصرة ، ومع ذلك فقد ساهم رأس المال الوطني ، ابان الفترة ، في النشاط الصناعي الى حد ما ، اذ انشئت شركة وطنية لحلج الأقطان ، وانشئ برأس المال الوطني معمل للغزل والنسيج (معمل فتاح باشا) . وهكذا تكشفت ظاهرة لم تكن معروفة في الاقتصاد العراقي ، وهي ظهور الصناعة الآلية الحديثة . اما بشأن عدد المشتغلين في اهم المؤسسات التي كانت متواجدة خلال تلك الفترة فتدل الاحصاءات المتوفرة على أنه أصبح يشتغل في النشاطات المختلفة اكثر من ١٧ الف مشتغل كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم ٣٢

عدد العمال المشتغلين في أهم المؤسسات عام ١٩٣٢ (١)

المؤسسة	عدد المشتغلين
السكك الحديدية	٩٠٠٠
ميناء البصرة	١٢٧٢
شركات النفط	١٧١٨
جمعية زراع القطن البريطانية	١٨٠
البريد والبرق	٢٠٦
معمل فتاح باشا للغزل والنسيج	٢٠٠
الاشغال العامة	٤٥٥٠
مسح الأراضي	٣٥٠
معمل غسل الصوف	٢٠
المجموع	١٧٤٩٦

(١) K. M. Langley, " The Industrialisation of Iraq", Harvard University Press, 1962, p.53.

وبذلك تكونت نواة الطبقة العاملة التي تتقاضى اجورا. أما رأس المال الأجنبي الذى كان مستثمرا آنذاك في مشروعات السكك الحديدية وميناء البصرة وشركات النفط وحلج الأقطان فيقدر بنحو ٨٠ مليون دينار. وقد استوعبت هذه المشروعات نحو ٧٠٪ من جملة عدد المشتغلين.

الاعتبار الثاني أن التدخل الحكومي لتشجيع الصناعة قد اتخذ طابع التدخل غير المباشر الذى يهدف الى خلق المناخ الملائم لتنمية الصناعة الوطنية. وكانت أول صور هذا التدخل، كما قدمنا، صدور قانون تشجيع الصناعة رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩، اذ نص على اعفاء الصناعات الآلية، التي تتوفر فيها شروط معينة، من الرسوم على آلاتها المستوردة خلال ١٥ سنة من تاريخ الترخيص بانشائها، وعلى اعفاء المواد الأولية التي تحتاج اليها هذه الصناعات، من الرسوم الكمركية لمدة خمس سنوات، واعفاء هذه الصناعات من ضريبة الأملاك لمدة عشر سنوات. أما الاعفاء من ضريبة المكس فقد جاء مطلقا. كما سمح القانون للمشروعات الصناعية الجديدة باستخدام الأراضي الحكومية غير المستغلة بشروط معينة.

أما الاعتبار الثالث فهو أن التجارة الخارجية للعراق كان أثرها الواضح على تطور الصناعة الوطنية. أما عن تجارة الاستيراد فقد أثرت في الصناعة من ناحيتين: الأولى أن استيراد السلع المصنوعة قد أدى الى تدهور الصناعات اليدوية، اذ في الوقت الذى كانت فيه هذه الصناعات تسد حاجة الأسواق المحلية في اواسط القرن التاسع عشر، نرى

أنها تدهورت بعد ذلك على أثر زيادة حجم تجارة الاستيراد حيث لم تستطع الصناعة المحلية الوقوف في وجه المنتجات الصناعية المستوردة والمنافسة للمنتجات المحلية ، وعلى الأخص منتجات صناعة النسيج • ولكن على الرغم من تدهور الصناعة اليدوية والحرفية الصغيرة ، فقد بقى قسم منها يلعب دورا لايستهان به حتى بداية الخمسينيات ، كصناعة الأحذية وصناعة السيكاير • أما الناحية الثانية فهي ظهور الصناعات الحديثة ، اذ أن تجارة الأستيراد ، التي أدت الى تدهور الصناعات اليدوية والحرفية ، قد أسهمت في نفس الوقت في خلق صناعات حديثة في أواخر الحكم العثماني ، حيث أنشأ الولاة العثمانيون بعض المعامل لسد حاجة الجيش الى الألبسة والمنسوجات • كما ظهرت بعض الصناعات الاستهلاكية كصناعة النسيج الصوفي وصناعة المواد الأنشائية(١) •

أما تجارة التصدير فقد كان توسعها ذا أثر واضح على تطوير قطاع الزراعة ، ومدعاة لاقامة صناعات اعداد المنتجات الزراعية للتصدير • ومن ثم فان التوسع في تجارة التصدير كان له أثره الواضح في نمو تجارة الأستيراد من

---

(١) والجدير بالذكر أنه قبل الحرب العالمية الأولى كانت أسواق بريطانيا تسهم في تجهيز العراق بحوالي ٧٠٪ من اجمالي قيمة الاستيرادات ، ومع أن السوق البريطانية جابهت منافسة قوية من قبل المانيا ثم اليابان خلال فترة ما بين الحربين ، فقد بقيت بريطانيا المصدر الرئيسي للعراق •

جانب ، ونمو طبقة التجار وقيام مؤسسات تجارية ، محلية وأجنبية ، من جانب آخر . ومع ذلك فان ازدهار التجارة وزيادة أرباحها بدرجة كبيرة ، قد دعا الى اتجاه أصحاب رؤوس الأموال الى أستثمار أموالهم في التجارة دون الصناعة . ولهذا كان النشاط التجارى هو الطابع الغالب على الاقتصاد القومي ، بعد الزراعة ، ابان الفترة موضوع الدراسة .

٢ - تطور قطاع الصناعة خلال الفترة ١٩٣٢ - ١٩٥٨

تتسم هذه الفترة ببروز دور الحكومة في النشاط الصناعي بالقطر ، وقد تم ذلك على مراحل ثلاث متميزة : المرحلة الاولى وقد استهدفت الحكومة فيها تهيئة المناخ الملائم لتصنيع العراق ، أما المرحلة الثانية فكانت تتسم بالمساهمة غير المباشرة من قبل الحكومة في النشاط الصناعي ، وأما المرحلة الثالثة فقد تميزت بمساهمة الحكومة مباشرة في هذا النشاط . وسنحاول فيمايلي ابراز الملامح الأساسية لكل مرحلة .

(أ) المرحلة الأولى : تهيئة المناخ الملائم للتصنيع (١٩٣٢-١٩٤٥):

منذ أن قام الحكم الوطني ، وتشكلت أول حكومة وطنية عام ١٩٢١ ، بوشر بسن القوانين والانظمة التي تتلائم وطبيعة الوضع القائم آنذاك ومتطلبات التطور الاقتصادى والاجتماعي ، ولما كان معظم الانتاج الصناعي في ذلك الحين ، يتم صنعه بالطريقة الحرفية التقليدية التي تعتمد على المهارة اليدوية ، أو يستورد من العالم الخارجي ، فقد

كان قيام الصناعة الآلية ضرورة ملحة من ضروريات التطوير. وعلى ذلك صدر قانون التعريفة الكمركية لسنة ١٩٢٣ الذى اشار الى أهمية الصناعة في الاقتصاد الوطني ، ونص على اعفاء بعض المكائن والمعدات الانتاجية من الرسوم الكمركية. وقد كان صدور هذا القانون حافزا على ادخال الصناعة الآلية ، اذ شجع على استيراد بعض المكائن الآلية ، كمكائن توليد القدرة الكهربائية اللازمة لادارة المعامل ، والمكائن الخاصة بتعبئة المياه الغازية ، والمطابع الآلية وآلات ورش التصليح .

وفي عام ١٩٢٩ صدر قانون تشجيع المشروعات الصناعية رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ ، متضمنا بعض المساعدات للنهوض بالصناعة وفي مقدمتها اعفاء المكائن والآلات والمواد الأولية من الرسوم الكمركية . كما سمح ببعض الاعفاءات من ضريبة الدخل والمكوس وضريبة الأملاك واستخدام الأراضي الأميرية غير المستغلة على النحو الذى قدمناه في المبحث السابق وكان لهذا القانون صداه في تأسيس عدد من الوحدات الصناعية الآلية ، من أهمها ثلاثة معامل للطابوق ، ومعمل للصابون ومعمل للسيكاير ومعمل لحلج القطن ومعمل للطباعة . وجاء قانون سنة ١٩٣١ معدلا لقانون سنة ١٩٢٩ فيما يتعلق بتخفيض الحد الأدنى لرأس المال المستثمر الى ١٥٠٠ دينارا ، كما تضمن مدد الاعفاء بالنسبة لكل من ضريبة الدخل وضريبة العقار والضريبة الكمركية على المكائن والمواد الخام ، وعدم تقيد الاعفاء من ضريبة الصادرات بمدة محددة ، كما اوضحنا

تفصيليا فيما سبق .

كما أنه في بداية هذه المرحلة كان الكساد العظيم الذى اجتاح العالم بأسره خلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٢ قد بلغ ذروته ، وكان من الطبيعي أن يتأثر العراق بهذا الكساد العالمي ، اذ انكمشت الاستثمارات في الصناعة ، وركدت المبادلات في الأسواق ، وتضاءل حجم تجارة العراق الخارجية . والجدير بالذكر هنا أنه بنهاية فترة الكساد العالمي ، وضح اتجاه الحكومة - في صدد تشجيع الصناعة - نحو التحول من مجرد منح الاعفاءات الكمركية للمكائن والآلات الصناعية والمواد الخام اللازمة للصناعة الى حماية الصناعة المحلية بالاضافة الى تقرير مثل هذه الاعفاءات . ولذلك اصدرت الحكومة سنة ١٩٣٣ تعريفة كمركية جديدة تحقق عمليا أهداف هذا الاتجاه الجديد ، وفي هذه التعريفة الجديدة تحددت الرسوم الكمركية على أساس " مبدأ التمييز " على السلع المستوردة وفقا لدرجة " الضرورة " ومرحلة التطور . اذ فرضت رسوم عالية على المواد الكمالية المستوردة كالسيكاير والمشروبات الروحية ، توقعا لازكاء الرغبة لدى المواطنين في تفضيل المنتجات المحلية بسبب ارتفاع أسعار المنتجات المماثلة المستوردة نتيجة لفرض الرسوم الكمركية العالية عليها . ولقد بلغت الرسوم الكمركية على المنتجات الصناعية المستوردة ٢٧٪ من القيمة ، أما الرسوم المفروضة على المواد نصف المصنوعة فقد كانت بنسبة ٢٢٪ من القيمة ، وأما الرسوم المفروضة على المواد غير

المصنوعة فقد كانت بنسبة ١٩٪ من القيمة . ومن ناحية أخرى فان صناعة نسج الأقمشة الصوفية لم تتمتع بأية حماية كمركية ، نظرا لأن الانتاج المحلي لم يكن كافيا لسد حاجة المستهلكين ، اضافة الى أنه كان يباع بأسعار مرتفعة نسبيا .

وبانتهاء الكساد العالمي ، انطلقت بعض المدخرات الفردية من عقالها ، واتجهت الى الاستثمار في بعض الصناعات ، كالطابوق والبلاط والسيكاير والطحين والثلج . وقد ساعد على تأسيس بعض المعامل في هذه النشاطات الصناعية انشاء أول محطة كهربائية ذات فولطية عالية في بغداد سنة ١٩٣٣ ، كما انتشرت بعد ذلك محطات توليد الطاقة الكهربائية في بعض مراكز المدن الرئيسية ، فشجع ذلك على قيام عدد من المعامل الآلية فيها ، وعلى الأخص معامل الطحين والثلج .

والخلاصة أنه بانتهاء الثلاثينيات ، وبداية الحرب العالمية الثانية ، انتهت مرحلة هامة من مراحل تصنيع العراق ، كان المحرك الأساسي لها هو تهيئة المناخ الملائم للتنمية الصناعية ، سواء عن طريق منح الامتيازات الكمركية في صورة اعفاءات من الرسوم الكمركية على المستورد من المكائن الصناعية أو المواد الخام اللازمة للصناعة أو في صورة رسوم كمركية تحمي الصناعة الناشئة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية المنافسة . وكانت نتيجة ذلك أن تم تأسيس ٧١ معملا من قبل القطاع الخاص لغاية سنة ١٩٣٩ ، الا أنها كانت جميعها معامل متوسطة أو صغيرة الحجم ، تنتج سلعا استهلاكية

خفيفة • وهذا مما يوحى بأن التطور الصناعي ، خلال الثلاثينيات كان يسير بخطى بطيئة وينتابه جو من القلق وكما شهدت البلاد بعض الهزات السياسية العنيفة التي كان لها تأثيرها الواضح المباشر في الحد من الانطلاق نحو التصنيع(١) .

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتطبع آثارها على الاقتصاد العراقي ، اذ بدت الحاجة الى سد حاجة الطلب المحلي بسبب انقطاع طرق المواصلات البحرية والبرية • ومن ثم ضاعفت المعامل الصناعية التي كانت قائمة آنذاك من طاقتها الانتاجية • أما الصناعات الحرفية واليدوية والآلية البسيطة فقد نشطت هي الأخرى ، نتيجة لقيام ظروف الحرب • ونظرا لأن المصدر الرئيسي للدخل العراقي آنذاك هو الزراعة ، ولأن اسعار المحاصيل الزراعية في السوق العالمي كانت مرتفعة ، فقد نعم العراق بفترة رخاء نسبي رغم عدم تأسيس مشروعات صناعية جديدة خلال فترة الحرب • ويقدر عدد المعامل الصناعية المستفيدة من قانون التشجيع سنة ١٩٤٥ بنحو ٩٦ معملا تشتغل بطاقات انتاجية كافية لسد جزء لايستهان به من احتياجات السوق المحلي • بيد أن هذا الرخاء الذى خلقته ظروف الحرب العالمية الثانية كان عاملا هاما في

---

(١) ومن هذه الهزات السياسية ثورة بكر صدقي سنة ١٩٣٦ ، ووفاة الملك سنة ١٩٣٩ •

توفر قدر كبير من المدخرات التي اتجهت الى الصناعة في الفترة التالية للحرب ، فتزايد بذلك عدد المعامل الصناعية ، كما سنفصله فيما بعد .

واذا اردنا تقييم هذه المرحلة من مراحل تصنيع العراق ، فلا مناص من التعرف على مدى الافادة من قانون تشجيع الصناعة لسنة ١٩٢٩ . الواقع ان الصناعات التي افادت من قانون ١٩٢٩ هي التي كونت القطاع الصناعي الآلي من الاقتصاد الوطني . ولقد ارتفع عدد المؤسسات الصناعية ، التي افادت من قانون تشجيع الصناعة لسنة ١٩٢٩ ، من ٨ مؤسسات عام ١٩٢٩ الى ٩٦ مؤسسة عام ١٩٤٥ تعمل بطاقات انتاجية كافية لسد جزء لايستهان به من احتياجات السوق المحلي ، وتمارس نشاطها في مختلف النشاطات الصناعية ، ومن أهمها من حيث عدد المؤسسات المستفيدة صناعة الطابوق ، والطباعة ، والسكاير ، والغزل والنسيج ، وطحن الحبوب ، والصابون ، والتقطير ، والشخاط ، والدباغة ، وحلج القطن ، والاحذية والكاشي ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم ٣٣

عدد المؤسسات الصناعية المستفيدة من قانـــــون
تشجيع الصناعة لعـــام ١٩٢٩
١٩٢٩ ـ ١٩٤٥*

النشـــاط	١٩٢٩	١٩٣٩	١٩٤٥
الطابـــــوق	٢	١٣	١٩
الطباعـــــة	١	٢	٨
الســـيكايـــر	ـ	١٠	٨
الغـــزل والنســـيج	ـ	٥	٨
طحـــن الحبـــوب	١	٤	٦
الصابـــــون	١	٤	٦
التقطـــــير	١	٤	٥
الشـــــخاط	ـ	٥	٥
الدباغـــــة	١	٢	٤
حلـج القطـــن	١	٣	٣
الأحذيـــــة	ـ	١	٣
الكاشـــــى	ـ	٣	٣
اخـــــرى**	ـ	١٥	١٨
المجموع	٨	٧١	٩٦

* المصدر : الخلاصة الاحصائية ، ١٩٢٩ ـ ١٩٤٥ .

** وتشمل صناعة الفاين ، والجوارب ، وادوات المكائن الزراعية ، واستخراج الزيوت النباتيـــــة ، ومنتجات الالبان ، والورق المقـــوى ، والحلوى ، والسلومايت ، والجص ، والمعكروني والسمنت .

أما حجم القوى العاملة وحجم الانتاج لبعض هذه الصناعات فيدل عليه الجدول الآتي :

جدول رقم ٣٤

حجم القوى العاملة وحجم الانتاج

لبعض الصناعات المستفيدة من قانون تشجيع الصناعة لعام ١٩٢٩

١٩٣٩*

النشاط الصناعي	عدد العاملين	كمية الانتاج	الوحدة
الطابوق	١٦٤٤	٧٢٠٠٠٠٠٠	طابوقة
السيكاير	٧٨٠	١٧٨٦٧٧٠٠٠	سيكارة
الشخاط	٩١	٣١٦٨٠٠٠	علبة
طحن الحبوب	٩٠	٨٧٣٣	طن
التقطير	٧٤	١٠٢٦٠٠٠	لتر
الكاشي	٤١	١٥٢٩١١٠	كاشية
الصابون	٤١	١٣٩٢	طن
الأحذية	٣٠	٢١٤٤٦	زوج
الحلوى (الحلويات)	٢٧	٢٢٢	طن
المعكروني	١٢	٦٣	طن
الدباغة والجلود	١٢	٩٥٢	قطعة

* كتاب الاحصاء عن دول الشرق الاوسط ، معهد الدراسات الاقتصادية، القدس ١٩٤٥ ، ص ٨٤ .

والجدير بالذكر ان معظم المؤسسات الصناعية التي أفادت من قانون تشجيع الصناعة لسنة ١٩٢٩ كان يعتمد على المواد الأولية المنتجة محليا مباشرة ، وبعضها كان يعتمد على هذه المواد في مرحلة تالية • كما ان أنتاج هذه المؤسسات يتمثل جميعه في السلع الاستهلاكية والمواد الانشائية التي يتوفر طلب محلي كبير عليها • انما يلاحظ أن كثيرا من هذه الصناعات كان لايتعدى حجمها حجم الصناعات البيتية ، ولكنها حاولت توسيع نشاطها لتكون اهلا بالافادة من قانون تشجيع الصناعة • وعلى ذلك يمكن القول بأن قانون تشجيع الصناعة كان له أثره في التوسع الصناعي الذى تحقق خلال الفترة ، غير أن ظروف الحرب هي الأخرى كانت عاملا مساعدا آخر على نمو وتطوير بعض الصناعات • لنضرب مثلا بصناعة الدباغة • لقد اصبح من المتعذر ، خلال فترة الحرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ، الحصول على الجلود المدبوغة من اوروبا ، فاضطرت معامل الأحذية الى استعمال الجلود المدبوغة محليا • وقد دفع هذا الوضع الى سعى صناع الأحذية الأجانب الى تحسين نوعية الجلود المدبوغة محليا بالاستشارات الفنية التي تيسر الحصول عليها من مركز تموين الشرق الأوسط التابع لقوات الحلفاء • أما صناعة الأحذية فقد اجتذبت رؤوس الأموال الأجنبية في سنوات ما قبل الحرب • اذ دخلت شركة باتا السوق العراقية في الثلاثينيات لتوزيع أحذية باتا المستوردة والمصنوعة بالمكائن • ولاقت الشركة مقاومة عنيفة من الصناع المحليين

نظرا لأن اسعار أحذية باتا كانت تقرب من ثلث اسعار الأحذية المصنوعة محليا ، مما اضطر الشركة الى استيراد أجزاء الأحذية من الخارج وتركيبها بالعراق ، وتعيين وكلاء محليين لبيع الأحذية بالمفرد على اساس نظام " بضاعة الأمانة " . ثم انشأت الشركة عام ١٩٣٧ معملا صغيرا برأسمال قدره نحو ١٥ ألف دينار ويضم ٣٠ مشتغلا. وكانت مبيعات المعمل من الأحذية المستوردة أجزاؤها من الخارج تقدر بنحو ٣٥٠ ألف زوج . أما أصحاب المعامل القديمة الأخرى فقد حاولوا تطويرها باستيراد المعدات الحديثة في صنع الأحذية ، لمواجهة هذه المنافسة، غير أن معمل باتا كان مسيطرا على السوق .

أما صناعة الصابون فقد ضمت ثلاثة معامل كبيرة في بغداد ، الى جانب بعض المعامل الصغيرة في القرى . وقد قدر انتاج المحلى من الصابون عام ١٩٣٩ بنحو ١٥٥٠٠ طن ، فكان هذا الانتاج يسد الجانب الأكبر من احتياجات السوق المحلي ، اذ أن استيرادات الصابون لم تتعد ٣٠٠٠ طن سنويا .

هذا وقد ادت زيادة معدل الرسوم الكمركية على الكحول المستورد الى توسع الانتاج المحلي من الكحول ، ونشطت حركة التقطير بالقرب من المدن الكبيرة . وكان العرق ، المصنوع من التمور ، يتزايد في انتاجه طوال السنوات العشر السابقة على الحرب ، اذ ارتفع حجم الانتاج من ٢٠٠ الف لتر من العرق عام ١٩٣٠ الى مليون لتر

عـام ١٩٣٩ ٠

وشهدت أوائل الأربعينيات توسعا في صناعـــة النسيج ، فبالنسبة للنسيج الصوفي فقد انشىء معمـــل جديد ، هو معمل صالح ابراهيم ، الى جانب معمـــل نورى فتاح باشا ، فأصبح المعملان يسدان الاحتياجـــات المتزايدة للسوق المحلي من الأقمشة والبطانيات الصوفيـــة ، الا أن صاحبي المعملين ركزا جهودهما على احتياجـــات الحكومة من المنسوجات الصوفية ، اذ كانت هذه الاحتياجات عماد صناعة النسيج وقتذاك ٠ كما انهما صدرا بعض انتـــاج المعملين الى الخارج ٠ وقرب أواخر الأربعينيات أســـس معمل ثالث ، وبذلك أصبحت الصناعة تضم ٧٦٨٠ مغـــزلا و ٨٥ نولا ونحو ألف مشتغل ٠ أما بالنسبة لانتاج الحريـــر الصناعي فقد انشىء معمل في الموصل عام ١٩٣٥ كان يعتمد على الغزل المستورد ٠

وفي خلال الأربعينيات توسعت صناعة نسج الحريـــر الصناعي الذى كان يتم في معمل صغير يضم ٩ أنـــوال تدار بالطاقة و ٤٥ نولا يدويا ، وفي البيوت الخاصة الـــتي كان يعمل فيها اكثر من ١٠٠ مشتغل يستخدمون الأنـــوال اليدوية ٠ وقد بلغ الانتاج الكلي سنويا نحو ١٤ طن مـــن أقمشة الحرير الصناعي قرب نهاية الأربعينيات ٠

وأما صناعة حلج القطن فقد كانت تكافح من أجـــل البقاء عندما أدى الكساد العالمي الى أنخفاض الأسعـــار

العالمية للقطن بدرجة كبيرة • غير أنه لما زاد طلب اليابان للقطن العراقي على أساس المقايضة ، أتسع نشاط محالج القطن ، وأصبح القطن محصولا عراقيا قابل للتصريف في السوق العالمي • وعندما أسس المصرف الزراعي الصناعي محلجا للقطن عام ١٩٣٩ ، اصبح هناك ثلاثة محالج بالعراق (١) •

كما توسعت صناعة السيكاير خلال الثلاثينيات توسعا كبيرا ، وقد تركز هذا التوسع في المعامل التي تستخدم المكائن ، وانعكس في شكل زيادة في الطاقة الانتاجية • كما حدثت بعض عمليات الدمج للشركات المتنافسة ، مما رتب ظهور بعض الشركات الكبيرة في سوق صناعة السيكاير • فلاغرو أن تزايد حجم انتاج السيكاير المصنوعة بوسائل ميكانيكية من مليوني سيكارة يوميا عام ١٩٣٣ الى ١٠ ملايين سيكارة يوميا عام ١٩٣٥ ، ثم الى ٢ر٢٥ بليون سيكارة يوميا عام ١٩٤٩ •

أما صناعة كبس التمور بقيت تمثل احدى صناعات التصدير العراقية • ولم تتأثر هذه الصناعة خلال الحرب العالمية الثانية ، اذ أنه وان كان شحن التمور الى

---

(١) انخفضت صادرات القطن المحلوج من ٢٧١ طن مترى عام ١٩٢٣ الى ٦٦ طن مترى عام ١٩٣٢ ، ثم ارتفعت بعد ذلك الى ٦٠٨ طن مترى عام ١٩٣٥ ، غير أن صادرات القطن طفرت بعد ذلك طفرة كبيرة الى ٢٧٩٤ طن مترى عام ١٩٣٧ ثم الى ٤٤٩٠ طن مترى عام ١٩٤١ ، ولكنها هبطت بعد ذلك الى ٣٠٠٠ طن مترى عام ١٩٤٣ •

الولايات المتحدة قد تضاءل الى حد كبير ، الا أن طلبات قوات الجيش في زمن الحرب قد عوضت تقلص سوق الولايات المتحدة • هذا فضلا عن أن اسعار التمور قد ارتفعت ارتفاعا خياليا في اوائل الأربعينيات ، اذ قدر أن اسعار الجملة للتمور العراقية قد زادت عام ١٩٤٣ بنحو تسعة أمثال ما كان عليه مستوى اسعارها عام ١٩٣٩ ، وبالنسبة لرفع مستوى الانتاج ، فقد قدمت الحكومة عام ١٩٣١ الأموال اللازمة " لمجلس التمور " لدراسة اساليب تحسين انتاج التمور وادخال اساليب الكبس العصرية • وفي عام ١٩٣٣ تأسست جمعية التمور العراقية ، كمؤسسة حكومية شبه مستقلة ، تتولى تنظيم تجارة التمور والقيام بتجارب لتحسين حالة أشجار النخيل • وفي عام ١٩٣٥ تشكل مجلس استشاري للاشراف على تجارة التمور ، ومنح صلاحيات تحديد اسعار التمور ، وتقديم القروض الى المنتجين للحيلولة دون بيع التمور قبل نضجها ، ومراقبة اتباع الشروط الصحية ، وامداد المنتجين بالمعدات اللازمة وتسديد ثمنها بعد تصريف المحصول • وهكذا اشتركت اكثر من مؤسسة حكومية في تحقيق هدف الارتفاع بنوعية انتاج التمور •

وخلال عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ قام المصرف الزراعي الصناعي ، بمساعدة مركز تموين الشرق الأوسط ، بانشاء معمل لاستخراج الزيت من البذور ، وكان هذا مدعاة الى امكان الانتفاع من بذور القطن وبذور السمسم ، فأصبحت هذه البذور تستخدم في الاغراض الصناعية بدلا من استعمالها

علفا للحيوان • وساعدت هذه الصناعة على تعويض النقص في المسلى الحيواني ، ومن ثم اصبح هناك طلبا متعددا للزيوت النباتية ، فالى جانب استخدامها في صناعة الصابون، أصبحت تستخدم في صناعة المسلى النباتي •

وتعتبر معامل الطابوق من أولى المنشآت الصناعية التي أفادت من قانون تشجيع الصناعة لعام ١٩٢٩، تناظرها في ذلك معامل السيكائر • غير أنه من الانصاف ان نقرر أن هذا القانون لم يكن وحده الدافع الى التوسع في صناعة الطابوق ، اذ كانت هناك بعض العوامل الاخرى التي أدت الى هذا التوسع • العامل الأول هو شدة اقبال المواطنين على تشييد المساكن على الطراز الحديث خلال الاربعينيات ، مما ادى الى زيادة الطلب على المواد الانشائية ، وعلى الأخص الطابوق • أما العامل الثاني فهو تضاؤل فرص الاستثمار التقليدية في فترة الركود الاقتصادى وما بعدها ، نظرا لأن استثمار الأموال في شراء مضخات الرى لم يعد عملا مغريا ، ولأن كبار تجار بغداد قد عزفوا عن تجارة الترانسيت الى ايران ، ولان استتباب الأمن في البلاد قد شجع على امتداد حركة البناء والعمران الى ما وراء حدود المدن • ولهذا فقد رأى أصحاب رؤوس الأموال فرصة جديدة للاستثمار في الأبنية، والاحتفاظ بثروتهم داخل البلاد عن طريق هذا الاستثمار، وأما العامل الثالث فهو أن زيادة عائدات النفط بعد عام ١٩٣٤ قد دفعت الحكومة الى تنفيذ كثير من المشروعات

العامة وتحسين حالة المدن ، فأدى ذلك • بطريق غير مباشر ، الى زيادة الطلب على الطابوق • ويلاحظ أنه قد بذلت بعض الجهود لتحسين نوعية الطابوق ، ومع ذلك فقد كانت جهودا محدودة ، وعلى أية حال فقد ظل الطابوق أحسن المواد الانشائية المتوفرة للبناء •

ومن الطبيعي أن يؤدى التوسع في صناعة البناء الى زيادة الطلب على السمنت • اذ ارتفعت استيرادات السمنت من ٢٢٦٧١ طن عام ١٩٣٣ الى ٦٥٤٦٨ طن عام ١٩٣٧ • ورغم الجهود التي بذلت من قبل أحد رجال الأعمال ، لاقامة معمل للسمنت ، وحصوله على أمتياز لاقامته عام ١٩٣٢ ، الا أن المعارضة القوية من قبل بعض ذوى النفوذ السياسي جمدت هذا الامتياز ، وانتهى المطاف بالمشروع الى المصرف الزراعي الصناعي ، وبمساعدته تأسست شركة لانتاج السمنت عام ١٩٣٨ ، غير أن قيام الحرب العالمية الثانية حال دون تنفيذ المشروع ، ولم يبدأ معمل السمنت في الانتاج الا بعد انتهاء هذه الحرب •

ولقد كان مد أنابيب النفط الى ساحل البحر الأبيض المتوسط الهدف الأول لشركات النفط منذ اوائل العشرينيات • وقد أمتد خطان من كركوك الى حديثة ، ومن حديثة أمتد الخط الأول الى طرابلس في لبنان ، وأتجه الثاني الى حيفا في فلسطين • وكان هذا المشروع من بين الأسباب التي عجلت بتطوير العراق • كما أن تنفيذ المشروع تتطلب استخدام عدد كبير من الأيدى العاملة ، ومع

ان شركات النفط كانت ملزمة بتشغيل العمال المنتمين الى الدولة التي يمر فيها الخط ، الا أن العمال العراقيين هم الذين افادوا ، الى حد كبير ، من تنفيذ المشروع .

وعندما أصبحت كركوك مركزا لادارة شركة نفط العراق عام ١٩٣١ ، فانها نعمت برخاء كبير ، اذ تم تشغيل عدد كبير من الايدى العاملة من بين سكان كركوك والمناطق المجاورة لها ، فضلا عن ارتفاع أجور العاملين بشركة نفط العراق ، مما ادى الى زيادة عدد سكان كركوك وارتفاع القوة الشرائية فيها . ومع أن الشركة لم تتجه الى شراء منتجات الصناعة المحلية ، الا أن المتعهدين والعاملين بالشركة كانوا يقبلون على شراء الانتاج المحلى مما ادى بدوره الى اتساع حجم السوق .

ويمكن أن نحدد أثر صناعة النفط على الاقتصاد العراقي ، خلال الفترة موضوع الدراسة ، في ثلاثة اتجاهات الاتجاه الأول هو توفر فرص العمالة لعدد كبير من سكان مناطق استخراج النفط واستقدام كثير من ذوى الخبرة في هذه الصناعة ، وزيادة عدد المعاهد التدريبية التي خرجت اعدادا من الافراد المدربين في ميدان الصناعة . الاتجاه الثاني هو توسع حركة النقل بالسكك الحديدية ، اذ أفادت هذه من نقل بضائع شركة نفط العراق ، ومن ارتفاع القوة الشرائية التي أدت الى زيادة ملحوظة في حركة نقل الركاب خلال العشرينيات ، وان كان بعض التوسع في نقل الركاب كان يرجع الى تخفيض اجور النقل بالسكك

الحديدية • وأما الاتجاه الثالث فهو التزام شركة النفط بدفع عائدات الى الحكومة ، هي في حقيقتها ما يماثل ضريبة دخل على ارباح استغلال النفط • ولو أنها كانت لا تمثل الا جانبا مما يستحق الدفع • اذ استخدم بعض هذه العائدات في تنفيذ المشروعات العامة ، اذ شيدت سدة الكوت على نهر دجلة ، كما شقت قناة الدجيلة واسس عليها مشروع اسكان تعاوني لأستثمار الأراضي الواقعة على جانبي القناة وذلك في عام ١٩٤٥ • كما خصص بعض عائدات النفط لانشاء دوائر الحكومة والمدارس والجسور• ومع أن تقييم أثر انفاق عائدات النفط ، على وجه الدقة، أمر تعوزه البيانات والمعلومات الكافية ، الا أنه يمكن القول، بوجه عام ، بأن عملية الانفاق هذه لم تلعب دورا هاما في تطوير العراق خلال الفترة • لقد أقرت الحكومة مشروع السنوات الخمس في عام ١٩٣١ ، وذلك للافادة من عائدات النفط في الانفاق على المشروعات العامة التي تنهض باقتصاديات العراق • ومع ذلك فان القرارات المتضمنة في مشروعات السنوات الخمس كانت تعوزها الدراسات الفنية والاقتصادية ، كما أنها كانت عرضة لكثير من التعديل والتغيير • دليل ذلك أنه قد أجريت خمسة تعديلات على قرارات اتفاق عائدات النفط فيما بين عامي ١٩٣١ و ١٩٣٩•ومع أن الحكومة كانت قد خصصت ١٦٪ من كافة ايراداتها للانفاق على المشروعات العامة فيما بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٣٨ ، فان جزءا من الأموال المخصصة لهذه المشروعات استخدم

في تغطية العجز في الانفاق الجارى بالميزانية العامة للدولة . وحتى بعد ما وضعت الحكومة مشروعات السنتين ، بدلا من مشروعات السنوات الخمس ، في اواخر الثلاثينيات ، فان بعض الأموال المخصصة للمشروعات العامة أنفق في غير الوجوه المخصصة لها أصلا .

ومع أن العراق قد منح ، خلال الثلاثينيات ، امتيازين لاستغلال النفط ، احدهما لشركة استغلال النفط البريطانية عام ١٩٣٢ ، وثانيهما لشركة نفط البصرة عام ١٩٣٨ ، الا أن استغلال نفط العراق أصبح ، تدريجيا ، تحت سيطرة شركة نفط العراق . اذ في عام ١٩٣٧ أصبحت هذه الشركة تسيطر على شركة استغلال النفط البريطانية التي كانت قد اعطت امتيازها الى شركة نفط الموصل وهي شركة أخرى تمولها شركة نفط العراق . أما شركة نفط البصرة فكانت هي الأخرى تمولها شركة نفط العراق [1] .

والخلاصة ان الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٠ قد شهدت توسعا لحجم السوق المحلي ، وزيادة حجم التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا . كما أنه في الفترة ١٩٤٠ - ١٩٤٥ تضافرت

---

(١) ولقد نص في عقدى امتياز هاتين الشركتين على تحديد عائدات النفط بواقع ٤ شلنات ذهبا عن الطن الواحد من الانتاج تدفع للحكومة ، وأن تضمن الشركة مليون طن من النفط كحد أدنى للتصدير - راجع بالتفصيل ك . م . لانكلى ، نفس المرجع السابق ١٢٥ - ١٣٢ .

عوامل متعددة في تحقيق رخاء اقتصادى ملحوظ وظهور نواة الصناعة العراقية ، وهي تهيئة المناخ الملائم للتصنيع ، وقيام الحرب العالمية الثانية وتعذر الأستيراد من الخارج بسبب صعوبات النقل والاعتماد على انتاج الصناعة المحلية تبعا لذلك ، وكذلك تطوير وتوسع صناعة النفط ، وادى ذلك كله الى ارتفاع الدخل الزراعي بسبب ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية ، وارتفاع القوة الشرائية بزيادة فرص العمالة نتيجة للتوسع في صناعة النفط وزيادة متوسطات الأجور ، وزيادة الانتاج الصناعي المحلي تعويضا للنقص في الاستيرادات ، واطراد التوسع في حجم السوق العراقي تبعا لذلك .

(ب) المرحلة الثانية : التدخل الحكومي غير المباشر (١٩٤٥-١٩٥٠):

في سنة ١٩٣٦ أسست الحكومة المصرف الزراعي الصناعي ، وكان من بين أهدافه تنمية الصناعة والزراعة ، وذلك عن طريق تقديم القروض لغرض تأسيس المصانع أو توسيعها أو تحسينها ، أو تأليف جمعيات الانتاج الصناعي التعاونية ، او استيراد المواد الاولية ، أو تصدير المنتجات المصنوعة . أما رأسماله الاسمي فقد حدد بنصف مليون دينار ، أما رأسماله المدفوع فلم يتجاوز ٢٨٠ ألف دينار ، خصص منه حوالي ١٦٠ ألف دينار للتسليف الصناعي وللمساهمة في بعض المشروعات الصناعية .

وحتى قيام الحرب العالمية الثانية كان معظم نشاط

المصرف مقصورا على اجراء الدراسات اللازمة للمشروعات التي يمكن القيام بها ، غير أن قيام الحرب جمد نشاط المصرف. ومن ثم يمكن القول بأن دور المصرف الزراعي الصناعي في تشجيع الحركة الصناعية كان محدودا للغاية ، نظرا لضآلة رأسماله المدفوع ، وللظروف غير العادية التي صحبت انشاء المصرف ، ولأنه كان يقدم قروضه بسعر فائدة لايقل ، عادة ، عن سعر الفائدة عن القروض التي يقدمها الممولون الآخرون . ولهذا فقد تم فصل المصرف الصناعي عن المصرف الزراعي عام ١٩٤٦ ، وجدد مبدئيا رأسمال المصرف الصناعي بنحو نصف مليون دينار ، كان المدفوع منه ٤٥٠ الف دينار في تلك السنة .

ولقد كان تأسيس المصرف الصناعي ضرورة أملتها الظروف الاقتصادية السائدة وقتذاك ، اذ كانت المصارف التجارية الخاصة فروعا لمؤسسات اجنبية تقتصر عملياتها على تمويل التجارة الخارجية باعتبارها العمل التقليدى لها . كما أن صغر حجم المؤسسات الصناعية آنذاك لم يكن مشجعا للمصارف التجارية الخاصة على المشاركة في نشاطها . يضاف الى ذلك أن الثلاثة المصارف التجارية الكبيرة هي مصارف بريطانية ، جرت على تقليد من شأنه تولية عناية أقل في تمويل الصناعة في المصارف الأمريكية أو الأوربية الأخرى .

وقد فصل قانون تأسيس المصرف الصناعي لسنة ١٩٤٠ ، الذى لم يصبح نافذا الا في سنة ١٩٤٦ بسبب ظروف الحرب ، أعمال المصرف فيمايلي :

- انشاء مشروعات صناعية على حسابه الخاص •
- الأشراف والمشاركة في شركات أهلية وحكومية •
- الاسهام في الشركات الصناعية القائمة أو التي تحت التأسيس •
- تقديم السلف لاستيراد المواد الأولية وتصدير المنتجات •
- اعطاء القروض لأصحاب المؤسسات الصناعية الذين يرغبون في انشاء المصانع أو توسيعها أو تحسينها •
- التوسط لأستيراد المكائن والمعدات والمواد الأولية ، والتوسط لتصدير السلع لأصحاب المصانع اوللمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية •
- اعطاء القروض للتجار المسهمين في مؤسسات يشرف عليها أو يسهم فيها المصرف •
- اعطاء القروض لأصحاب المصانع لشراء المكائن والأدوات والمواد الأولية وتصريف السلع المنتجة في داخل العراق وخارجه •
- القيام بالأعمال المصرفية التي من شأنها تسهيل المعاملات الصناعية •

وهنا يبرز دور المصرف الصناعي في أنه يقوم بانشاء صناعات جديدة ، وأنه فضلا عن ذلك يبذل جهوده في دعم الصناعات القائمة • انما يلاحظ أن احدى مواد نظامه الداخلي تنص أيضا على أن في وسع المصرف أن يقوم

بتأسيس شركات يسهم الجمهور فيها ، وكان القصد من ذلك احباط أية محاولات من جانب رجال الصناعة للحصول على امتيازات حكومية . اذ أصبح في وسع هؤلاء أن ينشئوا مؤسساتهم الصناعية بمساعدة الحكومة ، وذلك اما بحصولهم على قروض طويلة الأجل ، واما باسهامهم معها بنسبة معينة من رأس المال .

ولقد ساهم المصرف حتى عام ١٩٥٧ في اربعة عشر مشروعا ، بلغت جملة رؤوس الأموال المستثمرة فيها نحو ٨ر٣ مليون دينار ، وبلغت مساهمات المصرف الصناعي فيها نحو ١ر٢ مليون دينار ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم ٣٥

اسهام المصرف الصناعي في رؤوس اموال الشركات الصناعية (ـ)

(تشرين ثاني ١٩٥٧) (بالدنانير)

اسم الشركة	رأس المال	مساهمة المصرف الصناعي	النسبة المئوية
شركة السمنت العراقية	١٧٥٠٠٠٠	٣٦٠١٦٠	٢٠ر٦
شركة استخراج الزيوت النباتية	٧٥٠٠٠٠	١٥٧٠١٧	٢٠ر٩
شركة الغزل والنسيج العراقية	١٢٠٠٠٠٠	٤٢٥١١٠	٣٥ر٤
شركة تجارة وطحن الغلال العراقية	٢٥٠٠٠٠	٧٢٠٠٠	٢٨ر٨
شركة صناعة الجلود الوطنية	١٧٥٠٠٠	٧٢٥٥٥	٤١ر٥
شركة كرى الانهار وتجفيف الاراضي	٢٥٠٠٠٠	١٥٦٢٥	٦ر٣
شركة الجوت العراقية	٨٢٥٠٠٠	١٢٧٥٠٠	١٥ر٥
شركة صناعات التمور	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠ر٠
شركة مخبز بغداد	١٣٠٠٠٠	٣٢٥٠٠	٢٥ر٠
شركة المنسوجات	١٠٥٠٠٠٠	٥٢٥٠٠٠	٥٠ر٠
شركة التأمين الوطنية	١٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥ر٠
شركة الجص العراقية	١٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٠ر٠
شركة الصناعات العراقية	٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٠ر٠
شركة المرمر العراقية	٢٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠ر٠
المجموع	٨٣٣٠٠٠٠	٢١٢٧٤٦٧	٢٥ر٥

ويلاحظ أن المبالغ التي شارك بها المصرف فعلا كانت اكبر ، في بعض الاحيان ، مما هو مبين بالجدول السابق ، نظرا لأن المصرف كان يبيع بعض اسهمه الى الشركات التي أصبحت بغير حاجة الى مساعدته . وفي أحيان أخرى كانت المبالغ التي استثمرها في المصرف ابتداءا أقل مما هو مبين بالجدول السابق ، أذ أن بعض الشركات كانت قد زادت من رؤوس أموالها واستتبع ذلك زيادة المبلغ الذى يسهم به المصرف بصورة متناسبة .

كما أن هذه الشركات هي شركات ذات مسئولية محدودة على النقيض من الشركات الصناعية التي انشئت في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وهي التي كانت تمتلكها أسر أسستها برؤوس أموال حصلت عليها من مصادر كانت أهمها الأعمال التجارية ، وكان يطلق على هذه الشركات اسم " الشركات المساهمة " ، وان كانت اى منها لم تكن قد توسعت بحيث يمكن ان يطلق عليها اسم " مؤسسة كبيرة " . أما الشركات التي قام المصرف الصناعي بمساعدتها فانها تعد كبيرة نسبيا ، اذ بلغ عدد المشتغلين فيها ما لايقل عن ٢٠ مشتغل . وفي بعض الأحيان كان يزيد عددهم عن ١٠٠ مشتغل .

ويلاحظ ، كذلك ، أنه باستثناء شركة التأمين الوطنية وشركة كرى الأنهار وتجفيف الأراضي ، فيمكن تصنيف الشركات الأخرى المعانة من المصرف الصناعي الى مجموعتين رئيسيتين : مجموعة من الشركات تعتمد على المنتجات الزراعية

التي ينتجها العراق ، كالقطن والصوف والبذور النباتية والتمور والحبوب والجلود ، أو تعتمد على الجوت التي كان يأمل العراق أن ينتجه محليا ، أما المجموعة الثانية من الشركات فانها تعتمد على الصناعات الانشائية .

أما عن القروض التي منحها المصرف الصناعي فقد بلغ عددها حتى عام ١٩٤٨ نحو ٣٥ قرضا ، بلغت قيمتها ٥٠٢٩٨ دينارا . ثم أخذ عدد القروض ومبالغها في الزيادة المطردة ، وما ان أقبل عام ١٩٥٧ حتى بلغ عدد القروض التي منحت ، او تجددت ، حوالي ٥٠٠ قرضا سنويا ، يتراوح مجموع مبالغها بين ٧٥٠ ألف دينار ومليون دينار ، كما يتضح تفصيلا من الجدول الآتي :

جدول رقم ٣٦

القروض والاستثمارات التي أسهم بها المصرف الصناعي

١٩٤٩ ـ ١٩٥٦ (٣١ آذار من كل سنة)

البيان	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
أ ـ القروض	١٤٨١٣٢	٢١٩٠٦٨	٢١٩٠٦٨	٢٣٦٠٦٩	٨٣٠٧٧٦	١٢٤٥٠٦١	١٨٩٨٠١٣	٢٢٠٢٤٣٠
ب ـ استثمارات في الشركات								
(١) شركة السمنت العراقية	٢٤٣٧٥٠	٢٣٤٧٥٠	٢٤٣٧٥٠	٢٦٩٨١٠	٢٦٩٨١٠	٢٦٩٨١٠	٣٢١٢٦٠	٣٨٠١٦٠
(٢) شركة الزيوت النباتية	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
(٣) شركة تجارة وطحن الغلال العراقية	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٦٦٠٠٠	٦٦٠٠٠
(٤) شركة كرى الانهار وتجفيف الاراضي	٣١٢٥٠	٣١٢٥٠	٣١٢٥٠	٣١٢٥٠	٣١٢٥٠	٣١٢٥٠	٣١٢٥٠	١٥٦٢٥
(٥) شركة الصناعات الجلدية الوطنية	٤٣٧٥٠	٤٣٧٥٠	٤٣٧٥٠	٥٠٣١٣	٦٧٨٦١	٦٧٨٦١	٦٧٨٦١	٦٧٨٦١
(٦) شركة الغزل والنسيج العراقية	٧٢٩٠٠	٩٩٧٤٠	٩٩٧٤٠	٢٢٢٩٠٠	٤٢٥١١٠	٤٢٥١١٠	٤٢٥١١٠	٤٢٥١١٠
(٧) شركة الجوت العراقية المحدودة	—	—	—	—	٤٨٧٥٠	٢٥٠٠٠	١١٢٥٠٠	١١٢٥٠٠
(٨) صناعات التصوير	—	—	—	—	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
(٩) مخبز بغداد	—	—	—	—	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٢٥٠٠	٣٢٥٠٠
(١٠) شركة التأمين الوطنية	—	—	—	—	١٢٥٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
(١١) شركة المنسوجات الصوفية	—	—	—	—	—	٢٥٠٠٠	٢٧٥٠٠٠	٢٧٥٠٠٠
(١٢) شركة الصناعات العراقية	—	—	—	—	—	—	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
(١٣) شركة الجص العراقية	—	—	—	—	—	—	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
المجموع	٤٤٦٦٥٠	٤٧٣٤٩٠	٤٧٣٤٩٠	٦٢٩٢٧٣	٩٩٥٢٨١	١١٣٩٠٣١	١٦٣١٤٨١	١٦٧٤٧٥٦
الجموع العام	٥٩٤٧٨٢	٦٩٢٥٥٨	٦٩٢٥٥٨	٨٦٥٣٤٢	١٨٢٦٠٥٧	٢٣٨٤٠٩٢	٣٥٢٩٩٩٤	٣٨٧٧١٨٦

أما عن الأهمية النسبية للقروض فانه باستثناء عام ١٩٥٢ فانها كانت تطرد في الزيادة خلال الفترة ١٩٤٩ - ١٩٥٦ ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم ٣٧

استثمارات وقروض المصرف الصناعي واهميتها النسبية

١٩٤٩ - ١٩٥٦

(بالدينار)

السنة	القروض	الاستثمارات	جملة القروض والاستثمارات	نسبة القروض الى الاستثمارات	نسبة القروض الى جملة القروض والاستثمارات
				%	%
١٩٤٩	١٤٨١٣٢	٤٤٦٦٥٠	٥٩٤٧٨٢	٣٣ر٢	٢٤ر٩
١٩٥٠	٢١٩٠٦٨	٤٧٣٤٩٠	٦٩٢٥٥٨	٤٦ر٣	٣١ر٦
١٩٥١	٢١٩٠٦٨	٤٧٣٤٩٠	٦٩٢٥٥٨	٤٦ر٣	٣١ر٦
١٩٥٢	٢٣٦٠٦٩	٦٢٩٢٧٣	٨٦٥٣٤٢	٣٧ر٥	٢٧ر٣
١٩٥٣	٨٣٠٧٧٦	٩٩٥٢٨١	١٨٢٦٠٥٧	٨٣ر٥	٤٥ر٥
١٩٥٤	١٢٤٥٠٦١	١١٣٩٠٣١	٢٣٨٤٠٩٢	١٠٩ر٣	٥٢ر٢
١٩٥٥	١٨٩٨٥١٣	١٦٣١٤٨١	٣٥٢٩٩٩٤	١١٦ر٤	٥٣ر٨
١٩٥٦	٢٢٠٢٤٣٠	١٦٧٤٧٥٦	٣٨٧٧١٨٦	١٣١ر٥	٥٦ر٨

ولقد كانت ارباح المصرف منذ عام ١٩٤٦ حتى اوائل الخمسينيات محدودة جدا ، وعلى الأخص في السنوات الثلاث الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، الا أنه ابتداءا من عام ١٩٥٠ زادت نسبة الربح الذى يحققه المصرف زيادة كبيرة ، اذ لم تهبط في أية سنة خلال

الخمسينيات عن ٦ر٦٪ ، كما أنها تجاوزت في احدى سنوات هذه الفترة ٠ر١١٪ ، كما يتضح تفصيليا من الجدول الآتي :

جدول رقم ٣٨

ارباح المصرف الصناعي ونسبتها المئوية

١٩٤٦/١٩٤٧ - ١٩٥٥/١٩٥٦

(بالدينار)

السنة المالية	الايرادات	المصروفات	الارباح *	رأس المال المستثمر (قروض واسهم)	النسبة المئوية
					٪
١٩٤٧/٤٦	٣٩٨٢	٣٢١١	٧٧١	-	
١٩٤٨/٤٧	٨٦٢٦	٧٩٨٥	٦٤١	-	
١٩٤٩/٤٨	١٥٥٦٢	١١٤٩٦	٤٠٦٦	٥٩٤٧٨٢	٠ر٧
١٩٥٠/٤٩	٢٣٠٠٦	١٥٢٦٠	٧٧٤٦	٦٩٢٥٥٨	١ر١
١٩٥١/٥٠	٨٣٦٧٨	٢٣٠٨٦	٦٠٥٩٢	٦٩٢٥٥٨	٨ر٧
١٩٥٢/٥١	١٢١٦٣٢	٢٢١٦٩	٩٩٤٦٣	٨٦٥٣٤٢	١١ر٥
١٩٥٣/٥٢	١٥٩٨٢٤	٢٧٧٣٦	١٣٢٠٨٨	١٨٢٦٠٥٧	٧ر٢
١٩٥٤/٥٣	٦٢٩٠٨	٢٣٠٤٢	٣٩٨٦٦ **	٢٣٨٤٠٩٢	١ر٧
١٩٥٥/٥٤	٢٦٥٣٩١	٣٢٢٨٣	٢٣٣١٠٨	٣٥٢٩٩٩٤	٦ر٦
١٩٥٦/٥٥	٣٤٧٦٤٦	٣٩٥٩٢	٣٠٨٠٥٤	٣٨٧٧١٨٦	٧ر٩

* التقارير السنوية للمصرف الصناعي ٠

** لم يدخل ضمن هذا الرقم ارباح المصرف من الاسهم التي بلغ مجموعها ١٤٧٤٤٢ دينارا ٠

وتمشيا مع سياسة الاحتياط التي أتبعها المصرف فقد كانت معظم قروضه ذات مبالغ لا تعد كبيرة ، فكان قسم كبير منها لايتجاوز ٥٠٠ دينار ، وحتى السنة المالية ١٩٥٦/٥٥ كان اكثر من نصف القروض لايتجاوز كل منها ١٠٠٠٠ دينار . هذا بالاضافة الى أن تلك القروض كانت لآجال قصيرة ، اذ كان اكثر من نصفها يستحق الدفع في أقل من ثلاث سنوات قبل نهاية ١٩٥٥ ، ولم تطل مدة القرض الى خمس سنوات الا في أحوال نادرة . وبعد عام ١٩٥٥ بدأ المصرف سياسة اكثر تحررا ، فأصبح يمنح قروضا بمبالغ اكبر ولمدد أطول مما كان متبعا من قبل .

انما يلاحظ أن المبالغ الكبيرة التي أقرضها المصرف كانت تحصل عليها في اغلب الاحيان ، مؤسسات صناعية يسهم المصرف في قسم من أسهمها . اذ الى جانب المؤسسات الصناعية التي لم تتمكن من استكمال منشآتها ولجأت الى الاقتراض من المصرف ، فقد كانت هناك مؤسسات صناعية يسهم المصرف في رأسمالها ، ولكنها كانت في حاجة الى رأس المال العامل لأغراض التشغيل ، فاقترضته من المصرف . ويوضح الجدول التالي توزيع قروض المصرف الصناعي على الصناعات المختلفة :

جدول رقم ٣٩

تـوزيـع قـروض القـرض الصناعي طـبـقـا للصنـــاعات
١٩٥٤/١٩٥٣ ـ ١٩٥٦/١٩٥٥

(بالدينار)

التسلسل	الصناعـــــة	١٩٥٤/١٩٥٣		١٩٥٥/١٩٥٤		١٩٥٦/١٩٥٥	
		عدد المشروعات	مقدار القـرض	عدد المشروعات	مقدار القـرض	عدد المشروعات	مقدار القـرض
١	صناعات تعتمد على مواد زراعية :						
	أ ـ عمليات اولية :						
	طحن الغلال ، تهييش ، حلج الاقطان ، دباغة ، انتاج الالبان ، تجارة ، تعليب التمور ، صناعة البيرة ، مياه غازية .	٩٢	٢٥٢٨٥٠	١١٠	٤١٥٠١٢	١٤٧	٢٤١٣٨٣
	ب ـ عمليات ثانوية :						
	حياكة ، عمل الصابون ، صنع الاحذية ، غزل وحياكة النسيج ، صنع الحلوى ، صنع السجاد ، تعليب الاطعمة .	٢٥	٣٠٣٧٠٠	٤٣	١٣٢١٥٠	٤٣	١٤٤٣٥٠
	جـ ـ عمليات من الدرجة الثالثة :						
	طباعة ، الصناعات القطنية ، خياطة ، تعليب الاطـــارات .	١	٣٥٠٠	٢	٧٥٠٠	٤١	٥٦١٣٢
٢	منتجات معدنية :						
	تعليب المكائن ، صناعة الابـــواب والشـــبابيـــك .	٤٢	٦١٨٤٠	٦١	٩٥٧٤٠	١٢	١٠١٤٠٧
٣	صنـاعـات اعتمـدت علـى مـــواد معدنيـــة .	١٤	١٠٩٥٥٠	٢٦	٢١٦٢٠٠	٣٧	١٥١٤٤٩
٤	خـــدمـــات .	١	١٢٠٠	ـ	ـ	١١	٢٢٩٩٤
٥	صنـــاعـــات مختلفـــة .	٤	١٤٠٠	ـ	ـ	٢	٩٢٠
٦	قـــيـــر مصنـــفـــة .	٢	١٠٠	ـ	ـ	٩٤	١٠٤٠٥
	الجمـــوع	١٨١	٧٣٤١٤٠	٢٤٢	١٣١٧٦٠٢	٤٥٧	٧٣٥٠٤١

ويلاحظ من الجدول السابق أن الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية الزراعية هي التي تسلمت اكبر عدد من القروض وأعظم قدر من المبالغ • ولاغرو فان تلك الصناعات كانت متقدمة قوية الدعائم ، هذا فضلا عن أن الصناعات الأخرى ، كصناعة المواد الانشائية لا يصعب عليها الحصول على رأس المال الضرورى من مصادر أخرى غير المصرف الصناعي •

والواقع أن انشاء المصرف الصناعي كان قوة دفع جديدة لنمو القطاع الصناعي الى جانب ما سبق بذله من محاولات من قبل الحكومة لتهيئة المناخ الملائم لهذا النمو• اذ أن المصرف أسهم في انشاء صناعات لم تكن قائمة من قبل ، كما حاولت المؤسسات الصناعية القائمة تحسين نوعية منتجاتها بفضل المساعدات التي تلقتها من المصرف • ومع ذلك فقد لاقت المؤسسات الصناعية ، بوجه عام ، بعض المشكلات الانتاجية •

لم تكن المؤسسات الصناعية تواجه مشكلات مالية تتمثل في ندرة رأس المال العامل ، اذ أصبح في وسع هذه المؤسسات أن تحصل على القروض من المصرف الصناعي • غير ان ثمة مشكلات كانت تواجه الانتاج ، وهي تتعلق بمستوى الأسعار ، ورداءة نوعية المواد الأولية ، وضعف مستوى الكفاية الانتاجية للعمال الصناعيين • فبالنسبة لمستوى الأسعار في قطاع الغزل والنسيج ، مثلا ، كانت الشركات تدفع ثمنا للقطن الخام يزيد كثيرا على ما تدفعه الشركات

المنافسة في الخارج • هذا فضلا عن رداءة نوعية المادة الخام • ولذلك أتخذت شركة الغزل والنسيج العراقية بعض التدابير التي كانت تستهدف تحسين نوعية القطن ومن ذلك أنها بدأت في تسليف المزارعين بعض الأموال بغرض استثمارها في انتاج انواع جيدة من القطن •

ولم يكن حافز السعر قويا لدى منتجي القطن، اذ بالرغم من أن اسعار القطن بالعراق تكاد تعادل اسعاره في السوق العالمي ، الا أن منتجي القطن لم يحققوا عائدا كبيرا نظرا لما كانوا يدفعونه من عمولة كبيرة للوسطاء ومن رسوم كمركية على ما يصدر من القطن • غير أن ارتفاع اسعار القطن في السوق العالمي بعد عام ١٩٤٥ ، وخاصة عند نشوب الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥١)، قد ادى الى زيادة المساحة المزروعة قطنا منذ اواخر الأربعينيات ، اذ تقدر هذه المساحة بثلاثة امثال المساحة المزروعة قطنا في غضون الثلاثينيات • وقد ادى ذلك الى ارتفاع دخل الزراع من ناحية والى زيادة ارباح المحالج بسبب الكمية المنتجة من القطن من ناحية أخرى • وقد ادى حافز الربح هذا الى تدفق رؤوس الأموال الى صناعة حلج القطن ، اذ تم أنشاء اربعة محالج جديدة في نهاية الأربعينيات •

ونفس المشكلة تنطبق على صناعة دبغ الجلود ، اذ أن رداءة دبغ الجلود المحلية - جلود الجاموس والبقر والماعز والأغنام ، كانت سمة هذه الصناعة قبل الحرب

العالمية الثانية ، واستمر الوضع على هذا المنوال حتى عام ١٩٤٥ ، عندما بدأ يتزايد الطلب الخارجي على الجلود العراقية المدبوغة • ومن ثم تأسست شركة الجلود الوطنية التي كانت تمارس نشاطها في دبغ الجلود المحلية والمستوردة ، وفي صنع الأحذية • وقد أحسنت الشركة صنعا عندما استقدمت بعض الخبراء لتحسين نوعية الجلود المدبوغة محليا والارتقاء بها الى مستوى الجلود المدبوغة في الخارج • ومع ذلك فحتى نهاية الخمسينيات كان المستوردون الأوربيون والأمريكيون يجأرون بالشكوى من سوء دباغة الجلود ، مما كان يضطرهم الى اعادة دبغها قبل استعمالها • ولعل هذا هو السبب في أن اسعار الجلود العراقية كانت واطئة جدا في السوق العالمي • وكان العراق يحصل على نحو ربع مليون دينار فقط من صادرات الجلود في السنوات التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية •

أما في صناعة الزيوت النباتية ، فلم تكن المشكلة تتمثل في رداءة المواد الأولية ، بل في ندرتها في بعض الأحيان • اذ لم يكن في وسع شركة استخراج الزيوت النباتية أن تحصل على حاجتها من الحبوب النباتية (القطن والسمسم) من السوق المحلي بصورة مستمرة • ولهذا فقد كانت مضطرة ، من حين الى آخر ، الى استيراد الحبوب النباتية من الخارج بتكاليف مرتفعة • بل ان الشركة كانت تتوقف عن الانتاج في بعض الأحيان نظرا لقلة المادة الأولية • وقد دفع ذلك الى أن تفكر الشركة في زراعة مساحة من الأرض بالحبوب

النباتية ، ضمانا لسد احتياجاتها من المادة الأولية لاستخراج الزيوت ، كما أنها انشأت مصنعا لانتاج الصفائح المعدنية التي تحتاج اليها لتعبئة الزيوت •

وأخيرا فانه يمكن القول بوجه عام أن كافة المؤسسات الصناعية الكبيرة التي تأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت تعاني من النقص الكبير في عدد العمال الماهرين • ولما كان ثمة طلب متزايد على الأيدى العاملة الماهرة ، مع قلة المعروض منها في سوق العمل ، فقد دفع ذلك الى أن تجرى بعض المؤسسات تدريبا للعمال في المصانع • وقد كانت شركة الخزل والنسيج العراقية من اولى الشركات التي قامت بتدريب العمال في مصانعها • ومع ذلك فقد نشأت بعض المشكلات نتيجة لهذا التدريب ، وهي تتمثل في كثرة تغيب العمال ، وفي ترك العمل • اذ وضح للشركة أن العامل الفني المدرب الذى يتقاضى اجرا مرتفعا عن كل يوم من ايام العمل ، يكتفى بالعمل يومين أو ثلاثة أيام في الأسبوع ويتغيب بقية الايام • لانه كلما ارتفع الأجر ، قلت كمية العمل ، لأن العامل يفضل ، في هذه الحالة ، وقت الفراغ على وقت العمل ، لأن متعة العامل بوقت الفراغ هي في نظره اكبر من متعته بدخله من العمل • أما ترك العمل كليا فقد كانت هي الأخرى مشكلة واجهتها الشركة ، وقد قدر نسبة من تركوا العمل بهذه الشركة منذ تأسيسها نحو ٢٠٪ من مجموع عدد العمال • وقد تعرضت شركة استخراج الزيوت النباتية

لنفس المشكلة ، اذ كان العمال يتركون عملهم بعد ان يكونوا قد تدربوا عليه وقتا طويلا • وقد تغلبت الشركة على هذه المشكلة بالبدء في تدريب العمال في سن مبكرة وخلق كافة الحوافز للاحتفاظ بهم •

(جـ) المرحلة الثالثة : المشاركة الحكومية المباشرة في النشاط الصناعي (مجلس الاعمار) ١٩٥٠ـ ١٩٥٨ :

أ ـ سمات المرحلة :

تتميز هذه المرحلة بامور ثلاث : الامر الاول هو زيادة عائدات النفط التي تؤول الى الحكومة ، اذ حدث في بداية الخمسينيات أن طالبت الحكومة بزيادة حصة العراق من ايرادات النفط ، وأنتهت المفاوضات بينها وبين الشركات الأجنبية المستثمرة للنفط الى أن توزع الأرباح النفطية الصافية مناصفة بين هذه الشركات وبين الحكومة اعتبارا من عام ١٩٥٢ • فكان لهذا الاتفاق الجديد مع التوسع في استخراج وتصدير النفط ، نتيجة لزيادة الطلب العالمي ، صداه في تطور الصناعة العراقية ، اذ زادت الموارد المتاحة للدولة والتي امكن توجيهها الى الاستثمار وزيادة توفير الخدمات العامة بانواعها للمواطنين ، كما زاد حجم الدخل القومي بدرجة ملحوظة ، وزاد بالتالي متوسط دخل الفرد ، مما ادى بدوره الى زيادة القوة الشرائية واتساع حجم السوق المحلي من ناحية ، والى زيادة الطاقة الادخارية لدى التجار والمزارعين واصحاب العقارات من ناحية أخرى •

وكان من الطبيعي ، أن تتجه هذه الزيادة في المدخرات الى الاستثمار ، ومن هنا برز دور الصناعة كمنفذ من منافذ استثمار المدخرات الوطنية • وعلى ذلك يمكن القول بأن الاثر المباشر لزيادة عائدات النفط هو تزايد حجم الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ، وكذلك خلق قوة دفع كبيرة لتطوير الصناعة مردها الى توفر المدخرات اللازمة للاستثمار الصناعي وزيادة الطلب على المنتجات الصناعية •

أما الأمر الثاني فان المشاركة الحكومية في النشاط الصناعي لم يعد مقصورا على خلق المناخ الملائم لاقامة صرح الصناعة أو المساهمة في اقامة المشروعات الصناعية الكبيرة في ظل قطاع مختلط ، كمظهر من مظاهر المساهمة الحكومية غير المباشرة ، بل تعداه الى اقامة مشروعات صناعية حكومية كبيرة تخرج عن قدرة القطاع الخاص ، سواء من ناحية ضخامة رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار ، او من ناحية الطاقات الانتاجية المستهدفة لتشغيل هذه المشروعات ، او من ناحية الخبرات الفنية المتطلبة لاجراء البحوث والدراسات وتنفيذ المشروعات على مدار مرحلتي الانشاء والتشغيل • وعلى ذلك استقدمت الحكومة بعض الخبراء لاجراء المسح الصناعي للعراق ووضع برنامج محدد لتصنيع العراق يعتمد في تنفيذه على الموارد الطبيعية المتاحة بالقطر • كما أسست الحكومة مجلس الاعمار لدفع عجلة التنمية الاقتصادية عامة وبضمنها تخطيط وتنفيذ المشروعات الصناعية الحكومية ، وباشر المجلس بتنفيذ المخطط الصناعي مرحليا وفي نطاق صغير نسبيا ، فأولى عنايته بانشاء محطات توليد القوة

الكهربائية ذات الضغط العالي على النحو الذى يسمح بتغطية العراق بالكهرباء للاغراض الصناعية وغيرها ، كما باشر بتنفيذ بعض المعامل الصناعية كمعمل السكر ومعمل الغزل والنسيج القطني ومعمل السمنت ، على النحو الذى سنفصله فيما بعد .

وأما الأمر الثالث فهو تعديل هيكل التنظيم الصناعي القائم وقتذاك ، وقد تم هذا التعديل في ثلاثة اتجاهات. الاتجاه الأول هو انشاء مديرية الصناعة العامة في وزارة الاقتصاد اما الاتجاه الثاني فهو دعم الحافز الى الاستثمار الصناعي، اذ صدر قانون جديد عام ١٩٥٠ لتشجيع الصناعة ، وهو في الواقع توسع لمواد القانون الذى صدر عام ١٩٢٩ وسبقت الاشارة اليه . ثم اجريت على قانون عام ١٩٥٠ بعض التعديلات، تضمنها قانون تشجيع المشروعات الصناعية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ . وقد نص هذا القانون على منح مساعدات وتسهيلات واعفاءات كمركية عن استيراد المواد الاولية واعفاءات من ضريبة الدخل ، وفي ظل هذا القانون اعطيت للمؤسسات الصناعية الجديدة التي تدعو الحاجة الى انشائها شهادات بالاعفاء المؤقت من الرسوم الكمركية والضرائب ، كما اعطيت شهادات بالاعفاء التام للمؤسسات الصناعية التي كانت قائمة قبل عام ١٩٥٠ . فلا غرو أن تهافت أصحاب المدخرات الخاصة على الولوج في ميدان الصناعة ، باقامة المشروعات الصناعية ، الفردية او التضامنية ، او الشركات الصناعية المساهمة . وفي ضوء البيانات المتاحة ، فانه في عام ١٩٥٤ بلغ عدد المشروعات التي حصلت على الاعفاء التام ٤٣ مشروعا ، كما بلغ عدد المشروعات

التي حصلت على الاعفاء المؤقت ٥٨ مشروعا ، على النحو المبين فيمايلي :

جدول رقم ٤٠

عدد المشروعات الصناعية المستفيدة عام ١٩٥٤

من قانون تشجيع الصناعة لعام ١٩٥٠*

نوع النشاط الصناعي	عدد المشروعات المتمتعة بالاعفاء العام	عدد المشروعات المتمتعة بالاعفاء المؤقت	المجموع
المواد الانشائية	١٠	٢٦	٣٦
الحلج والغزل والنسيج	١٣	٩	٢٢
منتجات معدنية	٦	٦	١٢
طحن الغلال	٤	٤	٨
دباغة الجلود وصنع الأحذية	٢	٤	٦
زيوت نباتية وصابون	١	٢	٣
تعليب	—	٢	٢
منتجات التمور	١	—	١
شخاط	١	—	١
صناعات اخرى	٥	٥	١٠
المجموع	٤٣	٥٨	١٠١

(*) المصدر :

مديرية الصناعة العامة ، وزارة الاقتصاد .

وأما الاتجاه الثالث فهو دعم المصرف الصناعي لزيادة فعالياته الاقتصادية ، وذلك بزيادة رأسماله من مليون دينار عام ١٩٥١ الى ٣ ملايين دينار عام ١٩٥٢ ، ثم الى ٧ ملايين دينار عام ١٩٥٨/١٩٥٧ ، وبعد ثورة ١٩٥٨ زيد الى ١٠ ملايين دينار لسنة ١٩٥٩/١٩٥٨ ، كان المدفوع منه نحو ٣ر٥ ملايين دينار .

ولاريب أن العوامل الثلاثة التي عددناها آنفا ، وهي زيادة عائدات النفط ، وتأسيس المشروعات الصناعية الحكومية ، وتعديل هيكل التنظيم الصناعي في القطاعات الصناعية الثلاث ، القطاع العام عن طريق تنفيذ برامج مجلس الاعمار ، والقطاع الخاص بسبب وفرة المدخرات المحلية وتحت تأثير الحوافز التي اوجدها قانون تشجيع المشروعات الصناعية ، والقطاع المختلط بمعاونة المصرف الصناعي الذى زادت فعالياته الاقتصادية زيادة ملحوظة بعد زيادة رأسماله .

ب - تأسيس مجلس الاعمار :

اسست الحكومة مجلس الاعمار ليتولى استثمار عائدات النفط في تحقيق ما كان ينشده العراق من تطوير اقتصادى واجتماعي بعد ما توافرت لديه الأموال التي يمكن استخدامها لتمويل التنمية وذلك من حصيلة عائدات النفط ، وفي بدأ الأمر كانت كافة عائدات النفط التي آلت الى الحكومة ، بموجب اتفاقية عام ١٩٥٠ ، توضع تحت تصرف المجلس .

غير أنه بعد أن عقدت الحكومة مع شركات النفط اتفاقية عام ١٩٥١ وتم توسع كبير في استخراج وتصدير النفط ، زادت عائدات النفط زيادة ملحوظة ، ومن ثم خصص ٧٠٪ من عائدات النفط الى مجلس الاعمار و ٣٠٪ الى الميزانية العامة للدولة .

وقد انشىء مجلس الاعمار على أساس أنه وحدة ادارية قائمة بذاتها ، لها استقلالها وكيانها الذاتي ، ومنفصلة عن السلطة التنفيذية . وكانت الحكمة من وراء هذا الفصل هو أن يكون المجلس بعيدا عن التقلبات السياسية ، والا تتأثر قراراته بما يحدث من تعديلات وزارية وتغيير في اشخاص الوزراء ، وكان المجلس مرتبطا بالحكومة وينسق عمله معها عن طريق وجود عضوين من اعضائه بحكم مركزيهما ، وهما : رئيس الوزراء ووزير المالية . أما سائر اعضاء المجلس فكانوا يعينون لمدة خمس سنوات .

وفي التطبيق العملي وضح أن النظام الأساسي لمجلس الاعمار لم يخوله مجلس الوزراء الا سلطة محدودة جدا ، مما جعله عاجزا عن ممارسة دور فعال ومباشر في سياسته وعن معالجة النقد الموجه لمجلس الاعمار في مجلس النواب. ولهذا أجرى تعديل في النظام الأساسي لمجلس الاعمار ، وبمقتضاه تم انشاء وزارة جديدة ، سميت بوزارة الاعمار ، تتولى تنفيذ ما يصدره مجلس الاعمار من قرارات ، على ان يبقى هذا المجلس وحدة ادارية منفصلة عن الوزارة . وحتى

تاريخ حل المجلس عام ١٩٥٨ ، اثر قيام ثورة تموز ، كان المجلس مؤلفا من : رئيس الوزراء باعتباره رئيسا للمجلس ، ومن وزيرى المالية والاعمار ومن سبعة اعضاء آخرين من غير موظفي الحكومة .

وفي ظل هذا التنظيم الجديد للمجلس اقتضت الضرورة ابقاء التعاون قائما بين المجلس ووزارة الاعمار ، نظرا لأن الهيئة الفنية والادارية بالمجلس كانت قد ضمت الى وزارة الاعمار عند انشائها ، وافراد هذه الهيئة هم الذين كانوا يقومون بالمهام الفنية والدراسات التي كانت تسبق اصدار قرارات المجلس . ومع أن تعديل نظام المجلس كان من شأنه أن يعوق سير العمل به ، نظرا للتغيير المستمر بين الوزراء الذين تولوا وزارة الاعمار ، الا أنه قد خفف من أثر ذلك بعض الشيء أن اسندت وزارة الاعمار الى وزير واحد في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٧ مما حقق نوعا من الاستقرار ، وان كانت جهود المجلس في عليه التنمية محدودة جدا لما سنوضح فيما بعد .

ورغم أن قانون انشاء مجلس الاعمار قد نص على أن يتولى المجلس مهمة اعداد " خطة اقتصادية ومالية عامة الغرض منها تنمية موارد العراق ورفع مستوى المعيشة فيه " ، الا أن هذا النص لم يقصد به أن يعهد الى المجلس برسم السياسة الاقتصادية للبلد ككل ، ولم يقصد به أن تخضع كل المؤسسات المعنية بالتنمية لسيطرة المجلس ، ولذلك فلم يكن مسموحا للمجلس أن يوجه القطاع الخاص في صدد

أستثمار مدخراته ، أو أن بتدخل في اعداد الميزانية العامة للدولة ، أو أن يفرض سيطرته على الجهاز المصرفي ويتحكم في تحديد كمية وسائل الدفع ، أو أن يتحكم في استخدامات حصيلة البلد من النقد الأجنبي • اذ تحددت وظائفه باعداد برامج للاعمار ، وتنفيذ المشروعات المتضمنة في هذه البرامج وذلك باستخدام ما كان مخصصا للمجلس من عائدات النفط •

جـ - خطة عمل مجلس الاعمار :

وقد انتهج المجلس أسلوبا معينا لاخراج اى مشروع الى حيز الوجود • اذ كان من الضرورى اعداد الدراسات الأولية للمشروع لكي يستند اليها المجلس عند اصدار قراره بدراسة المشروع دراسة تفصيلية أو رفضه • وقد قامت بعثة البنك الدولى عام ١٩٥٢ بأداء تلك المهمة للمجلس ، وأجرت مسحا اوليا لموارد العراق الاقتصادية ، واقترحت انشاء عدة صناعات بعد أن أخذت بنظر الاعتبار امكانية تنميتها وفقا للمفاهيم والمعايير التي تحكم تفكير خبراء البنك الدولى ونظرتهم الى الصناعة عموما في الدول النامية • وفضلا عن ذلك فقد استخدم المصرف الصناعي عددا من الاستشاريين لبحث عدد من المشروعات الصناعية ، ووضع المصرف نتيجة تلك الدراسات تحت تصرف مجلس الاعمار • كما اتخذ المجلس من الدراسات التي قامت بها شركة آرثر د • ليتل الاستشارية عام ١٩٥٦ أساسا للبرنامج الصناعي الثاني الذى وضعه مجلس

الاعمار للسنوات ١٩٥٦ - ١٩٦٠ [1] .

كما أن انجاز اى مشروع من مشروعات مجلس الاعمار لابد أن يمر بخطوات ثلاث : الخطوة الأولى هي دعوة الشركات الاستشارية لابداء مقترحاتها ، بعد دراسة مفصلة ، حول صلاحية أوعدم صلاحية المشروع ، وعادة ما تتضمن هذه الدراسة مدى توافر المواد الأولية ، وحجم الطلب على ناتج المشروع ، وحجم ونوعية العمالة المطلوبة ، وتسهيلات النقل ، وتجهيز الكهرباء والماء ، والطاقة الانتاجية ، وتقديرات كلفة الاستثمار وكلفة التشغيل . وتقدم نتيجة هذه الدراسة الى مجلس الاعمار ليقوم من جانبه باختيار احدى الشركات الاستشارية ليسند اليها الاشراف على تنفيذ المشروع .

وأما الخطوة الثانية فتتضمن اصدار القرارات النهائية حول موقع المشروع ، وتهيئة الخطط والمواصفات التي يدعى بموجبها المشاركون في المناقصة للقيام بتنفيذ المشروع . أما الشركات الاستشارية المشرفة على التنفيذ فانها تعتمد على المجلس ، عن طريق الهيئة الفنية الثالثة ، لمساعدتها في تجهيز الخرائط اللازمة والبيانات الاحصائية الضرورية وفي تأمين التسهيلات اللازمة لسير المعاملات مع الدوائر الحكومية المعنية والسلطات المحلية . وتقوم الهيئة الفنية الثالثة

---

(١) Arthur D. Little, Inc., A Plan for Industrial Development in Iraq (Cambridge, Mass., 1956).

من جانبها باعادة النظر في المواصفات التي اعدتها الشركات الاستشارية • ثم تعلق المواصفات وتحفظ نسخ منها في مكاتب مجلس الاعمار ، وبعد تسلم المناقصات من المقاولين ، تقوم الشركات الاستشارية بدراستها وترفع تقاريرها الى المجلس عن طريق الهيئة الفنية الثالثة •

وأما الخطوة الثالثة فهي أن يباشر المقاول ، الذى وقع عليه الاختيار ، بتنفيذ المشروع تحت اشراف الشركة الاستشارية • وتقوم الهيئة الفنية الثالثة بمساعدة المقاول خلال مرحلة التنفيذ ، وتبذل جهودها لتذليل الصعوبات التي قد تواجه المقاول في استيراد المواد الانشائية والتخليص عليها بالكمارك ونقلها الى موقع المشروع ، وفض النزاع الذى قد ينشأ مع مالكي أرض المشروع أو الموظفين المحليين • وبينما يكون العمل جاريا في تنفيذ المشروع ، تتولى الشركة الاستشارية تدريب العراقيين على أدارة المشروع بعد الانتهاء من انشائه ، والهدف من هذه البرامج التدريبية تنفيذ السياسة التي رسمها مجلس الاعمار ، وهي التي ترمى الى تسلم العراقيين اكبر نسبة من وظائف المشروع ، على أن يتم هذا التدريب في المدارس المحلية أو في الخارج في بعض الاحيان •

وينتهى دور مجلس الاعمار ، عندما تتسلم احدى الوزارات المشروع ، وتصبح هي بدورها مسئولة عن ادارته • وقد رسم المجلس خطة قوامها أن المنشآت الصناعية التي تخرج الى حيز الوجود ، تنفيذا لبرنامج الاعمار ، والتي تحقق

نجاحا ملحوظا في فترة التشغيل ، يمكن أن تطرح أسهمها في السوق لكي يسهم الافراد في رأسمالها ، وبذلك تتحول من مشروع عام الى مشروع خاص او مختلط . وهذا الاسلوب ، وفقا للمفهوم التقليدى لدور الدولة الذى كان سائد آنذاك ، كان يستهدف أن تتولى الدولة مهمة الدفعة الاولى الى التنمية ، وأن القطاع العام الذى يظهر ابان هذه الفترة قطاع مؤقت ، ينتهى دوره بعد انقضاء فترة الحضانة الاولى للصناعات الناشئة ، واجتذاب رأس المال الخاص لاحلاله كليا أو جزئيا محل رأس المال العام ، مما يعنى ، بدوره ، أن القطاع الخاص سيلعب ، في النهاية ، الدور الرئيسى في المضى ، قدما ، بعجلة التنمية بعد هذه الدفعة الاولى . ومهما يكن من أمر فان مجلس الاعمار لم يقم باعداد خطة خاصة توضح الدور الذى سيلعبه الافراد المستثمرون في ادارة مشروعات المجلس .

د - برامج مجلس الأعمار :

قبل انشاء مجلس الاعمار ، كانت الحكومة قد اعتمدت تنفيذ برنامج للسنوات الخمس ١٩٤٩ - ١٩٥٣ ، على الوجه الآتي :

جدول رقم ٤١

برنامج الاعمار للسنوات ١٩٤٩ - ١٩٥٣ (*)

المشروعات	التخصيصات	نسبة مئوية الى المجموع
		٪
الرى ومقاومة الفيضان	٢٩ر٥	٥١ر٠
مشروعات البزل وآبار ارتوازية	٨ر٥	١٠ر٠
الأبنية الحكومية	١١ر٦	٢٠ر٠
الطرق	٩ر٩	١٧ر١
نفقات ادارية	١ر١	١ر٩
المجموع	٥٧ر٩	١٠٠ر٠

(*) المصدر : ك٠م٠لانكلى ، تصنيع العراق ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٧٨ ٠

وقد عهدت الحكومة الى مجلس الاعمار ، بعد انشائه ، بمهمة تنفيذ مشروعات هذا البرنامج ، وكان المشروع الأساسى المدرج به هو مشروع وادى الثرثار للسيطرة على الفيضانات٠ ومن الواضح أن التركيز في هذا البرنامج كان السيطرة على الفيضانات وعلى شئون الرى والبزل ، وكانت الحكومة قد اعتمدت في اعداد البرنامج على تقرير " لجنة تطوير الرى " ، والتي كانت تسمى " لجنة هاى " The Haigh Commission ، أما فيما يتعلق بالمشروعات الأخرى المتعلقة بالأبنية الحكومية والطرق ، فقد تحددت تخصيصاتها الاستثمارية وفقا لسياسة الحكومة في الانفاق على المشروعات

العامة آنذاك . ولما أن تكشف لمجلس الاعمار أن هـذا البرنامج لا يعتبر برنامجا شاملا للتنمية الاقتصادية بالعراق، بدأ يعد برنامجه الأول ثم بعد ذلك برنامجه الأول المعدل، ثم برنامجه الثاني وبرنامجه الثاني المعدل على النحو الذى سنفصله فيمايلي :

البرنامج الأول للاعمار :

بتاريخ ١٩٥١/٦/٣ صدر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥١ ، وهو قانون المنهاج العام لمشروعات مجلس الاعمار ، بعد مصادقة مجلس النواب ، وذلك للسنوات الخمس ١٩٥١ ـ ١٩٥٥ المالية . وقد بلغت التخصيصات في هذا المنهاج نحو ٦٥٫٧ مليون دينار ، أما الايرادات المخمنة له فقد قدرت بنحو ٩٥٫١ مليون دينار ، كما يتضح من الجدولين الآتيين :

جدول رقم ٤٢

المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار للسنوات ١٩٥١ ـ ١٩٥٥

(قبل التعديل)

(آلاف الدنانير)

القطاعات	مجموع التخصيصات	%	التخصيصات				
			١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥
نفقات الادارة والتنظيم	٩٧٠	٢	١٧٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
مشاريع الري	٣٠٠٤٤	٤٦	٣٠٢٤	٦٦٣٠	٧٣٩٠	٧٥٤٥	٥٤٥٥
الطرق والجسور	١٥٨٢٦	٢٤	٢٠٦٦	٣٣٥٠	٣٥٥٠	٣٤٦٠	٣٤٠٠
الابنية	١٢٦١٨	١٩	٢٣٦٨	٢٣٠٠	٢٤٥٠	٢٦٥٠	٢٨٥٠
احياء اراضي ومشاريع اخرى	٦٢١٦	٩	١٧٣٦	١٢١٠	١٢٤٠	١١٤٠	٨٩٠
المجموع	٦٥٦٧٤	١٠٠	٩٣٦٤	١٣٦٩٠	١٤٨٣٠	١٤٩٩٥	١٢٧٩٥

جدول رقم ٤٣

الايرادات المخمنة للبرنامج الاول للسنوات ١٩٥١-١٩٥٥ المالية

(آلاف الدنانير)

نوع الايراد	مجموع الايرادات	%	الايرادات السنوية				
			١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥
واردات الحكومة من النفط	٩١١١٠	٩٦	٦٣٢٣	١٣٧٠٧	١٩٩٠١	٢٥٣٣٣	٢٥٨٤٦
حصيلة قرض مشروع الثرثار	٣٩٦٥	٤	٣٢٠	١٨٥٠	٩٧٠	٦٤٠	١٨٥
المجموع	٩٥٠٧٥	١٠٠	٦٦٤٣	١٥٥٥٧	٢٠٨٧١	٢٥٩٧٣	٢٦٠٣١

والجدير بالذكر أن المنهاج الذى قدمه مجلس الاعمار لم يتضمن كل امكانيات الاقتصاد القومي ، اذ كانت هناك مشروعات اقتصادية وعمرانية أخرى لم يتضمنها المنهاج ، نظرا لعدم توفر الدراسات الفنية الممهدة للاستثمار فيها • ولذلك بات من الضرورى التقدم بمنهاج يتضمن ما يمكن الشروع فيه من الاعمال دون تأخير ، وذلك الى حين استكمال الدراسات المتعلقة بالمشروعات الأخرى ، وعندئذ يمكن ادراجها في المنهاج • ولما كانت التخصيصات الاستثمارية المعتمدة للمنهاج تبلغ نحو ٦٥ر٧ مليون دينار ، في حين ان الايرادات المخمنة لمجلس الاعمار حسب البرنامج الاول قدرت بنحو ٩٥ر١ مليون دينار كما قدمنا ، فان الفضلة النقدية من الايرادات ، والبالغ قدرها نحو ٢٩ر٤ مليون دينار ، قد تقرر استخدامها في تمويل مشروعات المنهاج الاضافي في نفس السنة ، وذلك بعد الانتهاء من دراستها ، واكمال التصاميم الخاصة بها •

وبتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٤ عدل البرنامج الأول بموجب القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ • وقد اضيفت الى البرنامج سنة أخرى الى السنوات المذكورة في البرنامج الأول • وبذلك أصبح البرنامج لست سنوات مالية ، تبدأ بسنة ١٩٥١ وتنتهي في سنة ١٩٥٦ • وقد خصص مبلغ قدره نحو ١٥٥٫٤ مليون دينار لتنفيذ البرنامج الأول المعدل لمشروعات مجلس الاعمار ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم ٤٤

تخصيصات البرنامج الاول المعدل للسنوات ١٩٥١-١٩٥٦ المالية

(آلاف الدنانير)

القطاع	مجموع التخصيصات	%	التخصيصات					
			١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
نفقات الادارة والتنظيم	٣١٨٠	٢	١٧٠	٤٦٠	٦٠٠	٦٥٠	٦٥٠	٦٥٠
مشاريع الري	٥٣٣٧٤	٣٤	٣٠٢٤	٧١٠٠	١٠٨٤٠	١١٩٥٠	١٠٣٣٥	١٠١٢٥
الطرق والجسور	٢٦٧٦٦	١٧	٢٠٦٦	٣٨٠٠	٤٧٠٠	٥٣٠٠	٥٤٥٠	٥٤٥٠
المباني والمؤسسات	١٨٠١٨	١٢	٢٣٦٨	٢٦٥٠	٣١٠٠	٣٣٠٠	٣٣٠٠	٣٣٠٠
احياء اراضي ومشاريع اخرى	٢٢٩٨٦	١٥	١٦٨٦	٣٤٥٠	٤١٥٠	٤٤٠٠	٤٦٠٠	٤٧٠٠
المشاريع الصناعية والتعدين	٣١٠٥٠	٢٠	٥٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٨٠٠٠	٩٠٠٠
المجموع العام	١٥٥٣٧٤	١٠٠	٩٣٦٤	٢٠٤٦٠	٢٨٣٩٠	٣١٦٠٠	٣٢٣٣٥	٣٣٢٢٥

ويرجع تعديل منهاج الاعمار الأول الى أن ايـــرادات الحكومة من النفط قد زادت بدرجة ملحوظة مع توقع استمـرار زيادتها ، والى أن المنهاج قد تضمن كل المشروعات الممكـن القيام بها ، بما فيها تلك التي لاتتوفر الدراسات الممهـــدة للاستثمار فيها • وقد خصصت الحكومة ٧٠٪ من عائـــدات النفط الى مجلس الاعمار اعتبارا من ١٩٥١/٤/١ • ويلاحـظ في البرنامج المعدل أنه لم يطرأ اى تعديل على تخصيصـات سنة ١٩٥١ المالية ، اذ بقى مجموع فصولها نحو ٩ر٤ مليـون دينار • أما تخصيصات السنوات التالية فقد طرأت عليهـــا تعديلات جوهرية حيث ارتفعت تخصيصات عام ١٩٥٢ مـــن ١٣ر٧ مليون دينار الى ٢٠ر٥ مليون دينار، وعام ١٩٥٥ من ١٢ر٨ مليون دينار الى ٣٢ر٣ مليون دينار في البرنامـــج المعدل • وأما اضافة سنة سادسة الى سنوات البرنامـــج الأول المعدل فترجع الى أن نسبة كبيرة من مشروعات البرنامج تمتد فترة تنفيذها لأكثر من خمس سنوات •

أما ايرادات البرنامج الأول المعدل ، خـــلال السنوات الست ١٩٥١ — ١٩٥٦ ، فقد خمنت بنحـــو ١٦٨ر٧ مليون دينار ، موزعة على سنوات البرنامج علـــى النحو المبين بالجدول الآتي :

جدول رقم ٤٥

الايرادات المخمنة للبرنامج الأول المعدل لمجلس الأعمار

للسنوات الست المالية ١٩٥١ ـ ١٩٥٦

(آلاف الدنانير)

نوع الايراد	مجموع الايرادات	%	الايرادات السنوية					
			١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
ايرادات النفط	١٦٤٦٤٠	٩٨	١٠١٥٠	١٨٦٩٠	٣٢٩٠٠	٣٤٣٠٠	٣٤٣٠٠	٣٤٣٠٠
حصيلة قرض مشروع الثرثار	٣٩٦٥	٢	٣٢٠	١٨٥٠	٩٧٠	٦٤٠	١٨٥	ـ
ايرادات متنوعة	١٣٥		٢	٨	٥٠	٣٥	٢٠	٢٠
المجموع	١٦٨٧٤٠	١٠٠	١٠٤٧٢	٢٠٥٤٨	٣٣٩٢٠	٣٤٩٧٥	٣٤٠٥٥	٣٤٣٢٠

وقد خول القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ لمجلس الاعمار أن ينفق المبالغ المخصصة لكل سنة بضمن المنهاج الأول المعدل ، واذا بقيت من الاعتمادات المقررة لأية سنة أية فضلة نقدية ، بعد الانفاق على مشروعات المنهاج في نفس السنة ، فللمجلس أن يضيف هذه الفضلة الى السنة أو السنين التالية . كما أن لمجلس الاعمار أن يجرى المناقلة بين اعتمادات مواد الفصل الواحد ، ولوزير المالية ، كذلك ، أن يقرض مجلس الاعمار المبالغ اللازمة لتنفيذ مشروعاته ، حتى لا يتوقف تنفيذ المشروعات بسبب نضوب الموجود النقدى للمجلس في بعض فترات السنة .

وقد استمر الصرف على مشروعات واعمال البرنامج الأول المعدل حتى نهاية السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥ ، حيث صدر قانون البرنامج الثاني لمشروعات مجلس الاعمار ووزارة الاعمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥ . وبما أنه قد بدأ الصرف بموجب هذا القانون اعتبارا من السنة المالية ١٩٥٥/١٩٥٦ ، فان تنفيذ البرنامج الأول المعدل ، وفقا للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ قد أمتد الى اربع سنوات فقط من سنوات هذا البرنامج ، أى أن سنتيه الخامسة والسادسة قد ادمجتا ضمن البرنامج الثاني لمشروعات مجلس الاعمار . ولذلك فان متابعة نتائج تنفيذ البرنامج الأول المعدل تمتد فقط الى اربع سنوات ، كما يتضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ٤٦

مجلس الأشغال ، البرنامج الأول المعدل ١٩٥١ - ١٩٥٦

التخصيصات والصرفيات ونسبة الصرفيات الى التخصيصات

	المجموع			١٩٥١			١٩٥٢			١٩٥٣			١٩٥٤		
	مجموع التخصيصات	مجموع الصرفيات	٪	التخصيصات الظهرة لسنة ١٩٥١ الحالية	الصرفيات	٪	التخصيصات الظهرة لسنة ١٩٥٢ المالية	الصرفيات	٪	التخصيصات الظهرة	الصرفيات	٪	التخصيصات	الصرفيات	٪
نفقات الادارة والتنظيم	١٨٨٠٠٠٠	٨٩٢٠١٧	٤٧ر٥	٩٢٠٠٠٠	٩١٦٣٢	٥٨ر٦	٤٦٠٠٠٠	٢١٣٨٢٥	٤٦ر٥	٦٥٠٠٠٠	٣٠٢٤٢٥	٥٠ر٥	٦٥٠٠٠٠	٢٣٧١٢٠	٤٦ر٦
مشاريع الري	٢٢٤١٤٠٠٠	١٦١٤٦٨٥٤	٥٠ر١	٣٠٢٤٠٠٠	٨٤١٤٤١	٢٧ر٨	٣١٥٠٠٠٠	٢٤٩٠٩٤٤	٣٥ر١	١٠٨٤٠٠٠٠	٤٧٩٠٠٢٥	٤٤ر٢	١١٩٥٠٠٠٠	٨٥١٩٤٤٤	٤١ر٦
الطرق الرئيسية والجسور	١٠٨٦٦٠٠٠	٨٥٦٤٩٤٣	٥٤ر٩	٢٠٦١٠٠٠	٢٤١٨٨٨	٣٥ر٠	٣٨٥٠٠٠٠	١٧٥١٦٢٤	٤٦ر١	٤٧٠٠٠٠٠	١٩١٦٦٦٦	٤٠ر٨	٥٣٠٠٠٠٠	٤٢٦٦٥٠٠	٨٠ر٥
الأبنية	١١٤١٨٠٠٠	٨٢٣٩٢٩٣	٧٢ر٢	٢٣١٨٠٠٠	٧٨٨١٠٠	٣٣ر٠	٢٩٥٠٠٠٠	٢٢١٥٢٢٣	٨٥ر٠	٣١٠٠٠٠٠	٢٤٥١١٨٠	٢٩ر١	٢٣٠٠٠٠٠	١٣٢٤٧٨٦	٨٢ر١
اعمال اراضي ومشاريع اخرى (أ)	١٣٦٨٦٠٠٠	٢١٦٢٣٠٤	٥٢ر٢	١٦٨٦٠٠٠	٧٢٢٠٢١	٤٥ر٨	٣٤٥٠٠٠٠	١٠٣٥٢٤٧	٣٠ر٠	٤١٥٠٠٠٠	٢٣٣٠٨١٠	٥٦ر٢	٤٤٠٠٠٠٠	٣٠٢٥٢٢٦	٦٨ر٨
الصيانات	١٤٠٥٠٠٠٠	٢٥٨٢٥٢٩	١٨ر٤	٥٠٠٠٠	-		٣٠٠٠٠٠٠	٨١٤٢٩	٢ر٢	٥٠٠٠٠٠٠	٤٦٠٩٦٥	١ر٢	١٠٠٠٠٠٠	٢٠٤٥١٨٥	٢٤ر١
التخصيصات الطارئة								٥٠٠٠٠٠٠							
المجموع	٨٩٨١٤٠٠٠	٤٤٠٩٤٧٤٠	٤١ر١	٣٦٤٠٠٠٠	٢١٢١٠٩٢	٣٣ر٠	٢٠٤٦٠٠٠٠	١٢٨٣٨٣٥٢	٦٢ر٧	٢٨٣٩٠٠٠٠	١٢٢٥٧٠٢١	٤٣ر٢	٣١٦٠٠٠٠٠	٢٠٨٦٨٢٧٦	٦٦ر٠

(أ) يدخل بضمنها ٢ر٢ مليون دينار لاعتمادات خاصة بمشروعات زراعية لم تدخل ضمن مشاريع الري ، في حين ان الصرفيات على هذه المشروعات بلغت نحو ٣ر١ مليون دينار .

ويتضح من الجدول السابق أن المنهاج الأول المعدل لمجلس الاعمار للسنوات الأربع ١٩٥١ - ١٩٥٤ كان يركز على المشروعات الزراعية ، اذ بينما حظى قطاع الزراعة على نحو ٣٢ر٩ مليون دينار[1] من مجموع تخصيصات المنهاج البالغ قدرها نحو ٨٩ر٨ مليون دينار ، اى بنسبة ٣٦ر٦٪ من هذا المجموع ، فان قطاع الصناعة لم ينل الا نحو ١٤ر١ مليون دينار أى بنسبة ١٥ر٧٪ من مجموع التخصيصات. أما بالنسبة للمصروفات ، فانه بينما انفق على المشروعات الزراعية نحو ١٦ر٦ مليون دينار اى بنسبة ٣٧ر٨٪ من مجموع المصروفات ، فان ما انفق على المشروعات الصناعية لم يتجاوز نحو ٢ر٦ مليون دينار وبنسبة قدرها ٥ر٩٪. وهو ما يعكس الأهمية المحدودة التي أعطيت للصناعة سواء من حيث التخصيصات أو المصروفات . وأما بالنسبة لمعدلات تنفيذ التخصيصات الاستثمارية ، فان أعلى نسبة للتنفيذ كانت في مشروعات الأبنية الحكومية (٧٢ر٢٪) ، تليها مشروعات الطرق والجسور (٥٤ر٠٪) ، ثم مشروعات الرى (٥٠ر٦٪) ، أما ادنى نسبة للتنفيذ فكانت للمشروعات الصناعية (١٨ر٤٪). أما النسبة العامة لتنفيذ مشروعات المنهاج الأول المعدل فقد بلغت ٤٩ر١٪ ، انما يلاحظ أن النسبة العامة للتنفيذ قد تزايدت من ٣٣ر٤٪ سنة ١٩٥١ الى ٦٢ر٧٪ سنة ١٩٥٢ ، ولكن هذه النسبة تراجعت الى ٤٣ر٢٪ سنة ١٩٥٣ ، ثم ارتفعت الى ٦٦ر٠٪ سنة ١٩٥٤ . ومن هنا يتضح

---

(١) راجع الجدول السابق رقم (٤٦).

أن النسبة الواطئة للتنفيذ في السنتين الأولى والثالثة من المنهاج كانت السبب في انخفاض النسبة العامة لتنفيذ مشروعات المنهاج في سنواته الأربع .

وقد كان من المتصور ان تتزايد نسبة التنفيذ ، سنة بعد أخرى ، بزيادة قدرة الجهاز التنفيذى لمجلس الاعمار ووزارة الاعمار ، أما أن تهبط نسبة التنفيذ من ٦٢ر٧ سنة ١٩٥٢ الى ٤٣ر٢٪ سنة ١٩٥٣ فهو أمر غير طبيعي. والهبوط الرئيسي كان في مشروعات الطرق الرئيسية والجسور وكذلك الأبنية .

وتتضمن المشروعات الصناعية الأولى ،التي وافق عليها مجلس الاعمار في منهاجه الأول المعدل ،المعامل الآتية : معملا لانتاج الزفت في القيارة ، ومعملا لانتاج الأنسجة القطنية في الموصل ، ومعملين لانتاج السمنت في الشمال ، احدهما في سرجنار بالسليمانية والاخر في حمام العليل، ومعملا لاستغلال الغاز الطبيعي وانتاج الكبريت في منطقة كركوك ،ومعملا لانتاج السكر من البنجر في الموصل .

وفضلا عن ذلك فقد وافق المجلس ، بصورة مبدئية، على انشاء معمل لانسجة الحرير الصناعي ومعامل للأنسجة الأخرى ، ولكنه لم يقرر ، بصفة نهائية ، الأماكن التي ستقوم عليها تلك المعامل . كذلك فقد حاول المجلس دراسة امكانية تنمية الطاقة الكهربائية ، والقيام بمسح عام للثروة المعدنية في البلاد . هذا وقد خصص المجلس المبالغ اللازمة لانشاء

مصفى للنفط يتم تشييده باشراف مصلحة مصافي النفط الحكومية .

ويبدو أن مجلس الاعمار كان يهتدى ، في وضع سياسته عن التصنيع ، بالارشادات التي قدمت من قبل خبراء البنك الدولي والخبير ايفرسن واللورد سولتر، والتي لم تكن بالضرورة أفضل سياسة للتصنيع كما سيتضح فيما بعد. لقد تضمنت جميعها ضرورة التركيز أساسا على تنمية الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المحلية والتي يسهل تصريف منتجاتها في السوق المحلية . فمثلا كان من المفروض أن معمل القار ، الذى صمم لتجهيز ٦٠٠٠٠ طنا من الأسفلت سنويا ، سوف يستخدم المواد الأولية المحلية ، ويجد سوقا رائجا في مشروعات بناء الطرق التي يقوم بها مجلس الاعمار . كذلك فقد كان من المقدر لمعملي السمنت أن يستخدما المواد المتوفرة محليا ، وينتجا المواد الانشائية الأساسية في بناء السدود ، فضلا عن أن تشييد هذين المعملين بالقرب من أماكن بناء السدود يقلل كثيرا من تكاليف نقل المواد الانشائية الى مواقع العمل في اولى مراحل الانتاج . اما منتجات معامل الأنسجة القطنية وسكر البنجر فسوف تحل محل ما يستورده العراق من هذه المنتجات ، اضافة الى دعم قطاع الزراعة بخلق طلب متزايد على بعض منتجاته . وأما معامل الحرير الصناعي فان منتجاتها يمكن أن تسد الاحتياجات المحلية من المنسوجات الحريرية .

وفي ضوء البيانات والمعلومات المتاحة عن متابعة تنفيذ المشروعات الصناعية في المنهاج الأول لمجلس الاعمار ، فانه قد تم تنفيذ هذه المشروعات فيما عدا معمل استغلال الغاز الطبيعي وانتاج الكبريت في كركوك ، ومعامل الحرير الصناعي والأنسجة الأخرى ، وهي التي تضمنها المنهاج الثاني للمجلس كما سنبينه فيما بعد . وفيمايلي نبذة عن المشروعات التي بوشر بتنفيذها في المنهاج الاول :

(١) مصفى القير

كان مصفى القير في القيارة أول مشروع صناعي تبناه مجلس الاعمار لانتاج الأسفلت ، فلقد كان الأسفلت ويستورد عادة من مصافي النفط في عبادان في ايران ، ولم تكن هناك من الأسباب الفنية ما يحول دون أن يقدم العراق — ولديه المصادر الأساسية المشابهة من النفط الخام في القيارة — على الانتاج بتكاليف رخيصة للسوق المحلية التي قدر لها أن تتسع كثيرا بعد تنفيذ البرنامج الخاص بتبليط الطرق ، خاصة وأن الزفت الخام الذى كان ينتج محليا منذ سنوات عديدة يحتوى على مادة الكبريت ، ولذلك فانه لا يقاوم الأمطار ، وغالبا ما تجرفه السيول[1] .

(١) تدخل القيارة ضمن حدود منطقة امتياز شركة نفط الموصل ، وهي التي تقوم بتجهيز النفط الخام الذى يحتاج اليه مصفى القير — راجع بالتفصيل كاثلين . م . لانكلي ، " تصنيع العراق ، ترجمة دكتور محمد الطائي ودكتور محمد عزيز ودكتور خطاب العاني والسيد عدنان القصير ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص٣٥١ وما بعدها .

وقد اختار مجلس الاعمار شركة استشارية عـــام ١٩٥٢ قامت بوضع الدراسات والبحوث الفنية اللازمة لقيام المشـــروع ، واختار المقاولين عام ١٩٥٣ • وعندما انجز العمل فـــي المشروع عام ١٩٥٥ سلم الى مصلحة مصافي النفط الحكوميـــة ، واصبح الزفت يكلف المتاول ١٢ دينارا للطن الواحد بعدمـــا كان يكلفه ٣٠ دينارا ، سعر ميناء الوصول بالبصرة • كما انشىء معمل للبراميل بالقرب من المصفى • غير أنه تبين أن الطاقـة الانتاجية للمصفى ، وقدرها ٦٠ ألف طن سنويا ، اكبر بكثير مما يمكن أن تستوعبه السوق المحلية آنذاك ، ولذلك لم يستغل مـــن هذه الطاقة الا ثلثها ، واقترح عام ١٩٥٨ أن تستغل الطاقـة الانتاجية الباقية في انتاج المواد المصفاة الأخرى •

(٢) معامـل السـمنت

كان مجلس الأعمار معنيا بامكانية تجهيز الكميات الكبيرة من السمنت التي تحتاج اليها البلاد في بناء الســـدود الجديدة • ولذلك فقد قرر انشاء المعامل لانتاج السمنت على أساس أن نفقات انشائها يمكن أن تغطى من الوفورات الناشئة عن تناقص الطلب على السمنت المستورد ، فضلا عما يتحقق مـــن فوائد للاقتصاد القومي عامة • ومن ثم قامت هيئة مـــن المهندسين الاستشاريين بجولة استطلاعية في انحاء المحافظـات (الألوية) الشمالية لاختيار أفضل المواقع لانشاء تلك المعامل • كما بدأت هيئة استشارية أخرى باعداد المواصفات اللازمـــة لذلك • وبدأ المقاولون عملهم عام ١٩٥٤ • وافتتح معمـــل

سرجنار في اوائل عام ١٩٥٧ ، أما العمل في معمل حمام العليل فكان قد قارب على نهايته في أواخر نفس العام .

والواقع أن أختيار موقع المعملين كان اختيارا موفقا ، اذ يقع معمل سرجنار في محافظة السليمانية على بعد بضعة أميال من سد دوكان ، ويوصل بينه وبين السد طريق ممتاز، فضلا عن أن مواد الكلس والصلصال متوافرة في التلال المجاورة للمعمل . أما معمل سمنت حمام العليل في محافظة نينوى ، وقد تم اكماله سنة ١٩٥٩، فانه يتمتع هو الآخر بموقع ممتاز بالنسبة للأماكن التي كانت قد اختيرت لاقامة سد بخمة وسد أسكي موصل [1] .

(٣) معمل النسيج القطني بالموصل

بدأ التفكير في انشاء هذا المعمل عقب زيارة بعثة البنك الدولي للعراق عام ١٩٥١ ، عندما أوضح تقرير البعثة أن المعمل القطني لشركة الغزل والنسيج العراقية قد ركز انتاجه على الغام الأسمر ، وأن المعامل الأخرى للنسيج القطني التي كانت قائمة وقتذاك لم تكن تسد الا حوالي ٢٥٪ من حاجة العراق الى المنسوجات القطنية . ورغم أن تقرير بعثة البنك الدولي قد أوصى بأن يقوم المصرف الصناعي بتمويل عمليات التوسع في الطاقة الانتاجية لمعامل النسيج القطني الخاصة ، الا أن مجلس الاعمار لم يأخذ بهذه التوصية ، وقام باختيار المهندسين الاستشاريين للمعمل الجديد في الموصل عام ١٩٥٣.

(١) ان معمل سمنت حمام العليل ، وان كان قد تم اكماله سنة ١٩٥٩ ، الا ان تشغيله تأخر حتى عام ١٩٦١.

كما أختار المجلس المقاولين الذين اسندت اليهم أعمال المشروع عام ١٩٥٤ ، وتم افتتاحه عام ١٩٥٧ • وكان المعمل يحتوى ، عند بدء انشائه ، على ٢٥٠٠٠ مغزلا و ٦٣٠ نولا ، وكان ينتج ما بين ٢٠ و ٢٥ مليون ياردة سنويا من الاقمشة القطنية اى ما يقرب من نصف ما كان العراق يستورده من تلك الاقمشة • بيد أن الطاقة الانتاجية لمعامل المنسوجات القطنية في اوائل عام ١٩٥٨ كانت كافية لانتاج أكثر من ثلثي ما يحتاج اليه العراق من هذه المنسوجات • وقد تكلف انشاء المعمل ما يربو على ثلاثة ملايين من الدنانير ، كما جهز المعمل بأحدث الأساليب المتبعة في عمليات الصباغة والتبييض •

ويعتمد المعمل في انتاجه على القطن المحلي • والجدير بالذكر هنا أن المهندسين الاستشاريين — قبل المباشرة ببناء المعمل — قاموا باجراء تجارب في الهند للتأكد من صلاحية استعمال القطن العراقي في صناعة المنسوجات القطنية • ولاريب أن هذا أمر بالغ الأهمية من الوجهة الاقتصادية ، اذ أن صلاحية القطن العراقي كمادة خام في صناعة المنسوجات انما تعنى امكان زيادة انتاج القطن في البلاد لسد احتياجات معامل النسيج القطني اليه •

وقد سلم معمل النسيج القطني بالموصل ، بعد اتمام تشييده وتهيئته لمرحلة التشغيل ، الى وزارة الاقتصاد التي ألفت له مجلس ادارة للاشراف عليه • كما قام مجلس الاعمار

بامداد المشروع برأسمال للتشغيل قدره ٢٥٠٠٠٠ دينارا ، ووضع تحت تصرفه ، ايضا ، قرضا بما يساوى هذا المبلغ . وبلغ عدد المشتغلين في هذا المعمل نحو (١٤٧٠) مشتغل .

(٤) معمل السكر بالموصل

لقد حاول العراق أن ينتج كميات كافية من السكر محليا بحيث لايؤثر عليها ما يجرى في العالم من أحداث ، بعد تجربة الحرب العالمية الثانية ، وما لاقاه العراق من صعوبات جمة في استيراد السكر خلال سنوات الحرب . يضاف الى ذلك أن استهلاك العراق من السكر كان يطرد في الزيادة . دليل ذلك أن استيرادات السكر قد ارتفعت من ٣٨٠٠٠ طنا سنويا في المتوسط في الفترة ١٩٣٦ - ١٩٥١ الى ٨١٠٠٠ طنا سنويا في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، ثم الى ١٤١٠٠٠ طنا سنة ١٩٥٦ ، والى ١٤٥٤٣٢ طنا سنة ١٩٥٧ .

وبالرغم من قيام هذه الظروف ، فان بعثة البنك الدولي لم تشجع المسئولين بالعراق على انتاج السكر ، استنادا الى افتقار العراق الى المادتين الأوليتين اللازمتين لانتاجه ، وهما قصب السكر والبنجر . ومع ذلك فقد قام مجلس الاعمار بتشجيع زراعة بنجر السكر ، ونجحت زراعته فعلا في المحافظات (الالوية) الشمالية سنة ١٩٥٣/٥٢ . ومن ثم وقع الاختيار على احدى الشركات الاستشارية لتقوم بدراسة مفصلة حول امكانية انشاء معمل للسكر . وقد نصحت

تلك الشركة الاستشارية بانشاء معمل لانتاج السكر من البنجر المحلي كخطوة أولى ، وبعدها قيام المصفى الخاص بتصفية السكر الخام المستورد والذى يقل سعره كثيرا عن السكر المصفى • وقد قدر أن المعمل المقترح سيتمكن من انتاج ١٠٠٠٠ طن من السكر البنجرى وتصفية ٢٥٠٠٠ طنا من السكر الخام المستورد سنويا • وفي سنة ١٩٥٦ عهد بتشييد المصفى المذكور الى المقاولين ، على أن يسلم كاملا في موعد أقصاه نهاية سنة ١٩٥٨ •

ولقد كان من المفيد أن يقرر مجلس الاعمار تنفيذ مثل هذا المشروع ، اذ أنه يعني اضافة محصول زراعي جديد الى المحاصيل الزراعية بالعراق ، مما يزيد بدوره حجم الانتاج والدخل الزراعيين • ومع ذلك فقد كان هناك اعتراض (١) على مجلس الاعمار لأنه قرر انشاء معمل لانتاج السكر في الشمال في الوقت الذى بدأ فيه معمل آخر بانتاج النسيج القطني في الموصل ،وهو يستلزم وجود القطن المحلي ، لأن الاغراء على انتاج القطن ، والتفضيل المتأصل لزراعة الحبوب ، والطلب المتزايد على الخضراوات ،قد يجعل من المشكوك فيه امكان حمل المزارعين على زراعة مساحات واسعة كافية من بنجر السكر ، مع أن ٢٥٪ من الأراضي المروية في لواء الموصل يجب أن تزرع ببنجر السكر حتى يكون

---

(١) Arthur D. Little Inc., A plan for Industrial Development, p.245.

الناتج كافيا لتمويل معمل السكر بالمواد الأولية اللازمة • وقد ثار بعض النقاش حول ما اذا كان من الأفضل بناء المعمل في محافظة أخرى غير الموصل ، حتى لو تطلب هذا الموقع الجديد مزيدا من المصروفات على تحسين طرق المواصلات ، لأن الطرق ليست ملائمة في محافظة (لواء) السليمانية التي تتمتع بميزات زراعية كبيرة تساعد على نجاح زراعة البنجر •

(٥) مصفى الدورة

في عام ١٩٥١ قبلت وزارة الاقتصاد عرض شركة أمريكية لانشاء مصفى طاقته الانتاجية مليون طن ، فوضعت تصميمات المصفى بحيث يكون قادرا على تجهيز نفسه بكل ما يحتاج اليه من أدوات ومعدات حديثة • وفي عام ١٩٥٢ عهد الى مصلحة مصافي النفط الحكومية بمهمة الاشراف على تصفية النفط وتوزيع منتجاته • وتم بناء المصفى في ضواحي بغداد بمنطقة الدورة في اواخر عام ١٩٥٥ • وكانت المصلحة قد حصلت من مجلس الاعمار على منحة قدرها ستة ملايين دينار• ولما كانت تكاليف انشاء المصفى مع مد الأنابيب والقيام بأعمال التوصيل قد بلغت حوالي تسعة ملايين دينار ، فقد غطى الفرق بقرض من البنك المركزي العراقي •وتشمل منتجات المصفى على البنزين والكيروسين ونفط الوقود والدهون وزيوت التزييت •

ولما كان معدل الاستهلاك المحلي من منتجات النفط آخذا في الزيادة المطردة ، اذ ارتفع من ٥٦٠٠٠٠ طنا

عام ١٩٥٠ الى ١٠٥٠٠٠٠ طنا عام ١٩٥٦ ، وكان من المتوقع استمرار الزيادة في المعدل السنوى للاستهلاك ، فقد اعدت عام ١٩٥٦ خطة لزيادة انتاج المصفى ، ولهذا فقد قدم مجلس الاعمار منذ ذلك الحين قروضا أخرى لزيادة الطاقة الانتاجية للمصفى . وقد انجزت عمليات التوسع في اواخر عام ١٩٥٩.

وفي ضوء البيانات المتاحة عن المتابعة المالية لتنفيذ المشروعات الصناعية بالبرنامج الأول لمجلس الاعمار، فان الاعتمادات المقررة لهذه المشروعات سنة ١٩٥١ بلغت نحو ٥٠ الف دينار ، لم ينفق منه شيئا . وفي سنة ١٩٥٢ خص هذه المشروعات من اعتمادات البرنامج ٣٠ مليون دينار انفق منها نحو ٨١٤٢٩ دينارا فقط . أما في سنة ١٩٥٣ فقد بلغت جملة اعتمادات المشروعات الصناعية والتعدين نحو ٥ مليون دينار ، انفق منها ٤٦٠٩٦٥ دينارا فقط. وفي سنة ١٩٥٤ بلغت اعتمادات هذه المشروعات نحو ٦ مليون دينار ، انفق منها ٢٠٤٥١٨٥ دينارا فقط . وهذا مما يدل على انه رغم ان اعتمادات المشروعات الصناعية كانت ضئيلة بالمقارنة باعتمادات المشروعات الزراعية ، فان معدلات تنفيذ المشروعات الصناعية كانت واطئة جدا .

ولم يكتف مجلس الاعمار بتنفيذ المشروعات الصناعية التي قدمناها ، بل أنه عهد الى شركة انكليزية في اوائل عام ١٩٥٤ بمهمة القيام بمسح جيولوجي وجيوفيزيقى للبلاد ، لأن تقدير المصادر المعدنية في العراق أمر من الأهمية

بمكان ، اذ أنه يسلط الأضواء على الامكانيات الصناعية في المستقبل • وقد قامت الشركة فعلا بعملية المسح في المنطقة الجبلية الشمالية في أشهر الصيف وفي المنطقة السهلية والصحراوية في أشهر الشتاء • وفي نهاية عام ١٩٥٧ تمت دراسة مصادر عدة للثروة المعدنية وتمحيصها ، ووجدت رواسب الرمل الصالح لصنع الزجاج قرب النجف وفي وادى عماج ، وكميات ضخمة من رواسب الفوسفات متوسطة الجودة في البادية الشمالية • كما أعلنت الهيئة الفنية الثالثة لمجلس الاعمار في شهر آذار ١٩٥٨ أنه قد تم اكتشاف منجم للحديد الخام قدرت خاماته بحوالي مليون طن، وقدرت نسبة الحديد فيه بحوالي ما بين ٣٥٪ الى ٧٠٪ [1] •

البرنامج الثاني لمجلس الاعمار

غير أنه تجدر الاشارة الى أنه منذ أن تولى مجلس الاعمار مهمة وضع منهاج لاستثمار الأموال العامة في تنمية الاقتصاد القومي ، فان الحكومة قامت بثلاث دراسات اقتصادية هامة ، كان لها أثرها في تخطيط برامج مجلس الاعمار : الدراسة الأولى وقد تولاها البنك الدولي للتنمية والتعمير وقد تمت عام ١٩٥٢ ، أما الدراسة الثانية فهي تتعلق بالسياسة النقدية وقد قام بها ثلاثة من الاقتصاديين الدانمركيين باشراف كارل ايفرسون ، وتمت الدراسة عام ١٩٥٣ ثم نشرت عام ١٩٥٤ • أما الدراسة الثالثة فقد تولاها لورد سولتر عام ١٩٥٤ ونشرت في تقرير مفصل

(١) راجع ك•م•لانكلى ، "تصنيع العراق" نفس المرجع السابق ، ص٣٦٦•

عام ١٩٥٥ • ثم وضعت بعد ذلك دراسات تفصيلية لبعض جوانب منهاج الاعمار ، ومنها دراسة الامكانيات الصناعية في العراق وهي الدراسة التي قامت بها شركة ارثر دى ليتل •

أما الدراسة الأولى (تقرير بعثة البنك الدولي) فقد أكدت على ضرورة توسيع نطاق التطوير الاقتصادى والحاجة الى منهاج استثمارى حكومي متوازن ، وعلى أن الأموال المستثمرة في السدود وأعمال الرى وطرق المواصلات والمؤسسات الصناعية يجب أن تدعم بزيادة النفقات الدائمية على الزراعة والصحة والتعليم • كما ركزت الدراسة على الزراعة ، وأظهرت الحاجة الماسة الى انجاز مشروعات الرى التي كان قد اقترحها سير وليم ويلكوكس عام ١٩١١ • اذ أن توسع المنهاج الزراعي سيوفر الكثير من المواد الأولية والخامات اللازمة للصناعة ، فضلا عن أن رفع مستوى المعيشة في الريف سيخلق سوقا واسعة لتصريف المنتجات الصناعية • وقد حثت الدراسة كذلك على استغلال الغاز الطبيعي الذى يستخرج مع النفط ، ويترك دون الافادة منه • وأخيرا فقد أوصت بعثة البنك الدولي بأن تقوم الحكومة بمساعدة المستثمرين بدلا من أن تمتلك هي بنفسها المشروعات[1] •

---

(١) International Bank of Reconstruction and Development, The Economic Development of Iraq, Baltimore, 1952, PP. 2-3 and Chap. 6 & 7.

أما الدراسة الثانية التي أشرف عليها كارل ايفرسون فقد حددت الهدف الاقتصادى للسياسة النقدية بالعراق ، وهو : " الحصول على الحد الاقصى من التوازن ، وتطور اقتصادى مستقر نسبيا ، وتوسع يتفق مع تجنب ضغط التضخم النقدى ، مع الاحتفاظ باحتياط كاف من النقد الاجنبي " (١) . كما أوضح التقرير أن على مجلس الاعمار أن يوزع نفقاته لا في ضوء ايراداته وحسب ، بل على أساس ما يتاح من موارد ضرورية ، بصورة مباشرة اوغير مباشرة ، لتنفيذ المشروعات المتضمنة في برامجه . كما أكد التقرير على التنمية الزراعية ، وأهمية ادخال بعض المحاصيل الجديدة ليتمكن العراق من تصدير أنواع مختلفة من المنتجات الزراعية . وأوصى التقرير ، كذلك ، بأنه ينبغي على الحكومة أن تعطى الأولوية في أعمالها لرفع مستوى التعليم والتدريب بين المواطنين . ولعل أهم ما جاء في تقرير ايفرسون هو الا تعتبر الاستراتيجية الأساسية للتنمية على اساس التصنيع ، وان كان يدرك أنه لا مناص من توسيع نطاق الصناعة في البلاد في المدى البعيد . والواقع أن تقرير ايفرسون قد نبه الى خطر متوقع من التضخم النقدى ، مما دفع الحكومة الى وضع سياسة تسمح بحرية الاستيراد بما لايتعارض مع مصالح الاقتصاد القومي .

وأما اللورد سولتر فقد اعتبر أن الموارد الطبيعية الرئيسية في البلاد تتألف من التربة الرسوبية ومن موارد المياه .

---

(١) C. Iversen, Monetary Policy in Iraq, Copenhagen, 1954, PP. 177 & 147.

ولذلك فانه ينهج نهج التقريرين السابقين في أن أعظم مجال طبيعي لتطوير البلاد يمكن أن يتحقق عن طريق التوسع في الانتاج الزراعي نتيجة قيام مشروعات الرى والبزل. وقد برر اتجاهه الى أن العراق ليس بحاجة الى التعجيل بمرحلة التصنيع باعتبارات ثلاثة : الأول أن ضغط السكان على موارد الأرض لايزال محدودا ، وأن الأراضي التي يمكن استثمارها تستطيع استيعاب اعداد من البشر اكبر مما هو موجود حاليا (١٩٥٥) . الاعتبار الثاني أن توسع التجارة الخارجية كان مترتبا على استثمار موارد النفط ، وأن حصول العراق على النقد الأجنبي كعائدات للنفط قد يسر له كثيرا استيراد السلع بسهولة أى أنه لاداعى للعمل على احلال الواردات بالانتاج المحلي . أما الأعتبار الثالث فهو أن زيادة السكان بالمعدلات السريعة الحالية سيؤدى بلاريب الى زيادة الحاجة الى المواد الغذائية ، ومن ثم فمن المحتمل أن تصبح التجارة الخارجية للعراق في صالح الدول الزراعية وهي طبعا دول نامية أخرى لامانع من حد الاستيراد منها ، بينما الانتاج الصناعي سيكون على حساب الدول الصناعية الكبرى بالدرجة الاولى . ولهذا فانه أوصى بضرورة تخصيص الجانب الأكبر من أموال مجلس الاعمار لتنمية الزراعة . ومع ذلك فانه " قد دافع عن فكرة حدوث توسع جوهرى في ميدان الصناعة يتجاوز حدودها الضيقة القائمة في الوقت الحاضر (١٩٥٥) ، وأن هذا التوسع لابد منه من جهة وهو أمر مرغوب من جهة أخرى " (١) .

(١) Lord Salter, The Development of Iraq, A Plan of Action, Baghdad, 1955, P.15 & 18.

وفي ضوء هذه الدراسات صدر قانون البرنامج الثاني لمشروعات مجلس الاعمار ووزارة الاعمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥. وحدد هذا القانون المنهاج العام لمشروعات المجلس للسنوات ١٩٥٥ - ١٩٥٩ المالية . وبموجب هذا القانون تم تخصيص نحو ٢ر٢٦٦ مليون دينار للمشروعات الرئيسية، ونحو ١ر٣٨ مليون دينار للمشروعات الصغيرة وبعض المشروعات المتفرقة الأخرى ، على النحو المفصل فيمايلي :

جدول رقم ٤٧

المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار للسنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩ المالية

البرنامج الثاني

(بآلاف الدنانير)

القطاع	مجموع التخصيصات	٪	التخصيصات				
			١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
نفقات الادارة والتنظيم	٥٤٥٠ر	٢	٦٥٠ر	١٢٥٠	١٢٠٠ر	١٢٠٠	١٢٠٠
مشاريع الري والنزل والخزن	١٠٧٢٢٥ر	٣٥	٢١٢٠٠ر	٢٣٤٠٠	٢٢٩٥٠ر	٢٠٨٠٠	١٩٠٨٥
الطرق والجسور	٥٣٢٠٠ر	١٨	١٠٩٧٠ر	١٦٢٠٠	١٣١٣٠ر	٨٤٠٠	٤٩٥٠
الطيران	٥٠٠ر	٢	٥٠٠ر	١٥٠٠	١٠٠٠ر	١٠٠٠	١٠٠٠
الاعمال الرئيسية للسكك الحديدية	١٥٥٠٠ر	٥	٥٠٠٠ر	٢٥٠٠	٢٥٠٠ر	٢٥٠٠	٢٥٠٠
المباني الرئيسية	٢٨٥٥٠ر	٩	٤٢٠٠ر	٧٤٥٠	٧٦٩٠ر	٥٦٠٠	٣٥١٠
الصناعة والتعدين والكهرباء	٤٣٥٧١ر	١٤	٨٢١١ر١	١٢٧٢٧	٨٣٢٢ر٢	٧٢٠٠	٢١٠٠
انماء الثروة الحيوانية والنباتية والمياه الجوفية	٦٤٧٥ر	٢	١١٦٥ر	١٥٦٥	١٢٧٥ر	١١٨٥	٧٨٥
المشاريع الصغرى	٣٢٢٥٠ر	١١	٦٧٥ر	٦٢٥٠	٦٤٥٠ر	٦٢٥٠	٦٢٥٠
مشاريع متفرقة	٥٨٧٥ر	٢	١٥٢٥ر	١٢٢٥	١٠٢٥ر	١٠٢٥	١٠٢٥
المجموع	٣٠٤٣٠٦ر١	١٠٠	٢١٧٧١ر١	٢٤٥٧٧	٦٥٣٤٢ر٢	٥٥٢١٠	٤٧٤٠٥

ويدل الجدول السابق على ان البرنامج الثاني اكثر شمولا ، من حيث القطاعات الاقتصادية ، من البرنامج الأول • كما يدل على أن مشروعات الرى والبزل والخزن لاتزال تحتل المرتبة الاولى من حيث الأهمية النسبية للتخصيصات الأستثمارية ، اذ حظيت هذه المشروعات بنحو ٣٥٪ من مجموع التخصيصات ، يليها مشروعات الطرق والجسور ١٨٪ ثم المشروعات الصناعية والتعدين ومشروعات الكهرباء ١٤٪ •

أما ايرادات المجلس ، خلال السنوات الخمس ١٩٥٥ - ١٩٥٩ المالية ، فقد خمنت بنحو ٢١٥ر٧ مليون دينار ، يضاف اليه نحو ٣٧ر٠ مليون دينار تمثل المبلغ المدور من المنهاج الأول للمجلس • ولما كانت اعتمادات المنهج الثاني للمجلس قد حددت بنحو ٣٠٤ر٣ مليون دينار ، فان ثمة عجزا في ايرادات المنهج الثاني للاعمار عن مصروفاته يقدر بنحو ٥١ر٦ مليون دينار ، على أن يتم تلافي هذا العجز بالزيادة المتوقعة في عائدات النفط خلال سنوات المنهج الثاني • وفيمايلي تفصيل ايرادات البرنامج الثاني للاعمار :

جدول رقم ٤٨

الايرادات المخصصة للبرنامج الثاني للاستثمار

عن السنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩ المالية

(بآلاف الدنانير)

نوع الايراد	مجموع الايرادات	النسبة %	الايرادات				
			١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
ايرادات الضبط	٢١٥٠٠٠	٩٩	٤٣٠٠٠	٤٣٠٠٠	٤٣٠٠٠	٤٣٠٠٠	٤٣٠٠٠
حصيلة قرض مشروع الاستثمار	١٠		١٠	—	—	—	—
ايرادات متنوعة	٧٥		١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
الفوائد	٦٠٠	١	١٣٠	٢٠٠	٩٠	٩٠	٩٠
المجموع	٢١٥٦٨٥	١٠٠	٤٣١٥٥	٤٣٢١٥	٤٣١٠٥	٤٣١٠٥	٤٣١٠٥

غير أنه بناء على استكمال الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروعات ، وتوفر أموال اضافية نتيجة لزيادة عائدات النفط ، وزيادة حصة مجلس الاعمار منها تبعا لذلك ، فقد رأى المجلس أن يضع منهاجا معدلا للمنهاج الثاني للاعمار . ولذلك صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ معدلا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥ ، وقد تم اصداره استنادا الى الفقرة (٢) من المادة الثالثة عشرة من قانون مجلس الاعمار ووزارة الاعمار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ .

وقد توخى المسئولون بالمجلس ووزارة الاعمار ، لدى وضع البرنامج الثاني المعدل ، الاستفادة مما كان قد توفر من دراسات وبحوث فيما يتصل بالمشروعات الممكن القيام بها ، وما توفر من أموال اضافية نتيجة لزيادة عائدات النفط ، مع الأخذ في الاعتبار بتوصيات الخبراء الاقتصاديين التي تضمنتها تقاريرهم المرفوعة الى المجلس ، مما أشرنا اليه فيما سبق ، وحاجة القطر الى المشروعات الاقتصادية والعمرانية التي يمكن بتنفيذها بناء صرح الاقتصاد الوطني .

ولقد بلغ مجموع التخصيصات في البرنامج الثاني المعدل للاعمار نحو ٥٠٠ مليون دينار ، منها نحو ٤٣٠ر٧ مليون دينار لتنفيذ المشروعات الكبيرة التي يلتزم مجلس الاعمار بتنفيذها بمعرفته ، ونحو ٦٩ر٣ مليون دينار للمشروعات الصغيرة والمشروعات المتفرقة الأخرى التي تقوم الدوائر الحكومية بتنفيذها . أما الايرادات المخمنة فقد

قدرت بنحو ٣٩٠ر١ مليون دينار ، وهذا التقدير يرتب عجزا في ايرادات البرنامج عن مصروفاته يبلغ نحو ١٠٩ر٩ مليون دينار • وقد كان من المتوقع تلافي هذا العجز من الزيادات المتوقع حدوثها في ايرادات النفط خلال سنوات البرنامج ، ومن الوفر المتوقع تحقيقه في الانفاق على المشروعات اونتيجة القصور المتوقع في التنفيذ • ويلاحظ أن سنوات البرنامج الثاني المعدل قد امتدت الى ست سنوات مالية ، أى من ١٩٥٥ الى ١٩٦٠ ، في حين أن البرنامج الثاني قبل تعديله لم يكن ممتدا لأكثر من خمس سنوات ، كما يتضح من الجدولين الآتيين :

جدول رقم ٤٩

التخصيصات للبرنامج الثاني المعدل للاعمار

للسنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠ المالية

القطاع	مجموع الاعتمادات	النسبة %	التخصيصات السنوية					
			١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
نفقات الادارة والتنظيم	٧٣٥٠٠٠٠٠	٥ر١	٢٩٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠
السيطرة على الفيضان والري والجزل	٥٣٧٥٤٦٠٠	٢١ر٠	١٣١٠٤٦٠٠	٢٤٥٠٠٠٠٠	٢٦٩٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠٠	٢٩٢٥٠٠٠٠	٣٣٥٠٠٠٠٠
الطرق والجسور والمواصلات	٢٤٣٦٧٦٩٢	٢٥ر٠	١٤٠٦٣٦٩٢	١٧٧٥٠٠٠٠	٢١٨٠٠٠٠٠	٣٢١٥٠٠٠٠	٢٠١٠٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠٠
البناني الرئيسية	٣٧١٨٩٠٠٠	٧ر٠	٢٧٨٩٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٩٣٥٠٠٠٠	٧٧٥٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
المصايف ودور الاستراحة	٢٥٨٠٠٠٠	٥ر٠	١٨٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
الاسكان	٢٤٠٨٥٠٠٠	٥ر٠	٨٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
الصناعة والتعدين والكهرباء	٧٢١١٩٢١٧	١٣ر٠	٤١١٩٢١٧	١٧٥٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
انماء الثروة الحيوانية والنباتية والمياه الجوفية	١٤٢٨٦٨١٨	٣ر٠	١٠٣٦٨١٨	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠
التعاوني والمؤسسات	٥٩٣٧٥٠٠٠	١٢ر٠	٢٢٥٠٠٠٠	٩٩٢٥٠٠٠	١٠١٢٥٠٠٠	١٠١٢٥٠٠٠	١١١٧٥٠٠٠	١١١٧٥٠٠٠
مشاريع متفرقة	٩٩٠٠٠٠٠	٢ر٠	١٥٢٥٠٠٠	٢٠٧٥٠٠٠	١٥٧٥٠٠٠	١٥٧٥٠٠٠	١٥٧٥٠٠٠	١٥٧٥٠٠٠
المجموع	٥٠٠٠٧٢٢٧	١٠٠ر٠	٤٦٦٠٧٢٢٧	٨١٩٥٠٠٠٠	١٠١٥٥٠٠٠٠	١٩٥٥٠٠٠٠	٨٦٩٠٠٠٠٠	٨٢٤٥٠٠٠٠

جدول رقم ٥٠

الايـــرادات المخططة للبرنامج الثاني المعدل للاعمـــار

للسنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠ الطويـــلة

نـــوع الايـــراد	مجمـــوع الايرادات	النسبة ٪	الايـــــــــــــــــرادات المـــــــــــــــــقدرة					
			١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
ايـــــرادات النفـــــط	٣٨٥٠٨١٢١٨	٩٩	٥١٠٨١٢١٨	٦٥٢٠٠٠٠٠	٦٥٢٠٠٠٠٠	٦٥٢٠٠٠٠٠	٦٥٢٠٠٠٠٠	٦٥٢٠٠٠٠٠
حصيلـــة قـــرض التثـــمـــار	٣٩٢٢٦	ـ	٣٩٢٢٦	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
الايـــــرادات المتنوعـــــة	١٢٠٠٠٠	ـ	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
الفوائـــــــــــــد	٤٧٦٤٠٠٠	١	١٧٦٤٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
المجمـــوع	٣٩٠٠٥٤٤٤٤	١٠٠	١٥٩٠٤٤٤٤	٦٥٨٣٠٠٠٠	٦٥٨٣٠٠٠٠	٦٥٨٣٠٠٠٠	٦٥٨٣٠٠٠٠	٦٥٨٣٠٠٠٠

وقد استمر الصرف على البرنامج الثاني المعدل للاعمار ، وفقا لما ورد بالجدولين السابقين من تخصيصات للمشروعات ، في مختلف القطاعات الاقتصادية ، ومن ايرادات مخمنة للبرنامج ككل ، وفي كل سنة من سنواته ، الى أن صدر قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة ، بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، وذلك بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٣١ ، حيث تم الغاء جميع قوانين مجلس الاعمار ، والغاء وزارة الاعمار ، وانشاء وزارة التخطيط .

وقد أجريت بعض التعديلات على تخصيصات البرنامج الثاني المعدل للاعمار ، بحيث أصبح مجموع الباب الاول (تخصيصات المشروعات الرئيسية) نحو ٤١٠ر٠ مليون دينار ، ومجموع الباب الثاني (المشروعات الصغرى) ٦٦ر٢ مليون دينار ، وبذلك يكون مجموع تخصيصات البرنامج نحو ٤٧٦ر٢ مليون دينار للسنوات ١٩٥٥ - ١٩٥٩ المالية . اما المصروفات الفعلية للبرنامج فقد بلغت نحو ٢٨٠ر٧ مليون دينار ، منها نحو ٢٣٠ر٧ مليون دينار للمشروعات الرئيسية ، ونحو ٥٠ر٠ مليون دينار للمشروعات الصغيرة . كما يتضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ٥١

البرنامج الثاني المعدل للاعمار للسنوات ١٩٥٥ - ١٩٥٩ المالية

التخصيصات والصرفات ونسبة الصرفات الى التخصيصات

	المجموع		٪	١٩٥٥		٪	١٩٥٦		٪	١٩٥٧		٪	١٩٥٨		٪	١٩٥٩		٪
	التخصيصات	الصرفات		التخصيصات	الصرفات		التخصيصات	الصرفات		التخصيصات	الصرفات		التخصيصات	الصرفات		التخصيصات	الصرفات	
الباب الاول - مشاريع المجلس الرئيسية :																		
١ - تنظيمات الادارة والتنظيم .	٤٤٠٠٠٠٠	٥٠٨٩٩٦٠	٢١ر١	٢٥٠٠٠٠٠	٢٧٤٤٥٧١	٩٣ر٠	٨٥٠٠٠٠	٦٠٧١٦٣	٧٥ر١	٨٥٠٠٠٠	٦٦٦١٠١	٧٨ر١	٩٠٠٠٠٠	٧٢٣٨٤٩	٨٠ر١	٩٠٠٠٠٠	٢٤٨٢٨٣	٢٨ر٢
٢ - السيطرة على الفيضان والري والبزل .	١٢١٩٥٤٦٠٠	٥١١٥٢٩٧٠	٤٢ر٢	٣١٠٤٦٠٠	١٠٤٢١٢٢٧	٨٣ر٠	٢٤٥٠٠٠٠٠	١١٢٩٣٨٦٠	٤٦ر١	٢٤٦٠٠٠٠٠	١٢٠٨٤٩٣٠	٥١ر١	٢٧٠٠٠٠٠٠	١٠٣١٣٨٨٩	٣٩ر١	٢٩٩٥٠٠٠٠	١٠٦٢٥٠١٩	٣٥ر٢
٣ - الطرق والجسور والمواصلات .	١٣٦١٢٦٩٦	٤٩٢٦٨٦٨٠	٤٣ر٣	٤٠٦٧١٩٦	٨٩٢٢٩١٩	٥١ر١	٣٧٥٠٠٠٠٠	٩١٨٧٦٢١	٥١ر٢	٢٩٣٠٩٢٠٠	٦٢٤١٨٠١٩	٤٦ر٢	٢٢٨٥٠٠٠٠	٧٨٩٢٢٠١	٢٩ر٠	١٨٦٤٠٧٠٠	١٣٨٦٥٠١٩	١١ر١
٤ - المباني الرئيسية	٣٣٠٨٦٠٠٠	١١٠١١٤٢٦	٣٣ر٣	٢٧٨٩٠٠٠	١٥٨٥٨٤٢	٥٦ر١	٥٠٠٠٠٠٠	٢٧٥٩٧٨٩	٥٥ر٢	٩٣٥٠٠٠٠	٤٦٨٣٩٩٤	٤٨ر٠	٤١٠٠٠٠٠	٥٥٤٨٤٩٠	٦٠ر١	٦٩٠٠٠٠٠	١٤٨٣٠٩٨	٢١ر٠
٥ - الحسابات ودور الاستراحة .	٢٠٨٠٠٠٠	١٦٩٨٠٨٥	٨١ر١	١٨٠٠٠٠	١٩٩٤٧٥	١١٠ر٠	٤٠٠٠٠٠	٤٩٣٠٦٦	١١٥ر٠	٥٠٠٠٠٠	٥٢٣٥١١	١٠٦ر٠	٥٠٠٠٠٠	٢٩٨	٠ر٠٤	٥٠٠٠٠٠	٥٠١٤٠٩	١٠٠ر٠
٦ - الاسكان	١٩٨٣٠٠٠٠	١٥٩٩٦٣٥٩	٨٠ر٨	٨٥٠٠٠٠	٤٥٠٨٧	٥٣ر٠	٢٠٠٠٠٠٠	١٥٠٨٤٣٩	٧٥ر٢	٦٠٠٠٠٠٠	٤٩٤٩٤٠٨	٦٦ر٢	١٢٥٠٠٠٠٠	٤٦٨٨٩٥٥	٢٩ر٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥١٠٩٩٢٨	١٠٩ر١
٧ - الصناعة والتعدين والكهرباء .	٥٣٢١٩٢٢٦	٢٢٦١٤٠٤٤	١٠ر٢	٤١٩٩٤١٧	٢٨٨٣٢٠٤	٧٠ر٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٣٨١٣٣	٢٩ر٦	١١٠٠٠٠٠٠	٨٥٩٠٩٣٩	٤٣ر٧	١١٠٠٠٠٠٠	١١٨٧٩٩٣٠	١٠٨ر٠	٥٥٠٠٠٠٠	٣٨٧١٦٤٨	٧٠ر٢
٨ - انماء الثروة الحيوانية والنباتية والمياه الجوفية .	١١٤٦١٨١٨	٢٣٣١٤٠٠	٥ر٢	١٠٢٦٨١٨	٢٢٩٩٩٠	٩٠ر٠	٢٠٠٠٠٠٠	١٠٢٢٤٢٠	٤٩ر١	٣٠٠٠٠٠٠	١٩٤٣٢٨٢	٣٨ر٢	٢٢٥٠٠٠٠	١٨٢٢٧٥٩	٨١ر٠	٢١٧٥٠٠٠	١١٠٨٨٤٩	٧٤ر٠
٨أ - الفهرس الموحد للمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية .	٥٣٤١٧٥٣١	٥٣٤١٧٥٣٠	١٠٠ر٠													(م) ٥٣٤١٧٥٣١	٥٣٤١٧٥٣٠	١٠٠ر٠
مجموع الباب الاول	٤٩١٢٤٨٥٨	١٣٧٢٠٦٦٨	٢٨ر٠	٨٣٧٢٤٢٢٢	١٧٤٦١٠٨٢	٢٠ر٦	٢٩٩٥٠٠٠٠٠	٢١٨٨٥٠٤٢	٤٥ر٢	٨٩٠٠٩٢٠٠٥	٤٤٢٩٢٤٤٨	٤٩ر٧	٩٠٤٠٠٠٠٠	٨٢٢٩٥٦٨٤	٤٧ر١	٢٢٦٨٢٢٢١	٨٣٧٨٤٧٠٨	١٨ر٠
الباب الثاني - المشاريع الصغيرة :																		
٩ - المباني والمؤسسات	٤٣٩٠٢٠٠٠	٤٩٣٠٢١٨٣	٢١ر٠	٦٢٥٠٠٠٠	٥١٣١٨١٠	٢٦ر١	٩٩٢٥٠٠٠٠	٩٣٨٩٤٤٩	٩٨ر١	١٠٤٢٥٠٠٠	١١٩٩٢٣٥٧	١١٢ر١	١٠٨٦٢٠٠٠	٧٨٨٥٠٨٨	٧٢ر٧	١٠٦٠٠٠٠٠	٩٤٩٦٠٢٩	٤٧ر٠
١٠ - مشاريع متفرقة	٨٤١٥٠٠٠	٥١٨٥٣٩١	١٨ر٢	١٥٢٥٠٠٠	١٩٢٣٤٥٠	٩٣ر١	٢٠٧٥٠٠٠٠	١٢٧٩٢٦٥	٦١ر١	١٥٧٥٠٠٠	١٦٤٠٤٣	٣٦ر٢	١٥٢٥٠٠٠	١٠٠٤٦٦١	٦٦ر٨	١٥٧٠٠٠٠	٢٤١٤٥٤	١٤ر٢
مجموع الباب الثاني	١٦٢٦٢٠٠٠	٤٩٨٧٥٢٢	٣٥ر٠	٨٩٧٥٠٠٠	٦٥٤٢٩٦٠	٢٩ر٢	٩٢٠٠٠٠٠٠	١١١٥٥٨١٤	٩٣ر٠	١٣١٩٠٦٢٠	١١٧٥٠٠٠٠	١١١ر٠	١١٩٤٢٠٠٠	٨٨٨٩٢٥٠	٧١ر٠	٢١٧٢٥٠٠٠	١٠٢٣٥٢٢	١٤ر٠
المجموع العام	٤٧٦٦٨٥٠٤	١٣٧١٨٠٣١	٢٨ر١	٩٤٦٣٢٢٢	٢٤٠٦٥٣٤٣	٧٣ر٠	٣٩٥٠٠٠٠٠	٤٢٠٤٠٨٥٧	٥٦ر٠	١٠٣٦٩٢٠٠	٥٧٤١٤٥١٤	٥٦ر٠	١٠٢٨٢٢٠٠٠	٥٢٢١٥٠٣٤	٥٠ر٨	٤٤٠٥٨٢٢١	٩٤٠٢٢٢٤١	٦٥ر٢

(م) وضع لهذا الفصل (فصل ٢) ما يعادل المبلغ المصروف استنادا الى القانون رقم ١٣٩ سنة ١٩٦٠ (تعديل قانون الهيئة الاقتصادية) .

ويدل الجدول السابق على ان التخصيصات المدرجة بهذا البرنامج المعدل لقطاع الصناعة والتعدين والكهرباء قد بلغت نحو ٥٣ر٦ مليون دينار ، انفق منها فعلا نحو ٣٢ر٣ مليون دينار ، أى بنسبة ٢ر٦٠٪ من جملة تخصيصات القطاع .

أما ما انفق فعلا على المشروعات الصناعية من حسابات البرنامج الثاني لمجلس الاعمار ، خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨ المالية ، فقد بلغ نحو ٢٨ر٤ مليون دينار ، بينما كانت جملة التخصيصات المقررة للمشروعات الصناعية تبلغ نحو ٤٨ر١ مليون دينار ، خلال نفس الفترة ، بمعنى أن نسبة تنفيذ هذه المشروعات قد بلغت ٥٩ر٠٪ ، كما يتضح تفصيليا من الجدول الآتي :

جدول رقم ٥٢

التخصيصات المقررة والمصروفات الفعلية للمشروعات الصناعية

في البرنامج الثاني المعدل للاقاليم ، السنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨ المالية

اسم المشروع	الموقع	التخصيصات المقررة لسنة ١٩٥٥	المصروفات الحقيقية لسنة ١٩٥٥	التخصيصات المقررة لسنة ١٩٥٦	المصروفات المقدرة لسنة ١٩٥٦	التخصيصات المقررة لسنة ١٩٥٧	المصروفات الحقيقية لسنة ١٩٥٧	التخصيصات المقررة لسنة ١٩٥٨	المصروفات الحقيقية لسنة ١٩٥٨
معدات التعدين	القيارة (نينوى)	٧٥٥٠٠٠	٧٢٨٣١٧	١٧٠٠٠	٣٠٩٠٣	—	٨٨٠٢	—	٧٦٩٥
محل الغزل والنسيج القطني	نينوى	١٣٠٠٠٠٠	٩٦٢٣٠٦	٢٧٢٥٠٠٠	١٥٤٠٥٣٨	٨٩٤٠٠٠	٥٧٢٤٥٥	٤٠٠٠	٢٤٧٨٣٢
المسح الجيولوجي		١٠٠٠٠٠	٤٢٨١٧	١٢٦٠٠٠	٥١٠٨٣	—	٥٨٠٢٥	—	٤٨٢٤٨
معمل السمنت	نينوى	٧٠٠٠٠٠	٣٣٠٤٥	٢٨٣٦٠٠٠	٥٤٢٦٧٠	٤٠٧٠٠٠	١٢٩٢١١٢	—	٤٢٤٠٠٢
معمل السماد	مرجنار (ملحقة)	٩٠٠٠٠٠	٦٧٤٨١٥	١٩٨٠٠٠٠	١٣٢١٥٢٨	٤٧٥٠٠٠	٨٣٩٧٥٢	—	٥٠٠٤٠
معمل السكر	نينوى	١٣٠٠٠٠	٥٥٩١٢	١٤٥٤٠٠٠	٢٧٠٤٦٠	١٤٦٣٠٠٠	٤١٨١٢٩	—	٨٨٢١٣٨
القوة الكهربائية	—	١٠٠٠٠٠	٥٧٠٥٨	٣٨١٢٠٠٠	١١٣٠٨٩١	٤٧٦١٠٠٠	٤١١٢٦٢٩	٢٩٩٦٠٠٠	٢٤٨٢٧٣١
الصناعات الاخرى (٥)		٥٠٠٠٠	١١٠٦٤	٤٠٠٠٠٠٠	٤٢٥٦١	٨٠٠٠٠٠٠	١٢٨٨٧٣٢	٨٠٠٠٠٠٠	٣٩٣٥٧٣٩
المسح الصناعي	—	٢٠٨٠٠	١٠٩٤٠	—	—	—	—	—	—
ادوات واجهزة صناعية	—	٦٣٤١٧	٢٦٢٩	—	—	—	—	—	—
المجموع العام		٤١١٩٢١٧	٢٨٨٣٢٠٥	١٧٠٠٠٠٠٠	٥٠٣٨٦٣٣	١٦٠٠٠٠٠٠	٨٥٩٠٦٣٩	١١٠٠٠٠٠٠	١١٨٧٩٩٣٠

(٥) تشمل الصناعات الجوية وصناعة القطن التام والحرير الصناعي واستثمار الغاز الطبيعي وغيرها من الصناعات .

المصدر : التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة من حساب البرنامج الثاني لمجلس الاعمار .

ويدل الجدول السابق على أن البرنامج الصناعي الثاني لمجلس الاعمار قد اشتمل على المشروعات التي سبق أن بوشر بتنفيذها في البرنامج الأول ، ولم تستكمل بعد ، كمصفى القير بالقيارة ، ومعمل الغزل والنسيج القطني في نينوى ، ومعملي السمنت في حمام العليل وسرجنار ، ومعمل السكر بنينوى • أما المشروعات الصناعية الجديدة في البرنامج ، فهي تتضمن استثمار الغاز الطبيعي ، ومعمل النسيج الصوفي ، ومعمل الحرير الصناعي ، ومعمل لانتاج الأسمدة الكيماوية • ويلاحظ أن المعامل الثلاثة الأخيرة كانت مدرجة بضمن البرنامج الصناعي الأول ، ولكن لم يباشر بتنفيذها الا في سنى البرنامج الثاني ، الأمر الذى يدعو الى اعتبارها مشروعات صناعية جديدة • وفيما يلي نبذة عن بعض هذه المشروعات :

(١) استثمار الغاز الطبيعي

ان موافقة مجلس الاعمار على بناء خط أنابيب الغاز الطبيعي بين كركوك وبغداد تعنى أن المجلس قد أخذ بوجهة النظر التي جاء بها تقرير ليتل • لقد اشار التقرير الى ان استخدام النفط العراقي كوقود لتشغيل محطة توليد الكهرباء الجديدة لا يقوم على اساس اقتصادى سليم ، لأن له قيمة كبيرة باعتباره مادة أولية للمصفى ، أو سلعة تصدر الى العالم الخارجي • ومن الأفضل استخدام الغاز الطبيعي الذى كان يضيع هباء كوقود ، بدلا من النفط ،

في توليد الطاقة الكهربائية • يضاف الى ذلك أن مشروع مد خط أنابيب الغاز الطبيعي ، فيما بعد ، سيساعد على انشاء شبكة من الأنابيب تقوم بتجهيز الغاز الطبيعي لسكان بغداد لاستخدامه في التدفئة والطهى ، وقد قدر أن هذه الشبكة ستغطى نفقات انشائها من الأرباح التي تحصل عليها في مرة لاتتجاوز خمس سنوات •

(٢) معمل النسيج الصوفي

كانت صناعة النسيج الصوفي هي من أولى الصناعات التي استثمر فيها الممول العراقي أمواله • وبالنسبة لهذه الصناعة كان تقرير ليتل قد اشار الى حقيقة هامة ، هي أن في وسع معامل النسيج الصوفي القائمة فعلا أن تسد احتياجات السوق المحلي الى حد بعيد ، وعلى الأخص بعد أن اقيم مؤخرا معمل جديد لانتاج النسيج الصوفي بمعاونة المصرف الصناعي • وانتهى التقرير الى أن أى توسع ، بعد ذلك ، في الطاقة الانتاجية لمعامل النسيج الصوفي سيؤدى الى قيام مشكلة الافراط في الانتاج ، مما يعنى ان هذه المعامل ستعجز عن تصريف جزء من انتاجها ، وهذا يرتب مخزونا سلعيا اجباريا يعتبر تجميدا لرؤوس الأموال المستثمرة في هذه الصناعة دون طائل • كما أكد التقرير أن التغلب على مشكلة الافراط في الانتاج لن يتحقق الا اذا ارتفع حجم الاستهلاك المحلي من النسيج الصوفي ، وهو ما لايحدث الا بارتفاع دخل الفرد من ناحية

وتغير ذوق المستهلك من ناحية أخرى (ونعنى بذلك تفضيل المستهلك للمنسوجات الصوفية الوطنية على المنسوجات المستوردة) • ورغم هذه الاعتبارات ، وما هو متوقع أن يواجهه المستثمر العراقي من زيادة وطأة المنافسة نتيجة لزيادة عدد المعامل المحلية ، فضلا عما يواجهه من منافسة أجنبية ، فان مجلس الاعمار قرر تأسيس معمل جديد للنسيج الصوفي ، مما ينطوى على أنه لم يأخذ بنظر الاعتبار النتائج الاقتصادية المترتبة على ذلك •

(٣) معمل الحرير الصناعي

كان تقرير ليتل قد أوصى باقامة معمل للحرير الصناعي • غير أن مجلس الاعمار قرر التريث في تنفيذ مشروع هذا العمل حتى يقف على نتائج تشغيل معمل النسيج القطني في الموصل • وعندما بوشر بتنفيذ مشروع معمل غزل الحرير الصناعي سنة ١٩٦٤ ، كان من المقرر اكماله في غضون عام ١٩٦٠ ، أى في الوقت الذى يتم فيه تنفيذ مشروع معمل انتاج المنسوجات الحريرية • غير أنه كان من المتوقع أن يواجه معمل انتاج غزل الحرير الصناعي ، عند البدء في تشغيله ، مشكلة ارتفاع تكاليف الانتاج ، نظرا لضعف الكفاءة الانتاجية للعمال بسبب ندرة العمال الماهرين في صناعة المنسوجات ، مما يوحي بضرورة تدريب عمال المعمل للارتفاع بمستوى كفاءتهم الانتاجية • وقد قدر أن معامل المنسوجات الحريرية

القائمة تستطيع أن تستهلك نحو ٣٠٪ مما سينتجه معمل انتاج غزل الحرير الصناعي المزمع تأسيسه ، بافتراض ان هذه النسبة تزيد ، بطبيعة الحال ، لدى بدء انتاج معمل النسيج الحريري .

(٤) معمل الورق

أخذ مجلس الاعمار بوجهة النظر التي جاءت بتقرير ليتل ، والتي انطوت على انشاء معمل للورق يسد حاجة السوق العراقي ، غير أن المجلس أتجه الى اقامة المعمل بطاقة انتاجية تعادل ثلاثة امثال الطاقة التي اقترحها ليتل ، اذ ان المجلس خصص استثمارات للمعمل تبلغ قيمتها نحو مليونين من الدنانير ، مع أن ليتل كان يقترح تأسيس المعمل بتكاليف تصل الى ثلث هذا المبلغ ، وبطاقة انتاجية قدرها ٤٥٠٠ طن من الورق . وكان في تقرير ليتل أن يقوم المعمل بانتاج الورق الأسمر ، مع أن السوق العراقي يحتاج الى انواع متنوعة من الورق ، وأن هذا السوق ، حسب تقدير ليتل ، يستطيع ان يستوعب نحو ٢٥٠٠٠ طن من الورق عام ١٩٦٠ . ويبدو ان هذا التحفظ ، من قبل ليتل ، في المباشرة بطاقة انتاجية محدودة لمعمل الورق كان مرده الى أن مصادر تجهيز المعمل بالمواد الأولية ليست مضمونة . ولهذا كان تقرير ليتل يوصي بانشاء معمل يمكن توسيع طاقته الانتاجية مستقبلا ، اذا اقتضى الأمر ذلك .

(٥) مصفى السكر (بالسليمانية)

كانت المشكلة التي واجهت مجلس الاعمار في صدد تأسيس مصفى للسكر هي أن نجاح مشروع هذه المصفى يتوقف على توفر سكر البنجر بكميات كافية • وقد دلت الابحاث الحقلية على أن منطقة السليمانية هي أفضل منطقة في العراق لانشاء المصفى ، اذ تجود في اراضيها زراعة البنجر • ولذلك اتجهت نية المجلس الى أن يكون موقع المصفى في هذه المنطقة • كما قرر المجلس أن تكون الطاقة الانتاجية للمصفى الجديد نحو ٣٥٠٠ طن ، آخذا في الاعتبار أنه اذا أضيف انتاج هذه المصفى الى انتاج معمل السكر بالموصل ، فانه بالامكان أن يسد انتاج المصفى والمعمل معا نصف احتياجات السوق المحلي من السكر ، فيستغني بذلك عن نصف الكمية التي كان يستوردها عام ١٩٥٧ •

وبقيام ثورة تموز ١٩٥٨ ألغى مجلس الاعمار ، أما وزارة الاعمار فقد استمرت في الاشراف على تنفيذ البرنامج الثاني لمجلس الاعمار ، يعاونها في ذلك مجلس استشاري • ثم حلت وزارة التخطيط محل وزارة الاعمار سنة ١٩٥٩ لتتولى مهمة تخطيط التنمية الاقتصادية للعراق ، او بعبارة أخرى كجهاز مركزي للتخطيط • أما الوظائف التنفيذية الأخرى لمجلس الاعمار فقد وزعت بين خمس وزارات أخرى ، واصبح في التنظيم الوزاري الجديد : وزارة للمواصلات[1] تضم

---

(١) كانت تسمى قبل التعديل " وزارة المواصلات والاشغال العامة "

مديرية السكك الحديدية العامة ، والطيران المدني ، ومصلحة الموانئ ، والبريد والبرق والهاتف ، ووزارة جديدة للاشغال والاسكان تكون مسئولة عن الطرق ومشاريع الاسكان ، ووزارة جديدة للصناعة تكون مسئولة عن المشروعات الصناعية بما في ذلك التعدين والكهرباء ، ووزارة جديدة للاصلاح الزراعي للاشراف على تنفيذ قانون الاصلاح . اما وزارة الزراعة الجديدة فقد اصبحت مسئولة عن المشروعات الزراعية . ومن هنا فان هذا التنظيم الجديد يعتبر خطوة هامة على الطريق الى تنفيذ مبدأ مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ .

أما البرنامج الصناعي الذى كان قد اعده المجلس وباشر بتنفيذه ، فلم يتأثر بتغير الوضع السياسي ، اذ أعلنت الثورة منذ قيامها بضرورة المضى قدما في تصنيع العراق بخطى سريعة . غير أنه تأخر انجاز كثير من مشروعات البرنامج عن الوقت المحدد لها ، الا أن مسئولية هذا التأخير تقع على الاستشاريين وأجهزة المقاولات .

هـ - تطور القطاع الصناعي الخاص :

وحتى الآن فقد كنا نناقش أثر المصرف الصناعي في تطور القطاع الصناعي المختلط ، وأثر تنفيذ برامج مجلس الاعمار في تطور القطاع الصناعي العام ، وبقى أن نناقش أثر التوسع في الانفاق الاستثمارى من قبل مجلس الاعمار على المستثمر العراقي ، أو بعبارة أخرى : ما هي ردود فعل

هذا التوسع على القطاع الصناعي الخاص

الواقع أنه في ضوء البيانات والمعلومات التي جمعها بعض الخبراء [١] عن أثر التوسع في الانفاق الاستثماري ، من قبل مجلس الاعمار ، على مشروعات البرنامجين الأول والثاني وأثركل ذلك على تطور القطاع الصناعي الخاص ، فانه يمكن القول أن هذا التوسع كان بمثابة القوة الدافعة الى توسع بعض الصناعات بالقطاع الخاص . وسنحاول ، فيمايلي، أن نرسم بايجاز صورة هذا التوسع :

(١) صناعة المواد الانشائية

كان من الطبيعي أن يتزايد الطلب على المواد الانشائية باطراد ، نظرا لأن حوالي ثلاثة ارباع الانفاق الاستثماري ، على حساب برامج الاعمار ، كان على مشروعات الري والبزل والطرق والجسور والأبنية الحكومية . ولهذا فان صناعة المواد الانشائية كانت أول صناعة أفادت مباشرة من تنفيذ برامج مجلس الاعمار ، حتى أنه بلغ عدد المقاولين والبنائين العراقيين الذين استخدمهم المجلس نحو ٢٤ ألف شخص عام ١٩٥٨ . ومما زاد من حدة الطلب على المواد الانشائية أن شركة النفط العراقية كانت تقوم بتشييد مساكن لموظفيها ، وأن وزارة الشئون الاجتماعية كانت تقوم بتشييد المساكن الاقتصادية للعمال . كما أن طلب الأفراد على المساكن الجديدة كان قد تزايد بصورة ملحوظة ، نظرا

(١) ك . م . لانكلي ، " تصنيع العراق " ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٠٧ — ٣٤٣ .

لانخفاض سعر الفائدة عن القروض التي يمنحها المصرف العقاري ، وارتفاع ايجارات المساكن نتيجة لتزايد طلب الخبراء الفنيين الأجانب عليها . ومن ثم فقد زاد عدد اجازات البناء زيادة كبيرة ، من ٣٠٠٠ اجازة عام ١٩٥١ الى ١٠٠٠٠ اجازة عام ١٩٥٦ .

كما أنه قد واجه المقاولون كثيرا من الصعوبات في الحصول على المواد الأولية المستوردة اللازمة للبناء ، وارتفاع اسعار مواد البناء الأخرى كاطارات الشبابيك والأبواب والمواد المعدنية والخشبية التي كانت تصنع محليا في ورش صغيرة وبنوعية رديئة ، وذلك نظرا لأن الاستيراد لم يكن منتظما ، وأن الكميات المستوردة كانت أقل من حاجة السوق . ولهذا عمد بعض شركات المقاولات الى انتاج المواد الأولية ومواد البناء الأخرى ، تحقيقا للاكتفاء الذاتي ، فانشأت احدى الشركات معملا لانتاج الكاشي ومعملا آخر للأشغال الخشبية . كما انشئت بعض المعامل الأخرى لانتاج الكاشي في بغداد ونينوى والبصرة ، حتى انه حدث افراط في انتاجية عام ١٩٥٦ ، مما اثار المنافسة الحادة بين منتجي الكاشي في منطقة بغداد ، واضطر عدد من المنتجين الحديين أن يخرجوا من ميدان هذه الصناعة[1] . وفي سنة ١٩٥٦ بدأ انتاج الصفائح السقفية المصنوعة من السمنت والاسبست ، وبدأت الشركة المنتجة في بيع هذه الصفائح ،

---

(١) يقدر عدد معامل الكاشي التي اغلقت أبوابها في منطقة بغداد عام ١٩٦٠ بنحو ٢٠ معملا .

منذ عام ١٩٥٧ ، بأسعار تقرب من نصف اسعار الصفائح المستوردة ، ولاتقل جودة عما يستورد من هذه الصفائح .

(٢) صناعة الطابوق

وكان من الطبيعي ايضا أن التوسع في مشروعات الرى والطرق والجسور والأبنية الحكومية ،بسبب تنفيذ برامج مجلس الاعمار ، والتوسع في المساكن الخاصة التي أتجهت بعض الدوائر الحكومية والشركات العاملة بالعراق والأفراد الى انشائها ، قد دعا الى التوسع في الطلب على الطابوق . لقد كان عدد معامل الطابوق ٣٠ معملا عام ١٩٥١ فزاد الى ٢٠٣ معملا عام ١٩٥٤ ، غيرأن النسبة الكبرى من هذه المعامل كان من الحجم الصغير . كما قدرانتاج الطابوق خلال عام ١٩٥٤ بنحو ٦٠٠ مليون طابوقة .

ولقد كان من السهل أن يتحقق هذا التوسع ، نظرا لوفرة المواد الأولية ، وعدم حاجة معامل الطابوق الى معدات باهظة التكاليف . ولذلك كان من الممكن أن توجد المعامل الصغيرة الى جوار المعامل الكبيرة ، مما اثار منافسة قوية بينها . ويلاحظ أن معظم معامل الطابوق كان لايزال يستخدم الأساليب البدائية في انتاجه ، اى استخدام الشمس لتجفيف الطابوق لمدة ثمانية أشهر من كل عام . وعلى ذلك فان انتاج الطابوق طيلة العام كان يتطلب استخدام المكائن التي يستعمل معها البخار للتجفيف . غير ان المستثمرين العراقيين كانوا يعزفون عن استخدام هذا الأسلوب الحديث

في الانتاج ، نظرا لتوافر العمال غير الماهرين بأعداد كبيرة بسبب الهجرة الداخلية من محافظة ميسان والمحافظات الاخرى الى بغداد ، ورخص أجور هؤلاء العمال . ولذلك فان استجابة هؤلاء المستثمرين للزيادة المطردة في الطلب على الطابوق كانت تتمثل في انشاء معامل جديدة تستخدم الطريقة التقليدية في الانتاج ، بدلا من توسيع الطاقة الانتاجية للمعامل القائمة فعلا . أما في منطقة كركوك فقد كان الوضع بخلاف ذلك ، اذ لم تحقق مثل هذه الطفرة الكبيرة في الأيدى العاملة غير الماهرة . وقد كان ذلك من العوامل التي دعت الى انشاء معمل للطابوق في هذه المنطقة ، يستخدم المعدات الحديثة في الانتاج ، وتصل طاقته الانتاجية الى مائة ألف طابوقة في اليوم ، وهو اكبر من أى معمل لانتاج الطابوق في بغداد .

أما مشكلة انتاج الطابوق فهي أن الطين العراقي وحده لاينتج طابوقا من نوع جيد بسبب كثرة الاملاح الموجودة في التربة ، مما يتطلب ازالة الاملاح بغسل الطين واضافة بعض المواد اليه . غير أن ذلك يؤدى ، بالضرورة ، الى ارتفاع ملحوظ في اسعار الطابوق ، وبالتالي في تكاليف الأبنية والتشييدات ، الأمر الذى دفع المقاولين الى عدم استعمال الأنواع الجيدة من الطابوق ، الا في حالة ما اذا كان العملاء على استعداد لدفع تكاليفها الاضافية .

(٣) صناعة السمنت

حتى عام ١٩٤٩ لم يكن العراق منتجا للسمنت ، الا أن انشاء شركة السمنت العراقية ، كما ذكرنا آنفا ، وما حققته من توسعات ، قد سد جزءا من احتياجات السوق المحلي الى السمنت . غير أن عام ١٩٥٥ قد شاهد توسعا كبيرا في الاعمال الانشائية الكبيرة التي أقدم عليها مجلس الاعمار في برنامجه الثاني . وتوقعا لزيادة الطلب على السمنت ، نتيجة لذلك ، فقد قرر المجلس انشاء مصنعين للسمنت ، احدهما في حمام العليل (محافظة نينوى) والثاني بسرجنار (محافظة السليمانية) ، وذلك لسد حاجة العراق الى السمنت من الانتاج المحلي بدلا من الاعتماد على السمنت المستورد الذى بلغت كميته عام ١٩٥٥ نحو ٧٦ ألف طن .

وكان هذا الاجراء من قبل مجلس الاعمار احد العوامل التي شجعت المستثمرين العراقيين على الدخول الى هذه الصناعة ، وقد تم فعلا انشاء ثلاث شركات لانتاج السمنت : شركة السمنت المتحدة في الجنوب ، وشركة سمنت الفرات في كربلاء ، وشركة سمنت الرافدين في نينوى . وكان الدافع الأساسي الى انشاء هذه الشركات هو توقع تزايد الطلب الحكومي على السمنت بسبب تنفيذ خطط مجلس الاعمار وما تتضمنه من أعمال انشائية كبيرة .

وقد قدرت الطاقة الانتاجية لمعامل السمنت بالقطاع الخاص عام ١٩٥٧ بنحو ٨٠٠ ألف طن سنويا ، اضافة الى

الطاقة الانتاجية لمعامل مجلس الاعمار التي تقدر بنحو ٢٠٠ ألف طن سنويا . مع ذلك فقد كان وجود المعامل الحكومية لانتاج السمنت مصدر قلق كبير في نفوس منتجي القطاع الخاص . اذ على الرغم من أن معامل السمنت الخاصة كانت تشتغل بأقل من طاقتها الانتاجية ، فانها صادفت كثيرا من الصعوبات في تصريف منتجاتها . وعلى سبيل المثال فان شركة السمنت العراقية التي انتجت نحو ٤٢٤ طن من الأسمنت عام ١٩٥٧ لم تستطع بيع اكثر من ١٣٪ من هذا الانتاج الى المستهلكين الأفراد . ولم يكن هناك من سبيل لحل مشكلة تسويق السمنت العراقي الا فتح أسواق خارجية له . ولهذا فقد قامت الحكومة بتشجيع تصديره الى منطقة الخليج العربي ، وذلك بخفض أجور نقل السمنت بالسكك الحديدية ، وكذلك اعفاء السمنت من رسوم التصدير. وبذلك أمكن التغلب على مشكلة زيادة الانتاج عن حجم السوق المحلي مع فتح المجال لتنويع الصادرات وزيادة موارد الدولة من العملات الاجنبية .

(٤) صناعة المنتجات المعدنية

لقد أخذ الطلب على المنتجات المعدنية يزداد هو الآخر ، وتجاوبا مع هذه الزيادة بدأت الشركة العراقية للأشغال الهندسية تنتج الصفائح الفولاذية التي كانت

تستخدم في نواظم منخفض الثرثار وفي وحدات الاستخراج في مصفى الزيوت النباتية . كما زاد الطلب على المنتجات المعدنية الأخرى كمبردات الهواء وادوات الطبخ المصنوعة من الألمنيوم والأدوات الاحتياطية للمكائن . ولقد بدأ صنع مبردات الهواء محليا عام ١٩٥٠ ، غير أن تصنيعها كان جزئيا ، بمعنى أن المحركات الكهربائية كانت تستورد من الخارج ، بينما تصنع الأجزاء الداخلية محليا . ولقد بلغ مجموع مبيعات المبردات عام ١٩٥٤ نحو ١٧٠٠ مبردة ، أسهمت الشركة العراقية للأشغال الهندسية في صنع ما يقرب من نصف هذا العدد ، أما بقية المبردات فقد تم استيرادها من الخارج . وكان لشدة الاقبال على شراء المبردات المحلية ، والتي لاتقل جودتها عن تلك المستوردة من الخارج ، أثر كبير في زيادة الطلب على الانتاج المحلي من مبردات الهواء .

وقد أفاد منتجو الأدوات المصنوعة من الألمنيوم من مزايا قانون تشجيع الصناعة الذى سبقت الاشارة اليه ، اذ حصلوا على الاعفاء الكمركي على المواد الأولية المستخدمة في الانتاج ، كما حصلوا على الحماية الكمركية لمنتجاتهم ، حتى ان استيراد الألمنيوم قد زاد من ٥٤١ طن عام ١٩٥١ الى ١٢٧٦ طن عام ١٩٥٥ . وتبعا لذلك زاد الانتاج المحلي من الأدوات المصنوعة من الالمنيوم زيادة كبيرة الى الحد الذى عجز معه السوق المحلي عن استيعاب هذا الانتاج . ويبدو أن المنتجين بهذه الصناعة كانوا قد أفرطوا في التفاؤل بقدرة

السوق المحلية ، ولم يدركوا وطأة المنافسة الحادة بينهم على تصريف منتجاتهم . ونظرا لعدم قدرة السوق المحلي على استيعاب كل ما يتم انتاجه من الادوات المعدنية ، اضطر أصحاب المعامل الى الاستمرار في تشغيل معاملهم وجبة واحدة ، والى البحث عن الأسواق الخارجية في الكويت والسعودية .

(٥) صناعة المنتجات الغذائية

وقد زاد ، كذلك ، انتاج المواد الغذائية والمياه الغازية زيادة ملحوظة خلال الخمسينيات . اذ ان انتاج الحلوى كان يتم في المعامل الكبيرة التي أمكن تشغيلها آليا بالأساليب الحديثة في الانتاج ، الى جانب انتاجها في المعامل الصغيرة ، غير أن عدد المعامل الكبيرة كان آخذا في الازدياد . وقد ركز المنتجون العراقيون اهتمامهم بتعليب وتغليف الحلوى واتباع الطرق الصحية في الانتاج ، حتى ان نوعيته أصبحت تضاهي نوعية الأنواع المستوردة من الخارج ، اضافة الى أن الانتاج المحلي كان يباع بأسعار أقل بكثير من تلك التي تباع بها الأنواع المستوردة وكانت المعامل الكبيرة تواجه الزيادة في الطلب بزيادة ساعات التشغيل بالمعامل ، وطلب المزيد من الآلات للتوسع في الطاقة الانتاجية .

أما بالنسبة لانتاج المياه الغازية فقد قامت ثلاث شركات بانتاجها ، اثنتان منهما أمريكية المنشأ والثالثة

ألمانية المنشأ • وكانت هذه الشركات تقوم بينها المنافسة الحادة على السوق العراقي ، وتتبع نفس أساليب الانتاج والتوزيع التي تتبعها الشركات المناظرة لها في الخارج [1] •

وأما بالنسبة لطحن الغلال فقد زادت الطاقة الانتاجية للمطاحن زيادة كبيرة منذ اوائل الخمسينيات ، وساعد على هذا التوسع في الطاقة مباشرة الحكومة بتنفيذ مشروع توفير الخبز على نطاق واسع للجمهور منذ عام ١٩٥٣ ، اذ بموجب هذا المشروع كانت الحكومة ، عن طريق المديرية العامة للاعاشة بوزارة المالية ، تشترى الحنطة ثم تحولها الى طحين، وتوزعه على المخابز لتقوم هذه ببيع الخبز للجمهور بأسعار تحددها الحكومة • وقد بلغت تكاليف هذا البرنامج نحو نصف مليون دينار في السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٤ ، زادت الى مليون دينار في السنوات المالية التالية •

ومع أن معامل الألبان المحلية كانت تدفع الى السوق بمنتجات متنوعة ، كاللبن والجبن والزبد ، الا أن استيرادات منتجات الألبان كانت في تزايد مطرد • والسبب في ذلك يرجع الى أن الطبقات الموسرة كانت تفضل منتجات الألبان المستوردة ، أما الطبقات محدودة الدخل فلم تتمكن من شراء منتجات الألبان المحلية بكميات كبيرة لضعف القوة الشرائية لديهم • ولهذا فقد واجهت معامل منتجات

---

(١) شركة الكوكا كولا ، شركة البيبسي كولا ، وشركة السينالكو •

الالبان مشكلة تسويق منتجاتها ، على ان ذلك لا ينطبق على الحليب الطازج والمعقم الذى كان الطلب عليه في تزايد مستمر من كل افراد الشعب على اختلاف مستوياتهم ، مما دفع بعض معامل انتاج الالبان الى شراء الماشية وتربيتها لأجل انتاج الحليب وفق الأساليب الحديثة في الانتاج .

وقد كان استيراد الخضراوات والفاكهة هو السبيل لمقابلة الطلب المتزايد عليها ، فلقد زاد استيراد الفواكه من ٧١٩٣ طن عام ١٩٥٤ الى ١٤٤٤٧ طن عام ١٩٥٦ . وحتى عام ١٩٥٨ لم يكن بالعراق أى معمل لتعليب وحفظ الفاكهة المنتجة محليا . وقد كان الانطباع السائد وقتذاك أن الانتاج المحلي لايكفي حاجة المستهلكين ، نظرا لأن نسبة التالف في الفاكهة نسبة مرتفعة جدا ، حيث أن الفاكهة (باستثناء البرتقال) لا تجمع الا بعد أن تكون تامة النضج ، ولان طرق المواصلات غير كافية او معبدة ، ومن ثم لا تسمح بوصول الفاكهة سليمة الى مراكز التسويق ، ولأن تجار الفاكهة لم يستخدموا المبردات لخزن الفاكهة الا منذ عام ١٩٥٣ ، وكان استخدامها يكاد ان يكون مقصورا على المستورد من الفواكه والخضراوات .

والخلاصة أن تنفيذ برامج مجلس الاعمار ، وما انطوى عليه من انفاق استثمارى واسع النطاق ، كان له أثر بعيد المدى على التوسع في انتاج مواد البناء والانشاء ، وعلى الأخص الطابوق والسمنت . وقد استجاب المستثمر العراقي بالقطاع الخاص للتوسع الكبير في الطلب على هذه المواد ،

فدخل ميدان الصناعة بدافع الحصول على الربح العاجل، لا بدافع النجاح المطرد في المدى الطويل . ومع ذلك فقد كان تهافت رجال الاعمال العراقيين على دخول ميدان الصناعة، أيا كان الدافع الى ذلك ، سببا في زيادة الانتاج الصناعي وزيادة عدد المشتغلين في الصناعة زيادة ملحوظة . على أنه في بعض الانشطة الصناعية كان التوسع بدرجة أقل، ونلحظ ذلك ، بصفة خاصة ، في صناعة المنتجات المعدنية وصناعة الاثاث ، الا أن المؤسسات الصناعية الجديدة في هاتين الصناعتين قد لجأت الى انتاج سلع جديدة تعتبر سلعا بديلة للسلع التقليدية المعروفة من قبل . اذ أنها أدخلت انتاج أدوات الطهى المصنوعة من الالمنيوم بدلا من الأدوات المصنوعة من النحاس ، وادخلت الاثاث المعدني بدلا من الاثاث الخشبي .

و — الاحصاء الصناعي خلال الفترة

عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، لم يكن بالعراق الا عدد قليل جدا من المؤسسات الصناعية الكبيرة . واكبر المؤسسات الصناعية ، من حيث حجم العمالة ، كانت : معامل كبس التمور في البصرة ، وشركات الغزل والنسيج الثلاث ، وشركة باتا للأحذية ، ومعمل نسج الحرير الصناعي في الموصل، ومحالج الاقطان ، وعدد محدود من معامل الطابوق . وتدل البيانات المتاحة على أنه في عام ١٩٥١ كان عدد المشتغلين بالصناعة

(فيما عدا النفط) ما يقرب من ٦٠٠٠٠ مشتغل ، يعملون في مؤسسات حرفية صغيرة ، أما من يعملون في المؤسسات الصناعية الكبيرة فلا يزيد عددهم عن ٢٠٠٠ مشتغل تقريبا .

وقد تم اجراء اول احصائية عن القطاع الصناعي واستخراج النفط عام ١٩٥٤ ، وتدل على أن مجموع عدد المشتغلين في النشاط الصناعي يبلغ ٩٠٢٩١ مشتغلا ، أما صناعة النفط فكانت تستخدم ١٥٢٤٩ مشتغلا ، وبذلك يصبح الحجم الكلي للعمالة في قطاع الصناعة والنفط ١٠٥٥٤٠ مشتغلا ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم ٥٣

توزيع المؤسسات الصناعية حسب عدد المشتغلين عام ١٩٥٤ (*)

عدد المشتغلين في المؤسسة الواحدة	عدد المؤسسات	النسبة الى المجموع	عدد المشتغلين في المؤسسات الصناعية	النسبة الى المجموع
		%		%
١	١٠١٥٧	٤٥ر١	١٠١٥٧	١١ر٢
٢	٥٦٥١	٢٥ر٢	١١٣٠٢	١٢ر٥
٣	٢٨٠٥	١٢ر٥	٨٤١٥	٩ر٣
٤	١٣٨٣	٦ر٢	٥٥٣٢	٦ر١
٥	٨٠٤	٣ر٦	٤٠٢٠	٤ر٥
٦ ـ ٩	٩٣٣	٤ر٢	٦٤٥٥	٧ر٢
١٠ ـ ١٩	٤٣٣	١ر٩	٥٧١٨	٦ر٣
٢٠ ـ ٩٩	١٩٩	٠ر٩	٨١٨٥	٩ر١
١٠٠ فما فوق	٩٥	٠ر٤	٣٠٥٠٧	٣٣ر٨
المجموع	٢٢٤٦٠	١٠٠ر٠	٩٠٢٩١	١٠٠ر٠

(*) المصدر : الدائرة الرئيسية للاحصاء ، وزارة الاقتصاد ، تقرير عن الاحصاء الصناعي في العراق ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص٢٢ .

ويدل الجدول السابق على أنه في عام ١٩٥٤ كان بالعراق ٢٢٤٦٠ مؤسسة صناعية ، غير أن ٤٥٪ منها كان يستخدم مشتغل واحد ، وأن ٩٣٪ من النوع الذى يستخدم ما لا يزيد عن خمسة مشتغلين . أما عدد المؤسسات التي تستخدم اكثر من ٢٠ مشتغل فلا تزيد نسبته عن ١٠٪ من مجموع عدد المؤسسات ، غير أن هذه كانت تستخدم ٤٣٪ من مجموع عدد المشتغلين في القطاع الصناعي .

أما الجدول الآتي فيدل على التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية عام ١٩٥٤ :

جدول رقم ٥٤

توزيع المؤسسات الصناعية حسب التوزيع الجغرافي ، ١٩٥٤ (*)

المنطقة	المؤسسات		عدد العمال		الأجور السنوية		مجموع ايرادات الصناعات	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
المنطقة الشمالية :								
محافظات نينوى واربيل وكركوك والسليمانية ٠	٦٠٦٦	٢٧ر٠	١٥٦٠٥	١٧ر٣	٦١٥٥١٣	١٠ر٧	٥١٢٧٤٤٣	١٣ر١
المنطقة الوسطى :								
محافظات ديالى والانبار وبابل وكربلاء والواسط والقادسية (ما عدا بغداد) ٠	٨١٥٥	٣٦ر٣	٢١٦٦٠	٢٤ر٠	٧٧٣٦٩٦	١٣ر٤	٦٢٣١٤٩٦	١٥ر٩
بغداد :	٤٧٠٦	٢١ر٠	٣٣٥٩٤	٣٧ر٢	٣٣٦٦١٩٠	٥٨ر٥	٢٣٠٨٨٩٨٤	٥٨ر٩
المنطقة الجنوبية :								
محافظات البصرة وميسان وذى قار ٠	٣٥٣٣	١٥ر٧	١٩٤٣٢	٢١ر٥	١٠٠٠٦٢٥	١٧ر٤	٤٧٥٠١٧٥	١٢ر١
المجموع	٢٢٤٦٠	١٠٠ر٠	٩٠٢٩١	١٠٠ر٠	٥٧٥٦٠٢٤	١٠٠ر٠	٣٩١٩٨٠٩٨	١٠٠ر٠

(*) تتضمن المؤسسات الكبيرة والصغيرة ٠

ويلاحظ من الجدول السابق أن النسبة الكبرى من الصناعات تتركز في بغداد وضواحيها ، اذ أن بعض الصناعات الرئيسية ، وعلى الاخص تلك التي اجتذبت رؤوس الأموال اليها ، كصناعة المواد الانشائية ، والصابون ، والغزل والنسيج ، والطباعة ، والسيكاير ، والطابوق ، تركزت في منطقة بغداد . أما الصناعات التي لاتحتاج الى اسواق واسعة ، والتي يمكن قيامها على نطاق محدود فكانت منتشرة في ارجاء البلاد ، كصناعة طحن الغلال ، والمخابز ، وصناعة المنتجات المعدنية والصناعات التي تقوم أساسا على الاستهلاك الشخصي كالحياكة والنجارة والصياغة .

كما يلاحظ من الجدول السابق أن معظم الفعاليات الصناعية كان يتركز في المنطقة الوسطى ، غير أن هناك بعض التركيز على الدباغة في الشمال . أما المنطقة الجنوبية فقد تركزت فيها صناعات حفظ الفاكهة ، وتعليب التمور ، وبناء السفن واصلاحها . وتكاد صناعة الألبان تتركز في المنطقة الوسطى ، وكذلك كانت صناعة الحبال . ولقد تمتعت محافظة بابل بالذات ، في هذه المنطقة الوسطى ، ولعدة سنين ، بنظام جيد للرى ، وشبكة كافية من السكك الحديدية ، وتربطها ببغداد طرق برية ممهدة ، مما جعل من السهل على منتجي هذه المحافظة أن يجلبوا منتجاتهم الى أسواق العاصمة .

أما اذا انتقلنا من التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية حسب المناطق الى توزيعها حسب المحافظات ، فان الجدول

الآتي يدل على أن المؤسسات الصناعية كانت تتركز فى المدن الكبيرة ، وعلى الأخص فى بغداد والموصل والبصرة • لقد تركزت ٢١٪ من المؤسسات في بغداد ، وكانت تقوم بتشغيل ٣٧ر٢٪ من مجموع عدد العمال بكافة المؤسسات الصناعية • وتأتي مدينة الموصل في المرتبة الثانية ، حيث كانت نسبة عدد المؤسسات بها نحو ١١٪ من مجموع المؤسسات ، وكانت تقوم بتشغيل نحو ٩ر٠٪ من مجموع عدد العمال • أما المؤسسات التى كانت بالبصرة فقد كانت تشكل نحو ٧ر٥٪ من مجموع المؤسسات ، كما كانت تقوم بتشغيل نحو ١٦ر١٪ من مجموع عدد العمال :

جدول رقم ٥٥

توزيع المؤسسات الصناعية والمشتغلين الاجور المدفوعة لهم والايرادات ومستلزمات الانتاج حسب المحافظات ، ١٩٥٤ (*)

المحافظة	عدد المؤسسات الصناعية	عدد الاشخاص المشتغلين	الاجور السنوية بالدينار	مجموع الايرادات بالدينار	كلفة زيت التزييت والوقود والكهرباء بالدينار	كلفة المواد الاولية بالدينار	الطاقة الحركية (القوة الحصانية)	قيمة المكائن ،الخ، بالدينار
بغداد	٤٧٠٦	٣٢٥٩٤	٣٣٦٦١٩٠	٢٣٠٨٨٩٨٤	٤٩٢٢٢٧	٩٩٣٣٣٢٦	١١٢٥٤٤	٨٨١٩٩٢٢
نينوى	٢٤٧٠	٨٠٣٢	٣٤٤٢٤٠	٢٢١٦٦١٩	٤٤٨٥١	١١٩٦٢٠٧	٧٩٨١	٨٧٠٨٩٨
البصرة	١٢٨٥	١٤٥١٩	٨٢٥٧٩٨	٣٧١٧٠١٢	١٠٢١٨٢	١٣١١٨٥٩	٢٠٢٢٤	١٨٦٣٧٨٢
بابل	٢١٢٩	٦٢١١	١٤٤٧٦٥	١٥٠٩٨٧١	٤٠٤٠٩	٣٣٧٨٥٧	١٢٣٥	٣٨٧٧٧١
كربلاء	٢٠٩٠	٥١٢٧	٢١٢٠٩٥	١٣٨٠٨٤٧	٢٣٢٩٠	٤٣٣٦٢٥	٩٠٩٣	٧١٣٩٢٢
أربيل	١٤٦٤	٢٢٧٢	٥٠٦٥٣	٤٦٢٩١٦	٢٣٢١٦	١٢٤١٤٢	٥١٨٩	١٨٤٥٢٨
ميسان	١٣١٣	٢٤١٨	٨٢٣٥٢	١٧٣٩٢٦	٢٠٥٩٣	١٦٠٤٦٥	٢٧٦٦	٣١٠٤٦٦
كركوك	١٣٢٨	٣٥٢٧	١٧٢٣٧٨	٢٠٨٦١١٥	٧٧١٨٠	١٠٩٢٣٧	٤٠٢٩	٢١٢٩٢١
الانبار	١٠٦١	٤١٥٨	٢١٢٤٠٠	٢٣٣٢٨٢٧	٦٩٤١٢	٣٠٥٥٥٤	٩٥٢٠	٦٩٥١١٢
واسط	١٠٢٤	١٨٨٩	٤٦٥٤٠	٢٥٠٥٩٣	٣٠٠١١	٦٦٥٣٠	٥٦٣١	٥٥٥٢١٧
ديالى	١١٦	٢٣٠٩	٤٥٤٨٠	٢٩٤٢٥٦	١٥٢٨٧	٧١٤١٧	٣٤٢٥	١٣٠١٦٨
ذي قار	٨٨٥	٢٤٤٥	٩١٤٧٥	٣٥٦٢٣٧	٢٣٦٥٧	١٢٠٦٢٠	٢٦٧٢	٢١١٢٠٣
سليمانية	٨٠٤	١٧٧٤	٤٧٢٤٢	٣٦١٧٤٣	٩٣٤٠	١٤٤٨٠٦	٧٢٥	٩٩٠١١
القادسية	٦٧٧	١٩٦٦	٦١٤١٦	٤٦٣١٠٢	٢٣٨٢٠	٢٠٨٣٥٨	٥٧٨٦	٥٥٦٠٣٣
المجموع	٢٢٤٦٠	١٠٢٩١	٥٧٥٦٠٢٤	٣٩١١٨٠٩٨	٩٩٥٢٥	١٥٠٢٤٠٠٣	١٩٥٨٢١	١٥٦٥٧٩٦٣

(*) المصدر : الدائرة الرئيسية للاحصاء ، وزارة الاقتصاد ، تقرير عن الاحصاء الصناعي في العراق ١٩٥٤ ، مطبعة النور ، بغداد ، ص٩

كما يتضح من الجدول السابق أن بقية المحافظات كانت تضم ٦٢ر٣٪ من المؤسسات الصناعية ، تقوم بتشغيل ٣٧ر٧٪ من مجموع عدد المشتغلين بالقطاع الصناعي . أما أجور العمال فكانت تبلغ نحو ٨ر٨ مليون دينار ، أى بنسبة ١٤ر٨٪ من مجموع الايرادات البالغ قدرها حوالي ٣٩ر٢ مليون دينار .

وأما الجدول الآتي فيصنف الصناعة العراقية في مجموعات كبيرة حسب طبيعة المواد التي تستخدمها عام ١٩٥٤ :

جدول رقم ٥٦

قيمة المبيعات والقيمة المضافة والاجور وقيمة المواد الخام والوقود والقوة المحركة والمكائن

وقيمة الانتاج الفعلي ومستلزمات الانتاج للمؤسسات الصناعية عدا النفط ١٩٥٤

البيان	قيمة المبيعات دينار	قيمة المواد الخام دينار	عدد المشتغلين	الاجور المدفوعة دينار	قيمة المكائن المستعملة دينار	قيمة المباني المستعملة دينار	القوة المحركة (حصان)	قيمة الوقود دينار	مستلزمات الانتاج دينار	القيمة المضافة دينار	القيمة المضافة للمشتغل الواحد دينار	قيمة الانتاج الفعلي دينار	قيمة المضافة الى قيمة الانتاج الاجمالي
الصناعات المرتبطة بالزراعة والاطعمة	٢٤٢٠٥١٨٧	١٠٥٥٩٨٦٢	٥٥٤٥٦	٢٢٨٢٧٧٧	٥٥٣٤٣٩٩	٢٣٩٥٠٠١	٤٨٤١٤	٣٤٢٤٢٢	٢٠٩٠٣٩٩٤	٣٣٠٤٤٠٣	٢٤٠	٢٠٥٦٩٧ ٢	٦٠٫٩١
صناعات البناء والانشاءات	٨٥٧١٤٦٣	١٩٠١٨٦٢	١٥٢٨٩	١٣٤١٤٩٦	٣٣٣٣٤٩٤	٩٤٨٧١٧	٢٥١٨٦	٣٢٣٦٢٠	٢٢٢٥٤٨٢	١٣٥٣٩٨١	٤٩٦	٨٥٧٩٤٦٣	٢١٫٥٩
صناعات المواد المعدنية (*)	٣٦١٣٢٩٦	١٤٤٩٦٩٥	١٤٩٠٢	٩٢٢٤٠٨	١٢١٦٣٢٧	٤٨٥٨٢٩	٤٤٧٢	٧٦١٩٠	١٥٢٥٣٨٥	٢٠٩٢٠١١	١٦٩ (**)	٣٦١٣٢٩٦	٥٫١١
صناعات المرافق العامة	٢٤٧٣٠٥٢	٢٠٢٣٤٢	٣٥٥٨	٥٧١٥١١	٢٤٦٦٨٤٩	١٠٢٨٨٢٩	١٠١٠٦٦	٣٦١٠٠١	٥٦٣٧٤٣	١٦٠٩٣١٠	٥٢٧	٢٤٧٣٠٥٣	٦٫٢٩
الصناعات غير المصنفة	٣٢٢٤٨١	٨٦٠٣٤٢	١٠٩٣	٢٩٨٢٢	٥٠١٩٧٤	١٦٤٦٤٧	١٤٧٥	٢٤٢٨	٨٦٢٩٧٠	—	—	٨٦٢٩٧٠	٢٫١٢
الجمـــوع	٣٩١١٨٠٨٠	١٥٠٢٤٠٠٣	٩٠٢٩١	٥٧٥٦٠٢٤	١٥١٥٢٩٦٣	٦٠٢٠٠٧٣	١١٥٨٢١	١٠٠٦٨٧١	١٦٠٨٠٨٧٤	٢٣١٥٣٧٠٥	٢٥٥	٣٩٧٣٨٠٧٩	١٠٠٫٠٠

المصدر : ن ٠ م ٠ لانكلي ، "تضخم العراق ، ١٩٦٣ ، ص ١٥١

(*) لم تدخل الاعمال المؤداة من قبل ورش السكك الحديدية ضمن قيمة المبيعات من منتجات الصناعة المعدنية ٠

(**) تباعدا العاملين بورش السكك الحديدية البالغ عددهم ٢٥٠٦ مشتغلا ٠

ويدل الجدول السابق على الأهمية النسبية لمختلف النشاطات الصناعية في نهاية الفترة موضوع البحث ، اذ يكشف عن أن الصناعات الزراعية تحتل المكانة الأولى من بين الصناعات المختلفة ، حيث اسهمت في توليد نحو ٢ر٥٦٪ من الدخل الصناعي ، واستوعبت حوالي ٤ر٦١٪ من اجمالي عدد المشتغلين في قطاع الصناعة [1] . وتأتي في المرتبة الثانية صناعة البناء والتشييد ، حيث اسهمت بنحو ٩ر٢٦٪ من الدخل الصناعي واستوعبت حوالي ٩ر١٦٪ من القوى العاملة في الصناعة . أما الصناعات المعدنية فقد أسهمت بنسبة ضئيلة في توليد الدخل الصناعي ، لم تتجاوز ٨ر٨٪ الا انها استوعبت ٥ر١٦٪ من العمال الصناعيين .

كما يدل الجدول السابق على أن الأجور المدفوعة في قطاع الصناعة كانت تمثل حوالي ٣ر٢٤٪ من الدخل الصناعي ، أما بقية الدخل فكان يؤول الى عوامل الانتاج الأخرى في صورة ريع وفوائد وأرباح كعوائد لها . وأما قيمة الانتاج الصناعي وحجم رأس المال المستثمر في الصناعة فلا تتوفر عنهما أية بيانات أو احصائيات موثوق بها خلال الفترة موضوع الدراسة .

ومن الحقائق الهامة عن القطاع الصناعي ، خلال الفترة ، أن ملكية المنشآت الصناعية كان يغلب عليها طابع الملكية الفردية ، كما يتضح من الجدول الآتي :

---

(١) وتشتمل هذه المجموعة على الصناعات التي تعتمد على المواد الخام الزراعية بصورة مباشرة كمعامل الطحين والدباغة ، أو بصورة غير مباشرة كمعامل الخبز ومعامل الاحذية ومعامل الصابون .

جدول رقم ٥٧

توزيع المؤسسات الصناعية حسب نوع الملكية ، ١٩٥٤ (*)

نوع الملكية	عدد المنشآت	النسبة الى المجموع
منشئات فردية	٢٠٣٩٢	٩٠٫٧٩٣٪
شركات تضامن (شريكان الى خمسة شركاء)	١٨٢٧	٨٫١٣٤
شركات تضامن (ستة الى تسعة شركاء)	١٨	٠٫٠٨٠
شركات تضامن (عشرة شركاء فاكثر)	١	٠٫٠٠٥
القطاع الصناعي غير المنظم	٢٢٢٣٨	٩٩٫٠١٢
شركات مساهمة أهلية	٩٧	٠٫٤٣٢
ملكية حكومية	١١٦	٠٫٥١٦
ملكية شبه حكومية	٤	٠٫٠١٨
ملكيات أخرى	٥	٠٫٠٢٢
القطاع الصناعي المنظم	٢٢٢	٠٫٩٨٨
المجموع	٢٢٤٦٠	١٠٠٫٠٠٠

(*) المصدر : الاحصاء الصناعي في العراق لسنة ١٩٥٤ ، الدائرة الرئيسية للاحصاء ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص ٢٣ .

ويتضح من الجدول السابق أن القطاع الصناعي المنظم كان يضم ما يقرب من ١٪ فقط من مجموع عدد المنشئات الصناعية • أما المنشئات الصناعية ، الحكومية وشبه الحكومية ، فقد كانت تمثل ١ر٥٤٪ من اجمالي عدد المنشئات في القطاع الصناعي المنظم • وأما القطاع الصناعي غير المنظم فقد كانت تشارك فيه كل من المنشئات الفردية والشركات التضامنية ، وان كانت الأخيرة لم تكن تمثل اكثر من ٥ر٨٪ من اجمالي عدد المنشئات في هذا القطاع • انما يلاحظ أن عدد الملاك في القطاع الصناعي غير المنظم كان يبلغ نحو ٢٤٦٤٢ مالكا ، منهم ٤٢٥٠ مالكا للشركات التضامنية •

والجدير بالذكر أن عدد المنشئات الصناعية الحكومية وشبه الحكومية والمنشئات التي تمتلكها الشركات المساهمة الأهلية ٢١٧ منشأة ، وهذا يعني أن عددها كان أقل من عدد المنشئات الأخرى الأهلية التي كانت تستخدم ٢٠ مشتغلا اواكثر ، والتي بلغ عددها ٢٩٤ منشأة[1] • ومع ذلك فانه حتى لوكانت جميع المنشئات الحكومية وشبه الحكومية والمنشئات التي تمتلكها الشركات المساهمة هي من ذوات الحجم الكبير ، فلم تكن هذه المنشئات مسئولة وحدها عن التقدم الصناعي الذى تحقق فعلا خلال الفترة موضوع البحث ، ولا عن انشاء المنشئات الكبيرة في الفترات اللاحقة •

---

(١) انظر الجدول الأسبق رقم

ولقد سبق أن أشرنا ، في الجدول الاسبـــــــق رقم (٥٣)، أن عدد المعامل الصناعية التي تستخـــــدم ٢٠ مشتغلا فاكثر هو ٢٩٤ معملا ، غير أنه لا توجد أيـــــة بيانات ومعلومات تفصيلية تسمح بتحليل واف شامل لهـــــذه المعامل . وكل ما أمكن جمعه من معلومات تتعلق بالمؤسسات الصناعية الموجودة في بغداد عام ١٩٥٣ ، قد ورد ، بشيء من التفصيل ، بالجدول الآتي :

جدول رقم ٥٨

الصناعات التي تستخدم ٢٠ شخصا او اكثر في بغداد ، ١٩٥٣ (*)

الصناعة	مجموع الايرادات (**)	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	النسبة المئوية لعدد مؤسسات الصناعة الى المجموع	النسبة المئوية لعدد المشتغلين بالصناعة الى المجموع
عمل الحلويات	١٧٦٧٨٧	٥	٢٠٩	٧ر٨	٤٢ر٦
معامل الطحون والمطابخ ومحضر الاطعمة الاخرى	٤٤٤٠٨٧	٥	٢٠٣	١ر٥	١١ر٩
المعدني و البيرة	٦٦٩٤٠٣	٤	٢٨٢	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
السكاير و التبغ	٣١٩٧٢٥٠	٦	١٩٣٦	٢ر٥	٨٤ر٥
الغزل و النسيج	٢٩٥٢٣٢٩	٢٠	٤٦٥٣	١٨ر٩	٩٢ر٠
الطباعة	٤٠٢٩٢٥	٨	٤٢٢	١٢ر٧	٥٦ر٦
الدباغة	٣٣٦٨١٢	٣	١٩١	١٠ر٠	٩٧ر٠
الصابون ومواد كيمياوية مختلفة	١٠٥٢٦٨٠	٧	٧٢٤	٣٠ر٨	٨٤ر٥
عمل الصابون	٨٦٢٤٣٧	٢١	٣٥٣٢	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
عمل الغزل والنسيج	٨٠٩٢٥	٤	١٤٢	٧ر١	٣٢ر١
السمنت الكونكريت والحجر	١١١٨٧٦٥	٣	٦٤٩	١٥ر٠	٩٩ر٠
الحديد والصلب (سباكة وبرادة)	٨٧١٠٠	٣	٨٥	٧ر٧	٣٧ر٣
المنتوجات المعدنية	٤٥٠٤٠٤	٤	٤٣٠	٥ر٨	٢٥ر٣
معامل السكك الحديدية	-	١	١٨٤٩	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
تصليح السيارات	-	٩	١٠٣٢	١ر٥	٤١ر٥
التعمير	٢٣٦٤٣٤٨	٦	٢٩٥٥	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
الكهرباء وادامة الماء	١٠٩٧٤٥٧	٤	١٥٦٢	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
معامل الثلج	-	١	٨٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
صنوجات اخرى	٢٤٨٩٢	٢	٥٥	١ر١	١٥ر١
غير مصنفة	٧٧٧١١٨	٨	٦٢٠	٥ر٦	١٩ر٨
المجموع	١٦١٢٦٣١٩	١٢٤	٢١٦٤١	-	-

(*) المصدر : الاحصاء الصناعي في العراق لعام ١٩٥٤.

(**) الايرادات كانت عن مبيعات عام ١٩٥٣ ، وتتضمن أعمال التصليح .

جدول رقم ٥٩

صدد الشركات الصناعية المسجلة الخاصة والعامة

١٩٤٤ ـ ١٩٥٦

الشركات	١٩٤٤/١٩٤٥		١٩٤٥/١٩٤٦		١٩٤٦/١٩٤٧		١٩٤٧/١٩٤٨		١٩٤٨/١٩٤٩		١٩٤٩/١٩٥٠		١٩٥٠/١٩٥١		١٩٥١/١٩٥٢		١٩٥٢/١٩٥٣		١٩٥٣/١٩٥٤		١٩٥٤/١٩٥٥		١٩٥٥/١٩٥٦	
	صدد	نسبة	صدد	نسبة	صدد	نسبة	صدد	نسبة	صدد	نسبة	صدد	نسبة	صدد	نسبة	صدد	نسبة	صدد	نسبة	صدد	نسبة	صدد	نسبة	صدد	نسبة
الخاصة	١٧	١٠٠ر٠ ٪	٧	١٠٠ر٠ ٪	٨	٣٢ر٧ ٪	٢	١٠٠ر٠ ٪	٥	٧١ر٤ ٪	٥	١٠٠ر٠ ٪	٣	٧٥ر٠ ٪	٥	٥٥ر٦ ٪	٩	٩٠ر٠ ٪	١٠	٦٦ر٦ ٪	١١	٦٧ر٨ ٪	٢٣	٨٦ر١ ٪
العامة	ـ	ـ	ـ	ـ	٣	٢٧ر٣ ٪	ـ	ـ	٢	٢٨ر١ ٪	ـ	ـ	١	٢٥ر٠ ٪	٤	٤٤ر٣ ٪	١	١٠ر٠ ٪	٥	٣٣ر٣ ٪	٩	٣٢ر١ ٪	٥	١٣ر٩ ٪
المجموع	١٧	١٠٠ر٠ ٪	٧	١٠٠ر٠ ٪	١١	١٠٠ر٠ ٪	٢	١٠٠ر٠ ٪	٧	١٠٠ر٠ ٪	٥	١٠٠ر٠ ٪	٤	٢٠٠ر٠ ٪	٩	١٠٠ر٠ ٪	١٠	١٠٠ر٠ ٪	١٥	٩٠٠ر٠ ٪	٢٨	٩٠٠ر٠ ٪	٢٨	١٠٠ر٠ ٪

المصدر : المكوسة العراقية ـ المجموعات الاحصائية السنوية ١٩٤٤ ـ ١٩٥٦ .

ويتضح من الجدول السابق ان المؤسسات الصناعية الكبيرة في بغداد ، وعددها ١٢٤ مؤسسة ، عام ١٩٥٤ كانت تقوم باستخدام ٢١٦٤١ مشتغلا ، بل أن الشركات الصناعية العشر الكبرى في بغداد كانت تستخدم ١١٠٨٦ مشتغلا ، في حين أن المعامل الصغيرة في بغداد كانت تستخدم ١١٧٢٦ مشتغلا أى ما يقرب من نصف عدد المشتغلين في المعامل الكبيرة . وبذلك يبلغ عدد المشتغلين في كافة المؤسسات الصناعية ببغداد ، الكبيرة والصغيرة ، نحو ٣٣٣٦٧ مشتغلا عام ١٩٥٤ . غير أن المعامل الكبيرة كانت تقوم باستخدام ما يقرب من ربع عدد المشتغلين في القطاع الصناعي في العراق بأسره (فيما عدا صناعة النفط)، كما أن هذه المعامل كانت تحصل على ٤١٪ من مجموع الايرادات الصناعية بالقطر .

ويتضح ، كذلك، من الجدول السابق أن اهم الصناعات التي كانت قائمة في بغداد عام ١٩٥٤ هي : السيكاير ، والغزل والنسيج ، والصابون والمواد الكيماوية ، والمواد الانشائية (الطابوق والسمنت والكاشي) . وقد بلغت ايرادات هذه الصناعات الأربع وحدها نحو ٧٢٪ من مجموع الايرادات الصناعية في بغداد .

أما الأهمية النسبية للشركات الصناعية في مجموع عدد الشركات العاملة في الحقل الاقتصادى فيدل عليها الجدول الآتي الذى يكشف عن أن نسبة الشركات الصناعية الى الشركات الأخرى قد ارتفعت من ٣٢ر٧٪ سنة ١٩٤٤ الى ٣٧ر٩٪ سنة ١٩٥٥ . أما الجدول الذى يليه فيدل على تقسيم الشركات الصناعية الى شركات مسجلة عامة و شركات مسجلة خاصة ، ونسبة كل مجموعة منها الى المجموع الكلي :

جدول رقم ٦٠

عدد الشركات المحدودة المسجلة ، موزعة حسب انواعها (١٩٤٥ ـ ١٩٥٦)

وقيمة رأسمالها ونسبها المئوية الى مجموع الشركات

سنة التسجيل	عدد الشركات							المجموع			قيمة رأس المال		النسب المئوية الشركات الصناعية الى مجموع الشركات %
	الصناعية	التجارية	الزراعية	النقل	التأمين	الخدمات	مختلطة	الشركات الخاصة	الشركات العامة	الشركات كافة	الشركات الخاصة دينار	الشركات العامة دينار	
١٩٤٤/١٩٤٥	١٧	٢٠	١	١	—	١٠	٣	٤٥	٢	٥٢	٢٧١٠٠	١٠٣٠٠٠	٣٤٫٧
١٩٤٥/١٩٤٦	٧	١٤	—	٣	١	—	١٤	٣٨	١	٣٩	٣٠٤٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٧٫٩
١٩٤٦/١٩٤٧	١١	٨	١	—	—	١	١٤	٢٧	٨	٣٥	٢٥٠٠٠	١٦٥٦٢٥	٢١٫٨
١٩٤٧/١٩٤٨	٢	١١	—	٢	—	١	٤	٢٠	١	٢١	٥٦١٠٠	١٠٠٠٠	٩٫٦
١٩٤٨/١٩٤٩	٧	٤	—	—	١	١	٥	١٦	٢	١٨	٣١٥٠٠	١٣٧٥٠٠	٢٨٫٨
١٩٤٩/١٩٥٠	٥	١٢	—	—	—	١	٣	١٩	١	٢٠	١٩٩٠٠	٥٠٠٠٠	٢٥٫٠
١٩٥٠/١٩٥١	٤	١٢	—	١	—	—	—	١٦	٣	١٩	٢٢٤٠٠	٢١٦٠٠٠	٢١٫١
١٩٥١/١٩٥٢	٩	١٦	—	٣	—	٢	٤	٢٨	٤	٣٢	٢٩٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٢٨٫١
١٩٥٢/١٩٥٣	١٠	١٥	—	١	—	—	١٠	٢٢	٤	٣٦	٦٦٣٠٠	١٠٧٥٠٠	٢٧٫٨
١٩٥٣/١٩٥٤	١٥	١٩	—	١	—	—	٨	٣٣	١٠	٤٣	٢٩٣٠٠	٢٣٠٠٠٠	٣٤٫٩
١٩٥٤/١٩٥٥	٢٨	٣٦	—	٢	—	—	١٣	٦٥	١٤	٧٩	٤٦٠٠٠	٢٢٣٠٠٠	٣٥٫٠
١٩٥٥/١٩٥٦	٢٨	٤٠	—	٣	—	—	٣	٦٦	٨	٧٤	٤٠٣٠٠	٢٢٣١٢٥	٣٣٫١

المصدر : الحكومة العراقية ـ المجموعة الاحصائية السنوية (١٩٤٤ ـ ١٩٥٦)٠

واخيرا فلاتوجد أية بيانات احصائية كافية عن قيمة الانتاج الصناعي وحجم رأس المال المستثمر في الصناعة في نهاية الفترة موضوع الدراسة ، أى قبل قيام ثورة تموز ١٩٥٨ .

جدول رقم ٦١

قيمة الانتاج الصناعي وحجم رأس المال المستثمر

في بعض الصناعات الرئيسية ١٩٥٦/١٩٥٧

(بالدينار)

بيان	عدد المنشئات الصناعية		عدد	رأس المال	قيمة
	قائمة فعلا	تحت التأسيس	المشتغلين	المستثمر	الانتاج
صناعة السيكاير	٦	-	١٥٧٣	٧٥٠٠٠٠	٥٤٠٦٠٠٠
صناعة السمنت	٢	٤	١١١٨	٩٢٠٢٦٨٩	٣٦١٧٧٨٣
صناعة الغزل والنسيج القطني	٥	١	١٢١٠	٤٤١٢٢٥٧	١٦٧٨٦٠٢
صناعة الزيوت النباتية	٢	١	٥١٦	١٥٩٥٠٠٠	١٥٥٨٧٦٢
صناعة الغزل والنسيج الصوفي	٤	-	١١٨٤	١٨٧٥٢٠٠	٨٠٣٠٠٣
صناعة البيرة	٢	١	١٧٠	٩١٩٥٥٨	٥٢٠٠٩٩
صناعة الكحول	٣	-	١٢٢	٣٤٦٠٠٠	٣٥٦٠٠٥
المجموع	٢٤	٧	٥٨٩٣	١٩١٠٠٧٠٤	١٣٩٤٠٢٥٤

غير أن ثمة بيانات موثوق بها عن بعض الصناعات الرئيسية يكشف عنها الجدول السابق . وتدل هذه البيانات على أن صناعة السيكاير ، وصناعة السمنت ، وصناعة الغزل والنسيج الصوفي ، وصناعة الغزل والنسيج القطني ، وصناعة الزيوت النباتية ،

كان لها وزنها الكبير في النشاط الصناعي بالعراق ، في نهاية الفترة موضوع الدراسة ، اذ تبلغ قيمة الانتاج في هذه الصناعات مجتمعة نحو ١٣ر١ مليون دينار ، اى ما يقرب من ثلث قيمة الانتاج في القطاع الصناعي بأسره .

ز - تقييم قطاع الصناعة حتى قيام ثورة تموز ١٩٥٨

في اواخر القرن التاسع عشر لم تكن هناك صناعة تذكر ، اذ كان الانتاج السلعي غير الزراعي يأتي اما من الخارج بواسطة التجار ، أو يتم تصنيعه بالطريقة الحرفية التقليدية ، كصناعة الأواني المعدنية والفخار والآجر والأنسجة اليدوية والحدادة والنجارة والحلى وغيرها مما يعتمد في انتاجه على المهارة اليدوية . وفي هذه الفترة قام بعض التجار الغربيين بادخال بعض المعامل الآلية ، وانشأوا عددا صغيرا من المؤسسات التي تخصصت في تصدير المنتجات الزراعية كالتمور والصوف .

وعندما قام الحكم الوطني بالبلاد عام ١٩٢١ بوشر بسن القوانين والأنظمة التي تتلاءم وطبيعة هذه المرحلة ، فكان من الطبيعي،اذن ، أن يمتد التشريع الى جانب التصنيع ، فصدر قانون التعريفة الكمركية لعام ١٩٢٣ الذى ابرز أهمية الصناعة في تحقيق التقدم الاقتصادى ، ومنحها امتيازا باعفاء المكائن والآلات الانتاجية من الرسوم الكمركية . وكان هذا حافزا شجع على استيراد بعض المكائن الآلية ،

ومنها مكائن توليد القوة الكهربائية ذات الفولط الواطىء، ومكائن معامل تعبئة المياه الغازية، والمطابع الآلية، وبعض المكائن والآلات لورش التصليح . وكان أغلب هذه الوحدات لايمثل معامل انتاجية بالمعنى المفهوم ، بل كانت وحدات انتاجية صغيرة . غير أن هذا الوضع يمثل الخطوة الأولى على الطريق الى التصنيع ، اذ أنه بداية الانتاج الآلي في العراق .

وبعد مرور ثلاثة أعوام على صدور القانون المذكور، اقتضت الضرورة اصدار تشريع مستقل يحدد أهداف السياسة الصناعية والامتيازات التي يمكن أن تمنح للصناعة في ظل الحكم الوطني باعتبارها الركيزة الأساسية لتحقيق عملية التنمية . ولهذا صدر قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم ١٤ لسنة ١٩٢٦ وقد تضمن بعض الحوافز الى التنمية الصناعية ، ومن أهمها ما يتعلق باعفاء المكائن والآلات الانتاجية والمواد الأولية من الرسوم الكمركية . وقد كان لهذا القانون أثره الواضح في دعم عملية التصنيع ، اذ أنشأ المنظمون العراقيون مصنعا للمنسوجات ، وتم انشاء معمل للمنظفات الصناعية (الصابون) ومعمل للسيكاير ، ومعمل للطباعة ، ومعمل للمشروبات الكحولية . وبدأت احدى الشركات الأجنبية بادخال تحسينات على حلج القطن ، كما باشرت المصالح الغربية بتنمية موارد البلاد من النفط . وفضلا عن ذلك فقد تم انشاء ثلاثة معامل للطابوق لمواجهة الطلب المتزايد عليه تبعا لحركة الانشاءات الحكومية للدوائر والدواوين

والمستشفيات والمعاهد العلمية بالاضافة الى حركة بنـــاء المباني السكنية في القطاع الأهلي ٠

أما فترة الثلاثينيات قد اتسمت في بدايتها بوقـــوع الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) ، وكان لهـا انعكاسها على الأوضاع الاقتصادية بالعراق ، اذ أدت الـى انكماش الاستثمارات وركود التجارة ٠ غير أنه بانتهاء الأزمـة انطلقت المدخرات الفردية لتتجه الى الاستثمار في انشـاء معامل للطابوق والكاشي والسيكاير والطحين والثلج والنسيج٠ وساعد على هذا التوسع الاستثماري اقامة أول محطة كهربائيـة ذات فولط عالي ، كما أن انتشار محطات الكهرباء في بعـض مراكز المدن الرئيسية قد شجع على قيام عدد من المعامـل الآلية ، وبخاصة معامل الطحين والثلج ٠

وفي النصف الأول من الأربعينيات كانت الحرب العالمية الثانية في أوجها ، وكان لقيام هذه الحرب أثره المباشـر على وضعية قطاع الصناعة آنذاك ، اذ ضاعفت المعامـل الصناعية من طاقتها الانتاجية تحقيقا للاكتفاء الذاتي الـذى اقتضته مثل هذه الظروف غير العادية وتعذر الاستيراد مـن الخارج بسبب انقطاع طرق المواصلات البحرية والبرية ٠ كمـا نشطت الصناعات الحرفية واليدوية لنفس هذه الأسباب فـي ظل حماية اوجدتها ظروف الحرب ٠ ومع أنه لم يتم انشـاء أية مشروعات صناعية جديدة خلال فترة الحرب ، الا أن العراق مر بفترة رخاء اقتصادى يعزى الى ارتفاع أسعار المحاصيـل الزراعية وما استتبعه ذلك من زيادة كبيرة في الدخل الزراعـي،

وقد كانت الزراعة وقتذاك عماد الاقتصاد القومي . وترتب على ذلك وجود قوة شرائية كبيرة ، لم تستطع أن تتجه الى التوسع في الاستيرادات بسبب ظروف الحرب ، أو أن تتجه الى تمويل المستثمرين العراقيين في صدد استغلال المجالات الصناعية والفرص الجديدة التي خلقها النقص الكبير في الاستيراد .

بيد أن هذه المدخرات الكبيرة قد انطلقت بعد أنتهاء الحرب بمدة قليلة لانشاء صناعات جديدة ، حتى أنه بلغ عدد المعامل الصناعية مائة معمل ، يشتغل البعض منها بطاقة انتاجية تكفي لسد احتياجات الاستهلاك المحلي [1] . وفي أعقاب هذه الحرب بدأ دعم المصرف الصناعي بزيادة رأسماله تدريجيا الى نصف مليون دينار للمساهمة في اقامة المشروعات الصناعية واعطاء القروض الصناعية الى رجال الصناعة ، فضلا عن قيامه باعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروعات الصناعية على اختلافها، مما شجع المدخرين على توجيه مدخراتهم الى ميدان الصناعة . ولهذا فان هذه الفترة تعتبر بداية حقيقية للتدخل الحكومي "غير المباشر" في حقل الصناعة . وقد ازدهرت خلال هذه الفترة صناعة الأسمنت والزيوت والصابون والنسيج والحياكة والطابوق والجص ومعامل الطحين ومعامل خياطة الملبوسات الجاهزة ،

---

(١) تقرير وزارة الصناعة ، " الصناعة في العراق في ظل ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ - ١٩٦٩ " ، بغداد ، ١٩٦٩ .

حتى أنه أصبح عدد المعامل في نهاية عام ١٩٤٩ نحو ١٥٠ معملا بضمن اطار القطاع الخاص . ولم يكن للقطاع العام دور يذكر ، خلال السنوات الأربعينية ، الا بالقدر الذى يسهم فيه المصرف الصناعي باعتباره "قطاعا مختلطا" . وهنا يمكن القول بأنه اذا اعتبرنا أن مولد الصناعة الوطنية هو في بداية العشرينيات ، فان انقضاء ثلاثين عاما بعد مولدها يكشف عن حقيقتين تنمان عن أهم مظاهر هذه المرحلة. الحقيقة الأولى أن رأس المال العام قد تغلغل في النشاط الاقتصادى الخاص تحت اسم "المشروعات الصناعية المختلطة" ، والحقيقة الثانية هي ظهور المعامل الصناعية التي تعمل بطاقات انتاجية كبيرة مما يمكن معه اعتبارها في عداد الصناعات الثقيلة ، اذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة المنتجات وحجم رأس المال المستثمر ، كصناعة السمنت . وقد صاحب هذه الفترة المرحلية في تطور قطاع الصناعة ظهور الجهاز المصرفي بصورته المعروفة حاليا ، اذ أنشىء البنك المركزى عام ١٩٤٧ وباشر عمله عام ١٩٤٩ ، كما أنشىء مصرف الرافدين عام ١٩٤١ ، أما المصرف العقارى فقد أنشىء عام ١٩٤٨ من أجل توفير الفرص أمام الراغبين في انشاء وحدات سكنية لهم في الحصول على القروض بفوائد معتدلة .

وشهدت السنوات الخمسينية تطورا كبيرا في الحقل الاقتصادى ومساهمة أكثر فاعلية في الحقل الصناعي . وثمة عوامل ثلاثة قد ساعدت على تعزيز ذلك : زيادة عائدات النفط ، وانشاء مجلس الاعمار ، وزيادة فعاليات المصرف الصناعي . أما

بالنسبة للعامل الأول فقد شهدت بداية الخمسينيات هزات سياسية عنيفة سببها المباشر المطالبة بزيادة حصة العراق من الايرادات النفطية التي تحققها الشركات الأجنبية بموجب اتفاقيات غير متكافئة . فلما أن انتهى الأمر الى حصول العراق على صافي الأرباح النفطية مع الشركات الأجنبية المستثمرة اعتبارا من عام ١٩٥٢ مع التوسع في استخراج النفط لمواجهة الطلب العالمي المتزايد على النفط ، كان لهذا كله أثره الواضح في تطور الصناعة الوطنية ، اذ أدت هذه الزيادة في الايرادات النفطية الى زيادة متوسط الدخل الفردى ، مما أدى بدوره الى توسع حركة المبادلات وتنشيط الأسواق التجارية ، كما تعاظمت المدخرات لدى المزارعين والتجار وملاك العقارات ، فضلا عن توسع نشاط المصارف الاختصاصية . فكان من الطبيعي أن تتجه هذه المدخرات نحو الاستثمار ، وكان قطاع الصناعة هو من أهم القطاعات التي يمكن أن تمتص هذا القدر الكبير من المدخرات الخاصة .

وأما بالنسبة للعامل الثاني فقد وضح للحكومة آنذاك أن الحاجة تمس الى خلق قطاع اقتصادى عام جديد يدعم الاقتصاد القومي الى جانب القطاع النفطي الذى يحتل المرتبة الأولى والقطاع الزراعي الذى يحتل المرتبة الثانية ، فكان القطاع الصناعي هو ذلك القطاع الذى يمكن أن يحقق هذا الغرض . وفي سبيل تحقيق تنمية اقتصادية تعالج مشاكل التخلف في الاقتصاد العراقي تم انشاء مجلس الاعمار عام ١٩٥٠ ليقوم بتخطيط وتنفيذ مشروعات صناعية حكومية

ضخمة تخرج عن قدرة القطاع الخاص من حيث حجم الاستثمارات اللازمة والطاقات الانتاجية المستخدمة والخبرات الفنية المتطلبة . وبانشاء مجلس الاعمار اصبح دور الدولة في النشاط الصناعي متخذا صورتين متلازمتين : المساهمة غير المباشرة عن طريق المصرف الصناعي ، والمساهمة المباشرة عن طريق برامج الاعمار التي يخططها ويشرف على تنفيذها مجلس الاعمار . وبذلك يمكننا أن نميز ثلاث مراحل لاهتمام الدولة بالصناعة منذ أن وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها حتى ثورة تموز ١٩٥٨ : المرحلة الاولى وقد كان دور الحكومة فيها مقصورا على النواحي الادارية فقط ، وكان دعم الحكومة للصناعة الوطنية عن طريق الاعفاءات الكمركية كما سبق أن بينا اذ صدر قانون التعريفة الكمركية عام ١٩٢١ ، وقانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (١٤) لسنة ١٩٢٦ . وفي عام ١٩٥٠ صدر قانون جديد لتشجيع الصناعة ، الذى عدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ متضمنا اعفاءات كمركية عن المواد الاولية ومن ضريبة الدخل لفترات محددة ، مما دفع أصحاب المدخرات الخاصة الى الولوج في ميدان الصناعة . أما المرحلة الثانية فقد بدأت الحكومة فيها بالمشاركة الفعلية في الصناعة وانما بصورة غير مباشرة عن طريق المصرف الصناعي ، وبذلك بدأت نواة القطاع المختلط الذى يسهم فيه رأس المال الخاص مع رأس المال العام . وأما في المرحلة الثالثة فقد قامت الحكومة بصورة مباشرة ،وعن طريق مجلس الاعمار، بانشاء المشروعات الصناعية بضمن اطار قطاع الأعمال العام . غير أن برامج مجلس الاعمار الخاصة بالتصنيع

والاسكان لم تظهر بوضوح الا بعد عام ١٩٥٦ . ولذلك فاننا نرجئ تقييم نشاط المجلس الى مرحلة تالية من الدراسة .

وأما العامل الثالث في دعم الصناعة ، خلال الفترة ، فهو زيادة فعاليات المصرف الصناعي بزيادة رأسماله من نصف مليون دينار عام ١٩٤٩ الى مليون دينار عام ١٩٥١ ثم الى ٣ ملايين دينار عام ١٩٥٢ ، ثم الى ٨ ملايين دينار عام ١٩٥٨ ، حتى انه بلغ رأس المال المدفوع منه الى ٣ر٥ مليون دينار . ومن هنا يبدو أن قطاعات صناعية ثلاثة (العام والخاص والمختلط) أخذت تتعاون في دفع عجلة التنمية الصناعية ، اذ أوجد مجلس الاعمار القطاع الصناعي العام ، واوجد المصرف الصناعي القطاع الصناعي المختلط ، كما ساعد على دعم القطاع الصناعي الخاص .

واذا كنا نقرر ان برنامج مجلس الاعمار الخاص بالتصنيع لم تظهر آثاره واضحة الا بعد عام ١٩٥٦ ، الا أن أثر البرنامج على حركة التصنيع ، خلال الفترة موضوع الدراسة ، كان أثرا غير ملموس . ويرجع ذلك الى أن مشروعات مجلس الاعمار في برنامجه الأول ، وفي البرنامجين الثاني والثالث ، كانت تتركز في قطاع الزراعة والري والبزل ، فلم ينل قطاع الصناعة من مخصصات البرنامج الأول سوى ١ر٣١ مليون دينار أي بنسبة ٢٠٪ من جملة تخصيصات البرنامج ، بل ولم ينفق فعلا ، خلال فترة البرنامج كلها ، من تخصيصات القطاع سوى ٦ر٢ مليون دينار أي بنسبة ٤ر١٨٪ من اجمالي مصروفات

البرنامج . يضاف الى ذلك أن مخصصات الاعمار قد أتجهت ، بوجه عام ، في البرنامج الأول ، بل وفي البرنامجين التاليين ، الى الاتجاهين التقليديين المعروفين : الاتجاه الأول نحو الاستثمار في صناعات مواد البناء ، وعلى الأخص السمنت ، " وهو ما ينسجم مع حاجة حلف بغداد في تلك الفترة بالذات ومع سياسة مجلس الاعمار في تطوير مشروعات الرى والبزل . والاتجاه الثاني كان نحو صناعات تعتمد في موادها الأولية على البعض من المنتجات الزراعية كالصوف والقطن ، وهذا ينسجم مع توصيات الخبراء الأجانب "[1] . وفي هذا الصدد فان الدكتور صباح الدرة يعلق على وضعية الصناعة خلال الفترة بالقول بأنه "على الرغم من الامكانيات الطيبة التي توفرت نتيجة زيادة عوائد الحكومة العراقية من ايرادات النفط ، فان القطاع الصناعي العام الذى أعلن بدء مرحلة تبلوره وتطوره بقى هزيلا بسبب سياسة الاستثمار التي اتبعها مجلس الاعمار . كما أن هذا القطاع الصناعي لم يأخذ طابعا ديموقراطيا معاديا للاستعمار والاقطاع ، بل كان تجسيدا حيا للعلاقات الاستعمارية شبه الاقطاعية .

أما المصرف الصناعي فقد مارس نشاطه في حدود السياسة العامة للحكومة ومجلس الاعمار في ميدان الصناعة . وقد ساهم المصرف ، حتى نهاية عام ١٩٥٦ ، في ١٤ مشروعا ،

---

(١) دكتور صباح الدرة ، " التطور الصناعي في العراق " ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص ٦٠ ، ٦١ .

بلغت جملة رؤوس الأموال المستثمرة فيها نحو ٣ر٨ مليون دينار ، ساهم المصرف فيها بنحو ١ر٢ مليون دينار فقط ، ومن هذا المبلغ خصص المصرف ٣ر١ مليون دينار لمساهمته في مشروعين للنسيج ومشروع للسمنت . اما جملة القروض التي منحها المصرف الصناعي والاستثمارات التي اسهم بها ، فقد بلغت نحو ٩ر٣ مليون دينار في نهاية عام ١٩٥٦ .

ولو تساءلنا عما اذا كان المصرف الصناعي قد حقق أهدافه في تنمية الصناعة منذ انشائه حتى عام ١٩٥٨ ، فان الاجابة عن هذا التساؤل هي أنه قد حقق ، في الواقع ، نجاحا محدودا . ويرجع ذلك ، بادئ ذى بدء ، الى أن موارد المصرف لم تكن كافية لدعم حركة التصنيع على الوجه المنشود ، اذ لم يكن رأسماله عام ١٩٤٦ يتجاوز نصف مليون دينار ، وهو مبلغ غير كاف لتأسيس معامل جديدة ، أو دعم التوسع في المؤسسات الصناعية التي كانت قائمة وقتذاك . ولذلك بات من الضرورى أن يسهم أصحاب رؤوس الاموال في نشاط الصناعة ، باستثمار أموالهم في انشاء المعامل الجديدة . وكانت الظروف مشجعة لذلك ، نظرا لصعوبة استيراد السلع الأجنبية خلال الحرب وفي اعقابها ، وظهور نقص كبير في السلع الاستهلاكية ، وعلى الأخص الغزل والانسجة القطنية ، مما دفع الى تقليل الاعتماد على الاستيرادات من هذه السلع . وقام بعض رجال الأعمال ، فعلا ، بتأسيس بعض المعامل القادرة على انتاج سلع يمكن أن تحل محل السلع الأجنبية المستوردة ، ومن أهمها معمل الغزل والنسيج القطني الذى

تأسس ، بعد الحرب مباشرة ، بطاقة انتاجية مكونة من ٢٢٠٠٠ مغزل و ٥٠٠ نول اوتوماتيكي .

ومع ذلك فلم يكن الجو العام ملائما لاغراء أصحاب رؤوس الأموال للاتجاه نحو استثمار رؤوس أموالهم في الصناعة ، ويرجع عزوفهم عن هذا الاستثمار الى تفاعل بعض العوامل ، من أهمها عدم رغبة اصحاب رؤوس الأموال في الاستثمارات طويلة الأجل ، وعدم الثقة الكافية بالمصرف من الناحية الفنية .

ومرد ذلك الى عدم الاستقرار السياسي آنذاك ، وعدم وجود سوق للأوراق المالية يتيسر بموجبها التداول في الأوراق المالية ، بيعا أو شراءا . وأهم من كل هذه العوامل أن رغبة اصحاب رؤوس الأموال كانت متجهة نحو الاستثمار في امتلاك المزيد من الأراضي الجديدة لما يحصلون عليه من أرباح كبيرة نتيجة لاستغلالها ، ونحو الاستثمار في الخارج ، باعتباره اكثر ضمانا واطمئنانا من الاستثمار في الداخل . ومع قيام كل هذه العوامل التي وقفت عقبة دون التوسع في الاستثمار الصناعي ، وتفضيل أصحاب رؤوس الأموال تحويل أموالهم الى ذهب مكتنز أو توجيهها نحو الاستثمار في التجارة أو العقارات أو في خارج العراق ، فقد نجح المصرف الصناعي نجاحا محدودا في اغراء عدد محدود من الممولين ، من بين ملاك الأراضي واصحاب الحرف وكبار الموظفين ، بالمشاركة في المشروعات الصناعية التي يمولها المصرف الصناعي .

ومن ضمن العوامل التي حدت من نشاط المصرف ، خلال الفترة موضوع البحث ، هو أنه على الرغم من أن المصرف كان في وسعه أن يمنح قروضا طويلة الأجل لمدة عشر سنوات ، الا أن مدة القروض التي منحها لم تتجاوز ثلاث سنوات ، كما أن المصرف لم يمنح قرضا لشخص واحد يزيد على ١٠٠٠٠ دينار.

والخلاصة أنه ، رغم ما شاب المصرف الصناعي من ضعف في امكانياته ومن قصور في سياسته الاقراضية ، الا أنه ساعد على انشاء مؤسسات صناعية حديثة ، ما كانت لتقوم لولا مساهمته فيها واقدامه عليها ، وتشجيعه لأصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار فيها . ومع أن هدف المصرف كان يتمثل في انشاء المعامل الكبيرة نسبيا والتي تنتج سلعا تحل محل السلع المستوردة ، فان المصرف لم يدفع عجلة التصنيع بخطوات كافية ، وفضلا عن ذلك فقد كان في امكانه أن يأخذ زمام المبادرة الى انشاء الصناعات الجديدة على نحو أوسع مما قام به فعلا ، ولكنه لم يمارس دورا فعالا في التنمية الصناعية لأنه لم يسعى لاحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد العراقي .

وفي تقييم دور المصرف الصناعي ، اكدت مؤسسة آرثر دى ليتل ، المؤسسة الاستشارية الصناعية التي استقدمها مجلس الاعمار ، على الحاجة الحقيقية في العراق لزيادة الائتمان الصناعي في ناحيتين : ناحية تجهيز رأس المال اللازم لانشاء المؤسسات الصناعية ، وناحية منح القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل للمؤسسات الصناعية القائمة فعلا ،

ولكنه لم يسد هذه الحاجة بدرجة كافية[١] . أما لورد سولستر فكان تقييمه ينطوى على أنه " في الوقت الذى يمكن فيه اعتبار المصرف الصناعي مؤسسة حكومية لها نفعها الجليل ، الا أنها لم تفعل حتى الآن ما يستحق الذكر في صدد تشجيع المشروعات الصناعية الأهلية ، كبيرة أو صغيرة ، واقتحام مجالات جديدة ، والافادة من الفرص المتاحة . اذ استثمر رأسماله ، بالدرجة الأولى ، في المشروعات الكبيرة الراسخة التي كان في وسعها الحصول على رأس المال اللازم لها دون مساعدته ، فدر ذلك عليه أرباحا طائلة . ومع ذلك فانه لم يشغل في النظام الاقتصادى المركز الذى انشىء من أجله "[٢] .

وفي تقييم دور القطاع الصناعي الخاص ، فلقد قدمنا أنه رغم صعوبات الاستيراد ، ورغم اغراء المصرف الصناعي للممولين في المساهمة في المشروعات التي يستثمر أمواله فيها ، فقد ظل هذا القطاع محدودا في نشاطه لقيام بعض العوامل النفسية وتأصل بعض الاتجاهات ازاء الاستثمار تنأى به بعيدا عن ميدان الصناعة الوطنية تأثرا بالوضع السياسي غير المستقر . غير أن زيادة عوائد النفط ، وزيادة نفقات الدولة ، وتنفيذ برامج مجلس الاعمار كان لها أثرها في تحقيق بعض الانتعاش للوضع الاقتصادى ، مما أدى ، بدوره ، الى تحقيق بعض النشاط في حركة استثمار رأس المال الخاص في الصناعة .

---

(١) آرثر د . ليتل ، " خطة التنمية الصناعية " ، ص ٣٣٠ .

(٢) لورد سولتر ، " خطة العمل " ، مجلس الاعمار ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص ٨٨

وبفضل هذا النشاط المحدود أمكن للصناعة الوطنية أن تسد بعض احتياجات السوق المحلية .

وانعكس هذا في قيام عدد من المؤسسات الصناعية الجديدة ، وفي تطوير بعضها الآخر ، كما انعكس في الزيادة المطردة في رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة. وتدل بعض البيانات المتاحة على أن حجم رأس المال الخاص المستثمر في الصناعة ارتفع من نحو ٤ ملايين دينار عام ١٩٥١ الى نحو (٢٠) مليون دينار عام ١٩٥٦ ، أى أنه في نهاية الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٦ بلغ رأس المال الاهلي المستثمر في الصناعة خمسة أمثال ما كان عليه في بداية الفترة . ولو علمنا أن ما اسهمت به الدولة في الصناعة ، خلال نفس الفترة ، سواء عن طريق المصرف الصناعي أو عن طريق مجلس الاعمار ، لم يتجاوز ٨ ملايين دينار وهو أقل من نصف ما اسهم به القطاع الخاص ، لأدركنا أن هذا لايمكن أن يفسر على أنه انعكاس لامكانيات القطاع العام والقطاع الخاص ، بل انعكاس للسياسة الاستثمارية التي اتبعتها الحكومة بتوصية الخبراء الأجانب ، وفي مقدمتهم آرثر دى ليتل ولورد سولتر[1] .

وهذا التفوق المطلق للقطاع الصناعي الخاص على القطاع الصناعي العام يعكس ، ايضا ، تفوقا نسبيا ، اذ أنه بينما بلغت نسبة قيمة الاستثمار المباشر في الصناعة

---

(١) انظر دكتور صباح الدرة " التطور الصناعي في العراق" ، ص ٦٣ .

نحو ٥ر٠٪ من الاستثمار المحلي الاجمالي في العراق ، خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٥٠ ، فانها ارتفعت الى ١ر١١٪ خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٦ [1] . يؤيد ذلك أن مساهمة القطاع

---

(١) انظر كاثلن لانكلي ، الطبعة المترجمة ، ص ٢٢٣ ، وقد ورد بالهامش ان الدكتور ربحي ابو الحاج أعد بحثا عن تكوين رأس المال في العراق عام ١٩٦٠ ، واوضح في بحثه أن الاستثمار الاجمالي في العراق بلغ في المتوسط نحو ٤ر٢ مليون دينار خلال الفترة ١٩٣٣ - ١٩٣٩ ، ونحو ٩ر١٠ مليون دينار خلال الفترة ٩٤٦ - ٩٥٠ ونحو ٣ر٤٥ مليون دينار خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٧ . كما أوضح في بحثه أن الاستثمار ذهب في معظمه الى رأس المال الاجتماعي اذ استوعب قطاع النقل والمواصلات النسبة الكبرى من المجموع خلال الفترة ١٩٣٣ - ١٩٥٧ ، يليه قطاع الزراعة . وجاءت نسب الاستثمار في الفترات الثلاث المشار اليها كالآتي :

النقل والمواصلات	٥٥٪	٥٠٪	٣٦٪
الزراعة	٢٢٪	١٩٪	٢٥٪
الصناعة	٥٪	٥٪	١١٪

وتجدر الاشارة الى أن تقديرات ربحي ابو الحاج عن تكوين رأس المال بالعراق عن الفترة ١٩٣٣ - ١٩٥٧ لا تتسق مع تقديرات الدكتور جواد هاشم عن الفترة التالية ١٩٥٧ - ١٩٦٢ . اذ وفقا لتقديرات ربحي ارتفع تكوين رأس المال المحلي الاجمالي من ٥ر٩ مليون دينار عام ١٩٤٦ الى ٤ر١٢ مليون دينار عام ١٩٥٠ ، ثم الى ٧ر٢٨ مليون دينار عام ١٩٥٢ ، والى ٨ر٤٣ مليون دينار عام ١٩٥٤ ، والى ١ر٦٤ مليون دينار عام ١٩٥٥ ، والى ٧ر٨٢ مليون دينار عام ١٩٥٧ (انظر اطروحة الدكتوراه للدكتور جواد هاشم ملحق ٩ جدول ١٢ ص ٢٢٧). غير ان تقديرات الدكتور جواد هاشم عن عام ١٩٥٧ أعلى بكثير من تقديرات ربحي ، اذ انها تصل الى ٣ر١٠٦ مليون دينار ، ويرجع السبب في ذلك ، كما يشير الدكتور جواد هاشم ، الى أن ربحي خفض تقدير كل من الأبنية الخاصة والعامة بنحو ١٦ مليون دينار و ٨ ملايين دينار على التوالي (انظر اطروحة الدكتور هاشم ، تكوين رأس المال بالعراق ١٩٥٧ - ١٩٦٢ ، ص ٢٧٧) .

الصناعي الخاص في تكوين القيمة المضافة قد بلغت نحو ١٧ر٤ مليون دينار عام ١٩٥٣ أي بنسبة ٨٨ر٣٪ من مساهمة القطاع الصناعي ، مقابل ٢٨ر٣ مليون دينار عام ١٩٥٦ وبنسبة ٨٨ر٢٪ .

أما عن مصادر تمويل القطاع الصناعي الخاص ، فقد كانت هناك المصادر التقليدية المعروفة ، ممثلة في المدخرات المتراكمة في قطاعات الزراعة والتجارة والاسكان ، غير أنه الى جانب هذه المصادر ظهرت مصادر جديدة كانت لها صداها في تنشيط حركة الاستثمار في الصناعة ، وهي الأرباح المتحققة في قطاع الصناعة ذاته والتي أعيد استثمارها في القطاع . وقد تزايدت أهمية دور هذا المصدر الجديد ، عندما بدأت المؤسسات الصناعية الآلية تثبت أقدامها في السوق ، وتحقق أرباحا كبيرة نسبيا لاتقل في نسبتها عن الأرباح المتحققة في الميادين الأخرى للنشاط الاقتصادى . أما الجهاز المصرفي فانه لم يلعب دورا يذكر في تطوير الصناعة الوطنية في هذه الفترة ، اذ بلغ عدد المصارف سبعة ، احدها وطني (الرافدين) ، والبقية أجنبية وأغلبها بريطانية الجنسية (العربي والشرقي والعثماني ، والبريطاني للشرق الاوسط ، وزلخه ، والكريديت) بالاضافة الى ١٧ فرعا منتشرة في عدد من المحافظات (الألوية) العراقية . وتبعا للسياسة التقليدية لهذه المصارف فقد كانت تمتنع عن تقديم القروض للمشروعات الصناعية . وفي ذلك يذكر كارل افرسون في تقريره عن

السياسة النقدية في العراق : "ان فروع المصارف البريطانية هي أقدم المؤسسات المصرفية العاملة في العراق في الوقت الحاضر (١٩٥٥) ، وجميع هذه الفروع هي من نوع المصرف التجاري ، بمعنى أن عملها الرئيسي هو منح الشركات التجارية قروضا قصيرة الأجل نسبيا . وهذا أمر طبيعي من الوجهة التاريخية ، ذلك لأنها فروع لمصارف بريطانية اعتادت على الاغلب هذا النوع من العمل "[1]. وهكذا كانت المصارف التجارية الخاصة تقصر عملياتها على تمويل التجارة الخارجية للعراق ، وما كانت تولي عنايتها تنمية الصناعة أو الزراعة بالعراق .

هذا عن النقد الموجه للمصرف الصناعي منذ انشائه حتى نهاية الفترة موضوع الدراسة . أما عن النقد الموجه لمجلس الاعمار خلال الفترة فقد كان يتركز على حقيقة واضحة للعيان ، وهي أن المجلس لم يضع ، منذ بدء نشاطه ، سياسة محددة لتصنيع العراق ، ولم يلعب دورا يذكر في تحقيق التنمية الصناعية . حقيقة أن المجلس قد اضطلع بمسئولية تنفيذ بعض المشروعات التي بوشر بتنفيذها ضمن مشروع السنوات الخمس ، كما سبق البيان ، كمشروعات اصلاح الاراضي ومشروعات الابنية والتشييد ، الا أنه مع ذلك أنشغل اساسا بمشروعات الري والسيطرة على الفيضان ، واعطى لها الأولوية في برامجه الأولى ، الأمر الذى

---

(١) كارل افرسون ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٣ .

أدى الى تأجيل كثير من المشروعات الصناعية • وحتى في البرنامج الثاني المعدل لمجلس الاعمار فان عددا كبيرا من المشروعات الصناعية التي تضمنها لم يتم انجازه الا بعد انقضاء سنوات على حل المجلس •

أما النقد الثاني الموجه الى المجلس فهو أنه لم يضع حدودا واضحة المعالم بين القطاع الصناعي العام والقطاع الصناعي الخاص ، حتى انه استقر في الأذهان أن المجلس لا يتجه بنشاطه الى المشروعات الخاصة ، ولايعمل على تشجيع الاستثمار الخاص ، ولايعتمد في اقامة دعائم القطاع الصناعي على المستثمرين الافراد • ولعل مرد ذلك الى أن المجلس كان يفترض أن قانون تشجيع الصناعات من جانب ، وقيام المصرف الصناعي من جانب آخر ، كفيلان بتشجيع الاستثمار الخاص بصورة اكثر فعالية مما لو قام المجلس بهذا الدور • ومع ذلك ينعى البعض على المجلس أنه لو أمكن التغاضي عن هذا الخطأ في تقدير دور المجلس ازاء القطاع الصناعي الخاص بسبب قلة الخبرة المتوفرة لديه آنذاك ، فانه لايمكن أن يغتفر له ادراك اهمية هذا الدور ، عندما بدأت شركات النفط تتجه نحو سياسة الاندماج ، وعندما توسع انتاج مواد البناء والانشاء نتيجة لتزايد الطلب عليها في الأسواق ، مما يؤكد أن القطاع الخاص يتجاوب ، في يسر وسرعة ، مع تغيرات الطلب ، وأنه يقدم على التوسع في الانتاج الصناعي ، ما دام الحافز اليه قائما ، والسوق مضمونا •

وأما النقد الثالث الموجه الى المجلس فهو انه لم يولّ الصناعات الكيميائية اهتماما كافيا ، ومع أن هذا قد يعزى بعض الشيء الى أن المستثمرين الأفراد لم يقتحموا هذا الميدان قط ، الا أن المجلس قد أضعف من حماسة الشركات الاستشارية نحو انشاء عدد من الصناعات التي تعتمد على المواد الكيميائية المتوفرة في العراق ، وأن تريث المجلس في اقامة مثل هذه الصناعات وغيرها كان سببا لشعور المواطن العراقي بعدم الثقة في قدرة مجلس الاعمار على تحقيق ما قام من أجله وهو تحقيق التطور المطلوب في حقل التنمية الاقتصادية . ان المجلس لم يحقق الا القليل رغم أن الموارد المتاحة للعراق سنويا من عائدات النفط كان يمكن استغلالها بما يعود على العراق بالنفع الكثير ، لو تم توجيهها نحو تنمية حقيقية تضع في اعتبارها ، بالدرجة الأولى مصلحة العراق .

الفصل السابع

تطور وظائف الصناعة

تابع

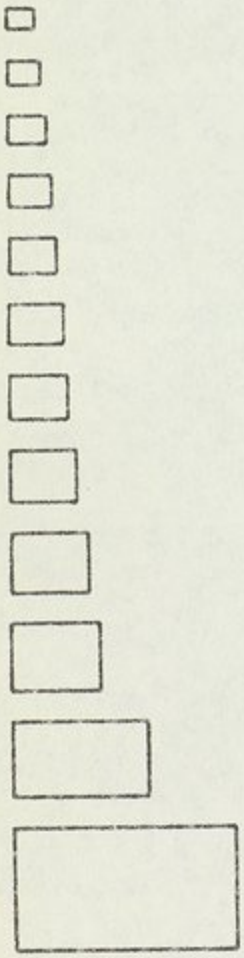

ان من أهم اهداف ثورة ١٤ تموز العمل على وضع وتنفيذ خطة منظمة لتصنيع البلاد وتحويل اقتصادها الزراعي الى اقتصاد متقدم ومتطور ، ولتسهيل تحقيق هذا الهدف ارتؤى عند اعادة النظر في التنظيم الاداري للدولة عقب الثورة ان من الضروري تأسيس وزارة متخصصة للصناعة يناط بها القيام بمهام التصنيع التي تعتبر من ابرز نشاطات وانجازات التغيير الثوري .

ان اهم مشكلة يواجهها التصنيع في الوقت الحاضر هي توفير الكفاءات الفنية والادارية اللازمة مما يجب معه وضع خطة منظمة لاعداد هذه الخبرات بالوقت المناسب حتى لا يصيب برنامج التصنيع اي تعثر .

فالصناعة النامية على اسس رصينة تدعم كيان البلد من جميع الوجوه ، فمن الناحية الاقتصادية تؤدي الصناعة ، اذا نمت جنبا الى جنب مع الزراعة ، الى الاسراع في رفع نسبة نمو الدخل القومي ، لان الاعتماد على الزراعة وحدها سيقف بالنمو الاقتصادي عند حدود معينة لا يمكن تجاوزها بسبب طبيعة الاقتصاد الزراعي . ولا يستطيع الاقتصاد القومي تجاوز تلك الحدود الا بالتصنيع السريع ، لها للنشاط الصناعي من طبيعة خاصة يتميز بها عن النشاط الزراعي . وكذلك تؤدي الصناعة ، اذا نمت جنبا الى جنب مع الزراعة الى اقامة كيان اقتصادي متين يمكن الدولة من تحقيق قسط أكبر من التوازن في قطاعاتها الاقتصادية ، ويساعدها على تجنب الازمات التي يمكن ان يتعرض لها الهيكل الاقتصادي القائم على الزراعة بصفة رئيسية .

كما أن الصناعة في واقع الامر تعتبر عنصرا اساسيا من عناصر دعم كيان الدولة ، وذلك بقدر ما تبلغ من درجات سلم الاكتفاء الذاتي ، وبقدر

ما تبلغه الصناعة من تقدم يعين الدولة ويساعدها على مواجهة متطلبات التطور الحديث • كما أن الصناعة تحقق تقدما كبيرا في التركيب الاجتماعي للسكان بما تولده من زيادة في الدخل القومي ورفع لمستوى المعيشة لعدد كبير من السكان والقضاء على البطالة، واحداث تغيير جذرى في سلوك العاملين في الصناعة ومنطق تفكيرهم، وزيادة كفاءتهم الانتاجية فضلا عن مشاركتهم في التطور الاجتماعي والاقتصادى •

غير ان التنمية الصناعية، لكي تحقق اغراضها المنشودة، لابد ان تتوفر لها متومات معينة من رؤوس الاموال والخبرة الفنية والطاقة المحركة • وليس من السهل ان تتوفر كل هذه العناصر بصورة متكافئة، فقد تتوفر بعض العناصر وتشح عناصر اخرى وبين الوفرة والشحة درجات متفاوتة • وهنا تظهر أهمية الدور الذى يمكن — بل يجب — ان يقوم به التخطيط العلمي للاقتصاد القومي •

ومما لاريب فيه ان التخطيط الاقتصادى يتطلب اجراء الكثير من الدراسات على المستوى القومي والقطاعي، وجمع الكثير من المعلومات والبيانات الاحصائية، وهذه الدراسات والاحصاءات هي في الحقيقة وسيلة عملية للتعرف على موارد البلاد وامكانياتها واحتياجاتها ، وفي ضوء تلك الحقائق يمكن رسم الخطة الاقتصادية التي تحتاجها البلاد والتي تنفذ خلال فترة زمنية محددة •

ولأغراض هذه الدراسة ، فاننا سنتناول بالبحث تطور القطاع الصناعي على مرحلتين متميزتين : الأولى من عام ١٩٥٨ بدء قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٤ تاريخ صدور قرارات التأميم ، والثانية من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٦٩ باعتبارها تغطي فترة الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ — ١٩٦٩ •

اولا : تطور القطاع الصناعي فى الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٤

بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قررت حكومة الثورة اعادة النظر في التنظيمات الحكومية ومدى صلاحياتها وامكانياتها للقيام بالوظائف المنوطة بها ،والتي من نتائجها انطلق الاقتصاد القومي من حالة الركود لينصرف الى البناء وممارسة نشاطه وفعالياته في جو من الحرية والتوجيه بعيدا عن الاستغلال والاحتكار ، ومن نتائج ذلك:

(١) احداث التشكيلات الجديدة بما فى ذلك الوزارات لتحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي بدء لحكومة الثورة انها من الاهمية بمكان لتحقيق الاهداف التي جاءت بها .

(٢) اعادة النظر فى ارتباطات المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والوزارات بما يضمن الانسجام وسهولة سير فعاليات المؤسسات الاقتصادية .

(٣) ادخال مبدأ التخطيط الاقتصادى واتخاذ سياسة فعالة تهيمن على تطور الاقتصاد ،ونتيجة لذلك صدر قانون السلطة التنفيذية المرقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتاريخ ١٩٥٩/٥/٤. وقد اقر هذا القانون قيام وزارات جديدة هي : المواصلات ، الاصلاح الزراعي ، الاشغال والاسكان ، التخطيط ، التجارة ، الصناعة ، النفط ، البلديات ، كما الغى القانون وزارات الاعمار والاشغال والمواصلات والاقتصاد .

وقد حدد القانون واجبات وزارة التخطيط بما يلي :

١ - وضع الخطة الاقتصادية التفصيلية وميزانياتها .

٢ - متابعة تنفيذ الخطة التي اوكل تنفيذها الى الوزارات المختصة ، كما تم الحاق مديرية الاحصاء المركزى

بوزارة التخطيط ، كما اوضح القانون تشكيل مجلس التخطيط الاقتصادى وواجباته .

لقد وضع القانون وزارة التخطيط امام المهام التالية :

١ — ضرورة حصر المشاريع التي كانت تمول من ميزانية مجلس الاعمار مع الالمام بمراحل تنفيذها والمبالغ المخصصة لها والمصروفة عليها واللازمة لاكمالها .

٢ — معرفة المشاريع التي لا يمكن تأجيلها لانها ضرورية جدا بالنسبة للاوضاع الاقتصادية وكذلك المشاريع التكميلية للمشاريع التي سبق ان بدأ بها مجلس الاعمار .

٣ — ضرورة خلق الاجهزة الكافية الكفوءة بوزارة التخطيط للقيام بالواجبات التي انيطت بها بموجب القانون .

لقد بدأت وزارة التخطيط بمعالجة اهم مشكلة لديها وهي ضرورة خلق الاجهزة الفنية والاقتصادية والاحصائية . وكانت مشكلة وزارة التخطيط تنقسم الى قسمين :

آ — دراسة نوع الاجهزة اللازمة .

ب — قيام الجهاز للعمل حسب الخطوط والسياسة التي تقرها الوزارة .

وقد استعانت الوزارة بالخبرات الاجنبية، ودرست عدة تقارير تتعلق بالوضع الاقتصادى العراقي، وتوصلت الى اقرار نظامها الذى صدق عليه برقم ٦٠ لسنة ١٩٥٩، ونشر فى الوقائع العراقية بتاريخ ١٩٥٩/٩/٢٣. ومن الصعوبات التي واجهت وزارة التخطيط قلة المهندسين والفنيين الاكفاء

وصعوبة تفهم الروح الجديدة والاسلوب الجديد في العمل، وانجاز الاعمال القديمة بما ينسجم مع الخطة والاسلوب والاهداف الجديدة .

وعلى الرغم من الصعوبات والمشاكل التي واجهت وزارة التخطيط في بدء تكوينها فقد باشرت باعمالها ، وتم تقسيم هذه الاعمال الى ثلاثة اقسام رئيسية :-

١ - المشاريع الرئيسية التي كانت تمول من الباب الاول من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ .

٢ - المشاريع الصغرى التي كانت تمول من الباب الثاني من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ .

٣ - المشاريع الضرورية التي يجب ان تنجز لاهميتها الاقتصادية او لاهميتها الناجمة من كونها مشاريع تكميلية لا يمكن للمشروع الاصلي ان يحقق انتاجه بدونها .

ولضرورة الاسراع بتنفيذ المشاريع التي تحتاجها البلاد ، اعدت وزارة التخطيط خطة اقتصادية مؤقته تتضمن المشاريع التي سبق ان تم انشاؤها ولم تسدد حساباتها ، والتي تحت الانشاء ، والتي في دور التعاقد عليها ، والتي تمت دراستها ودخلت مرحلة التنفيذ . ولم تكن الخطة الاقتصادية المؤقتة الا مرحلة اولى وتمهيدية لوضع خطة اقتصادية تفصيلية لترسم مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي للقطر .

١ - الخطة الاقتصادية المؤقتة

صدر قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في ١٩٥٩/١٢/٣١ ، وقد جاء هذا القانون مثبتا لاهم المبادئ التي وجد من الضروري ادخالها لايجاد نواة صالحة للتخطيط الاقتصادي. ومن اهم الاغراض الاساسية التي من اجلها وضع هذا القانون :

١ - حصر المشاريع التي كانت تمولها ميزانية مجلس الاعمار .

٢ - توفير الرقابة المالية على الصرف .

٣ - اعطاء صورة واضحة للرأي العام من المشاريع التي تقوم بها حكومة الثورة بعد التغيرات التي جرت في اجهزة الدولة .

٤ - اتاحة الفرصة للوزارات المختلفة لانجاز مشاريع الخطة الاقتصادية المؤقته وتوفير الوقت الكافي لوزارة التخطيط والوزارات الاخرى لدراسة ووضع الخطة الاقتصادية التفصيلية على اسس علمية وفي جو يسوده التفكير العلمي السليم .

ويوضح الجدول رقم (٦٢) تخصيصات الخطة المؤقتة للقطاعات الاقتصادية ،حيث بلغ مجموع التخصيصات نحو ٣٧٥٫٤ مليون دينار، منها ٣٧١٫٤ مليون دينار للقطاعات الاقتصادية و ٤٫٠ ملايين دينار للاحتياط. وقد احتل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الاولى، حيث بلغت نسبة تخصيصاته الى المجموع نحو ٢٥٪، يليه قطاع الاسكان والمصايف حيث بلغت نسبته نحو ٢٠٪ . ويلاحظ ان القطاع الصناعي قد حظي بنسبة قليلة قياسا بالقطاعات الاخرى حيث بلغت نسبة تخصيصاته الى المجموع نحو ١٠٪ بالاضافة الى وجود عدة مشاريع صناعية ضمن الاتفاقية العراقية السوفيتية. ويعود السبب الى ان المشاريع الصناعية تحتاج الى دراسات فنية واقتصادية دقيقة، ولما لم تكن هذه الدراسات متوفرة فقد تقرر لذلك تأجيل المشاريع الصناعية

الى الخطة المقبلة • ومن ثم فان الخطة المؤقتة ركزت على اكمال المشاريع الصناعية الممولة من خطط الاعمار السابقة ، بالاضافة الى ان التأكيد على قطاع النقل والمواصلات والاسكان وبقية الخدمات كان يبرره بعض الظروف حيث ان العراق كان يفتقر الى الكثير من الخدمات الصحية والثقافية ، وخصوصا ان حكومة الثورة كان من اهم مبادئها تقديم الخدمات الصحية والثقافية الى كافة ابناء الشعب وايصال هذه الخدمات الى جميع المناطق ، وخصوصا المناطق الريفية والنائية ، بالاضافة الى تركيز حكومة الثورة على قطاع الاسكان وتشييد الكثير من المدن السكنية لتوزيعها على ذوى الدخل المحدود ، بالاضافة الى التوسع في الخدمات الاخرى •

جدول رقم ٦٢

توزيع تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة

حسب القطاعات الاقتصادية

(الاف الدنانير)

اسم الدائرة	المبلغ اللازم لاكمال المشاريع	مجموع التخصيصات	النسبة الى المجموع ٪	التخصيصات السنوية ٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	التخصيصات المتبقية على الخطة المقبلة
١ ـ الدائرة الزراعية	٤٧٩٣٩	٤٧٩٣٩	١٣	١٤٤١٣	١٨١٣٥	١١٣٨٤	٤٠٠٧	ـ
٢ ـ الدائرة الصناعية	٣٨٧٢٩	٣٨٣٢٩	١٠	٩٧٦١	١٢٥٦٨	١٠٤٥٠	٥٥٥٠	٤٠٠
٣ ـ دائرة النقل والمواصلات	١٠٠٨٣٢	٩٤٩٦٧	٢٥	٢٢٤٥٧	٣٦١٩٠	٢٦٢٠٥	١٠١١٥	٥٨٦٥
٤ ـ دائرة الاسكان والمصايف	٧٦٤١٢	٧٦٤١٢	٢٠	٩٠٣٤	٣٨١٠٣	٢٢٩٢٥	٦٣٥٠	ـ
٥ ـ دائرة المباني العامة	٥٠٤٨٤	٥٠٢٣٤	١٣	١٢٧٠٦	١٤٠١٥	١٢٤٣٨	١١٠٧٥	٢٥٠
٦ ـ دائرة الصحة العامة	٢٤٥٩٥	٢٤٥٩٥	٧	٣٤٦٨	٩٢٧٠	٨٠٨٧	٣٧٧٠	ـ
٧ ـ دائرة الثقافة العامة	٣٩١٩١	٢٨٨٩١	٨	٥٣١٥	٨٦٥٦	٨٠٧٠	٦٨٥٠	١٠٣٠٠
٨ ـ مشاريع الاتفاقية العراقية ـ السوفيتية	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٣	٣٠٠٠	٧٠٠٠			
٩ ـ الاحتياط	٤٠٠٠	٤٠٠٠	١					
المجموع	٣٩٢١٨٢	٣٧٥٣٦٧	١٠٠	٨٠١٥٤	١٤٣٩٣٧	٩٩٥٥٩	٤٧٧١٧	١٦٨١٥

اما من ناحية ايرادات الخطة فأن ما تحقق من ايرادات خلال سنوات الخطة المؤقتة بلغ نحو ١٠٠ر٩ مليون دينار ، منها ٩٤ر١ مليون دينار من ضريبة الدخل على النفط و ٦ر٧ ملايين دينار من حصيلة القرض . اما الايرادات الاخرى فان مبلغها ضئيل جدا ، حيث بلغ ٢ر٠ مليون دينار . وهذا مما يوضح اهمية ايرادات النفط في تمويل مشاريع الخطة حيث بلغت نسبتها الى المجموع ٢ر٩٣٪ ، كما يتضح بالجدول الاتى :

جدول رقم ٦٣

الايرادات الفعلية للخطة الاقتصادية المؤقتة

(آلاف الدنانير)

	المجموع	النسبة الى المجموع ٪	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
ايرادات النفط	٩٤٠٨٠	٩٣ر٢	١١٤٨٩	٤٧٥٤٧	٣٥٠٤٤
ايرادات اخرى	١٧٤	٢ر٠	٧	١٣٢	٣٥
حصيلة القرض	٦٦٨٤	٦ر٦	-	-	٦٦٨٤
	١٠٠٩٣٨	١٠٠ر٠	١١٤٩٦	٤٧٦٧٩	٤١٧٦٣

اما من ناحية تنفيذ الخطة فان مجموع المصروفات ، خلال سنوات الخطة ، بلغت نحو ١٠٨ر٤ مليون دينار في حين ان الاعتمادات المقررة خلال نفس الفترة بلغت نحو ٣٢٧ر٧ مليون دينار . اما نسبة التنفيذ على مستوى الخطة فقد بلغت نحو ٣٣ر١٪ ، وتعتبر هذه النسبة واطئة . والسبب يعود الى ان الدراسات الاقتصادية لكثير من المشاريع لم تكتمل ، بالاضافة الى عدم الاستفادة من مشاريع الاتفاقية والى ضعف الاجهزة المنفذة ، ويرجع الى حداثة تكوين الوزارات المنفذة وعدم توفر الخبرات اللازمة بالقدر الكافي غير ان نسب التنفيذ متفاوتة من قطاع الى قطاع ، اذ نرى ان اعلى نسبة تنفيذ كانت في قطاع المباني اذ بلغت نحو ٥١ر١٪ . اما في قطاع الصناعة فقد بلغت نسبة التنفيذ نحو ٣٥ر٩٪ ، حيث بلغت مصروفات هذا القطاع ١١ر٨ مليون دينار في حين ان الاعتمادات المخصصة له كانت تبلغ نحو ٣٢ر٨ مليون دينار ، كما يتضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ٦٤

التخصيصات المقررة والمصروفات الفعلية في الخطة الاقتصادية المؤقتة

(الاف الدنانير)

اسم الدائرة	المجموع		نسبة التنفيذ %	١٩٥٩		١٩٦٠		١٩٦١	
	التخصيصات	المصروفات		التخصيصات	المصروفات	التخصيصات	المصروفات	التخصيصات	المصروفات
١ ـ الدائرة الزراعية	٤٣٩٣٢	٢٠٧٩٢	٤٧٫٣	١٤٤١٣	٢٦٣٥	١٨١٣٥	١٠٨١٩	١١٣٨٤	٧٣٣٨
٢ ـ الدائرة الصناعية	٣٢٧٧٩	١١٧٨٣	٣٥٫٩	٩٧٦١	٩٧١	١٢٥٦٨	٥٦٨١	١٠٤٥٠	٥١٣١
٣ ـ دائرة النقل والمواصلات	٨٤٨٥٢	٢١١٣٣	٢٤٫٩	٢٢٤٥٧	١٢٠٢	٣٦١٩٠	٧٩٢٢	٢٦٢٠٥	١٢٠٠٩
٤ ـ دائرة الاسكان والمصايف	٧٠٠٦٢	١٩٩٥١	٢٨٫٥	٩٠٣٤	١٥٩٧	٣٨١٠٣	٩٩٠٨	٢٢٩٢٥	٨٤٤٦
٥ ـ دائرة المباني العامة	٣٩١٥٩	٢٠١٥٦	٥١٫٥	١٢٧٠٦	٢٠٥٥	١٤٠١٥	٨٢٤٢	١٢٤٣٨	٩٨٥٩
٦ ـ دائرة الصحة العامة	٢٠٨٢٥	١٨٤٢	٨٫٨	٣٤٦٨	٢٦٢	٩٢٧٠	٩٨٠	٨٠٨٧	٦٠٠
٧ ـ دائرة الثقافة العامة	٢٢٠٤١	٤٩١٢	٢٢٫٣	٥٣١٥	٤٠٦	٨٦٥٦	٢٠٥٣	٨٠٧٠	٢٤٥٣
٨ ـ الاحتياط	٤٠٠٠	٧٧٩١	١٩٤٫٨	٤٠٠٠	١٦١	ـ	١٩٦١	ـ	٥٦٦٩
٩ ـ تسديد اقساط وفوائد القروض	ـ	٢٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢٠
١٠ ـ الاتفاقية	١٠٠٠٠	ـ	ـ	٣٠٠٠	ـ	٧٠٠٠	ـ	ـ	ـ

٢ ـ الخطة الاقتصادية التفصيلية

انهالت على وزارة التخطيط عند البدء بوضع الخطة الاقتصادية التفصيلية ، طلبات عديدة باقتراح عدة مشاريع تقدمت بها جهات رسمية او اهلية ، باعتبارها ضرورية لاقتصادنا القومي . ولقد بلغت نسبة مجموع المبالغ المطلوبة اكثر من (١٥٠٠) مليون دينار ، ولكن هذه المقترحات اتسمت بعدم التجانس والترابط ، وكذلك عدم توفر الدراسة الاقتصادية اللازمة ، الامر الذي دعا بوزارة التخطيط الى ضرورة القيام بمثل هذه الدراسات . ولغرض تنسيق العمل ، وضعت وزارة التخطيط منهاجا شاملا كما يلي :

١ ـ دراسة البيانات الاحصائية المتوفرة والمؤشرات الاحصائية الواجب توفرها لوضع الخطة مع التوصية بتقديم تلك الاحصاءات في مواعيد مناسبة .

٢ ـ تحديد اعمال واختصاصات الدوائر الفنية بالوزارة وتوضيح دورها في اعداد الخطة .

٣ ـ تحديد اعمال وواجبات دوائر التخطيط في الوزارات ذات العلاقة فيما يتعلق بمساهمتها في وضع الخطة .

وقد اقترحت وزارة التخطيط اعداد اسس الخطة الاقتصادية التفصيلية المقبلة على النحو الآتي :

١ ـ اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ الخطة المؤقتة بالشكل الذي ينسجم مع اسس الخطة الاقتصادية التفصيلية ، لما للخطتين من ترابط من ناحية التمويل والآثار الاقتصادية ، وخصوصا اذا اخذ بنظر الاعتبار عامل دمج الخطتين والغاء قانون الخطة المؤقتة بمجرد تنفيذ قانون الخطة التفصيلية .

٢ ـ وضع حدود للتخطيط الاقتصادى على ضوء الظروف القائمة وعلى الاخص حقيقة وجود كل من الاستثمار الحكومي والاهلي في نفس النشاط الاقتصادى ٠

٣ ـ اقتصار الخطة على المشاريع الرئيسية دون شمولها لمشروعات محدودة الاهمية ٠

٤ ـ تمويل مشاريع المؤسسات الحكومية ذات الشخصية المعنوية القائمة على اساس تجارى،وكذلك المصالح والبلديات،مما تحققه من ارباح يشرط ان تخضع خطط تلك المؤسسات لمصادقة وزارة التخطيط لضمان تناسقها مع مشروعات الخطة ٠

٥ ـ عدم شمول الخطة لما يتم خارج الحدود العراقية كانشاء السفارات ودور السفراء ٠

٦ ـ تمويل الميزانية العامة من الموارد الاعتيادية للدولة ، وتخصيص الموارد غير الاعتيادية لتمويل المشاريع الرئيسية (مع جواز استثناء بعض الحالات نتيجة للضرورات) ٠

٧ ـ مساهمة وزارة التخطيط في وضع التشريعات المالية والاقتصادية بحيث تتفق والسياسة المالية والاقتصادية التي تبنتها الخطة ٠

٨ ـ ضرورة الحاق الاجهزة،التي تقوم باعداد الدراسات والتصميم للمشروعات،بوزارة التخطيط ٠

وقد نوقشت هذه المقترحات والاسس التي تقدمت بها وزارة التخطيط ٠ ولعل اهم ما اقترح بشأنها هي التوصيات التي تقدمت بها وزارة المالية، ومن بينها :

١ ـ ان الاهداف العامة للخطة يجب ان تنحصر في زيادة الانتاج الزراعي،والتوسع في الحقل الصناعي وتوفير العمل للايدى العاملة في ضوء الامكانيات المالية المتوفرة ٠

٢ ـ ضرورة اقتصار الخطة على المشاريع الرئيسية ٠

٣ ـ الاعتراض على مبدأ تقسيم ايرادات الدولة الى ايرادات اعتيادية وايرادات غير اعتيادية ، بحيث تخصص الاولى لتغطية نفقات الميزانية الاعتيادية ، وتخصص الثانية لتمويل مشاريع الخطة ٠ وكان الرأى ان تكون ايرادات الدولة جميعها موحدة توزع بين نواحى الصرف وفقا لاحتياجات الدولة ٠

٤ ـ شمول الخطة للمشاريع التي تقوم بها المصالح والمؤسسات شبه الرسمية ٠

٥ ـ اتخاذ الاجراءات الكفيلة واللازمة لاشتراك القطاع الخاص في الخطة عن طريق الشركات ذات رأس المال المختلط في المجال الصناعي ٠

٦ ـ اتخاذ مبدأ الموازنة للخطة الاقتصادية التفصيلية ٠

وفي تشرين الاول عام ١٩٦١ صدر قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية (رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١) للسنوات الخمس ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ ٠ وقد تضمن تخصيص مبلغ ٥٥٦ر٣ مليون دينار للقطاعات الاقتصادية ، كما تم تخصيص مبلغ ١٠ر٠ ملايين دينار لتسوية الالتزامات الدولية ٠ اما من ناحية ايرادات الخطة فقد خمنت الايرادات بنحو ٤٢٣ر٨ مليون دينار ، مما يعنى عجزا في الموازنة المالية قدره ١٤٢ر٥ مليون دينار ، وهو المبلغ اللازم لاكمال الموازنة المالية للخطة ٠ وقد قدرت ايرادات النفط بنسبة ٥٥ر٨٪ من مجموع الايرادات المخمنة ، اما القروض الاجنبية فقد كانت نسبتها تبلغ نحو ١٣ر٦ من مجموع الايرادات ، كما هو موضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ٦٥

الايرادات المخمنة في الخطة الاقتصادية التفصيلية
١٩٦١ ـ ١٩٦٥

(الاف الدنانير)

نوع الايرادات	المبلغ	النسبة الى المجموع ٪
١ ـ ضريبة الدخل على شركات النفط	٣١٥٨١٠	٥٥ر٨
٢ ـ الدخل الصافي للمصالح الحكومية	٢٢٨٠٠	٤ر٠
٣ ـ ايرادات المناهج الاعمارية والخطط الاقتصادية	٨٠٠٠	١ر٤
مجموع الايرادات الداخلية	٣٤٦٦١٠	٦١ر٢
٤ ـ القروض الاجنبية	٧٧١٧٩	١٣ر٦
مجموع الايرادات المخمنة	٤٢٣٧٨٩	٧٤ر٨
٥ ـ الايرادات اللازمة لاكمال المشاريع	١٤٢٥٥١	٢٥ر٢
المجموع العام	٥٦٦٣٤٠	١٠٠ر٠

اما بالنسبة لتوزيع التخصيصات فان المبالغ المخصصة في الخطة بلغت ٥٦٦ر٣ مليون دينار منها ٥٥٦ر٣ مليون دينار للقطاعات الاقتصادية و ١٠ر٠ ملايين دينار لتسديد الالتزامات الدولية ، وقد احتل القطاع الصناعي المرتبة الاولى من حيث مقدار التخصيصات حيث بلغت نحو

٨ر١٦٦ مليون دينار وذلك بنسبة ٠ر٣٠٪ من مجموع التخصيصات في حين بلغت نسبة تخصيصات القطاع الزراعي الى مجموع التخصيصات نحو ٣ر٢٠٪ فقط ٠

وقد خصص لمشاريع القطاع الصناعي الرئيسية ماقيمته ٠ر١٦١ مليون دينار ، اما المشاريع التكميلية فقد خصص لها مبلغ قدره ٨ر٥ ملايين دينار ، كما هو موضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ٦٦

توزيع مخصصات الخطة الاقتصادية التحويلية حسب القطاعات الاقتصادية

١٩٦١ - ١٩٦٥

(الآف الدنانير)

	الكلفة الكلية للعمل	المبلغ اللازم لاكمال العمل	التخصيصات السنوية					مجموع التخصيصات	المبلغ المتبقي الى ما بعد الخطة
			١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥		
الدائرة الزراعية									
المشاريع الرئيسية	٣٨٩٤٦٥	٣٣٩٩١٥	١٧٤٢٣	١٧٣٤٦	٢٠١٤٤	٢٣٥٠٤	٢٣٨٢٣	١٠١٢٤٠	٢٣٨٦٧٥
المشاريع التكميلية	—	١١٧٥٠	٢٣٥٩	٢٨٣٣	٢٦١٦	٢١٩٤	١٧٤٨	١١٧٥٠	—
المجموع	٣٨٩٤٦٥	٣٥١٦٦٥	١٩٢٨٢	٢٠١٧٩	٢٢٧٦٠	٢٤٦٩٨	٢٥٥٧١	١١٩٩٩٠	٢٣٨٦٧٥
الدائرة الصناعية									
المشاريع الرئيسية	٢١٩٩٣٤	١٩٧٥٢٣	١٢٩٢٣	٢٣٧٢٤	١٣٨٤٦٠	٤١٩٢٦	٤٣٩٩٠	١١١٠٢٣	٣٦٥٠٠
المشاريع التكميلية	—	٥٨٤٤	١٥٠١	٩٥١	١١٤٧	١٠٨٢	١٠٨٢	٥٧٦٣	٧١
المجموع	٢١٩٩٣٤	٢٠٣٣٦٥	١٤٤٢٤	٢٤٦٧٥	٣٩٦٠٧	٤٣٠٠٨	٤٥٠٧٢	١٦٦٧٨٦	٣٦٥٧٩
دائرة النقل والمواصلات									
المشاريع الرئيسية	١٨٨٤٠٠	١٤٠٨٠٠	١٩٩١٠	٢٧٩١٠	٢٥٧٠٠	٢٤٧٩٠	١٨٩٩٠	١١٧٣٠٠	٢٣٥٠٠
المشاريع التكميلية	—	١٩١٥٠	٤٩٥٠	٤٥٠٠	٤١٠٠	٣١٠٠	٢٥٠٠	١٩١٥٠	—
المجموع	١٨٨٤٠٠	١٥٩٩٥٠	٢٤٨٦٠	٣٢٤١٠	٢٩٨٠٠	٢٧٨٩٠	٢١٤٩٠	١٣٦٤٥٠	٢٣٥٠٠
دائرة المباني والاسكان									
المشاريع الرئيسية	٢٠٢٧٠٨	١٧٤٧٨١	١٨٣٨٠	١٧٤٣٩	١٤٥٣٦	١٣٤٥٤	١١٧٣٠	٧٥٥٣٩	١٩٢٤٢
المشاريع التكميلية	—	٦٤٥٧٥	١٩٦٩٣	١٣٣٥٢	١٠٩٢١	١٠٥٥٥	١٠٠٥٣	٦٤٥٧٥	—
المجموع	٢٠٢٧٠٨	٢٢٦٣٥٦	٣٨٠٧٣	٣٠٧٩٢	٢٥٤٥٧	٢٤٠٠٩	٢١٧٨٣	١٤٠١١٤	١٩٢٤٢
المجموع العام	١٠٠٠٥٠٧	٩٥٤٣٣٦	٩٧١٣٩	١٠٨٠٥٦	١١٧٦٢٤	١١٩٦٠٥	١١٣٩١٦	٥٥٦٣٤٠	٣٩٧٩٩٦

ملاحظة :

هناك (١٠٫٠) ملايين دينار خصمت لتسديد الالتزامات الدولية، وبذلك يصبح مجموع تخصيصات الخطة ٥٦٦٫٣ مليون دينار .

ويلاحظ في الخطة الاقتصادية التفصيلية تعمد عدم الموازنة المالية بين كل من الايرادات والتخصيصات ،حيث لم يهيء القانون الايرادات اللازمة لاكمال المشاريع ، فبينما بلغت المخصصات لجميع القطاعات الاقتصادية نحو ٥٦٦ر٣ مليون دينار (بضمنها ١٠ر٠ ملايين دينار لتسديد الالتزامات الدولية) نرى ان الايرادات المخمنة بلغت نحو ٤٢٣ر٨ مليون دينار ، وبذلك ظهر عجز في الميزانية المخمنة بنحو ١٤٢ر٥ مليون دينار ، ومثل هذا العجز المخمن انما يعكس في الواقع عدم الثقة في امكان تنفيذ كل مشروعات الخطة ،وهو ما يعتبر متنافيا مع الاسلوب الصحيح في التخطيط .

اما من ناحية تنفيذ الخطة فان الخطة التفصيلية اقتصرت على اربع سنوات بدلا من السنوات الخمس المقررة في القانون وذلك للفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٤ ، لقد بلغت الاعتمادات المقررة لهذه الفترة نحو ٤٤٤ر٨ مليون دينار في حين ان المصروفات بلغت ٢٠٤ر٢ مليون دينار ، اما نسبة التنفيذ خلال سنوات الخطة ولجميع القطاعات فقد بلغت نحو ٤٥ر٩٪ . وهذا مما يدل على تحسن ظاهر في التنفيذ عما كان عليه في الخطة المؤقتة ،حيث بلغت نسبة التنفيذ ٣٣ر١٪ الا انه رغم هذا التحسن فان مستوى التنفيذ بقي دون المستوى المطلوب ، مما ترتب عليه التأخر في اكمال مشاريع الخطة بصفة عامة ، اما الوضع في القطاع الصناعي فقد كان اسوأ من ذلك .

لقد بلغت مصروفات قطاع الصناعة خلال سنوات الخطة التفصيلية حوالي ٣٨ر٣ مليون دينار ، في حين ان الاعتمادات لنفس الفترة بلغت نحو ١٢١ر٧ مليون دينار ، وبذلك كانت نسبة التنفيذ في مشاريع القطاع الصناعي نحو ٣١ر٥٪ ، وهي نسبة واطئة بالمقارنة بنسب التنفيذ في قطاع المباني والاسكان (٧٣ر٦٪) وفي قطاع النقل والمواصلات (٤٧ر٩٪) ، مما

يدل على ان تنفيذ مشاريع القطاع الصناعي كانت يسير بمعدلات ابطأ من معدلات التنفيذ في سائر القطاعات الاقتصادية ، باستثناء قطاع الزراعة الذى الذى بلغت نسبة التنفيذ فيه نحو ٢٢ر٧٪ • وقد يرجع ذلك الى عدم استكمال الدراسات الاقتصادية والفنية اللازمة لمشاريع القطاع الصناعي ، ولما لهذا القطاع من طبيعة خاصة • والجدول الآتي يوضح ذلك :

جدول رقم ٦٧

الاعتمادات المقررة والصرفات الفعلية للخطة الاقتصادية التحصيلية

للفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٤

(الآف الدنانير)

	المجموع		نسبة التنفيذ ٪	١٩٦١		١٩٦٢		١٩٦٣		١٩٦٤	
	الاعتمادات	الصرفات		الاعتمادات	الصرفات	الاعتمادات	الصرفات	الاعتمادات	الصرفات	الاعتمادات	الصرفات
١ ـ الزراعة	٨٧٤١٩	١٩٨٨٦	٢٢ر٧	١٩٧٨٢	٢٣٤٤	٢٠١٧٩	٦٣٠٢	٢٢٧٦٠	٤٥٠٧	٢٤٦٩٨	٦٧٣٣
٢ ـ الصناعة	١٢١٧١٤	٣٨٣١٤	٣١ر٥	١٤٤٢٤	١٩٤٢	٢٤٦٧٥	١٠٣٢٧	٣٩٦٠٧	١٥٢٩	٤٣٠٠٨	١٦٥١٦
٣ ـ النقل والمواصلات	١١٤٩٦٠	٥٥٠٨٢	٤٧ر٩	٢٤٨٦٠	٢١١٠	٣٢٤١٠	١٥٧٩٢	٢٩٨٠٠	١٨٣٢٠	٢٧٨٩٠	١٨٨٦٠
٤ ـ المباني والاسكان	١١٨٣٣١	٨٧٠٣٨	٧٣ر٦	٣٨٠٧٣	٨٨٣٨	٣٠٧٩٢	٢٦٣٨٣	٢٥٤٥٧	٢١٢٢٣	٢٤٠٠٩	٣٠٥٩٤
٥ ـ تسديد اقساط وفوائد القروض	٢٣٦٢	٢٣١٢	١٠٠ر٠	١٦١	١٦١	٤٩٢	٤٩٢	٦٧٦	٦٧٦	١٠٣٣	١٠٣٣
٦ ـ نفقات مجلس التخطيط	ـ	٣٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٩
٧ ـ اعمار الشمال	ـ	١٣٠٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٣٠٨
٨ ـ مشاريع البلديات والادارات المحلية	ـ	١٩٢	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٩٢
	٤٤٤٧٨٦	٢٠٤٢٢١	٤٥ر٩	٩٧٣٠٠	١٥٣٩٥	١٠٨٥٤٨	٥٩٢٩٦	١١٨٣٠٠	٥٤٢٥٥	١٢٠٦٣٨	٧٥٢٧٥

مؤسسات القطاع العام

لم يكن للقطاع الصناعي العام (الحكومي) دور يذكر في الاقتصاد القومي قبل عام ١٩٥٨ ، غير انه منذ اوائل سنة ١٩٦٣ تم استكمال انشاء عدد من المشاريع الصناعية الحكومية ودخلت مرحلة الانتاج ، وهي :

١ ـ معمل السكر في الموصل .
٢ ـ معمل الغزل والنسيج في الموصل .
٣ ـ معمل سمنت حمام العليل في الموصل .
٤ ـ معمل سمنت سرجنار في السليمانية .
٥ ـ مصلحة القطن الطبي في بغداد .
٦ ـ معمل السيجاير في السليمانية .
٧ ـ مصلحة شؤون الالبان العامة .

وكانت هذه المشاريع تدار بصورة مباشرة من قبل مجالس ادارة خاصة لكل مشروع . وتشرف عليها جميعا مديرية ادارة المشاريع الصناعية العامة (الملغاة) والتابعة لوزارة الصناعة . وبنفس الوقت كان بعض المشاريع الصناعية الحكومية تحت التأسيس ، وقد اكملت هذه المشاريع في بداية عام ١٩٦٤ ، وهي :

١ ـ معمل الاحذية الشعبية في الكوفة .
٢ ـ معمل التعليب في كربلاء .
٣ ـ معمل الخياطة في بغداد .

بيد ان القطاع الصناعي الحكومي توسع توسعا كبيرا وذلك عند صدور قرارات التأميم في ١٩٦٤/٧/١٤ ، حيث تم الحاق اكثر من ٢٠ مؤسسة

صناعية منتجة كبيرة بالقطاع العام • وبالاضافة الى ذلك فقد تم اكمال كثير من المشاريع الصناعية الحكومية التي كان تمويلها عن طريق اموال الخطة• ويوضح الجدول الآتى رقم (٦٨) ما تم انفاقه على المشاريع الصناعية العامة خلال سنوات الخطة الاقتصادية المؤقتة ١٩٥٩ ـ ١٩٦١ :

جدول رقم ٦٨

الاعتمادات المقررة والصروفات الفعلية لمشاريع القطاع الصناعي
في الخطة الاقتصادية الموحدة ١٩٥٩ - ١٩٦١

(آلاف الدنانير)

اسم المشروع	الجموع		نسبة التنفيذ ×	١٩٥٩		١٩٦٠		١٩٦١	
	الاعتمادات	الصروفات		الاعتمادات	الصروفات	الاعتمادات	الصروفات	الاعتمادات	الصروفات
١ - مشروع سكر الموصل	٢٦٠	١٨٦	٧١ر٠	٢٦٠	١٥١	—	٣٥	—	—
٢ - مشروع سكر السليمانية	٣٥٠٠	٤	٠ر١	٢٠٠	—	١٨٠٠	٣	١٥٠٠	١
٣ - مشروع السكر السائل والدبس	١٥٠٠	—	—	٤٠٠	—	٩٠٠	—	٢٠٠	—
٤ - شراء سكراب الحديد لمشروع الفولاذ	٣٠٠	—	—	١٠٠	—	٢٠٠	—	—	—
٥ - مشروع تحوير حقل القيارة ومد انبوب الزيت	٦٠	—	—	٢٠	—	٤٠	—	—	—
٦ - انبوب الغاز الطبيعي من الرميلة الى البصرة	١١٠٠	٢٤١	١ر٢١	٥٠	—	٥٠٠	٩	٥٥٠	٢٣٢
٧ - اكمال الصح العدني والحفريات	٣٨	١٤	٣٦ر٨	٣٨	٢	—	١٠	—	٢
٨ - معمل سمنت حمام العليل	١٩٢	٨٥	٤٤ر٣	١٩٢	٥	—	٣٣	—	٤٧
٩ - معمل سيكاير السليمانية	١٠٠٠	٢٣١	٢٣ر١	٨٣٠	—	١٧٠	١٦٩	—	٦٢
١٠ - معمل الحرير الصناعي ومعمل النسيج الحريري	١٠٠	٣٧	٣٧ر٠	٥٠	٢	٥٠	٢١	—	١٤
١١ - معمل الورق في البصرة	٦٥٠٠	٣٢	٥ر٠	٣٠	١٦	٢٤٧٠	٨	٤٠٠٠	٥
١٢ - معمل القطن الطبي	٢٥٠	٩٧	٣٨ر٨	٢٥٠	—	—	—	—	٩٧
١٣ - الصناعات الثربة (الغزل الصوفي والقطني)	٥٧٨	٥١	٨ر٨	٥٧٨	٦	—	٣٦	—	٩
١٤ - مراكز التدريب المهني (اللاذقية - الدجيلة ٠٠)	٣٠	٧١	٢٣٦ر٧	٣٠	٧	—	٦١	—	٣
١٥ - مشاريع الامور الاجتماعية	٣٨	—		٣٨	—	—	—	—	—
١٦ - معهد التدريب المهني	١٩٤	٢	١ر٠	٤	—	١٠٠	٢	٩٠	—
١٧ - تأسيس الفرن الذري والمنشآت الملحقة به	٥٠٠	١٠٥	٢١ر٠	٥٠	—	١٥٠	١٢	٣٠٠	٩٣
١٨ - المشاريع الذرية العراقية الاخرى	١٥٠	٥	٣ر٣	٥٠	—	٥٠	٢	٥٠	٣
١٩ - تأسيس وشراء اجهزة مختبر النظائر المشعة والمسح الجيولوجي ٠	٣٥٠	٢٣	٦ر٦	٥٠	—	١٥٠	٢٣	١٥٠	—

تابع جدول رقم ٦٨

اسم المشروع	المجموع		نسبة التنفيذ %	١٩٥٩		١٩٦٠		١٩٦١	
	الاعتمادات	المصروفات		الاعتمادات	المصروفات	الاعتمادات	المصروفات	الاعتمادات	المصروفات
٢٠ ـ نفقات التدريب لاعداد الموظفين	٢٥٠	٤٩	١٩٫١	٥٠	١	١٠٠	١٤	١٠٠	٣٤
٢١ ـ نفقات ادارية (لجنة الطاقة الذرية)	٢٠	١٣	٦٥٫٠	٢٠	—	—	١٣	—	—
٢٢ ـ ثلاث مخازن للجلود	٢٤٥	—	—	٤٥	—	١٠٠	—	١٠٠	—
٢٣ ـ معمل الاحذية الشعبية	٤٥٠	١٠٤	٢٣٫١	٩٠	١	١٨٠	١١	١٨٠	٩٢
٢٤ ـ حسابات الاستشاريين للمختبر المركزي	٥٠	١١	٣٢٫٠	٥٠	١٦	—	—	—	—
٢٥ ـ مشروع انبوب الزيت من غطغاتة الى كي تو	١٥٠٠	—	—	٢٠٠	—	١٠٠٠	—	٣٠٠	—
٢٦ ـ معمل الفولاذ والسباكة	—	٩٧	—	—	١	—	١٦	—	٨٠
٢٧ ـ معمل الاسمدة الكيماوية	—	٢٨٦	—	—	—	—	٢٥	—	٢٦١
٢٨ ـ معمل استخلاص الكبريت من الغاز	—	١١٦	—	—	١	—	٣	—	١١٢
٢٩ ـ معمل العدد واللوازم الكهربائية	—	٥١	—	—	١	—	١	—	٥٢
٣٠ ـ معمل المصابيح الكهربائية	—	٧٣	—	—	١	—	٢	—	٧٠
٣١ ـ معمل الزجاج	—	٧٦	—	—	١	—	٩	—	٦٧
٣٢ ـ المنسوجات القطنية	—	٤١٢	—	—	١	—	٢	—	٤٠٩
٣٣ ـ المنسوجات الصوفية	—	٤١	—	—	—	—	٦	—	٣٥
٣٤ ـ الجوارب والملابس الداخلية	—	٣٩	—	—	١	—	—	—	٣٨
٣٥ ـ معمل الخياطة	—	٨٧	—	—	١	—	٢	—	٨٤
٣٦ ـ معمل التعليب	—	١٧٩	—	—	—	—	١	—	١٧٨
٣٧ ـ معمل الادوية	—	٦٤	—	—	—	—	٤	—	٦٠
٣٨ ـ اعمال المسح الجيولوجي	—	٨٤٨	—	—	—	—	٦٨	—	٧٨٠
٣٩ ـ مركز تصليح الاجهزة الجيولوجية	—	٢	—	—	—	—	—	—	٢
٤٠ ـ معمل المكائن الزراعية	—	١٤٤	—	—	٢	—	٤	—	١٣٨
٤١ ـ مشاريع اخرى ومشاريع الكهرباء	١٣٦٢٤	٧٨٩٣	٥٧٫١	٦٠٨٦	٧٥١	٤٦٠٨	٥٠٧٦	٢٩٣٠	٢٠٦٦
المجموع	٣٢٧٢٩	١١٧٨٣	٣٥٫١	٩٧٦١	٩٧١	١٢٥٦٨	٥٦٨١	١٠٤٥٠	٥١٣١

ومن هنا فان اعتمادات ومصروفات القطاع الصناعي العام (استثمارات القطاع الصناعي العام) في الخطة المؤقتة ١٩٥٩ ـ ١٩٦١ قد بلغت ، خلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦١ نحو ٣٢ر٨ مليون دينار في حين كان الانفاق الفعلي على مشاريع القطاع الصناعي نحو ١١ر٨ مليون دينار اى ان التنفيذ قد بلغت حوالي ٣٥ر٩٪ . كما يتضح ان عددا من المشاريع لم ينفق عليها اى مبلغ يذكر خلال سنوات الخطة ، بل ان ما انفق على قسم من المشاريع لا يمثل سوى انفاق على رواتب العمال ومصاريف استشارية دون استثمارات فعلية وعينية . اذ بالرغم من وجود تخصيصات للمشاريع ، فان التنفيذ لم يشملها جميعا .

ولهذا فقد كانت نسبة التنفيذ لغالبية المشاريع واطئة ، وترجع بعض الأسباب الى عدم استكمال الدراسات الاقتصادية والفنية لبعض المشاريع والى عقبات اخرى حالت دون تنفيذها . اما اعلى نسبة للتنفيذ في المشاريع الصناعية فقد كانت في مشروع سكر الموصل ، حيث بلغت ٥ر٧١٪ .

ويوضح الجدول الآتي رقم (٦٩) الاعتمادات المقررة والمصروفات الفعلية لمشاريع القطاع الصناعي خلال سنوات الخطة الاقتصادية التفصيلية. لقد بلغت الاعتمادات المقررة خلال الخطة نحو ١٢١ر٧ مليون دينار وذلك للفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٤ ، في حين ان المصروفات الفعلية بلغت نحو ٣٨ر٣ مليون دينار ، وبلغت نسبة التنفيذ حوالي ٣١ر٥٪ ، مما يدل على تدهور واضح ومستمر في تنفيذ المشاريع ، حيث انخفضت نسبة التنفيذ في الخطة التفصيلية الى ماهو ادنى من نسبة التنفيذ في الخطة المؤقتة . اذ كانت نسبة التنفيذ في الخطة المؤقتة لمشاريع القطاع الصناعي نحو ٣٥ر٩٪ ، بينما كان من المتوقع ان ترتفع كفاءة التنفيذ خلال سنوات الخطة التفصيلية ، مما يدل على عدم المعالجة الجذرية للاسباب التي تؤدى الى تأخر تنفيذ مشاريع الخطة .

واذا استثنيت مشاريع القوة الكهربائية ، لانخفضت نسبة التنفيذ في بقية المشاريع الصناعية الى ما هو ادنى من ٣١ر٥٪ ، حيث ان التنفيذ في مشاريع قطاع الكهرباء كان افضل بكثير من التنفيذ في بقية مشاريع القطاع الصناعي. اذ بلغت نسبة التنفيذ في مشاريع نقل وتوليد القوة الكهربائية نحو ٤١ر٢٪ خلال الخطة التفصيلية مقابل نحو ٥٧ر٩٪ خلال الخطة المؤقتة .

ولا ريب ان استمرار مشاكل التنفيذ قد ادى الى ضياع فرص ارتفاع معدلات النمو ، لا في القطاع الصناعي فحسب ، وانما في الاقتصاد القومي عامة ، حيث تمتد الآثار الى بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى . وقد ترتب على ذلك استمرار نقل المشاريع من خطة سابقة الى خطة لاحقة ، وهذه العملية تؤدى ، بالضرورة ، الى ارتفاع كلفة الانشاء سنة بعد اخرى ، لما يتحمله المشروع من مصروفات جديدة ، وما قد يستلزمه من دراسات اضافية قد تتزايد نتيجة لتأجيل التنفيذ .

جدول رقم ٦٩

الاعتمادات المقررة والصروفات الفعلية لمشاريع القطاع الصناعي

في الخطة الاقتصادية التفصيلية

(الآف الدنانير)

اسم المشروع	المجموع		نسبة التنفيذ	١٩٦١		١٩٦٢		١٩٦٣		١٩٦٤	
	الاعتمادات	الصروفات	%	الاعتمادات	الصروفات	الاعتمادات	الصروفات	الاعتمادات	الصروفات	الاعتمادات	الصروفات
١ ـ معمل الصودا الكاوية	٦٠٠	١٠	١ر٧	—	—	٣٠	—	١٢٠	١٠	٤٥٠	—
٢ ـ معمل الاثيلين	١٠٠٠	—	—	—	—	٤٠	—	١٣٠	—	٨٥٠	—
٣ ـ معمل البولي اثيلين	١٠٠٠	—	—	—	—	٣٠	—	١٧٠	—	٨٠٠	—
٤ ـ معمل البولي مثنايل كلوريدا	١٠٠٠	—	—	—	—	٢٠	—	١٨٠	—	٨٠٠	—
٥ ـ معمل الحرير الصناعي في الحلة	٣١٠٠	٩٥٤	٣٠ر٨	١٠٠	٦	٥٠٠	٢٩	١٠٠٠	٤	١٥٠٠	٩١٥
٦ ـ معمل الورق في البصرة	٤٦٠٠	٢٠٦	٤ر٤	١٠٠	٥	٥٠٠	٣٢	١٥٠٠	١٠	٢٥٠٠	١٠٥
٧ ـ معمل السكاير في السليمانية	١٦٥٠	٥٦١	٣٤ر٠	١٦٥٠	٥٢٠	—	—	—	—	—	٤١
٨ ـ معمل السكر في السليمانية	٢٤٠٠	٤	٢ر٠	١٥٠	—	٥٠٠	٤	٧٥٠	—	١٠٠٠	—
٩ ـ معمل النسيج الحريري في الحلة	١٧٥٠	٨٣	٤ر٧	٥٠	١٣	١٠٠	٣٥	٦٠٠	١٢	١٠٠٠	٢٣
١٠ ـ انبوب الزيت بغداد كي ثري	١٥٠٠	١٠٨٢	٧٢ر١	٢٥٠	—	١٢٥٠	٨٥٤	—	١٢٠	—	١٠٨
١١ ـ انبوب الغاز الطبيعي ـ الزبير ـ بصرة	١٠٠٠	٦١٨	٦١ر٨	٧٥٠	٧٢	٢٥٠	٤٩٨	—	٣	—	٤٥
١٢ ـ مشاريع الناقة الذرية	٢٦٠٠	١١٢١	٤٣ر١	٤٠٠	٤٢	٩٥٠	٢٤٨	٩٥٠	٣٢٢	٣٠٠	٥٠٩
١٣ ـ المشاريع التكميلية لوزارة الصناعة	٩٢١	٣٩٧	٤٣ر١	٢٩١	٩٩	٨٦	٢٤٤	٧٤	٦٦	٧٤	١٨
١٤ ـ معمل الاحذية الشعبية في الكوفة	٤٢٠	٤١٦	٩٩ر١	٢٥٠	٢٥	١٧٠	١٤٦	—	٦٤	—	١٨١
١٥ ـ معمل السناج (اسود الكاربون)	٧٠٠	—	—	٢٠	—	٨٠	—	٢٠٠	—	٤٠٠	—
١٦ ـ معمل استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي	٢٤٠٠	٣٢	٣ر١	١٠٠	—	٥٠٠	—	٨٠٠	—	١٠٠٠	٣٢
١٧ ـ معمل الاسمدة الكيمياوية في البصرة	٥٥٠٠	١٣	٢ر٠	٣٠٠	٩	١٢٠٠	٤	٢٠٠٠	٨	٢٠٠٠	—
١٨ ـ معمل الاطارات والانابيب المطاطية	١٠٠٠	٦٥	٥ر٦	١٠	—	٩٠	٦٥	٥٠٠	—	٤٠٠	—
١٩ ـ معمل المواد الطبية في سامراء	٣٤٠٠	٢٩٧٣	٨٧ر٤	٤٠٠	٥٨	١٠٠٠	١٥٠٩	١٠٠٠	٦٨٧	١٠٠٠	٧١٩

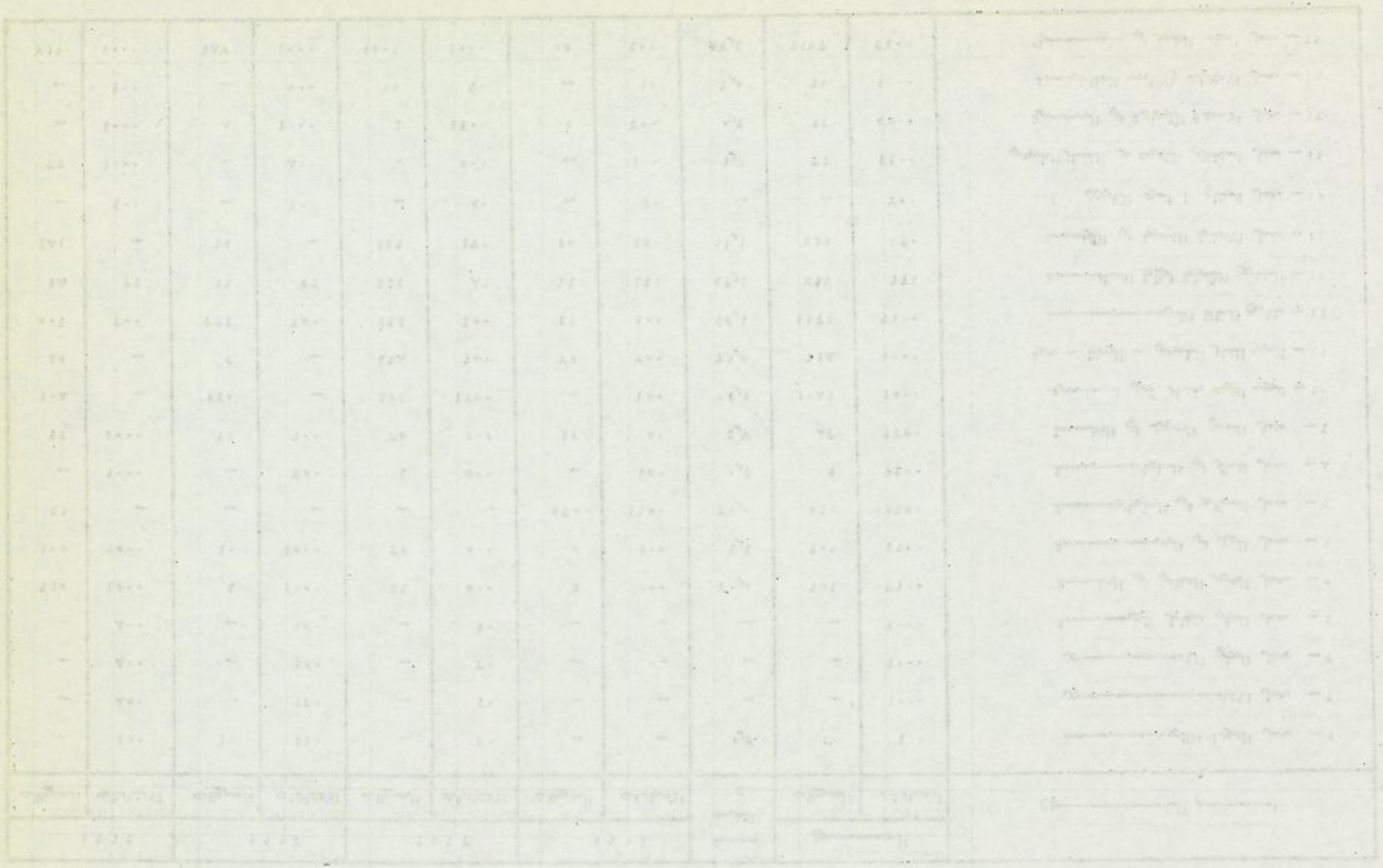

تابع جدول رقم ٦٩

(الاف الدنانير)

اسم المشروع	المجموع		نسبة التنفيذ	١٩٦١		١٩٦٢		١٩٦٣		١٩٦٤	
	الاعتمادات	الصروفات	٪	الاعتمادات	الصروفات	الاعتمادات	الصروفات	الاعتمادات	الصروفات	الاعتمادات	الصروفات
٢٠ ـ معمل التعليب في كربلاء	٣١٠	٢٥٩	٨٣ر٠	١٠٠	٤١	١١٠	٦٦	١٠٠	١٣	—	١٣٩
٢١ ـ الجزرة المصرية	١٣٥٠	—	—	٥٠	—	٣٠٠	—	٥٠٠	—	٥٠٠	—
٢٢ ـ معمل السيراميك في الرمادي	٨٠٠	١٦	٢ر٠	٨٠	—	٥٠٠	٦	١٨٠	—	٤٠	١٠
٢٣ ـ معمل الزجاج في الرمادي	٣٧٠٠	٨٢٩	٢٤ر٣	٢٠٠	—	٥٠٠	٣٢٥	١٥٠٠	٥٣١	١٥٠٠	٤٣
٢٤ ـ معمل المعدات الكهربائية	٢١٦٠	١٣٥٤	٦٢ر٧	٣٥٠	٢	٩٥٠	٣٤٥	٧٠٠	٤٨٥	١٦٠	٥٢٢
٢٥ ـ معمل المصابيح الكهربائية	٢٢٨٦	٢٥٥	٢ر٩	٢٠٠	٨	٨٠٠	١٣٤	١٢٠٠	٩٠	٥٨٦	٢٣
٢٦ ـ معمل الفولاذ	٤٦٠٠	٣٩٣	٨ر٠	١٠٠	١	٥٠٠	١٩٢	١٥٠٠	١٥٦	٢٥٠٠	٤٤
٢٧ ـ معمل الالات الزراعية في الاسكندرية	٤٩٢٤	٤٠١١	٨٤ر٠	٢٠٠	٢	٧٢٤	٦٧٢	١٥٠٠	١٥٤٠	٢٥٠٠	١٧٩٢
٢٨ ـ معمل تصليح المعدات الجيولوجية	١٣٠	١١٣	٨٦ر١	٢٠	—	١١٠	٣٩	—	٣٣	—	٤١
٢٩ ـ معمل النسيج القطني	٦٧٥٠	٤٤٥٧	٦٦ر٠	٢٥٠	٤٢٠	١٠٠٠	١٧٦٥	٢٥٠٠	١٣٢٩	٣٠٠٠	٩٤٣
٣٠ ـ معمل النسيج الصوفي	٤٣٥٠	٤٠	١ر٠	١٠٠	١	٧٥٠	٨	١٥٠٠	٢١	٢٠٠٠	١٠
٣١ ـ معمل الحياكة	٢٤٦٣	١٥١٠	٦١ر٣	٢٦٣	٩٤	٥٠٠	٩٥٣	١٠٠٠	١٥٣	٧٠٠	٣١٠
٣٢ ـ معمل الخياطة	٨٠٠	٦٦٤	٨٣ر٠	١٥٠	٢١	٣٥٠	٤١٧	٣٠٠	١٤٤	—	٨٢
٣٣ ـ مغسى البصرة	٧٦٠٠	٢٣٥	١ر٣	١٠٠	١٥	١٥٠٠	١١٢	٣٠٠٠	١١	٣٠٠٠	٩٧
٣٤ ـ اعمال المسح الجيولوجي	٢١٠٠	١١٣	٢٤ر٦	١١٠٠	١١٠	٥٠٠	٢٢٤	٥٠٠	١٢٨	٥٠٠	١٥١
٣٥ ـ اعمال المسح والتنقيب عن النفط	١٧٦٠	٤٢	٢ر٤	٢٦٠	٥	٥٠٠	٣٧	٥٠٠	—	٥٠٠	—
٣٦ ـ التدريب العام	١٨٥٠	١	—	—	—	٣٣٠	—	١٢٠٠	—	٣٢٠	١
المشاريع الاخرى ومشاريع الكهرباء	٣٦٢٤٠	١٤٩٢٢	٤١ر٢	٥٦٨٠	٤١٢	٧٤٧٥	١٣٥٩	١١٩٥٥	٣٥٣٩	١١١٣٠	٩٦١٢
المجموع	١٢١٧١٤	٣٨٣١٤	٣١ر٥	١٤٤٢٤	١٩٤٢	٢٤٦٧٥	١٠٣٢٢	٣٩٦٠٧	٩٥٢٩	٤٣٠٠٨	١٦٥١٦

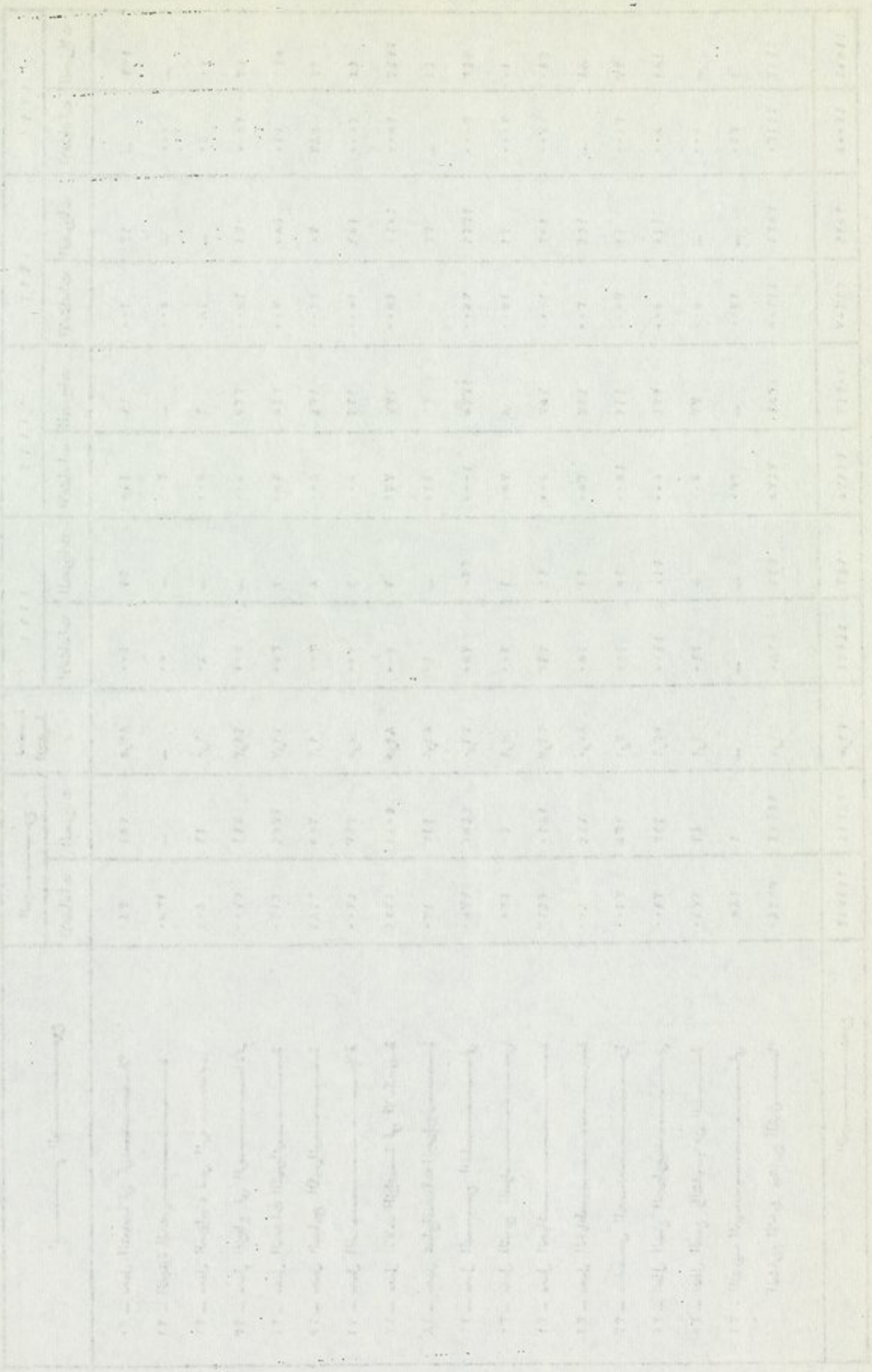

دراسة لبعض المشاريع الحكومية في الفـــــــترة
١٩٥٨ - ١٩٦٢

تقوم وزارة الصناعة بالاشراف على تنفيذ المشاريع الصناعية التي ادخلت ضمن الخطة ،كما تقوم بدراسة عدد آخر من المشاريع الصناعية بحيث يمكـــن ان تدخل ضمن الخطة ،وبالاضافة الى ذلك تشرف الوزارة على المشاريـــــع الحكومية القائمة والتي تقع مسؤولية ادارتها على عاتقها .

وفيما يلي عدد من تلك المشاريع التي كانت قائمة في الفـــــــترة ١٩٥٨ - ١٩٦٢ .

(١) مصلحة الغزل والنسيج القطني في الموصل

بلغ رأسمال المصلحة المستثمر استنادا الى ميزانية عـــــام ١٩٦١ نحو ٣ر٢ مليون دينار ، وتبلغ السعة الانتاجية لقســـــم النسيج ٠ر٢١ مليون ياردة طويلة كانت تعمل في عام ١٩٦١ بمـــا يعادل ٥ر٩٥ ٪ من طاقتها ، بينما كان قسم التكملة يعمل بمـــا يزيد عن طاقته الانتاجية ، كما يوضح الجدول الآتي :

جـــــدول رقـــم ٧٠

القســـم	الكميـــــــة	نسبة الانتاج الفعلي الى الانتـــاج المخطـــط
		٪
قسم الغـــزل	٤ر٩ مليـــون ليـــبرة	٩٦ر٩
قسم النســـيج	١٩ر٩ مليون ياردة طويلـة	٩٥ر٥
قسم التكملـــة	٠ر٢١ مليون ياردة طويلـة	١٠١ر٢

وفي خلال عام ١٩٦١ بلغ معدل الانتاج اليومي لثلاث وجبات عمل ٧٦٧٠٠ ياردة طويلة يقابله ٧٠٠٠٠ ياردة طويلة لسنة ١٩٦٠ ، وذلك بنسبة زيادة بلغت نحو ٩ر٦٪ . اما مبيعات المصلحة فقد بلغت خلال عام ١٩٦١ ٢ر٠ مليون دينار . و لقد بلغ عدد المشتغلين في الوجبات الثلاث نحو ١٥٦٢ شخصا شهريا ، مقابل ١٤٠٠ شخصا لعام ١٩٦٠، وذلك بنسبة زيادة بلغت نحو ١١ر٦٪ . وهذا وقد امكن تدريب العراقيين على الاعمال الفنية التي كان يشغلها الخبراء والفنيون الاجانب ، وبالتالي امكن قيامهم بتلك الاعمال .

وقد حدثت زيادة في استهلاك المواد الاولية (القطن العراقي)، اذ بلغ نحو ٥ره مليون ليبرة مقابل ٤ر٨ مليون ليبرة لعام ١٩٦٠. واصبح انتاج ذلك المعمل يساهم مساهمة كبيرة في مواجهة الطلب المحلي على النسيج القطني في العراق .

(٢) مصلحة صنع السكر في الموصل

بلغ رأسمال المصلحة المستثمر نحو ٢ر٧ مليون دينار عام ١٩٦٢ ،مقابل ٢ر١ مليون دينار عام ١٩٦١ ، وذلك بنسبة زيادة بلغت نحو ٢٨ر٦٪ . وكان الانتاج الفعلي لسنة ١٩٦٢ نحو (٣٣٤٢١) طن في ٣٠٣ يوم عمل ، اى بمعدل ١١٠ طن يوميا ، بالرغم من نقص محصول البنجر السكري لتلك السنة . غير ان الجهود المبذولة ادت الى زيادة الانتاج والمبيعات عما كان مقررا في الخطة السنوية ، كما موضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ٧١

مقارنة بين هدف الانتاج من السكر بالخطة السنوية والانتاج الفعلي لعام ١٩٦٢

	الوحدة القياسية (١)	هدف الانتاج (٢)	الانتاج الفعلي (٣)	٣ : ٢ (٤)
كمية الانتاج	طن	٢٧٩٤٠	٣٣٤٢١	١١٩ر٢٪
قيمة الانتاج (بسعر السوق)	آلاف الدنانير	١٥٣٧	١٧٨٤	١١٦ر١
كمية المبيعات	طن	٣٣٠٠٠	٢١١٢٧	٦٤ر٠
قيمة المبيعات	آلاف الدنانير	١٨١٥	١١٤١	٦٢ر٨

ويلاحظ ان هنالك زيادة في كمية الانتاج الفعلي عما هو مستهدف بالخطة بنحو ١٩ر٢٪ وفي قيمة الانتاج بسعر السوق بنحو ١٦ر١٪ ، اما عن كمية المبيعات فقد حققت نقصا بنسبة ٣٦ر٠٪ ، وذلك بسبب منافسة السكر المستورد للانتاج المحلي . ويوضح الجدول الآتي كمية المواد المستعملة فعلا في الانتاج وقيمتها ، ومنها نرى ان المعمل يعتمد على تكرير السكر المستورد ، بالاضافة الى استخدامه للبنجر في عملية استخراج السكر .

جدول رقم ٧٢

كمية وقيمة المواد الاولية المستعملة في انتاج السكر ١٩٦٢

النوع	الكمية	القيمة (الاف الدنانير)
السكر الخام	٣٤٦٢٧ طن	٩٧٧
البنجر	٩٤٣٢ "	٦٠
الاكياس	٣٣٠٠٠٠ كيس	٦٢

ولقد كان المتوسط الشهري لعدد العاملين ٣٧٤ شخصا خلال السنة ، بلغت مجموع اجورهم الشهرية حوالي ١٤٠ ألف دينار.

(٣) مصلحة سمنت سرجنار

لقد بلغ رأس المال المستثمر عام ١٩٦١ في المشروع نحو ٢ر٩ مليون دينار ، وقد صمم المعمل بسعة انتاجية حدها الاقصى مع الاقسام المختلفة كما يلي :

الفرن

١٠٠ ألف طن كلنكر اعتيادي .

١٢٠ ألف طن كلنكر مقاوم للاملاح .

طاحونة السمنت

١٦٠ ألف طن سمنت اعتيادي .

١٤٠ ألف طن مقاوم للاملاح .

وكانت كمية الانتاج خلال عام ١٩٦٠ نحو ٨٤ ألف من الكلنكر و ١١٤ الف طن من السمنت ، مقابل ١٠٦ ألف طن من الكلنكر و ٧٥ ألف من السمنت عام ١٩٦١ . ويتضح من ذلك ان هناك زيادة في انتاج الكلنكر ونقصا في انتاج السمنت . اما بالنسبة للمبيعات فقد بلغت ١١٤ طن من السمنت عام ١٩٦٠ و ٧٥ طن عام ١٩٦١ ، ويعود سبب النقص الحاصل في كمية المبيعات الى تحديد كميات البيع وفقا للحصص المقررة والمحددة لكل معمل من قبل مكتب بيع السمنت . وبلغت قيمة المواد الاولية المستعملة ٧٤٥ ألف دينار ، وهي مكونة من الطين وحجر الكلس وحجر الحديد وحجر الجبس .

(٤) مصلحة صنع السكاير في السليمانية

تم انشاء المعمل عام ١٩٦١ ، وبدأ الانتاج الفعلي خلال نفس السنة ، على اساس انتاج نوع وحيد من السيكاير . ولقد انتجت المصلحة ، في الفترة من ١٩٦١/٩/١١ الى ١٩٦٢/٣/٣١ ، وبمعدل وجبة عمل واحدة في اليوم ، نحو (٣٠٧) مليون سيكارة ، وبلغت مبيعاتها خلال نفس الفترة (٨٩) مليون سيكارة .

ويستعمل التبغ العراقي كمادة اولية في الانتاج ، حيث قدرت الحاجة السنوية منه بنحو ٢ر١ مليون كغم . وقد تم استيراد مكائن جديدة لانتاج انواع خمسة من التبوغ . اما عدد عمال المصلحة عام ١٩٦٢ فقد بلغ نحو ٣٤٤ عاملا وعاملة .

(٥) مصلحة القطن الطبي

افتتح المعمل عام ١٩٦١ برأسمال قدره (٢٥٠) ألف دينار ، وقد وضعت المصلحة خطة الانتاج السنوي في الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ على اساس انتاج مايلي :

١٠٠ ألف كغم من القطن الطبي
٨٦٠ ألف متر من قماش اللفاف
٣٣٠ ألف متر من قماش الشاش
٢٩ ألف متر من قماش اللفاف الابيض واليوديك

وقد بلغ عدد العمال في المصلحة ٢٠٠ عامل وعاملة .

ان عرض المشاريع المهمة في القطاع الصناعي العام وحده لا يكفي لاعطاء صورة كاملة عن القطاع الصناعي العام ، حيث توجد

مشاريع صناعية حكومية اخرى من الممكن اجراء الدراسة عليها ولو في نبذة مختصرة يتسنى معها متابعة التطور في القطاع الصناعي العام ، الا ان ذلك يتطلب دراسات تفصيلية عن كافة المشاريع الحكومية القائمة خلال الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤ .

بيد أن الجدول الآتي يوضح التطور النوعي للمشاريع الحكومية بصورة عامة ، حيث يبين الجدول عدد المؤسسات الحكومية ، وعدد المشتغلين ، والاجور السنوية المدفوعة لهم ، بالاضافة الى قيمة المواد المستعملة في الانتاج ، ومجموع الايرادات خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ .

لقد بلغ عدد المؤسسات الحكومية عام ١٩٦٠ نحو ١٥٨ مؤسسة ، ارتفع الى ٢٦١ مؤسسة عام ١٩٦٤ ، وذلك بنسبة زيادة بلغت نحو ٦٥ر٢٪ . اما بالنسبة لعدد المشتغلين فان نسبة الزيادة خلال الفترة بلغت نحو ٩١ر٣٪ اى حوالي ضعف ما كان عليه عدد المشتغلين عام ١٩٦٠ . اذ بلغ عدد المشتغلين نحو (٤١٩٨٦) مشتغل عام ١٩٦٤ ، مقابل (٢١٩٥٢) مشتغل عام ١٩٦٠ . غير ان مقارنة عدد المشتغلين عام ١٩٦٣ بعددهم عام ١٩٦٤ ذات دلالة خاصة ، اذ كان اثر قرارات التأميم الصادرة عام ١٩٦٤ واضحا من حيث حدوث طفرة كبيرة في عدد المشتغلين من ٢٨٧٣٣ مشتغل عام ١٩٦٣ الى ٤١٩٨٦ مشتغل عام ١٩٦٤ ، اى بزيادة ، في عام واحد ، تبلغ نسبتها ١ر٤٦٪ .

اما بالنسبة للاجور فان نسبة الزيادة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ بلغت نحو ٦ر١١٤٪ ، حيث ارتفعت الى الضعف نتيجة لزيادة عدد العمال في القطاع العام بعد صدور قرارات التأميم ، بالاضافة الى الزيادة التي تحققت في عدد العمال ، في الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ السابقة على صدور

قرارات التأميم بسبب التوسع في الانتاج في القطاع الصناعي العام واستكمال انشاء عدد من المشاريع الحكومية التي كانت بصدد التنفيذ وفقا لما هو مرسوم بالخطة الاقتصادية ٠

والجدير بالذكر ان هذا التوسع في اهمية القطاع الصناعي العام ادى الى ارتفاع ملحوظ في الايرادات المتحققة في هذا القطاع من ١و ٢٣ مليون عام ١٩٦٠ الى ٣ر٨٢ مليون عام ١٩٦٤ ٠

جدول رقم ٢٣

عدد العمال وعدد المؤسسات ومجموع الاجور السنوية وقيمة المواد المستعملة ومجموع الايرادات

في القطاع الصناعي العام خلال الخمسيات ١٩٦٠ -- ١٩٦٤

(بالآف الدنانير)

السنة	معدل عدد المؤسسات	مجموع الاشخاص المشتغلين	مجموع الاجور السنوية	قيمة المواد المستعملة في الانتاج	مجموع الايرادات
١٩٦٠	١٥٨	٢١١٥٢	٦٣١١	٦٦٣٥	٢٣٠٧٤
١٩٦١	١٩٩	٢٦١٤١	٧٦٣٦	٩١١٦	٢٧٧٢٣
١٩٦٢	٢١٦	٢٨١٠٣	٨٣٩٥	٨٥٢٧	٣١٣٦٢
١٩٦٣	٢١١	٢٨٧٣٣	٨٩٣١	١١٣٣١	٣٣٤٠٤
١٩٦٤	٢٦١	٤١٩٨٦	١٣٥٤١	٣٣٧٨٩	٨٢٣١٧

المصدر : كتاب الجيب السنوي

٣ - تطور القطاع الصناعي المختلط (١٩٥٨ - ١٩٦٤)

من المسلم به ان الاقتصاد العراقي كان يتسم حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بعدم التوازن والتخلف في القطاع الصناعي ، وبالعلاقات شبه الاقطاعية في حقل الانتاج الزراعي . وانطلاقا من ذلك فقد اولت الدولة اهتماما كبيرا بتنمية قطاع الصناعة ، ذلك لان الصناعة بطبيعتها يمكن ان تساهم في استخدام الطاقات البشرية والموارد الطبيعية في زيادة الثروة القومية ونمو الدخل القومي .

والتصنيع كأية عملية مستمرة ليست بالامر الهين ، كما ان تحقيق النهوض بها على الوجه الاكمل تكتنفه صعوبات عديدة . وفضلا عن ذلك فان اقامة الصناعات الحديثة المتنوعة التي تتوفر لها مقومات نجاحها فنيا واقتصاديا تستلزم تضافر جهودكبيرة ومخلصة ، وتعبئة كافة الطاقات والامكانيات المتاحة . ولعل من ابرز الصعوبات التي تقف حائلا في طريق نمو حركة التصنيع هي احجام رأس المال الخاص عن ولوج الميدان الصناعي بسبب الخوف من المخاطرة ، ذلك لان رأس المال الخاص يسعى ، اساسا ، وراء الربح العاجل والمضمون ، والذى قد تحققه مجالات الاستثمار الاخرى كملكية المباني او المضاربات التجارية .

ولقد كان قيام المصرف الصناعي بدور ايجابي في دفع رأس المال الصناعي وتنشيط الاستثمار الصناعي لازما وضروريا سواء عن طريق الاقراض او عن طريق المساهمة في المشاريع المختلطة . والواقع ان المصرف الصناعي قد بذل من جانبه جهودا مثمرة في الاسهام في خلق طاقات انتاجية جديدة ، الى جانب رعاية ودعم الطاقات الانتاجية القائمة وتطويرها ، تحقيقا لمتطلبات تطوير الاقتصاد القومي وتحويله الى اقتصاد صناعي وزراعي ، بغية

ايجاد نوع من النمو المتوازن عن طريق خلق موارد جديدة للدخل القومي وتحقيق التقدم الاقتصادى المنشود .

ان المصرف الصناعي قد عمل على رعاية وتشجيع المشاريع الصناعية ، وانعاش الاستثمار في القطاع الصناعي وجذب رؤوس الاموال الوطنية لهذا القطاع . اذ قد تبنى سياسة تسليف لها طابع المرونة ، واختزل الاجراءات الروتينية نسبيا بما يتفق ومستلزمات التصنيع وسرعة تلبيتها . كما استهدف المصرف توسيع فعالياته في حقل الاقراض والمساهمة في تمويل المشاريع الصناعية بالقطاع المختلط .

لقد قام المصرف الصناعي فعلا بتأسيس بعض الشركات الصناعية بالاشتراك مع القطاع الخاص ،كما ساهم المصرف في تأسيس شركة الصناعات الخفيفة التي تعتبر بمثابة تجربة ناجحة ، رغم بعض العصوبات ، وتمثل صورة من صور المشاركة بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص في سبيل فتح مجالات جديدة للاستثمار .

غير انه يلاحظ ان المساهمة في المشروعات مع القطاع الخاص تمثل جانبا رئيسيا من فعاليات المصرف في النهوض بالصناعة الوطنية ولم تكن هناك فيما سبق اية سياسة واضحة المعالم يسير عليها المصرف فى هذا الصدد . اما بعد ثورة تموز عام ١٩٥٨ فقد انتهج المصرف سياسة رامية الى تنمية الصناعة الوطنية وتسهيل مهام تطويرها ودعمها . دليل ذلك ان مجلس ادارة المصرف اقر بجلسته الثامنة عشر ، المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/٨/٢٢ ، الخطوط العريضة للسياسة التي ينبغي ان ينتهجها المصرف عند مساهمته في المشاريع القائمة او المشاريع المزمع اقامتها . لقد انطوت هذه السياسة على استعداد المصرف للمساهمة في المشاريع القائمة ، والتي ستقام في المستقبل ، اذا كانت بحاجة الى الدعم المالي من قبل المصرف

شريطة ان تكون تلك المشاريع مستكملة لجوانبها الفنية وان تتوفر لهـــا مقومات النجاح ، او انها تعاني بعض المشاكل المالية التي يستطيع المصـرف تذليلها بتقديم العون المالي لها .

كما وان المصرف سعى للمساهمة في بعض المشاريع التي تتمتـــع بوضع احتكاري في حالة ما اذا كان حجم السوق لا يستوعب قيام مشـــروع آخر ، خاصة وان توسيع مشروع قائم اكثر اقتصادا من قيام مشروع مماثل ، علما بان دخول المصرف في مثل هذه المشاريع سوف يخفف من حدة الطابـــع الاحتكاري ويضمنها مصلحة المستهلك . ومن هنا يبدو ان سياسة المصـــرف في حقل المساهمة ترمي الى النهوض بالصناعة الوطنية وتنمية الاقتصـــاد القومي وذلك عن طريق حماية الصناعة الوطنية بجانب حماية جمهور المستهلكين .

ويشترط في المشاريع التي يمكن ان يساهم المصرف الصناعي فـــي راسمالها ان تكون قد تمت دراستها من كافة الجوانب الاقتصادية والماليـــة والفنية ، وذلك يعني ان يكون انتاجها اقتصاديا ومتمشيا مع احتياجـــات السوق . كما انه يشترط ، لمساهمة المصرف في رأسمال اية مؤسسة صناعية ، ان تكون قادرة على توزيع منتوجها ، كما ونوعا ، بما يكفل لها تحقيق معـدل معقول من الارباح . ويمكن النظر الى استخدام الاساليب الحديثة فـــي تطوير الانتاج على انه من الاهداف السليمة ، مع تبني خطة مرنة امـــا لتشجيع تأسيس المشاريع في المحافظات المختلفة او المساهمة فيها ، مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل محافظة ، وذلك بغية انتشـار التصنيع في سائر انحاء القطر ، خاصة تلك المناطق المتخلفة نسبيا والـــتي تتطلب مضاعفة الجهود لتطويرها اقتصاديا واجتماعيا ، وخلق الوعـــي الاقتصادي والصناعي فيها .

ويمكن استعراض دور المصرف الصناعي في مجالين رئيسين :

(١) المساهمة في الشركات القائمة في بداية ٥٩ /١٩٦٠

لقد بلغت مجموع مساهمات المصرف ما يقرب من (٢ر٠) مليون دينار ، موزعة على عدد كبير من الشركات العاملة في الانشطة الاقتصادية المختلفة . وتتفاوت مساهمات المصرف في كل من هذه الشركات تفاوتا كبيرا من حيث نسبة مساهمة المصرف في مجموع رأسمالها ، وكذلك من حيث اختلاف قيمة تلك المساهمة بين شركة واخرى اذ بينما لم تتجاوز مساهمته الاسمية في البعض منها عن ألف دينار ، كشركة صناعة التمور ، فان مساهمته في البعض الآخر ، كشركة صناعة النسيج العراقية ، قد بلغت حوالى ٤٢٥ ألف دينار. اما مجموع مساهمة المصرف الاسمية في ١٦ شركة فقد بلغ نحو ٢ر٢ مليون دينار ، على ان مساهمة المصرف في رأس المال المدفوع فعلا من مجموع مساهمته الاسمية بلغت نحو ٥ر١ مليون دينار فقط . هذا في حين ان رؤوس الاموال الاسمية لتلك الشركات بلغت ١٧ر٧ مليون دينار في ١٩٦١/٣/٣١ ، اما رؤوس الاموال المدفوعة لها فقد بلغت نحو ٧ر٧ ملايين دينار . ومن ثم فان نسبة مساهمة المصرف في رؤوس الاموال المدفوعة لتلك الشركات خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ - ١٩٦١/٦٠ ، تبلغ نحو ١٩ر٧٪ .

وتجدر الاشارة الى ان نسبة مساهمة المصرف في رأس المال المدفوع تتفاوت من شركة الى اخرى ، وذلك تبعا لنوع نشاط الشركة . اذ كانت نسبة مساهمة المصرف في شركة صناعات العمارة نحو ٠ر٤٠٪ ، والمبلغ المساهم به ثمانية الاف دينار فقط ، في حين ان نسبة مساهمة المصرف في شركة اعادة التأمين بلغت نحو ٠ر٨٪ وكانت قيمة مساهمته ٠ر١٠٠ ألف دينار ، كما هو موضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ٢٤

ساهمة المصرف الصناعي في المشاريع المختلطة خلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠

(آلاف الدنانير)

اسم الشركة	رأس المال الاسمي في ١٩٦١/٣/٣١	رأس المال المدفوع ١٩٥٩	رأس المال المدفوع ١٩٦٠	معدل ساهمة المصرف الاسمية للسنتين ١٩٥٩ و ١٩٦٠	معدل ساهمة المصرف المدفوعة للسنتين ١٩٥٩ و ١٩٦٠	نسبة ساهمة المصرف المدفوعة من رأسمال الشركة لسنة ١٩٦٠ ٪
شركة السمنت العراقية	١٧٥٠	١٧٥٠	١٧٥٠	٣٤٠	٣٤٠	١٩٫٤
شركة استخراج الزيوت النباتية	١٠٠٠	٧٥٠	٨٧٥	١٦٢	١٦٢	١٩٫١
شركة الغزل والنسيج العراقية	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	٤٢٥	٤٢٥	٣٥٫٤
شركة عجارة وطحن الحبوب العراقية	٢٥٠	٢٢٢	٢٢٢	٦٦	١	٢٫١
شركة صناعة البلاستيك الوطنية	٢٥٠	١٩٠	٢٥٠	١٠٧	٩٢	٣٦٫٨
شركة الجوت العراقية المساهمة	٨٥٠	٧٥٦	٧١٠	١٢٨	١٢٨	١٦٫٨
شركة صناعة التبغ المساهمة	١٠٠	٥٢	٥٢	٢٠	١٠	١٩٫٢
شركة التأمين الوطنية	١٠٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٥٠	٢٣	١١٫٥
شركة الجص العراقية المساهمة	١٥٠	١٤٢	١٤٧	٣٠	٣٠	٢٠٫٤
شركة الصناعات المعدنية	٥٠٠	٣٥٧	٣٢٣	١٠٠	١٠٠	٢٦٫٨
شركة الصناعات الخفيفة	١٠٠٠	٢٠٠	٢٤٦	١٢٥	٢٥	٧٫٢
شركة اعادة التأمين الوطنية	٥٠٠٠	—	١٢٥٠	٤٠٠	١٠٠	٨٫٠
صناعات العمارة	١٠٠	—	٢٠	٤٠	٨	٤٠٫٠
كسي الانهر وعجلسف الارشي	٢٥٠	٢١	٦١	١١	١١	٢٣٫٢
مخبز بغداد	١٣٠	١٣٠	١٣٠	٣٢	٣٢	٢٥٫٤
شركة الرخام العراقية	٢٠٠	٥٠	٥٠	٩٠	١٠	٢٠٫٠
الجموع	١٣٧٣٠	٥٩٧١	٧٢١٦	٢١٨٧	١٥١٢	١٩٫٣

| | | |

(٢) الشركات تحت الدراسة

ويمكن استعراض الشركات تحت الدراسة من جانبين :-

أ - الشركات التي قدم لها المصرف قروضا ثم توقفت عن الانتاج ، ولم تستطع المباشرة به اصلا لعدة اسباب ، كعدم توفر الموارد المالية الكافية رغم قروض ومساهمات المصرف . وهنا يقوم المصرف باعادة الدراسة للمشروع والنظر في امكانية اعادة تأسيسه على اسس اقتصادية سليمة .

ب - الشركات الصناعية التي قام المصرف باجراء الدراسات الخاصة لتأسيسها والمساهمة في رؤوس اموال تلك الشركات.وقد انتهى المصرف فعلا من تأسيس شركة صناعية في محافظة ميسان بالاضافة الى الدراسات التي قام بها بغية تأسيس شركات اخرى في المحافظات الاخرى .

ويمكن تقسيم الشركات التي يساهم فيها المصرف من حيث حجم رأسمالها المقرر وملكيتها الى عدة مجموعات :-

المجموعة الاولى - شركات ذات رؤوس أموال كبيرة (مليون دينار فأكثر وهي :

١ -	شركة السمنت العراقية	القطاع الخاص
٢ -	شركة استخراج الزيوت النباتية	" "
٣ -	شركة الغزل والنسيج العراقية	" "
٤ -	شركة الصناعات الخفيفة	" "
٥ -	شركة التأمين الوطنية	القطاع الحكومي
٦ -	شركة اعادة التأمين العراقية	" "

المجموعة الثانية - شركات ذات رؤوس اموال متوسطة (٢٥٠ ألف الى اقل من مليون دينار) وهي :

١ - شركة صناعة الجوت العراقية القطاع الخاص
٢ - شركة الصناعات العقارية " "
٣ - شركة صناعة الجلود الوطنية " "
٤ - شركة تجارة وطحن الحبوب العراقية " "
٥ - شركة كرى الانهر وتجفيف الاراضي . " "

المجموعة الثالثة - شركة ذات رؤوس اموال صغيرة (اقل من ٢٥٠ ألف دينار) وهي :

١ - شركة مخبز بغداد .
٢ - شركة صناعة التمور العراقية .
٣ - شركة الجص العراقية .
٤ - شركة صناعات العمارة .
٥ - شركة الرخام العراقية .

نهج المصرف بعد ثورة ١٤ تموز على تبنى سياسة التسليف الموجه الرامية الى تطوير وتنمية الصناعة الوطنية وتحسين نوعية المنتوج ، بجانب التوسع في الطاقة الانتاجية في ضوء حاجة السوق المحلية ومدى اتساعها ، مع الاخذ بنظر الاعتبار اهمية كل صناعة ومقدار حاجة البلد اليها ومتطلبات الاقتصاد القومي . ولهذا فقد درج المصرف على اعطاء أولوية للصناعات التي يرى ثمة حاجة آنية لتوسعها . وبانتهاج هذه الخطة استطاع المصرف ، رغم القيود التي فرضها على بعض المشاريع الصناعية البدائية او العديمة الاثر في الاقتصاد القومي ، ان يحقق مايلي :

١ - التوسع في فعاليات التسليف كما .

٢ - التوسع في فعاليات التسليف نوعا .

حيث حقق المصرف اتساعا لاسراق بعض المنتجات الصناعية ، ونجح في ادخال احدث الاساليب التكنولوجيا في انتاجها . وكل ذلك ساعد على ظهور مشاريع جديدة الى حيز الوجود ، امكن معها سد بعض احتياجات الاستهلاك المحلي .

ان تسليف المشاريع الصناعية من ابرز فعاليات المصرف التي عن طريقها يساهم في دعم القطاع الخاص والنهوض به ورفع مستواه بتيسير وتسهيل سبل التمويل له ، لكي يستمر في عملية الانتاج ويسعى في نفس الوقت لتطوير اساليبه ، لان اغراض التسليف هي اما ان تكون لتأسيس مشروع صناعي جديد او لتوسيع مشروع صناعي قائم او استيراد المكائن والآلات والمواد الاولية اللازمة له .

وفي خلال عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ حافظت حركة التسليف على مستوى متقارب ، ففي عام ١٩٥٩ بلغ مجموع السلف نحو (٧٤٨) ألف دينار اما في عام ١٩٦٠ فقد بلغ مجموع السلف نحو (٧٥٢) ألف دينار . هذا في حين ان مجموع السلف عام ١٩٥٨ لم يتجاوز نحو (٥٧٠) ألف دينار . بيد ان الرقم ارتفع عام ١٩٦١ الى حوالي مليون دينار ، وذلك بنسبة زيادة بلغت ٧٧ر٠٪ عن عام ١٩٥٨ ، وهي نسبة عالية خلال الفترة ، تدل على توسع المصرف في عملية الاقراض . اما في عام ١٩٦٤ فقد بلغ مجموع القروض نحو (٩١٠) ألف دينار . وقد احتلت معامل الطحين والجرش والثلج المرتبة الاولى بين الصناعات المختلفة من حيث الاهمية النسبية لحجم القروض ، حيث حصلت على مبلغ قدره (٢٢٨) ألف دينار عام ١٩٦٤ .

اما من ناحية عدد السلف فقد بلغ عدد السلف عام ١٩٥٨ نحـــــو ٢٣٧ سلفة ، ارتفع الى ٤٠٧ سلفة عام ١٩٦٤ اى بزيادة قدرها ١٧٠ سلفـــة. انما يلاحظ ، في هذا الصدد ، ان عدد السلف عام ١٩٦١ بلغ نحو٤٧٢ سلفة، ويعود السبب في هذه الطفرة الكبيرة الى ان المصروف كان قد اتخذ السنـــة التقويمية بدلا من السنة المالية في عملياته الاحصائية ، حيث ظهر بعض الفروق بين ارقام السنوات المختلفة ، وان الارتفاع في عدد السلف يقابله ارتفـــاع مناظر في مبالغ السلف .

ويلاحظ كذلك ، ان المصرف تبنى سياسة جديدة وهي منح السلـــف لاكبر عدد ممكن من المشاريع الصناعية تمشيا مع خطة الحكومة في مساعدة الصناعات الصغيرة ، كما هو موضح بالجدول الآتي رقم (٧٥).

جدول رقم ٢٥

عدد ومبالغ السلف الممنوحة من الصرف الصناعي

موزعة بين مختلف الانشطة الصناعية

(آلاف الدنانير)

نوع النشاط الصناعي	١٩٥٨/١٩٥٩			١٩٥٩/١٩٦٠			١٩٦٠/١٩٦١			١٩٦١/١٩٦٢			التسعة اشهر الاخيرة من سنة ١٩٦٢			١٩٦٣			١٩٦٤		
	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى الجموع ٪	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى الجموع ٪	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى الجموع ٪	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى الجموع ٪	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى الجموع ٪	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى الجموع ٪	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى الجموع ٪
الطحين والتلميع والجرش	٥٨	٩٦	١٦٫٨	٩٢	١٠٣	١٣٫٨	٥١	١١٣	١٣٫١	٧٩	١٩٦	١٩٫٨	٤٣	٢٨٧	٣٤٫٠	٤٢	١٩٠	٢١٫٣	٦٠	٢٢٨	٢٥٫٠
المواد الانشائية	٢٦	٢٢٤	٣٩٫٣	٣٦	١١٨	١٥٫٨	٢٢	٧١	١٠٫١	٣٧	١٢٨	١٢٫٧	٤١	١٢١	١٤٫٣	٣٠	٥٢	٥٫٨	٤٥	٨٠	٨٫٨
الغزل والنسيج والحياكة	١١	٥٣	٩٫٣	٣٥	١٢٩	١٧٫٢	٥٥	٩٠	١٣٫٨	٦٣	٢٢٨	٢٢٫٦	٤٧	٩٢	١٠٫١	٤٧	٧٢	٨٫١	٥٣	١١٩	١٣٫١
الطباعة والصبغ	١٨	٢٩	٥٫١	٥٢	٩١	١٢٫١	٣٣	٧٤	١١٫١	٤٢	٦٨	٦٫٧	٢٧	٥٧	٦٫٧	٢٩	١٠٥	١١٫٨	٢٥	٤٢	٤٫٦
الحدادة والميكانيك	٣٨	٣٢	٥٫٦	٥١	٤٣	٥٫٧	٨٠	٩٢	١٤٫١	١٠٠	١٠٦	١٠٫٥	٦٣	٧٥	٨٫٢	٦٢	٣٥	٣٫٩	٩٦	١٢٧	١٣٫٩
التجارة والمهنيات	٢٢	٢٤	٤٫٢	٤٥	٣٠	٤٫٠	٤٧	٣٢	٤٫٩	٦٥	٣٤	٣٫٤	٢٥	١٣	١٫٥	٢٦	٧	٠٫٨	٥٠	١٩	٢٫١
الصناعات الغذائية	١٢	٢٠	٣٫٥	٣١	٧١	٩٫٠	١٨	٩٣	١٤٫٣	٢٠	٨٠	٨٫٠	١٦	٥٤	٦٫٠	١٦	٤٤	٤٫١	١٢	٥٣	٥٫٨
صناعات اخرى	٤٧	٩٢	١٦٫٢	٥٧	١٦٣	٢١٫٨	٨٣	١٨٩	٢٩٫٠	٢٢	١٦٩	١٦٫٧	٤٩	١٤٦	١٧٫٣	٤٠	٢٨٧	٤٣٫٠	٦١	٢٤٢	٢٦٫٧
الجموع	٢٣٧	٥٧٠	١٠٠٫٠	٣٩٩	٧٤٨	١٠٠٫٠	٣٨٦	٧٥٢	١٠٠٫٠	٤٧٢	١٠٠٩	١٠٠٫٠	٣١٥	٨٤٥	١٠٠٫٠	٢٩٢	٨٩٢	١٠٠٫٠	٤٠٧	٩١٠	١٠٠٫٠

كما اهتم المصرف بتوزيع فعالياته في كافة انحاء القطر ، فبادر الى فتح اربع مديريات جديدة للمصرف في كل من المنطقة الجنوبية وتشمل محافظات البصرة وميسان وذى قار ، والمنطقة الوسطى وتشمل محافظات بابل والقادسية وكربلاء ، والمنطقة الشمالية وتشمل محافظات كركوك واربيل والسليمانية ومنطقة بغداد وتشمل محافظات بغداد وديالى وواسط والانبار عدا فرعي نينوى والنجف ، وذلك في سبيل ايجاد توزيع جغرافي اشمل لخدمات المصرف . وأملا في المساهمة في التخفيف من تركز الصناعة في محافظة بغداد ، اذ ان احصائيات المصرف السابقة تدل على ان ٧٥٪ من فعالياته كانت تتركز في بغداد ، كنتيجة طبيعية لقيام كثير من الصناعات فيها . وكان هدف تلك السياسة انتشار التصنيع في كافة انحاء الجمهورية بما قد ينعكس على نمد الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مختلف انحاء القطر .

ولقد بلغ مجموع السلف التي منحها المصرف الصناعي عام ١٩٥٨ نحو ٢٣٧ سلفة ، موزعة على محافظات القطر ، منها ١٥١ سلفة في محافظة بغداد قيمتها ٤٢٥ ألف دينار اى بنسبة ٧٤٫٦٪ من مجموع قيمة السلف الممنوحة ذاك العام . وتأتي محافظة كربلاء في المرتبة الثانية ، اذ بلغ عدد السلف الممنوحة لمشاريع القطاع الخاص في هذه المحافظة ثماني سلف قيمتها ٣٢ ألف دينار اى بنسبة ٦٫٥٪ من مجموع قيمة السلف . ثم تأتي محافظات كركوك ونينوى والقادسية على التوالى حسب الاهمية النسبية لقيمة السلف الممنوحة في كل منها .

اما في عام ١٩٦٤ فقد ارتفع عدد السلف الممنوحة من المصرف الصناعي الى ٤٠٧ سلفة ، قيمتها الكلية نحو ٩١٠ ألف دينار ، اى بزيادة تبلغ نسبتها نحو ٦٫٥٩٪ عما كانت عليه عام ١٩٥٨ . وفي ذاك العام ظلت محافظة بغداد في المركز الاول سواء من حيث عدد السلف او قيمتها

اذ بلغ عدد السلف الممنوحة لمشاريع القطاع الخاص في هذه المحافظة نحو ٢١٥ سلفة تبلغ قيمتها نحو ٦٨٨ ألف دينار . انما يلاحظ انه بالرغم من الزيادة المطلقة في عدد السلف وقيمتها لسائر محافظات القطر عام ١٩٦٤ بالمقارنة بالاعوام السابقة ، الا انه كان لايزال هناك تفاوت بين المحافظات في الاهمية النسبية للسلف الممنوحة من قبل المصرف الصناعي . وبوجه عام يمكن القول بأن الاهمية النسبية لقيمة السلف كانت اكبر في محافظات البصرة ونينوى وكربلاء وكركوك وبابل وميسان منها في محافظات القادسية وواسط وديالى واربيل والسليمانية وذي قار والانبار .

ونخلص من ذلك الى انه رغم محاولة المصرف الصناعي توزيع فعاليته على مختلف المحافظات بغية تشجيع القطاع الخاص على اقامة المشروعات الصناعية او التوسع في المشروعات القائمة ، فان هذه المحاولة لم تؤد الى تخفيف حدة تركز المشروعات في بعض المناطق دون الاخرى . اذ يوضح الجدول الآتي ان محافظات بغداد وبابل ونينوى قد حظيت بنحو ٨٧ر٥ ٪ من مجموع قيمة السلف الممنوحة من المصرف الصناعي عام ١٩٦٤ :

جدول رقم ٧٦

عدد ومبالغ السلف حسب توزيعها بين المحافظات

(آلاف الدنانير)

المحافظة	١٩٥٨/١٩٥٩			١٩٥٩/١٩٦٠			١٩٦٠/١٩٦١			١٩٦١/١٩٦٢			التسعة اشهر الاخيرة من سنة ١٩٦٢			١٩٦٣			١٩٦٤		
	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى الجموع %	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى الجموع %	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى الجموع %	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى الجموع %	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى الجموع %	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى الجموع %	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى الجموع %
بغداد	١٥١	٤٢٥	٧٤٫٦	٢٤٦	٥٢٢	٧١٫١	٢٣٦	٥٦٩	٧٥٫٧	٢١٢	٦٦٠	٦٥٫٠	١٦٨	٥٥٣	٦٥٫٠	١٩٠	٧٢٩	٨١٫٢	٢١٥	٦٨٨	٢٥٫٦
البصرة	٢	١١	١٫١	٨	٤٠	٥٫٣	٢١	٢٩	٣٫٨	٤٦	٩٢	١٫١	٢٧	٥٠	٥٫١	١١	٣٤	٣٫٨	٢٦	٣٤	٣٫٢
نينوى	٢٢	١٧	٣٫٠	٣٩	٢٨	٣٫٨	٢٥	٢١	٢٫٨	٢٤	٤٨	٤٫٨	١٧	١٢٠	١٤٫٢	١٦	٤٢	٤٫٧	٢٥	٤٩	٥٫٠
كربلاء	٨	٣٢	٤٫٥	٢٩	٢٧	٣٫٦	٣١	٢٧	٤٫٩	٤١	٤٨	٤٫٨	٢٠	١٢	١٫٦	٢٧	٢٣	٢٫٦	٣١	٣١	٣٫٨
كركوك	١١	٢٥	٤٫٨	١١	٣٠	٤٫١	١٠	٢٠	٢٫٦	٢٥	١١	١٫١	٢٥	٢١	٣٫٥	١٠	٩	١٫٠	٣٤	٢٠	٢٫٤
بابل	٩	١٤	٢٫٤	١٤	١٤	١٫٩	٤٠	٣٩	٥٫١	٥٦	٥٥	٥٫٤	٢٩	٣٩	٤٫٧	٢٤	٤٩	٥٫٥	٢٨	٥٨	٦٫٤
القادسية	١٦	١٥	٢٫٦	١٢	٢٦	٣٫٥	١١	٦	٠٫٨	٢٥	٢٩	٣٫٦	٢	٧	٠٫٨	٥	٦	٠٫٧	٥	٣	٠٫٣
واسط	٤	٢	٠٫٣	١٢	٧	١٫٠	٣	٣	٠٫٤	٦	٩	١٫٠	—	—	—	١	١	٠٫١	٣	٣	٠٫٣
ديالى	٦	١٠	١٫٧	١٤	١٩	٢٫٥	٢	١	٠٫١	٧	١٥	١٫٩	١	—	—	٣	٣	٠٫٣	٨	٨	١٫٠
اربيل	١	—	—	١	٤	٠٫٥	٥	١٥	٢٫٠	٥	٣	٠٫٤	٨	٧	٠٫٨	—	—	—	٢	٣	٠٫٣
السليمانية	٣	٣	٠٫٥	٣	٣	٠٫٤	٢	١	٠٫١	١٢	٢٢	٢٫٢	٦	٩	١٫١	—	—	—	٢	١	٠٫١
ذي قار	٢	١٠	١٫٧	٥	٤	٠٫٥	٣	١١	١٫٥	٢	٢	٠٫٢	٤	٥	٠٫٦	—	—	—	—	—	—
الانبار	—	—	—	٤	٣	٠٫٣	—	—	—	٢	١	٠٫١	٤	٧	٠٫٨	١	—	—	١	—	—
ميسان	٣	٦	١٫١	١	٣	٠٫٣	—	—	—	٩	١٥	١٫٥	٤	١١	١٫٣	١	١	٠٫١	٣	١٢	١٫٣
الجموع	٢٣٧	٥٧٠	١٠٠٫٠	٣٩٩	٧٤٨	١٠٠٫٠	٣٨٩	٧٥٢	١٠٠٫٠	٤٧٢	١٠٠٩	١٠٠٫٠	٣١٥	٨٤٥	١٠٠٫٠	٢٩٢	٨٩٢	١٠٠٫٠	٤٠٧	٩١٠	١٠٠٫٠

ولقد تفاوتت القروض من حيث قيمتها ، ففي عام ١٩٥٨ بلغ عدد السلف التي تبلغ قيمتها ١٠٠٠ دينار فما دون ١٧٠ سلفة ، قيمتها الكلية ١٨٣ ألف دينار وتمثل ٥ر١٥٪ من مجموع القروض . اما عدد السلف التي تزيد قيمة كل منها عن ١٠٠٠ دينار وتقل عن ٥٠٠٠ دينار فهو ٥٩ سلفة ، قيمتها الكلية ١٧١ ألف دينار وتمثل ٣٠٪ من مجموع القروض . وهذا يدل على ان المصرف كان يركز على اقراض المشاريع الكبيرة والمتوسطة . واما عدد السلف التي تتجاوز قيمة كل منها اكثر من (١٠) الاف دينار فقد بلغ نحو ٧ سلف ، في حين ان القيمة الكلية لهذه السلف السبع قد بلغت نحو ٢٣٠ ألف دينار ، اى بنسبة ٤ر٤٠٪ من مجموع مبالغ السلف . وقد تغير توزيع السلف بعد ذلك حسب فئاتها ، حيث بلغ عدد السلف التي تقل قيمة كل منها عن ٥٠٠ دينار نحو ١٥٩ سلفة ، وتبلغ قيمتها الكلية نحو ٥١ ألف دينار ، في حين ان السلف التي تتراوح من ١٠٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار لكل سلفة قد بلغ عددها ١٣٥ سلفة ، وبلغت قيمتها نحو ٣١١ ألف دينار . اما السلف الكبيرة التي تتجاوز قيمة كل منها العشرة الآف دينار فقد بلغ عددها ١٠ سلف ، وبلغت قيمتها الكلية نحو ٢٧١ ألف دينار ، اى بنسبة ٨ر٢٩٪ من مجموع مبالغ السلف ، كما يتضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ٣٢

عدد ومبالغ السلف حسب فئات مبالغها

للفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤

(الآف الدنانير)

الفئات	١٩٥٨ / ١٩٥٩			١٩٥٩ / ١٩٦٠			١٩٦٠ / ١٩٦١			١٩٦١ / ١٩٦٢			التسعة اشهر الاخيرة من سنة ١٩٦٢			١٩٦٣			١٩٦٤		
	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى المجموع ٪	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى المجموع ٪	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى المجموع ٪	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى المجموع ٪	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى المجموع ٪	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى المجموع ٪	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى المجموع ٪
حتى ٥٠٠ دينار	٩٤	٢٨	٤ر١	١٧٩	٦٠	٨ر٠	١٦٣	٥٣	٧ر٠	١٨٥	٦١	٦ر١	١٣١	٤٢	٥ر٠	١٠٢	٣٢	٣ر١	١٥٩	٥١	٥ر١
٥٠١ ـ ١٠٠٠	٢٦	٥٥	٩ر١	٩٢	٧٣	٩ر٠	٨٩	٧٢	٩ر١	١٠٧	٨٥	٨ر١	٤٢	٣٤	٤ر٠	٤٧	٤٢	٤ر٢	٧٦	٦١	٦ر٢
١٠٠١ ـ ٥٠٠٠	٥٩	١٧١	٣٠ر٠	١٠١	٢٥٨	٣٤ر٥	١٠٧	٢٥٨	٣٤ر٣	١٣٩	٣٧٨	٣٧ر٤	١٠٨	٢٦٥	٣١ر٤	١٠٤	٢٦١	٢٩ر٣	١٣٥	٣١١	٣٤ر٢
٥٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠	١١	٨٦	١٥ر١	١٥	١١٧	١٥ر٧	١٧	١٣٨	١٨ر٤	٢٨	٢١٥	٢١ر٣	٢٠	١٥٦	١٨ر٥	١٩	١٤٥	١٦ر٣	٢٧	٢١٦	٢٣ر٧
١٠٠٠١ فاكثر	٧	٢٣٠	٤٠ر٤	١٢	٢٤٠	٣٢ر٠	١٢	٢٣١	٣٠ر٧	١٣	٢٧٠	٢٦ر٨	١٤	٣٤٨	٤١ر١	٢٠	٤١٢	٤٦ر١	١٠	٢٧١	٢٩ر٨
المجموع	٢٣٧	٥٧٠	١٠٠ر٠	٣٩١	٧٤٨	١٠٠ر٠	٣٨٩	٧٥٢	١٠٠ر٠	٤٧٢	١٠٠٩	١٠٠ر٠	٣١٥	٨٤٥	١٠٠ر٠	٢٩٢	٨٩٢	١٠٠ر٠	٤٠٧	٩١٠	١٠٠ر٠

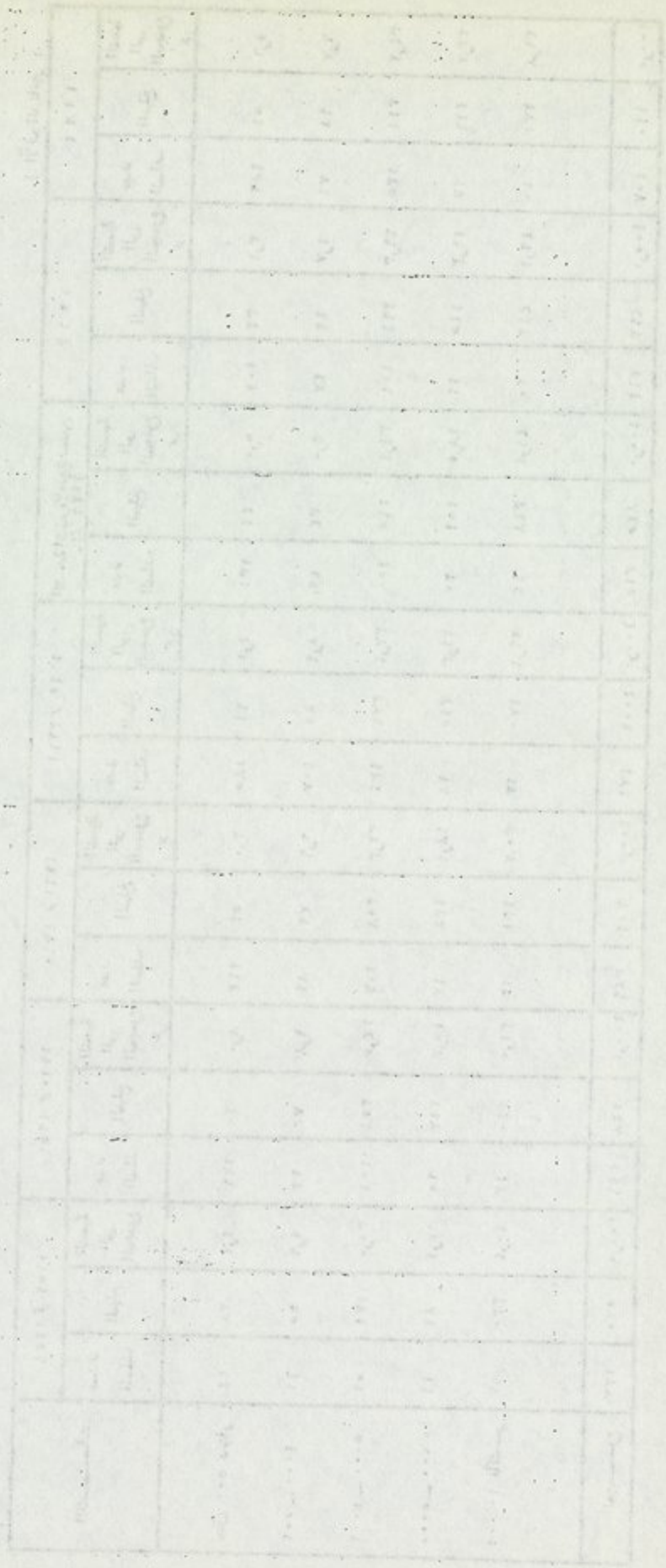

ولقد كان لصدور قرارات التأميم عام ١٩٦٤ اثره على مساهمات المصرف في بعض الشركات • فقد كان عدد الشركات التي يساهم فيها قبل صدور قرارات التأميم ١٦ شركة صناعية تبلغ مجموع مساهماته فيها حوالي مليوني دينار وتمثل ٢١٪ من رأس المال المدفوع ، اما بعد صدور قرارات التأميم فقد اقتصرت مساهمات المصرف على اربع شركات من بين الشركات المذكورة ، تبلغ مساهمته الكلية فيها نحو ١٤٧ ألف دينار فقط • وهذا مما يتيح للمصرف المساهمة في مشروعات اخرى في حاجة الى رؤوس الاموال لاقامتها او دعمها كما يتضح بالجدولين الآتيين :

جدول رقم ٧٨

الشركات التي كان يساهم فيها المصرف الصناعي في ١٩٦٤/٧/١٤

(عند صدور قرارات التأميم)

(الآف الدنانير)

	رأس المال الاسمي	رأس المال المدفوع	مساهمة المصرف المدفوعة	٢ : ٣ نسبة مساهمة المصرف
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
١ ـ السمنت العراقية	٢٦٢٥	٢٦٢٥	٥٠٩	١٩٫٤
٢ ـ استخراج الزيوت النباتية	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٤١١	٢٠٫٦
٣ ـ صناعة الجلود الوطنية	٥٠١	٥٠١	١٧٩	٤٢٫٥
٤ ـ الغزل والنسيج العراقية	١٢٠٠	١٢٠٠	٤٢٥	٣٥٫٤
٥ ـ تجارة وطحن الحبوب العراقية	٢٥٠	٢٣٢	٦٠	٢٥٫٨
٦ ـ التأمين الوطنية	١٠٠٠	٣٣٠	٤٥	١٣٫٦
٧ ـ الجوت العراقية	٨٥٠	٧٦٠	١٢٨	١٦٫٨
٨ ـ صناعة التمور العراقية	١٠٠	٦١	١٠	١٦٫٣
٩ ـ الصناعات العقارية	٥٠٠	٤٤٩	١٠٠	٢٢٫٢
١٠ ـ الصناعات الخفيفة	١٠٠٠	٤٤٥	٦٣	١٤٫١
١١ ـ اعادة التأمين الوطنية	٥٠٠٠	١٢٥٠	١٠٠	٨٫٠
١٢ ـ صناعات العمارة	١٠٠	٦٩	٤٦	٦٦٫٦
١٣ ـ الرخام العراقية *	٢٠٠	٥٠	١٠	٢٠٫٠
١٤ ـ كري الانهر وتجفيف الاراضي *	٢٥٠	٦١	١٦	٢٦٫٣
١٥ ـ مختبر بغداد **	١٣٠	١٣٠	٣٣	٢٥٫٤
١٦ ـ الجص العراقية	١٥٠	١٤٧	٣٠	٢٠٫٤
المجموع	١٥٨٥٦	١٠٣١٠	٢١٦٥	٢١٫٠

* هذه الشركات متوقفة عن الانتاج وتحت التصفية .

** ضمت الى وزارة المالية قبل صدور قرارات التأميم .

جدول رقم ٧٩

الشركات التي كان يساهم فيها المصرف الصناعي في ١٩٦٤/١٢/٣١

(الآف الدنانير)

اسم الشركة	رأس المال الاسمي	رأس المال المدفوع	مساهمة المصرف المدفوعة	٢ : ٣ نسبة مساهمة المصرف
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
				٪
١ ـ شركة الصناعات الخفيفة	١٠٠٠	٤٤٥	٧٢	١٦٫٢
٢ ـ شركة صناعات العمارة	١٠٠	٦٩	٤٨	٦٩٫٦
٣ ـ شركة صناعة التمور العراقية	١٠٠	٦١	١٠	١٦٫٤
٤ ـ الشركة الوطنية للصناعات الكهربائية	١٥٠	٧٥	١٧	٢٢٫٧
المجموع	١٣٥٠	٦٥٠	١٤٧	٢٢٫٦

٤ - تطور القطاع الصناعي الخاص (١٩٥٨ - ١٩٦٤)

ان سياسة التصنيع في العراق ، بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، صاحبها وجود اتجاهين : الاول يرى ان يلعب القطاع العام دورا حاسما في التوسع الصناعي لكي يعوض التخلف الطويل الذى عاناه الاقتصاد العراقي ، واما الاتجاه الثاني فكان يرى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الصناعة وتوجيه استثماراته في المجال الصناعي ، خاصة بعد ان عقد العراق اتفاقية اقتصادية مع الاتحاد السوفيتي لمساعدة العراق في اقامة عدد من المشاريع الصناعية . وكان قسم من هذه المشاريع ذا طابع استهلاكي - كمصانع النسيج والتريكو والالبسة الجاهزة والتعليب - يمكن ان يسهم فيها القطاع الخاص .

ولقد كان من رأى البعض ان هذه الانشطة الصناعية هي مجالات الاستثمار الطبيعية للقطاع الخاص . وقد عكس اتحاد الصناعات العراقي هذا الرأى ، حيث كان يرى انه يجب تقسيم الصناعات الى مجموعتين : المجموعة الاولى هى الصناعات او المشاريع الكبرى التي يجب ان تكون ضمن القطاع العام لعدم وجود الامكانيات او الحوافز لدى القطاع الخاص على انجازها كالصناعات الهندسية والثقيلة . اما المجموعة الثانية فهي المشاريع الصغيرة التي يمكن ان يقبل عليها رأس المال الخاص نظرا لتوقع ربح معقول فيها وعدم تطلبها لخبرة فنية نادرة ، كصناعة النسيج الصوفي والتريكو والخياطة . ويرى الاتحاد اشراك رأس المال الخاص في تمويل هذه المشاريع الصغيرة وادارتها ، على ان تؤلف لكل مشروع شركة يكون للحكومة حصة في رأسمالها لاتقل عن ٦٠٪ من رأسمال الشركة ، اما الجزء المتبقى من رأس المال فيطرح للاكتتاب في شكل اسهم . وقد تجاوبت السلطات مع هذا الاتجاه ، اذ اتجهت الى ضرورة بقاء صناعة المواد الاستهلاكية ضمن دوائر اختصاص القطاع الخاص . كما تم وضع سياسة لتشجيع اصحاب رؤوس الاموال الخاصة

على توظيف اموالهم في الصناعات الخفيفة ، وذلك بعد عقد اتفاقيات ثنائية اقتصادية بين العراق وبعض الدول لاقامة مشاريع للانتاج الاستهلاكي . ولتجسيد ذلك عمليا فقد برز اتجاهان : الاتجاه الاول هو ان تتولى المؤسسات الحكومية العراقية شراء هذه المعامل ، ومن ثم تتحول ملكيتها الى القطاع الخاص عن طريق اصدار اسهم بكامل قيمة رأس المال لاكتتاب الجمهور فيها. اما الاتجاه الثاني فهو تكوين شركات مساهمة مختلطة تساهم فيها الحكومة مع القطاع الخاص .

وقد كان من اهداف تأسيس وزارة الصناعة عام ١٩٥٩ العمل على تشجيع القطاع الخاص ورعاية مصالحه ، بالاضافة الى قيامها بادارة وتنمية القطاع الصناعي العام ، بغية النهوض بالصناعة الوطنية وجعلها كقطاع نام متكامل ومتناسق ، يؤمن توازن بنيان الهيكل العام للاقتصاد العراقي .

لقد تم احداث التشكيلات من الدوائر ذات العلاقة لوضع خطة علمية سليمة لنمو وتقدم القطاع الصناعي (عام ، خاص ، مختلط) . كما اعقب ذلك صدور التشريعات الاقتصادية التي يمكن ان تخلق المناخ الملائم للنمو الصناعي بخطى سريعة . ويعتبر صدور قانون التنمية الصناعية رقم ٣٠ لسنة ١٩٦١ من اهم الخطوات التشريعية لتشجيع القطاع الصناعي . هذا وقد تم تشكيل مديرية تنمية الصناعات الاهلية العامة تتولى مهمة تطبيق قانون التنمية الصناعية الذى تضمن توفير امتيازات واعفاءات مالية للصناعات الجديدة ، الى جانب منح بعض التسهيلات الاخرى . والجدير بالذكر ان القانون المذكور قد نص على ان تشكل لجنة متخصصة ، تناط بها مسؤولية رسم السياسة العامة للتصنيع ، وهي " لجنة التنمية الصناعية " .

وخلال هذه الفترة انطلقت رؤوس الاموال الخاصة للاستثمار في القطاع الصناعي في وقت كان السوق المحلي في حاجة ملحة الى كثير من السلع

حيث حدثت زيادة ملحوظة في عدد المشاريع الصناعية . وقد اعتمد قانون التنمية الصناعية مبدأ التوجيه الاقتصادى ، بمعنى توجيه الموارد الاقتصادية الوطنية بالصورة التي تتلاءم والمرحلة التي تجتازها الصناعة ، لكي تسير حركة التصنيع سيرا سليما وتحقق غاياتها دون ضياع للجهود او الموارد . واهمية هذا التوجيه الاقتصادى واضحة ، اذ ان الممولين الصناعيين يتأثرون كثيرا " بعامل التقليد " ، دون النظر الى احتياجات الاقتصاد القومي او توازن العرض مع الطلب وحجم السوق . وقد يؤدى عامل التقليد هذا الى زيادة الطاقة الانتاجية ، في بعض فروع الصناعة ، عما يمكن ان يستوعبه السوق المحلي . ومن ثم تشتد المنافسة غير المقيدة ، وقد يضطر بعض المنتجين الى التخلص من منتجاتهم بأسعار لا تغطي تكلفة الانتاج . بل ان هذه المنافسة الحادة قد تجر في اذيالها خروج بعض المشروعات من ميدان الصناعة ، والتخلص من العاملين فيها ، وغير خاف مافي ذلك من تضييع للموارد واضرار بالتنمية الصناعية .

وتجنبا لكل ذلك اشترط قانون التنمية ضرورة اجازة المشروعات او التوسعات الجديدة ، فقد نصت المادة الرابعة من القانون على انه " لا يجوز تأسيس اى مشروع او توسيعه او تغيير غرضه الصناعي او مركزه الرئيسي الا باجازة من الوزير بناء على توصية من اللجنة ، على ان يراعى في منحها حاجات البلاد وامكانياتها والحدود المقررة في برامج التنمية " . ويتم منح الاجازة بعد اجراء الدراسات المتعلقة بالمشروع ، كحاجة السوق ، واثر المشروع على المشروعات الاخرى في القطاع الصناعي او في القطاعات الاخرى ، وتكلفة المواد الاولية وغيرها من مستلزمات الانتاج ، وتكلفة المنتج النهائي للمشروع .

وفضلا عن ذلك فان القانون قد توسع في منح كثير من المساعدات في المرحلة الاولى من اقامة المشروع ، اى عند الشروع في التأسيس ، وكذلك

في مرحلته الثانية عندما يكتمل انشاء المشروع ويبدأ مرحلة التشغيل اى انتاج السلعة .

المرحلة الاولى : وفي هذه المرحلة يتمتع المشروع بالاعفاء الموقت : وهو الاعفاء من ضريبة العقار لمدة معينة والاعفاء من رسم الطابع لجميع معاملات المشروع ، ومن الرسوم الكمركية للمواد التي يستوردها المشروع لاغراضه الصناعية ، وكذلك تأجير ما يحتاج اليه المشروع من الاراضي الاميرية ببدل زهيد مناسب ، بالاضافة الى مساعدات أخرى .

المرحلة الثانية : الاعفاء الكامل ، وذلك عندما يبدأ الانتاج ، حيث تعفى الارباح لمدة معينة وبنسبة معينة من ضريبة الدخل . وكذلك تعفى الارباح التي يخصصها المشروع لاغراض التوسعات الاستثمارية في حدود نسبة معينة من الارباح الصافية للمشروع . كما يعفى بعض المواد الاولية ، التي تقررها لجنة التنمية الصناعية ، من الرسوم الكمركية . وكان لهذه المساعدات والتسهيلات التي قدمتها وزارة الصناعة للقطاع الخاص اثرها البالغ في زيادة عدد المشاريع الصناعية الخاصة ، اذ منحت وزارة الصناعة ١٤٠ اجازة تأسيس عام ١٩٦٢ لمختلف الصناعات ، وقدر رأسمالها بما قيمته ٨ره مليون دينار . كما بلغ عدد اجازات المواد الانشائية ٣٣ اجازة ، وهذا في الواقع ، انعكاس للتوسع المطرد في حركة العمران بالقطر ، مما دفع صناعة المواد الانشائية الى ان تحتل المرتبة الاولى بين مختلف الانشطة الصناعية من حيث عدد اجازات التأسيس . اما الصناعات المعدنية فقد بلغ عدد اجازات التأسيس الممنوحة بشأنها ٢٢ اجازة ، وقيمة رأس المال المخصص لتنفيذ هذه الاجازات نحو ١١٤٣ ألف دينار ، وبذلك احتلت الصناعات المعدنية المرتبة الاولى بين مختلف الانشطة الصناعية من قيمة رأس المال المخصص لتنفيذ اجازات التأسيس ، كما يتضح تفصيليا بالجدول الآتى :

جدول رقم ٨٠

اجازات التأسيس لمختلف الانشطة الصناعية عـــام ١٩٦٢

(بآلاف الدنانير)

نـــوع الصناعـــــة	عـــدد الاجازات	رأس المال المخصص لتنفيذها
الصناعات المعدنيـــــة	٢٢	١١٤٣
صناعة منتجات الـــــورق	١٠	٥٦٥
النسيج والحياكة والخياطـــة	٢١	٧٢٠
المواد الانشائيـــــة	٣٣	٧٦٢
منتجات البلاســـــتيك	٥	٦٧
الراديو والتلفزيون والثلاجات والمصابيح الكهربائية	٦	٦٢٠
الصناعات الغذائيـــــة	١٩	١١٣٦
الاحذيـــــة	٦	٨٤
الصابـــــون	٣	١٠٠
الصناعات الكيمياويـــــة	٦	٤٨٦
الثلـــــج	٩	١٤٨
المجمـــــوع	١٤٠	٥٨٣١

وقد بوشر بتنفيذ اجازات التأسيس الخاصة بقسم من هذه المشاريع، كما منحت بشأنها شهادات الاعفاء المؤقت تمكينا لاصحابها من انجازهـــا بخطى سريعة . وقد بلغ عدد المشاريع التي بوشر بانشائها ٧٤ مشروعـــا ، موزعة على مختلف الصناعات ، منها ٢٥ مشروعا للمواد الانشائية ، و ١٢ مشروعا للنسيج والحياكة . اما رأس المال المخصص لهذه المشاريع مجتمعة ، فقـــد قدر بنحو ٢ر٦ مليون دينار ، كما هو موضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ٨١

المشاريع الصناعية التي حصلت على الاعفاء المؤقت

عام ١٩٦٢

(الآف الدنانير)

نوع الصناعة	عدد المشاريع	رأس المال المخصصة
الصناعات المعدنية	١٠	٥٠٩
صناعة منتجات الورق	٣	٦٥
النسيج والحياكة	١٢	٢٨٧
المواد الانشائية	٢٥	٥٤٨
منتجات البلاستيك والنايلون	٣	٤٠
الصناعات الكيمياوية	٤	٢٥٥
الاحذية	٣	٥٩
الصناعات الغذائية	١٣	٦١٥
الباتريات	١	٢٥٠
المجموع	٧٤	٢٦٢٨

كما تم منح بعض المشاريع شهادات الاعفاء الكامل خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٢ ، وقد بلغ عدد هذه المشاريع نحو ٨٨ مشروعا ، كما بلغت رؤوس الاموال المخصصة لها نحو ٢٫٨ مليون دينار ، وبلغ عدد العمال والمستخدمين العاملين فيها نحو ٢٨٥٦ عامل ومستخدم . والجدير بالذكر ، هنا ، ان صناعة المواد الانشائية كانت في مقدمة الصناعات ، حيث بلغ عدد مشاريع هذه الصناعة التي حصلت على الاعفاء الكامل نحو ٢١ مشروعا برأسمال مخصص قدره ٥٣٢ ألف دينار ، ويعمل في هذه المشاريع نحو ١٨٥٣ عاملا ، كما يتضح تفصيليا بالجدول الآتي :

جدول رقم ٨٢

المشاريع الصناعية التي حصلت على الاعفاء الكامل

عام ١٩٦٢

(الآف الدنانير)

نوع الصناعة	عدد المشاريع	رأس المال المستثمر	عدد العمال و المستخدمين
الصناعات المعدنية	١١	٣٢٢	١٧٢
صناعة منتجات الفورق	٦	٧٨	٨٥
صناعة النسيج والحياكة والخياطة	١٦	٢٤٨	٢٧٦
صناعة المواد الانشائية	٢١	٥٣٢	١٨٥٣
الافلام السينمائية	١	٢٥٠	-
الصناعات الغذائية	١٤	٣١٥	١٤٢
صناعة الأصباغ	١	١٥	٩
صناعة الاحذية	٦	١٣٥	٧٨
صناعة الصابون	٤	١١٨	٩٨
صناعة البلاستك	٢	٢٠	١٢
الصناعات الكيميائية	٢	٩٠	٢٠
صناعة الدباغة	٢	١٦	٢٧
صناعة الاوفست	١	١٥	٤
صناعة الكبريت	١	٦٠	٨٠
المجموع	٨٨	٢٢١٤	٢٨٥٦

ان هذه الضمانات والمساعدات التي قدمتها الحكومة للقطاع الصناعي الخاص ادت الى زيادة ملحوظة في رؤوس الاموال المستمرة في الصناعة اذ تحققت زيادة في الاستثمارات ، مابين عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ ، تصل الى نحو مليون دينار ، حيث زادت هذه الاستثمارات من (١٧٫٤) مليون دينار عام ١٩٥٨ الى نحو (١٨٫٣) مليون دينار عام ١٩٥٩ . اما اكبر زيادة متحققة في الاستثمارات فقد كانت في صناعة السمنت ، حيث بلغت رؤوس الاموال المستثمرة في هذه الصناعة عام ١٩٥٨ نحو ٦٫٩ مليون دينار ، ارتفعت الى ٧٫٥ مليون دينار عام ١٩٥٩ ، اى بزيادة بلغت نحو (٦٠٠) ألف دينار ، كما هو موضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ٨٣)

رؤوس الاموال المستثمرة في القطاع الصناعي الخاص

عام ١٩٥٩ بالمقارنة بعام ١٩٥٨

(بالآف الدنانير)

اسم الصناعة	١٩٥٨	١٩٥٩
الزيوت النباتية والصابون	١٩٣٥	١٩٧٠
السمنت	٦٩٠٠	٧٥٠٠
الغزل والنسيج القطني	١٨٣٠	١٨٣٠
الغزل والنسيج الصوفي	١٩٦٠	١٩٦٠
النسيج الحريري	٨٥٢	٨٥٢
حياكة الملبوسات	٢٨٢	٢٨٢
دباغة الجلود	٥٢٥	٢٨٥
منتجات الالمنيوم	٤٥٠	٤٥٠
الاسبست	٣٠٠	٤٠٠
السيكاير	٦٩٠	٦٩٠
الشخاط	٣٤٦	٤٠٦
الجوت	٦١١	٦١١
البيرة	٧٢٣	٧٢٣
المجموع	١٧٤٠٤	١٨٢٥٩

ومن ثنايا تحليلنا السابق لتطور القطاع الصناعي ، العام والمختلط والخاص ، فانه يمكن القول ان الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤ قد شهدت نشاطا صناعيا في حقلي الاستثمار والانتاج الصناعي ، وذلك نتيجة اتباع سياسة صناعية تهدف الى تطوير الصناعة والنهوض بها بخطى سريعة . اذ تم تشريع قانون التنمية الصناعية رقم ٣١ لسنة ١٩٦١ ، كما صدر قانون تعديل قانون التنمية الذى اصبح رأس المال العربي يعامل بموجبه معاملة رأس المال العراقي ، فيما يخص تمتع رأس المال بجميع المساعدات والتسهيلات الاخرى التي ينص عليها هذا القانون .

كذلك فقد كان من بين العوامل المشجعة للصناعة ، خلال تلك الفترة ، حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الاجنبية عن طريقتين ، وهما اما المنع الكامل للاستيرادات واما الحد من الاستيراد ، فضلا المساعدات والتسهيلات التي تحصل عليها الصناعة بموجب قانون تشجيع المشاريع الصناعية كما قدمنا ولقد ساعدت الحماية من جانب والمساعدات والتسهيلات من جانب آخر ، على زيادة الانتاج الصناعي خلال الفترة ، غير انه ينبغي الا نغفل بعض العوامل الاخرى التي كان لها صداها في تحقيق التوسع في الانتاج الصناعي . اذ ان تنظيم العلاقات الصناعية ، وتظافر جهود الدولة ورجال الاعمال في اقامة صرح الصناعة ، واتساع حجم السوق المحلى بدرجة ملحوظة نتيجة لزيادة دخول الافراد ، كانت هي الاخرى عوامل ايجابية فعالة لدفع عجلة النمو الصناعي بخطى واسعة .

واذا كنا نبتغي عرض صورة واضحة المعالم لتقييم تطور القطاع الصناعي ، الخاص ، خلال الفترة موضوع الدراسة ، فان الامر يقتضى دراسة تركيب الصناعة في العراق ، حسب انواع النشاط الاقتصادى الصناعي .

الواقع ان معظم الصناعات في القطاع الخاص يدخل ضمن الصناعات الاستهلاكية ، ويضم القطاع الخاص الانشطة الصناعية الآتية :

(أ) المشاريع التي تعتمد على الانتاج الزراعي

وهي تضم جميع الصناعات التي تستخدم اساسا مواد اولية من المنتجات الزراعية . وهذه الصناعات هي :

١ - صناعات حلج الاقطان والغزل القطني التي تعتمد على القطن .

٢ - صناعة دباغة الجلود والمصنوعات الجلدية التي تعتمد على الانتاج الحيواني كالصوف والجلد .

٣ - صناعة التبوغ .

٤ - صناعة الحرير .

٥ - الصناعات الغذائية التي تعتمد على انتاج الحليب والسكر والتمور والحبوب والبذور الزيتية .

٦ - الصناعات التي تعتمد على النابات والاخشاب .

(ب) الصناعات الانشائية ومواد البناء

وهذه الصناعات هي :

١ - صناعة السمنت .

٢ - صناعة الطابوق .

٣ - صناعة الكاشي والموزائيك .

٤ - صناعة الحديد .

٥ - صناعة الاسبست .

٦ - صناعة المواد الكونكريتية .

٧ - صناعة المواد البنائية .

(ج) الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكيمائية والصناعات الاخرى

وتشمل هذه الصناعـــات :

١ - مجموعة الصناعات الميكانيكية والمعدنيـة ٠

٢ - الصناعـات الكيميائيـــة ٠

ان اتساع حجم السوق وتزايد الطلب المحلي كانا من اهـــم العوامل التي ادت الى التطور السريع للقطاع الصناعـي الخـــاص ، خلال هذه الفترة ، اما القوانين التي استهدفت تشجيـع القطـــاع الخاص فقد كان لها ، هي الاخرى ، اثرها الواضح في دعم القطـــاع الصناعي ٠ لقد كان صدى كل هذه العوامل ان زاد عدد المؤسسات الصناعية الخاصة ، كما زاد عدد العاملين فيها ، وارتفعت اجورهـم ، وكذلك حصيلة مبيعات هذه المؤسسات من السلع الصناعية ٠

لقد ارتفع عدد المؤسسات الصناعية الخاصة مـــن (٨١٣) مؤسسة عام ١٩٦٠ الى ٩٧٠ مؤسسة عام ١٩٦٢ ، وذلك بنســـبة زيادة بلغت نحو ١٩ر٣٪ ٠ كما ارتفع عدد العمال في تلك المؤسسات من ٤٥ ألف عامل عام ١٩٦٠ الى ٥٠ ألف عامل عام ١٩٦٢ ، اى بزيادة بلغت نحو ٥ آلاف عامل ٠ هذا في حين ان الاجور السنوية للعاملين بلغت عام ١٩٦٠ نحو ٩ر٥ مليون دينار ، ارتفعت الـــى ١٠ر٦ ملايين دينار ، اى بنسبة زيادة بلغت نحو ١١ر٦٪ ٠ امـــا بالنسبة لقيمة المواد المستعملة في الانتاج فقد بلغت نحو ٣٦ر٨ مليون دينار عام ١٩٦٠ ، ارتفعت الى ٤٢ر٧ مليون دينار عام ١٩٦٢ ، اى بنسبة زيادة قدرها ١٦ر٠٪ ٠ واما بالنسبة لايرادات هذه المؤسسات فقد ارتفعت من ٦٢ر٠ مليون دينار عام ١٩٦٠ الى ٧٣ر٣ مليـــون دينار عام ١٩٦٢ ، اى بزيادة قدرها نحو ١٠ر٣ ملايين دينار ٠

ولأول وهلة يبدو كما لو ان القطاع الصناعي الخاص قد سجل تدهورا واضحا في نشاطه عام ١٩٦٤ ، اذا قورنت ارقام نشاطه ذاك العام بأرقام نشاطه في العام السابق ، كما يتضح من الجدول الآتي ، وخاصة بالنسبة لعدد العمال ، او حجم الاجور ، او ايرادات المبيعات :

جدول رقم ٨٤

عدد المؤسسات وعدد المشتغلين والاجور السنوية وقيمة المواد المستعملة في الانتاج ومجموع الايرادات بالقطاع الصناعي الخاص للفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٤

(بالآف الدنانير)

السنة	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	الاجور السنوية	قيمة المواد المستعملة في الانتاج	مجموع الايرادات
١٩٦٠	٨١٣	٤٥٢٦٨	٩٠٤٩	٣٦٧٥٢	٦٢٠٠٨
١٩٦١	٩٦٣	٤٧١١٤	٩٧٣٥	٤١٨٧٠	٦٩٦٥٢
١٩٦٢	٩٧٠	٤٩٥٨٧	١٠٥٩٨	٤٢٦٨٤	٧٣٣٢٨
١٩٦٣	٩٢٠	٤٧٠٦٥	١٠٦٦٦	٤٢٧٥٨	٧١٥٠٧
١٩٦٤	٩٤١	٣٨٠٨٠	٧٥٤٣	٢٧٢٧٨	٤٤٢٢٠

غير ان هذه الانطباعة عن تدهور القطاع الصناعي الخاص عام ١٩٦٤ بالمقارنة لعام ١٩٦٣ سرعان ما تزول ، اذا ادركنا ان قرارات التأميم التي صدرت عام ١٩٦٤ كان من مقتضاها ان تحول عدد كبير من المؤسسات الصناعية من الملكية الخاصة الى ملكية الدولة . ومن ثم فقد كان من الطبيعي ان ينخفض عدد المشتغلين بنحو ٨٩٨٥ ألف مشتغل ، والاجور السنوية بنحو ٣ر١ ملايين دينار ، وقيمة المواد المستعملة في الانتاج بنحو ١٦ر٠ مليون دينار ، ومجموع الايرادات بنحو ٢٧ر٣ مليون دينار ، واما زيادة عدد المؤسسات عام ١٩٦٤ عن عام ١٩٦٣ بنحو ٢١ مؤسسة ، فانها ترجع الى استمرار التوسع الصناعي في مشروعات صغيرة نسبيا .

ويمكن ان نجمل معالم التطور الحادث في القطاع الصناعي العراقي في اعقاب ثورة ١٤ تموز المجيدة ، وخلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٤ على وجه التحديد ، فيما يلي :

(١) اتخاذ بعض الاجراءات التنظيمية

كان القطاع الصناعي من بين القطاعات الاقتصادية التي وجهت لها الدولة كثيرا من الجهود ، اذ تم تشكيل وزارة الصناعة لتتولى مسؤولية التنمية الصناعية . هذا بالاضافة الى استقدام الخبراء الصناعيين من عدة دول متقدمة صناعيا لتقديم المعونة الفنية في صدد دراسة المشروعات الصناعية في ضوء واقع الاقتصاد العراقي آنذاك . كذلك فقد تم تشكيل المديريات المختلفة في وزارة الصناعة ، ووضع لها الهيكل التنظيمي الذى يمكن ان يساعد على فتح المجال للتطور الصناعي .

(٢) تهيئة المناخ الملائم للتطوير الصناعي

تم اصدار القوانين الصناعية ، ومنها القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦١ الذى حل محل قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ . وقد تضمن هذا القانون ، كما سبق البيان ، تشجيع القطاع الخاص على استثمار المدخرات العائدة له في المجال الصناعي . وكان من اهم معالم هذا التشجيع المساعدات والاعفاءات الضريبية والحماية الكمركية التي قدمتها الدولة للقطاعين العام والخاص في سبيل انعاش الصناعة وازدهارها .

غير انه تجدر الاشارة الى ان القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤ قد حدد الحد الاعلى لتوظيفات رأس المال الخاص في الصناعة بما لا يجاوز ٧٠ ألف دينار . ومؤدى ذلك ان مشروعات القطاع الصناعي الخاص لا يمكن ان تكون سوى مشروعات صغيرة نسبيا ، وفي مجال نشاط الانتاج الاستهلاكى كما اوضحنا من قبل .

(٣) دعم المصرف الصناعي

كان من المتعين ، لزيادة فعاليات المصرف الصناعي في اداء دوره في تشجيع القطاع الخاص والقطاع المختلط على النهوض بالصناعة وتحقيق نموها بمعدلات سريعة ، ان يزيد رأسمال المصرف الصناعي ليتسنى له التوسع في نشاطه التمويلي على الوجه المنشود . وقد تم ذلك فعلا بزيادة رأس المال الاسمي للمصرف من ٨ر٠ مليون دينار عام ١٩٥٨ وكان المدفوع منه ٣ر٥ مليون دينار الى ١٠ر٠ ملايين دينار عام ١٩٦١ كان المدفوع منه ٤ر٨ مليون دينار .

انما يلاحظ ان المصرف الصناعي ، بعد صدور قرارات التأميم ، اتجه نحو التسهيلات المصرفية العادية ، وبذلك حاد عن الهدف الذى من اجله انشىء هذا المصرف . وكان من المتعين وقتذاك ان يتطلع المصرف الى المشاركة في تأسيس مشروعات صناعية جديدة مع القطاع الخاص او منح القروض للتوسعات الخاصة بالمشروعات الصناعية القائمة ، بدلا من تركيز نشاطه على التسهيلات المصرفية العادية التي يمكن ان تنهض بها المصارف التجارية الاخرى .

(٤) توسع رقعة القطاع الصناعي العام

ولا ريب ان صدور قرارات التأميم عام ١٩٦٤ كان لها اثرها المباشر في توسع رقعة القطاع الصناعي العام ، وذلك بتأميم كثير من المؤسسات الصناعية بالقطاعين الخاص والمختلط . وبذلك امكن للقطاع الصناعي العام ان يؤدى دورا فعالا في النشاط الصناعى ، كما امكن للدولة ان توجه هذا النشاط بصورة فعالة ، عن طريق القطاع الصناعى العام ، نحو الاهداف المرسومة له بخطة التنمية القومية . اذ ان ظهور القطاع العام والزامه بمتطلبات واهداف خطة التنمية ضمان لنجاح تنفيذ الخطة .

ومع ذلك فان عددا كبيرا من المشروعات الصناعية بالخطة الاقتصادية التفصيلية ١٩٦١ - ١٩٦٤ لم يوضع بعد موضع التنفيذ ، اما المشروعات الصناعية الاخرى التي بوشر بتنفيذها كان تقدم العمل فيها بطيئا بما لا يتفق مع التوقيت الزمني المرسوم لها بالخطة . دليل ذلك ان نسب التنفيذ للمشروعات الصناعية بالقطاع الحكومي المركزى كانت واطئة الى حد كبير . اذ تراوحت هذه النسبة

بين ٥ر١٣٪ في السنة الاولى للخطة و ٤ر٣٨٪ في السنة الرابعة للخطة ، اما متوسط نسبة التنفيذ ، خلال الفترة ، فقد بلغ نحو ٥ر٣١٪ .

ورغم تعثر التنفيذ للمشروعات الصناعية بالقطاع الحكومي المركزى ، وعزوف المصرف الصناعي عن اداء دوره الحقيقي في تشجيع القطاعين الخاص والمختلط بعد صدور قرارات التأميم عام ١٩٦٤ ، ورغم وضع حدود عليا لتوظيفات رأس المال الخاص في الصناعة ، فان القطاع الصناعي قد حقق تقدما نسبيا ملموسا خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٤ ، انعكس في صورة زيادة مطردة في مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلى الاجمالى ، كما يتضح تفصيليا بالجدول الآتى :

جدول رقم ٨٥

الناتج المحلي الاجمالي ومساهمة القطاع الصناعي

(بالاسعار الجارية)

(بملايين الدنانير)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي		٢ : ١	نسبة الزيادة السنوية في الناتج المحلي الاجمالي في القطاعات الاقتصادية	نسبة الزيادة السنوية في الناتج المحلي الاجمالي في قطاع الصناعة
	في القطاعات الاقتصادية (١)	في قطاع الصناعة (٢)	٪ (٣)	٪	٪
١٩٥٨	٤٨٤ر٧	٣٦ر٨	٧ر٦	—	—
١٩٥٩	٥٠٩ر٦	٤٤ر٨	٨ر٨	٥ر١	٢١ر٧
١٩٦٠	٥٦٥ر٤	٥٤ر٤	٩ر٦	١٠ر٩	٢١ر٤
١٩٦١	٦١٥ر١	٥٩ر٥	٩ر٧	٨ر٨	٩ر٤
١٩٦٢	٦٥٨ر٤	٦٥ر١	٩ر٩	٧ر٠	٩ر٤
١٩٦٣	٦٧٠ر٦	٦٤ر٢	٩ر٦	١ر٩	— ١ر٤
١٩٦٤	٧٦١ر٢	٦٣ر٤	٨ر٤	١٣ر٥	— ١ر٢

ويتضح من الجدول السابق ان نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالى قد زادت من ٦ر٧٪ عام ١٩٥٨ الى ٦ر٩٪ عام ١٩٦٢ . غير ان هذه النسبة انخفضت ، بعد ذلك ، الى ٤ر٨٪ عام ١٩٦٤ ، ويمكن ان يعزى هذا الانخفاض اليسير في الاهمية النسبية للقطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالى الى انه بينما تراجع القطاع في نموه بدرجة طفيفة ، فان بعض القطاعات الاخرى ، كالقطاع الزراعي وقطاع التعدين والمقالع (النفط الخام) والادارة العامة والدفاع ، حقق نموا ملحوظا عام ١٩٦٤ بالمقارنة بعام ١٩٦٣ .

ثانيا - تطور القطاع الصناعي في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩

اوضحت المادة السابعة من دستور الجمهورية العراقية اهداف النظام الاقتصادى العراقي في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية التى تحظر أى شكل من اشكال الاستغلال.وبين الدستور وسيلة تحقيق هذه الاهداف، فأكد على ان الخطة هي وسيلة توجيه الدولة للاقتصاد الوطني ،وان القطاعين العام والخاص هما قطبا الرحى في عملية التنمية الاقتصادية ، يعملان سويا على اساس من التعاون لمواصلة التنمية من اجل زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

٥ - الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩

وفي سنة ١٩٦٥ ، صدر قانون الخطة الخمسية رقم (٨٧) لسنة ١٩٦٥ للسنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٩ - ١٩٦٩ ، وقد تم تخصيص مبلغ (٦٤٣ر١) مليون دينار للصرف على المشاريع الواردة في الخطة ، كما تم تخصيص مبلغ (٢٥ر٠) مليون دينار لتسديد الالتزامات الدولية . وقد خمنت ايرادات الخطة بنحو (٥٦١ر٢) مليون دينار ، كما هو موضح بالجدولين رقمى (٨٦) و (٨٧) .

وقد احتل القطاع الصناعي المرتبة الاولى من حيث جملة التخصيصات حيث بلغت نحو ١٨٧ر٢ مليون دينار ، اى بنسبة ٢٨ر٠٪ من جملة تخصيصات الخطة البالغ قدرها ٦٦٨ر١ مليون دينار . هذا بينما احتل القطاع الزراعي المرتبة الثانية ، حيث بلغت التخصيصات نحو ١٧٣ر٦ مليون دينار ،اى بنسبة ٢٦ر٠٪ من مجموع تخصيصات الخطة . كما بلغت نسبة تخصيصات قطاع النقل والمواصلات نحو ١٦ر٥٪ ، وقطاع المباني والخدمات نحو ٢٠ر٢٪ من هذا

المجموع . اما بالنسبة لاجهزة التخطيط ومشاريع وزارة الدفاع الانتاجية والالتزامات الدولية فقد بلغت نحو ٣ر٩ ٪ من مجموع التخصيصات .

اما بالنسبة لايرادات الخطة ، فان ايرادات النفط تحتل المرتبة الاولى بين سائر الايرادات ، فقد بلغت نحو ٠ر٣٩٠ مليون دينار ، اى بنسبة ٥ر٦٩٪ من مجموع ايرادات الخطة . هذا في حين ان ايرادات القروض الاجنبية بلغت نسبتها نحو ٠ر١٧٪ . اما بالنسبة للمصادر الاخرى للايرادات ، فان نسبتها واطئة قياسا بالمصادر المشار اليها ، مما يدلل على اهمية ايرادات النفط كمصدر رئيسي لتمويل المشاريع الاستثمارية ، كما هو موضح بالجدولين الآتيين :

جدول رقم ٨٦

تخصصات الخطة الاقتصادية الخمسية حسب القطاعات الاقتصادية

١٩٦٥ ـ ١٩٦٩

(آلاف الدنانير)

	جموع التخصصات	النسبة الى المجموع ٪	التخصصات السنوية				
			٦٥/٦٦	٦٦/٦٧	٦٧/٦٨	٦٨/٦٩	٦٩/٧٠
القطاع الزراعي	١٧٢٥٦٠	٢٦٫٠	٢٥١٣٣	٣٧٠٠٥	٣٧١١٢	٣٧١٢٢	٣٧١٨٨
القطاع الصناعي	١٨٧٢٠٠	٢٨٫٠	٣٢١٠٠	٤٠٤٦٠	٤٠٦١٠	٤٠٣٦٠	٣٢٦٧٠
قطاع النقل والمواصلات	١١٠٠٦٠	١٦٫٠	٢٦٠١٦	٢٧٤٨٠	٢٤٩٢٥	١٥٩٢٥	١٥٩٩٥
قطاع المباني والخدمات الاجتماعية	١٣٤٧٦٩	٢٠٫٢	٢٩٥٤٨	٢٨٤٣٥	٢٧٣٩٣	٢٥٦٦٤	٢٤١٢٩
أجهزة التخطيط والمتابعة	٢٤٧٠	٠٫٤	٥٢٤	٤٨٤	٤٨٤	٤٨٤	٤٨٤
مشاريع وزارة الدفاع الانتاجية	٣٥٠٠٠	٥٫٢	١٠٠٠٠	٦٢٥٠	٦٢٥٠	٦٢٥٠	٦٢٥٠
الالتزامات الدولية	٢٥٠٠٠	٣٫٧	٢١٢٠	٣٠٠٠	٥٥١٥	٤٤٢٧	٩٨٨٨
الجموع	٦٦٨٠٥٩	١٠٠٫٠	١٢٦٠٠١	١٤٣١١٤	١٤٢٣٢٩	١٢٩٠٠١	١٢٧٦٠٤

جدول رقم ٨٧

ايرادات الخطة الاقتصادية الخمسية حسب نوع الايراد

١٩٦٥ - ١٩٦٩

(الآف الدنانير)

نوع الايراد	المبلغ المخمن	النسبة الى المجموع ٪
١ - حصة الخطة بنسبة ٥٠٪ من ضريبة الدخل على شركات النفط	٣٩٠٠٠٠	٦٩٫٥
٢ - الفضلة النقدية المدورة في ١٩٦٥/٣/٣١	٣٠٦٩٧	٥٫٥
٣ - مساهمة مصلحة الموانئ العراقية بتمويل مشاريعها الانتاجية ضمن الخطة	٨٠٠٠	١٫٤
٤ - الارباح الصافية للمصالح والمؤسسات الحكومية	٤٠٠٠	٠٫٧
٥ - الايرادات الاخرى	٣٤٧٠	٠٫٦
٦ - القروض الاجنبية	٩٥٠٠٠	١٧٫٠
٧ - القروض الداخلية	٣٠٠٠٠	٥٫٣
المجموع	٥٦١١٦٧	١٠٠٫٠

ومما يسترعي الانتباه ان جملة تخصيصات الخطة تزيد عن جملة الايرادات المخمنة بنحو ١٠٦٫٩ مليون دينار ، وقد عللت هذه الظاهرة والتي تكررت في عدة خطط سابقة ، بان تجربة التخطيط في السنوات السابقة بينت انه

من الضروري ان تكون التخصيصات الاستثمارية للقطاعات اكبر من المبالغ المنتظر انفاقها فعلا وذلك للاسباب الآتية :

١ — ان عددا كبيرا من المشاريع الانتاجية المقدمة من الوزارات المنفذة يفتقر الى الدراسات التفصيلية ، بحيث يصعب معه توقيت تنفيذها بصورة دقيقة او البت في تأجيل بعضها على حساب البعض الاخر ، ولذلك وجد انه من المفيد ادراج عدد من المشاريع اكبر من العدد المنتظر تنفيذه فعلا لضمان الوصول الى مستوى الاستثمار المثبت في تخمين المصروفات .

٢ — ان كثيرا من الالتزامات المالية للمشاريع يتأخر دفعها الى ما بعد انجاز هذه المشاريع بسبب وجود فترة التجربة والصيانة .

٣ — ان تحديد وتوقيت مراحل تنفيذ المشاريع المختلفة يكون دائما بافتراض احسن الاحتمالات .

وقد تبدو هذه الاسباب غير مقنعة ، اذ كان الأولى بالخطة ان ترفض كل مشروع يفتقر الى الدراسات الفنية والاقتصادية ، هذا بالاضافة الى اهمية التخطيط المالي والموازنة المالية في الخطة .

وقد صدرت الخطة الاقتصادية الخمسية ومن بين اهدافها :

١ — تحقيق ارتفاع في مستوى المعيشة بزيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة لا تقل عن ٨٪ ، اما فيما يتعلق بالقطاع الصناعي فان الامر يتطلب نمو القيمة المضافة في القطاع بمعدل ١٢ر٠٪ .

٢ — توازن البناء الاقتصادي وتعديل شكله بحيث يزداد التنوع في الانتاج ، ويقل اعتماد الاقتصاد القومي على ايرادات النفط كمصدر للعملات الاجنبية وكمصدر للدخل ، وهو ما يستلزم التوسع في التصنيع وزيادة مساهمته في الانتاج القومي .

٣ — التكامل الاقتصادى والوحدة الاقتصادية ، وما يستتبعه من تخطيط صناعي متكامل وتخصص في الصناعات البتروكيماوية وغيرها .

٤ — زيادة حجم العمالة وتوسيع مجالات العمل المنتج ، وخاصة في القطاع الصناعي الذى يمكنه بحكم طبيعته استيعاب اعداد من القوى العاملة .

ولقد روعي عند وضع الخطة الاقتصادية الخمسية اعطاء الاهمية للمشاريع الصناعية التي تعجل بالنمو قبل غيرها بالاضافة الى توفر المواد الاولية اللازمة لها محليا وبأسعار او كلفة اقتصادية . كما تم تخصيص مبلغ ٤٧٫٥ مليون دينار لمشاريع الصناعات الكيمياوية ، نظرا لاهمية هذه المشاريع ، بالاضافة الى افتقار العراق لمثل هذه المشاريع وتوفر المواد الاولية لها . كما تم تخصيص مبلغ قدره ٢٦٫٢ مليون دينار لمشاريع النفط والغاز ، وتخصيص مبلغ قدره ٢١٫١ مليون دينار لمشاريع الغزل والنسيج ، حيث ان العراق يعتمد على استيراد الاقمشة على اختلاف انواعها من الخارج ، مع ان العراق يعتبر من البلدان الغنية بالمواد الاولية اللازمة لهذه الصناعة الحيوية كالأقطان وغيرها . هذا بالاضافة الى ان صناعة الغزل والنسيج تعتبر من اقدم الصناعات الآلية التي دخلت العراق في مطلع هذا القرن . كما تم تخصيص مبلغ ١٣٫١ مليون دينار للصناعات المعدنية ، بالاضافة الى تخصيصات لفروع قطاع الصناعة ، كما هو موضح بالجدول الآتي :

جـــدول رقـــم ٨٨

خلاصة مجموع المبالغ المخصصة للقطاع الصناعي العام مقسمة حسب المشاريع خلال سنوات الخطة الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ (آلاف الدنانير)

	مجموع التخصيصات	النسبة الى المجموع	التخصيصات السنوية				
			٦٥ / ٦٦	٦٦ / ٦٧	٦٧ / ٦٨	٦٨ / ٦٩	٦٩ / ٧٠
١ - مشاريع الصناعات الكيميائية	٤٧٤٥٠	٢٥٫٣	٩١٦٥	١١٦٣٥	١٠٦٥٠	٩١٠٠	٦٩٠٠
٢ - المشاريع الطبية	٣٣٠٠	١٫٨	١١٦٠	١٤٥٠	٦٩٠	—	—
٣ - نفقات تشغيل المشاريع الصناعية المنجزة خلال سنى الخطة	٥٠٠٠	٢٫٧	٦٣٥	٨٦٥	١٠٠٠	١٢٥٠	١٢٥٠
٤ - مشاريع الصناعات الغذائية	٥٥٠٠	٢٫٩	٣٥٠	٨٠٠	١١٥٠	١٥٠٠	١٧٠٠
٥ - مشاريع الصناعات الانشائية	٦٩٠٠	٣٫٧	٢٧٠	١٦٥٠	١٩٠٠	٢٢٢٠	٨٦٠
٦ - مشاريع الصناعات الكهربائية	١٥٠٠	٠٫٨	٢٣٠	٢٨٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
٧ - مشاريع الصناعات المعدنية	١٣٠٧٠	٧٫٠	١٢٣٠	١٩٥٠	٢٩٥٠	٣١٩٠	٣٧٥٠
٨ - مشاريع صناعات الغزل والنسيج	٢١١٠٠	١١٫٣	٢٨٥٠	٥١٥٠	٥٦٥٠	٤٦٥٠	٤٨٠٠
٩ - مشاريع النفط والغاز	٢٦١٥٠	١٤٫٠	٢٥٥٠	٤٧٠٠	٧٠٠٠	٧٣٠٠	٤٦٠٠
١٠ - اعمال المسح الجيولوجي	٨٠٠	٠٫٤	١٠٠	١٥٠	١٥٠	٢٠٠	٢٠٠
١١ - مشاريع توليد ونقل القدرة الكهربائية	٣٩٥٥٠	٢١٫١	١٠٢١٠	٩١١٠	٧٠٥٠	٧٢٠٠	٥٩٨٠
١٢ - مشاريع الطاقة الذرية	١٥٥٠	٠٫٨	٧٥٠	٦٣٠	١٧٠	—	—
١٣ - مشاريع التدريب المهني	٢٥٣٠	١٫٤	٢٠٠	٥٥٠	٥٠٠	٩٠٠	٣٨٠
١٤ - تسوية حسابات المشاريع المنجزة	١٠٠٠	٠٫٥	٧٠٠	٢٠٠	١٠٠	—	—
١٥ - مشاريع الكهرباء الصغرى	٦٧٥٠	٣٫٦	١٥٠٠	١٢٥٠	١٢٥٠	١٢٥٠	١٥٠٠
١٦ - المشاريع الصناعية الجديدة	٤٦٥٠	٢٫٥	١١٠	٩٠	١٠٠	١٢٥٠	٣١٠٠
١٧ - مشاريع الاسكان الصناعي	٤٠٠	٠٫٢	—	—	—	٥٠	٣٥٠
	١٨٧٤٠٠	١٠٠٫٠	٣٢١٠٠	٤٠٤٦٠	٤٠٦١٠	٤٠٣٦٠	٣٣٦٧٠

اما من ناحية تنفيذ ، اهداف القطاع الصناعي العام خلال سني الخطة الخمسية ، فان نسبة التنفيذ خلال سنوات الخطة ، قد بلغت نحو ٥ر٥٣٪ ، حيث بلغت التخصيصات المقررة بالقانون نحو ٢ر١٨٧ مليون دينار ، في حين ان المبالغ المصروفة بلغت نحو ١ر١٠٠ مليون دينار * .

ويلاحظ ، بوجه عام ، ان مستوى التنفيذ للقطاع الصناعي العام في الخطة الخمسية قد تحسن عما كان عليه في الخطة التفصيلية والخطة المؤقتة ، حيث بلغت نسبة التنفيذ في الخطة المؤقتة نحو ٩ر٣٥٪ ، وفي الخطة التفصيلية نحو ٥ر٣١٪ . غير ان هذا التحسن لا يعني ان اجهزة التنفيذ قد اصبحت بالمستوى المطلوب ، حيث ان نسبة التنفيذ في الخطة الخمسية هي الاخرى منخفضة نتيجة لعدة اسباب دعت الى عدم اكمال قسم كبير من المشاريع الصناعية . ويلاحظ ، كذلك ، ان تعديلا قد أجرى على تخصيصات القطاع الصناعي خلال الفترة ، حيث تم تخفيض التخصيصات الى ٠ر١٧٥ مليون دينار ، وذلك بموجب المناهج الاستثمارية السنوية . ومع ذلك فان نسبة التنفيذ بقيت منخفضة ، اذا قيست المصروفات بالتخصيصات الواردة في المناهج الاستثمارية السنوية ، حيث بلغت النسبة نحو ٢ر٥٧٪ ، كما هو موضح بالجدول الآتي :

(*) يلاحظ انه بالنسبة للسنة المالية ١٩٧٠/٦٩ (السنة الاخيرة للخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩) فانه لم يتم ، حتى الآن ، انجاز حساباتها الختامية . ولهذا فقد خمنت مصروفات القطاع الصناعي العام من موارد هذه الخطة بنحو ٠ر١٩ مليون دينار .

جدول رقم ٨٩

التخصيصات المقررة والمصروفات الفعلية للقطاع الصناعي العام

١٩٦٥ - ١٩٦٩

(آلاف الدنانير)

السنة	التخصيصات	المصروفات الفعلية	نسبة التنفيذ ٪
١٩٦٦/١٩٦٥	٣٢١٠٠	١٥٠٢٤	٤٦ر٨
١٩٦٧/١٩٦٦	٤٠٤٦٠	٢٥٥٩٤	٦٣ر٣
١٩٦٨/ ١٩٦٧	٤٠٦١٠	٢٣٦٧٥	٥٨ر٣
١٩٦٩/١٩٦٨	٤٠٣٦٠	١٦٨٠٦	٤١ر٦
١٩٧٠/١٩٦٩	٣٣٦٧٠	١٩٠٠٠ *	٥٦ر٤
المجموع	١٨٧٢٠٠	١٠٠٠٩٩	٥٣ر٥

* مصروفات عام ١٩٦٩ تخمينية منقحة .

اما من ناحية تنفيذ اهداف القطاع الصناعي العام في ، الخطة الخمسية حسب فروع القطاع الصناعي ، فان ماخصص للمشاريع الكيميائية ، خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨، يبلغ نحو ٤٠ر٦ مليون دينار ، اما ما انفق فعلا خلال السنوات الاربع الاولى من الخطة تبلغ نحو ٢٢ر٩ مليون دينار ، بنسبة تنفيذ تصل الى نحو ٥٦ر٤٪ . وتأتي مشاريع الصناعات الكيميائية في مقدمة الصناعات الاخرى من حيث جملة التخصيصات وجملة الانفاق الفعلى ، في حين

ان نسبة التنفيذ في مشاريع صناعة الغزل والنسيج اعلى من نسبة التنفيذ في مشاريع الصناعات الكيمائية . اذ بلغت نسبة التنفيذ في مشاريع صناعة الغزل والنسيج نحو ٦٣ر٠٪ ، حيث بلغت المخصصات نحو ١٨ر٣ مليون دينار والمصروفات نحو ١١ر٥ مليون دينار . اما الصناعات الغذائية فقد كانت نسبة التنفيذ واطئة جدا ، اذ انها لم تتجاوز نحو ٦ر٥٪ ، حيث بلغت المخصصات ٣ر٨ مليون دينار في حين ان المصروفات بلغت نحو ٣ر٠ مليون دينار . واما نسبة التنفيذ في مشاريع الصناعات الانشائية فقد بلغت نحو ٣٣ر٢٪ ، كما هو موضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ٩٥

التخصيصات المقررة والصروفات الفعلية لمشاريع القطاع الصناعي العـــــــام

١٩٦٥ ـ ١٩٦٩

	مجموع السنوات الاربع الاولى من الخطة ٦٥/٦٨		نسبة التنفيذ	١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩	
	التخصيصات	الصروفات	%	التخصيصات	الصروفات	التخصيصات	الصروفات	التخصيصات	الصروفات	التخصيصات	الصروفات	التخصيصات	الصروفات
١ ـ مشاريع الصناعات الكيماوية	٤٠٥٥٠	٢٢٨٩٠	٥٦ر١	٩١٦٥	٢٣٥١	١١٦٣٥	١١٤٧٣	١٠٦٥٠	٣٩٨١	٩١٠٠	٥٠٨٠	٢٩٠٠	
٢ ـ المشاريع الليفية	٣٣٠٠	٢٦٤١	٨٠ر٠	١١٦٠	٨٩١	١٤٥٠	٦٨٢	٢٩٠	٥٨٣	ـ	٤٧٢		
٣ ـ نفقات تشغيل المشاريع الصناعية خلال الخطة	٣٧٥٠	١٠٧٥	٢٨ر٢	٦٣٥	ـ	٨٦٥	٢٧٠	١٠٠٠	٨٠٥	١٢٥٠	ـ	١٢٥٠	ـ
٤ ـ مشاريع الصناعات الغذائية	٣٨٠٠	٢٤٦	٦ر٥	٣٥٠	٥٩	٨٠٠	٤٥	١١٥٠	٩٥	١٥٠٠	٤٧	١٧٠٠	ـ
٥ ـ مشاريع الصناعات الانشائية	٦٠٤٠	٢٠٠٤	٣٣ر٢	٢٧٠	١٨٧	١٦٥٠	٣٥٧	١٩٠٠	٣٤٩	٢٢٢٠	١١١١	٨٦٠	ـ
٦ ـ مشاريع الصناعات الكهربائية	١٢٠٠	٧٣٠	٦٠ر٨	٣٢٠	٣٠٤	٢٨٠	٢٨٥	٣٠٠	١٣٣	٣٠٠	٨	٣٠٠	ـ
٧ ـ مشاريع الصناعات المعدنية	٩٣٢٠	٤٣٨٨	٤٧ر١	١٢٣٠	١٠٧٨	١٩٥٠	١١٢١	٢٩٥٠	١١٧٥	٣١٩٠	١٠١٤	٣٧٥٠	ـ
٨ ـ مشاريع الغزل والنسيج	١٨٣٠٠	١١٥٢٩	٦٣ر٠	٢٨٥٠	٢٠٤٠	٥١٥٠	١٨٤٥	٥٦٥٠	٤٨٨٤	٤٦٥٠	٢٧٦٠	٢٨٠٠	ـ
٩ ـ مشاريع النفط والغاز	٢١٥٥٠	٧٠٢٦	٣٦ر١	٢٥٥٠	٥٦	٤٧٠٠	٢٣٢٥	٧٠٠٠	٢٧٨٤	٧٣٠٠	٨٦٤	٤٦٠٠	ـ
١٠ ـ اعمال المسح الجيولوجي	٦٠٠	٢٨١	٤٦ر٨	١٠٠	٨٩	١٥٠	٦٠	١٥٠	٦٣	٢٠٠	٦٩	٢٠٠	ـ
١١ ـ مشاريع توليد ونقل القدرة الكهربائية	٣٣٥٧٠	٢١٣٣٥	٦٣ر٦	١٠٢١٠	٦١٣٩	٩١١٠	٥٤٣٨	٧٠٥٠	٦١٦٣	٧٢٠٠	٣٥٩٥	٥٩٨٠	
١٢ ـ مشاريع الطاقة الكهربائية	١٥٥٠	١١٦٤	٧٥ر١	٧٥٠	٣٨١	٦٣٠	٤٤٥	١٧٠	١٨٤	ـ	١٥٤	ـ	
١٣ ـ مشاريع التدريب المهني	٢١٥٠	٩٧٨	٤٥ر٥	٢٠٠	٢	٥٥٠	١٧٠	٥٠٠	٤٩٨	٩٠٠	٣٠٨	٣٨٠	
١٤ ـ تسوية حسابات المشاريع المنجزة	١٠٠٠	٦٤٠	٦٤ر٠	٧٠٠	٢١٣	٢٠٠	٢٤٠	١٠٠	١٤٣	ـ	٤٤	ـ	
١٥ ـ مشاريع الكهرباء الصغرى	٥٢٥٠	٤٠٧١	٧٧ر٥	١٥٠٠	١٢٢٠	١٢٥٠	٨٣١	١٢٥٠	٨٣٢	١٢٥٠	١١٨٠	١٥٠٠	
١٦ ـ المشاريع الصناعية الجديدة	١٥٥٠	٢٥	١ر١	١١٠	ـ	٩٠	ـ	١٠٠	٣	١٢٥٠	٢٢	٣١٠٠	
١٧ ـ مشاريع الاسكان الصناعي	٥٠	٢٣	١٤٦ر٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٥٠	٧٣	٣٥٠	
الجمـــــوع	١٥٣٥٣٠	٨١٠٩٩	٥٢ر٨	٣٢١٠٠	١٥٠٢٤	٤٠٤٦٠	٢٥٥٩٤	٤٠٦١٠	٢٣٦٧٥	٤٠٣٦٠	١٦٨٠٦	٣٣٦٧٠	١٩٠٠٠ *
١٩٦٩	٢١٠٠٠	١٩٠٠٠											

جموع التخصيصات والصروفات لسني الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩		
١٨٧٢٠٠	١٠٠٠٩٩	٥٣ر٥

* ارقام صروفات عام ١٩٦٩ تخمينية منخفضة

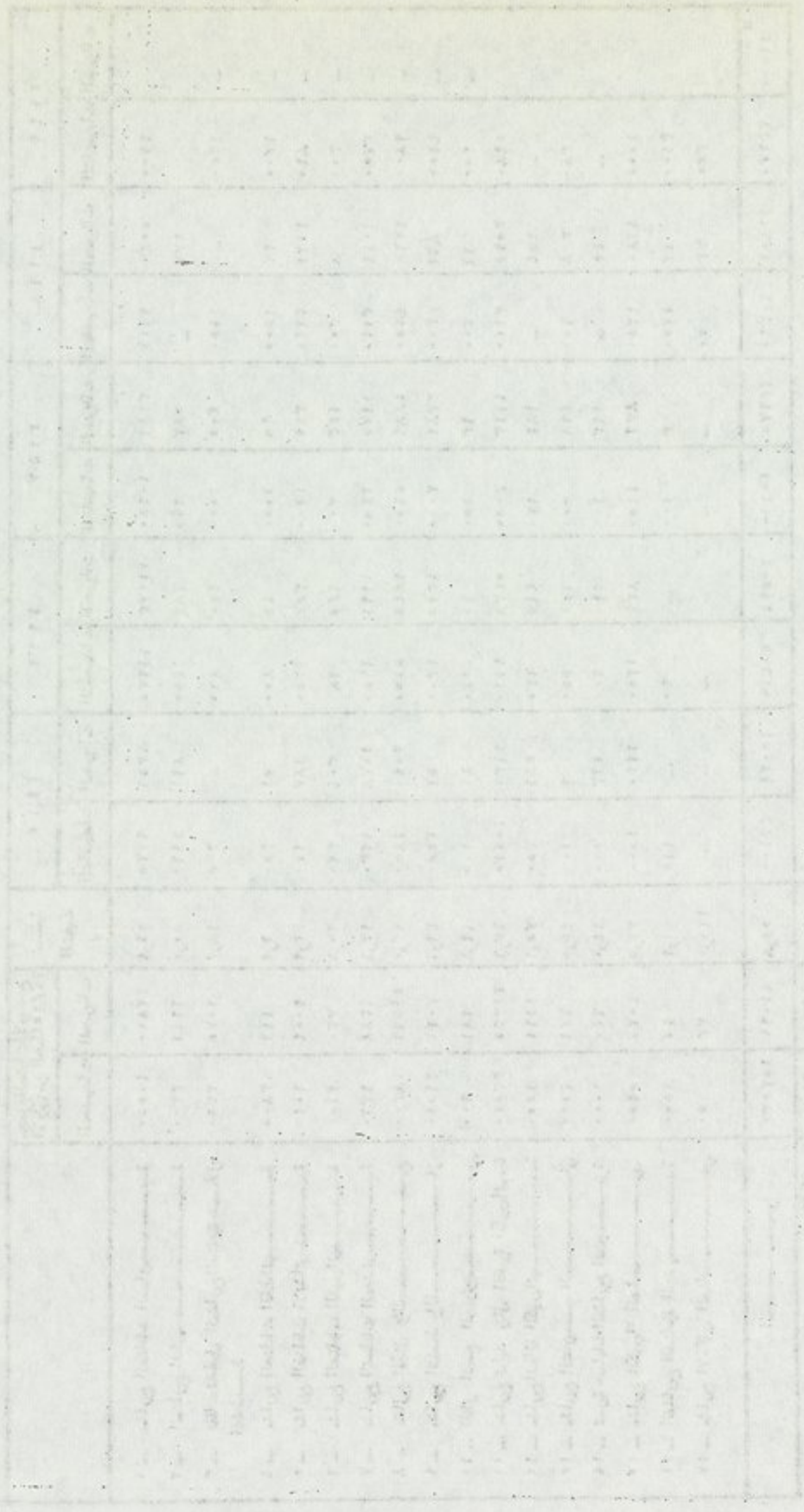

اما بالنسبة لمتابعة تنفيذ اهداف القطاع الصناعي العام على مستوى المشروع فانه يلاحظ ان اعلى نسبة تنفيذ في المشاريع الصناعية بلغت نحو ٨ر٩٦٪ ، وذلك في مشروع استخلاص الكبريت في كركوك ، حيث بلغت المخصصات نحو ٥ر٩ مليون دينار والمصروفات الفعلية ٢ر٩ مليون دينار، وذلك خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨ . كذلك فان نسبة التنفيذ مرتفعة في معمل الادوية في سامراء ، حيث بلغت نحو ٨٠٪ ، وكذلك معمل النسيج القطني في الكوت الذى بلغت فيه نسبة التنفيذ نحو ٢ر٨٩٪. اما بالنسبة لمعمل العدد والآلات الزراعية فقد كانت نسبة التنفيذ اوطأ قليلا منها في المعامل الثلاثة المذكورة ، اذ كانت نحو ٧ر٧٣٪ . غير ان هناك مشاريع كانت نسب التنفيذ فيها واطئة جدا . ففي المشاريع البيتروكيمياوية بلغت نسبة التنفيذ نحو ٦ر٣٪ ، وفي معمل الاسمدة الكيمائية نحو ٧ر١١٪ ، وفي معمل السيراميك ٣ر١٪ . اما عن نسبة التنفيذ لمشاريع القطاع الصناعي العام في مجموعها ، خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨ ، فقد بلغت نحو ٨ر٥٢٪ ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم ٢١

التخصيصات المقررة والصرفيات الفعلية لمشاريع القطاع الصناعي العام

في المنطقة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩

(الألف الدينار)

اسم المشروع	حجم السنوات الأربع الأولى من الخطة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨		نسبة التنفيذ %	١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩	
	التخصيصات	الصرفيات		التخصيصات	الصرفيات	التخصيصات	الصرفيات	التخصيصات	الصرفيات	التخصيصات	الصرفيات	التخصيصات	الصرفيات
١ ـ المشاريع الميكروكيماوية	١٠٥٠٠	٥٤	٥١٫٢	٢٥	٢٥	٨٥	١٦	١٠٠	—	١٢٥٠	—	٢٠٠٠	—
٢ ـ مشروع جبيلة للدور الاصطناعي	٥٠	—	—	—	—	—	—	—	—	٥٠	—	٥٠	
٣ ـ معمل الدور الصناعي في مدة الهندسة	١٢٢٠٠	٦٥٩١	٥٤٫٣	٢٣٠٠	١٥٢٧	٥٠٠٠	٤١٠٤	٢٥٠٠	٧٢٨	٢٠٠	٢٢٢	—	
٤ ـ معمل الورق في البصرة	٩٠٠٠	٦٠٢٣	٢٧٫٥	٢٠٠٠	٦١	٢٠٠٠	١٦٧٢	٢٥٠٠	١٣١	٢٥٠٠	٤١٢٢	٢٢٥٠	
٥ ـ معمل استخلاص الكبريت في كركوك	١٤٥٠	٩١٤١	٩٫٤	٣٧٥٠	٢٠٢	٢٥٠٠	٥٦٦١	٢٥٠٠	٢٣٢٠	٢٠٠	٤١١	—	
٦ ـ معمل الاسمدة الكيمائية في البصرة	٨٦٠٠	١٠٠٥	١١٫٧	٥٠	٣٠	٢٠٠٠	١٦	٣٠٠٠	٧٤٢	٣٥٥٠	٢١٢	٢٤٠٠	
٧ ـ معمل الاطارات والانابيب المطاطية	٢٥٠	١٨	٣٫٢	—	—	٥٠	—	٥٠	—	١٥٠	١٨	٢٠٠	
٨ ـ معمل الادوية في سامراء	٣٣٠٠	٢٢٤١	٨٠٫٠	١١٦٠	٨٩١	١٤٥٠	١٨٢	٢٩٠	٥٨٣	—	٤٧٢	—	
٩ ـ نفقات تشغيل المشاريع الصناعية المنجزة	٣٣٥٠	١٠٧٥	٢٨٫٢	٢٣٥	—	٨٦٥	٢٧٠	١٠٠٠	٨٠٥	١٢٥٠	—	١٢٥٠	
١٠ ـ معمل السكر في السليمانية	٢٥٠	٢٢	٨٫٨	—	—	—	٥	٥٠	—	٢٠٠	٢٢	٢٥٠	
١١ ـ توسيع معمل السكر في الموصل	١١٥٠	٩٨	٨٫٥	٥٠	٣٤	٥٠	٢١	٣٠٠	٢٠	٢٥٠	١٣	٩٥٠	
١٢ ـ مشاريع الانسان	١٠٠	١٢٤	١٢٤٫٨	١٠٠	٢٥	٢٥٠	١٤	٣٠٠	٢٢	٢٥٠	٢٢	—	
١٣ ـ مشاريع الثروة والعلف الحيواني	١٥٠٠	٢٤	١٫٦	٢٠٠	—	٥٠٠	—	٥٠٠	١٣	٣٠٠	١١	—	
١٤ ـ معمل السيارات في الرصافي	٢٠٥٠	١٦	١٫٣	٣٠	١٧	٥٠٠	٢	٧٠٠	—	٨١٠	—	٣٥٠	
١٥ ـ معمل الزجاج في الرصافي	٣٩١٠	٢٠٠٤	٥٠٫٤	٢٤٠	١٨٧	١١٥٠	٣٥٢	١٢٠٠	٣٤٩	١٤٠٠	١١١١	٥١٠	
١٦ ـ معمل العدد والادوات الكهربائية	٥٠٠	٢٤٦	١٤٫٢	٣١٠	٢٠١	١٩٠	٢٨٤	—	١٢٩	—	٢	—	
١٧ ـ معمل المصابيح الكهربائية	٢٠٠	٩	١٫٣	١٠	٣	٩٠	١	٣٠٠	٤	٣٠٠	١	٣٠٠	
١٨ ـ معمل الحديد والفولاذ	٢٤٥٠	٢٤	٥٫٠	٥٠	١٩	١٠٠	١٢	١٠٠٠	١	٢٣٠٠	١	٢٣٥٠	
١٩ ـ معمل الآلات الزراعية في الاسكندرية	٥٨٠٠	٤٢٧٥	٧٣٫٢	١١١٠	١٠١١	١٨٥٠	١١٠٤	١٩٥٠	١٢٥٠	٨٩٠	١٠١٠	—	
٢٠ ـ معمل تعليب الاجبزة الكهربائية	٢٠	٢٦	١٠٨٫١	٢٠	٤٨	—	٤	—	٢٤	—	—	—	
٢١ ـ معمل النسيج القطني في الكسوت	٤٥٠٠	٤٠٥٣	٨٩٫٣	٢٢٠٠	٥٨٦	١٤٥٠	١٠٢٨	١٤٥٠	١٤٦٩	٥٠٠	٦٥٥	—	
٢٢ ـ معمل النسيج الصوفي في الناصرية	٥٥٠٠	١٠٢	٢٫٣	٨٠	١٠	٥٠	٤٣	٤٠٠	٢	١٤٠٠	٤٤	٤٩٠٠	
٢٣ ـ معمل النسيج الحريري في الحلة	١٠٠٠٠	٨٨٨٨	٢٨٫٥	١٢٠٠٠	١٠٨٨	٣٠٠٠	٤٣٦	٣٠٠٠	٣٠٢٥	٢٨٥٠	٢٢٢٨	—	

(×) غير مؤثرة على مستوى المشروعات .

اسم المشروع	مجموع السنوات الاربع الاولى من الخطة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨		نسبة التنفيذ	١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩	
	التخصيصات	المصروفات	٪	التخصيصات	المصروفات	التخصيصات	المصروفات	التخصيصات	المصروفات	التخصيصات	المصروفات	التخصيصات	المصروفات*
٢٤ ـ عمل العراقة والجواريب في الكسوت	٨٠٠	٧٨٦	٩٨ر٢	٤٥٠	٣٢٨	٣٥٠	٢٥٦	—	٤٥	—	١٥٧	—	
٢٥ ـ توسيع محل النسج في الموصل	٢١٠٠	٧٤١	٣٥ر٢	٥٠	٢٣	٢٠٠	٢٢	٨٠٠	٣٢٩	٩٥٠	٣٠٧	٩٠٠	
٢٦ ـ تحسين البصرة	٦٠٠٠	١٧٧	٣ر٠	٥٠	—	٢٠٠	—	٢٠٠٠	١٢٢	٣٣٥٠	٥٠	٤٠٠٠	
٢٧ ـ تحسين الموصل	٥٠	—	—	—	—	—	—	—	—	٥٠	—	١٠٠	
٢٨ ـ انابيب الغاز الطبيعي والغازات السائلة	١٥٥٠٠	٢٨١٨	٤٤ر٠	٢٥٠٠	٥٦	٤٥٠٠	٢٣٢٥	٥٠٠٠	٢٦٢٣	٣٥٠٠	٨١٤	٥٠٠	
٢٩ ـ محطات تعبئة الغاز وتشغيل معمل الثاجي	—	٣٤	—	—	—	—	—	—	٣٤	—	—	—	
٣٠ ـ مشاريع توليد ونقل القدرة الكهربائية	٢٣٥٧٢٠	٢١٣٣٥	٢٣ر٦	١٠٢٢٠	٢١٣٩	٩١١٠	٥٤٣٨	٧٠٥٠	٦١٦٣	٧٢٠٠	٣٥٢٥	٥٩٨٠	
٣١ ـ اعمال المسح الجيولوجي	٦٠٠	٢٨١	٤٦ر٠	١٠٠	٨٢	١٥٠	٦٠	١٥٠	٦٣	٢٠٠	٦٢	٢٠٠	
٣٢ ـ مشاريع الطاقة الذرية	١٥٥٠	١١٦٤	٧٥ر١	٢٥٠	٣٨١	٦٣٠	٤٥٠	١٣٠	١٨٤	—	١٥٤	—	
٣٣ ـ مراكز التدريب المهني الصناعي	١٨٧٠	٨٢٠	٤٣ر٢	٧٠	—	٤٠٠	١٢٦	٥٠٠	٢٦٢	٩٠٠	٢٨٢	٢٨٠	
٣٤ ـ مركز تطوير الادوات الصناعية	٨٠	٦٨	٨٥ر٠	٣٠	٢	٥٠	١	—	٤٦	—	١٦	—	
٣٥ ـ مركز التدريب المهني	٣٠٠	—	—	١٠٠	—	١٠٠	—	—	—	—	—	—	
٣٦ ـ تسوية حسابات المشاريع المنجزة	١٠٠٠	٢٤٠	٢٤ر٠	٧٠٠	٢١٣	٣٠٠	٢٤٠	١٠٠	١٤٣	—	٤٤	—	
٣٧ ـ مشاريع الكهرباء الصغيرة	٥٢٥٠	(٢٠٢)	٣٧ر٠	١٥٠٠	١٢٢٠	١٢٥٠	٨٢٩	١٢٥٠	٨٢٢	١٢٥٠	١١٨٠	١٥٠٠	
٣٨ ـ المشاريع الصناعية الجديدة	١٥٥٠	٢٥	٦ر١	١١٠	—	٢٠	—	١٠٠	٣	١٢٥٠	٢٢	٣١٠٠	
٣٩ ـ مشاريع الاسكان الصناعي	٥٠٠	٢٣	٤٦ر٠	—	—	—	—	—	—	٥٠٠	٧٣	٣٥٠٠	
المجموع	٥٤٣٤٠٠	٨٨٠٩٢	٥٣ر٨	٣٢١٠٠٠	١٥٠٢٩	٥٠٤٢٠	٣٥٥٩٢	٤٠٦١٠	٢٣٢٢٧	٤٠٣٢٠	١٢٨٠٣	٢٤٠٠٠	٣٣٦٣٠
	١٩٠٠٠												
	جموع التخصيصات والمصروفات لسني الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩												
	١٨٧٢٠٠	١٠٠٠٢٢	٥٣ر٥										

* ارقام مصروفات عام ١٩٦٩ تخمينية فقط .

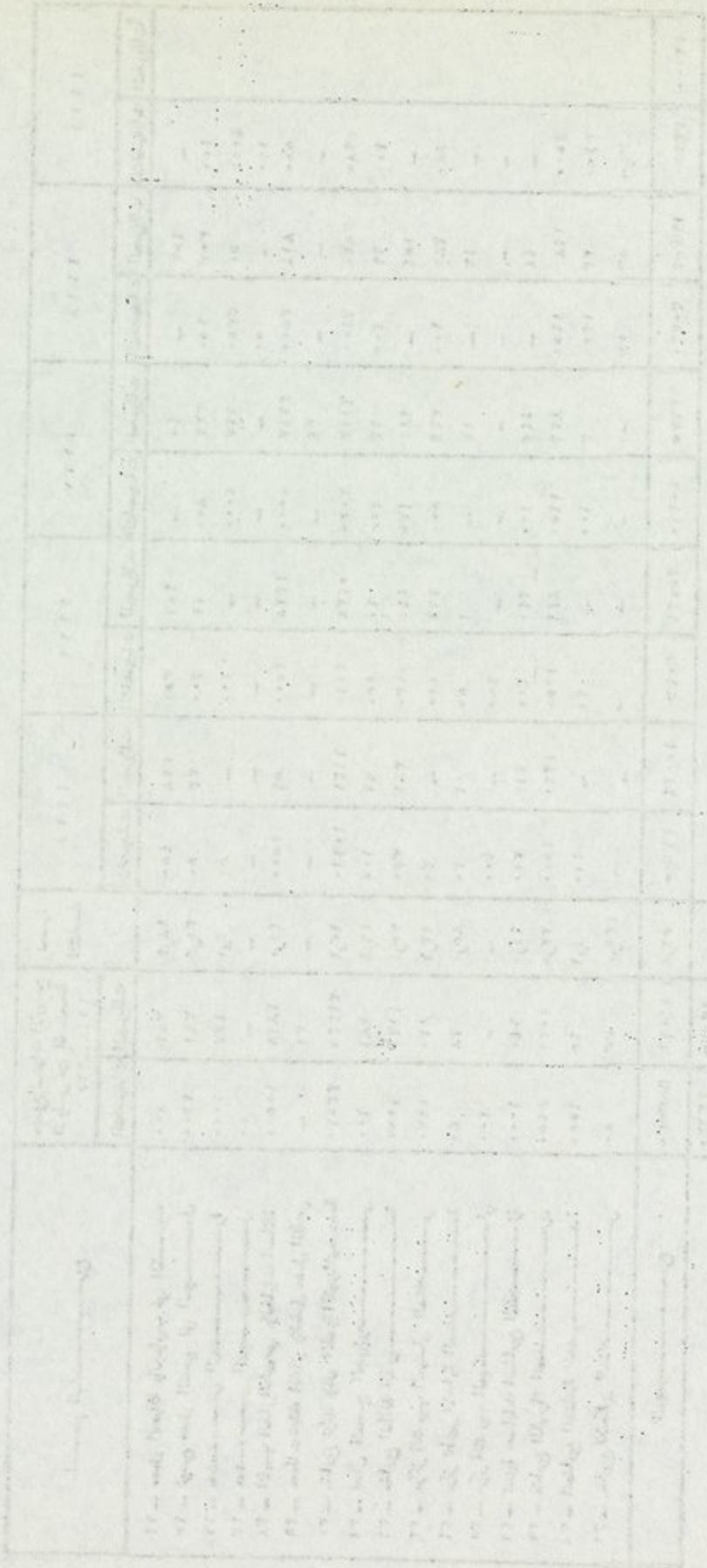

ولقد سبق أن اشرنا الى أن تخصيصات القطاع الصناعي العام قد أجريت عليها تعديلات ، وذلك بموجب المناهج الاستثمارية السنوية . وكان من شأن هذه التعديلات أن تم تخفيض التخصيصات من ١٨٧ر٢ مليون دينار (حسبما ورد بقانون الخطة الاقتصادية الخمسية رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٥) الى ١٧٥ر٠ مليون دينار (حسبما هو وارد بالمناهج الاستثمارية السنوية الخمس) . وتبعا لذلك فان نسبة التنفيذ على اساس التخصيصات المنصوص عنها في قانون الخطة تبلغ نحو ٥٣ر٥٪ ، في حين أن هذه النسبة ترتفع الى ٥٧ر٢٪ ، اذا قدرت نسبة التنفيذ على اساس التخصيصات الواردة بالمناهج السنوية . والجدول الآتي يوضح ذلك تفصيليا :

جدول رقم ٩٢

التخصيصات الواردة في القانون والتخصيصات الواردة في المناهج الاستثمارية والمصروفات الفعلية للقطاع الصناعي العام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩

السنة	التخصيصات الواردة في قانون الخطة (١)	التخصيصات الواردة في المناهج الاستثمارية (٢)	المصروفات الفعلية (٣)	٣ : ١ ٪ (٤)	٣ : ٢ ٪ (٥)
١٩٦٥	٣٢ر١	٣٢ر١	١٥ر٠	٤٦ر٧	٤٦ر٧
١٩٦٦	٤٠ر٥	٤٣ر٦	٢٥ر٦	٦٣ر٢	٥٨ر٧
١٩٦٧	٤٠ر٦	٣٨ر٨	٢٣ر٧	٥٨ر٤	٦١ر١
١٩٦٨	٤٠ر٤	٣٩ر٥	١٦ر٨	٤١ر٦	٤٢ر٥
١٩٦٩	٣٣ر٦	٢١ر٠	١٩ر٠×	٥٦ر٤	٩٠ر٥
المجموع	١٨٧ر٢	١٧٥ر٠	١٠٠ر١	٥٣ر٥	٥٧ر٢

× مصروفات سنة ١٩٦٩ تخمينية منقحة •

استعراض لاهم مشاريع الخطة

نظرا لاهمية المشاريع الصناعية الواردة في الخطة الخمسية والخطط الاقتصادية السابقة ، وجسامة المبالغ المخصصة لها في قوانين الخطط الاقتصادية ، فمن الضرورى ، استكمالا لصورة التطور الذى تحقق للقطاع الصناعي العام ، ان نعرض نبذة عن أهم مشاريع هذا القطاع بضمن الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ :

١ - معمل الحرير الصناعي في سدة الهندية

يقع معمل الحرير الصناعي في سدة الهندية ، ويهدف الى تزويد السوق المحلية بخيوط الريون واليافه لصناعة الانسجة منها . ويعتمد هذا المعمل على عدة صناعات أخرى مرتبطة به كصناعة حامض الكبريتيك وصناعة الصودا الكاوية وصناعة ثاني كبريتيد الكاربون وصناعة النسيج . وقد قدرت الخطة أن يكون هذا المعمل المصدر الرئيسي لانتاج خيوط الحرير واليافه التي استهدف لها بالخطة أن تستخدم في معمل النسيج الحريرى الناعم في الحلة ، حيث كان من المنتظر أن يكمل هذان المعملان احدهما الآخر ، ويكونان فيما بينهما وحدة اقتصادية ناجحة . كما قدر بالخطة أن يوفر المعمل عملات اجنبية تقدر بخمسة ملايين دينار سنويا ، كما يوفر فرص عمالة لحوالي ١٠٠٠ شخص ، وان المعمل ينتج حوالي ٣٠٠٠ طن سنويا من خيوط الحرير الصناعي و ٥٥٠٠ طن من الياف الحرير الصناعي . وقد قدرت كلفة المعمل في حينه بنحو ٩٫٥ ملايين دينار ، أما ما تم صرفه على المعمل حتى عام ١٩٦٨ فيقدر بنحو ٧٫٦ ملايين دينار ، كما هو موضح بالجدول الاتي :

جدول رقم ٩٣

تخصيصات و مصروفات معمل الحرير الصناعي

(آلاف الدنانير)

	التخصيصات	المصروفات	نسبة التنفيذ
الخطة الاقتصادية المؤقتة×	١٠٠	٣٧	٣٧ر٠ ٪
الخطة الاقتصادية التفصيلية	٣١٠٠	٩٥٥	٣٠ر١
الخطة الاقتصادية الخمسية××	١١٧٠٠	٦٥٩١	٥٦ر٣
المجموع	١٤٩٠٠	٧٥٨٣	٥٠ر٩

× بضمنها المبالغ المخصصة والمصروفة لمعمل النسيج الحريري .

×× التخصيصات والمصروفات للفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨ .

٢ - معمل الورق في البصرة

يقع المعمل في منطقة الهارثة على ضفة شط العرب ، ويعتمد في انتاجه على قصب الاهوار والبراري ، حيث ينقل من الاهوار بالوسائط النهرية . ولقد تحددت سعة المعمل الانتاجية بنحو ٣٠ ألف طن من انواع الورق ، وهناك مجال لزيادة الطاقة الانتاجية للمعمل . وقد قدرت احتياجات المعمل الى القصب اللازم لعملية الانتاج بنحو ١٧٠ ألف طن ، كما ان هناك وحدة لانتاج الواح الخشب المضغوط .

وقد قدر للمعمل انه سوف يستوعب حوالي ٤٣٠٠ عامل وفني ومهندس منهم ٨٠٠ شخص يقومون بالعمل داخل المعمل ، و ٣٥٠٠ شخص يقومون بقطع

وجمع ونقل المادة الاولية الاولية (القصب) . ويتضمن المعمل وحدتين للانتاج تعملان بخطين متوازين : الاولى لصنع ورق الكتابة والطباعة والورق المستعمل لاكياس السمنت ، ومعدل انتاجها اليومي نحو ١٠٠ طن ، اما الوحدة الثانية فهي التي تختص بانواع الورق المقوى ، وطاقتها الانتاجية تقدر بنحو ٦٠ طن يوميا ، هذا بالاضافة الى عمليات انتاجية اخرى . كما ان للمعمل وحدة سكنية تشتمل على ٨٦ دارا في الوقت الحاضر ، من المشروع .

وقد قدرت كلفة المعمل ، في بداية الخطة الاقتصادية التفصيلية ، بنحو ١١٫٣ مليون دينار . كما بلغ ما صرف على هذا المشروع حتى سنة ١٩٦٨ المالية ، نحو ٦٫٣ مليون دينار ، اما نسبة التنفيذ ، خلال سنوات الخطة الخمسية ، فقد بلغت نحو ٦٧٫٥٪ ، كما هو موضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ٩٤

التخصيصات والمصروفات لمعمل الورق في البصرة

(الآف الدنانير)

	التخصيصات	المصروفات	نسبة التنفيذ ٪
الخطة الاقتصادية المؤقتة	٦٥٠٠	٣٣	٠٫٥
الخطة الاقتصادية التفصيلية	٤٦٠٠	٢٠٢	٤٫٤
الخطة الاقتصادية الخمسية *	٩٠٠٠	٦٠٧٣	٦٧٫٥
مجموع المصروفات		٦٣٠٨	

* التخصيصات والمصروفات للفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨

٣ - معمل استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي

يقع المعمل في مدينة كركوك قرب حقول النفط ، ويهدف الى الافادة من مادة الكبريت الموجودة في الغاز الطبيعي ، والذى يحرق في الجو ، وذلك لغرض تصديره فضلا عن سد الاحتياجات المحلية منه . ويقدر استهلاك المشروع من الغاز بحوالي ٩٥٠ مليون متر مكعب ، وهذا القدر من الغاز ينتج ١٠٠ ألف طن من الكبريت في السنة ، لا تقل درجة نقاوته عن ٩٩ر٥٪ . هذا ومن المقدر ان يستعمل منه حوالي ٣٨ ألف طن لانتاج ١١٠ ألف طن من حامض الكبريتك لاستعماله في معمل الاسمدة . اما ما يتبقى بعد ذلك من الكبريت ، وهو ٦٢ ألف طن ، فيستخدم جزء منه للاستهلاك المحلي والجزء الاخر لاغراض التصدير .

كما يمكن الافادة مما يتوفر من الغاز النقي ، اثناء عملية الاستخلاص ، في الصناعات البتروكيمائية ولاغراض توليد الطاقة الحرارية ، وذلك بربط المعمل بانبوب بمدينة بغداد لنقل الغاز . وقد اكمل المشروع وبوشر بالتشغيل التجريبي له .

ولقد خمنت الكلفة الكلية للمعمل عام ١٩٦٠ بنحو ١٠ر٧ ملايين دينار ، الا ان الكلفة زادت عن هذا القدر ، نتيجة لزيادة سعة المعمل من ناحية ولتأخر تنفيذ الاعمال من ناحية اخرى . اما المصروفات التي تم انفاقها على المشروع حتى السنة ١٩٦٨ المالية فقد بلغت نحو ٩ر٣ ملايين دينار ، كما ان نسبة التنفيذ ، خلال سنوات الخطة الخمسية ، كانت مرتفعة جدا ، اذ بلغت نحو ٩٦ر٨٪ ، كما هو موضح بالجدول الآتى :

جدول رقم ٩٥

تخصيصات ومصروفات معمل استخلاص الكبريت في كركوك

(الآف الدنانير)

	التخصيصات	المصروفات	نسبة التنفيذ
الخطة الاقتصادية المؤقتة *	-	١١٦	% -
الخطة الاقتصادية التفصيلية	٢٤٠٠	٣٢	١ر٣
الخطة الاقتصادية الخمسية **	٩٤٥٠	٩١٤٩	٩٦ر٨
مجموع المصروفات		٩٢٩٧	

* لاتتوفر اية بيانات عن تخصيصات المشروع في الخطة الاقتصادية المؤقتة .

** التخصيصات والمصروفات للفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨

٤ - معمل الاسمدة الكيميائية في البصرة

يقع المعمل في محافظة البصرة ، ويهدف الى انتاج الاسمدة الكيميائية بغرض تزويد القطاع الزراعي بانواع الاسمدة المختلفة ، وتصدير الفائض عن حاجة السوق المحلية . ويعتمد المعمل في انتاجه على المواد الاولية المحلية ، وهي الغاز الطبيعي المستخرج من حقول النفط في الرميلة والمواد الاخرى المنتجة في المعمل نفسه ،وهي حامض الكبريتك والامونيا وحامض النتريك . وتبلغ سعة المعمل الانتاجية اكثر من ١١٦ طن من سلفات الامونيا و ٦٠ ألف طن من نترات الأمونيا و ٢٠ ألف طن من حامض الكبريتك ، اضافة الى مواد اخرى . ومن المقرر ان يستوعب المعمل اكثر من ٨٠٠ عامل وفني ومهندس .

وقد قدرت الكلفة الكلية للمعمل بنحو ٩ر٥ ملايين دينار ، الا ان ما تم صرفه منذ بداية تنفيذ المشروع حتى السنة ١٩٦٨ المالية نحو ١ر٣ مليون

دينار ، كما هو موضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ٩٦

تخصيصات ومصروفات معمل الاسمدة الكيمياوية في البصرة

(آلاف الدنانير)

	التخصيصات	المصروفات	نسبة التنفيذ
			٪
الخطة الاقتصادية المؤقتة *	—	٢٨٦	—
الخطة الاقتصادية التفصيلية	٥٥٠٠	١٣	—
الخطة الاقتصادية الخمسية **	٨٦٠٠	١٠٠٥	١١ر٧
مجموع المصروفات		١٣٠٤	

* لا تتوفر اية بيانات عن تخصيصات المشروع في الخطة الاقتصادية المؤقتة .

** التخصيصات والمصروفات للفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٨ .

٥ — معمل الادوية في سامراء

يقع المعمل في سامراء ، وهو احد المشاريع التي تضمنها الاتفاقية العراقية السوفيتية عام ١٩٥٩ . ويتالف المعمل من قسمين رئيسين : الاول لانتاج المواد " ضد الحياتية " ، وينتج حوالي ٥ر٥ طن سنويا من مادة البنسلين و ٥ر٣ طن سنويا ستربتومايسين و ٢ طن سنويا من اليهيدروستروماسين و ٥ر٦ طن سنويا تتراسايكلين . اما القسم الثاني فينتج عددا كبيرا من المستحضرات الطبية ، واهمها : الاقراص والامبولات والصبغات والمراهم ، مما يسد احتياجات الاستهلاك في المؤسسات الحكومية والصيدليات والمذاخر الطبية . ومن المقدر ان يقوم المعمل بتشغيل نحو ١١٥٠ شخصا ، من المهندسين والفنيين والاداريين

والحمال ، بالاضافة الى ان المعمل قد يحتاج الى اكثر من هذا العدد من العاملين . وتجدر الاشارة الى أن المعمل باشر بالانتاج التجريبي عام ١٩٦٩ ، ذلك بانتاج المواد الصيدلانية .

وقد قدرت كلفة المعمل في بداية الخطة التفصيلية بنحو ٧٫٠ ملايين دينار . وقد بلغ مجموع المبالغ المصروفة على هذا المعمل حتى السنة ١٩٦٨ المالية نحو ٧٫٥ ملايين دينار ، كما يتضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ٩٧

تخصيصات ومصروفات معمل الادوية في سامراء

(آلاف الدنانير)

	التخصيصات	المصروفات	نسبة التنفيذ
			٪
الخطة الاقتصادية الموقتة *	—	٦٥	—
الخطة الاقتصادية التفصيلية	٣٤٠٠	٢٩٧٢	٨٧٫٤
الخطة الاقتصادية الخمسية **	٣٣٠٠	٢٦٤١	٨٠٫٠
المجموع	٦٧٠٠	٥٦٧٨	٨٤٫٨

* لا تتوفر اية بيانات عن تخصيصات المشروع في الخطة الاقتصادية الموقتة .

** التخصيصات والمصروفات للفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٨ .

٦ — معمل النسيج الحريري في الحلة

يقع المعمل بالقرب من مدينة الحلة ، ويهدف مشروعه الى انتاج اقمشة الريون (الحرير الصناعي) للاستعاضة بالانتاج المحلي عن الاستيرادات من هذه الاقمشة ، اذا أخذنا بنظر الاعتبار ان العراق يستورد من الخارج كميات كبيرة من هذه السلعة، تقدر قيمتها باكثر من خمسة ملايين دينار

سنويا ، قابلة للزيادة بزيادة ما يستورد من اقمشة الريون سنة بعد أخرى . ويجدر التنوية الى انه من المقدر للمعمل ان يعتمد فى انتاجة على منتجات معمل الحرير الصناعي فى سدة الهندية . كما قدر لهذا المعمل ان تصل سعته الانتاجية الى حوالي ٤٥ مليون ياردة سنويا من القماش ، منها ٣٠ مليون ياردة من اقمشة اليلف الحرير الصناعى ، و ٩ ملايين ياردة من اقمشة خليط الاليلف وخيوط الحرير الصناعي ، و ٦ ملايين ياردة من اقمشة خيوط الحرير الصناعي .

ولما كان معمل النسيج الحريرى فى الحلة ومعمل الحرير الصناعى في سدة الهندية يكونان وحدة اقتصادية متكاملة لان المعمل الأول يعتمد في انتاجة على المعمل الثانى ، فان كلا المشروعين يجب ان يبدأ العمل فيهما فى آن واحد . هذا والجدير بالاشارة ان المعمل سوف لا يزاحم القطاع الصناعي الخاص ، لان انتاج المعمل سوف يسد جزءا لا يتجاوز النصف من حاجة الاستهلاك المحلى ، ومن ثم فهناك مجال عريض للمشروعات الخاصة فى أن تنتج ، هي الأخرى ، للسوق المحلى ما يوازى تقريبا انتاج المشروعات العامة .

وقد بلغت المصروفات على المشروع حتى عام ١٩٦٨ نحو ٦ر٠ ملايين دينار ، وكانت نسبة التنفيذ ، خلال الخطة الاقتصادية الخمسية ، ٤ر٦٥٪ ، كما هو موضح بالجدول الآتي :

جدول رقـــم ٩٨

تخصيصات ومصروفات معمل النسيج الحريري في الحلـــــة

(آلاف الدنانير)

	التخصيصات	المصروفات	نسبة التنفيذ
			٪
الخطة الاقتصادية المؤقتة	١٠٠ *	٣٧ *	٣٧٫٠ *
الخطة الاقتصادية التفصيلية	١٧٥٠	٨٣	٤٫٧
الخطة الاقتصادية الخمسية **	٩٠٠٠	٥٨٨٨	٦٥٫٤
مجموع المصروفات		٦٠٠٨	

* بضمنها تخصيصات ومصروفات معمل الحرير الصناعي في سدة الهندية .

** التخصيصات والمصروفات للفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ .

٧ ـ معمل النسيج القطني في الكوت

يقع المشروع في مدينة الكوت حيث تكثر مزارع القطن ، وقد صمم المشروع على اساس انتاج الاقمشة القطنية لسد احتياجات السوق المحلي من هـــذه السلعة عوضا عن استيرادها من الخارج . وقد قدر لهذا المعمل سعـــة انتاجية قدرها ٣٠٫٠ مليون متر مربع في السنة ، بالاضافة الى ٦٣٢ طـــن من الفزل القطني الذي يستعمل في معمل الحياكة المجاور له والمعامـــل الخاصة الاخـرى .

ومن المستهدف ان ينتج المعمل كتان البدلات المطبوع والجيـــت الابيض والمطبوع وانواع البازة ، ويحتوي المعمل على اكثر من ٦٠ ألف مغـــزل وعلى ١٢٢٠ نول نسيج . كما أنه من المقدر ان يحتاج المعمل الـــى ٤٦٥٢ طنا من القطن الخام ، يستخدم في انتاج حوالي ٤٢٣٢ طنـــا

من الغزول المختلفة ، وذلك على اساس أن ساعات التشغيل هى ٣٠٠ يوم فى السنة ، وبمعدل وجبتين في اليوم الواحد . اما احتياجات المعمل من القوى العاملة فتقدر باكثر من ٢٢٣٠ شخص ، وربما يزداد العدد الى ٢١٥٦ شخصا . وقد تم اكمال العمل فى اواخر ١٩٦٩ .

وقد قدرت الكلفة الكلية للمشروع بنحو ١٠٫٠ ملايين دينار ، وبلغت المصروفات حتى السنة ١٩٦٨ المالية نحو ٨٫١ ملايين دينار ، كما وبلغت نسبة التنفيذ ، خلال الخطة الاقتصادية الخمسية ، نحو ٨٩٫٢٪ ، كما هو موضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ٩٩

تخصيصات ومصروفات معمل النسيج القطنى فى الكوت

(آلاف الدنانير)

	التخصيصات	المصروفات	نسبة التنفيذ
			٪
الخطة الاقتصادية المؤقتة *	—	٤١٢	—
الخطة الاقتصادية التفصيلية	٦٧٥٠	٤٤٥٨	٦٦٫٤
الخطة الاقتصادية الخمسية **	٤٥٠٠	٤٠١٣	٨٩٫٢
مجموع المصروفات		٨٨٨٣	

* لا تتوفر اية بيانات عن تخصيصات المشروع فى الخطة الاقتصادية المؤقتة .

** التخصيصات والمصروفات للفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٩ .

٨ — معمل الزجاج في الرمادى

يقع المعمل قرب مدينة الرمادى ، ويهدف مشروعة الى تزويد السوق المحلية بمختلف انواع المواد الزجاجية . ويمكن ان تدرك اهمية هذا

المشروع واثره المباشر وغير المباشر على الاقتصاد القومي بصفة عامة وعلى ميزان المدفوعات بصفة خاصة ، اذا ادركنا ان العراق كان يستورد من الزجاج عام ١٩٦٣ نحو ٢٩ ألف طن . وتبلغ السعة الانتاجية للمعمل نحو ٢٢٫٧ ألف طن من الزجاج سنويا ، مقسمة على الوجه الآتي :

زجاج النوافذ	٩٠٥٠ طنا فى السنة
القنانى	٥٥٠٠ طنا الى ٨٩٨١ طنا فى السنة
ادوات منزلية وزجاج المصابيح	٣٢٥٠ طنا الى ٤٢١٥ طنا فى السنة
الاوعية الطبية	١٦٥٠ طنا فى السنة
العوازل الكهربائية	٢٠٠٠ طنا في السنة
الامبولات والانابيب	٣٠٥٠ طنا في السنة

وقد صمم المعمل على أساس أنه يستخدم ، فى انتاجة للزجاج ، حجر الرمل وحجر الكلس من المواد المحلية بصورة رئيسية في عمليات الانتاج . اذ تتوفر مواد الحجر الرملي فى محافظة الرمادى بكميات كبيرة وبنوعية ممتازة كما قدر للمعمل ان يقوم بتشغيل حوالي ١٥٠٠ عامل وفنى ومهندس وادارى ، وان كان هذا العدد قابلا للزيادة فى المستقبل . وتجدر الاشارة الى انه قد اعيدت دراسة هذا المشروع من ناحية الاعتبارات الفنية فى الانتاج ، وتم تعديل الانتاج ليصبح اقتصاديا ، كما تمت اعادة تصميمه وتوسيع عقد تجهيز معداته بشكل يؤدى الى زيادة السعة الانتاجية نسبيا .

هذا وتبلغ كلفة المشروع ، حسب تخمينات الخطة التفصيلية ، نحو ٣٥ ملايين دينار ، أما المصروفات على المعمل فقد بلغت ، حتى السنة المالية ١٩٦٨ المالية ، نحو ٣٫٠ ملايين دينار ، كما يتضح بالجدول الآتي :

جدول رقـــــم ١٠٠

تخصيصات ومصروفات معمل الزجاج فى الرمـــــادى

(آلاف الدنانير)

	التخصيصات	المصروفات	نسبة التنفيذ
			٪
الخطة الاقتصادية الموقتة *	—	٧٧	—
الخطة الاقتصادية التفصيلية	٣٧٠٠	٨٩٨	٢٤٫٣
الخطة الاقتصادية الخمسية **	٣٩٠٠	٢٠٠٤	٥١٫٤
مجموع المصروفات		٢٩٧٩	

* لا تتوفر اية بيانات عن تخصيصات المشروع فى الخطة الاقتصادية الموقتة .

** التخصيصات والمصروفات للفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٨ .

٩ — معمل المعدات والآلات الزراعية فى الاسكندرية

يقع المعمل فى ناحية الاسكندرية بالقرب من السكة الحديد والطريـــق العام الذى يربط بغداد بمدينة المسيب وكربلاء والحلة واللديوانية والنجـــف والناصرية ومناطق زراعية واسعة ، وكذلك يقع بالقرب من خطوط الكهرباء ذات الضغط العالـــى .

وتحتل بناية الانتاج الرئيسية فى المشروع مساحة ٤٥ ألف متر مربـــع كما تحتل المخازن التابعة للمعمل ٣ ألف متر مربع ، أما بناية للسباكة وتبلـــغ مساحتها ٩ آلاف متر مربع . هذا وقد صمم المشروع لانتاج ٣٨ طن مـــن مختلف الآلات والمعدد الزراعية . بيد ان السعة الانتاجية للمعمل قـــد تغيرت ، حيث تم توسيع المعمل وادخال مواد جديدة من منتجات هـــذا

المعمل . ويعتبر المعمل نواة الصناعة الثقيلة فى العراق ، فضلا عن ان انتاجة سيكون المحفز الرئيسى لمكننة الزراعة . ويلاحظ ، هنا ، أن المعمل قد صمم بدرجة من المرونة تؤهلة لانتاج المكائن ذات الاحتراق الداخلى ، بالاضافة الى ان المعمل قد طور مؤخرا لانتاج المكائن الزراعية الثقيلة وسيارات الحمل ولانتاج السيارات الصغيرة فى المستقبل . ومن المقدر ان المعمل سوف يحتاج الى اكثر من ٣٤٠٠ شخص بين عامل وفنى ومهندس واداري . وقد بدأ فعلا بالانتاج التجريبى ، وذلك فى انتاج الآلات والمكائن الزراعية وسيارات الحمل الكبيرة حمولة ٨ طن و ٦٫٥ طن .

وقد قدرت الكلفة الكلية للمشروع فى بداية الخطة التفصيلية بنحو ١٠٫٠ ملايين دينار ، غير ان التوسعات الجديدة قد تؤدى الى زيادة الكلفة عن هذا الرقم . أما المصروفات على المشروع فقد بلغت نحو ٨٫٤ ملايين دينار حتى السنة المالية ١٩٦٨ ، كما هو موضح بالجدول الآتى :

جدول رقم ١٠١

تخصيصات ومصروفات معمل العدد والآلات الزراعية فى الاسكندرية

(آلاف الدنانير)

	التخصيصات	المصروفات	نسبة التنفيذ
			٪
الخطة الاقتصادية المؤقتة *	—	١٤٤	—
الخطة الاقتصادية التفصيلية	٤٩٢٤	٤٠١١	٨١٫٥
الخطة الاقتصادية الخمسية **	٥٨٠٠	٤٢٧٥	٧٣٫٧
المجموع	١٠٧٢٤	٨٤٣٠	٧٨٫٦

* لا تتوفر اية بيانات عن تخصيصات المشروع فى الخطة الاقتصادية المؤقتة .

** التخصيصات والمصروفات للفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٨ .

٦ — تطور القطاع الصناعي العام الممول ذاتيا

كان من أهم ملامح تطور اقتصادنا العراقي هو ظهور دور القطاع العام في النشاط الاقتصادى ، اذ كان من الجلي أن عملية التنمية الاقتصادية لا بد أن تسير وفقا لتخطيط علمي مسبق ، وان تستند الى قطاع عام يكون دعامة اساسية لهذه التنمية المخططة .

(أ) نشأة المؤسسة العامة للصناعة

وعلى أثر صدور قرارات التأميم في تموز من عام ١٩٦٤ ، أممت جميع شركات التأمين واعادة التأمين وجميع البنوك التجارية الخاصة ، وبعض الشركات الصناعية والتجارية الكبرى ، وذلك بموجب القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٤ . كما صدر القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن تأسيس مؤسسة متخصصة ، هي " المؤسسة الاقتصادية " ، تتولى ادارة الشركات الصناعية والتجارية وشركات التأمين المؤممة . كما الحقت بالمؤسسة ، بحكم قانون تأسيسها ، المصالح والشركات الحكومية القائمة قبل اصدار تلك القرارات ، والتي كانت تعمل في تلك القطاعات . وتم كذلك ، تشكيل المؤسسة العامة للمصارف التابعة للبنك المركزى لتتولى مسئولية ادارة البنوك التجارية المؤممة وبنك الرافدين الذى كان قائما قبل التأميم .

غير ان المؤسسة الاقتصادية الغيت بموجب قانون المؤسسات العامة رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٥ ، اذ قسمت اعمال المؤسسة بين المؤسسة العامة للصناعة ، والمؤسسة العامة للتجارة ، والمؤسسة العامة للتأمين . ونظرا لوجود المؤسسة العامة

للمصارف أصبح هناك اربع مؤسسات عامة هي بمثابة الجهة الاشرافية على منشئات القطاع العام .

اما الشركات الصناعية التي كانت تعمل ،قبل صدور قرارات التأميم بالقطاعين الخاص والمختلط ، والتي كانت قد الحقت بالمؤسسة الاقتصادية بعد صدور قرارات التأميم ، ثم الحقت بعد ذلك بالمؤسسة العامة للصناعة على أثر الغاء المؤسسة الاقتصادية فبيانها كالآتي :

١ - شركة السمنت العراقية
٢ - شركة سمنت الرافدين
٣ - شركة سمنت الفرات
٤ - شركة السمنت المتحدة
٥ - شركة الصناعات العقارية
٦ - شركة المواد البنائية العراقية
٧ - شركة صناعة الاسبست
٨ - شركة الغزل والنسيج العراقية
٩ - شركة فتاح باشا للغزل والنسيج
١٠ - شركة السجاد العراقية
١١ - شركة صناعة الجوت العراقية
١٢ - شركة استخراج الزيوت النباتية
١٣ - شركة منتوجات بذور القطن
١٤ - شركة الرافدين لصناعة المنظفات
١٥ - معمل صابون ومنظفات كامل حسين
١٦ - شركة دخان الرافدين

١٧ - شركة دخان عبود

١٨ - شركة الدخان الاهلية

١٩ - شركة صناعة الجلود الوطنية

٢٠ - شركة باتا العراقية

٢١ - شركة طحن حبوب الشمال

٢٢ - شركة تجارة وطحن الحبوب العراقية

٢٣ - شركة المطاحن الفنية

٢٤ - شركة معامل طحين الدامرجي

٢٥ - شركة الرافدين للطحن والتجارة

٢٦ - شركة الكبريت المتحدة

٢٧ - شركة اتحاد مصانع الورق

وبذلك اصبحت هذه الشركات المشتغلة في الميدان الصناعي بمثابة المنشئات الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للصناعة . غير أنه لما كانت هناك مصالح صناعية حكومية اخرى قائمة قبل صدور قرارات التأميم عام ١٩٦٤ ، فقد الحقت هذه المصالح هي الاخرى بالمؤسسة الاقتصادية في مبدأ الأمر ، ثم بالمؤسسة العامة للصناعة بعد الغاء المؤسسة الاقتصادية . وهذه المصالح هي :

١ - مصلحة الغزل والنسيج الحكومية في الموصل

٢ - مصلحة صنع السكر في الموصل

٣ - مصلحة سمنت حمام العليل في الموصل

٤ - مصلحة سمنت سرجنار في السليمانية

٥ - مصلحة الخياطة العامة في بغداد

٦ - مصلحة القطن الطبي في بغداد
٧ - مصلحة التعليب في كربلاء
٨ - مصلحة صنع الاحذية الشعبية في الكوفة
٩ - مصلحة صنع السكاير في السليمانية
١٠ - مصلحة شؤون الالبان العامة

وبهذه الصورة اكتمل بناء المؤسسة العامة للصناعة ، وتحددت معالم النشاط الصناعي الذى تمارسه منشئاتها في الحقل الصناعي ، وان كان يؤخذ على هذا النشاط انه نشاط متنوع لا يقوم على التخصص النوعي الذى يمكن ان يحقق المزيد من الكفاية الانتاجية مع احكام الرقابة والاشراف على النشاط الانتاجي لمنشئات المؤسسة ، مما سنتناوله فيما بعد .

(ب) الهيكل التنظيمي للمؤسسة العامة للصناعة

ان انتقال ملكية الشركات الصناعية بالقطاعين الخاص والمختلط الى القطاع العام ، وقيام المؤسسة العامة للصناعة ، قد حدا بالقائمين على شئون الصناعة الى وضع الاسس الكفيلة بسير الصناعة على طريق التنمية بالاتجاهات والمعدلات المرسومة بالخطة الصناعية .

لذلك فقد وضعت عدة قوانين وتعليمات لتنظيم القطاع الصناعي العام ، واحداث التشكيلات الجديدة . وقد تكوّن الهيكل الداخلي للمؤسسة العامة للصناعة ، في مطلع تكوينها ، من الاقسام الآتية :

١ - دائرة الشؤون الادارية

٢ ـ قسم الادارة الفنية: ويضم المؤسسات الآتية

ـ مؤسسة صناعة الغزل والنسيج

ـ مؤسسة صناعة المواد الانشائية

ـ مؤسسة صناعة الاحذية والجلود

ـ مؤسسة صناعة السكاير والمواد المرتبطة بها

ـ مؤسسة صناعة المواد الغذائية والزيـــــوت ومشتقاتها والمنظفات .

٣ ـ قسم الرقابة والتوجيه

ويشمل مديرية التدقيق الحسابي ومديرية التفتـــش ومديرية حسابات الكلفة ومديرية التسويق .

٤ ـ قسم العلاقات الصناعية

وقد حددت واجبات المؤسسة العامة للصناعة علـى النحو الآتي :

١ ـ الاشراف على المنشآت الصناعية التابعة لها .

٢ ـ اقرار ملاكات المنشآت الصناعية وميزانياتها التقديريـة وخططها الانتاجية ، وما يستتبع ذلك من اساليب تسويقية في مشترياتها وفي تصريف منتجاتها داخـل البلاد وخارجها .

٣ ـ دراسة الميزانيات السنوية وحسابات الارباح والخسائر للمنشآت الصناعية .

٤ ـ اصدار التعليمات الموجهة للمنشآت الصناعية والقيـام بدراسة مشاكلها وايجاد الحلول العملية لهـــذه المشاكل .

٥ — اعداد مختلف التقارير عن نشاطات جميع المنشآت التابعة للمؤسسة على اختلاف انواعها وجميع المعامل المشرفة عليها •

وهذا بالاضافة الى الواجبات والمهام الاخرى التي خوّل مجلس ادارة المؤسسة صلاحيات القيام بها وفقا لما ينص عليه قانون تأسيس هذه المؤسسة •

هذا وقد اجريت بعض التعديلات في الهيكل التنظيمي للمؤسسة العامة للصناعة ومنشئاتها التابعة ،اذ تم دمج بعض الشركات الصناعية التي تتماثل في نشاطها الانتاجي في شركة صناعية واحدة ، وذلك ابتغاء تقليص المصاريف الادارية ، واحكام تنسيق العمل بالوحدات الانتاجية ، فضلا عن الافادة الكاملة من الخبرات والكفاءات المتوفرة في شركات تعمل ، قبل الدمج ، في نشاط صناعي متماثل • هذا بالاضافة الى اسباب اخرى ، فنية واقتصادية وادارية • وقد تم دمج الشركات ، ذات النشاط المتماثل ، بموجب قرار مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٦ ، وذلك على النحو الآتي :

شركة السمنت العراقية وتندمج فيها الشركات الآتية :

- شركة السمنت العراقية
- شركة السمنت المتحدة
- شركة سمنت الرافدين

شركة سمنت الموصل وتندمج فيها الشركات الآتية :

- شركة سمنت الرافدين في الموصل

- مصلحة سمنت حمام العليل في الموصل

شركة المطاحن الفنية العراقية وتندمج فيها الشركات الآتية :

- شركة معامل طحين الدامرجي
- شركة الرافدين للطحن والتجارة
- شركة المطاحن الفنية

شركة الدخان العراقية وتندمج فيها الشركات الآتية :

- شركة دخان عبود
- شركة الدخان الاهلية
- شركة دخان الرافدين

وبالاضافة الى دمج بعض الشركات في بعضها البعض ، تحقيقا للمزايا الفنية والاقتصادية والوفور الادارية المترتبة على هذا الدمج ، فقد كان هناك تطور آخر في الهيكل التنظيمي للمؤسسة العامة للصناعة . اذ بات من الضروري اجراء الموازنة بين مزايا الاستمرار في قيام مؤسسات صناعية عامة تضم اليها شركات ذات نشاط متنوع على النهج الذى كان سائدا حتى قيام ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ وبين اعادة تنظيم القطاع العام في مؤسسات متخصصة ، كل واحدة منها تتولى الاشراف على قطاع محدد من النشاط الاقتصادى أو فرع محدد من فروع هذا القطاع .

وكان الرأى هو ان النظام الأول ضرورى للابقاء على المنافسة ، في حين ان النظام الثاني القائم على التخصص النوعي يحقق مزيدا من الكفاية الانتاجية واحكام الرقابة والاشراف على كل

قطاع وكل قطاع فرعي كوحدة واحدة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف الخطة الشاملة للتنمية . ولما كانت اهداف خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ قد حددت لكل قطاع ، وكل قطاع فرعي على حدة ،فقد تحتم رجحان كفة انشاء مؤسسات متخصصة لتحل محل الانواع القديمة من المؤسسات العامة . ولهذا صدر قانون المؤسسات العامة التابعة لوزارة الصناعة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٠ ، الذى اتجه بتنظيم المؤسسة العامة للصناعة على اساس من التخصص النوعي .

اذ نص القانون المذكور على تقسيم المؤسسة العامة للصناعة الى خمس مؤسسات صناعية عامة ،وهي :

(١) المؤسسة العامة لصناعات الغزل والنسيج

وتضم ثماني منشآت عامة هي :

- الشركة العامة للغزل والنسيج العراقية
- الشركة العامة للغزل والنسيج في الموصل
- الشركة العامة لمنتوجات الجوت
- الشركة العامة للغزل والنسيج الصوفي
- الشركة العامة لصناعة السجاد
- الشركة العامة للنسيج الناعم في الحلة
- الشركة العامة للغزل والنسيج في الكوت
- الشركة العامة لصناعة الحرير

(٢) المؤسسة العامة لصناعة الألبسة والجلود والسيكاير

وتضم سبع منشآت عامة هي :

- الشركة العامة لصناعة الجلود
- شركة باتا العامـــــــــة
- الشركة العامة للدخان العراقية
- الشركة العامة للسيكاير في السليمانية
- الشركة العامة للشحاط
- الشركة العامة للخياطة
- الشركة العامة للحياكة في الكوت

(٣) المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية والغذائية

وتضم ست منشآت عامة هي :

- الشركة العامة لصناعة الاسمدة
- الشركة العامة للزيوت النباتية
- الشركة العامة للسكر في الموصل
- الشركة العامة للتعليب في كربلاء
- الشركة العامة لمنتوجات الالبان
- الشركة العامة للمشروبات الغازية

(٤) المؤسسة العامة للصناعات الانشائية

وتضم خمس منشآت عامة هي :

- الشركة العامة للسمنت العراقية
- الشركة العامة للسمنت في الموصل
- الشركة العامة للسمنت في سرجنار
- الشركة العامة للاسبست
- الشركة العامة للصناعات العقارية

(٥) المؤسسة العامة للصناعات الهندسية

وتضم اربع منشآت عامة هي :

- الشركة العامة للصناعات الميكانيكية
- الشركة العامة للصناعات الكهربائية
- الشركة العامة للانابيب الحديدية
- الشركة العامة للبطاريات الجافة

كما نصت المادة السادسة من القانون المذكور على الغاء مجالس ادارات كافة المنشآت التابعة للمؤسسة العامة للصناعة ، وتشكيل هيئة استشارية في كل منشأة عامة ، يحدد النظام الداخلي للمؤسسة العامة المشرفة عليها طريقة تعيين اعضائها والمهام المنوطة بهم .

وتوجت ثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ جهودها في دعم فعاليات القطاع العام ، في خدمة الاقتصاد العراقي ، باعادة تنظيم هذا القطاع على النحو الذى يكفل تأديته لدوره الهام في عملية التنمية ، في يسر وسرعة في التصرف وحسن الأداء ، وبأكبر قدر من الفعالية . ومن أجل هذا صدر قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٦٥٠ بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٠ ، والقاضي بالغاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة . وبصدور هذا القرار اكتملت صورة القطاع العام ، والقطاع الصناعي العام على وجه الخصوص ، وتحددت معالمه ، وهيكله التنظيمي ، ونطاق نشاطه في ميدان الصناعة .

(جـ) تقييم أداء المؤسسة العامة للصناعة

لقد باشرت المؤسسة العامة للصناعة مهامها ، واضطلعت بواجباتها وصلاحياتها ، بموجب قانون تأسيسها ، طوال الفترة التي انقضت منذ بدء انشائها حتى حزيران من عام ١٩٧٠ تاريخ تقسيمها الى مؤسسات صناعية متخصصة على الوجه المبين فيما سبق • وطوال هذه الفترة واجهت المؤسسة العامة للصناعة كثيرا من المشاكل والصعوبات الفنية والادارية ، ومع ذلك فقد استطاعت تقرير اوضاع جديدة للشركات الصناعية المؤممة والمصالح الصناعية الحكومية التي كانت قائمة قبل التأميم • كما وضعت المؤسسة نصب اعينها تحقيق الاهداف التي انشئت من اجلها ، ورفع كفاءة الشركات الصناعية التابعة لها في ممارسة نشاطها في حقل الصناعة • وفي سبيل تحقيق أهداف المؤسسة ، فقد سعت جاهدة الى تحقيق الأمور الآتية :

- اصدرت نظاما داخليا للمؤسسة مبنيا على العمل الوظيفي ، وبمقتضى هذا النظام تم توجيه المنشآت الصناعية توجيها جماعيا مع بقائها محتفظة بكيانها التجاري ، الامر الذى يمكن ان يؤدى الى تحسن كبير في نوعية الانتاج وضبط مواصفاته •
- ايجاد حلقة للترابط بين المنشآت الصناعية ضمن مجموعات تتوحد فيها الاهداف والاسس والرقابة والاشراف ، مع ايجاد نوع من الانسجام والتنسيق في الاعمال بين المنشآت المتشابهة في الانتاج ، وذلك بقصد رفع مستوى الانتاج واستغلال الامكانيات الفنية لدى أية منشأة في

منشأة اخرى مماثلة لها .

- التأكيد على التقارير الشهرية للوضع المالي والانتاجي للشركات التابعة للمؤسسة .
- القيام بالدراسات العلمية لتحسين نوعية الانتاج وزيادته، اضافة الى تنويع المنتجات .
- اقدام المؤسسة على تصدير بعض المنتجات الى الخارج وايجاد الاسواق الخارجية لها .
- القيام بتخفيض اسعار بعض المنتجات الضرورية ، وذلك لتمكين اصحاب الدخول المحدودة من الافادة من هذه المنتجات .
- سعي المؤسسة لوضع تخطيط شامل للرقابة على الانتاج وعلى المواد الاولية ،واتباع الطرق الحديثة في خزن هذه المواد فضلا عن السلع الجاهزة . وقد قسمت الاعمال في المؤسسة بطريقة يسهل معها فرض الرقابة على الانتاج في الشركات التابعة لها ، وجمع البيانات والمعلومات عن ادائها لاغراض المتابعة .
- قيام المؤسسة بوضع دراسة علمية لتقليل العادم والتالف في الانتاج .
- سعي المؤسسة لرفع مستوى الطبقة العاملة من حيث زيادة الاجور وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية .
- قيام المؤسسة باعادة النظر في بعض الاتفاقيات بما يتلائم ومصالح العراق .

— اتخاذ المؤسسة للتدابير التي من شأنها ان تتحرر المصالح الحكومية التي الحقت بها من القيود الروتينية ، فضلا عن وضع قواعد وطرق عمل جديدة ، مبنية على اسس تجارية ، ضمانا لحسن سير العمل في هذه المصالح .

وكان من اهداف المؤسسة وضع خطة شاملة للتوسعات في المستقبل ، ووضع خطة لتسويق السلع المكدسة في المخازن ، ووضع خطة لتمويل الاستثمار . ولتحقيق هذه الاهداف اقتضى الأمران تقوم المؤسسة بدراسة حالة الاسواق المحلية ، وعدم انتاج ما يزيد عن حاجة هذه الاسواق ، وتعريف جمهور المستهلكين بالسلع التي تنتجها المؤسسة ، ومحاولة ايجاد اسواق خارجية للتوسع في التصدير .

والخلاصة انه على الرغم من الصعوبات التي واجهتها المؤسسة العامة للصناعة والمشاكل التي سعت جاهدة لتذليلها ، فان المؤسسة حققت الكثير من الاهداف المرسومة لها والتي انشئت من اجلها . كما تجسد في نشاطها تحقيق المكاسب الاشتراكية للعاملين فيها وفي المنشئات التابعة لها ، حيث تم توزيع الارباح على العاملين ، وتم اشراك الموظفين والعمال في مجالس ادارة الشركات التابعة للمؤسسة . هذا بالاضافة الى ان المؤسسة قد بذلت جهودا موفقة من جانبها في ايجاد نوع من العلاقة الطيبة ، القائمة على التعاطف والتعاون والثقة المتبادلة ، بين الادارة من جانب وبين العمال من جانب آخر ، ايمانا بأن مثل هذه العلاقة الانسانية في الصناعة ذات صدى بعيد في الارتفاع بانتاجية العاملين ومستوى كفاءتهم

في الأداء . وضمانا لايجاد مثل هذه العلاقات الصناعية ذات الطابع الانساني ، فقد تم تشكيل دائرة خاصة للعلاقات الصناعية ، تتولى تقديم المشورة الى المنشآت الصناعية بصدد تطبيق قوانين العمل والضمان الاجتماعي ، فضلا عن تقديم الاقتراحات اللازمة لتحسين العلاقة بين العمال والادارة .

ولا ريب ان العلاقات الصناعية تلعب دورا كبيرا في النهوض بمستويات العاملين في شتى القطاعات ، مع ما في ذلك من آثار هامة في تهيئة الوسائل التي تؤدي الى زيادة الانتاج وخفض التكاليف عن طريق تهيئة الظروف المناسبة لاستغلال الموارد وتهيئة الجو الصحي للعمال اثناء ممارستهم للعمل الانتاجي . وقد عمدت المؤسسة الى افساح المجال للتدريب النظري والعملي لمختلف العاملين في المنشئات ، وذلك عن طريق اشتراكهم في الدورات التدريبية في داخل العراق وخارجه وبمساعدة مركز تطوير الادارة الصناعية . كما ان المؤسسة قدمت الخدمات الصحية والاجتماعية للعمال ، واكدت على السلامة الصناعية والعلاقات العمالية .

(د) متابعة النشاط الانتاجي والتسويقي للمؤسسة العامة للصناعة

من الواضح ان المؤسسة العامة للصناعة هي الجهة الاشرافية على الشركات بالقطاع الصناعي العام ، وان هذه الشركات هي التي تمارس نشاطها الانتاجي والتسويقي . ومن الاهمية بمكان متابعة نتائج هذا النشاط للتعرف بالتالي على انعكاساته على تطور القطاع الصناعي خلال السنوات الخمس السابقة .

لقد بلغت قيمة انتاج المؤسسة عام ١٩٦٤ نحو ٢ر٤١ مليون دينار ، ارتفعت الى ٢ر٥٤ مليون دينار عام ١٩٦٧ ، اى بزيادة قدرها نحو ٠ر١٣ مليون دينار و بنسبة زيادة قدرها ٠ر٣١٪ خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٧ . اما من ناحية قيمة المبيعات فقد بلغت نحو ٨ر٣٩ مليون دينار عام ١٩٦٤ ، ارتفعت الى ٣ر٥٦ مليون دينار عام ١٩٦٧ ، اى بنسبة زيادة قدرها ٢ر١٤٪ . وهذا مما يوحي بأن ثمة تحسن ملحوظ في مبيعات المؤسسة بوجه عام ، خلال الفترة المذكورة ، وان كانت قيمة المبيعات اقل من قيمة الانتاج عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٦ . ومع ذلك فان الفرق يبدو طفيفا جدا عام ١٩٦٦ ، الا انه واضح عام ١٩٦٤ ، وقد امكن تلافي هذا الوضع وما ينطوى عليه من تراكم المخزون السلعي ، وذلك بدراسة حالة السوق وامكان تصريف هذا المخزون في ضوء ما تسفر عنه ابحاث السوق .

واذا انتقلنا من دراسة تطور الانتاج والمبيعات على مستوى المؤسسة العامة للصناعة الى دراسة تطور الانتاج والمبيعات على مستوى الدائرة النوعية التي تمثل نشاطا صناعيا معينا ، فان هذه الدراسة لا بد ان تشمل الدائرة النوعية لصناعة المواد الانشائية ، والدائرة النوعية لصناعة الغزل والنسيج ، والدائرة النوعية للمواد الغذائية ، والدائرة النوعية لصناعة الاحذية والجلود والسيكاير .

ان الدائرة النوعية لصناعة المواد الانشائية تضم عدة شركات لانتاج السمنت والمواد الانشائية الاخرى ، وقد بلغت قيمة الانتاج فيها عام ١٩٦٤ نحو ٧ر٧ ملايين دينار ، ارتفعت الى

٧ر١٠ ملايين دينار، عام ٦٧ اى بزيادة بلغت نحو ٣ر٠ ملايين دينار، وبنسبة زيادة قدرها ٣٩ر٠٪ . اما بالنسبة لقيمة المبيعات فقد بلغت نسبة الزيادة خلال الفترة نحو ٣٥ر٩٪ ، مما يستدل معه على ان هناك مخزونا في بضائع قسم من الشركات التابعة لهذه الدائرة .

اما في الدائرة النوعية لصناعة الغزل والنسيج فان قيمة الانتاج عام ١٩٦٤ بلغت نحو ٣ر٥ ملايين دينار ، ارتفعت الى ٦ر٣ ملايين دينار عام ١٩٦٧ ، اى بنسبة زيادة بلغت نحو ١٨ر٩٪ خلال الفترة ١٩٦٤ — ١٩٦٧ . اما قيمة المبيعات فقد بلغت نحو ٤ر٩ ملايين دينار عام ١٩٦٤ ، ارتفعت الى ٦ر٥ ملايين دينار عام ١٩٦٧ ، اى بنسبة زيادة قدرها ٣٢ر٧٪ ، مما يوضح التحسن الكبير الذى طرأ على هذه الدائرة ، حيث كان هناك طلب متزايد على منتجاتها .

اما بالنسبة للدائرة النوعية للمواد الغذائية ، والتي تضم مجموعة من الصناعات المهمة كصناعة الزيوت النباتية والصابون والالبان والطحين والتعليب ، فان قيمة الانتاج بلغت نحو ١٥ر٦ مليون دينار عام ١٩٦٤ ، ارتفعت الى نحو ٢١ر٢ مليون دينار عام ١٩٦٧ اى بنسبة زيادة قدرها ٣٥ر٩٪ . اما بالنسبة لقيمة المبيعات فأن نسبة الزيادة ، خلال نفس الفترة ، بلغت ٦١ر٧٪ .

وفي الدائرة النوعية لصناعة الاحذية والجلود ، لم تتحقق اية زيادة في قيمة الانتاج خلال الفترة ١٩٦٤ — ١٩٦٧ ، نتيجة لعدة عوامل ، منها منافسة القطاع الخاص لهذه الصناعة ، ومنها

ضعف استجابة الشركات العامة للاحذية و الجلود للتطورات الحديثة التي حدثت في صناعة الاحذية في العالم ، في الوقت الذى كانت فيه درجة استجابة القطاع الخاص كبيرة . اما بالنسبة لقيمة المبيعات فان نسبة الزيادة التي حققتها الدائرة النوعية لصناعة الاحذية و الجلود بلغت نحو ٣٠٪ ،مما يوضح ان هناك مخزونا تم تصريفه خلال الفترة المذكورة .

اما عن صناعة السيكاير فقد بلغت نسبة الزيادة في قيمة الانتاج نحو ٣١ر٤٪ خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٧ ، بينما بلغت نسبة الزيادة في قيمة المبيعات نحو ٣٠ر٢٪ ، كما يتضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ٤٠٣

قيمة انتاج ومبيعات المؤسسة العامة للصناعة

للفترة ١٩٦٤/١٩٦٥ - ١٩٦٧/١٩٦٨

(الأرقام بالمليون)

	١٩٦٤/١٩٦٥		١٩٦٥/١٩٦٦		١٩٦٦/١٩٦٧		١٩٦٧/١٩٦٨	
	الانتاج	المبيعات	الانتاج	المبيعات	الانتاج	المبيعات	الانتاج	المبيعات
١ - الدائرة الفنية للمواد الانشائية :								
- شركة السمنت العراقية	٤٥٦٩	٤٥١٩	٥٠٧٧	٥٠٦٠	٤٥١٥	٤٨١٩	٢٠٩٠	٤٤٢٩
- شركة سمنت الموصل	١٤٠١	١٣٨٣	١٥٣٢	١٥١٥	١٥٠٠	١٤٧٨	٢٠٤٦	٢٠٢٠
- صناعة سمنت سرجنار	١٧٧	٢٧٣	٦١١	٦٠٨	٧٥١	٨١١	٥٠٩	٩٠٨
- شركة الصناعات المعدنية	٢٢٤	٢٤٩	٢٦٤	٢٢٩	٢٠٩	٢١٨	٥٥٤	٥١٨
- شركة المواد البنائية العراقية	١٦٨	٢٢٨	١٩٧	٢٣٤	٢٠٥	٢٥٩	—	—
- شركة صناعات الاسبست	٦٥٥	٧٣٧	٣٩٧	٤٩٩	٣٩٤	٤٠٤	٢٥١	٥٤٥
- الشركة العامة للاجهزة والمعدات الكهربائية	—	—	—	—	—	—	٢٠٤	٩١
مجموع ١	٧٦٩٤	٧٧٩٠	٨٠٧٨	٨١٤٥	٧٥٧٤	٨٠٢٩	١٠٦٥٤	١٠١٣١
٢ - الدائرة الفنية للغزل والنسيج :								
- شركة الغزل والنسيج العراقية	١٢٣٨	١٥٢٠	١٧٦٠	١٧٤٩	١٣٣٤	١٨٠٦	١٦٨٢	١٣٠٤
- شركة انتاج باتا للغزل والنسيج	٩٤١	٩٦١	١٠٧١	١٢١٨	١٠٠٦	١٢٣١	١٠٦٤	١٠٢٤
- شركة السجاد العراقية	٥٣	٥٣	٥٨	٦٨	٩٨	٩٧	١١٣	١١٠
- شركة صناعة الجوت العراقية	٥٢٧	٥٢١	٧٠٦	٧٠٤	٦٦٠	٦٢٩	٢٢٣	٢٨٤
- صناعة الغزل والنسيج الحكومية في الموصل	١٥٢٠	١٥٨٤	١٦٠٤	١٦٧٣	١٨٣٧	١٦١٥	١٨٧٣	١٧٧٧
- صناعة الخياطة العامة	٣٣٣	١٤٩	٤٣٤	٣٢٢	٥٠٨	٣٩٣	٤٨١	٥٠١
- صناعة القطن الطبي	١١٦	١٠٩	١٦٣	٢٠٤	١٩٣	٢٤٠	٢٠٧	٢٧١
- الشركة العامة للحياكة في الكوت	—	—	—	—	—	—	١٢٢	١٠١
مجموع ٢	٥٢٣٨	٤٩٠٧	٥٨٤٦	٥٨٨٨	٦٠٣٦	٥٩٢٦	٦٦٢٥	٦٥٠٥

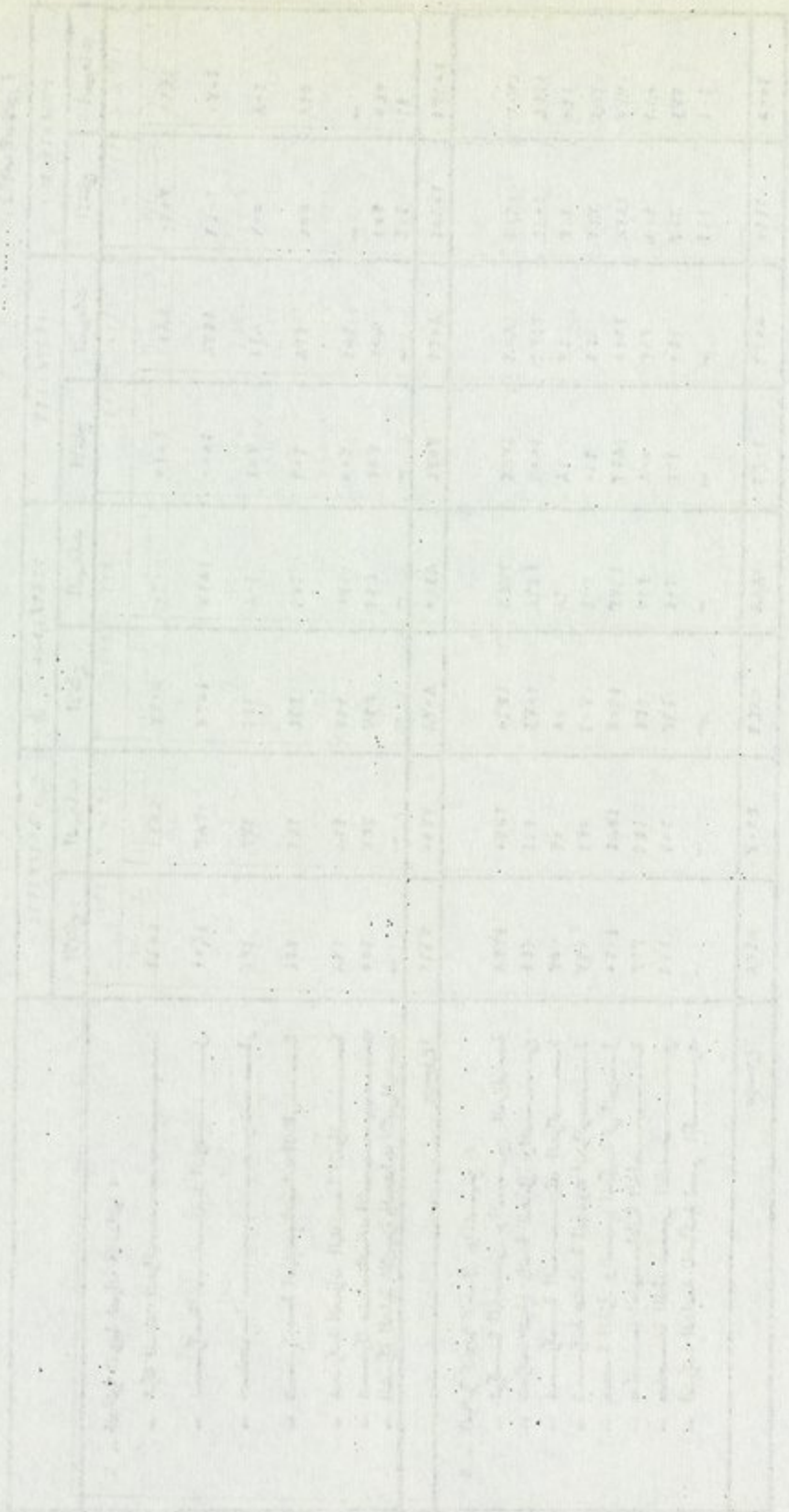

تابع جـــدول رقـــم ١٠٢

	١٩٦٤ / ١٩٦٥		١٩٦٥ / ١٩٦٦		١٩٦٦ / ١٩٦٧		١٩٦٧ / ١٩٦٨	
	الانتاج	المبيعات	الانتاج	المبيعات	الانتاج	المبيعات	الانتاج	المبيعات
٣ - الدائرة النوعية للمواد الغذائية								
- شركة استخراج الزيوت النباتية	٥٣٤٥	٥١١٨	٥٥٥٧	٥٢٧٣	٥٥٦٨	٥٥٦٨	٧٩٢٢	٧٩٢٢
- شركة منتوجات بذور القطن	٣٣٢٣	٣٤٢٢	٤٢٠٤	٤١٩٧	٥١٨١	٤٦٠٦	٣٨٠٢	٥٤٢٩
- شركة الرافدين لصناعة المنظفات	١٢١٢	١٣٠١	١٥٤٦	١٤٥٨	١٨٢٧	١٧٨١	-	-
- معملة صنع السكر في الموصل	٢٧٥٧	٢٧٨٧	٢٠٦٧	٢٠٠٩	٣٧٨٤	٣٤٥٨	٣٦٥٠	٢٧١٣
- معملة شؤون الالبان العامة	٧٣٢	٧٩١	١٠٤٩	١٣٠٤	١٢٨٨	١٥٧٠	١٤٧٧	١٤٣٩
- معملة التعليب في كربلاء	١٠٥	٤٠	١٢٧	٩٥	١٣٤	١٥١	٢٢٣	١٦٩
- شركة طحن حبوب الشمال في الموصل	٢٤٥	٩٨٢	٩١٢	٨٨٦	١٣١٦	١٢٨٢	١٥٨٤	١٥٢٨
- شركة المطاحن الفنية العراقية	١١٣٧	١١٩٨	١١٣٧	١١٣٢	١٥٢٦	١٦٧١	٢٤٣٢	٢٣٩٩
- شركة تجارة وطحن الحبوب العراقية في البصرة	٤٥	٨٠	٤٧	٨٨	٤٩	٩٠	٥٤	٤٠٢
مجموع ٣	١٥٦٠١	١٤٤١٨	١٧٦٤٦	١٧٥٤٢	٢٠٢٧٣	٢٠١٣٣	٢٢٨٥٠	٢٢٣٨٥
٤ - الدائرة النوعية لصناعة الاحذية والجلود								
- شركة صناعة الجلود الوطنية	٦٢٨	٦٣٩	٧١٩	٧١٨	٨٠٧	٨٥٢	٨٥٢	٩٢٦
- شركة بساتا العراقية	١٢٧٦	١١٤٢	١٠٨٣	١٠٨٧	١٢٨٣	١٢٧٢	١٠٦٨	١٣٣٩
- معملة صنع الاحذية الشعبية في الكوفة	٢٢٧	٢٦٢	٢٨١	٢٥٤	٢٦٤	٢٦٥	٢٢٧	٢٧٩
مجموع ٤	٢١٥١	٢٠٤٣	٢٠٨٣	٢٠٥٩	٢٤٥٤	٢٣٨٩	٢٢٣٧	٢٥٢٤

تابع جدول رقم ١٠٢

(الاف الدنانير)

	١٩٤٤ / ١٩٤٥		١٩٤٥ / ١٩٤٦		١٩٤٦ / ١٩٤٧		١٩٤٧ / ١٩٤٨	
	الانتاج	التوزيعات	الانتاج	التوزيعات	الانتاج	التوزيعات	الانتاج	التوزيعات
٥ - الدائرة التجارية للشركات								
- شركة الدخان العراقية	٢٤٠٥	٢١٢٥	٢٣١٨	١٩٢٣	٢٦١٧	٢٤٨٢	٢٦٢٤	٢٦٢٩
- مصلحة منع السكاير في السليمانية	٢٢٢١	٢٠٣٩	٢١٨٤	٢٣٨٣	٢١٠٤	٢٠٠٧	٢٠١٨	٢٠٠٨
- شركة الكبريت المتحدة	٥٢٣	٤٢٢	٥٠٦	٦٠٢	٦٠١	٦٨٦	٦٢٧	٦٢٣
- شركة اتحاد مصانع الورق العراقية	٤٢٠	٤٢١	٤٤٠	٤٠٩	٤٢٠	٤١٤	٤٠١	٤٩٣
مجموع ٥	١٠٥٢٤	١٠٢٢٧	١٠٢٤٦	١١٢٢٧	١١٨٤٤	١١٨٢٩	١٢٣٤٠	١٢٨٠٠
المجموع العام	٤١١٢٨	٣٢٧٨٠	٤٤٠٢٩	٤٤٧٦١	٤٩٠٨١	٤٩٣٢٢	٥٤١٥٠	٥١٣١٥

ويوضح الجدول التالي رقم (١٠٣) تطور العمالة والاجور في المؤسسة العامة للصناعة خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ . فقد بلغ عدد المشتغلين عام ١٩٦٥ نحو ١٤٩٥٢ مشتغل ، ارتفع الى ١٥١٢٧ مشتغل عام ١٩٦٥ ، وذلك بنسبة زيادة قدرها ١ر٢٪ ، وهي نسبة ضئيلة تدل على بطء عمليات التوسع الاستثماري في المؤسسة . اما في عام ١٩٦٧ فقد ارتفع عدد المشتغلين الى ١٦٧٠٢ مشتغل ، اى بنسبة زيادة قدرها ٤ر١٠٪ عن سنة ١٩٦٦ . ويعود السبب الى ان هناك عدة مشاريع كانت قد اكملت وتم تسليمها الى المؤسسة العامة للصناعة ، هذه المشاريع هي : الشركة العامة للعدد واللوازم الكهربائية ، ومعمل الحياكة في الكوت .

اما من ناحية الاجور فقد بلغت نحو ٤ر٨ ملايين دينار عام ١٩٦٥ ، ارتفعت الى ٤ر٩ ملايين دينار عام ١٩٦٦ ، اى بنسبة زيادة قدرها ١ر٢٪ ، مما يستدل معه على ان هناك تحسنا في متوسط اجر المشتغل ، ما دامت نسبة الزيادة في الاجور (١ر٢٪) أعلى من نسبة الزيادة في عدد المشتغلين (٢ر١٪) خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ . اما في عام ١٩٦٧ فقد بلغت الاجور نحو ٢ر٥ ملايين دينار ، اى بنسبة زيادة قدرها (٩ر٧٪) عن ١٩٦٦ .

وتجدر الاشارة الى انه بينما كانت نسبة الزيادة في الاجور عام ١٩٦٧ نحو (٩ر٧٪) عما كانت عليه عام ١٩٦٦ ، فان نسبة الزيادة المناظرة لها في عدد المشتغلين بلغت (٤ر١٠٪) . وهذا مما يوحي بأن الزيادة في عدد العمال لم تقابلها زيادة بنفس الدرجة في الاجور .

جدول رقم ١٠٣

العمالة والاجور في شركات المؤسسة العامة للصناعة

للسنوات ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧

الدائرة	العمالة			الاجور (بآلاف الدنانير)		
	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
الدائرة النوعية للمواد الانشائية	٢٦٥٠	٢٧١٥	٣١١٦	٧٨١	٨٠٢	٩٤٢
الدائرة النوعية للغزل والنسيج	٥٨٨١	٦٠٢١	٦١٤٠	١٧١١	١٧١٦	١٨١٢
الدائرة النوعية للمواد الغذائية	٢٦٥٤	٢٦٤٩	٣٠٧٨	٩٩٥	١٠٢٨	١١٥٥
الدائرة النوعية لصناعة الاحذية والجلود	٩١١	٩٤٨	١٠٣٩	٢٩١	٣١٨	٣٤٠
الدائرة النوعية للسيكاير	٢٨٥٦	٢٧٩٤	٢٨٠١	١٠٦١	٩٩٠	٩٦١
اخرى	—	—	٥٢٨	—	—	٢٨
المجموع	١٤٩٥٢	١٥١٢٧	١٦٧٠٢	٤٨٣٩	٤٨٥٤	٥٢٣٨

لقد اصبح القطاع العام بعد صدور قرارات التأميم قطاعا هاما وكبيرا ، حيث تم نقل ملكية قسم كبير من المشاريع الصناعية الضخمة ، التي كان يملكها القطاع الخاص والمختلط ، الى القطاع العام ، اضافة الى المشاريع الحكومية والمصالح التي كانت قائمة قبل التأميم ، واضافة الى المشاريع التي يتم اكمالها اولا بأول بموجب خطط التنمية القومية • فلا غرو ان اصبح القطاع الصناعي العام ذا اهمية بالغة ، نظرا لضخامة الاموال المستثمرة فيه وأهمية الانشطة الصناعية التي يمارس نشاطه فيها ، وبالتالي فقد اصبح القطاع العام الموجه الرئيسي للصناعة في العراق •

وهذا مما يدفعنا الى ان نلقي نظرة فاحصة الى البعض من اهم مشروعات القطاع الصناعي العام القائمة بالانتاج فعلا وبضمن نشاط المؤسسة العامة للصناعة وشركاتها التابعة :

اولا : المجموعة النوعية لصناعة المواد الغذائية والكيميائية

	رأس المال
شركة استخراج الزيوت النباتية	٢ر٥ مليون دينار
شركة منتوجات بذور القطن	٠ر٩ " "
شركة المطاحن العراقية	٠ر٤ " "
شركة طحن حبوب الشمال	٠ر٢ " "
شركة تجارة وطحن الحبوب العراقية	٠ر٢ " "
مصلحة التعليب في كربلاء	٠ر٤ " "
مصلحة شؤون الألبان العامة	١ر٧ " "
مصلحة صنع السكر في الموصل	٠ر٣ " "
المجموع	٩ر٣

وسنناقش فيما يلي تطور النشاط الانتاجي لأهم شركتين في هذه المجموعة ، وهما : شركة استخراج الزيوت النباتية ، ومصلحة صنع السكر في الموصل :

(١) شركة استخراج الزيوت النباتية

تتألف هذه الشركة من شركتين هما : شركة استخراج الزيوت النباتية وشركة الرافدين لصناعة المنظفات ، حيث تم دمج الشركتين عام ١٩٦٥ ، وبلغ رأسمال الشركة نحو ٢٤٤٥ ألف دينار وذلك في نهاية آذار ١٩٦٧ . وتقوم الشركة بانتاج انواع مختلفة من الزيوت المهدرجة السائلة والصابون ومساحيق التنظيف . وتبلغ الطاقة الانتاجية للمعمل ٣٧٥٠٠ طن من الزيوت و ٩٦٠٠ طن من الصابون و ١١٠٠٠ طن من المنظفات . وبلغ عدد المشتغلين في الشركة عام ١٩٦٧ نحو ٨٧٠ ، اما الاجور المدفوعة للمشتغلين عام ١٩٦٧ فقد بلغت نحو ٤١٥ ألف دينار . وهذا يعني ان العمالة في الشركة زادت بنحو ٢ر٤٪ ، وان الاجور ارتفعت بنسبة ٨ر١٠٪ ، مما يوحي بتحسن واضح في متوسط اجر المشتغل . اما بالنسبة للتوسعات الاستثمارية فقد بلغت قيمتها نحو ٩٧٢ ألف دينار في السنة ١٩٦٨/٦٧ المالية ، في حين انه كان من المخطط ان ينفذ ما قيمته ٦٢٩ ألف دينار فقط من التوسعات .

ويبين الجدول التالي رقم ١٠٤ الانتاج الفعلي والمخطط للشركة من مختلف المنتجات ١٩٦٧ . ويدل الجدول على ان انتاج الشركة من مختلف المواد قد حقق استخدام ٤ر٧٣٪ من الطاقة الانتاجية ، كما ان الانتاج الفعلي من هذه المواد يمثل نحو ٩ر٩٢٪ من الانتاج المخطط . كما انه بمقارنة انتاج سنة ١٩٦٧ بالسنة السابقة نجد ان انتاج ١٩٦٧ قد حقق زيادة عن انتاج سنة ١٩٦٦ بنسبة ٩ر٥٪ ، حيث بلغ انتاج سنة ١٩٦٦ نحو ٣ر٤٠ ألف طن ، ارتفع الى ٧ر٤٢ ألف طن سنة ١٩٦٧ . ويلاحظ

كذلك ان انتاج الصابون قد هبط عما كان عليه مستوى الانتاج سنة ١٩٦٦ ، اذ بلغ انتاج الصابون سنة ١٩٦٦ نحو ٧١٦٤ طن ، انخفض الى ٧٠١٩ طن سنة ١٩٦٧ .

اما الجدول الذى يليه رقم ١٠٥ فيوضح ارقام مبيعات الشركة من مختلف المواد خلال سنة ١٩٦٧ . ويستدل من هذه الارقام أن الشركة حققت نحو ٩٤٫٢٪ من المبيعات المخططة ونحو ١٠١٫٤٪ من الانتاج الفعلي . وبمقارنة ارقام مبيعات الشركة سنة ١٩٦٧ بمبيعاتها سنة ١٩٦٦ ، نجد ان كمية المبيعات قد زادت من ٤٠٫١ ألف طن سنة ١٩٦٦ الى ٤٣٫٣ ألف طن سنة ١٩٦٧ ، اى بزيادة تبلغ نسبتها ٧٫٨٪ .

غير ان ارقام مبيعات الصابون هي وحدها التي ترد كاستثناء من الاتجاه العام نحو زيادة مبيعات الشركة ، اذ انخفضت كمية مبيعات الصابون من ٧٫٢ آلاف طن سنة ١٩٦٦ الى ٧٫٠ آلاف طن سنة ١٩٦٧ :

جدول رقم ١٠٤

الانتاج في شركة الزيوت النباتية العامة لسنة ١٩٦٧/١٩٦٨

المادة	وحدة القياس	الطاقة الانتاجية (١)	الانتاج المخطط (٢)	الانتاج الفعلي ٦٦/٦٧ (٣)	الانتاج الفعلي ٦٧/٦٨ (٤)	٤ : ١ %	٤ : ٢ %	٤ : ٣ %
الزيوت	طن	٣٧٥٠٠٠	٢٩٦٧٠	٢٦١٥٠	٢٨٤١٦	٧٥ر٧	٩٥ر٧	١٠٨ر٦
الصابون	طن	٩٦٠٠	٧٧٩٦	٧١٦٤	٧٠١٩	٧٣ر١	٩٠ر٠	٩٧ر٩
المنظفات	طن	١١٠٠٠	٨٤٥١	٦٩٥٣	٧٢٢٠	٦٥ر٦	٨٥ر٤	١٠٣ر٨
المجموع		٥٨١٠٠	٤٥٩١٧	٤٠٢٦٧	٤٢٦٥٥	٧٣ر٤	٩٢ر٩	١٠٥ر٩

جدول رقم ١٠٥

المبيعات في شركة الزيوت النباتية العامة لسنة ١٩٦٧/١٩٦٨

المادة	وحدة القياس	المبيعات المخططة (١)	الانتاج الفعلي (٢)	المبيعات الفعلية ٦٦/٦٧ (٣)	المبيعات الفعلية ٦٧/٦٨ (٤)	٤ : ١ %	٤ : ٢ %	٤ : ٣ %
الزيوت	طن	٢٩٦٧٠	٢٨٤١٦	٢٦١٥٠	٢٨٩٤١	٩٧ر٥	١٠١ر٨	١١٠ر٦
الصابون	طن	٧٧٩٦	٧٠١٩	٧١٦٣	٦٩١٥	٨٨ر٧	٩٨ر٥	٩٦ر٥
المنظفات	طن	٨٤٥١	٧٢٢٠	٦٨١٧	٧٤٤٢	٨٧ر٧	١٠٢ر٦	١٠٨ر٧
المجموع		٤٥٩١٧	٤٢٦٥٥	٤٠١٣٠٠	٤٣٢٦٨	٩٤ر٢	١٠١ر٤	١٠٧ر٨

(٢) مصلحة صنع السكر فى الموصل

بلغ رأسمال المصلحة حتى نهاية آذار ١٩٦٧ نحو ٢٩٥٥ ألف دينار ، كما بلغ عدد المشتغلين بالشركة نحو ٣٩١ مشتغل سنة ١٩٦٧ ، يقابل ٣٥٣ مشتغل سنة ١٩٦٦ ، اى بزيادة قدرها ٣٨ مشتغل وتبلغ نسبتها ١٠٫٨٪ . وبلغت الاجور المدفوعة لهم نحو ١٣١ ألف دينار سنة ١٩٦٦ ، ارتفعت الى ١٤٥ ألف سنة ١٩٦٧ ، اى بزيادة تبلغ نسبتها نحو ١٠٫٧٪ . اما قيمة التوسعات الاستثمارية المنجزة حتى نهاية السنة ١٩٦٧ المالية فقد بلغت نحو ١٩ ألف دينار ، بينما قدرت قيمة التوسعات الاستثمارية المخططة بنحو ٤٢٦ ألف دينار .

اما من ناحية الانتاج فان المصلحة تنتج نوعين من السكر : السكر العادى بطاقة انتاجية قدرها ٦١٠٠٠ طن لوجبتين عمل ، وسكر المكعبات بطاقة انتاجية قدرها ١٤٤٠ طن لوجبة واحدة ، وفى سنة ١٩٦٧ حققت المصلحة من الانتاج الفعلي ما يعادل نحو ٩٧٫٠٪ من الطاقة الانتاجية ونحو ١١٨٫٤٪ من الانتاج المخطط . غير ان الانتاج الفعلى لسنة ١٩٦٧ أنخفض عن الانتاج الفعلي لسنة ١٩٦٦ بدرجة طفيفة ، اذ بلغ الانتاج سنة ١٩٦٦ نحو ٥٩١٢٧ طن ، انخفض الى ٥٩٥٢٩ طن عام ١٩٦٧ . ويعود السبب الى ان الموسم الزراعي لم يكن جيدا ، حيث ان المعمل يعتمد على زراعة البنجر فى المناطق الشمالية . ومع ذلك فان انتاج سكر المكعبات قد زاد بنسبة ٣٨٫٩٪ فى سنة واحدة ، حيث بلغ الانتاج نحو ٧٣٥ طن سنة ١٩٦٦ ، ارتفع الى ١٠٢١ طن سنة ١٩٦٧ .

اما من ناحية ارقام المبيعات فقد حققت المصلحة سنة ١٩٦٧ مبيعات فعلية بنسبة ١٢٠ر٤٪ عما كان مخططا ، وبنسبة ١٠١ر٧٪ من الانتاج الفعلي .

ومما يسترعى الانتباه أنه بينما ارتفعت مبيعات المصلحة بدرجة طفيفة سنة ١٩٦٧ عما كانت عليه سنة ١٩٦٦ ، فان مبيعات سكر المكعبات بالذات قد طفرت طفرة كبيرة فيما بين هاتين السنتين . اذ ارتفعت مبيعات المصلحة (من السكر العادى وسكر المكعبات معا) من ٥٦١٧٧ طن سنة ١٩٦٦ الى ٦١٥٧٤ طن سنة ١٩٦٧ أى بنسبة زيادة قدرها ٩ر٦٪ ، في حين ان مبيعات سكر المكعبات ارتفعت من ٦٤٥ طن سنة ١٩٦٦ الى ١٠٦٧ طن سنة ١٩٦٧ أى بنسبة زيادة قدرها ٦٥ر٤٪ ، كما يتضح بالجدولين الآتيين :

جدول رقم ١٠٦

الانتاج في مصلحة صنع السكر في الموصل لسنة ١٩٦٧/١٩٦٨

اسم المادة	وحدة القياس	الطاقة الانتاجية (١)	الانتاج المخطط (٢)	الانتاج الفعلي ٦٦/٦٧ (٣)	الانتاج الفعلي ٦٧/٦٨ (٤)	٤ : ١ %	٤ : ٢ %	٤ : ٣ %
سكر عادى	طن	٦١٠٠٠	٤٩٧٠٠	٥٩٩٢٧	٥٩٥٢٩	٩٧ر٥	١١٩ر٧	٩٩ر٤
سكر مكعبات	طن	١٤٤٠	١٤٤١	٧٣٥	١٠٢١	٧٠ر٩	٧٠ر٨	١٣٨ر٩
المجموع		٦٢٤٤٠	٥١١٤١	٦٠٦٦٢	٦٠٥٥٠	٩٧ر٠	١١٨ر٤	٩٩ر٨

جدول رقم ١٠٧

المبيعات في مصلحة صنع السكر في الموصل لسنة ١٩٦٧/١٩٦٨

اسم المادة	وحدة القياس	المبيعات المخططة (١)	الانتاج الفعلي (٢)	المبيعات الفعلية ٦٦/٦٧ (٣)	المبيعات الفعلية ٦٧/٦٨ (٤)	٤ : ١ %	٤ : ٢ %	٤ : ٣ %
سكر عادى	طن	٤٩٧٠٠	٥٩٥٢٩	٥٥٥٣٢	٦٠٥٠٧	١٢١ر٧	١٠١ر٦	١٠٨ر٩
سكر مكعبات	طن	١٤٤١	١٠٢١	٦٤٥	١٠٦٧	٧٤ر٠	١٤٠ر٥	١٦٥ر٤
المجموع		٥١١٤١	٦٠٥٥٠	٥٦١٧٧	٦١٥٧٤	١٢٠ر٤	١٠١ر٧	١٠٩ر٦

ثانيا : المجموعة النوعية لصناعة الغزل والنسيج

وتضم هذه المجموعة تسع شركات تعمل في حقول الغزل والنسيج ، القطني والصوفي والحريري ، فضلا عن انتاج السجاد والجوت وحياكة الملابس ويبلغ رأسمال هذه الشركات مجتمعة نحو ٩ر٤ ملايين دينار ، كما يتضح في البيان الآتي :

اسم الشركة	رأسمال الشركة
الشركة العامة للغزل والنسيج	١١٠٩ بآلاف الدنانير
مصلحة القطن الطبي	١٦٩ " "
شركة فتاح باشا للغزل والنسيج	٥٤٦ " "
شركة السجاد العراقية	٦٣ " "
شركة صناعة الجوت العراقية	٥٦٢ " "
مصلحة الغزل والنسيج الحكومية في الموصل	٣٧٥٤ " "
مصلحة الخياطة العامة	٩٧٩ " "
الشركة العامة للحياكة في الكوت	٢١٨٤ " "
الشركة العامة لصناعة الحرير الصناعي في سدة الهندية	-
المجموع	٩٣٦٦

وسنناقش فيما يلي النشاط الانتاجي لشركة فتاح باشا للغزل والنسيج ، باعتبارها من أقدم المؤسسات الصناعية في العراق .

شركة فتاح باشا للغزل والنسيج

تقوم الشركة بانتاج مختلف الاقمشة والبطانيات والغزول . وتبلغ الطاقة الانتاجية للاقمشة نحو ٣٦٠ ألف متر طولي و ١٥٠ ألف بطانية و ١٧٠ طن من الغزول . وقد بلغ عدد المشتغلين في معمل

الشركة في السنة ١٩٦٦ المالية ٨٧٥ مشتغل ، ارتفع الى ٨٨٥ مشتغل في السنة ١٩٦٧ المالية ، اى بزيادة قدرها ١٫٠١ اما الاجور المدفوعة فقد بلغت نحو ٢٢١ ألف دينار في السنة ١٩٦٦ المالية ، ارتفعت الى ٢٣٨ ألف دينار في السنة ١٩٦٧ المالية ، اى بزيادة تبلغ نسبتها نحو ٧٫٧٪ .

اما من ناحية الانتاج فقد حققت الشركة زيادة في انتاج الاقمشة بنسبة تبلغ ٤٫٦٪ في السنة ١٩٦٧ المالية عما كان عليه الانتاج في السنة ١٩٦٦ المالية . هذا بينما حققت مبيعات الاقمشة زيادة مناظرة تبلغ ٣٣٫٠٪ في سنة ١٩٦٧ بالمقارنة بسنة ١٩٦٦ . ويعزى ذلك الى تصريف المخزون من الاقمشة ، حيث بلغت المبيعات سنة ١٩٦٦ نحو ٢٧٠ ألف متر طولى ، ارتفعت الى ٣٥٩ ألف متر طولي . اما بالنسبة للبطانيات فقد تناقص حجم الانتاج في سنة ١٩٦٧ بنسبة ١٫٠٪ عما كان عليه في سنة ١٩٦٦ .

اما عن ارقام المبيعات فقد هبطت بنسبة ١٠٫٧٪ في سنة ١٩٦٧ بالمقارنة بسنة ١٩٦٦ ، حيث بلغت كمية المبيعات ١٩٦٦ نحو ١٩٠ ألف بطانية ، هبطت الى ١٧٠ ألف بطانية ، اى بنقص قدره ٢٠ ألف بطانية . واما بالنسبة للغزول فقد انخفض انتاجها من ٢٣٨ طن سنة ١٩٦٦ الى ١٨٦ طن سنة ١٩٦٧ . كذلك فقد انخفضت مبيعات الغزول من ٢٣٧ طن سنة ١٩٦٦ الى ١٦٨ طن سنة ١٩٦٧ ، اى بنقص تبلغ نسبته نحو ٢٨٫٨٪ ، كما هو موضح بالجدولين الآتيين :

جدول رقم ١٠٨

الانتاج في شركة فتاح باشا للغزل والنسيج لسنة ١٩٦٧/١٩٦٨

اسم المادة	وحدة القياس	الطاقة الانتاجية (١)	الانتاج المخطط (٢)	الانتاج الفعلي ٦٦/٦٧ (٣)	الانتاج الفعلي ٦٧/٦٨ (٤)	١ : ٤ ٪	٢ : ٤ ٪	٣ : ٤ ٪
اقمشة	م٠ طولي	٣٦٠٠٠٠	٢٦١٥٠٠	٢٨٤٥٠٠	٢٩٧٦٠٠	٨٢ر٦	١١٣ر٨	١٠٤ر٦
بطانيات	بطانية	١٥٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	١٨٠٣٠٠	١٨٠٢٠٠	١٢٠ر١	١٠٠ر١	٩٩ر٩
غزول	طن	١٧٠	٢٣٤	٢٣٨	١٨٦	١٠٩ر٥	٧٩ر٧	٧٨ر١

جدول رقم ١٠٩

المبيعات في شركة فتاح باشا للغزل والنسيج لسنة ١٩٦٧/١٩٦٨

اسم المادة	وحدة القياس	المبيعات المخططة (١)	الانتاج الفعلي (٢)	المبيعات الفعلية ٦٦/٦٧ (٣)	المبيعات الفعلية ٦٧/٦٨ (٤)	١ : ٤ ٪	٢ : ٤ ٪	٣ : ٤ ٪
اقمشة	م٠ طولي	٣١٠٠٠٠	٢٩٧٦٠٠	٢٦٩٥٠٠	٣٥٨٥٠٠	١١٥ر٦	١٢٠ر٤	١٣٣ر٠
بطانيات	بطانية	١٨٠٠٠٠	١٨٠٢٠٠	١٩٠١٠٠	١٦٩٨٠٠	٩٤ر٣	٩٤ر٢	٨٩ر٣
غزول	طن	٢٣٤	١٨٦	٢٣٧	١٦٨	٧٢ر١	٩٠ر٤	٧١ر٢

ثالثا : المجموعة النوعية لصناعة المواد الانشائية

وتضم هذه المجموعة الشركات العامة التي تمارس نشاطها في صنع المواد اللازمة للابنية والانشاءات كالسمنت والاسبست والاجهزة والمعدات الكهربائية . ويبلغ رأسمال هذه الشركات مجتمعة نحو ١٨ر١ مليون دينار ، موزعا كالآتي :

اسم الشركة	رأس المال
شركة السمنت العراقية	٧١٤٨ بالاف الدنانير
شركة سمنت الموصل	٣٧٦٤ " "
مصلحة سمنت سرجنار	٢٨٧٢ " "
شركة الصناعات العقارية	٨٨٧ " "
شركة صناعة الاسبست	٤٠٠ " "
الشركة العامة للاجهزة والمعدات الكهربائية	٣٠٠٠ " "

وسنناقش فيما يلي النشاط الانتاجي لشركة السمنت العراقية باعتبارها اهم شركات هذه المجموعة ، اذ يمثل رأسمالها نحو ٦ر٣٩٪ من مجموع رأسمال شركات هذه المجموعة :

شركة السمنت العراقية

تأسست هذه الشركة ، كما قدمنا ، بدمج ثلاث شركات لانتاج السمنت بعد صدور قرارات التأميم عام ١٩٦٤ ، وهذه الشركات هي : شركة السمنت العراقية ، وشركة السمنت المتحدة وشركة سمنت الرافدين. وتقوم الشركة بانتاج السمنت الاعتيادي والمقاوم للاملاح والمعتدل ، وتبلغ الطاقة الانتاجية الكلية لمعامل الشركة نحو ٨٤٠ ألف طن في السنة .

اسم المعمـــــل	الطاقة الانتاجيـــة
معمل بغـــداد	٤٢٠ ألف طـــن
معمل الســـدة	٢١٠ " "
معمل الســـماوة	٢١٠ " "

وقد بلغ الانتاج الفعلي نحو ٨٦٥ ألف طن من السمنت في السنة ١٩٦٦ المالية ، ارتفع الى ٩٢٥ ألف طن في السنة ١٩٦٧ المالية ، اى بنسبة زيادة قدرها ٦ر٩ ٪ . اما بالنسبة للمبيعات فقد بلغت كمية المبيعات من السمنت نحو ٨٥٩ ألف طن في السنة ١٩٦٦ المالية ، ارتفعت الى ٩٢٩ ألف طن في السنة ١٩٦٧ المالية ، اى بنسبة زيادة قدرها نحو ٢ر٨٪ ، مما يدل على ان المبيعات تزداد باطراد وبصورة اسرع من الزيادة في الانتاج ، وذلك نتيجة للطلب المتزايد على السمنت في السوق المحلي وفي الاسواق الخارجية ، وعلى الاخص في منطقة الخليج العربي ، حيث تلاقي منتجات الشركة طلبا تزايدا عليها .

اما عن عدد المشتغلين في الشركة فقد بلغ نحو ١٢١٩ مشتغل في السنة ١٩٦٦ المالية ارتفع الى ١٢٦٧ مشتغل في السنة ١٩٦٧ المالية ، اى بنسبة زيادة قدرها ٣ر٩٪ ، وهذا امر طبيعي اذ ان الشركة قد قامت بتشغيل عدد اضافي من الأيدى العاملة في سنة ١٩٦٧ لتوفير متطلبات الزيادة المطردة في الانتاج من العنصر البشرى . واما عن الاجور المدفوعة فقد بلغت نحو ٣٧٩ ألف دينار في السنة ١٩٦٦ المالية ، ارتفعت الى ٤١٥ ألف دينار في السنة ١٩٦٧ المالية ، اى بزيادة بلغت نحو ٣٦ ألف دينار وبنسبة زيادة قدرها ٥ر٩٪ .

رابعا : المجموعة النوعية لصناعة الاحذية والجلود

تضم هذه المجموعة الشركات العامة التي تمارس نشاطها في صناعة الاحذية والجلود بأنواعها الممتازة والشعبية . ويبلغ رأسمال هذه الشركات متجمعة نحو ١ر٦ مليون دينار ، موزعا كالآتي :

اسم الشركة	رأس المال
شركة صناعة الجلود الوطنية	٤٧٦ بآلاف الدنانير
شركة باتا العراقية	٥٢١ " "
مصلحة صنع الاحذية الشعبية في الكوفة	٥٧٨ " "
	١٥٧٥

وسنناقش فيما يلي النشاط الانتاجي لشركة باتا العراقية ، باعتبارانها من اقدم الشركات التي تعمل في حقل صناعة الجلود والأحذية وان رأسمالها يمثل نحو ١ر٣٣٪ من مجموع رأسمال هذه المجموعة .

شركة باتا العراقية

تقوم شركة باتا العراقية بانتاج الاحذية على مختلف انواعها ، وهي تنتج احذية جلدية بطاقة انتاجية قدرها ١ر١ مليون زوج أحذية وذلك بوجبة عمل واحدة ، واحذية مطاطية بطاقة انتاجية قدرها ١ر٢٥ مليون زوج احذية بثلاث وجبات عمل ، واحذية بلاستيكية بطاقة انتاجية قدرها ٩٠٠ ألف زوج احذية بثلاث وجبات عمل .

وقد بلغ الانتاج الفعلي نحو ٢٠٥١ ألف زوج من مختلف الاحذية الجلدية والمطاطية والبلاستيكية في السنة ١٩٦٦ المالية ، ٢١٦٠ ألف في السنة ١٩٦٧ المالية ، اى بزيادة قدرها ١٠٩ ألف زوج من الاحذية المختلفة ، تبلغ نسبتها نحو ٣ر٥٪ . كما بلغت المبيعات نحو ١٩٢٨ ألف زوج من مختلف الاحذية في السنة ١٩٦٦ المالية ، زادت الى ٢١٤٢ ألف زوج في السنة ١٩٦٧ المالية ، اى بزيادة ٢١٤ ألف زوج ، وبنسبة زيادة قدرها نحو ١ر١١٪ .

وقد بلغ عدد المشتغلين بالشركة ٤٢٠ مشتغل في السنة ١٩٦٦ المالية ، ارتفع الى ٤٩٨ مشتغل في السنة ١٩٦٧ المالية ، اى بزيادة تبلغ ٧٨ مشتغل وبنسبة زيادة قدرها ٦ر١٨٪ . اما عن الاجور المدفوعة فقد بلغت ١٧٩ ألف دينار في السنة ١٩٦٦ المالية ، ارتفعت الى ١٩٩ ألف دينار في السنة ١٩٦٧ المالية ، اى بزيادة قدرها ٢٠ ألف دينار وتبلغ نسبتها ١ر١١٪ .

خامسا : المجموعة النوعية لصناعة السكاير والمواد المرتبطة بها

وتضم هذه المجموعة ثلاث شركات عامة تمارس نشاطها في صناعة السيكاير ، وصناعة الكبريت ، وصناعة الورق ، ويبلغ رأسمالها مجتمعة نحو ٩٢٨ ألف دينار ، حتى نهاية آذار ١٩٦٧ ، على النحو الآتي :

اسم الشركة	رأس المال
شركة الدخان العراقية	٥٣١ بآلاف الدنانير
شركة الكبريت المتحدة	٢٥٠ " "
شركة اتحاد مصانع الورق	١٤٧ " "
المجموع	٩٢٨ " "

وسنناقش فيما يلي النشاط الانتاجي لشركة الدخان العراقية ، باعتبار الشركة التي يتركز فيها انتاج السيكاير بالعراق وتستأثر ، فضلا عن ذلك بأكثر من نصف رأسمال هذه المجموعة النوعية .

شركة الدخان العراقية

تكونت شركة الدخان العراقية من دمج عدة شركات لانتاج السكاير* ، وذلك بعد صدور قرارات التأميم في الرابع عشر من تموز عام ١٩٦٤ . وتقوم الشركة بانتاج انواع مختلفة من السكاير بطاقة انتاجية كلية قدرها ٩ر٠ مليون كروص موزعة كالاتى** :

نوع السيكاير	الطاقة الانتاجية
سكاير بغداد	١٧٥٠٠٠٠ كروص
سكاير تركية	٣٠٠٠٠٠٠ "
سكاير لوكس	١٥٠٠٠٠٠ "
سكاير غازى	٢٧٥٠٠٠٠ "
المجموع	٩٠٠٠٠٠٠

وقد بلغ انتاج الشركة الفعلي من مختلف انواع السكاير نحو ٨ر٣ مليون كروص في السنة المالية ١٩٦٦ ، انخفض الى ٧ر٥ مليون كروص في السنة المالية ١٩٦٧ ، أى بنقص قدره نحو ٨ر٠ مليون كروص وتبلغ نسبته نحو ٩ر٦٪ . وقد كان اتجاه التطور في ارقام المبيعات هو نفس اتجاه التطور في ارقام الانتاج ، اذ نقصت المبيعات

(*) كانت هذه الشركات قد تأسست في بغداد قبل تأميمها بفترة طويلة وهي : شركة دخان عبود في سنة ١٩٢٦ ، وشركة الدخان الاهلية في سنة ١٩٣٦ ، وشركة دخان الرافدين في سنة ١٩٤٣ .

(**) الكروص تحتوى على ٢٠ علبة سكاير .

من ٨ر٣ مليون كروص الى ٧ر٥ مليون كروص فيما بين هاتين السنتين ، وبلغت نسبة النقص فى المبيعات نحو ٩ر٦٪ . وهذا يوحى بان الشركة تستهدى فى تخطيط انتاجها بتقديراتها عن حجم الطلب على مختلف انواع هذا الانتاج بصورة اقرب ما تكون الى الدقة ، الامر الذى يؤدى بطبيعة الحال ، الى تحقيق الموازنة بين الانتاج والمبيعات ، مما يزيح عن كاهل الشركة عبء تراكم المخزون .

وقد بلغ عدد المشتغلين فى الشركة نحو ١٧٦٥ مشتغل فى السنة ١٩٦٧ المالية ، دفعت لهم اجور بلغ قدرها نحو ٧٣٠ ألف دينار . وقد خفض عدد المشتغلين فى الشركة سنة ١٩٦٧ عما كان عليه سنة ١٩٦٦ * ويرجع ذلك الى انه كان هناك عمال فائضين عن الحاجة ، نتيجة للدمج من ناحية ولاحلال المكائن الحديثة محل المشتغلين في بعض عمليات الانتاج من ناحية اخرى .

وبلغت قيمة التوسعات الاستثمارية المتحققة فى هذه الشركة نحو ١٢١ ألف دينار حتى نهاية آذار ١٩٦٧ .

وقد كان الاتجاة المتزايد نحو المكننة فى صنع السكاير ، بدلا من الاعتماد على العمل اليدوى ، كأسلوب حديث فى الانتاج ، اتجاها محمودا له اثره

(*) كان عدد المشتغلين بالشركة عام ١٩٦٦ نحو ١٧٩١ مشتغلا يتقاضون اجورا بلغت جملتها نحو ٧٧٦ ألف دينار .

الواضح في تطوير هذه الصناعة بالعراق . اذ رغم ان صناعة السكاير من اقدم الصناعات التي تأسست في القطر ، كما اوضحنا في الفصل السابق ، الا ان اتباع اسلوب المكننة في هذه الصناعة لم يكن الا بصورة جزئية محدودة . وليس من شك ان الجهود التي تبذلها الشركة في استقدام الخبراء الاختصاصيين واستيراد المكائن الحديثة وتحسين نوعية التبوغ المستخدمة في صنع السكاير، لابد ان تؤت ثمارها في تحسين الانتاج والارتفاع بنوعيته وتقليص تكلفته .

واجمال القول ان المؤسسة العامة للصناعة ادت دورها كجهة اشرافية على الشركات الصناعية العامة ، في مرحلة تاريخية حاسمة من مراحل التنمية الصناعية في العراق . كما ان خروج المؤسسة العامة للصناعة الى حيز الوجود هو مؤشر على قيام مرحلة تالية للتنظيم الاقتصادي الذي بدأ بقرارات التأميم . ان هذه المرحلة قد نقلت دور المؤسسة الاقتصادية من دور المنظم الذي يؤلف بين القطاعين العام والخاص في نوع من المشاركة الى دور الادارة الاقتصادية لحساب القطاع العام في اطار من التنظيم الاشتراكي على ثلاث مستويات مركزية متدرجة ، وهي : الادارة المباشرة على مستوى الشركة الصناعية العامة ، والادارة غير المباشرة - بطريق الاشراف والتوجيه - على مستوى النشاط الصناعي بواسطة المؤسسة العامة للصناعة ، والاشراف الاعلى والتنسيق على مستوى القطاع بواسطة وزارة الصناعة. وفي اطار هذا التنظيم الجديد اتسع نطاق نشاط المؤسسة العامة للصناعة ، وزادت فعالياتها الاقتصادية ،لا باضافة المصالح الصناعية الحكومية التي كانت قائمة قبل صدور قرارات التأميم فحسب ، بل ، ايضا ، بتسلم المؤسسة ، كجهة منتفعة ، كل ما تحققه الخطة الاستثمارية من انجازات لمراحل انشاء المشروعات الصناعية الجديدة .

واذا سلمنا بأن الربح هو احد المعايير الاساسية لتقيـــــيم اذ اذ المؤسسة العامة للصناعة ، فان ما حققته من ارباح بيانها كالآتى :

السنة الماليـــة	الاربـــاح	
١٩٦٤	٣٥٥٥	بالآلف دينار
١٩٦٥	٥٩٢٨	" "
١٩٦٦	٦٨٠١	" "
١٩٦٧	٨٥٢٢	" "

يدل على انها قد حققت زيادة سنوية في الارباح تبلغ في المتوسط نحو ٧ر١٦٥٥ الف دينار سنويا خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ ، اى بنسبة ٦ر٤٦٪ من ارباح عام ١٩٦٤ . اما زيادة الارباح المتحققة سنة ١٩٦٧ عما كانت عليه سنة ١٩٦٤ فتبلغ نحو ٠ر٤٩٦٧ ألف دينار اى بنسبة قدرها نحو ٧ر١٣٩٪ من ارباح ١٩٦٤ .

وقد اتاح هذا القدر من الارباح المتحققة بالمؤسسة ، خـــــلال الفترة المذكورة ، توزيع مبالغ كبيرة من هذه الارباح على موظفى وعمـــــال المؤسسة وشركاتها التابعة ، ارتفعت من ٥٦٤ ألف دينار سنة ١٩٦٤ الـى ٧٤٦ ألف دينار سنة ١٩٦٥ ، ثم الى ٨١٢ ألف دينار سنة ١٩٦٦ ، والى ٨٦٨ ألف دينار سنة ١٩٦٧ . وهذا يعني ان ماتحقق من زيادة فـــي الارباح الموزعة على موظفي وعمال المؤسسة وشركاتها التابعة ، خلال الفـترة المذكورة ، يبلغ نحو ٣٠٤ ألف دينار اى بنسبة ٩ر٥٣ من الارباح الموزعـة سنة ١٩٦٤ . اما متوسط الزيادة السنوية في الارباح الموزعة فيبلـــــغ ٣ر١٠١ ألف دينار ، وتبلغ نسبته نحو ٩٦ر١٧٪ .

كما أتاحت الارباح المتحققة لدى المؤسسة العامة للصناعة ، بهـــذا القدر المتزايد سنة بعد اخرى ، القيام بالمزيد من التوسعات الاستثماريـــة

التي يمكن معها توسيع قاعدة الانتاج في شركات المؤسسة وتحسين نوعيته .

وبصدور القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٠ في شأن المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة ، تم الغاء المؤسسة العامة للصناعة ، وحلت محلها خمس مؤسسات نوعية متخصصة مرتبطة ايضا بوزارة الصناعة على النحو الذى فصلناه فيما سبق .

٧ — تطور القطاع الصناعي الخاص (١٩٦٥ — ١٩٦٩)

ان متابعة تطور القطاع الصناعي الخاص خلال الفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٩ يقتضي اولا متابعة نشاط المصرف الصناعي في المساهمة في المشروعات الصناعية الجديدة ، او التوسعات في المشروعات القائمة في ذلك الجزء من القطاع الخاص الذى يطلق عليها القطاع الصناعي المختلط ، باعتبار ان هذه التسمية تعنى عن اشتراك رأس المال العام ورأس المال الخاص في اقامة بعض المشروعات او التوسع فيها . ويقتضى الامر ، ثانيا ، متابعة تطور القطاع الصناعي الخاص (ويضمنه القطاع المختلط) ، من حيث تطور عدد المؤسسات العاملة بالقطاع ، ورأس المال المدفوع ، وقيمة الانتاج والقيمة المضافة وعدد المشتغلين وانتاجية المشتغل سواء على مستوى القطاع الصناعي الخاص ، او على مستوى كل نشاط من نشاطاته المختلفة .

أ — مساهمة المصرف الصناعي في تطور القطاع الصناعي المختلط

كان من اثر صدور قرارات التأميم عام ١٩٦٤ ان انتقلت مساهمات المصرف الصناعي في كثير من الشركات الصناعية الى المؤسسة العامة للصناعة ، وبهذا حلت المؤسسة مكان المصرف في توجيه القطاع الصناعي . وبعبارة اخرى فقد انخفضت مساهمات المصرف الى ١٤٧ ألف دينار في نهاية عام ١٩٦٤ ، بعد ان

تصل الى ٢١٦٥ ألف دينار قبل صدور قرارات التأميم كما انه بعد ما كان المصرف يساهم في ١٦ شركة صناعية قبل صدور قرارات التأميم ، فقد انخفض العدد الى اربع شركات صناعية فقط . ولهذا فلم يكن ثمة مناص من اتجاه المصرف ، بعد عام ١٩٦٤ ، الى مجالات تعتبر من النشاط التجاري والعقاري ، بالاضافة الى دوره في تمويل القطاع الصناعي ، مع ان هذا الاتجاه ليس من اختصاصات المصرف والهدف الذي انشئ من اجله . غير ان ذلك لا يدعو الى التقليل من اهمية الدور الذي سبق ان قام به المصرف في انعاش صناعات عديدة بالقطاع الخاص . ولكن بالنظر الى التحول الاشتراكي الذي حدث في الاقتصاد العراقي ، فقد شملت قرارات التأميم بعض المؤسسات الصناعية التي كان يهم فيها المصرف . وهذه المؤسسات هي : شركة السمنت العراقية ، وشركة استخراج الزيوت النباتية ، وشركة صناعات الجلود الوطنية ، وشركة الصناعات الحقارية ، وشركة الغزل والنسيج ، وشركة طحن وتجارة الحبوب ، هذا بالاضافة الى عدد من المؤسسات المالية الاخرى . ومع ذلك فقد ظلت للمصرف مساهمات اخرى في عدة مؤسسات صناعية اخرى بلغ عددها ست مؤسسات ، وبلغ مجموع رؤوس اموالها نحو ١٫٧ مليون دينار ، كما بلغت مساهمات المصرف فيها نحو ألف دينار ، اى بنسبة ٢٤٫٩٪ من رؤوس اموال هذه المؤسسات الست ، كما موضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ١١٠

المشاريع التي يساهم فيها المصرف الصناعي

خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩

(آلاف الدنانير)

اسم المشروع	رأس المال الكلي	مساهمة المصرف المدفوعة	نسبة المساهمة
			٪
شركة الصناعات الخفيفة	١٠٠٠	٢١٤	٢١ر٤
شركة صناعة التمور	١٠٠	٢٠	٢٠ر٠
الشركة الوطنية الكيميائية	١٥٠	٤٠	٢٦ر٧
شركة صناعات العمارة	١٠٠	٤٨	٤٨ر٠
شركة الهلال الصناعية	٢١٠	٥٤	٢٥ر٧
شركة اخشاب الشمال	١٥٠	٥٠	٣٣ر٣
المجموع	١٧١٠	٤٢٦	٢٤ر٩

غير ان المصرف لم يقف عند هذا الحد ، بل ساهم في ثلاثة مشاريع اخرى ، كانت لازالت تحت التأسيس او في مرحلة التشغيل التجريبي . وهذه المشاريع الثلاثة هي : شركة الدراجات الهوائية ، وشركة كربلاء لمنتجات التمور ، وشركة صناعات الخشب المضغوط في الديوانية . لقد ساهم المصرف بنحو ٢١٧ ألف دينار في هذه الشركات ، اى بنسبة ١٤ر٥٪ من مجموع رؤوس اموالها البالغ قدرها نحو ١ر٥ مليون دينار ، كما هو موضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ١١١

المشاريع التي تحت التأسيس والتي يساهم فيها المصرف الصناعي خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩

(آلاف الدنانير)

اسم المشروع	رأس المال الكلي	مساهمة المصرف المدفوعة	نسبة المساهمة
شركة الدراجات الهوائية	٢٥٠	٩٦	٣٨ر٤٪
شركة كربلاء لمنتجات التمور	٢٥٠	٣٠	١٢ر٠
شركة صناعات الخشب المضغوط في الديوانية	١٠٠٠	٩١	٩ر١
المجموع	١٥٠٠	٢١٧	١٤ر٥

وعلى ذلك فان مجموع مساهمات المصرف في جميع المشاريع القائمة بالانتاج فعلا والمشاريع التي تحت التأسيس ، قد بلغ نحو ٦٤٣ ألف دينار اى بنسبة ٢٠٪ من مجموع رؤوس اموال هذه المشاريع والبالغ قدره نحو ٣٢١٠ ألف دينار .

بالاضافة الى المشاريع التي تحت التأسيس فان المصرف قد اكمل الدراسات الفنية والاقتصادية لثلاثة مشاريع مهمة وذلك لغرض البدء بتأسيسها بالاشتراك مع القطاع الخاص وهي : مشروع الانابيب الحلزونية ، مشروع تجميع السيارات ، معجون الطماطة .

كما انه كان هناك عدد من المشاريع الهامة في مرحلة الدراسة وهي :

مشروع تصنيع الثروة السمكية في الخليج العربي والاهوار ، وانشاء عدد من مخازن التبريد في اماكن مختلفة ، ومشروع لانتاج بعض انواع المواد الاحتياطية للسيارات ، ومشروع صنع الكمبار من الياف النخيل ، ومشروع الغزول الصوفية التركيبية ، ومشروع انتاج الثلاجات ، ومشروع لانتاج المعجون في الموصل ، ومشروع لبناء مخزن تبريد في الموصل ، ومشروع لانتاج معجون الطماطة في النعمانية ، ومشروع لانتاج معجون الطماطة في ديالى ، ومشروع لانتاج الجص في بدرة ، ومشروع لانتاج الطابوق في الكوت ، وبعض المشاريع المقترحة في محافظة السليمانية ومحافظة اربيل .

لقد كان طبيعيا ان يهتم المصرف باجراء الدراسات الخاصة بالمشروعات التي تفتح مجالات جديدة للتصنيع ، فلقد كانت مشاريع الطحين والثلج والجرش ، وكذلك معامل المواد الانشائية والنسيج ، والمطابع ، تحظى بقروض ومساعدات المصرف . بيد ان ادارة المصرف ادركت ، بعد ذلك ، ان مثل هذه المشاريع قد حصلت من قروض المصرف ما يتناسب مع اهميتها بالنسبة للاقتصاد القومي ، فقررت وضع القيود والتعليمات التي من شأنها ان يوجه الاقراض الى صناعات جديدة اكثر أهمية ، وأمس حاجة الى أموال المصرف .

لقد توقف المصرف ، فعلا ، عن تمويل صناعات الطحين البدائية ، كما فرض حدودا للتسليف بالنسبة لمعامل الطابوق والثلج والطباعة والعصير ومعامل الخياطة ومعامل انتاج الجص والكاشي ، ووضع نسبا معينة لتسليف المشاريع الصناعية الاخرى كمعامل الجرش والحلويات والمعجنات ومحلات الحدادة. وقد ترتب على فرض هذه القيود ان تقلص عدد القروض الصناعية وانخفضت مبالغها خلال السنة ١٩٦٦ المالية والسنوات التي تلتها . ويمكن الاستدلال على مدى الانخفاض الكبير في مقدار المبالغ المصروفة لاصحاب المصانع الخاصة ، لو تتبعنا تطور المعدل الشهري لمبالغ القروض التي منحها المصرف الصناعي خلال الفترة موضوع الدراسة . لقد انخفض هذا المعدل من ٨٤ ألف دينار

سنة ١٩٦١ الى ٧٦ ألف دينار سنة ١٩٦٤ ، ثم الى ٦٦ ألف دينار سنة ١٩٦٥ ، والى ٥٠ ألف دينار سنة ١٩٦٦ ، ثم الى نحو ٢٠ ألف دينار سنة ١٩٦٨ .

ومع فرض القيود ، التي اشرنا اليها ، على الصناعات التي نالت قدرا كافيا من قروض ومساهمات المصرف الصناعي ، فقد امكن لهذا المصرف توجيه موارده وتركيزها - في قبوله لطلبات الاقتراض الجديدة - على صناعات مستحدثة لم تكن قائمة من قبل ، كصناعة المنتجات السلكية ، وصناعة تجميع التلفزيونات ، وصناعة المدافئ . وفي غضون السنوات الاخيرة من الفترة اتبع المصرف سياسة التسليف الموجه ، وهي السياسة الرامية الى تطوير وتنمية الصناعات المحلية وتحسين نوعية الانتاج ، مع الاخذ بنظر الاعتبار اهمية كل صناعة بالنسبة للاقتصاد القومي . ويوضح الجدول التالي رقم ١١٢ تطور عدد ومبالغ السلف الممنوحة للمشاريع الصناعية خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٦٨. وتكشف متابعة هذا التطور عن ان ثمة انخفاضا في عدد السلف ، من نحو ٤٦٤ سلفة عام ١٩٦٥ الى ١٢٩ سلفة عام ١٩٦٨ ، اى ان عدد السلف قد انخفض الى اقل من النصف خلال الفترة المذكورة .

ونفس هذا الاتجاه التنازلي ينطبق على مبالغ السلف ، اذ هبطت من ٧٩٦ ألف دينار عام ١٩٦٥ الى ٢٤٠ ألف دينار عام ١٩٦٨ ، اى بنقص قدره نحو ٥٥٦ ألف دينار وتبلغ نسبته ٨ر٦٩٪ خلال الفترة المذكورة.

كما يدل الجدول على ان المصرف الصناعي كان يركز السلف الممنوحة من قبله عام ١٩٦٥ على صناعة الطابوق والمواد الانشائية وصناعة المواد الغذائية والمشروبات وصناعة الغزل والنسيج والحياكة ، اذ نالت هذه الصناعات الثلاث في مجموعها ما يقرب من ٠ر٣٥٪ من مجموع مبالغ السلف التي منحها المصرف في ذلك العام . اما في عام ١٩٦٨ فقد تركزت سلف المصرف على صناعة البلاستيك والصناعات السلكية والكهربائية الى جانب صناعة الغزل والنسيج

والحياكة ، اذ نالت هذه الصناعات الثلاث مجتمعة مايقرب من ٠ر٦٥٪ من مجموع مبالغ السلف التي منحها المصرف عام ١٩٦٨ ٠

وهذا التطور في التوزيع النسبي لسلف المصرف هو ، في الواقع ، انعكاس للاتجاه الذى اتخذه ازاء بعض الانشطة الصناعية بالقطاع الخاص ٠ اذ امتنع المصرف عن تسليف معامل المواد الغذائية ومعامل المواد الانشائية ، بعدما كانت تتلقى من المصرف مساعدات كبيرة نسبيا في بداية الفترة ، فمثلا انخفض ما حصلت عليه مصانع الطابوق والجص والمواد الانشائية من مبالغ السلف ، من ٩٦ ألف دينار عام ١٩٦٥ الى الفى دينار عام ١٩٦٨ ، وبذلك هبطت الاهمية النسبية لمساهمة المصرف فى هذا النشاط الصناعي من ١ر١٢ ٪ الى ٨ر٠٪ ٠ اما بالنسبة لمعامل الغزل والنسيج ، فانه رغم ان مبالغ السلف الممنوحة اليها قد تقلصت من ٩٢ ألف دينار عام ١٩٦٥ الى ٨٤ ألف دينار عام ١٩٦٨ ، فان الأهمية النسبية لمساهمة المصرف في هذا النشاط الصناعي قد ارتفعت من ٦ر١١٪ عام ١٩٦٥ الى ٠ر٣٥٪ عام ١٩٦٨ ٠

بيد انه من أهم ما يؤخذ على المصرف الصناعي انه لم يوجه عناية خاصة لمشاريع تربية الدواجن ، رغم مالهذه المشاريع من اهمية خاصة ، سيما وان العراق يستورد من الخارج كميات كبيرة من الدجاج والبيض سنويا ، نظرا لان المشاريع الحكومية ، فضلا عن المشاريع الخاصة ، في هذا النشاط لاتفى بحاجة السوق المحلي ٠ ومع ذلك فان مشاريع تربية الدواجن لم تنل أية مساعدة من المصرف في اية سنة من سنوات الفترة المذكورة ، فيما عدا سنة ١٩٦٧ ، حيث حصلت في تلك السنة على ١٧ ألف دينار ٠

جدول رقم ١١٢

عدد ومبالغ السلف المنحة من قبل المصرف الصناعي وتوزيعها على النشاطات الصناعية

١٩٦٥ - ١٩٦٨

(الالف الدنانير)

الصناعة	١٩٦٥			١٩٦٦			١٩٦٧			١٩٦٨		
	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى المجموع %	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى المجموع %	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى المجموع %	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى المجموع %
١ - الخابوق والمواد الانشائية	٣٨	٦٦	١٦٫١	٢٢	٢١	١٠٫٣	١٠	٢٠	٤٫٣	٣	٣	٠٫٨
٢ - الحدادة والميكانيك	٢٦	٢٣	٣٫٢	٨٨	٥٥	١٧٫٩	٢١	١٤	٣٫٠	٣٠	١٦	٢٫٢
٣ - الطحين والمجروش	١٨	١٢	٧٫٨	١٠	٢٦	٣٫٠	١١	٢١	٨٫٣	٢	٢	٠٫٣
٤ - صناعة النسيج	٢٨	٤٨	٣٫٠	٢٥	٢٦	٣٫٠	١	٣	٠٫٠	٢	٤	١٫٠
٥ - المواد الغذائية والمشروبات	٢٦	٨١	١١٫٢	٤٠	٦٥	١٠٫٨	٢٠	٢٢	٣٫١	١٢	١٤	٥٫٨
٦ - الغزل والنسيج والحياكة	٨٠	٢٢	١١٫٢	٧٢	١٣٢	٢١٫٦	١١	١١٥	٢٤٫٦	٢٧	٨٤	٣٥٫٠
٧ - الطباعة والصناعات الورقية	١٦	٢٢	٣٫٨	٢٥	٧٢	١٢٫٠	٢١	٨١	١٣٫٣	٤	٦	٢٫٥
٨ - البلاستيك	٢١	٥٧	٣٫٢	١٦	٤٢	٧٫٠	١٤	٥٣	١١٫٣	٥	٢١	١٣٫٢
٩ - صناعة المواد الكيماوية	٤	٢١	٣٫٢	—	—	—	١	١٢	٢٫٦	١	١٢	٥٫٠
١٠ - صناعات ملاحة وكهربائية	٢	٨	١٫٠	١٢	١٩	٤٫٨	٤	١٦	٣٫٤	٥	٤٠	١٦٫٣
١١ - صناعات معدنية	٤	٢٢	٣٫٨	—	—	—	٤	٢٦	٥٫٦	٣	٩	٣٫٨
١١ - الدواجن	—	—	—	—	—	—	٢	١٨	٣٫٨	—	—	—
١٢ - صناعات متنوعة اخرى	١٣١	٢١٦	٣٣٫٠	٧٠	٦٤	١٠٫٠	٢٢	٣٨	٨٫١	٢٢	١٣	٥٫٣
المجموع	٤٧٤	٦٦٢	١٠٠٫٠	٣٨٩	٦٠٣	١٠٠٫٠	١٧٤	٤٧٨	١٠٠٫٠	١٤٩	٢٤٠	١٠٠٫٠

| | | |

واذا ما انتقلنا من متابعة تطور الأهمية النسبية لتوزيع مبالغ السلف التي منحها المصرف الصناعي على النشاطات الصناعية المختلفة الى متابعة تطور التوزيع الجغرافي لهذه السلف ، فان نتائج هذه المتابعة تكشف عن ان محافظة بغداد تأتي في المرتبة الاولى عام ١٩٦٥ من حيث الاهمية النسبية للسلف (٦٥ر٣٪) ، تليها تنازليا محافظة بابل (٨ر٣٪) ثم محافظة نينوى (٦ر٩٪) ثم محافظة البصرة (٥ر٣٪) ، مما يعني ان هذه المحافظات الاربع قد نالت مجتمعة نحو ٨٥ر٨٪ من مجموع سلف المصرف ذاك العام . وهذا وضع طبيعي نظرا لتركز النسبة الكبرى من حركة التصنيع في هذه المناطق . اما في عام ١٩٦٨ فانه يلاحظ انه على الرغم من النقص الكبير في مبالغ السلف الممنوحة لمعامل محافظة بغداد (من ٥٢٠ ألف دينار عام ١٩٦٥ الى ١٥٨ ألف دينار عام ١٩٦٨) والنقص الطفيف نسبيا في مبالغ السلف الممنوحة لمعامل نينوى (من ٥٦ ألف دينار عام ١٩٦٥ الى ٥١ ألف دينار عام ١٩٦٨) ، فان الأهمية النسبية لتوزيع مبالغ السلف في هاتين المحافظتين قد ارتفعت بدرجة طفيفة بالنسبة لمحافظة بغداد (من ٦٥ر٣٪ عام ١٩٦٥ الى ٦٥ر٨٪ عام ١٩٦٨) وبدرجة كبيرة بالنسبة لمحافظة نينوى (من ٦ر٩٪ عام ١٩٦٥ الى ٢١ر٣٪ عام ١٩٦٨) ، بمعنى ان هاتين المحافظتين قد استأثرتا فيما بينهما بنحو ٨٧ر١٪ من مجموع سلف المصرف عام ١٩٦٨ . وتعليل هذه الظاهرة انما يرجع ، في حقيقة الامر ، الى انه نتيجة للسياسة الجديدة التي انتهجها المصرف في صرف السلف انخفضت مبالغ السلف في نهاية الفترة الى اقل من ثلث ما كانت عليه في بدايتها كما اوضحنا آنفا .

جدول رقم ٩١٣

عدد ومبالغ السلف الممنوحة من قبل المصرف العقاري حسب توزيعها الجغرافي

١٩٦٥ ـ ١٩٦٨

(الاف الدنانير)

المحافظة	١٩٦٥			١٩٦٦			١٩٦٧			١٩٦٨		
	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى المجموع ٪	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى المجموع	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى المجموع ٪	عدد السلف	المبلغ	النسبة الى المجموع ٪
بغداد	٢٢٥	٥٢٠	٦٥ر٠	٢٢٩	٤٤٩	٧٤ر٠	١١٤	٣١٠	٦٦ر٢	٧٦	١٥٨	٦٥ر٨
ديالى	٨	٦	٨ر٠	٣	١	٢ر٠	—	—	—	١	—	—
الانبار	٣	٢	٣ر٠	١	—	—	١	١	٢ر٠	١	—	—
واسط	١	٢	٣ر٠	٢	٢	٣ر٠	—	—	—	١	١	٤ر٠
بابل	٥٧	٢٦	٨ر٣	٣١	٣٦	٦ر٠	١٤	١٩	٤ر١	٤	٢	٨ر٠
كربلاء	٤٠	٣٦	٤ر٤	٣٤	٢٠	٣ر٣	٢٦	٣٤	٧ر٣	١١	٤	١ر٦
القادسية	٥	٥	٦ر٠	١	—	—	٢	٥	١ر١	—	—	—
البصرة	٢٢	٤٢	٥ر٣	١٤	٢٩	٤ر٥	٧	٢١	٢ر٦	٢	١	٤ر٠
عمان	٩	١٩	٢ر٤	١	١	٢ر٠	—	—	—	—	—	—
ذي قار	٧	١٩	٢ر٤	٤	٣	٥ر٠	—	—	—	١	١٤	٥ر٨
كركوك	٣٤	٢٠	٥ر٢	٢٢	١٩	٢ر٤	٩	٩	٢ر٣	٧	٥	١ر٢
اربيل	٣	١	١ر٠	٢	١	٢ر٠	٢	٢	٠ر٤	٢	٤	١ر٢
السليمانية	٢	٢	٣ر٠	٢	١	٢ر٠	٢	٥	١ر١	١	—	—
نفطي	٤٣	٥٦	٦ر٩	٣٩	٤٣	٦ر٧	٣٧	٥٥	١١ر٧	٢٢	٥١	٢١ر٣
المجموع	٤٢٤	٣٩٢	١٠٠ر٠	٣٨٩	٢٠٣	١٠٠ر٠	٢١٤	٦٤٨	١٠٠ر٠	١٢٩	٢٤٠	١٠٠ر٠

وتجدر الاشارة الى ان المصرف قد توسع كثيرا في مجال تقديم الخدمات المصرفية لعملائه الصناعيين • ويعتبر نشاط المصرف في هذا المجال تطورا حديثا ، بالنظر الى ان المصرف لمس ، من تجربته الطويلة ، ان التسليف الصناعي لا يمكن ان يقتصرعلى التسليف طويل او متوسط الامد ، وان الصناعة كغيرها من النشاطات الاقتصادية قد تحتاج الى ائتمان قصير الامد لتوفير رؤوس اموال التشغيل •

لذلك فان قسم الصيرفية بالمصرف الصناعي سجل توسعا ملحوظا في نشاطه منذ عام ١٩٦٥ ، واطرد هذا التوسع حتى احتلت فعاليات هذا القسم مكان الصدارة بالنسبة لاقسام المصرف الاخرى • وقد شملت خدمات المصرف عدة جوانب ، منها : فتح الاعتمادات ، وخصم الاوراق التجارية ، وفتح الحسابات الجارية (المكشوف) ، واصدار الكفالات ،وغير ذلك من الفعاليات المصرفية البحتة • ولقد بلغ عدد الاعتمادات المفتوحة خلال عام ١٩٦٥ ٦٦٤ اعتمادا بلغت قيمتها ما يقرب من مليوني دينار ، وفي عام ١٩٦٦ ارتفع عدد الاعتمادات الى ٨٣٤ اعتمادا بلغت قيمتها ايضا نحو مليوني دينار • وهنا يلاحظ ان تزايد عدد الاعتمادات ، رغم ثبات مجموع مبالغها ، دليل قاطع على اتساع نطاق الخدمات التي يؤديها المصرف للصناعيين ، حيث شملت الخدمات المشاريع الصغيرة نسبيا والتي هي باس الحاجة الى خدمات المصرف •

ومن اهم فعاليات المصرف انه قام باستيراد المكائن الصناعية عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧ لحساب عملائه ، ومنها : مكائن الحياكة والنسيج ، ومكائن الجواريب ، ومكائن الطباعة ، والمكائن المنتجة للورق والكارتون ، ومكائن صناعة الاكياس والدفاتر والمناديل الورقية ، ومكائن صناعة الصمون ، ومكائن تعبئة المياه الغازية ، ومكائن الجرش ، ومكائن الخياطة • كما توسط المصرف في استيراد بعض المواد الاولية لحساب عملائه ، كالجوت والورق ، وبعض

السلع نصف المصنوعة ، كالكارتون والغزول وصفائح الألمنيوم ، وبعض أجزاء من السلع الصناعية لأغراض التجميع كأجزاء التلفزيون واجزاء المبردات .

(ب) متابعة تطور القطاع الصناعي الخاص

ان اول ما يستلفت النظر ، لدى متابعة تطور القطاع الصناعي الخاص ، خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ ، انه رغم صدور قرارات التأميم عام ١٩٦٤ وانتقال ملكية كثير من المشروعات الصناعية الخاصة الى القطاع العام ، فان عدد مؤسسات القطاع الصناعي الخاص الكبيرة قد زاد من ٩٤١ مؤسسة صناعية خاصة عام ١٩٦٤ الى (٩٨١)مؤسسة عام ١٩٦٥ ، واستمر هذا الاتجاه في التزايد طوال الفترة . ويمكن تفسير ذلك بأن القطاع الصناعي الخاص ، رغم فترة الانكماش التي مر بها في اعقاب صدور قرارات التأميم ، قد ساد فيه اتجاه توسعي نحو الصناعات الصغيرة نسبيا . دليل ذلك ان عدد المشاريع المجازة خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ قد بلغ ١٩٠٩ مشروعا ، وبلغت رؤوس اموالها نحو ٤٠٫٢ مليون دينار ، وقدر ان يشتغل فيها نحو ٥١٦٣٨ مشتغل ،كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم ١١٤

عدد الاجازات الممنوحة ورأس المال المخصص لغاية ١٩٦٨

(الآف الدنانير)

النشاط الصناعي	عدد المشاريع المجازة	رأس المال المخصص	عدد المشتغلين
صناعة المواد الغذائية	٤٠٨	٨٦٣٢	٥٥٣٩
صناعة المنسوجات	١٨٠	٥٤٠٠	٦١١٦
صناعة الاحذية والملبوسات	٣٤٨	٧٨٨٥	٧١٦٦
صناعة المطبوعات وملحقاتها	٦٠	١٢٣٥	٨٦١
الاثاث والتركيب	٧٢	١٠٣٥	٨١٩
الصناعات الكيمياوية	٣٣٧	٩٧٤٤	٢١٣٢٤
الصناعات اللافلزية	١٣٤	٢٠٧١	٣٠٧٧
صناعات المعادن الاساسية	٢٦٩	٦١٣٤	٤٦٧٢
الورق ومنتجاته	٦٩	١٢٧١	٩٩٢
صناعات اخرى	٣٢	٧٥١	٧٧٢
المجموع	١٩٠٩	٤٠١٥٨	٥١٦٣٨

لقد شهدت الفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٨ توسعا ملحوظا فى النشـــاط الصناعي الخاص ، سواء فيما يتعلق بعدد المؤسسات ، أو قيمة الانتـــاج ، أو القيمة المضافة ، أو عدد المشتغلين ، ولكن ذلك التوسع كان أوضح ما يكون فى قطاع المؤسسات الصغيرة .

لقد زاد مجموع عدد مؤسسات القطاع الصناعي الخاص مـــن ٢٦١١٠ مؤسسة عام ١٩٦٥ الى ٢٧٧٩٩ مؤسسة عام ١٩٦٨ ، بزيـــادة قدرها ١٦٨٩ مؤسسة وتبلغ نسبتها ٦ر٥٪ ، وبمتوسط سنوى للزيادة قـــدرة نحو ٥٦٣ مؤسسة وتبلغ نسبته ٢ر٢٪ . غير أنه بينما زاد عدد المؤسسات الكبيرة من ٩٨١ مؤسسة عام ١٩٦٥ الى ١١٣٥ مؤسسة عام ١٩٦٨ اى بزيادة قدرها ١٥٤ مؤسسة وتبلغ نسبتها ٧ر١٥٪ ، فان عدد المؤسسات الصغـــيرة زاد من ٢٥١٢٩ مؤسسة عام ١٩٦٥ الى ٢٦٦٦٤ عام ١٩٦٨ أى بزيـــادة قدرها ١٥٣٥ مؤسسة وتبلغ نسبتها ١ر٦٪ ، غير أن اكبر زيادة متحققـــة كانت فى صناعة خدمات التصليح ٩١٢٥ مؤسسة ، تليها صناعة المنسوجـــات والملابس والجلود (٥٠٧ مؤسسة) .

ولو تتبعنا تطور عدد مؤسسات هذا القطاع على مستوى النشـــاط الصناعى ، فى ضوء البيانات الأولية المتاحة ، لوجدنا أنه بينما زاد عـــدد المؤسسات الكبيرة فى صناعة الأغذية والمشروبات والتبوغ وصناعة المنسوجـــات والملابس والجلود والصناعات الخشبية وصناعة الكيماويات والمطاط والبلاستيـــك وصناعة منتجات المعادن اللافلزية وصناعة المنتجات الفلزية والمكائن ، فقـــد نقص عدد المؤسسات الكبيرة فى صناعة الورق والطبع والنشر ، ويرجع ذلـــك بطبيعة الحال ، الى انتقال ملكية بعض هذه المؤسسات الى القطاع العـــام بعد صدور قرارات التأميم عام ١٩٦٤ . أما عدد المؤسسات الكبيرة فـــى الصناعات الفلزية الأساسية وصناعة خدمات التصليح فيكاد أن يكون ثابتـــا

خلال الفترة . غير ان اكبر زيادة متحققة فى عدد المؤسسات كانت فى صناعة المنسوجات والملابس والجلود (٨٩ مؤسسة) ، يليها صناعة الأغذية والمنسوجات والتبوغ (٤٥ مؤسسة) .

أما عن المؤسسات الصغيرة فى القطاع فان الزيادة فى عددها لم تشمل كل النشاطات الصناعية ، اذ ان بعض هذه النشاطات قد حقق زيادة فى عدد المؤسسات الصغيرة فيها ، فى حين أن البعض الآخر قد حقق نقصا . وتضم المجموعة الاولى : صناعة الأغذية والمشروبات والتبوغ ، وصناعة المنسوجات والملابس والجلود ، والصناعات الخشبية ، وصناعة الكيماويات والمطاط والبلاستيك ، وصناعة خدمات التصليح . أما المجموعة الثانية فتضم صناعة الورق والطبع والنشر ، وصناعة منتجات المعادن اللافلزية ، والصناعات الفلزية الاساسية ، وصناعة المنتجات الفلزية والمكائن . أما عن صناعة الكوى والصبغ فان عدد المؤسسات الصغيرة فيها يكاد ان يكون ثابتا . غير أن اكبر زيادة متحققة فى عدد المؤسسات الصغيرة كانت فى صناعة خدمات التصليح (٨٦٩ مؤسسة) ، يليها صناعة المنسوجات والملابس والجلود (٤١٨ مؤسسة) ، كما يتضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ١١٥

عدد المؤسسات الكبيرة والصغيرة في القطاع الصناعي التونسي

موزعة حسب النشاط الصناعي ، ١٩٦٥ - ١٩٦٨

النشاط الصناعي	١٩٦٥			١٩٦٦			١٩٦٧			١٩٦٨		
	المؤسسات الكبيرة	المؤسسات الصغيرة	المجموع	المؤسسات الكبيرة	المؤسسات الصغيرة	المجموع	المؤسسات الكبيرة	المؤسسات الصغيرة	المجموع	المؤسسات الكبيرة	المؤسسات الصغيرة	المجموع
الأغذية والمشروبات والتبغ	٢١٦	٣٥٣٥	٣٧٥١	٢٢٠	٣٥٥١	٣٧٧١	٢٣٦	٣٦٨٧	٣٩٢٣	٢٦١	٣٦٦٥	٣٩٠٦
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	١٧٠	٢٥٤٤	٢٧١٤	٢١٧	٦٧٢٧	٦٩٤٤	٢٣١	٦٨٧٨	٧١٠٩	٢٥٩	٦٩٦٢	٧٢٢١
الصناعات الخشبية	٤٥	٢٨١١	٢٨٥٦	٤٦	٢٨٥٦	٢٩٠٨	٥١	٢٩٤١	٢٩٩٢	٥٤	٢٨٨٣	٢٩٣٧
صناعة الورق والطبع والنشر	١٠٤	٢١٦	٣٢٠	١٠٣	١٩٢	٢٩٥	١٠٧	١٥٠	٢٥٧	٥٧	١٥٩	٢١١
صناعة الكيماويات والمحاط والبلاستيك	٣٠	٩	٣٩	٣٦	١٢	٤٨	٤٣	٣٣	٧٦	٤٦	٣٨	٨٤
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	٢٧٣	٢٠٦	٤٧٩	٢٦٩	١٥٥	٤٢٤	٢٦٥	١٧٧	٤٤٢	٢٨٣	١٦٦	٤٤٩
الصناعات الفلزية الأساسية	١٣	٢٧٧	٢٩٠	١٢	٢٢٥	٢٣٧	١٣	٢٤٦	٢٦٢	١٣	٢٥٥	٢٦٨
المنتجات الفلزية والمكائن	٧٩	٢٦٠٨	٢٦٨٧	٨٦	٢٥٨٤	٢٦٧٠	٩٢	٢٧٣٠	٢٨٧٢	١١٢	٢٤٧٦	٢٥٨٨
الصناعات الأخرى	٢	٣٧٣٨	٣٧٤٠	٢	٣٧٤٨	٣٧٥٤	٧	٣٨٤٠	٣٨٤٧	٨	٣٩٨٣	٣٩٩١
خدمات التصليح	٤٤	٥٠٤٠	٥٠٨٤	٤٢	٥٣٤٠	٥٣٨٢	٤٢	٥٤١٨	٥٤٦٠	٤٢	٥٩٠٩	٥٩٦٦
الكسوى والصباغ	--	١٤٥	١٤٥	--	١٢٨	١٢٨	--	١٤٢	١٤٢	--	١٤٣	١٤٣
المجموع	٩٨١	٢٥١٢٩	٢٦١١٠	١٠٤٠	٢٥٥٢٩	٢٦٥٦٩	١٠٨٧	٢٦٢٤٥	٢٧٣٣٢	١١٣٥	٢٦٦٦٤	٢٧٧٩٩

المصدر : تم تركيب الجدول من واقع الأرقام المستقاة من الجداول المعدة باشراف الخبير الصناعي لمشروع الصندوق الدولي ، السيد فلاديمير زيلنتش ، وزارة التخطيط ١٩٧٠ .

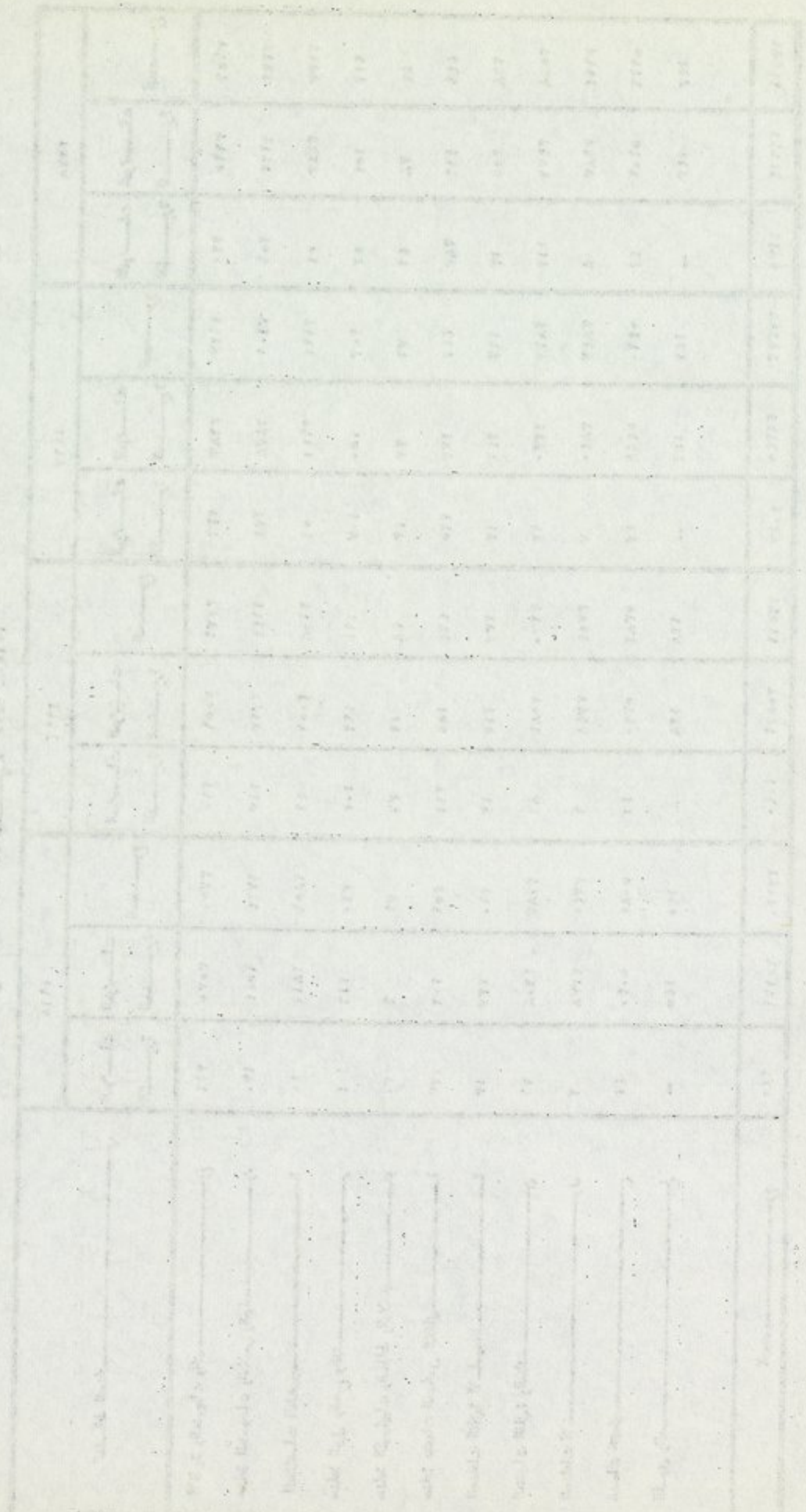

لقد كانت هناك عوامل معينة قد هيأت المناخ الملائم لنمو القطاع الصناعي الخاص وتطويرة خلال الفترة موضوع الدراسة • ومن أهم هذه العوامل هو صدور قانون جديد للتنمية الصناعية ، وهو القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٤ الذى تضمن تعديلات هامة على القانون السابق ، ترمى الى توفير ظروف أفضل للتطور الصناعي •

ومن العوامل الأخرى ان استراتيجية التنمية الصناعية اتخذت مسارا جديدا ، وهو ضرورة تشجيع ودعم القطاع الخاص باعتبارة يمثل رأسمالا وطنيا يؤدى وظائف اقتصادية واجتماعية ، لها حيويتها وآثارها الطيبة على تطور الاقتصاد القومي ، بمعنى أن القطاع العام لا يكون بديلا للقطاع الخاص ، بل أنهما يسيران جنبا الى جنب ويشتركان سويا لتحقيق التنمية الصناعية • ولقد كان من متطلبات تنفيذ هذه الاستراتيجية أن يحاد تنظيم وزارة الصناعة على النحو الذى يؤمن ذلك وينهض بتهيئة المناخ الملائم للقطاع الصناعى الخاص فى ظل قانون التنمية الصناعية الجديد رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٤ السابق الاشارة اليه •

وبموجب نظام وزارة الصناعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٧ فقد انشئت مديرية التخطيط والتنمية الصناعية العامة ، وأنيطت بها المهام الآتية :

(١) تطوير القطاع الخاص عن طريق منحه المساعدات والتسهيلات والامتيازات الأخرى التي نص عليها القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٤ مع تأمين تنسيق وتنظيم فعاليات القطاع الصناعي ، بنشاطاته المختلفة ، من جهة منح هذه المساعدات والتسهيلات •

(٢) الاشراف والارشاد والرقابة على نوعية الانتاج وتحسينة وتنسيقه وحسن استعمال المواد الأولية في عمليات الانتاج •

(٣) وضع مخطط لتلافى المنافسة بين الصناعات الوطنية ومراقبة اسعار السلع المنتجة ونوعيتها .

(٤) القيام بالدراسات الاقتصادية والفنية للصناعات العراقية ، فضلا عن اجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالمواد الأولية المحلية بغرض تصنيفها وتقديم الاستشارات الفنية بشأنها .

(٥) وضع برنامج تصنيع للقطاع الخاص ، سواء لأغراض تأسيس مشروعات جديدة أو التوسع فى مشروعات قائمة .

(٦) منح اجازات التأسيس للمشاريع الجديدة ، ومنح شهادات الاعفاء الكامل والاعفاءات الخاصة بالمكائن والآلات والأدوات الاحتياطية ، وهذه المهمة هي التى تتولاها مديرية التنمية الصناعية قبل اعادة تنظيم وزارة الصناعة بموجب نظام الوزارة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٧ السابق الاشارة اليه .

ولقد كان لهذه التدابير التى اتخذت بشأن دعم القطاع الصناعى الخاص انعكاسها على زيادة الفعاليات الاقتصادية لهذا القطاع ، كما نستخلصها من البيانات الأولية المتاحة عن تطور قيمة الانتاج والقيمة المضافة وعدد المشتغلين ، وانتاجية المشتغل .

لقد زادت قيمة الانتاج من ١٠٣ر٧ مليون دينار عام ١٩٦٥ الى ١٢٥ر٦ مليون دينار عام ١٩٦٨ ، اى بزيادة قدرها ٢١ر٩ مليون دينار وتبلغ نسبتها ٢١ر١٪ ، وبمتوسط سنوى للزيادة قدره نحو ٧ر٣ مليون دينار وتبلغ نسبته ٧ر٠٪ .

أما القيمة المضافة فقد زادت من ٣٥ر٤ مليون دينار عام ١٩٦٥ الى ٣٨ر٣ مليون دينار عام ١٩٦٨ ، أى بزيادة قدرها

٢ر٩ مليون دينار وتبلغ نسبتها ٢ر٨٪ ، وبمتوسط سنوى للزيادة قدره نحو ١ر٠ مليون دينار وتبلغ نسبته ٢ر٧٪ ٠

وأما عدد المشتغلين فقد زاد من نحو ٩٣ر٠ ألف مشتغل عام ١٩٦٥ الى ٩٥ر١ الف مشتغل عام ١٩٦٨ ، أى بزيادة قدرها ٢ر١ ألف مشتغل وتبلغ نسبتها ٣ر٢٪ ٠

وقد قدرت انتاجية المشتغل لاغراض هذا التحليل ، على أساس احتساب القيمة المضافة لكل مشتغل فى كل سنة من سنوات الفترة ، وان كان هذا المؤشر لا يعد أفضل المؤشرات لقياس الانتاجية ٠ وتدل البيانات الاولية المتاحة على أن انتاجية المشتغل قد ارتفعت ، فى القطاع الصناعى الخاص ككل ، من ٣٨١ دينار عام ١٩٦٥ الى ٤٠٣ دينار عام ١٩٦٨ ، أى بزيادة قدرها ٢٢ دينار وتبلغ نسبتها ٨ر٥٪ ، كما يتضح بالجدولين الآتيين :

جدول رقم ١١٦

قيمة الانتاج وقيمة مستلزمات الانتاج والقيمة المضافة وعدد المشتغلين والقيمة المضافة لكل مشتغل في القطاع الصناعي الخاص

موزعة بين الصناعات الكبيرة والصغيرة للسنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٨

(بآلاف الدنانير)

السنة	الصناعات الكبيرة					الصناعات الصغيرة					مجموع الصناعات				
	قيمة الانتاج	قيمة مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة	عدد المشتغلين	القيمة المضافة لكل مشتغل (بالدينار)	قيمة الانتاج	قيمة مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة	عدد المشتغلين	القيمة المضافة لكل مشتغل (بالدينار)	قيمة الانتاج	قيمة مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة	عدد المشتغلين	القيمة المضافة لكل مشتغل (بالدينار)
١٩٦٥	٤٣١٩٩	٢٦٢٩٩	١٦٩٠٠	٣٩٧٢٠	٤٢٥	٦٠٤٦٤	٤١٩٢٣	١٨٥٤١	٥٣٢٩٠	٣٤٨	١٠٣٦٦٣	٦٨٢٢٢	٣٥٤٤١	١٣٠٠١٠	٣٨١
١٩٦٦	٤٩٨٩٧	٣٠٥٤٢	١٩٣٥٥	٤١٣٦١	٤٦٧	٦٣٨٩٣	٤٤٩٤٠	١٨٩٥٣	٥٢٨٢٩	٣٥٨	١١٣٧٩٠	٧٥٤٨٢	٣٨٣٠٨	٩٤١٩٠	٤٠٦
١٩٦٧	٥٤٨٢١	٣٦٤٥٢	١٨٣٦٩	٤٠٧٩٤	٤٥٠	٧٤٦٨٢	٥٣٣٦٩	٢١٣١٦	٥٦٥٠٩	٣٧٧	١٢٩٥٠٣	٨٩٨١٨	٣٩٦٨٥	٩٧٣٠٣	٤٠٥
١٩٦٨	٥٥٢٠٠	٣٦٣١٣	١٨٤٣٧	٤٠٦١٨	٤٥٣	٧٠٣٥٢	٥٠٥١٨	١٩٨٣٤	٥٤٤٨٨	٣٦٤	١٢٥٥٥٢	٨٧٢٨١	٣٨٢٧١	٩٥١٠٦	٤٠٣

المصدر : مشروع الصندوق الخاص ، جداول معدة باشراف الخبير الصناعي للمشروع ، السيد فالديمير زيلنتش ، وزارة التخطيط ١٩٧٠ .

وهنا تجدر الاشارة الى أن الزيادة فى انتاجية المشتغل هى المعول الأساسى فى زيادة متوسط أجر المشتغل ، بمعنى أنه يجب ألا تفوق الزيادة فى متوسط الأجر الزيادة فى انتاجية المشتغل ، والا كان ذلك مدعاة الى ارتفاع تكاليف الانتاج بلا مبرر اقتصادى . واذا أخذنا بالتقديرات الأولية للأجور ، خلال الفترة ، لوجدنا أن الاجور المدفوعة بالقطاع الصناعى الخاص قد زادت من ٧ر٤٣ مليون دينار عام ١٩٦٥ الى ١٣ر٨ مليون دينار عام ١٩٦٨ ، أى بزيادة قدرها ٤ر٠ مليون دينار ، وتبلغ نسبتها ٣ر٠٪ . ومن ثم فان متوسط أجر المشتغل فى هذا القطاع يرتفع من ١٤٤ دينارا عام ١٩٦٥ الى ١٤٦ دينارا عام ١٩٦٨ أى بزيادة قدرها ٢ دينارا وتبلغ نسبتها ٤ر١٪ ، وهذا يعنى ان الزيادة النسبية فى انتاجية المشتغل تفوق الزيادة النسبية فى متوسط اجر المشتغل كما يتضح بالجدول الآتى :

جدول رقم ١١٧

الارقام القياسية لقيمة الانتاج والقيمة الضافة
وانتاجية المشتغل بالقطاع الصناعي الخاص ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨

السنة	قيمة الانتاج (بآلاف الدنانير)	الرقم القياسي لقيمة الانتاج	القيمة المضافة (بآلاف الدنانير)	الرقم القياسي للقيمة المضافة	عدد المشتغلين	القيمة المضافة لكل مشتغل (بالدينار)	الرقم القياسي لانتاجية المشتغل
١٩٦٥	١٠٣٦٦٣	١٠٠ر٠	٣٥٤٤١	١٠٠ر٠	٩٣٠١٠	٣٨١	١٠٠ر٠
١٩٦٦	١١٣٧٩٠	١٠٩ر٨	٣٨٣٠٨	١٠٨ر١	٩٤١٩٠	٤٠٦	١٠٦ر٦
١٩٦٧	١٢٩٥٠٣	١٢٤ر٩	٣٩٦٨٥	١١٢ر٠	٩٧٣٠٣	٤٠٥	١٠٦ر٣
١٩٦٨	١٢٥٥٥٢	١٢١ر١	٣٨٢٧١	١٠٨ر٠	٩٥١٠٦	٤٠٣	١٠٥ر٨

المصدر : تم تركيب الجدول من واقع الارقام المستقاة من الجداول المعدة باشراف الخبير الصناعي لمشروع الصندوق الخاص، السيد فلاديمير زريافتش ، وزارة التخطيط ، آب ١٩٧٠ .

جدول رقم ١١٨
متوسط أجر المشتغل ومتوسط انتاجية المشتغل
بالقطاع الصناعي الخاص
١٩٦٥ — ١٩٦٨

السنة	القيمة المضافة (آلاف الدنانير)	الأجور المدفوعة (آلاف الدنانير)	عدد المشتغلين	انتاجية المشتغل (بالدينار)	متوسط الأجر (آلاف دينار)
١٩٦٥	٣٥٤٤١	١٣٤٣٥	٩٣٠١٠	٣٨١	١٤٤
١٩٦٦	٣٨٣٠٨	١٢٣٧١	٩٤١٩٠	٤٠٦	١٣١
١٩٦٧	٣٩٦٨٥	١٣٢٢٦	٩٧٣٠٣	٤٠٥	١٣٦
١٩٦٨	٣٨٢٧١	١٣٨٣٧	٩٥١٠٦	٤٠٣	١٤٦
زيادة ١٩٦٨ عن ١٩٦٥	٢٨٣٠	٤٠٢	٢٠٩٦	٢٢	٢
نسبة الزيادة (٪)	٨ر٠ ٪	٣ر٠ ٪	٢ر٢ ٪	٥ر٨ ٪	١ر٤ ٪

غير انه لا يكفى لأغراض التحليل مقارنة انتاجية المشتغل بمتوسط الأجر فى القطاع الصناعي الخاص، بل ينبغي أن تصحب ذلك مقارنة انتاجية المشتغل بمتوسط الأجر فى القطاع الصناعي العام، للتعرف على أيهما اكفأ فى الأداء الاقتصادى من ناحية وأيهما أقرب الى تحقيق التعادل بين متوسط الأجر ومتوسط انتاجية المشتغل ولامكان عقد هذه المقارنة، على اسس سليمة، فينبغى أن نقتصر المقارنة بين

المؤسسات الصناعية بالقطاع العام ، وهي جميعها مؤسسات صناعية كبيرة ، وبين المؤسسات الصناعية الكبيرة فى القطاع الخاص . وفيما يلى جدولان للمقارنة على هذا الاساس :

جدول رقم ١١٩
متوسط أجر المشتغل ومتوسط انتاجية المشتغل
بالقطاع الصناعي العام
١٩٦٥ — ١٩٦٨

السنة	القيمة المضافة (آلاف الدنانير)	الاجور المدفوعة (آلاف الدنانير)	عدد المشتغلين	انتاجية المشتغل	متوسط أجر المشتغل
١٩٦٥	٣١٦٠٢	١٠٢٩٧	٣٣٨٦٣	٩٣٣	٣٠٤
١٩٦٦	٣١٤٦٥	١١٨٢٨	٣٤٧٣١	٩٠٥	٣٤١
١٩٦٧	٣٦٠٤٣	١٢٧٨٩	٣٦٥٥٤	٩٨٥	٣٥٠
١٩٦٨	٣٨٢٧٣	١٣٥٥٦	٣٨٨٥٠	٩٨٤	٣٤٩
زيادة ١٩٦٨					
عن ١٩٦٥	٦٦٧١	٣٢٥٩	٤٩٨٧	٥١	٤٥
نسبة الزيادة (٪)	١ر٢١ ٪	٣١ر٧ ٪	١٤ر٧ ٪	٥ر٥ ٪	١٤ر٨ ٪

جدول رقم ١٢٠
متوسط اجر المشتغل ومتوسط انتاجية المشتغل
بالقطاع الصناعي الخاص (المؤسسات الكبيرة)
١٩٦٥ — ١٩٦٨

السنة	القيمة المضافة (آلاف الدنانير)	الاجور المدفوعة (آلاف الدنانير)	عدد المشتغلين	انتاجية المشتغل (بالدينار)	متوسط الاجر (بالدينار)
١٩٦٥	١٦٩٠٠	٨٥٧٧	٣٩٧٢٠	٤٢٥	٢١٦
١٩٦٦	١٩٣٥٥	٨٠٥٨	٤١٣٦١	٤٦٧	١٩٤
١٩٦٧	١٨٣٦٩	٨٤٥١	٤٠٧٩٤	٤٥٠	٢٠٧
١٩٦٨	١٨٤٣٧	٩٠٥٩	٤٠٦١٨	٤٥٣	٢٢٣
زيادة ١٩٦٨					
عن ١٩٦٥	١٥٣٧	٤٨٢	٨٩٨	٢٨	٧
نسبة الزيادة (٪)	١ر٩ ٪	٥ر٦ ٪	٢ر٣ ٪	٦ر٦٪	٣ر٢ ٪

وبمقارنة الجدولين السابقين رقمى ١١٩ ، ١٢٠ يمكن أن نخلص الى الحقائق الآتية :

اولا : أن انتاجية المشتغل بالقطاع الصناعي العام اعلى فى مستواها منها فى القطاع الصناعى الخاص فى كافة سنوات الفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٨ • اذ تمثل انتاجية المشتغل بالقطاع الصناعى الخاص ٦ر٤٥٪ من انتاجية المشتغل فى القطاع الصناعى العام عام ١٩٦٥ ، مقابل ٠ر٤٦٪ عام ١٩٦٨ •

ثانيا : أن متوسط أجر المشتغل بالقطاع الصناعي العام أعلى فى مستواه منه فى القطاع الصناعي الخاص فى كافة سنوات الفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٨ • وهذه الظاهرة هى بطبيعة الحال انعكاس لارتفاع مستوى انتاجية المشتغل بالقطاع الصناعى العام عن نظيره فى القطاع الصناعي الخاص • ويمثل متوسط أجر المشتغل بالقطاع الصناعي الخاص ١ر٧١٪ من متوسط أجر المشتغل فى القطاع الصناعى العام عام ١٩٦٥ ، مقابل ٩ر٦٣٪ عام ١٩٦٨ •

ثالثا : أن انتاجية المشتغل ، فى كل من القطاع الصناعي العام والقطاع الصناعى الخاص ، أعلى من متوسط أجر المشتغل ، وان كان التفاوت بين المتوسطين يختلف من سنة الى أخرى ، حسبما هو موضح فى البيان الآتى عن نسبة متوسط أجر المشتغل الى متوسط انتاجية المشتغل •

جدول رقم ١٢١

نسبة متوسط أجر المشتغل الى متوسط انتاجية المشتغل

بكل من القطاعين العـــام والخـــاص

١٩٦٥ ـ ١٩٦٨

السنـــة	القطاع الصناعى العـــام	القطاع الصناعى الخـــاص
	٪	٪
١٩٦٥	٣٢ر٦	٥٠ر٨
١٩٦٦	٣٧ر٧	٤١ر٥
١٩٦٧	٣٥ر٥	٤٦ر٠
١٩٦٨	٣٥ر٥	٤٩ر٢

أما توزيع قيمة الانتاج ، والقيمة المضافة ، وعدد المشتغلـــين بالقطاع الصناعى الخاص ، حسب القطاعات الاقتصادية فيدل عليـــه الجدول الآتـــي :

جدول رقم ١٢٢

قيمة الانتاج والقيمة المضافة وعدد المشتغلين في مؤسسات القطاع الصناعي العـــــــام

حسب النشاطات الاقتصاديـــة ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ *

النشاط الصناعي	١٩٦٥			١٩٦٦			١٩٦٧			١٩٦٨		
	قيمة الانتاج (بالاف الدنانير)	القيمة المضافة (بالاف الدنانير)	عـــدد المشتغلين	قيمة الانتاج (بالاف الدنانير)	القيمة المضافة (بالاف الدنانير)	عـــدد المشتغلين	قيمة الانتاج (بالاف الدنانير)	القيمة المضافة (بالاف الدنانير)	عـــدد المشتغلين	قيمة الانتاج (بالاف الدنانير)	القيمة المضافة (بالاف الدنانير)	عـــدد المشتغلين
الاغذية والمشروبات والتبـــــــغ	٤٣٠٣٦	١٢١١٥	٢٢٢٢٦	٤٦٦٧٣	١٢٤٤٧	٢٣٣٩٤	٥٧٠٤٨	١٢٢٦٩	٢٤٢٨٨	٥٠٨٥٦	١٢٠٥٩	٢٣٣٥٨
صناعة المنسوجات والملابس والجلـــــود	٢٤٢٧٢	٧٨١٥	١٧٧٢٨	٢٨٧٩٣	٨٦١٧	١٨٢٢٨	٣١١٦٧	٩٤٤٤	١٨٨٩٤	٣١٢٨٦	٩٠٣٦	١٩٤٤٤
الصناعات الخشبيـــــــة	٤٤٢٩	١٨٦١	٦٠٩٦	٥١٠٦	٢١٦٣	٥٨٧١	٥٨٣٨	٢٣٧٤	٦٦٣٣	٥٢٩١	١٧٤٩	٥٨٠١
صناعة الورق والطبع والنشـــــر	٣٣٣٩	١١٦٤	٣٧٨٨	٣٣٧٩	٩٩٤	٣٠٥٨	٢٨٩٦	١٢٧٨	٣٧٣٤	٣٠٢٨	١٠٦١	٤٩١٠
صناعة الكيماويات والمطاط والبلاستيـــك	١١٩٥	٥٨٠	٥٨١	١٦٩٩	٦٣٦	٧٤٦	٢٠٩٨	٦٩٥	٩٥٨	٣٢١١	٦٨٥	١٣٤١
صناعة منتجات المعادن اللافلزيـــــة	٥٩٧٥	٣٩٠٧	١٦٤٧٨	٦٠١٠	٣٧٨٤	١٦٤٣٩	٥٩٧٥	٣٥٤٤	١٥٥٩٢	٦٥٤٥	٣٩٧٦	١٩٩٤٦
الصناعات الفلزية الاساســـــية	٦٢١	٢٢١	٧٤٦	٥٤٦	١٩٢	٦٠٠	٩٠٠	٢٥٤	٧٢٦	٧٢٢	٢٠٠	١١٨٥
المنتجات الفلزية والمكائـــــن	٦٧٤٨	٢٥٤٦	٨٢٧٠	٨٥٠١	٣٢١٤	٨٢٢٧	٩٧٤٤	٣٦٧٦	٩٨٥٣	٨٥٥٢	٣٢٢٢	٨٢٣٢
الصناعات الاخـــــــرى	٩٦٨٥	١٧٦٣	٥٣١٥	٩٤٤١	٢٥١٣	٦٦٦٥	١٠٨٦	٢٨٤٧	٥٤١١	١١٥٧٢	٢٨٢٥	٥٨٨١
خدمات التصليـــــــح	٤٢٥٤	٣٣٦٥	١٠٦١٦	٤٧١٣	٣٦٩٥	١٠٧٩٦	٤١٥٧	٣٢٥٥	١٠٩٦٨	٤٤١٢	٣٤٠٧	١٠٥٤١
الكحول والصبـــــــغ	٢٠٩	٢٤	١٦٦	٩١	٥٣	١٥٦	٩١	٤٩	١٧٦	٣٧	٥١	١٦٧
المجمـــــــوع	١٠٢٦٦٣	٣٥٤٤١	٩٣٠١٠	١١٣٧٩٠	٣٨٣٠٨	٩٤١٩٠	١٢٩٥٠٠	٣١٦٨٥	٩٧٣٠٣	١٢٥٥٥٢	٣٨٢٧١	٩٥١٠٦

* المصدر : مشروع الصندوق الفاتح ، جداول معدة باشراف الخبير الصناعي للمشروع ، السيد فلاديمير نيكانش ، وزارة التخطيط ، آب ١٩٧٠ .

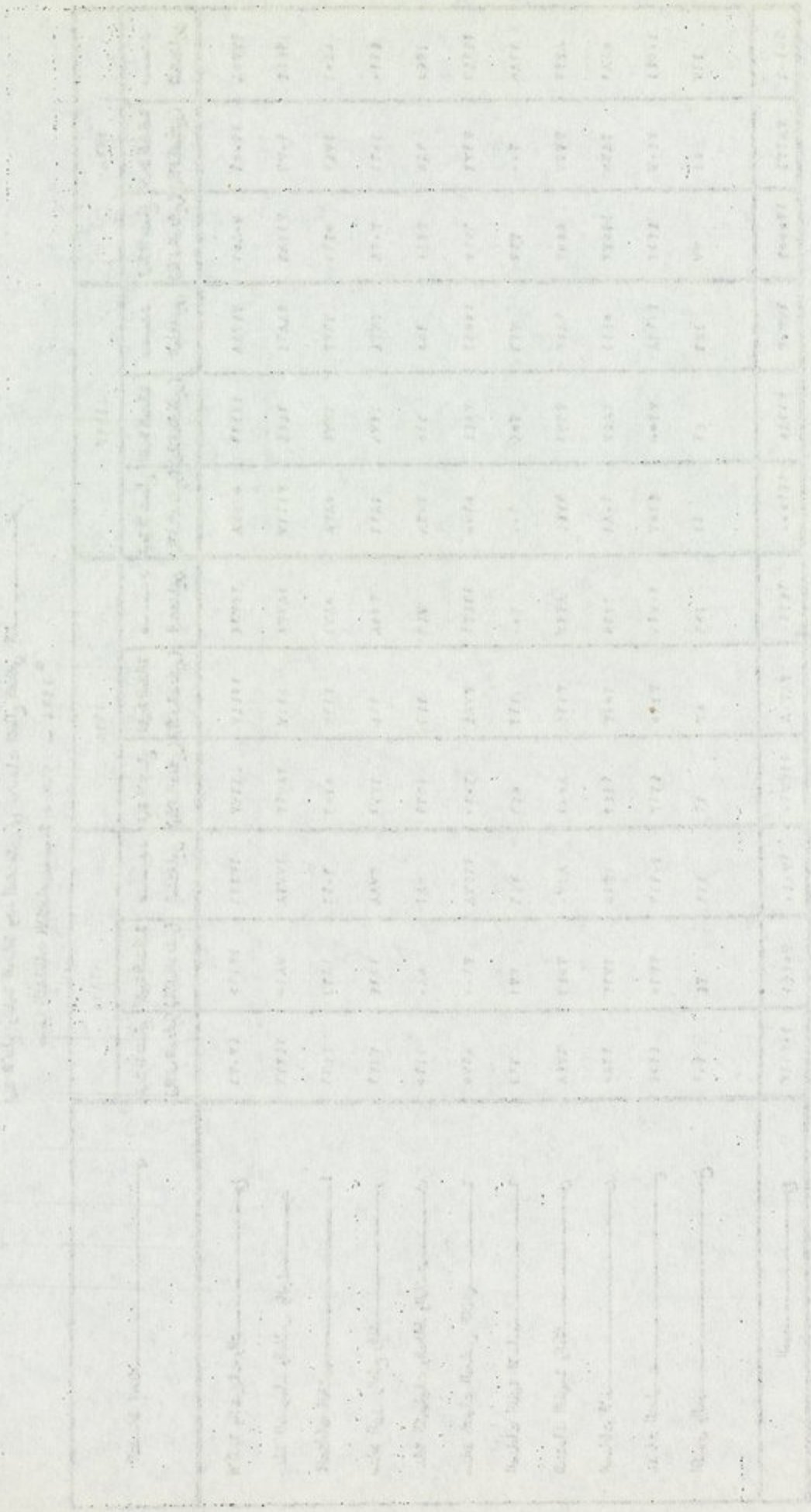

ويمكن ان نستخلص من البيانات الواردة بالجدول السابق بعض الحقائق الهامة التي يمكن ان نعرضها في البيان الآتي :

جدول رقم ١٢٣

زيادة قيمة الانتاج والقيمة المضافة وعدد المشتغلين عام ١٩٦٨ عن عام ١٩٦٥ والنسب المئوية للزيادة موزعة حسب النشاطات الصناعية بالقطاع الخاص

النشاط الصناعي	زيادة ١٩٦٨ عن ١٩٦٥			النسب المئوية للزيادة		
	قيمة الانتاج	القيمة المضافة	عدد المشتغلين	قيمة الانتاج	القيمة المضافة	عدد المشتغلين
				٪	٪	٪
الاغذية والمشروبات والتبوغ	٧٨٢٠	١٣٦	١٣٢	١٨ر٢	١ر١	٠ر٦
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٧٠١٤	١٢٢١	١٧١٦	٢٨ر٩	١٥ر٦	٩ر٧
الصناعات الخشبية	٨٦٢	١١٢	٢٩٥	١٩ر٥	٦ر٠	٤ر٨
صناعة الورق والطبع والنشر	٢١١	١٠٣	٤٢٢	٦ر٥	٨ر٩	١١ر١
صناعة الكيماويات والمطاط والبلاستيك	٢٠١٦	١٠٥	٦٦٠	١٦٨ر٧	١٨ر١	١١٣ر٦
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	٥٧٥	٦٩	١٥٣٢	٩ر٥	١ر٨	٩ر٧
الصناعات الفلزية الاساسية	١٠١	٢١	٤٣٩	١٦ر٣	٩ر٥	٥٨ر٨
المنتجات الفلزية والمكائن	١٨٠٤	٦٧٦	٦٢	٢٦ر٧	٢٦ر٦	٠ر٨
خدمات التصليح	١٥٨	٤٢	٧٥	٣ر٧	١ر٣	٠ر٧
الكوى والصبخ	١٣٢	٢٧	١	٦٣ر٢	١١٢ر٥	٠ر٦
صناعات أخرى	١٨٨٧	١٠٦٢	٥٦٦	١٩ر٥	٦٠ر٢	١٠ر٥
المجموع	٢١٨٨٩	٢٨٣٠	٢٠٩٦	٢١ر١	٨ر٠	٢ر٣

الحقيقة الأولـــى :

أن أعلى نسبة زيادة متحققه لقيمة الانتاج كانت فى صناعة الكيمياويـات والمطاط والبلاستيك ، تليها صناعة المنسوجات والملابس والجلود ، ثم صناعـــة المنتجات الفلزية والمكائن ، ثم الصناعات الخشبيـة .

الحقيقة الثانيـة

أن أعلى نسبة زيادة متحققه للقيمة المضافة كانت فى صناعة الكـــوى والصبغ ، تليها صناعة المنتجات الفلزية والمكائن ، ثم صناعة الكيمياويات والمطاط والبلاستيك ، ثم صناعة المنسوجات والملابس والجلود . ويلاحظ أن الصناعـات الثلاث الأخيرة هى ، ايضا ، من أهم الصناعات فى الاسهام فى قيمة الانتـاج

الحقيقة الثالثـة

أن أعلى نسبة للتشغيل كانت فى صناعة الكيمياويات والمطاط والبلاستيك ثم الصناعات الفلزية الأساسية ، ثم صناعة الورق والطبع والنشر ، ثم الصناعـات الاخـــرى .

كذلك فانه ينبغى ، كذلك ، متابعة تطور الأهمية النسبية لكل نشـاط من النشاطات الصناعية ، داخل القطاع الخاص ، فى تكوين الانتاج والقيمـــة المضافة ، كما يوضحها الجدول الآتـى :

جدول رقم ١٢٤
الأهمية النسبية للنشاطات الصناعية بالقطاع الخاص
في تكوين قيمة الانتاج والقيمة المضافة
عام ١٩٦٨ مقارنا بعام ١٩٦٥

النشاط الصناعي	١٩٦٥		١٩٦٨	
	قيمة الانتاج	القيمة المضافة	قيمة الانتاج	القيمة المضافة
	٪	٪	٪	٪
الاغذية والمشروبات والتبوغ	٥١ر٥	٣٤ر٤	٤٠ر٥	٣١ر٥
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٢٣ر٤	٢٢ر١	٢٤ر٩	٢٣ر٦
الصناعات الخشبية	٤ر٣	٥ر٣	٤ر٢	٤ر٦
صناعة الورق والطبع والنشر	٣ر١	٣ر٣	٢ر٤	٢ر٨
صناعة الكيماويات والمطاط والبلاستيك	١ر٢	١ر٦	٢ر٦	١ر٩
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	٨ر٥	١١ر٠	٥ر٢	١٠ر٤
الصناعات الفلزية الاساسية	٦ر٠	٦ر٠	٦ر٠	٥ر٠
المنتجات الفلزية والمكائن	٦ر٥	٧ر٢	٦ر٨	٨ر٤
خدمات التصليح	٤ر١	٩ر٥	٣ر٥	٨ر٩
الكوى والصبخ	٢ر٠	—	—	—
صناعات اخرى	٣ر٩	٥ر٠	٩ر٣	٧ر٤
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

ويلاحظ بالجدول السابق أن صناعة الأغذية والمشروبات والتبوغ، وصناعة المنسوجات والملابس والجلود ، وصناعة منتجات المعادن اللافلزية هي الصناعات الثلاث التي تسهم باكبر نسبة في تحقيق الانتاج وتكوين القيمة المضافة. اذ تبلغ الأهمية النسبية لهذه الصناعات الثلاث في تحقيق الانتاج الصناعي نحو ٦ر٧٠٪ عام ١٩٦٨ ، مقابل ٧ر٧٠٪ عام ١٩٦٥ . كما تبلغ الأهمية النسبية لهذه الصناعات الثلاث في تكوين القيمة المضافة نحو ٥ر٦٥٪ عام ١٩٦٨ ، مقابل ٥ر٦٧٪ عام ١٩٦٥.

ولاريب أن خطة التنمية القومية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ ستفتح مجالا فسيحا امام القطاع الخاص للمساهمة في تنفيذ العديد من المشروعات التي تضمنتها ، مع تحديد مجالات النشاط الاقتصادى الذى يمكن ان يعمل فيه هذا القطاع في الحدود المرسومة له . كما أنه بعد استكمال الدراسات الاقتصادية والفنية للمشروعات الجديدة ، ستكون هناك فرص جديدة تفتح المجال للمزيد من مساهمة القطاع الخاص في التطور الصناعي .

ثالثا : تطور القطاع الصناعي خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨

وعند هذه المرحلة من التحليل ، وبعد مناقشة تطور القطاع الصناعي العام والقطاع الصناعي الخاص ويضمنه القطاع المختلط ، فانه استكمالا لاغراض التحليل يجدر بنا ان نتابع تطور القطاع الصناعي العام والخاص معا ، للتعرف الى اى مدى حققت التنمية الصناعية أهدافها خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨ . وقد كان من الاوفق ان تمتد فترة الدراسة الى عام ١٩٦٩ ، الا انه لا توجد ، حتى الان ، اية بيانات فعلية موثوق بها عن عام ١٩٦٩ (سنة الهدف للخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩) ، وان اية بيانات عن هذا العام لن تكون الا تقريبية واجمالية ، مما تنتفى معه الواقعية المنشودة في متابعة تطور القطاع الصناعي .

ولاغراض التحليل ، ايضا ، فسنقسم الدراسة الى العناصر الاساسية التي ينبغي ان يتناولها البحث في التطور القطاعي ، وهذه العناصر هي : عدد المؤسسات ، وقيمة الانتاج ، والقيمة المضافة ، والعمالة ، والانتاجية ، والاجور ، على ان يكون التحليل اولا ، على مستوى القطاع ككل ، ثم على مستوى انشطته الصناعية .

(أ) متابعة التطور على مستوى القطاع

وسنجرى متابعة التطور على مستوى القطاع على اساس فرضيتين . الفرضية الاولى ان مؤسسات القطاع العام هي جميعها مؤسسات كبيرة ، في حين ان مؤسسات القطاع الخاص تنقسم الى مؤسسات كبيرة واخرى صغيرة ، وذلك على اساس ان معيار التمييز بين المجموعتين هو عدد المشتغلين ، فاذا كان عدد المشتغلين اكبر من عشرة كانت المؤسسة كبيرة ، واذا كان

اقل من عشرة كانت المؤسسة صغيرة • هذا مع ان هنـــــاك معايير اكثر دقة وواقعية في التعبير عما اذا كانت المؤسســـة كبيرة او صغيرة ، كمعيار رأس المال المستثمر او حجم الطاقـة الانتاجية او المستوى التكنولوجي •الفرضية الثانية اننا سنعبر عن انتاجية المشتغل بمؤشر القيمة المضافة للمشتغل في المتوسط ، مع ان هـذا المعيار ، هو الآخر ، ليس افضل المعايير لقياس الانتاجية •

(١) عدد المؤسسات

زاد مجموع عدد المؤسسات بالقطاع الصناعـــي من ٢٦٢٦٨ مؤسسة عام ١٩٦٥ الى ٢٧٩٨١ مؤسسة عام ١٩٦٨ ، اى بزيادة قدرها ١٧١٣ مؤسســـــة وتبلغ نسبتها ٥ر٦٪ خلال الفترة •

اما عدد المؤسسات الكبيرة وحدها فقد زاد من ١١٣٩ مؤسسة عام ١٩٦٥ الى ١٣١٧ مؤسسة عـــام ١٩٦٨ ، اى بزيادة قدرها ١٧٨ مؤسسة وتبلغ نسبتها ٦ر١٥٪ خلال الفترة • واما عدد المؤسسات الصغيرة فقد زاد من ٢٥١٢٩ مؤسسة عام ١٩٦٥ الـــــى ٢٦٦٦٤ مؤسسة عام ١٩٦٨ ، اى بزيادة قدرها ١٥٣٥ مؤسسة وتبلغ نسبتها ١ر٦٪ خلال الفترة ، كما يتضـــح من الجدول الآتي :

جدول رقم ١٢٥

عدد المؤسسات الصناعية بالقطاعين العام والخاص

موزعة حسب النشاطات الصناعية ١٩٦٥ - ١٩٦٨

	١٩٦٥				١٩٦٦				١٩٦٧				١٩٦٨			
	العام	الخاص		مجموع عدد المؤسسات	العام	الخاص		مجموع عدد المؤسسات	العام	الخاص		مجموع عدد المؤسسات	العام	الخاص		مجموع عدد المؤسسات
	(كبيرة)	كبيرة	صغيرة	مجموع	(كبيرة)	كبيرة	صغيرة	مجموع	(كبيرة)	كبيرة	صغيرة	مجموع	(كبيرة)	كبيرة	صغيرة	مجموع
الاغذية والمشروبات والتبوغ	٣٤	٢١٦	٣٥٣٠	٣٧٥١	٣٧٨٥	٣٤	٢٢٠	٣٥٥١	٣٧٧١	٣٨١٣	٣٨	٢٣٦	٣٦٨٧	٣٩٢٣	٣٩٦١	٣٨	٢٦١	٣٦٩٥	٣٩٥٦	٣٩٩٤
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٢٣	١٧٠	٦٥٤٤	٦٧١٤	٦٧٣٧	٢٢	٢١٧	٦٧٢٧	٦٩٤٤	٦٩٦٦	٢٢	٢٣١	٦٨٧٨	٧١٠٩	٧١٣١	٢٣	٢٥٩	٦٩٦٢	٧٢٢١	٧٢٤٤
الصناعات الخشبية	٥	٤٥	٢٨١١	٢٨٥٦	٢٨٦١	٥	٤٩	٢٨٥٩	٢٩٠٨	٢٩١٣	٥	٥١	٢٩٤١	٢٩٩٢	٢٩٩٧	٥	٥٤	٢٨٨٣	٢٩٣٧	٢٩٤٢
صناعة الورق والطبع والنشر	٨	١٠٤	٢١٦	٣٢٠	٣٢٨	١٢	١٠٣	١٩٢	٢٩٥	٣٠٧	١٢	١٠٧	١٥٠	٢٥٧	٢٦٩	١٢	٥٧	١٥٤	٢١١	٢٢٣
صناعة الكيماويات والمطاط والبلاستيك	١٠	٣٠	٦	٣٦	٤٩	١٠	٣٦	١٢	٤٨	٥٨	١١	٤٣	٣٣	٧٦	٨٧	١٣	٤٦	٣٨	٨٤	٩٧
صناعات منتجات المعادن اللافلزية	٩	٢٧٣	٢٠٦	٤٧٩	٤٨٨	١٢	٢٦٩	١٥٥	٤٢٤	٤٣٦	١١	٢٦٥	١٧٧	٤٤٢	٤٥٣	٩	٢٨٣	١٦٦	٤٤٩	٤٥٨
الصناعات الفلزية الاساسية	-	١٣	٢٧٧	٢٩٠	٢٩٠	-	١٣	٢٢٥	٢٣٧	٢٣٧	-	١٣	٢٤٩	٢٦٢	٢٦٢	-	١٣	٢٥٥	٢٦٨	٢٦٨
المنتجات الفلزية والمكائن	٣٣	٧٩	٢٦٠٨	٢٦٨٧	٢٧٢٠	٣٣	٨٦	٢٥٨٤	٢٦٧٠	٢٧٠٣	٣٦	٩٢	٢٧٣٠	٢٨٢٢	٢٨٥٨	٣٦	١١٢	٢٤٧٦	٢٥٨٨	٢٦٢٤
الصناعات الاخرى	-	٧	٣٧٣٨	٣٧٤٥	٣٧٤٥	-	٦	٣٧٤٨	٣٧٥٤	٣٧٥٤	-	٧	٣٨٤٠	٣٨٤٧	٣٨٤٧	١	٨	٣٩٨٣	٣٩٩١	٣٩٩٢
خدمات التصليح	٣٦	٤٤	٥٠٤٠	٥٠٨٤	٥١٢٠	٣٩	٤٢	٥٣٤٠	٥٣٨٢	٥٤٢١	٤٠	٤٢	٥٤١٨	٥٤٦٠	٥٥٠٠	٤٥	٤٢	٥٩٠٩	٥٩٥١	٥٩٩٦
الكسوى والصباغ	-	-	١٤٥	١٤٥	١٤٥	-	-	١٢٨	١٢٨	١٢٨	-	-	١٤٢	١٤٢	١٤٢	-	-	١٤٣	١٤٣	١٤٣
المجموع	١٥٨	٩٨١	٢٥١٢٩	٢٦١١٠	٢٦٢٦٨	١٦٧	١٠٤٠	٢٥٥٢٩	٢٦٥٦٩	٢٦٧٣٦	١٧٥	١٠٨٧	٢٦٢٤٥	٢٧٣٣٢	٢٧٥٠٧	١٨٢	١١٣٥	٢٦٦٦٤	٢٧٧٩٩	٢٧٩٨١

واما مؤسسات القطاع الصناعي العام فقد زاد عددها من ١٥٨ مؤسسة عام ١٩٦٥ الى ١٨٢ مؤسسة عام ١٩٦٨ ، بزيادة قدرها ٢٤ مؤسسة وتبلغ نسبتها ٢ر١٥٪ خلال الفترة ، مقابل زيادة في مؤسسات القطاع الصناعي الخاص بنحو ١٦٨٩ مؤسسة وتبلغ نسبتها ٥ر٦ ٪ خلال نفس الفترة .

واذا اخذنا بنظر الاعتبار الأهمية النسبية للنشاطات الصناعية المختلفة في الزيادة المتحققة في عدد المؤسسات ، فاننا نستخلص بعض المؤشرات الاحصائية من الجدول الآتي :

جدول رقم ١٢٦

الاهمية النسبية للنشاطات الصناعية

في الزيادة المتحققة في عدد مؤسسات القطاع الصناعي

عام ١٩٦٨ بالمقارنة بعام ١٩٦٥

النشاط الصناعي	عدد المؤسسات	عدد المؤسسات	الزيادة المتحققة	النسبة المئوية
				٪
الاغذية والمشروبات والتبوغ	٣٧٨٥	٣٩٩٤	٢٠٩	٥ر٥
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٦٧٣٧	٧٢٤٤	٥٠٧	٢٩ر٦
الصناعات الخشبية	٢٨٦١	٢٩٤٢	٨١	٤ر٧
صناعة الورق والطبع والنشر	٣٢٨	٢٢٣	ـ ١٠٥	ـ ٣٢ر٠
صناعة الكيمياويات والمطاط والبلاستيك	٤٩	٩٧	٤٨	٩٨ر٠
صناعات منتجات المعادن اللافلزية	٤٨٨	٤٥٨	ـ ٣٠	ـ ٦ر١
الصناعات الفلزية الاساسية	٢٩٠	٢٦٨	ـ ٢٢	ـ ٧ر٦
المنتجات الفلزية والمكائن	٢٧٢٠	٢٦٢٤	ـ ٩٦	ـ ٣ر٥
خدمات التصليح	٥١٢٠	٥٩٩٦	٨٧٦	١٧ر١
الكوى والصبغ	١٤٥	١٤٣	ـ ٢	ـ ١ر٤
صناعات اخرى	٣٧٤٥	٣٩٩٢	٢٤٧	٦ر٦
المجموع	٢٦٢٦٨	٢٧٩٨١	١٧١٣	٦ر٥

(٢) قيمة الانتاج

زادت قيمة الانتاج الصناعي من نحو ١٧١٫٢ مليون دينار عام ١٩٦٥ الى نحو ٢٠٦٫٩ مليون دينار عام ١٩٦٨ اى بزيادة قدرها ٣٥٫٧ مليون دينار وتبلغ نسبتها ٢٠٫٩٪ خلال الفترة . واذا اخذنا القطاع الصناعي العام على حدة ، فان قيمة الانتاج الصناعي قد زادت من ٦٧٫٥ مليون دينار عام ١٩٦٥ الى ٨١٫٣ مليون دينار عام ١٩٦٨ ، اى بزيادة قدرها ١٣٫٨ مليون دينار وتبلغ نسبتها ٢٠٫٤٪ خلال الفترة . واما عن القطاع الصناعي الخاص فقد زادت قيمة الانتاج من ١٠٣٫٧ مليون دينار عام ١٩٦٥ الى ١٢٥٫٦ مليون دينار عام ١٩٦٨ اى بزيادة قدرها ٢١٫٩ مليون دينار وتبلغ نسبتها ٢١٫١٪ . وهذا يعنى ان قيمة الانتاج الصناعي في القطاع العام تبلغ نحو ٣٩٫٣٪ من قيمة الانتاج الصناعي الكلى ، كما ان الزيادة في قيمة الانتاج الصناعي في القطاع العام تبلغ نحو ٣٨٫٧٪ من الزيادة في قيمة الانتاج الصناعي الكلى خلال الفترة المذكورة .

واذا اخذنا بنظر الاعتبار توزيع قيمة الانتاج بين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة ، فان قيمة الانتاج في الصناعات الكبيرة قد زادت من ١١٠٫٧ مليون دينار عام ١٩٦٥ الى ١٣٦٫٥ مليون دينار عام ١٩٦٨ اى بزيادة قدرها ٢٥٫٨ مليون دينار وتبلغ

نسبتها ٢ر٢٣٪ خلال الفترة . هذا في حين ان قيمة الانتاج في الصناعات الصغيرة قد زادت من ٥ر٦٠ مليون دينار عام ١٩٦٥ الى ٤ر٧٠ مليون دينار عام ١٩٦٨ أى بزيادة قدرها ٩ر٩ مليون دينار وتبلغ نسبتها ٤ر١٦٪ خلال نفس الفترة . وهذا يعني ان قيمة الانتاج في الصناعات الصغيرة تبلغ نحو ٠ر٣٤٪ من قيمة الانتاج الصناعي الكلي ، اما الزيادة في قيمة الانتاج في الصناعات الصغيرة فتبلغ نحو ٤ر٤٧٪ من الزيادة المتحققة في قيمة الانتاج الصناعي الكلى ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم ١٢٧

قيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج والقيمة المضافة والعمالة بالقطاعين العام والخاص

موزعة بين الصناعات الكبيرة والصغيرة ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨

السنة	القطاع	الصناعات الكبيرة						الصناعات الصغيرة						مجموع الصناعات					
		عدد المؤسسات	قيمة الانتاج (الاف الدنانير)	مستلزمات الانتاج (الاف الدنانير)	القيمة المضافة (الاف الدنانير)	عدد المشتغلين	القيمة المضافة لكل مشتغل (بالدينار)	عدد المؤسسات	قيمة الانتاج (الاف الدنانير)	مستلزمات الانتاج (الاف الدنانير)	القيمة المضافة (الاف الدنانير)	عدد المشتغلين	القيمة المضافة لكل مشتغل (بالدينار)	عدد المؤسسات	قيمة الانتاج (الاف الدنانير)	مستلزمات الانتاج (الاف الدنانير)	القيمة المضافة (الاف الدنانير)	عدد المشتغلين	القيمة المضافة لكل مشتغل (بالدينار)
١٩٦٥	العام	١٥٨	٦٧٥٤٣	٣٥٩٤١	٣١٦٠٢	٣٣٨٦٣	٩٣٣	—	—	—	—	—	—	١٥٨	٦٧٥٤٣	٣٥٩٤١	٣١٦٠٢	٣٣٨٦٣	٩٣٣
	الخاص	٩٨١	٤٣١٩٩	٢٦٢٩٩	١٦٩٠٠	٣٩٧٢٠	٤٢٥	٢٥١٢٩	٦٠٤٦٤	٤١٩٢٣	١٨٥٤١	٥٣٢٩٠	٣٤٨	٢٦١١٠	١٠٣٦٦٣	٦٨٢٢٢	٣٥٤٤١	٩٣٠١٠	٣٨١
	الجموع	١١٣٩	١١٠٧٤٢	٦٢٢٤٠	٤٨٥٠٢	٧٣٥٨٣	٦٥٨	٢٥١٢٩	٦٠٤٦٤	٤١٩٢٣	١٨٥٤١	٥٣٢٩٠	٣٤٨	٢٦٢٦٨	١٧١٢٠٦	١٠٤١٦٣	٦٧٠٤٣	١٢٦٨٧٣	٥٢٨
١٩٦٦	العام	١٦٧	٧١٤٩٤	٤٠٠٢٩	٣١٤٦٥	٣٤٧٣١	٩٠٥	—	—	—	—	—	—	١٦٧	٧١٤٩٤	٤٠٠٢٩	٣١٤٦٥	٣٤٧٣١	٩٠٥
	الخاص	١٠٤٠	٤٩٨٩٧	٣٠٥٤٢	١٩٣٥٥	٤١٣٦١	٤٦٧	٢٥٥٢٩	١٣٨٩٣	٤٤٩٤٠	١٨٩٥٣	٥٢٨٢٩	٣٥٨	٢٦٥٦٩	١١٣٧٩٠	٧٥٤٨٢	٣٨٣٠٨	٩٤١٩٠	٤٠٦
	الجموع	١٢٠٧	١٢١٣٩١	٧٠٥٧١	٥٠٨٢٠	٧٦٠٩٢	٦٦٨	٢٥٥٢٩	١٣٨٩٣	٤٤٩٤٠	١٨٩٥٣	٥٢٨٢٩	٣٥٨	٢٦٧٣٦	١٨٥٢٨٤	١١٥٥١١	٦٩٧٧٣	١٢٨٩٢١	٥٤١
١٩٦٧	العام	١٧٥	٧٧٥٩٧	٤١٥٥٤	٣٦٠٤٣	٣٦٥٥٤	٩٨٥	—	—	—	—	—	—	١٧٥	٧٧٥٩٧	٤١٥٥٤	٣٦٠٤٣	٣٦٥٥٤	٩٨٥
	الخاص	١٠٨٧	٥٤٨٢١	٣٦٤٥٢	١٨٣٦٩	٤٠٧٩٤	٤٥٠	٢٦٢٤٥	٧٤٦٨٢	٥٣٣٦٦	٢١٣١٦	٥٦٥٠٩	٣٧٧	٢٧٣٣٢	١٢٩٥٠٣	٨٩٨١٨	٣٩١٨٥	٩٧٣٠٣	٤٠٥
	الجموع	١٢٦٢	١٣٢٤١٨	٧٨٠٠٦	٥٤٤١١	٧٧٣٤٨	٧٠٣	٢٦٢٤٥	٧٤٦٨٢	٥٣٣٦٦	٢١٣١٦	٥٦٥٠٩	٣٧٧	٢٧٥٠٧	٢٠٧٠٩٩	١٣١٣٧٢	٧٥٧٢٧	١٣٣٨٥٧	٥٦٥
١٩٦٨	العام	١٨٢	٨١٣٠٥	٤٣٠٣٢	٣٨٢٧٣	٣٨٨٥٠	٩٨٤	—	—	—	—	—	—	١٨٢	٨١٣٠٥	٤٣٠٣٢	٣٨٢٧٣	٣٨٨٥٠	٩٨٤
	الخاص	١١٣٥	٥٥٢٠٠	٣٦٧٦٣	١٨٤٣٧	٤٠٦١٨	٤٥٣	٢٦٦٦٤	٧٠٣٥٢	٥٠٥١٨	١٩٨٣٤	٥٤٤٨٨	٣٦٤	٢٧٧٩٩	١٢٥٥٥٢	٨٧٢٨١	٣٨٢٧١	٩٥١٠٦	٤٠٣
	الجموع	١٣١٧	١٣٦٥٠٥	٧٩٧٩٥	٥٦٧١٠	٧٩٤٦٨	٧١٤	٢٦٦٦٤	٧٠٣٥٢	٥٠٥١٨	١٩٨٣٤	٥٤٤٨٨	٣٦٤	٢٧٩٨١	٢٠٦٨٥٧	١٣٠٣١٣	٧٦٥٤٤	١٣٣٩٥٦	٥٧١

ويمكن استخدام الارقام القياسية لمتابعة تطور قيمة الانتاج من سنة الى اخرى ، خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨ ، موزعة بين القطاعين العام والخاص ، وبين الصناعات الكبيرة والصغيرة ، كما يتضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ١٢٨
الارقام القياسية لمتابعة تطور قيمة الانتاج الصناعي
١٩٦٥ - ١٩٦٨
(١٩٦٥ = ١٠٠)

	قيمة الانتاج الصناعي			قيمة الانتاج الصناعي		
	عام	خاص	المجموع	مؤسسات كبيرة	مؤسسات صغيرة	المجموع
١٩٦٦	١٠٥ر٨	١٠٩ر٨	١٠٨ر٢	١٠٩ر٦	١٠٥ر٧	١٠٨ر٢
١٩٦٧	١١٤ر٩	١٢٤ر٩	١٢١ر٠	١١٩ر٦	١٢٣ر٥	١٢١ر٠
١٩٦٨	١٢٠ر٤	١٢١ر١	١٢٠ر٨	١٢٣ر٣	١١٦ر٤	١٢٠ر٨

ويتضح من الجدول السابق ان قيمة الانتاج بالقطاع الصناعي قد اطردت في الزيادة خلال السنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٧ ، ثم انخفضت قليلا في سنة ١٩٦٨ . اما بالنسبة لقيمة الانتاج في القطاعين العام والخاص ، فان الزيادة في قيمة الانتاج في القطاع الخاص كانت

دائما بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في قيمة الانتاج في القطاع العام .

اما بالنسبة لقيمة الانتاج موزعة بين المؤسسات الصناعية الكبيرة والصغيرة ، فان الزيادة في قيمة الانتاج في المؤسسات الكبيرة كانت بنسبة اكبر دائما من نسبة الزيادة في قيمة الانتاج في المؤسسات الصغيرة ، باستثناء سنة ١٩٦٧ .

(٣) القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة هنا بأنها قيمة الانتاج مستبعدا منها قيمة مستلزمات الانتاج اى القيمة المضافة الاجمالية المتولدة في القطاع الصناعي . ولو تتبعنا تطور القيمة المضافة ، بهذا المفهوم ، فان البيانات الاولية المتاحة تكشف عن انها زادت من ٦٧ر٠ مليون دينار عام ١٩٦٥ الى ٧٦ر٥ مليون دينار عام ١٩٦٨ ، اى بزيادة قدرها ٩ر٥ مليون دينار ، وتبلغ نسبتها ١٤ر٢٪ خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨ . ولو اخذنا القطاع الصناعي العام على حدة ، فان القيمة المضافة تكون قد زادت من ٣١ر٦ مليون دينار عام ١٩٦٥ الى ٣٨ر٣ مليون دينار عام ١٩٦٨ اى بزيادة قدرها ٦ر٧ مليون دينار وتبلغ نسبتها ٢١ر٢٪ خلال الفترة . اما القطاع الصناعي الخاص فانه حقق زيادة في القيمة المضافة تبلغ نحو ٢ر٩ مليون دينار ، باعتبار ان القيمة المضافة في هذا النشاط الخاص قد ارتفعت من ٣٥ر٤ مليون دينار عام ١٩٦٥ الى ٣٨ر٣ مليون دينار عام

١٩٦٨ . وعلى ذلك فان القيمة المضافة في القطاع الصناعي العام تمثل نحو ٥٥ر٠٪ من القيمة المضافة الكلية عام ١٩٦٨ ، مقابل ٤٧ر٢٪ عام ١٩٦٥ . بيد أن الزيادة في القيمة المضافة في القطاع الصناعي الخاص تمثل ٣٠ر٥٪ من الزيادة الكلية في القيمة المضافة . وهذا يشير الى حقيقة لها دلالة خاصة ، وهي ان متوسط الزيادة السنوية في القيمة المضافة المتولدة في القطاع الصناعي العام اكبر بكثير من المتوسط المناظر في القطاع الخاص ، كما يتضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ١٢٩

الرقم القياسي للقيمة المضافة والرقم القياسي للانتاجية في مؤسسات القطاع الصناعي ، موزعا بين القطاعين العام والخاص

١٩٦٥ـ١٩٦٨

البيـــــــــــان	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
العام				
القيمة المضافة (بآلاف الدنانير)	٣١٦٠٢	٣١٤٦٥	٣٦٠٤٣	٣٨٢٧٣
الرقم القياسي للقيمة المضافـــة	١٠٠ر٠	٩٩ر٦	١١٤ر١	١٢١ر١
عدد المشتغلـــــين	٣٣٨١٣	٣٤٧٣١	٣٦٥٥٤	٣٨٨٥٠
القيمة المضافة لكل مشتغل (بالدينار)	٩٣٣	٩٠٩	٩٨٥	٩٨٤
الرقم القياسي (لانتاجية المشتغل)	١٠٠ر٠	٩٧ر٠	١٠٥ر٦	١٠٥ر٥
الخاص				
القيمة المضافة (بآلاف الدنانير)	٣٥٤٤١	٣٨٣٠٨	٣٩٦٨٥	٣٨٢٧١
الرقم القياسي للقيمة المضافـــة	١٠٠ر٠	١٠٨ر١	١١٢ر٠	١٠٨ر٠
عدد المشتغلـــــين	٩٣٠١٠	٩٤١٩٠	٩٧٣٠٣	٩٥١٠٦
القيمة المضافة لكل مشتغل (بالدينار)	٣٨١	٤٠٦	٤٠٥	٤٠٣
الرقم القياسي (لانتاجية المشتغـل)	١٠٠ر٠	١٠٦ر٦	١٠٦ر٣	١٠٥ر٨
المجموع				
القيمة المضافة (بآلاف الدنانـــير)	٦٧٠٤٣	٦٩٧٧٣	٧٥٧٢٧	٧٦٥٤٤
الرقم القياسي للقيمة المضافـــة	١٠٠ر٠	١٠٤ر١	١١٣ر٠	١١٤ر٢
عدد المشتغلـــــين	١٢٦٨٢٣	١٢٨٩٢١	١٣٣٨٥٧	١٣٣٩٥٦
القيمة المضافة لكل مشتغل (بالدينار)	٥٢٨	٥٤١	٥٦٥	٥٧١
الرقم القياسي (لانتاجية المشتغـل)	١٠٠ر٠	١٠٢ر٥	١٠٧ر٠	١٠٨ر١

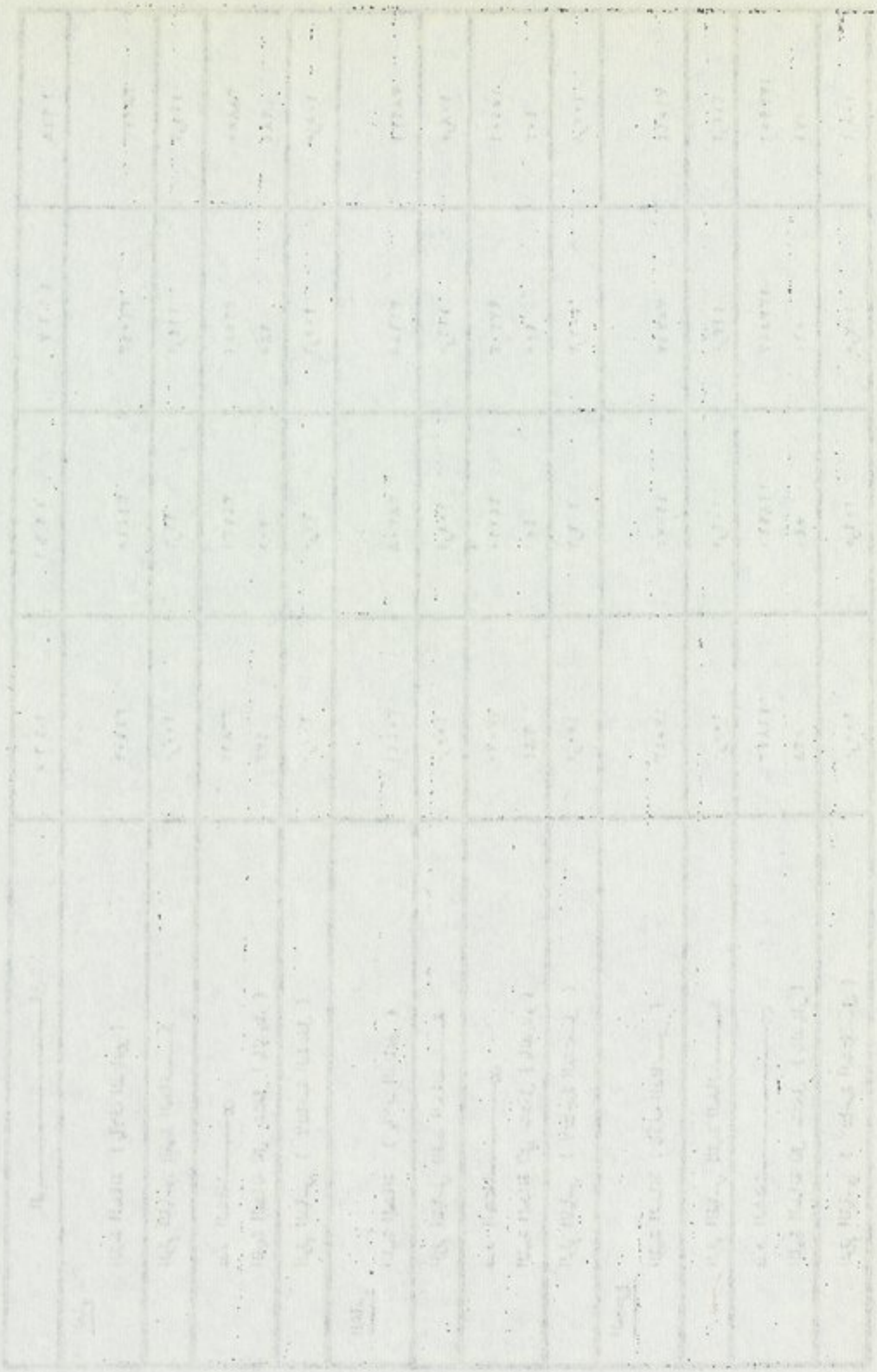

اما لو تابعنا تطور القيمة المضافة في القطاع الصناعي موزعة بين المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات الصناعية الصغيرة ، فان القيمة المضافة المتولدة في المؤسسات الكبيرة ترتفع من ٤٨ر٥ مليون دينار عام ١٩٦٥ الى ٥٦ر٧ مليون دينار عام ١٩٦٨ اى بزيادة قدرها ٨ر٢ مليون دينار وتبلغ نسبتها ١٦ر٩٪ . هذا في حين ان القيمة المضافة المتولدة في المؤسسات الصغيرة ترتفع من ١٨ر٥ مليون دينار عام ١٩٦٥ الى ١٩ر٨ مليون دينار عام ١٩٦٨ أى بزيادة قدرها ١ر٣ مليون دينار وتبلغ نسبتها ٧ر٠٪ . وهذا يعني ان متوسط نسبة الزيادة السنوية في القيمة المضافة المتولدة في المؤسسات الصناعية الكبيرة (٥ر٦٪) اكبر بكثير من متوسط نسبة الزيادة السنوية في القيمة المضافة المتولدة في المؤسسات الصناعية الصغيرة ٢ر٣٪ ، كما يتضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ١٣٠

الرقم القياسي للقيمة المضافة والرقم القياسي للانتاجية في مؤسسات القطاع الصناعي

موزعا بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة ١٩٦٥ - ١٩٦٨

بيان	١٩٦٥			١٩٦٦			١٩٦٧			١٩٦٨		
	الكبيرة	الصغيرة	المجموع	الكبيرة	الصغيرة	المجموع	الكبيرة	الصغيرة	المجموع	الكبيرة	الصغيرة	المجموع
القيمة المضافة (بالاف الدنانير)	٤٨٥٠٢	١٨٥٤١	٦٧٠٤٣	٥٠٦٦٧	١٨٩٥٢	٦٩٦٤١	٥٤٤١٠	٢١٣١٦	٧٥٧٢٦	٥٦٧٠٥	١٩٨٣٤	٧٦٥٣٨
الرقم القياسي	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٤ر٠	١٠٢ر٠	١٠٤ر١	١١٢ر٠	١١٥ر٠	١١٣ر٠	١١٦ر١	١٠٧ر٠	١١٤ر١
عدد المشتغلين	٧٣٥٨٣	٥٣٢٩٠	١٢٦٨٧٣	٧٦٠٧٥	٥٢٨٢٩	١٢٨٩٠٤	٧٧٦١٨	٥٦٥٠٦	١٣٤١٢٧	٧٩٤٦٨	٥٤٤٨٨	١٣٣٩٥٦
القيمة المضافة لكل مشتغل (بالدينار)	٦٥١	٣٤٨	٥٢٨	٦٦٦	٣٥٨	٥٤١	٧٠١	٣٧٧	٥٦٥	٧١٤	٣٦٤	٥٧١
الرقم القياسي لانتاجية المشتغل	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠١ر١	١٠٢ر١	١٠٢ر٠	١٠٦ر٠	١٠٨ر٠	١٠٧ر٠	١٠٨ر٠	١٠٤ر١	١٠٨ر١

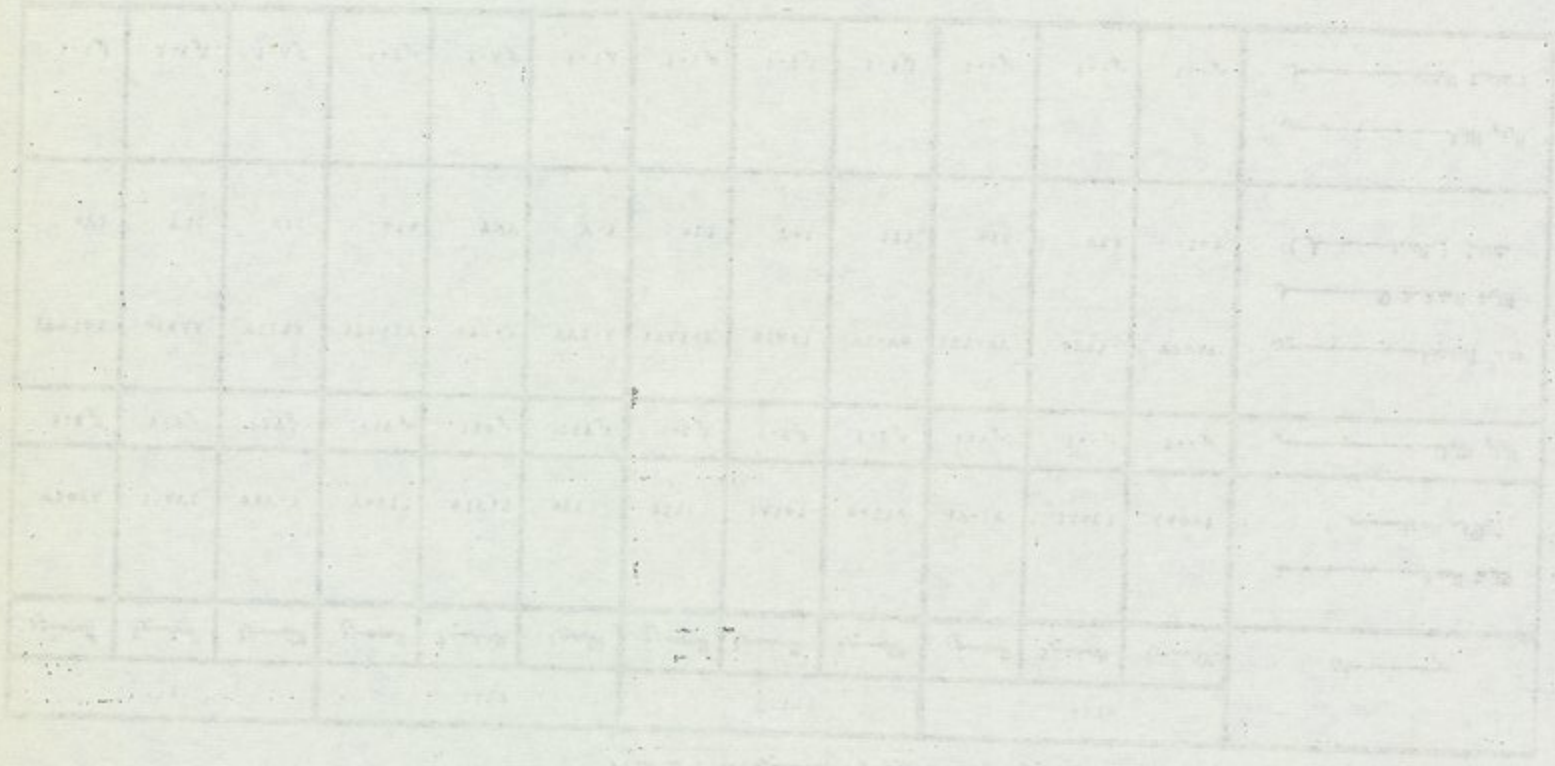

ويمكن ان نجمل خلاصة متابعة تطور القطاع الصناعي من حيث قيمة الانتاج وقيمة مستلزمات الانتاج والقيمة المضافة في البيان الآتي ، مع الاشارة الى ان قيمة الانتاج ، في المفهوم التخطيطي الذي يتضمنه هذا التحليل ، هي محصلة قيمة مستلزمات الانتاج والقيمة المضافة :

جدول رقم ١٣١

خلاصة متابعة تطور قيمة الانتاج وقيمة مستلزمات الانتاج والقيمة المضافة بالقطاع الصناعي ١٩٦٥ - ١٩٦٨

السنة	القيمة			الارقام القياسية		
	لقيمة الانتاج	لقيمة مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة	لقيمة الانتاج	لقيمة مستلزمات الانتاج	للقيمة المضافة
١٩٦٥	١٧١ر٢	١٠٤ر٢	٦٧ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
١٩٦٦	١٨٥ر٣	١١٥ر٥	٦٩ر٨	١٠٨ر٢	١١٠ر٨	١٠٤ر٢
١٩٦٧	٢٠٧ر١	١٣١ر٤	٧٥ر٧	١٢١ر٠	١٢٦ر١	١١٣ر٠
١٩٦٨	٢٠٦ر٩	١٣٠ر٣	٧٦ر٥	١٢٠ر٩	١٢٥ر٠	١١٤ر٢

(٤) انتاجية المشتغل

كما يوضح الجدول الاسبق رقم ان القيمة المضافة لكل مشتغل (وهي المؤشر المأخوذ به في في هذا التحليل عن انتاجية المشتغل) على مستوى القطاع الصناعي ككل تزيد من ٥٢٨ دينارا عام

١٩٦٥ الى ٥٧١ دينارا عام ١٩٦٨ اى بزيادة قدرها ٤٣ دينارا وتبلغ نسبتها ١ر٨٪ خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ . اما على مستوى القطاع الصناعي العام فان القيمة المضافة لكل مشتغل ترتفع من ٩٣٣ دينارا عام ١٩٦٥ الى ٩٨٤ دينارا عام ١٩٦٨ اى بزيادة قدرها ٥١ دينارا وتبلغ نسبتها ٥ر٥٪ خلال الفترة . واما على مستوى القطاع الصناعي الخاص فان القيمة المضافة لكل مشتغل تزيد من ٣٨١ دينارا عام ١٩٦٥ الى ٤٠٣ دينارا عام ١٩٦٨ اى بزيادة قدرها ٢٢ دينارا وتبلغ نسبتها ٨ر٥٪ . ونخلص من هذه المقارنة الى حقيقتين اساسيتين : الحقيقة الاولى هي ان انتاجية المشتغل في القطاع الصناعي الخاص اكثر انخفاضا بكثير منها في القطاع الصناعي العام ، اذ تمثل انتاجية المشتغل في القطاع الخاص نحو ١ر٤٠٪ من انتاجية المشتغل في القطاع العام عام ١٩٦٨ مقابل ٨ر٤٠٪ عام ١٩٦٥ . الحقيقة الثانية ان نسبة الزيادة في انتاجية المشتغل في القطاع الصناعي العام تكاد ان تتعادل مع نظيرتها في القطاع الصناعي الخاص خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ ، اذ بلغت نسبة الزيادة في القطاع العام نحو ٥ر٥٪ عام ١٩٦٨ بالمقارنة بعام ١٩٦٥ ، مقابل ٨ر٥٪ للقطاع الخاص .

اما لو عقدنا المقارنة بين انتاجية المشتغل في المؤسسات الصناعية الكبيرة وفي المؤسسات الصناعية

الصناعية الصغيرة ، فان الجدول السابق يوضح انه بينما تزيد انتاجية المشتغل بنحو ٥ر٨٪ في المؤسسات الصناعية الكبيرة عام ١٩٦٨ عما كانت عليها عام ١٩٦٥ ، فان انتاجية المشتغل في المؤسسات الصناعية الصغيرة لم تزد ، خلال الفترة ، باكثر من ٦ر٤٪ وهذا قد يمكن تعليله بأن الانتاج الكبير يحقق وفورا في تكاليف الانتاج ، لا تستطيع المؤسسات الصغيرة تحقيقها ، سواء كانت هذه الوفورات فنية او ادارية او تسويقية .

(٥) متوسط أجر المشتغل

زاد متوسط اجر المشتغل ، على مستوى القطاع الصناعي ، من ٢٤٤ دينارا عام ١٩٦٥ الى ١٩٦٥ الى ٢٧٠ دينارا عام ١٩٦٨ اى بزيادة قدرها ٢٦ دينارا وتبلغ نسبتها ١٠ر٧ ٪ خلال الفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٨ . اما على مستوى المؤسسات الصناعية الكبيرة فقد زاد متوسط أجر المشتغل من ٢٦٤ دينارا عام ١٩٦٥ الى ٢٩٢ دينارا عام ١٩٦٨ اى بزيادة قدرها ٢٨ دينارا وتبلغ نسبتها ١٠ر٦٪ خلال الفترة ، في حين أنه على مستوى المؤسسات الصناعية الصغيرة زاد متوسط أجر المشتغل من ١٨٧ دينارا عام ١٩٦٥ الى ٢٠٠ دينارا عام ١٩٦٨ بزيادة قدرها ١٣ دينارا وتبلغ نسبتها ٧ر٠ ٪ .

ويمكن ان نستخلص من هذه البيانات بعض النتائج الهامة :

(أ) ان متوسط اجر المشتغل في المؤسسات الصناعية الكبيرة هو دائما اعلى من نظيره في المؤسسات الصناعية الصغيرة ، خلال الفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٨ . ولقد كان متوسط أجر المشتغل في المؤسسات الصناعية الصغيرة يمثل ٥ر٦٨٪ من نظيره في المؤسسات الصناعية الكبيرة عام ١٩٦٨ ، مقابل ٨ر٧٠٪ عام ١٩٦٥ . وهذا بطبيعة الحال هو انعكاس للتقدم الفني والامكانيات الآلية ومستوى الاستثمارات في المؤسسات الكبيرة ، وما يترتب عليه من انتاجية المشتغل في المؤسسات الكبيرة ، كما اوضحنا ، اعلى للحقيقة المنطوية على منها في المؤسسات الصغيرة .

(ب) انه بينما حقق متوسط أجر المشتغل زيادة مطردة في المؤسسات الصناعية الكبيرة خلال الفترة المذكورة ، فان متوسط أجر المشتغل في المؤسسات الصناعية الصغيرة لم يتخذ اتجاها واحدا خلال الفترة المذكورة ، اذ انخفض المتوسط من ١٨٧ دينارا عام ١٩٦٥ الى ١٨٢ دينارا عام ١٩٦٦ ، ولكنه ارتفع ثانية الى ١٨٦ عام ١٩٦٧ أى الى ما هو اعلى بقليل من مستواه عام ١٩٦٥ ، ثم ارتفع بعد ذلك ، بدرجة ملحوظة ، الى ٢٠٠ دينارا عام ١٩٦٨ ، كما يتضح بالجدول الآتي :

جدول رقم ١٣٢

القيمة المضافة والاجور ونسبة الاجور الى القيمة المضافة في المؤسسات الكبيرة والصغيرة

بالقطاع الصناعي

١٩٦٥ ـ ١٩٦٨

السنة	عدد المؤسسات	القيمة المضافة (بالآلاف الدنانير)	الاجور بالآلاف الدنانير	نسبة الاجور الى القيمة المضافة ٪	عدد المشتغلين الداخلة لهم الاجور	متوسط أجر المشتغل (بالدينار)
١٩٦٥						
الصناعات الكبيرة	١١٣٩	٤٨٥٠٢	١٨٨٧٤	٣٨ر١	٧١٤٤٣	٢٦٤
الصناعات الصغيرة	٢٥١٢٩	١٨٥٤١	٤٨٥٨	٢٦ر٢	٢٥١٨٣	١٨٧
المجموع	٢٦٢٦٨	٦٧٠٤٣	٢٣٧٣٢	٣٥ر٤	٩٧٤٢٦	٢٤٤
١٩٦٦						
الصناعات الكبيرة	١٢٠٧	٥٠٨٢٠	١٩٨٨٦	٣٩ر١	٧٥٠٩١	٢٦٥
الصناعات الصغيرة	٢٥٢٥٩	١٨٦٥٣	٤٣١٣	٢٣ر٨	٢٣٧٠٩	١٨٢
المجموع	٢٦٣٦٦	٦٩٧٧٣	٢٤١٩٩	٣٤ر٧	٩٨٨٠٠	٢٤٥
١٩٦٧						
الصناعات الكبيرة	١٢٦٢	٥٤٤١١	٢١٢٤٠	٣٩ر٠	٧٦٢٢٠	٢٧٧
الصناعات الصغيرة	٢٦٢٤٥	٢١٣١٦	٤٧٧٥	٢٢ر٨	٢٥٦٤٧	١٨٦
المجموع	٢٧٥٠٧	٧٥٧٢٧	٢٦٠١٥	٣٤ر٤	١٠١٨٦٧	٢٥٥
١٩٦٨						
الصناعات الكبيرة	١٣١٧	٥٦٧١٠	٢٢٦١٥	٣٩ر١	٧٧٥٥٣	٢٩٢
الصناعات الصغيرة	٢٦٦٤	١٩٨٣٤	٤٧٧٨	٢٤ر١	٢٣٩١٨	٢٠٠
المجموع	٢٧١٨١	٧٦٥٤٤	٢٧٣٩٣	٣٥ر٨	١٠١٤٧١	٢٧٠

واذا عقدنا المقارنة بين متوسط أجر المشتغل وبين انتاجية المشتغل على مستوى القطاع الصناعي ، فاننا نجد أن متوسط الأجر قد زاد بنسبة اكبر من نسبة زيادة انتاجية المشتغل ، خلال الفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٨ ، اذ بينما حقق متوسط أجر المشتغل زيادة تبلغ نسبتها ٧ر١٠٪ خلال هذه الفترة ، فان انتاجية المشتغل لم تحقق الا زيادة تبلغ نسبتها ١ر٨٪ فقط . اما اذا عقدنا المقارنة بين متوسط اجر المشتغل وبين انتاجية المشتغل على مستوى الصناعات الكبيرة خلال نفس الفترة فاننا نجد ان متوسط اجر المشتغل قد حقق زيادة تبلغ نسبتها ٦ر١٠ ، فى حين ان انتاجية المشتغل قد زادت بنحو ٨ر٨٪ خلال الفترة . اما فى الصناعات الصغيرة فان متوسط اجر المشتغل قد زاد بنسبة ٧ر١٠٪ ، فى حين ان نسبة الزيادة فى متوسط انتاجية المشتغل لم تتجاوز ٦ر٤٪ .

(ب) تطور النشاطات الصناعية

واذا تابعنا التطور الذى تحقق بقطاع الصناعة على مستوى النشاطات الصناعية المختلفة ، فان البيانات الأولية المتاحة عن هذا التطور ، كما يتضمنها الجداول الأربعة الآتية ، تفصح عن بعض الحقائق الهامة :

جدول رقم ١٣٣

قيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج والقيمة المضافة وعدد المشتغلين
والقيمة المضافة لكل مشتغل بالقطاعين العام والخاص
موزعة حسب الأنشطة الصناعية ، ١٩٦٥

النشاط الصناعي	قيمة الانتاج (بالاف الدنانير)	مستلزمات الانتاج (بالاف الدنانير)	القيمة المضافة (بالاف الدنانير)	عدد المشتغلين	القيمة المضافة لكل مشتغل (بالدينار)
الاغذية والمشروبات والتبوغ	٦٩٧٣٥	٤٨٩٦٣	٢٠٧٧٢	٣٠٠١٨	٦٩١
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٣٧٣٥٦	٢٥١١٨	١٢٢٣٨	٢٧٣٦٨	٤٤٧
الصناعات الخشبية	٤٥٠٨	٢٦٠٩	١٨٩٩	٦٢١٦	٣٠٦
صناعة الورق والطبع والنشر	٣٧٨٨	٢٤١٦	١٣٧٢	٤٩٢٨	٢٧٨
صناعة الكيمياويات و المطاط والبلاستيك	١٥٩٥٩	٤٥١٦	١١٤٤٣	٣٧٢٢	٣٠٧٤
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	١٣٩٦٣	٥٢٢٢	٨٧٤١	١٩٨٦٠	٤٤٠
الصناعات الفلزية الاساسية	٦٢١	٤٠٠	٢٢١	٧٤٦	٢٩٦
المنتجات الفلزية والمكائن	٩٦١٨	٥١٥٧	٤٤٦١	١٤١٠٦	٣١٦
الصناعات الاخرى	٩٧٣٧	٧٩٥٥	١٧٨٢	٥٧٧٨	٣٠٨
خدمات التصليح	٥٧١٢	١٦٢٢	٤٠٩٠	١٣٩٦٥	٢٩٣
الكوى والصبغ	٢٠٩	١٨٥	٢٤	١٦٦	٤٠٣
المجموع	١٧١٢٠٦	١٠٤١٦٣	٦٧٠٤٣	١٢٦٨٧٣	٥٢٨

جدول رقم ١٣٤

قيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج والقيمة المضافة وعدد المشتغلين
والقيمة المضافة لكل مشتغل بالقطاعين العام والخاص
موزعة حسب الانشطة الصناعية ، ١٩٦٦

النشاط الصناعي	قيمة الانتاج (بآلاف الدنانير)	مستلزمات الانتاج (بآلاف الدنانير)	القيمة المضافة (بآلاف الدنانير)	عدد المشتغلين	القيمة المضافة لكل مشتغل (بالدينار)
الاغذية والمشروبات والتبوغ	٧٣١٨٩	٥٢٦٠٦	٢٠٥٨٣	٢٩٨٥٠	٦٩٠
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٤٢٧٤٥	٢٨٩٩٠	١٣٧٥٥	٢٨٢٨٠	٤٨٦
الصناعات الخشبية	٥٢٥٠	٣٠٤٠	٢٢١٠	٦٠٥٨	٣٦٤
صناعة الورق والطبع والنشر	٤٤٣٩	٢٤٨١	١٩٥٨	٤٩٦٩	٣٩٤
صناعة الكيمياويات والمطاط والبلاستيك	١٧٢٨٢	٨٣٢٩	٨٩٥٣	٣٩٦٢	٢٢٦٠
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	١٤١٧٧	٥١١٢	٩٠٦٥	١٩٧٠٩	٤٥٩
الصناعات الفلزية الاساسية	٥٤٦	٣٥٤	١٩٢	٦٠٠	٣٢٠
المنتجات الفلزية والمكائن	١١٦٧٥	٦٢٥٣	٥٤٢٢	١٤٠٨٢	٣٥٨
الصناعات الاخرى	٩١٤٧	٦٦٣٧	٢٥١٠	٦٢٦٤	٤٠١
خدمات التصليح	٦٧٣٥	١٦٦٣	٥٠٧٢	١٤٩٩١	٣٣٨
الكوى والصبخ	٩٩	٤٦	٥٣	١٥٦	٣٣٧
المجموع	١٨٥٢٨٤	١١٥٥١١	٦٩٧٧٣	١٢٨٩٢١	٥٤١

قيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج والقيمة المضافة وعدد المشتغلين
والقيمة المضافة لكل مشتغل بالقطاعين العام والخاص
موزعة حسب الانشطة الصناعية ، ١٩٦٧

النشاط الصناعي	قيمة الانتاج (بآلاف الدنانير)	مستلزمات الانتاج (بآلاف الدنانير)	القيمة المضافة (بآلاف الدنانير)	عدد المشتغلين	القيمة المضافة لكل مشتغل (بالدينار)
الاغذية والمشروبات والتبوغ	٨٨٠٧٦	٦٣٥٤٨	٢٤٥٢٨	٣١٤٦٤	٧٨٠
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٤٥٤٩٢	٣١٢٩١	١٤٢٠١	٢٩٤٠٤	٤٨٢
الصناعات الخشبية	٥٩٦١	٣٥٢٦	٢٤٣٥	٦٨٠٧	٣٥٨
صناعة الورق والطبع والنشر	٥٢٤٤	٢٦٩٣	٢٥٥١	٥٠٩٣	٥٠١
صناعة الكيمباويات والمطاط والبلاستيك	١٨١٣٥	٨٩٢٨	٩٢٠٧	٤٢٤٤	٢١٦٩
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	١٤٣٣٨	٥٥٠٣	٨٨٣٥	١٩٠٨٩	٤٦٣
الصناعات الفلزية الاساسية	٩٠٠	٦٤٦	٢٥٤	٧٢٦	٣٥٠
المنتجات الفلزية والمكائن	١٣٣٢٤	٧٢٦٢	٦٠٦٢	١٥٢٥٥	٣٩٧
الصناعات الاخرى	٩١٠١	٦٢٤١	٢٨٦٠	٥٩٧٢	٤٧٨
خدمات التصليح	٦٤٣٦	١٦٩٣	٤٧٤٣	١٥٦٢٧	٣٠٣
الكوى والصبخ	٩١	٤٢	٤٩	١٧٦	٢٨٠
المجموع	٢٠٧٠٩٨	١٣١٣٧٣	٧٥٧٢٥	١٣٣٨٥٧	٥٦٥

جدول رقم ١٣٦

قيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج والقيمة المضافة وعدد المشتغلين
والقيمة المضافة لكل مشتغل بالقطاعين العام والخاص
موزعة حسب الانشطة الصناعية ، ١٩٦٨

النشاط الصناعي	قيمة الانتاج (بآلاف الدنانير)	مستلزمات الانتاج (بآلاف الدنانير)	القيمة المضافة (بآلاف الدنانير)	عدد المشتغلين	القيمة المضافة لكل مشتغل (بالدينار)	
الاغذية والمشروبات والتبوغ	٨١٣٨١	٥٨١١١	٢٣٢٧١	٣١١٨٤	٧٤٦	
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٤٦٧٥٦	٣١٩٥٢	١٤٨٠٤	٣٠٠٤٤	٤٩٢	
الصناعات الخشبية	٥٤١٩	٣٦١٠	١٨٠٩	٥٩٦٦	٣٠٣	
صناعة الورق والطبع والنشر	٥٦٥٣	٣٢٨١	٢٣٧٢	٥٦٨٧	٤١٦	
صناعة الكيمياويات والمطاط والبلاستيك	١٩٩٢٧	٩٨٥١	١٠٠٧٦	٤٨٥٣	٢٠٧٦	
صناعة المعادن اللافلزية	١٦٠٢٥	٥٦٨٧	١٠٣٣٨	١٨٥٣٤	٥٥٧	
الصناعات الفلزية الاساسية	٧٢٢	٥٢٢	٢٠٠	١١٨٥	١٦٨	
المنتجات الفلزية والمكائن	١٢٣٦٨	٦٧١٦	٥٦٥٢	١٤٨٠٥	٣٨١	
الصناعات الاخرى	١١٥٩٤	٨٧٥٠	٢٨٤٣	٥٩٣٥	٤٧٨	
خدمات التصليح	٦٩٣٥	١٨٠٧	٥١٢٨	١٥٥٩٦	٣٥٣	
الكوى والصبخ	٧٧	٢٦	٥١	١٦٧	٣٠٨	
المجموع	٢٠٦٨٥٧	١٣٠٣١٣	٧٦٥٤٤	١٣٣٩٥٦	٥٧١	

ويمكن أن نجمل هذه الحقائق فيما يلى :

(١) أن صناعة الاغذية والمشروبات والتبوغ هى الصناعة التى تحتل المرتبة الأولى فى تحقيق الانتاج الصناعي ، تليها صناعة المنسوجات والملابس والجلود ، ثم صناعة الكيمياويات والمطاط والبلاستيك ، ثم صناعة المعادن اللافلزية .

(٢) أن الصناعة التى حققت اكبر زيادة فى قيمة الانتاج عام ١٩٦٨ بالمقارنة بعام ١٩٦٥ هى صناعة الاغذية والمشروبات والتبوغ تليها صناعة المنسوجات والملابس والجلود .

كما يتضح من البيان الاتي :

جدول رقم ١٢٧

الأهمية النسبية للنشاطات الصناعية في الانتاج الصناعي والارقام القياسية لقيمة الانتاج في كل نشاط

١٩٦٥ - ١٩٦٨

النشاط الصناعي	الأهمية النسبية للنشاط في تحقيق الانتاج		الارقام القياسية (١٩٦٥ = ١٠٠)		
	١٩٦٥ %	١٩٦٨ %	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
الاغذية والمشروبات والتبوغ	٤٠ر٧	٣٩ر٤	١٠٥ر٠	١٢٦ر٣	١١٦ر٧
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٢١ر٨	٢٢ر٦	١١٣ر٧	١٢١ر٨	١٢٥ر٢
الصناعات الخشبية	٢ر٦	٢ر٦	١١٦ر٥	١٣٢ر٢	١٢٠ر٢
صناعة الورق والطبع والنشر	٢ر٢	٢ر٧	١١٧ر٢	١٣٨ر٤	١٤٩ر٢
صناعة الكيمياويات والمطاط والبلاستيك	٩ر٣	٩ر٦	١٠٨ر٣	١١٣ر٦	١٢٤ر٩
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	٨ر٢	٧ر٧	١٠١ر٥	١٠٢ر٧	١١٤ر٨
الصناعات الفلزية الاساسيه	٠ر٥	٠ر٣	٨٧ر٩	١٤٤ر٩	١١٦ر٣
المنتجات الفلزية والمكائن	٥ر٦	٦ر١	١٢١ر٤	١٣٨ر٥	١٢٨ر٦
خدمات التصليح	٣ر٣	٣ر٤	١١٧ر٩	١١٢ر٧	١٢١ر٤
الكوى والصبغ	٠ر١	—	٤٧ر٤	٤٣ر٥	٣٦ر٨
الصناعات الاخرى	٥ر٧	٥ر٦	٩٣ر٩	٩٣ر٥	١١٩ر١
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٨ر٢	١٢١ر٠	١٢٠ر٨

(٣) أن صناعة الاغذية والمشروبات والتبوغ هي الصناعة التى تحتل المرتبة الأولى فى تكوين القيمة المضافة ، تليها صناعة المنسوجات والملابس والجلود ، ثم صناعة المعادن اللافلزية ، ثم صناعة الكيمياويات والمطاط والبلاستيك . وهى نفس النشاطات الصناعية التى تعد أهم الأنشطة فى تحقيق الانتاج الصناعي .

(٤) أن الصناعة التى حققت أكبر زيادة فى القيمة المضافة عام ١٩٦٨ بالمقارنة بعام ١٩٦٥ هى صناعة الاغذية والمنسوجات والتبوغ تليها صناعة المنسوجات والملابس والجلود ، كما يتضح من البيان الآتي :

جدول رقم ١٣٨

الاهمية النسبية للنشاطات الصناعية في تكوين القيمة المضافة والارقام القياسيه للقيمة المضافة في كل نشاط

١٩٦٥ ـ ١٩٦٨

النشاط الصناعي	الأهمية النسبية للنشاط في تحقيق القيمة المضافة		الأرقام القياسيه ١٩٦٥ = ١٠٠		
	١٩٦٥ ٪	١٩٦٨ ٪	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
الاغذية والمشروبات والتبوغ	٣١ر٠	٣٠ر٤	٩٩ر١	١١٨ر١	١١٢ر٠
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	١٨ر٣	١٩ر٣	١١٢ر٤	١١٦ر٠	١٢١ر٠
الصناعات الخشبية	٢ر٨	٢ر٤	١١٦ر٤	١٢٨ر٢	٩٥ر٣
صناعة الورق والطبع والنشر	٢ر٠	٣ر١	١٤٢ر٧	١٨٥ر٩	١٧٢ر٩
صناعة الكيمياويات والمطاط والبلاستيك	١٧ر١	١٣ر٢	٧٨ر٢	٨٠ر٥	٨٨ر١
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	١٣ر٠	١٣ر٥	١٠٣ر٧	١٠١ر١	١١٨ر٣
الصناعات الفلزية الاساسيه	٠ر٣	٠ر٣	٨٦ر٩	١١٤ر٩	٩٠ر٥
المنتجات الفلزية والمكائن	٦ر٧	٧ر٤	١٣٥ر٩	١٣٥ر٩	١٢٦ر٧
خدمات التصليح	٦ر١	٦ر٧	١٢٤ر٠	١١٦ر٠	١٢٥ر٤
الكوى والصبغ	ـ	٠ر١	٢٢٠ر٨	٢٤٠ر٢	٢١٢ر٥
الصناعات الاخرى	٢ر٧	٣ر٦	١٤٠ر٩	١٦٠ر٥	١٥٩ر٥
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٤ر١	١١٢ر٩	١١٤ر٧

(٥) ان صناعة الاغذية والمشروبات والتبوغ هي الصناعة التي تحتل المرتبة الاولى في تحقيق اعلى نسبة تشغيل القوة العاملة ، تليها صناعة المنسوجات والملابس والجلود ، ثم صناعة المعادن اللافلزية ، ثم خدمات التصليح ، ثم صناعة المنتجات الفلزية والمكائن.

(٦) ان الصناعة التي حققت اكبر زيادة في خلق فرص العمالة عام ١٩٦٨ بالمقارنة بعام ١٩٦٥ هى صناعة الاغذية والمشروبات والتبوغ ، تليها صناعة المنسوجات والملابس والجلود ، ثم تليها خدمات التصليح ، كما يتضح من البيان الآتي :

جدول رقم ١٢٩

الأهمية النسبية للنشاطات الصناعية في تشغيل القوة العاملة والارقام القياسية لحجم القوة العاملة في كل نشاط
١٩٦٥ - ١٩٦٨

النشاط الصناعي	الاهمية النسبية لحجم القوة العاملة		الارقام القياسية ١٩٦٥ = ١٠٠		
	١٩٦٥ ٪	١٩٦٨ ٪	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
الاغذية والمشروبات والتبوغ	٢٣ر٦	٢٣ر٣	٩٩ر٤	١٠٤ر٨	١٠٣ر٩
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٢١ر٨	٢٢ر٤	١٠٣ر٣	١٠٧ر٤	١٠٩ر٨
الصناعات الخشبية	٤ر٩	٤ر٥	٩٧ر٥	١٠٩ر٥	٩٦ر٠
صناعة الورق والطبع والنشر	٣ر٨	٤ر٢	١٠٠ر٨	١٠٣ر٣	١١٥ر٤
صناعة الكيمياويات والمطاط والبلاستيك	٢ر٩	٣ر٦	١٠٥ر٥	١١٤ر٠	١٣٠ر٤
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	١٥ر٦	١٣ر٨	٩٩ر٢	٩٦ر١	٩٣ر٣
الصناعات الفلزية الاساسية	٠ر٦	٠ر٩	٨٠ر٤	٩٧ر٣	١٥٨ر٨
المنتجات الفلزية والمكائن	١١ر١	١١ر١	٩٩ر٨	١٠٨ر١	١٠٥ر٠
خدمات التصليح	١١ر٠	١١ر٦	١٠٧ر٣	١١١ر٩	١١١ر٧
الكوى والصبغ	١ر٠	١ر٠	٩٤ر٠	١٠٦ر٠	١٠٠ر٦
الصناعات الاخرى	٤ر٦	٤ر٤	١٠٨ر٤	١٠٣ر٤	١٠٢ر٧
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠١ر٠	١٠٥ر٥	١٠٥ر٦

(٧) ان صناعة الكيماويات والمطاط والبلاستيك هـــــي الصناعة التي تحتل المرتبة الأولى في تحقيق اعلـــى مستوى لانتاجية المشتغل ، تليها صناعة الاغذيـــة والمشروبات والتبوغ ، ثم صناعة المعادن اللافلزيـــة ثم صناعة المنسوجات والملابس والجلود .

(٨) أن الصناعة التي حققت اكبر زيادة في انتاجيـــة المشتغل عام ١٩٦٨ بالمقارنة بعام ١٩٦٥ هي صناعة الورق والطبع والنشر ، تليها الصناعات الاخرى ،تليهـا الصناعات الخشبية ، ثم خدمات التصليح ،ثم صناعـة المنتجات الفلزيـة والمكائن ،كما يتضح من البيـــان الآتـــي :ـ

جدول رقم ١٤٠

الأرقام القياسية لانتاجية المشتغل في مختلف النشاطات الصناعية

١٩٦٥ = ١٠٠ ١٩٦٥ — ١٩٦٨

النشاط الصناعي	الأرقام القياسية		
	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
الأغذية والمشروبات والتبوغ	٩٩ر٩	١١٢ر٩	١٠٨ر٠
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	١٠٨ر٧	١٠٧ر٨	١١٠ر١
الصناعات الخشبية	١١٩ر٠	١١٧ر٠	٩٩ر٠
صناعة الورق والطبع والنشر	١٤١ر٧	١٨٠ر٢	١٤٩ر٦
صناعة الكيمياويات والمطاط والبلاستيك	٧٣ر٥	٧٠ر٦	٦٧ر٥
صناعة المنتجات المعادن اللافلزية	١٠٤ر٣	١٠٥ر٢	١٢٦ر٦
الصناعات الفلزية الاساسيه	١٠٨ر١	١١٨ر٢	٥٦ر٨
المنتجات الفلزية والمكائن	١١٣ر٣	١٢٥ر٦	١٢٠ر٦
خدمات التصليح	١١٥ر٤	١٠٣ر٤	١٢٠ر٥
الكوى والصبغ	٨٣ر٦	٩٤ر٣	٧٦ر٤
الصناعات الاخرى	١٣٠ر٢	١٥٥ر٢	١٥٥ر٢
المجموع	١٠٢ر٥	١٠٧ر٠	١٠٨ر١

ولاستكمال صورة التطور الذى تحقق بالقطاع الصناعي ، تجدر الاشارة الى مدى ما تحقق في رأس المال الثابت المحلي الاجمالي على مستوى الاقتصاد القومي اولا ، ثم على مستوى قطاع الصناعة * .

وفي ضوء البيانات المتاحة فان تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي في قطاع الصناعات التحويلية قد زاد من ٢٦٫٤ مليون دينار عام ١٩٦٥ الى ٣٤٫٨ مليون دينار عام ١٩٦٨ ، اى بزيادة قدرها ٨٫٤ ملايين دينار . وهذه الزيادة تمثل نسبة قدرها ٣١٫٨٪ . ويلاحظ ان قيمة نصيب القطاع الصناعي في تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي قد بلغت ٢٠٫١ ٪ عام ١٩٦٥ ، مقابل ٢٢٫٦٪ عام ١٩٦٨ .

ويمكن ان نجمل خلاصة التطور الذى حققه قطاع الصناعة خلال الفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٨ في البيان الآتي :

---

* اقتصر التحليل على قطاع الصناعة في مجموعه نظرا لعدم توفر بيانات تفصيلية حاليا للتكوين الرأسمالي على مستوى النشاط الصناعي .

جدول رقم ١٤١

خلاصة تطور قطاع الصناعة
١٩٦٥ ـ ١٩٦٨*

(آلاف الدنانير)

بيان	١٩٦٥	١٩٦٨	الزيادة	نسبة الزيادة ٪
عدد المؤسسات	٢٦ ٢٦٨	٢٧ ٩٨١	١ ٧١٣	٦ر٥
قيمة الانتاج	١٧١ ٢٠٦	٢٠٦ ٨٥٧	٣٥ ٦٥١	٢٠ر٨
قيمة مستلزمات الانتاج	١٠٤ ١٦٣	١٣٠ ٣١٣	٢٦ ١٥٠	٢٥ر١
القيمة المضافة	٦٧ ٠٤٣	٧٦ ٥٤٤	٩ ٥٠١	١٤ر٢
الأجور المدفوعة	٢٣ ٧٣٢	٢٧ ٣٩٣	٣ ٦٦١	١٥ر٤
عدد المشتغلين	١٢٦ ٨٧٣	١٣٣ ٩٥٦	٧ ٠٨٣	٥ر٦
متوسط أجر المشتغل (بالدينار)	١٨٧	٢٠٥	١٨	٩ر٦
انتاجية المشتغل (بالدينار)	٥٢٨	٥٧١	٤٣	٨ر١
تكون رأس المال الثابت المحلي الاجمالي ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨		١٣١ر١		

(*) الصورة التفصيلية لتطور كل من قيمة الانتاج ، والقيمة المضافة ، وعدد المشتغلين بالقطاع الصناعي ، موزعا حسب النشاطات الصناعية ، وبين القطاعين العام والخاص ، وبين المؤسسات الصناعية الكبيرة والصغيرة ، موضحة في الملاحق الثلاثة في نهاية هذا الفصل .

والواقع ان تقييم التطور الذى حدث في قطاع الصناعة ينتهي بنا الى نتائج محددة تكشف عن أن هذا القطاع لم يحقق ما كانت تصبو اليه الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ ، دليل ذلك ما يتضمنه الجدول الآتي من بيانات عن المعدل السنوى المركب للنمو في الانتاج وفي القيمة المضافة للقطاع الصناعي :-

جدول رقم ١٤٢

المعدل السنوي المركب للنمو

في الانتاج وفي القيمة المضافة للقطاع الصناعي مقارنا بالقطاعات الاقتصادية الاخرى

١٩٦٥ - ١٩٦٨

القطاع	المعدل للنمو	
	الانتاج ٪	القيمة المضافة ٪
الزراعة	٥ر١	٥ر٤
التعدين والمقالع	٥ر١	٥ر١
الصناعات التحويلية	٩ر١	٠ر١٠
الكهرباء والماء والغاز	٥ر١٦	٢ر١٧
البناء والتشييد	٥ر١٠	٧ر١
مجموع القطاعات السلعية	٦ر٦	٠ر٦
النقل والمواصلات والتخزين	٤ر٨	٤ر٨
التجارة والمال	٦ر٦	٣ر٦
مجموع قطاعات التوزيع	٥ر٧	٥ر٧
ملكية دور السكن	٣ر٩	٥ر٣
خدمات اخرى	٥ر١٠	٣ر٦
مجموع قطاعات الخدمات	٠ر١٠	٠ر٦
المجموع العام (للفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨)	١ر٧	٠ر٦
المعدل السنوي المركب للنمو لقطاع الصناعة للفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ ٠		
مستهدف	٠ر١٢	٠ر١٢
فعلي	٨ر٦	٠ر٧
المعدل السنوي المركب للنمو لكافة القطاعات للفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩		
مستهدف	١ر٨	٠ر٨
فعلي	٦ر٥	٢ر٥

ويوضح الجدول السابق بانه خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ حقق قطاع الصناعة معدلا سنويا مركبا للنمو في قيمة الانتاج بواقع ١ر٩٪ ، غير أنه وان كان المعدل هو أعلى قليلا من المعدل الذى تحقق للنمو في كافة القطاعات الاقتصادية (٢ر٨ ٪) خلال فترة الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ ، وأعلى من معدلات النمو التي تحققت لبعض القطاعات كالزراعة والخدمات خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ ، الا انه اوطأ من معدلات النمو لبعض القطاعات الأخرى كقطاع البناء والتشييد وقطاع الكهرباء والماء والغاز خلال نفس الفترة ، واوطأ من معدل النمو المستهدف للصناعة خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ (٠ر١٢ ٪) .

ونفس الوضع ينطبق على مقارنة معدل النمو في القيمة المضافة (الناتج المحلي الاجمالي) لقطاع الصناعة بمعدلات النمو في القطاعات الأخرى والمعدل العام للنمو خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ ، وكذلك بالمعدل الفعلي لنمو القطاع خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ . ومع ذلك فان المعدل الفعلي لنمو القطاع هو اوطأ من المعدل المستهدف لنموه خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ ، (٠ر١٢ ٪) ، مما يدل على ان ثمة مشكلات يواجهها القطاع ، وتقف عقبة في سبيل نموه بالمعدل المستهدف له . وهذا هو ماسنتناوله ، بشيء من التفصيل ، في البند (رابعا) من هذا الفصل .

رابعا : مشكلات الصناعة

ناقشنا في هذا الفصل ، والفصول السابقة ،ملامح التطور الذى الذى تحقق في قطاع الصناعة طوال العقبتين الأخيرتين ،وانتهينا ، من ثنايا هذا التحليل المفصل ،الى أنه وان كانت نواة التصنيع قد بدأت تظهر واضحة للعيان منذ اوائل الخمسينيات وان هذه النواة تعاظمت بعد ثورة تموز ١٩٥٨ ،الا أنه ، مع ذلك ، قد تكشف لنا ان قطاع الصناعة كان يمكن أن يحقق معدلات للنمو أعلى بكثير مما حققه فعلا • ويرد البعض هذا القصور في نمو القطاع الى أنه لاتوجد سياسة تصنيعية طويلة المدى واضحة المعالم يمكن أن تكون ركيزة للبرامج الخمسية والسنوية للتصنيع ،ومثل هذه البرامج يمكن ان توضع موضع التنفيذ دون ان تصطدم بأية صعوبات أو عقبات •

ويعنينا هنا ،لاغراض التحليل ،أن نكشف النقاب عن طبيعة الصعوبات والمشكلات التي واجهتها الصناعة ،وكانت سببا في تخلف القطاع الصناعي عن تحقيق المعدلات المستهدفة لنموه في الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ والخطط السابقة ،حتى أنه اذا ما وضعنا أيدينا على المشكلات فمن السهل ايجاد الحلول الكفيلة للتغلب عليها مستقبلا أو تفاديها مسبقا •

ولعل من المفيد ، هنا ،أن ننظر الى هذه المشكلات على انها من شقين : مشكلات عامة يتعرض لها قطاع الصناعة في مجموعه وبنشاطاته المختلفة سواء كانت هذه النشاطات تدخل في ميدان النشاط العام او الخاص ،ومشكلات خاصة بمعنى أنها تتعلق بالقطاع الصناعي العام أو القطاع الصناعي الخاص•

(أ) المشكلات العامة

وفي اطار التعريف السابق للمشكلات العامة ، فاننا نتناول هنا هذه المشكلات على أنها تسويقية من ناحية ، وفنية وادارية من ناحية أخرى :

(١) المشكلات التسويقية

ان صغر حجم السوق يعتبر من المعوقات الأساسية للتنمية ، لأن مثل هذه السوق قد تعجز ، في كثير من الأحيان ، عن استيعاب كافة الانتاج المحلي ، سيما بعد التطورات التي حدثت في الأساليب الفنية المطبقة في الانتاج الصناعي وفي نوعية هذا الانتاج في الدول الصناعية المتقدمة . ومن هنا فان اى اتساع لحجم السوق المحلية يمكن ان يفسح المجال أمام الابتكار ومزايا الانتاج الكبير ، كما يدعو الى تقوية الحافز الى الاستثمار في الصناعة .

والسوق العراقية ، بحجمها الراهن ، قد تكون صغيرة بالنسبة لبعض الصناعات ، بما يترتب على ذلك من تحديد ضرورة حجم الانتاج في بعض المعامل الى ما هو دون الحجم الاقتصادى الامثل الامر الذى يؤدى بدوره الى الارتفاع بتكاليف الانتاج واسعار المنتجات . يضاف الى ذلك أنه لايمكن اقامة بعض الصناعات ، وعلى الأخص الصناعات الثقيلة ، كالصناعات البتروكيمائية والصناعات المعدنية ، الا اذا توفرت لها أسواق كبيرة تكفي لتصريف منتجاتها ، نظرا للسعة الانتاجية الكبيرة التي تتسم بها هذه الصناعات وما تتطلبه من رؤوس

أموال ضخمة • وليس من سبيل لاقامة مثل هـــــذه الصناعات الثقيلة الا بايجاد أسواق خارجيـة يمكن أعتبارها امتدادا للسوق المحلي في تصريف المنتجات •

والى جانب مشكلة صغر حجم السوق فهناك مشكلة أخرى مرتبطة بها وهي تتمثل في أن الانتاج الصناعـــي المحلي ليس بالنوعية الممتازة مقارنا بالمنتجات المماثلـــة المستوردة • والواقع أن هذه الظاهرة تلازم الصناعة فـــي غالبية الدول النامية ،نظرا لحداثة الخبرة نسبيا فـــي الميدان الصناعي وعدم الاهتمام الكافي بالبحوث النوعيـــة• ولهذا فانه لامناص من بذل الجهود في سبيل دعم أجهزة البحوث الصناعية وفرض رقابة الدولة على نوعية السلع المنتجة ومواصفاتها ،وعلى الأخص السلع المصدرة للخارج •

ولقد قدمت الدولة كافة التسهيلات للصناعة المحلية لترسخ اقدامها في السوق ،ومن هذه التسهيلات الحمايـة الكمركية والاعفاءات الكمركية بالنسبة للمواد الأولية والمكائـن والمعدات المستوردة ،والاعفاء من ضريبة الدخل بالنسـبة للصناعات الناشئة • غير انه يجب الا تستغل هـــــذه التسهيلات في انتاج سلع صناعية من نوعية رديئة على حساب المستهلك النهائي •

(٢) المشكلات الفنية والادارية

ومن الحقائب الثابتة ان التطور في كفاءة الادارة لابـــد ان يسـير جنبا الى جنب مع التحسينات في فن الانتـاج، اذ أن توفر الكفاءة التنظيمية والقدرة الادارية يؤدى الـــى الحصول على المزيـد من الناتج بنفس القدر من المعدات

الرأسمالية ،وبنفس الطريقة الفنية في الانتاج ،وبعبارة أخرى فان الارتفاع بمستوى الإنتاجية في الصناعة رهين بالارتفاع بمستوى الكفاءة التنظيمية ، غير ان الكفايات التنظيمية والخبرات الادارية لا تتوفر ، عادة ، بالقدر الكافي في الدول النامية • وندرة هذه الكفايات - بالاضافة الى المعوقات الاخرى للتنمية الصناعية - تضاعف من حدة المشكلات التي تواجهها المجتمعات الآخذة في النمو •

والعراق لا يشذ عن كثير من الدول النامية في هذا الصدد ،اذ ان ندرة الكفاءات التنظيمية ذات المستوى المرتفع ظاهرة شائعة في كثير من المؤسسات الصناعية بالقطاعين العام والخاص • هذا بالاضافة الى وجود نقص ملحوظ في بعض الكوادر الاختصاصية ،الفنية والاداريه • ولعل قيام المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري بأداء دور فعال في عملية التنمية الادارية يساعد على رفع مستوى العناصر القيادية في مؤسسات ومنشئات قطاع الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى •

كما ان من بين المشاكل التي تعاني منها الصناعة المحلية ،الندرة النسبية في أفراد الفئة الوسطى من الفنيين المدربين والعمال الماهرين ، مع أنهم عماد التنمية الصناعية والطاقة البشرية التي لاغنى عنها في النهوض بها •ولعل هذه الندرة ترجع الى ضعف اقبال الطلاب على التعليم في المعاهد الصناعية ومراكز التدريب المهني • ولاريب أن وجود هذه الندرة يرتب آثارا سيئة على تطور القطاع الصناعي ، فقد تؤدي الى عدم استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة الا بصورة جزئية بما يعنيه ذلك من وجود طاقة انتاجية عاطلة ، وضياع لجانب من الموارد الاقتصادية النادرة • كما تؤدي هذه

الندرة الى زيادة التالف والعادم في الانتاج بما يرفع من تكاليف انتاج السلع الصناعية نظرا لتشغيل عناصر اقل كفاءة ، فضلا عن رداءة نوعية السلع المنتجة •

والجدير بالذكر ان تجارب الخطط الاقتصادية السابقة قد دلت على أنه كانت هناك اختناقات في تنفيذ وتشغيل المشروعات الجديدة نتيجة لندرة بعض التخصصات الفنية وقلة اعداد العمال المهرة المدربين في كثير من المجالات (وعلى الأخص الميكانيكيون والكهربائيون وعمال البرادة والسباكة والخراطة) • وهذا مما يدعو الى المبادرة الى التوسع في التعليم والتدريب الفني والمهني ، وخلق الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع الطلاب المشتغلين على الاقبال على المعاهد الصناعية ومراكز التدريب المهني ، ودعم هذه المعاهد والمراكز بالعدد الكافي من أعضاء الهيئة التدريسية ذوى الكفاءة العالية في مجالات تخصصهم ، وفوق هذا وذاك فلا بد من ربط سياسة التعليم والتدريب بتخطيط القوى العاملة لكي نؤمن احتياجات خطة التنمية من القوة العاملة في كل تخصص وعلى كل مستوى ، وذلك بتحقيق الموازنة بين المعروض من قوة العمل في كل فئة مهنية وبين الطلب عليها •

(ب) المشكلات الخاصة بالقطاع الصناعي العام

يمكن النظر الى المشكلات الخاصة بالقطاع الصناعي العام على أنها من شقين : مشكلات أنتاجية متعلقة بالمشروعات العامة القائمة بالانتاج فعلا في قطاع الاعمال العام ، ومشكلات استثمارية متعلقة بتنفيذ عمليات الاستثمار في المشروعات الجديدة في القطاع

الحكومي المركزي ٠

(١) المشكلات الانتاجية

ان المشروعات العامة القائمة فعلا بالانتاج تعاني ، في سير نشاطها الانتاجي ، من افتقاد بعض العناصر الأساسية التي تؤمن عدم قيام أية مشاكل أو عقبات في صدد تشغيل وحداتها الانتاجية ٠ ونجمل هذه العناصر فيما يلي :

تخطيط الانتاج

ان كثيرا من المنشئات العامة لاتضع تخطيطا تفصيليا ومسبقا للانتاج تلتزم به وتسير على هديه ، مع ان وضع الخطط الانتاجية من اهم متطلبات الادارة الصناعية ، اذ انه لو كانت هذه الخطط توضع على أسس علمية وتستند الى ابحاث ودراسات السوق وتوقعات لكل من الطلب والاستهلاك ، فانها تنأى بالموارد الاقتصادية من الضياع ، ويتحقق معها الانتاج الفعلي وفقا لاحتياجات السوق المحلي والخارجي ٠ أما اذا لم تكن هذه الخطط مرسومة من قبل ، فقد يحدث افراط في الانتاج الى أبعد من احتياجات الطلب ، الأمر الذى يؤدى الى تراكم المخزون السلعي وما يرتبه ذلك من تكاليف اضافية تتمثل في تكاليف التخزين وصيانة السلع من التلف والمحافظة عليها ، اضافة الى "حبس" أموال المنشأة العامة في شكل مخزون سلعي٠ وقد يحدث العكس فقد يقل الانتاج عن احتياجات السوق ، بما يؤدى اليه ذلك من ارتفاع في اسعار المنتجات على حساب المستهلك النهائي ، وضياع الفرصة على المنشأة

في تحقيق المزيد من الأرباح اذا اتسع الانتاج الى مايسد احتياجات السوق .

حسابات التكاليف

ومن ناقلة القول ان نذكر أن وجود نظام سليم لحسابات التكاليف يعتبر من أهم مقومات نجاح الصناعة الحديثة ، اذ ان هذه الحسابات تعكس بوضوح مدى كفاءة العمليات الانتاجية المختلفة ، كما أنها تعتبر من الضوابط والوسائل الفعالة للرقابة المستمرة على الانتاج ، واحدى المعايير الدقيقة لتقييم الأداء . وهنا يمكن عن طريق تدريب المحاسبين تطبيق الأساليب الحديثة في اعداد حسابات التكاليف .

تخطيط الأسعار

ان المشروعات الصناعية العامة لايحوزها نظام سليم لحسابات التكاليف فحسب ، بل يحوزها أيضا وجود سياسة واضحة ينبني عليها التخطيط السليم لأسعار المنتجات الصناعية ، مع الأخذ في الاعتبار بظروف الطلب وبتكاليف الانتاج ، فضلا عن مراعاة مصلحة جمهور المستهلكين بتحديد ربح معقول كعائد للمنشأة العامة اوما يسمى بالفائض الاقتصادى المخطط . انما الذى يحدث فعلا أن هناك قدرا كبيرا من الارتجال في تحديد اسعار المنتجات الصناعية في بعض المنشآت ، وذلك لأمرين : الامر الاول ان النظرة السائدة بين بعض المديرين عن القطاع الصناعي هو تحقيق اكبر قدر من الأرباح ولوكان ذلك على حساب

المستهلكين • الأمر الثاني أنه لاتوجد أجهزة كفوءة بالمنشئات الصناعية العامة تختص بعملية تخطيط الأسعار تخطيطا سليما •

وفي ضوء تجارب كثير من الدول التي تنتهج أسلوب التخطيط الاشتراكي ،فان تخطيط الأسعار يبدأ بقيام كل مشروع بتقدير كمي لما تحتاجه العملية الانتاجية من مدخولات الموارد المختلفة (العمل ،المواد الخام ،الطاقة والوقود ،مقابل استهلاك الاصول الرأسمالية الثابتة الخ)• ثم تحول هذه التكاليف الحقيقية الى قيم نقدية وتسمى هذه التكاليف " بالتكاليف النقدية المخططة " • ثم يضاف الى التكاليف المخططة ربح قد يتراوح معدله بين ٠ر٥ ٪ و ٠ر١٠٪ عادة ، ويختلف معدل الربح باختلاف طبيعة السلعة ، اى ما اذا كانت سلعة ضرورية لكافة أفراد الشعب أو سلعة عادية باعتبارها الأنواع الممتازة من السلع الضرورية التي تقبل ، على شرائها فئة محدودة من الافراد ذوى الدخل المرتفع نسبيا ، او سلعة كمالية لايقبل على شرائها الا أصحاب الدخول العليا •

وتمثل جملة التكاليف المخططة والأرباح المخططة أسعار الجملة للمواد والسلع المختلفة ، أى الأسعار التي تبيع بها المشروعات العامة منتجاتها الى مخازن التوزيع (تجارة المفرد) ،وهنا يحدد مسبقا مايضيفه مخزن التوزيع على سعر الجملة للمادة أو السلعة المباعة • وقد يحدث أن يختلف الربح الفعلي للمشروع عن الربح المخطط له ،كأن يرتفع المشروع بكفاءته الانتاجية ،او يقلل من الهادم ،

أو يرفع من كفاءة العاملين وانتاجيتهم ، فتقل تكاليف الانتاج تبعا لذلك . ومنا يحصل المشروع على الفرق بين الربحين الفعلي والمخطط ، ويعتبر هذا الربح حافزا ماديا قويا للعاملين فيه ، اذ يزيد من نصيبهم في الارباح عند توزيع الربح .

والخلاصة أن وضع خطط للانتاج على مستوى كل مشروع صناعي عام ، ووضع نظم سليمة لحسابات التكاليف ، واتباع تخطيط سليم للأسعار على النحو الذى قدمناه ، قد يزيل كثيرا من الصعاب التي تواجهها المشروعات العامة في قطاع الصناعة . بل ان هذه العناصر الاساسية لتأمين كفاءة الأداء الاقتصادى لهذه المشروعات هي المصدر الذى يمكن ان يعتمد عليه في الحصول على كافة البيانات التخطيطية اللازمة لأجهزة التخطيط على المستوى المركزى أو على المستوى القطاعي . وغير خاف أن وجود هذه العناصر ، كضوابط للنشاط الانتاجي في القطاع الصناعي العام وادوات فعالة لتقييم الأداء في المشروعات العامة ، هي في نفس الوقت خير ضمان لتأمين مصلحة المستهلك النهائي في مجتمع اشتراكي يقوم على كفاية الانتاج وعدالة التوزيع .

(٢) المشكلات الاستثمارية

فاذا انتقلنا الى مناقشة المشكلات الاستثمارية ، أى تلك التي تواجه الأجهزة المعنية في تنفيذ الاستثمارات المخصصة للمشروعات الجديدة للقطاع الحكومي المركزى ، كما ترد في المناهج الاستثمارية السنوية ، فانه يجب النظر اليها من ناحيتين : الناحية التنظيمية بمعنى ان التنظيمات

الراهنة في القطاع الحكومي وطبيعة العلاقات القائمة بين الأجهزة المسؤولة عن التنفيذ تخلق بعض الصعوبات في تنفيذ المشروعات الجديدة ، والناحية الاجرائية بمعنى أن الأساليب المتبعة في سير اجراءات التنفيذ هي الأخرى تحول دون تنفيذ المشروع الاستثماري وفقا للتوقيت الزمني المقرر. ومن ثم ،فلاغراض هذا التحليل ، فمن الأوفق تقسيم المشكلات الاستثمارية الى مشكلات تنظيمية وأخرى اجرائية.

بيد أنه قبل أن نناقش هذه المشكلات ،ينبغي أن نشير الى خطورة النتائج المترتبة على قيامها . فلو عدنا الى اوائل الخمسينات ،أي منذ قيام مجلس الاعمار ووضع وتنفيذ برنامجه الأول والثاني (المعدلين) ثم وضع وتنفيذ الخطة الاقتصادية المؤقتة ، والخطة الاقتصادية التفصيلية والخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ — ١٩٦٩ ، لوجدنا أن تخصيصات قطاع الصناعة في الفترة ١٩٥١ — ١٩٦٩ بلغت نحو ٤٠٩ر٤ مليون دينار ،في حين أن ما انفق على القطاع من هذه التخصيصات يبلغ نحو ١٨٥ر٠ مليون دينار فقط ،اي ان نسبة التنفيذ لم تتجاوز ٤٥ر٢ ٪ ،مقابل ٥٠ر٠٪ للقطاعات الاقتصادية الأربعة (*) كما يتضح من البيان الآتي :

(*) انظر الملحق رقم ٤ في نهاية هذا الفصل .

جدول رقم ١٤٣

تخصيصات قطاع الصناعة والمصروفات الفعلية لبرامج الاعمار والخطط الاقتصادية

١٩٥١ ـ ١٩٦٩ *

(بالآف الدنانير)

بيان	البرنامج الاول للاعمار (معدل) ١٩٥١ ـ ١٩٥٤	البرنامج الثاني للاعمار (معدل) ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩	الخطة الاقتصادية المؤقتة ١٩٥٩ ـ ١٩٦١	الخطة الاقتصادية التفصيلية	الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩	المجموع
التخصيصات	١٤٠٥٠	٥٣٦١٩	٣٢٧٧٩	١٢١٧١٤	١٨٧٢٠٠	٤٠٩٣٦٢
المصروفات	٢٥٨٨	٣٢٢٦٤	١١٧٨٣	٣٨٣١٤	١٠٠٠٩٩	١٨٥٠٤٨
نسبة التنفيذ (٪)	١٨٫٤	٦٠٫٢	٣٥٫٩	٣١٫٥	٥٣٫٥	٤٥٫٢

(*) التخصيصات كما ترد بقوانين الخطط ، لافى المناهج الاستثمارية السنوية .

كما ان هذا التخلف النسبي في تنفيذ استثمارات قطاع الصناعة (بنحو ٤٦ر٥٪) ، وفي تنفيذ استثمارات القطاعات الاقتصادية في مجموعها (بنحو ٤٥ر٢٪) في الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ ، قد اتاح فائضا في الميزانية الاستثمارية ، أمكن معه تسرب بعض اعتماداتها الى الميزانية الاعتيادية ، في صورة سلف و منح من الخطة ، و ذلك لتغطية العجز المتحقق فيها . و قد زادت هذه المنح و السلف باطراد ، اذ كانت ٥ ملايين دينار عام ١٩٦٤ ، ارتفعت الى ٢٠ر٨ مليون دينار عام ١٩٦٧ ، كما يتضح من البيان الآتي :

جدول رقم ١٤٤

تطور حجم المنح و السلف من ميزانية الخطة الاستثمارية
الى الميزانية الاعتيادية ، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ .

السنة	ايرادات الميزانية الاعتيادية بما فيها حصة الميزانية البالغة ٥٠٪ من عائدات النفط (عدا المنح و السلف)	نفقات الميزانية الاعتيادية	العجز	المنح و السلف من الخطة الاستثمارية
١٩٦٤	١٤١ر٠	١٨٠ر١	٣٩ر١	٥ر٠
١٩٦٥	١٥١ر٣	١٨٧ر٥	٣٦ر٢	٢٧ر٨
١٩٦٦	١٥٤ر٦	١٩٢ر٤	٣٧ر٨	٤ر٠
١٩٦٧	١٨٩ر٥	٢٠٥ر٥	٦١ر٠	٢٠ر٨
١٩٦٨	٢١٣ر٧	٢٢٤ر٠	١٠ر٣	٨ر٢
١٩٦٩	٢٤١ر٩	٢٥٩ر٥	١٧ر٦	١٦ر٧

و هنا يكمن الخطر ، اذ ان تناقص معدل الاستثمار الحكومي المركزي لا بد ان يؤدي الى بطء معدل النمو الاقتصادي . و قد يتصور البعض انه اذا تناقص

الاستثمار العام فقد يعوضه الاستثمار الخاص ، الا ان البيانات المتاحة عن نتائج تنفيذ الخطة الاقتصادية السابقة تدل على ان التركيز كان على الابنية دون غيرها من الاستثمارات اللازمة لزيادة الطاقات الانتاجية في قطاع الصناعة وغيره من القطاعات الاقتصادية .

المشكلات التنظيمية

يمكن ان نجمل اسباب تعثر تنفيذ اهداف الاستثمار بالقطاع الصناعي العام في ضوء تجربة الخطة السابقة فيما يلي :

(١) ضعف اجهزة التنفيذ

يرجع ضعف اجهزة التنفيذ الى تعدد الدوائر المنفذة ، وعدم احكام التنسيق الزمني بينها في تنفيذ المشروعات المتكاملة والمترابطة ، فضلا عن ضعف الرقابة والاشراف على التنفيذ ، والتعرف اولا بأول على صعوبات التنفيذ عن طريق المتابعة الحقلية (الميدانية) . ولذلك بات من الضرورى تحقيق الترابط والتنسيق بين الدوائر المنفذة ، والتركيز على المتابعة الحقلية في تنفيذ عمليات الاستثمار ، وضرورة وجود جهاز فني مدعم بالكفاءات الاختصاصية لاجراء هذه المتابعة بصفة دائمية ، لاقتراح الحلول الكفيلة بالتغلب على مشكلات التنفيذ وتأمين وضع هذه الحلول موضع التطبيق .

(٢) سوء توزيع صلاحيات التنفيذ

توزع صلاحيات التنفيذ حاليا بين اجهزة التخطيط على المستوى المركزى (مجلس التخطيط والهيئة التوجيهية) وبين الوزارات المنفذة ، مع انه من الضرورى فصل التخطيط عن التنفيذ واعطاء كافة صلاحيات التنفيذ للوزارات المختصة ، مع ايجاد نوع من الترابط والتنسيق بين

الوزارات المنفذة التي تتولى تنفيذ المشروعات المتكاملة والمترابطة . والواقع ان تركيز مسئولية تنفيذ المشروعات في الوزارات والدوائر المنفذة هو أحد الضمانات الاساسية لنجاح التنفيذ ، فضلا عن انه يتيح تفرغ أجهزة التخطيط المركزية لعمليات التخطيط والمتابعة .

(٣) عدم تحديد ووضوح مسؤولية الوزارات المختلفة عن اعداد الخطط القطاعية

ان الوضع الراهن يدل على عدم تحديد ووضوح مسؤولية الوزارات المنفذة عن اعداد الخطط القطاعية بصورة واضحة ، اذ ان هذه الوزارات كانت مقتنعة — ولا تزال — بأن دورها من اعداد خططها القطاعية هو التقدم بقائمة من المشروعات المقترح ادراجها بالخطة القومية ، دون اعتبار لطاقتها التنفيذية ، ودون دراسات اقتصادية وفنية مسبقة لهذه المشروعات يمكن لوزارة التخطيط ان تجرى على اساسها تقييمها وفقا لأولويات محددة ، وذلك ضمانا لنجاح التنفيذ باختيار المشروعات التي تكون لها آثار ايجابية على تطور الاقتصاد القومي . ولا مناص ، اذا اريد للتنفيذ ان يكون جادا وفعالا ، ان تغير الوزارات والدوائر المنفذة نظرتها ومفاهيمها الى طبيعة دورها في التخطيط القطاعي ، وان تبادر الى تأدية مهامها التخطيطية بالصورة التي تكفل سلامة التنفيذ .

(٤) انعدام الربط الكامل بين مراحل الانشاء ومراحل التشغيل

ومن الاهمية بمكان ان يكون هناك ربط كامل بين مراحل الانشاء ومراحل التشغيل ، وتحديد مسؤوليات

الاجهزة المختلفة عن تشغيل المشروعات الجديدة . ويقتضي ذلك ضرورة وجود هيئتين في كل مشروع : هيئة فنية من قبل الدائرة المنفذة تتولى مهام مرحلة الانشاء وعلى رأسها مدير للمشروع ، وهيئة ادارية من قبل الجهة المنتفعة تتابع مراحل الانشاء بما يتفق مع الاحتياجات الفنية للتشغيل ويقضي على كثير من الاسباب المؤدية الى تأخر تسلم الجهة المنتفعة للمشروع المنجز لفترات قد تصل الى بضعة سنين . وهذه الهيئة الاخيرة هي التي تتولى استلام المشروع بعد تنفيذ مرحلة الانشاء ثم ادارته من قبل الجهة المنتفعة .

المشكلات الاجرائية

ومما يزيد مشكلات تنفيذ الاستثمارات الجديدة تعقيدا ان هناك مشكلات اجرائية الى جانب المشكلات التنظيمية التي عددناها آنفا . وفيما يلي نعرض موجزا لها :

(١) تجزئة المقاولة الكبيرة الى عدة مقاولات ، بغرض توزيعها على عدة مقاولين ، مع ان الغالبية العظمى منهم تفتقد الكثير من متطلبات العمل التنفيذى الناجح ، اذ لا تتوفر لديهم ، في بعض الاحيان ، القدرة المالية أو الكفاءة الفنية اللازمة لتنفيذ الاعمال المسندة اليهم بموجب عقود المقاولة . والنتيجة المترتبة على ذلك هي تعطل قسم او اكثر من اقسام المشروع ، وبالتالي تعطل تنفيذه وعدم بلوغه الى مرحلة التشغيل في الوقت المحدد له بالخطة .

(٢) احالة المناقصة الى المقاول الذى يتقدم بأدنى عطاء ، لا لشيء الا انها بطبيعتها مناقصة ، بصرف النظر عن كفاءة المقاول الفنية والتنظيمية أو قدرته المالية . ولا سبيل الى معالجة هذا الوضع الا بوضع اسس معينة لتصنيف المقاولين ، والتعرف على مدى صلاحية وامكانية المقاول للقيام بجانب ما من اعمال المشروع في

ضوء مراجعة سجل اعماله السابقة . هذا فضلا عن دراسة العروض المقدمة من قبل المقاولين وعدم التقيد فقط بالاسعار المقدمة في المظاريف أو اعتبارها الفيصل النهائي في ارساء المقاولات . وقد أجرى مؤخرا تقييم للاسلوب المتبع حاليا لتصنيف المقاولين ، وتتجه النية الى ادخال بعض التعديلات عليه ، الا ان الامر لا يزال قيد البحث ، ولا يزال يتطلب اتخاذ اجراءات جدية وحاسمة في هذا الشأن .

(٣) طول اجراءات الصرف على مشروعات الخطة وتعقدها ، وعدم وجود نظام حسابي خاص بالصرف عليها في يسر وسرعة بما يتمشى مع طبيعة الاعمال الخاصة بتنفيذ الاستثمارات ، بل ان عدم وجود مثل هذا النظام قد أدى الى التخلف في تنفيذ اهداف الاستثمار كاملة ، اذ انه فتح بعض الثغرات امام الجهات المسؤولة عن الصرف لتعويق تنفيذ الخطة الاستثمارية تحت ضغط ظروف معينة . لقد كان هناك تباطؤ عمدى ، في بعض الاحيان ، في تنفيذ المنهاج الاستثمارى المقرر ، بسبب عدم كفاية الموجود النقدى ، وكان هذا التباطؤ من قبل الجهات الحسابية المسؤولة عن الصرف على الخطة امرا مفروغا منه . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى كان الضغط المتزايد على الميزانية الاعتيادية ، خلال فترة الخطة السابقة ، سببا في نشوء عجز مزمن فيها لم يكن له من علاج الا بتحويل بعض موارد الخطة الاستثمارية لتغطية جزء من هذا العجز . ولهذا اصبح من الضرورى وضع قواعد حسابية خاصة بالصرف على مشروعات الخطة الاستثمارية بما يسد مثل هذه الثغرات مستقبلا . والجدير بالذكر انه في اعقاب صدور قانون خطة التنمية القومية الحالية بادرت الوزارة الى اجراء دراسة عن النظام الحسابي الخاص بالصرف على مشروعات الخطة الاستثمارية ، الا انها لم تستكمل بعد .

(٤) عدم التنسيق الفني والزمني بين الجهات المنفذة المسؤولة عن تنفيذ مشروعات يقوم بينهما الترابط والتكامل. وتتضح اهمية هذا الترابط، بصفة خاصة، في الاستثمارات الواقعة تحت المشروعات الكبرى. اذ تتميز المشروعات الكبرى، وعلى الاخص في قطاع الزراعة، بأن هناك نوعين من التكامل :

الاول، افقي بين الاعمال المتشابهة في مناطق مختلفة (مثل الري — البزل — الطرق — الكهرباء — الاسكان الخ) .

والثاني، رأسي بين الاعمال المختلفة في نفس المنطقة :

وحتى تتحقق الفائدة من المشروع لا بد من تحقيق نوعي التكامل وفقا لبرنامج عمل محدد، ثم تحديد مسئولية التنفيذ في جهة واحدة هي " ادارة تنفيذ المشروع " منعا للضياع الراجع الى التفاوت في معدلات التنفيذ للاعمال الموزعة على عدة جهات تنفيذية متخصصة. ويمكن وضع هذه البرامج التنفيذية المحددة للمشروعات المتكاملة من قبل هيئة تنشأ لهذا الغرض، وتتشكل من الوزراء ذوي العلاقة. ويمكن تسهيل عمل هذه الهيئة عن طريق ربط التخطيط بالتنفيذ من ناحية تحديد مراحل تنفيذ كل مشروع، قبل ادراجه في الخطة القومية، بحيث تتضمن جميع المشروعات الجديدة المدرجة في الخطة مراحل تنفيذها بصورة واضحة دقيقة. اذ انه اذا لم تتحدد مراحل تنفيذ المشروع على هذا النحو، فلن نتوقع مطابقة التنفيذ للتخطيط.

(٥) عدم تحديد المسؤولية عن التخلف في التنفيذ، وعدم محاسبة المسؤولين عن هذا التخلف، ايا كان سبب التخلف، هو من العوامل القوية على استمرارية هذه الظاهرة في تنفيذ المناهج الاستثمارية السنوية. وقد يقع جزاء صارم على المقاول اذا كان سببا في تأخر التنفيذ، ولكن لا يقع الجزاء

على المسؤولين في الدائرة المنفذة او المهندس المقيم في حالة التراخي في اتخاذ الاجراءات الضرورية في الوقت المناسب لوضع مشروعات الخطة موضع التنفيذ . غير ان وجود مثل هذه الحوافز السلبية لا بد ان يقترن بحوافز ايجابية ، اذ من الاوفق ان يكافأ المسؤولون بالدوائر المنفذة ، اذا أحسنوا عملهم التنفيذى وانجزوه في الوقت المحدد بالخطة دون تراخ او تباطؤ او اهمال .

ونخلص من هذا العرض السريع للمشكلات التنظيمية والاجرائية ، التي تقف حائلا دون التنفيذ الكامل للخطة ، الى حقيقة تخطيطية هامة ، وهي ان تنفيذ مشروعات الخطة دون الارتباط والالتزام بتوقيت زمني معين للتنفيذ لا يمكن ان يخدم اغراض التخطيط ، من حيث استخدام الموارد الاقتصادية بالمجتمع اكفأ استخدام ممكن . ان تجاربنا السابقة في التخطيط تدل على انه قلما تم تنفيذ مشروع من مشروعات الخطة في الوقت المحدد له . بل قد تطول فترة التنفيذ الى ضعف الفترة المحددة او اكثر من ذلك . وليس من شك في ان هذا التباطؤ في التنفيذ يدعو الى " حبس " اموال مستثمرة في المشروعات دون الافادة منها ، لان عملية الاستثمار في حد ذاتها لا تجدى شيئا ، ما لم تعقبها عملية تشغيل المشروعات وتحقيق الانتاج فيها . وبهذا الوصف فان التباطؤ في تنفيذ الاستثمارات الخاصة بالمشروعات الجديدة يعوق الخطة عن تحقيق اهدافها الانتاجية .

حقيقة تخطيطية اخرى اكدت عليها المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٠ ، وهي "ان اجهزة القطاع الحكومي تلعب دورا بالغ الاهمية في تنفيذ خطة التنمية القومية . اذ ان قطاع الادارة العامة يقدم الخدمات التي تنظم النشاط الاقتصادى والاجتماعي ، فضلا عن تقديم الخدمات الحكومية الاخرى ، المباشرة وغير المباشرة . كما ان قطاع

الاعمال العام يقوم بنصيبه من النشاط الانتاجي في مختلف فروع هـذا النشاط . اما بالنسبة لقطاع الادارة العامة، فانه لا يمكن ان ينهض بمهامه في المرحلة الحالية للتطوير الاقتصادى والاجتماعي ، ما لم يكن التنظيم الادارى في هذا القطاع قائما على الاسس العلمية الحديثة ،بما يضمن سير الاجهزة الادارية في دقة وانتظام وسرعة في تصريف الامور ، والقضاء على كل التعقيدات المكتبية التي تعوق سير العمل في تنفيذ خطة التنمية . كما ينبغي دعم اجهزة القطاع العام ، وتحديد مسئولياته وصلاحيات مختلف مستوياته الاشرافية والانتاجية ، بما يتمشى مع مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ "(*) .

(جـ) المشكلات الخاصة بالقطاع الصناعي الخاص .

كشفت تجربة الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ عن ان القطاع الصناعي الخاص كان - ولا يزال - يواجه كثيرا من الصعوبات والمشكلات في تنفيذ ما يخصه من الاستثمارات المقررة له ، وان كانت هذه المشكلات مرتبطة ، في معظمها ، بمسائل التمويل وبالاساليب الاجرائية المتبعة في تنفيذ قانون التنمية الصناعية . ومن هذه المشكلات ما يلي :

(١) عدم وضوح الحدود الفاصلة بين القطاعين العام والخاص

كان من المتعين ، اثر صدور قرارات التأميم عام ١٩٦٤ ،وضع حدود فاصلة ، بصورة واضحة دقيقة ،بين مجالات النشاط الصناعي للقطاع العام والقطاع الخاص . اذ بدون توضيح حدود نشاط كل من القطاعين في الميدان الصناعي ، لا يمكن خلق المناخ الملائم

(*) انظر صفحة ١٣٠ من عدد الوقائع العراقية رقم ١٨٦٢ ، السنة الثانية عشرة ، بغداد ، اول نيسان ١٩٧٠ .

لمشاركة رأس المال الخاص في استخدام موارد القطر في بناء صرح الصناعة الوطنية وفقا لتخطيط علمي سليم . كما انه لم يكن من المتصور ان يقبل رجال الاعمال على استثمار اموالهم في مشروعات صناعية ، عقب صدور قرارات التأميم ، اذا لم تكن الرؤيا امامهم واضحة فيما يتعلق بالمجالات المخصصة للنشاط الصناعي الخاص ، حتى يكونوا على يقين من ان مشروعاتهم الاستثمارية لن تتعرض لقرارات اخرى تنقل مليكتها للقطاع العام .

ولقد زاد الطين بلة ان بعض المؤسسات الصناعية العامة بدأ يمارس بعض الفعاليات الصناعية الصغيرة التي كان من الاصوب كثيرا ان تترك للقطاع الخاص وحده ، على ان ينفرد القطاع الصناعي العام بالفعاليات الاقتصادية في نطاق الصناعات الثقيلة والاساسية وبعض الصناعات الكبيرة الاخرى التي تتطلب خبرات فنية نادرة ورؤوس اموال ضخمة . ولهذا كان الشعور السائد بين بعض المستثمرين ان مجالات النشاط الصناعي مفتوحة جميعها على مصراعيها للقطاع العام ، وان من الاوفق لهم ان يستثمروا اموالهم في الابنية او في النشاط التجاري .

والجدير بالذكر ان حكومة الثورة اخذت زمام المبادرة في توضيح مجالات العمل امام القطاع الخاص باعتباره مسؤولا عن عدد من النشاطات الاقتصادية ، ولانه هو الذي يقرر توظيف مدخراته في مجالات الاستثمار التي تكفلها له القوانين المرعية . كما اوضحت خطة التنمية القومية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ دور القطاع الخاص في عملية التنمية ، وفرص الاستثمار المتاحة له في مختلف القطاعات الاقتصادية ، اذ تضمنت الخطة استثمارات لهذا القطاع تقدر بنحو ٢٨٥ر٠ مليون دينار ، منها ٥٠ر٠ مليون دينار قيمة

الاستثمارات المقررة للقطاع الصناعي .

(٢) قصور مناهج الاستيراد عن سد متطلبات القطاع الصناعي الخاص

كما كشفت تجربة الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ عن عدم توفر الاعتمادات الكافية لسد بعض متطلبات الصناعة ، من المواد الاولية والادوات الاحتياطية وغيرها من مستلزمات الانتاج ، في مناهج الاستيراد السنوية التي تعدها وزارة الاقتصاد . وقد ادى النقص في استيرادات المواد والسلع اللازمة لعمليات التصنيع الى توقف بعض المعامل عن الانتاج ، والى تشغيل بعض المعامل الاخرى بأقل من سعتها الانتاجية القصوى .

يضاف الى ذلك ان القيود التي كانت تفرضها الجهات المعنية على عمليات الاستيراد للاغراض الصناعية ، اذ كثيرا ما كانت تعمد هذه الجهات لفرض استيراد بعض المعدات والمكائن وغيرها من السلع الانتاجية من اسواق خارجية معينة ، مع انها لا تلائم الاحتياجات ، سواء من ناحية نوعية السلع المستوردة او من ناحية اسعارها . وقد كان ذلك مدعاة ، في بعض الاحيان الى عرقلة تأسيس بعض المشاريع الصناعية لفترات طويلة . كذلك فأن الاستيراد الفعلي للمواد والسلع اللازمة للصناعة غالبا ما يتم في غير الوقت المناسب ، نظرا لطول وتعقد الاجراءات الادارية الروتينية التي تتعلق بمصادقة الجهات المعنية على اجازات الاستيراد . ولهذا اكدت المذكرة التفسيرية لقانون خطة التنمية القومية ١٩٧٠ـ ٧٤ (*) على ضرورة اتخاذ الاجراءات المناسبة لضمان سرعة انجاز المعاملات الكمركية المتعلقة باستيراد السلع الاستثمارية والسلع الوسيطة اللازمة للمشروعات الصناعية وغيرها (*) .

(*) نفس المصدر السابق ص ١٣٠ .

(٣) تعقد اجراءات تنفيذ قانون التنمية الصناعية .

ينعى الكثيرون على قانون التنمية الصناعية انه وان كان لا غبار عليه بوجه عام من حيث خلق المناخ الملائم لدعم فعاليات القطاع الصناعي الخاص ، الا ان تنفيذ القانون يشوبه كثير من المآخذ . ويرجع ذلك الى تعقد وطول الاجراءات الادارية الروتينية التي تتعلق بتراخيص التأسيس والتوسعات وبقرارات الاعفاء الكمركي والاعفاءات الاخرى وفقا لما ينص عليه هذا القانون . وكان الأحرى بالجهات المسؤولة عن تنفيذ قانون التنمية الصناعية ان تحدث تغييرا جذريا في الاساليب الاجرائية التي يمكن اتباعها في تنفيذ القانون ، على النحو الذى يحقق سرعة اتخاذ اجراءات التنفيذ وتيسيرها . وكان من الاوفق ايضا ، اتباع الاسلوب التفصيلي في منح الحوافز المادية بغية تشجيع تأسيس المشروعات الصناعية خارج مراكز المدن الرئيسية ، وكذلك النظر في رفع الحد الادنى من الاستثمارات الصناعية التي تتطلب الحصول على الموافقات المختلفة ، وهو ثلاثة آلاف دينار للمكائن بموجب قانون التنمية الصناعية .

كما انه كان من الطبيعي ان تصدر القرارات الخاصة باجازات تأسيس المشروعات الصناعية ، مستندة الى الدراسات الفنية والاقتصادية ، في كافة مجالات الصناعة ، والى توقعات الطلب على السلع الصناعية . انما الذى حدث هو ان تصدر هذه القرارات ، في اغلب الاحيان ، دون ان تؤيدها دراسات كافية عن النشاط الذى تمنح اجازة التأسيس بشأنه . ولعل ذلك من الاسباب التي دعت الى بقاء كثير

من الاجازات الممنوحة باسم اصحابها لسنوات عديدة دون ان يباشروا بالتأسيس ، ثم ينتهي الأمر بهذه الاجازات الى الغائها . دليل ذلك ان اجازات التأسيس التي تم الغاؤها تشكل حوالي ٥٠٪ من مجموع الاجازات الممنوحة . وهذا وحده يقدم دليلا قاطعا على انه في السابق لم تكن هناك جدية في طلب اجازات التأسيس وفي منح هذه الاجازات ، سواء من جانب اصحاب الاجازات او من جانب الجهات المسؤولة عن منحها لأن عملية منح الاجازات لا تستند الى الدراسات الكافية لتبرير منح الاجازة . ولعله كان من الاصوب ان يدفع المتقدمون بطلبات تراخيص التأسيس رسوما اضافية بنسبة معينة من رأسمال المشروع ، على ان ترد ثانية لاصحاب الاجازات في حالة مباشرتهم بالتأسيس ، وتصبح حقا للخزانة العامة كغرامة في حالة الغاء الاجازة .

(٤) ضعف دور المصرف الصناعي .

ويضاف الى المشكلات التي عرضناها مشكلة اخرى متعلقة بتمويل المشروعات الصناعية الخاصة . وتسوقنا مناقشة هذه المشكلة الى دور المصرف الصناعي ، كمصرف اختصاصي ، في تمويل هذه المشروعات . لقد وضح لدى مناقشة تطور القطاع الصناعي المختلط ، خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ ، ان دور هذا المصرف ، في المساهمة في المشروعات الصناعية او التوسعات ، قد تضاءل كثيرا بعد صدور قرارات التأميم ، وانصرافه الى الخدمات المصرفية العادية بدلا من التركيز على نشاطه الأصيل . ولذلك بات من الضروري ان يتوسع المصرف في دعم حركة التصنيع في القطاع الخاص وزيادة فعالياته بتقديم المزيد من الموارد المالية لتمويل المشروعات

الصناعية ، و على الاخص المشروعات الصغيرة .

(٥) ضعف الوعي الصناعي .

و اخيرا فأن من الاسباب الاخرى لعزوف اصحاب رؤوس الاموال عن ولوج ميدان الصناعة هو ضعف الوعي الصناعي لدى الكثيرين منهم . اذ لا تزال الصفة الغالبة لنشاطهم هي الصفة التجارية . و من الجلي ان العقلية التجارية تختلف ، في طبيعتها واسلوب عملها ، عن العقلية الصناعية التي تتطلب كفاءة تنظيمية و ادارية عالية و معرفة فنية ، بقدر معين على الاقل ، بالنشاط الصناعي الذى ينوى رجل الاعمال ان يستثمر امواله فيه .

و تجدر الاشارة الى ان من بين الاهداف العامة لقطاع الصناعة ، كما وردت بالمذكرة التفسيرية لقانون خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، دعم القطاع الخاص في الحدود المرسومة له ، و توفير كافة الامكانيات التي يمكن معها ان يؤدى دوره في عملية التنمية ، و على الاخص فيما يلي :

- دعم المصرف الصناعي تمكينا له من التوسع في اسهامه في دفع عجلة التصنيع في القطاع الخاص و القطاع المختلط .

- توفير ما يحتاج اليه القطاع الخاص من مستلزمات الانتاج الصناعي و ما يتطلبه ذلك من ضرورة اعادة النظر في الانظمة و التعليمات المطبقة حاليا ، و ما تتضمنه من قيود ادارية تحول دون انطلاق هذا القطاع في عملية الانتاج الصناعي .

- اعادة النظر في الاجراءات المتعلقة بتطبيق قانون التنمية الصناعية و في اساليبه التنفيذية الراهنة ، تحقيقا للاغراض التي شرع من أجلها .

وفي اعقاب صدور قانون خطة التنمية القومية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ ومن اجل وضع هذه التدابير موضع التنفيذ فقد تم ما يلي :

- قامت وزارة التخطيط بوضع جداول تفصيلية لنشاط القطاع الصناعي الخاص في مختلف المشروعات ، موزعة على النشاطات الصناعية الاتية : الصناعات الغذائية ، وصناعة الغزل والنسيج ، وصناعة الجلود والاحذية ، والصناعات الكيمياوية ، وصناعة المواد الانشائية ، والصناعات المعدنية ، وصناعة الالواح الخشبية والمنتجات التجارية ، وصناعة النسيج السلكي ، وصناعة الورق والقرطاسية ، وصناعة النشر والطباعة . وقد بلغ عدد هذه المشروعات المقترحة للقطاع الخاص ٨٢٠ مشروع .

- قامت مديرية التنمية الصناعية العامة بوزارة الصناعة باتخاذ كافة التدابير لتنظيم وتسهيل اجراءات عمليات استيراد المواد الاولية اللازمة لسد احتياجات القطاع الصناعي الخاص من مستلزمات الانتاج الصناعي .

- بدأت وزارة التخطيط باجراء دراسة عن وسائل دعم المصرف الصناعي من اجل تقديم كافة التسهيلات لحصول المستثمرين على الائتمان اللازم لتمويل مشروعات القطاع الخاص ، ودراسة اخرى لمسودة لائحة تعديل قانون التنمية الصناعية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٤ .

ملحق رقم ١

تطور قيمة الانتاج في القطاع الصناعي ، موزعة على النشاطات الصناعية

١٩٦٥ – ١٩٦٨

(آلاف الدنانير)

النشاط الصناعي	١٩٦٥					١٩٦٦				
	القطاع العام	القطاع الخاص			المجموع الكلي	القطاع العام	القطاع الخاص			المجموع الكلي
		الكبيرة	الصغيرة	المجموع			الكبيرة	الصغيرة	المجموع	
الاغذية والمشروبات والتبغ	٢٦٦٩٩	١٩٣٠٧	٢٣٧٢٩	٤٣٠٣٦	٦٩٧٣٥	٢٦٥١٦	٢٢٣٧٦	٢٤٢٩٧	٤٦٦٧٣	٧٣١٨٩
الصناعات الخشبية	١١٧	٤٨٨	٣٩٤١	٤٤٢٩	٤٥٤٦	٩٥	٥٢٩	٤٦٢٧	٥١٥٦	٥٢٥١
صناعة الضروجات ، الملابس والجلود	١٢٠٨٤	١٠٤١٢	١٣٨٦٠	٢٤٢٧٢	٣٧٢٥٦	١٣٩٥٣	١٢٩٣٧	١٥٨٥٦	٢٨٧٩٣	٤٢٧٤٦
صناعة الورق والطبع والنشر	٥٤٩	٢٩١٦	٣٢٣	٣٢٣٩	٣٧٨٨	٢٠٦٠	٢٠٧٤	٣٠٥	٢٣٧٩	٤٤٣٩
صناعة الكيماويات ، المطاط ، البلاستيك	١٤٧٦٤	١١٠٤	٩١	١١٩٥	١٥٩٥٩	١٥٥٧٦	١٦٤٧	٥٢	١٦٩٩	١٧٢٧٥
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	٧٩٨٨	٥٥٤٨	٤٢٧	٥١٧٥	١٣٩٦٣	٨١٦٧	٥٥١٥	٤٩٥	٦٠١٠	١٤١٧٧
الصناعات الفلزية الاساسية	–	٢٠١	٤٢٠	٦٢١	٦٢١	–	١٨٥	٣٦١	٥٤٦	٥٤٦
المنتجات الفلزية والمكائن	٢٨٧٦	٢٤٠٧	٤٣٤١	٦٧٤٨	٩٦٢٤	٣١٧٣	٣٨٦٢	٤٦٣١	٨٥٠١	١١٦٧٤
الصناعات الاخرى	٨	٣٧٣	٩٣١٢	٩٦٨٥	٩٦٩٣	١٢	١٤٥	٨٩٩٦	٩١٤١	٩١٥٣
خدمات التصليح	١٤٥٨	٤٤٣	٣٨١١	٤٢٥٤	٥٧١٢	١٩٤٢	٦٢٧	٤١١٦	٤٧٩٣	٦٧٣٥
الكوى والمبخ	–	–	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	–	–	٩٩	٩٩	٩٩
المجموع	٦٧٥٤٣	٤٣١٩٩	٦٠٤٦٤	١٠٣٦٦٣	١٧١٢٠٦	٧١٤٩٤	٤٩٨٩٧	٦٣٨٩٣	١١٣٧٩٠	١٨٥٢٨٤

تابع ملحق رقم ١

(آلاف الدنانير)

النشاط الصناعي	١٩٦٧					١٩٦٨					الزيادة في سنة ١٩٦٨ عن ١٩٦٥	
	القطاع العام	القطاع الخاص			النسبة الى الجموع	القطاع العام	القطاع الخاص			النسبة الى الجموع	القيمة	نسبة الزيادة
		الكبيرة	الصغيرة	الجموع الكلي			الكبيرة	الصغيرة	الجموع الكلي			
الاغذية والمشروبات والتبغ	٣٠٥٢٨	٢٥٣٨٩	٣٢١٥٩	٥٧٥٤٨	٨٨٠٧٦	٣٠٥٢٥	٢٤٠٩٠	٢٦٧٦٦	٥٠٨٥٦	٨١٣٨١	١١٦٤٦	١٦٫٧
	١٢٣	٥٥٤	٥٢٨٤	٥٨٣٨	٥٩٦١	١٢٨	٧٣٥	٤٥٥٦	٥٢٩١	٥٤١٩	٩٩٠	١٩٫٢
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	١٤٣٢٥	١٣٠٣٦	١٨١٣١	٣١١٦٧	٤٥٤٩٢	١٥٤٧٠	١٤٠٠٣	١٧٢٨٣	٣١٢٨٦	٤٦٧٥٦	٢٢٤٨٤	٢٥٫٢
صناعة الورق والطبع والنشر	٢٣٤٧	٢٢٩٠	٦٠٦	٢٨٩٦	٥٢٤٣	٢٦٢٥	٢٤٤٧	٥٨١	٣٠٢٨	٥٦٠٣	٢٤١٤	٤٩٫٢
صناعة الكيماويات والمطاط والبلاستيك	١٦٠٣٦	١٨٢١	٢٧٧	٢٠٩٨	١٨١٣٤	١٦٧١٦	٢٩٢٥	٢٨٦	٣٢١١	١٩٩٢٧	٣٩٦٨	٢٤٫٩
صناعات منتجات المعادن الفلزية	٨٣٦٣	٥٢٩٢	٦٨٣	٥٩٧٥	١٤٣٣٨	٩٤٨٠	٥٧٥١	٧٩٤	٦٥٤٥	١٦٠٢٥	٢٠٦٢	١٤٫٨
الصناعات الفلزية الاساسية	—	١٨٩	٧١١	٩٠٠	٩٠٠	—	١٩٧	٥٢٥	٧٢٢	٧٢٢	١٠١	١٦٫٣
المنتجات الفلزية والمكائن	٣٥٨٠	٥١٧١	٤٥٧٣	٩٧٤٤	١٣٣٢٤	٣٨١٥	٤٣٦٥	٤١٨٧	٨٥٥٢	١٢٣٦٧	٢٧٤٣	٢٨٫٥
الصناعات الاخرى	١٦	١٣٠	٨٩٥٦	٩٠٨٦	٩١٠٢	٢٣	٢١٣	١١٣٥٩	١١٥٧٢	١١٥٩٥	١٩٠٢	١٩٫٦
خدمات التصليح	٢٢٨٠	٩٤٧	٣٢١٠	٤١٥٧	٦٤٣٧	٢٥٢٣	٤٧٤	٣٩٣٨	٤٤١٢	٦٩٣٥	١٢٢٣	٢١٫٤
الكوى والصباغ	—	—	٩١	٩١	٩١	—	—	٧٧	٧٧	٧٧	١٣٢—	٢٦٨٫٤—
المجموع	٧٧٥٩٨	٥٤٨١٩	٧٤٦٨١	١٢٩٥٠٠	٢٠٧٠٩٨	٨١٣٠٥	٥٥٢٠٠	٧٠٣٥٢	١٢٥٥٥٢	٢٠٦٨٥٧	٣٥٦٥١	٢٠٫٨

المصدر : تم تركيب هذا الجدول من واقع الارقام الواردة بجداول تطور الصناعة التحويلية بالعراق ١٩٦٤ — ١٩٦٨ ، مشروع الصندوق الخاص باشراف الخبير الصناعي السيد فلاديمير زيانتش ، وزارة التخطيط ، آب ١٩٧٠ .

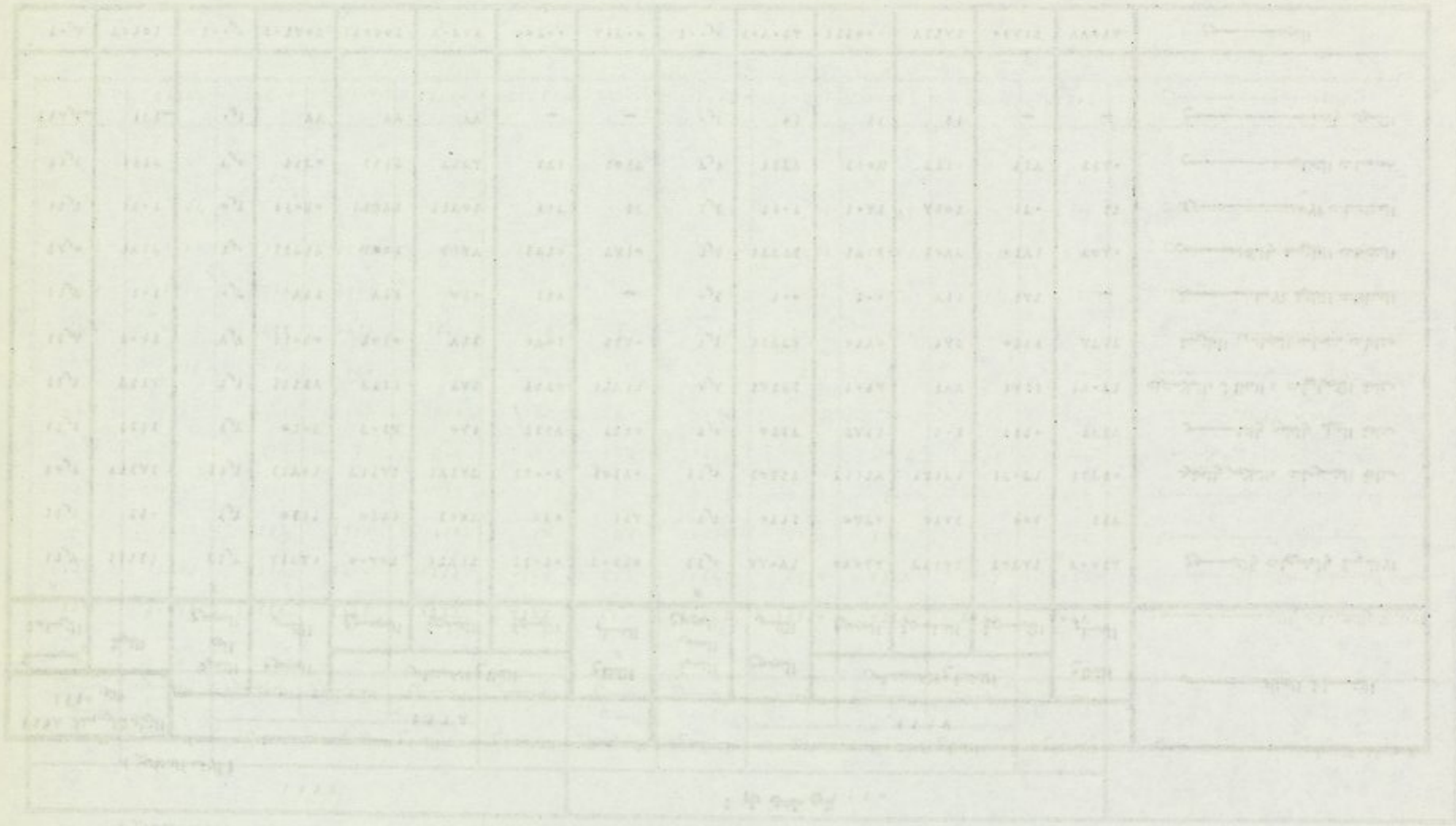

ملحق رقم ٢

تطـــــور القيمة المضافة للقطاع الصناعي موزعا بين القطاعين العام والخاص

وحسب الأنشطة الصناعيـــة ، ١٩٦٥ ــ ١٩٦٨

(آلاف الدنانير)

النشاط الاقتصادي	١٩٦٥						١٩٦٦					
	القطاع العام	القطاع الخاص			المجموع الكلي	النسبة الى المجموع %	القطاع العام	القطاع الخاص			المجموع الكلي	النسبة الى المجموع %
		الكبيرة	الصغيرة	المجموع				الكبيرة	الصغيرة	المجموع		
الاغذية والمشروبات والتبـــــوغ	٨٥٧٧	٦٥٦١	٥٦٣٤	١٢١٩٥	٢٠٧٧٢	٣١ر٠	٨١٣٦	٧٧٢٣	٤٧٢٤	١٢٤٤٧	٢٠٥٨٣	٢٩ر٠
صناعة الغزوجات ، الملابس والجلـــود	٤٤٢٣	٣٥٧٨	٤٢٣٧	٧٨١٥	١٢٢٣٨	١٨ر٣	٥١٣٩	٤٤١٧	٤٢٠٠	٨٦١٧	١٣٧٥٦	١٩ر٢
الصنـــاعـــات الخشـــبية	٥٣	٢٢٦	١٥٨٥	١٨٦١	١٩١٤	٣ر٠	٤٨	٢٩٧	١٨٦٦	٢١٦٣	٢٢١١	٣ر٠
صناعة الورق والطبع والنشـــر	٢٠٨	١٠٥٦	١٠٨	١١٦٤	١٣٧٢	٢ر٠	٩٦٤	٨٦٨	١٢٦	٩٩٤	١٩٠٨	٢ر٠
صناعة الكيماويات ، الفحاط ، البلاستيك	١٠٨٦٣	٥١٤	٦٦	٥٨٠	١١٤٤٣	١٧ر١	٨٣١٠	٦٢٣	١٣	٦٣٦	٨٩٤٦	١٢ر٨
صناعة منتجات المعادن اللافلزيـــة	٤٨٣٤	٣٦٨٨	٢١٩	٣٩٠٧	٨٧٤١	١٣ر٠	٥٢٨١	٣٥٥٢	١٣٢	٣٧٨٤	٩٠٦٥	١٢ر١
الصناعات الفلزية الاساســـية	ــ	٧٧	١٤٤	٢٢١	٢٢١	٥ر٠	ــ	٧٢	١٢٠	١٩٢	١٩٢	٣ر٠
المنتجات الفلزية والمكائـــن	١٩٢١	٧٣٧	١٨٠٩	٢٥٤٦	٤٤٦٧	٦ر٧	٢٢٠٧	١٤٤٧	١٧٦٧	٣٢١٤	٥٤٢١	٧ر٨
الصناعات الاخـــرى	ــ٢	٢٠٧	١٥٥٦	١٧٦٣	١٧٦١	٢ر٢	٣	٧٠	٢٤٤٣	٢٥١٣	٢٥١٦	٣ر٦
خدمات التصليـــح	٧٢٥	٢٠٦	٣١٥٩	٣٣٦٥	٤٠٩٠	٦ر١	١٣٧٧	٢٨٦	٢٤٠٩	٢٦٩٥	٥٠٧٢	٧ر٣
الكسوى والصبـــــغ	ــ	ــ	٢٤	٢٤	٢٤	ــ	ــ	ــ	٥٣	٥٣	٥٣	٠ر١
المجمـــــوع	٢١٦٠٢	١٦٩٠٠	١٨٥٤١	٣٥٤٤١	٦٧٠٤٣	١٠٠ر٠	٢١٤٦٥	١٩٣٥٥	١٨٩٥٣	٣٨٢٠٨	٦٩٧٧٣	١٠٠ر٠

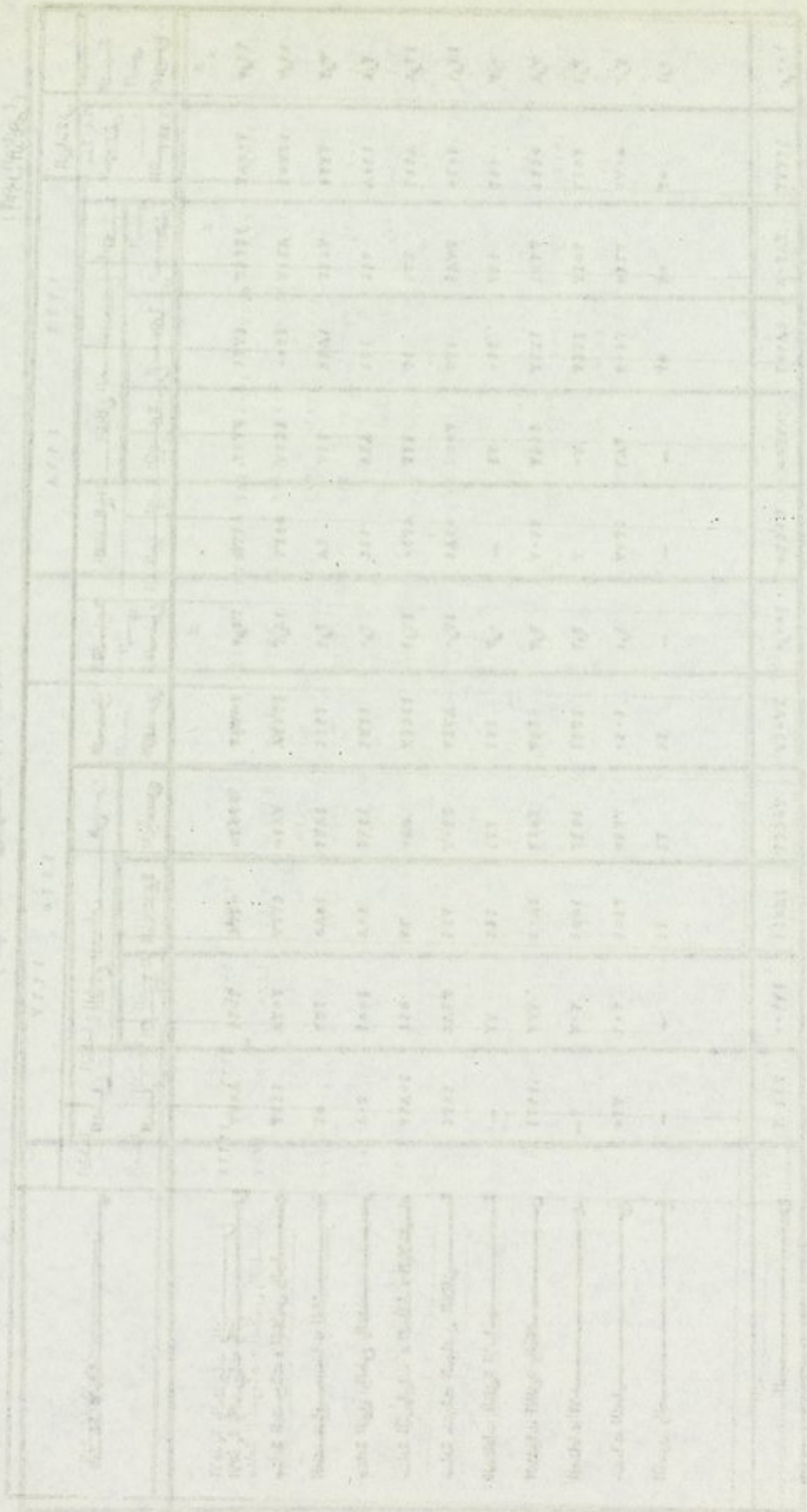

تابع ملحق رقم ٢

(آلاف الدنانير)

النشاط الاقتصادي	١٩٦٧					١٩٦٨					الزيادة في سنة ٦٨ عن سنة ١٩٦٥	نسبة الزيادة
	القطاع العام	القطاع الخاص			النسبة الى المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص			النسبة الى المجموع		
		الكبيرة	الصغيرة	المجموع			الكبيرة	الصغيرة	المجموع			
الاغذية والمشروبات والتبغ	١٢٢٦١	٦١٩٦	٦٠٧٣	١٢٢٦٩	٪ ٣٢ر٤	١١٢١١	٦٧٧٦	٥٢٨٣	١٢٠٥٩	٪ ٣٠ر٤	٢٤٩٨	١٢ر٠
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٤٧٥٧	٤٥٩١	٤٨٨٥	٩٤٧٦	١٨ر٨	٥٧٦٧	٤١٨١	٤٨٥٥	٩٠٣٦	١٩ر٣	٢٥٦٥	٢١ر٠
الصناعات الخشبية	٦١	٢٨٢	٢٠٩٢	٢٣٧٤	٣ر٢	٦٠	٣٦٨	١٣٨١	١٧٤٩	٢ر٤	١٨٠٩	ص هره
صناعة الورق والطبع والنشر	١٢٧٣	٨٨٤	٣٩٤	١٢٧٨	٣ر٤	١٣١١	٨٤٨	٢١٣	١٠٦١	٣ر١	٢٣٧٢	١٠٠٠
صناعة الكيماويات والمطاط والبلاستيك	٨٥١٠	٦١٩	٧٦	٦٩٥	١٢ر٢	٩٣٩١	٦٠٣	٨٢	٦٨٥	١٣ر١	١٠٠٧٦	١٢٦٧
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	٥٢٩٤	٣٢٩٠	٢٥٤	٣٥٤٤	١١ر٦	٦٣٦٣	٣٦١٩	٣٥٧	٣٩٧٦	ص١٣	١٠٣٣٩	١٠٩٨
الصناعات الفلزية الاساسية	—	٦٣	١٩١	٢٥٤	٠ر٣	—	٠ر٩٩	١٣١	٢٠٠	٠ر٣	٢١	٩ر٠
المنتجات الفلزية والمكائن	٢٣٨٨	١٦٣١	٢٠٣٧	٣٦٧٦	٨ر٠	٢٤٢٨	١٥٨٤	١٦٣٨	٣٢٢٢	٧ر٤	٥٦٥٠	٢٧ر٦
الصناعات الاخرى	١٠	٨٠	٢٧٦٧	٢٨٤٧	٣ر٨	٢١	١٦٣	٢٦٦٢	٢٨٢٥	٣ر٢	٢٨٤٦	٢١ر٦
خدمات التصليح	١٤٨٩	٧٥٧	٢٤٩٨	٣٢٥٥	٤ر٣	١٧٢١	٢٢٦	٣١٨١	٣٤٠٧	٦ر٢	٥١٢٨	٤٥ر١
الكهرباء والصحة	—	—	٤٩	٤٩	—	—	—	٥١	٥١	٠ر١	٥١	ص١٢
المجموع	٣٦٠٤٣	١٨٣٦٩	٢١٣١٦	٣٩٦٨٥	١٠٠ر٠	٣٨٢٧٣	١٨٤٣٧	١٩٨٣٤	٣٨٢٧١	١٠٠ر٠	٧٦٥٤٤	١٤ر٢

المصدر : تم تركيب هذا الجدول من واقع الارقام الواردة بجداول تطور الصناعات التحويلية بالعراق ١٩٦٤ — ١٩٦٨ ،
مدروع الصندوق الخاص باشراف الخبير الصناعي السيد فلاديمير زيافتش ، وزارة التخطيط ، آب ١٩٧٠ .

ملحق رقم ٣

تطور عدد المشتغلين بالقطاع الصناعي موزعا بين القطاعين العام والخاص
وحسب الانشطة الصناعية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨

(آلاف الدنانير)

النشاط الصناعي	١٩٦٥					١٩٦٦				
	القطاع العام	القطاع الخاص			النسبة الى المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص			النسبة الى المجموع
		الكبيرة	الصغيرة	المجموع			الكبيرة	الصغيرة	المجموع	
الاغذية والمشروبات والتبوغ	٦٧٩٢	١٠٧١٨	١٢٥٠٨	٢٣٢٢٦	٢٣ر٧	٦٤٥٦	١٠٩١٧	١٢٤٧٧	٢٣٣٩٤	٢٣ر٢
صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٩٦٤٠	٥٣٩٩	١٢٣٢٩	١٧٧٢٨	٢١ر٥	١٠٠٤٢	٦٥١٨	١١٧٢٠	١٨٢٣٨	٢١ر٩
الصناعات الخشبية	١٨٥	٦٧٧	٥٤١٩	٦٠٩٦	٥ر٠	١٨٧	٧١٨	٥١٥٣	٥٨٧١	٤ر٧
صناعة الورق والطبع والنشر	١١٤٠	٣٣٦٠	٤٢٨	٣٧٨٨	٣ر٩	١٤١١	٣٢٤٢	٣١٦	٣٥٥٨	٣ر٩
صناعة الكيماويات ، القاط والبلاستيك	٣١٤١	٥٤٥	٣٦	٥٨١	٢ر٩	٣٢١٦	٧٠٠	٤٦	٧٤٦	٣ر١
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	٣٣٨٢	١٥٥٧٩	٨٩٩	١٦٤٧٨	١٥ر٦	٣٣٦٠	١٥٥٦٨	٨٧١	١٦٤٣٩	١٥ر٤
الصناعات الفلزية الاساسية	ـ	٢٠٣	٥٤٣	٧٤٦	٠ر٦	ـ	١٧٩	٤٢١	٦٠٠	٠ر٤
المنتجات الفلزية والمكائن	٥٨٣٦	٢١٤٤	٦١٢٦	٨٢٧٠	١١ر٢	٥٨٠١	٢٢٣٧	٥٩٩٠	٨٢٢٧	١٠ر٩
الصناعات الاخرى	٥٥	٢٨٧	٥٠٢٨	٥٣١٥	٤ر٢	٦٣	٢٧١	٥٨٨٩	٦١٦٥	٤ر٨
خدمات التصليح	٣٦٩٢	٨٠٨	٩٨٠٨	١٠٦١٦	١١ر٣	٤١٩٥	١٠٠٦	٩٧٩٠	١٠٧٩٦	١١ر٦
الكسوى والصبغ	ـ	ـ	١٦٦	١٦٦	٠ر١	ـ	ـ	١٥٦	١٥٦	٠ر١
الجموع	٣٣٨٦٣	٣٩٧٢٠	٥٣٢٩٠	٩٣٠١٠	١٠٠ر٠	٣٤٧٣١	٤١٣٦١	٥٢٨٢٩	٩٤١٩٠	١٠٠ر٠

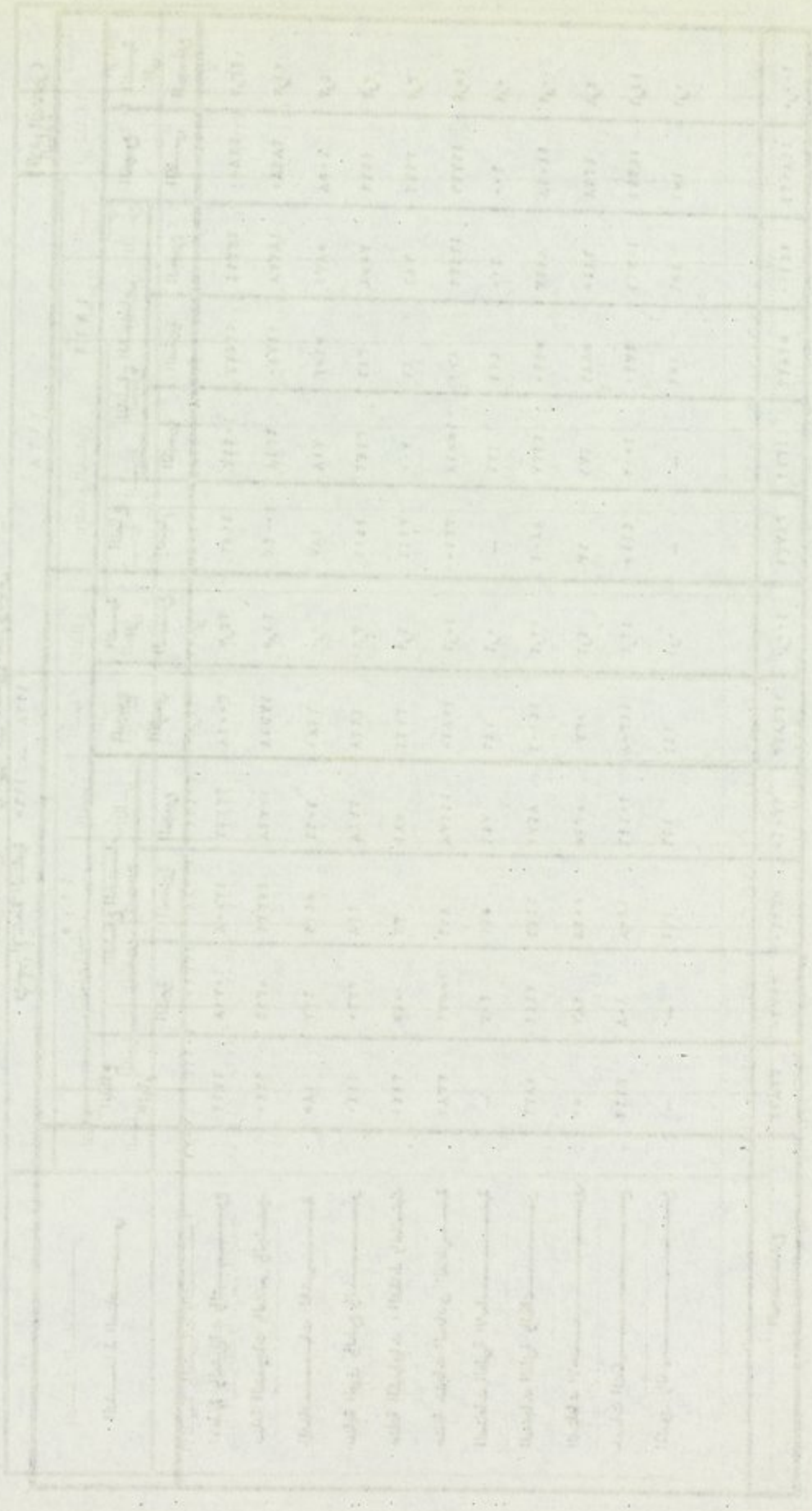

تابع ملحق رقم ٣

(آلاف الدنانير)

النشاط الصناعي	١٩٦٧					١٩٦٨					الزيادة في سنة ٦٨ في سنة ٦٥	نسبة الزيادة
	القطاع العام	القطاع الخاص			النسبة الى المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص			النسبة الى المجموع		
		الكبيرة	الصغيرة	المجموع الكلي			الكبيرة	الصغيرة	المجموع الكلي			
الاغذية والمشروبات والتبغ	٧٠٧٦	١٠٩٩٣	١٣٣٩٥	٢٤٣٨٨	٣١٤٦٤	٧٨٢٦	١٠٥٣٨	١٤٨٢٠	٢٣٣٥٨	٣١١٨٤	١١٦٦	٣٫١
صناعة النسوجات والملابس والجلود	١٠٢٤٠	٨٧١٨	١٢١٧٦	١٨٨٩٤	٢٩١٣٤	١٠٦٠٠	٧٠٦٥	١٢٣٧٩	١٩٤٤٤	٣٠٠٤٤	٢٦٧٦	٩٫٨
الصناعات الخشبية	١٧٤	٧٥٨	٥٨٧٥	٦٦٣٣	٦٨٠٧	١٦٥	٨٢٥	٤٩٧٦	٥٨٠١	٥٩٦٦-	٤٫٥	٢١٤٠٢-	٥٫٠-
صناعة الورق والطبع والنشر	١٣٥٩	٣٢٤٣	٤٩١	٣٧٣٤	٥٠٩٣	١٤٧٧	٣٧٠٠	٥١٠	٤٢١٠	٥٦٨٧	٤٫٣	٧٥٩	١٥٫٤
صناعة الكيماويات ، المطاط والبلاستيك	٣٢٨٦	٨١٠	١٤٨	٩٥٨	٤٢٤٤	٣٦١٢	١٠٣٣	٢٠٨	١٢٤١	٤٨٥٣	٣٫٦	١١٣١	٣٠٫٤
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	٣٥٢٧	١٤٧٧٣	٧٨٩	١٥٥٦٢	١٩٠٨٩	٣٥٨٨	١٤١١١	٨٣٥	١٤٩٤٦	١٨٥٣٤	١٣٫٨	١٣٢٦	٦٫٧-
الصناعات الفلزية الاساسية	-	١٧١	٥٥٥	٧٢٦	٥٫٠	-	١٦١	١٠٢٤	١١٨٥	١٫٠	٤٣٩	٥٨٫٨	
المنتجات الفلزية والمكائن	٦١٧٦	٢٥٤٨	٦٥٣١	٩٠٧٩	١٥٢٥٥	٦٤٧٣	٢٤٤٣	٥٨٨٩	٨٣٣٢	١٤٨٠٥	١١٫١	٦٩٩	٥٫٠
الصناعات الاخرى	٥٧	٢١٩	٥٩٦٦	٦١٨٥	٦٢٤٢	٥٤	٧٧	٥٨٠٤	٥٨٨١	٥٩٣٥	٤٫٤	٥٦٥	١٠٫٥
خدمات التصليح	٤٦٥٩	٥٦١	١٠٤٠٧	١٠٩٦٨	١٥٦٢٧	٥٠٥٥	٦٦٥	٩٨٧٦	١٠٥٤١	١٥٥٩٦	١١٫١	١٢٨٨	٩٫٠
الكوى والصهاريج	-	-	١٧٦	١٧٦	١٧٦	-	-	١٦٧	١٦٧	١٦٧	٠٫١	١	٠٫٦
الجموع	٣٦٥٥٤	٤٠٧٩٤	٥٦٥٠٩	٩٧٣٠٣	١٣٣٨٥٧	٣٨٨٥٠	٤٠٦١٨	٥٤٤٨٨	٩٥١٠٦	١٣٣٩٥٦	١٠٠٫٠	٧٠٨٣	٥٫١

المصدر : تم تركيب هذا الجدول من واقع الارقام الواردة بجداول تطور الصناعات التحويلية بالعراق ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ ، مشروع الصندوق الخاص / باشراف الخبير الصناعي السيد فلاديمير زيانتسر
وزارة التخطيط ، آب ١٩٧٠

ملحق رقم ٤

التخصيصات الواردة في القانون والصروفات الفعلية للبرامج الاعمارية والخطط الاقتصادية للفترة ١٩٥١ - ١٩٦٩

(بآلاف الدنانير)

القطاع	البرنامج الاول المعدل ١٩٥١ - ١٩٥٤	البرنامج الثاني المعدل ١٩٥٥ - ١٩٥٩	الخطة الاقتصادية المرحلية ١٩٥٩ - ١٩٦١	الخطة الاقتصادية التفصيلية ١٩٦١ - ١٩٦٤	الخطة الاقتصادية الخمسية* ١٩٦٥ - ١٩٦٩	المجموع العام
١ - الصناعة						
التخصيصات	١٤٠٥٠	٥٣٦١٩	٣٢٧٧٩	١٢١٧١٤	١٨٧٢٠٠	٤٠٩٣٦٢
الصروفات	٢٥٨٨	٣٢٢٦٤	١١٧٨٣	٣٨٣١٤	١٠٠٠٩٩	١٨٥٠٤٨
نسبة التنفيذ (٪)	١٨ر٤	٦٠ر٢	٣٥ر٩	٣١ر٥	٥٣ر٥	٤٥ر٢
٢ - القطاعات الاخرى						
أ - الزراعة						
التخصيصات	٤٦٦٠٠	١٢٨٤١٦	٤١٩٣٢	٨٧٤١٩	١٧٣٥٦٠	٤٧٩٩٢٧
الصروفات	٢٣٨١٠	٥٧٣٨٤	٢٠٧٩٢	١٩٨٨٦	٥٦٣٠٠	١٧٨١٧٢
نسبة التنفيذ (٪)	٥١ر١	٤٤ر٧	٤٧ر٣	٢٢ر٧	٣٢ر٤	٣٧ر١
ب - النقل والمواصلات						
التخصيصات	١٥٨٦٦	١١٢٦١٨	٨٤٨٥٢	١١٤٩٦٠	١١٠٠٦٠	٤٣٨٣٥٦
الصروفات	٨٥٦٥	٤٩٣١٩	٢١١٣٣	٥٥٠٨٢	٦٦٣٠٠	٢٠٠٣٩٩
نسبة التنفيذ (٪)	٥٤ر٠	٤٣ر٨	٢٤ر١	٤٧ر٩	٦٠ر٢	٤٥ر٧
جـ - المباني والخدمات						
التخصيصات	١١٤١٨	١١٣٤٠٦	١٥٩٠٨٧	١١٨٣٣١	١٣٤٧٦٩	٥٣٠٠١١
الصروفات	٨٢٣٩	٧٧٥٥٨	٤٦٨٦١	٨٧٠٣٨	٧١٣٠٠	٢٩٠٩١٦
نسبة التنفيذ (٪)	٧٢ر٢	٦٨ر٤	٣٠ر٨	٧٣ر٦	٥٢ر٩	٥٤ر٩
د - استثمارات اخرى **						
التخصيصات	١٨٨٠	٦٨١٤٣***	١٤٠٠٠	٢٣٦٢	٦٢٤٧٠	١٤٨٨٥٥
الصروفات	٨٩٣	٦٤١٩٣***	٧٨١١	٣٩٠١	٧٢١٠٠	١٤٨٨٩٨
نسبة التنفيذ (٪)	٤٧ر٥	٩٤ر٢	٥٥ر٨	١٦٥ر٢	١١٥ر٤	١٠٠ر٠
مجموع ٢						
التخصيصات	٧٥٧٦٤	٤٢٢٥٨٣	٢٩٤٨٧١	٣٢٣٠٧٢	٤٨٠٨٠٩	١٥٩٧١٤٩
الصروفات	٤١٥٠٧	٢٤٨٤٥٤	٩٦٥٩٧	١٦٥٩٠٧	٢٦٦٠٠٠	٨١٨٤٦٥
نسبة التنفيذ (٪)	٥٤ر٨	٥٨ر٨	٣٢ر٨	٥١ر٤	٥٥ر٣	٥١ر٣
المجموع العام						
التخصيصات	٨٩٨١٤	٤٧٦٢٠٢	٣٢٧٦٥٠	٤٤٤٧٨٦	٦٦٨٠٥٩	٢٠٠٦٥١١
الصروفات	٤٤٠٩٥	٢٨٠٧١٨	١٠٨٣٨٠	٢٠٤٢٢١	٣٦٦٠٩٩	١٠٠٣٥١٣
نسبة التنفيذ (٪)	٤٩ر١	٥٩ر٠	٣٣ر١	٤٥ر١	٥٤ر٨	٥٠ر٠

* ان صروفات الخطة الاقتصادية الخمسية تنقسم الى قسمين : ١ - صروفات الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ هي صروفات فعلية
٢ - صروفات الفترة ١٩٦٧ - ١٩٦٩ هي صروفات تخمينية منقحة .

** ان فقرة الاستثمارات الاخرى تشمل الانفاق على اجهزة المتابعة والاحصاء والالتزامات الدولية والقروض الممنوحة واستثمارات متفرقة اخرى .

*** يضمنها مبلغ ٥٣ر٤ مليون دينار كقروض للمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية حيث وضع الاعتماد بما يعادل المبلغ المصروف استنادا الى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٠ " تعديل قانون الخطة الاقتصادية " .

الفصل الثامن

تطور وطاعة الكهرباء

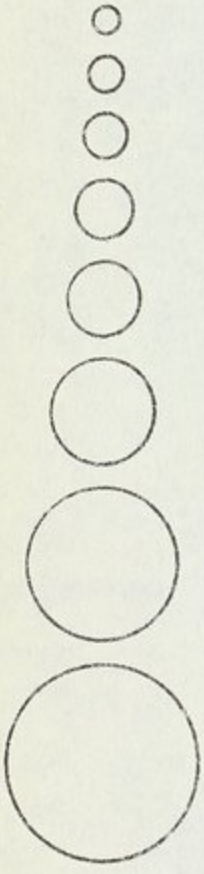

المقدمة :

ان مستوى انتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية يعتبر من مؤشرات مستوى المعيشة لمجتمع ما بالاضافة الى انه يدل على مدى ما احرزه ذلك المجتمع من تقدم وما بلغه من رخاء وازدهار . كما ان الطاقة الكهربائية تعتبر من اهم مقومات الصناعة الحديثة وتطورها .

والواقع ان هناك علاقات متبادلة بين الطاقة الكهربائية ومدى توفرها من جهة وبين التطور الصناعي لأى بلد من جهة اخرى . فكلما كانت القوة الكهربائية متوفرة وبأسعار مناسبة كان ذلك من الحوافز الهامة الى نشوء صناعات جديدة كذلك كلما توسعت الصناعات القائمة ونشأت صناعات جديدة كان ذلك مدعاة لتوسيع الطاقة الانتاجية القائمة مع ايجاد طاقات جديدة (توسيع او تركيز رأس المال المستثمر في مجال الكهرباء) .

وفي العراق كان استهلاك الطاقة الكهربائية لكل من الاغراض المنزلية والصناعية في تزايد مطرد خلال العقد الذى اعقب الحرب العالمية الثانية ، الا انه يمكن القول بأن الاستفادة من تلك الطاقة وعلى الاخص في فترة ما بعد الحرب مركزة في محافظات اربع وهي محافظات بغداد وكركوك والبصرة والموصل اى انها كانت مركزة في المحافظات ذات المستوى المعيشي المرتفع بالمقارنة ببقية المحافظات الاخرى . فلقد كانت نسبة استهلاك الطاقة الكهربائية في هذه المحافظات الاربع الى مجموع الاستهلاك تمثل حوالي ٩٠٪ من مجموع الطاقة الكهربائية المتاحة ، في حين كانت المناطق الريفية محرومة بدرجة كبيرة من التمتع بالكهرباء .

وبالاضافة الى ذلك فلقد كان سعر الوحدات الكهربائية مرتفعا جدا اذا قورن بدول العالم ، اذ بلغ سعر الوحدة في بعض الحالات (٥٥) فلسا لكل كيلو واط ، مما دفع معظم المعامل ، كما سيتضح فيما بعد ، الى توليد الطاقة الكهربائية بنفسها اى داخل المشروع ، لان تكلفة الكهرباء المنتجة تصبح اقل من المشتراة غير انه ، في نفس الوقت ، كان سعر الكيلو واط يتراوح بين ١٨ و ٥٥ فلسا .

في عام ١٩٥٦ اصبح توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها ضمن القطاع الحكومي بعد تأميم شركة كهرباء بغداد الاجنبية ، واستتبع ذلك الحاجة الى تشكيل جهاز مركزى

متخصص لادارة هذا المشروع وتنسيق فعالياته المختلفة ، وفي عام ١٩٥٩ قررت وزارة الصناعة تشكيل مصلحة الكهرباء الوطنية ، وخصص لها رأسمال مقرر يبلغ (٣٠) مليون دينار بموجب القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٢ . اما رأس المال المدفوع فقد بلغ نحو (٢٢,٣٥٩) مليون دينار ، ثم زاد رأس المال المقرر الى (٦٠) مليون دينار بموجب القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٤ فزاد رأس المال المدفوع الى حوالي (٢٨) مليون دينار . ولقد تم هذا التوسع بعد اجراء عملية دمج مصلحة الكهرباء التي كانت تتولى انارة مدينة بغداد فقط مع مصلحة الكهرباء الوطنية .

ومنذ ذلك الحين باشرت تلك المصلحة بتوليد الطاقة الكهربائية على نطاق واسع وتوزيعها على المستهلكين ، اما بصورة مباشرة كما في محافظتي بغداد ونينوى أو بصورة غير مباشرة عن طريق البلديات . اذ تقوم المصلحة ببيع هذه الطاقة الى البلديات التي تقوم بدورها بتوزيع تلك الطاقة الى المستهلكين . وتسعى المصلحة الان الى القيام بتوزيع الطاقة الى المستهلكين كافة بصورة مباشرة ، وذلك في جميع انحاء البلاد ، بغية تجنب المشاكل المادية الناجمة عن تراكم ديون المصلحة لدى ذمة البلديات ، مما يؤثر على السيولة النقدية لدى مصلحة الكهرباء الوطنية .

١ — تخصيصات الخطط الاقتصادية لقطاع الكهرباء

تدل البيانات المتوفرة ان التخصيصات لغرض الانفاق الاستثماري لمشاريع توليد ونقل القدرة الكهربائية بلغت (٨٠,٣٦٣) مليون دينار خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٦٨ بيد ان الانفاق الكلي من هذه التخصيصات لم يتجاوز (٣٨,٥٩١) مليون دينار ، اى أن نسبة تنفيذ اهداف الاستثمار كانت بحدود (٤٨٪) .

ويدل الجدول رقم ( ) ان نسبة الصرف تشير الى ضعف القابلية التنفيذية ، وخاصة في السنوات ١٩٦١ — ١٩٦٣ ، حيث وصلت الى ، درجة كبيرة من الانخفاض ففي عام ١٩٦١ كان مجموع ما هو مخصص لمشاريع توليد ونقل الطاقة الكهربائية حوالي (٥) ملايين دينار ، في حين ان ما تم انفاقه هو (٣١٧) الف

دينار فقط ، اى ان نسبة الصرف الى التخصيص لم تصل الى ٧٪ . ويمكن القول بأن هذا الانخفاض الكبير في الانفاق راجع الى ضعف اجهزة المقاولات التي تتولى عمليات التشييد وبناء محطات الكهرباء .

ويلاحظ انه في سنتى ١٩٦٢ و ١٩٦٣ كانت نسبة التنفيذ منخفضة فقد بلغت ٢ر١٥٪ ، ٥ر٢٣٪ على التوالى . وفي عام ١٩٦٤ ارتفعت نسبة المصروفات الى التخصيصات ، حيث بلغت ٩٢٪ من مجموع التخصيصات وقدرها (٩ر٣٧٠) ملايين دينار بينما كان الانفاق ٨ر٦٠١ ملايين دينار . وفي تلك السنة تم توليد طاقة اضافية للمنطقة الوسطى وقد خصص لهذا المشروع (١ر٧٥٠) مليون دينار ، وكان ما تم انفاقة على المشروع يفوق تخصيصاته بأكثر من (١ر٢٥٠) مليون دينار ، اضافة الى مصروفات قرض بنك الاستيراد والتصدير البالغ (٨٧٥) الف دينار . وبهذا فأن نسبة المصروفات الى التخصيصات بلغت (٢٢٦٪) .

كما ان هنالك مشاريع اخرى كانت مصروفاتها اكثر من تخصيصاتها ، كما هو الحال بالنسبة لمشروع محطة كهرباء البصرة وخطوط كهرباء المنطقة الجنوبية للضغط العالي ، حيث بلغت نسبة الانفاق الى التخصيص ٢٠٥٪ . انما يلاحظ ان اعلى نسبة للتنفيذ من بين منظومة هذه المشاريع كانت في مشروع توليد طاقة اضافية للمنطقة الوسطى ، حيث بلغت هذه النسبة نحو (٥ر٨٦ ٪) في الوقت الذى كانت فيه اقل نسبة للتنفيذ هي فى مشروع محطة كهرباء خزان دوكان اذ بلغت النسبة ١ر٠٪ فقط .

اما فى سنوات الخطة الخمسية فأن نسبة الصرف الى التخصيص لم تتجاوز ، طيلة الفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٨ نحو (٦٣٪) . كما يلاحظ ان هنالك اهتماما متزايدا في تلك الخطة بمشاريع توليد الطاقة الكهربائية اذ ان نسبة التنفيذ كانت اعلى منها في الخطة التفصيلية فقد بلغ متوسط نسبة الصرف فى فترة الخطة التفصيلية ٣ر٣٤٪ في حين كان متوسط نسبة الصرف فى فترة الخطة الخمسية حوالي ٥٦٪ . ويلاحظ ان الخطة الخمسية خصصت حوالى (٦) ملايين دينار الى مشروع محطة كهرباء جنوبي بغداد لغرض توسيعة الا ان ما انفق عليه هو نحو (٢٥٠ر٤) مليون دينار ، اى ان نسبة الصرف الى المخصص بلغت ٣ر٧٢٪ ، كما ان هنالك مشاريع اخرى تم تنفيذها بنسبة عالية ، وهي التى تتضمن الصرف على وسائل نقل الطاقة الكهربائية فى المنطقة الشمالية ، حيث بلغت حوالي ٧١٪ . كما ان اقل نسبة

للتنفيذ ، خلال فترة تلك الخطة ، كانت في مشروع نقل الطاقة الكهربائية في المنطقة الجنوبية وتوسيعها اذ بلغت هذه النسبة ٣ر٤١٪ . فقد كان مجموع التخصيص (٩٣٧٧) الف دينار ، الا ان ما انفق على هذا المشروع حوالي (٤) ملايين دينار .

واخيرا يمكننا القول بأن من اهم الاسباب التي ادت الى عدم التنفيذ الكامل للاهداف الاستثمارية لقطاع الكهرباء خلال تلك الفترة هو ضعف اجهزة المقاولات التي تتولى عملية التشييد والبناء ، فضلا عن قيام بعض الصعوبات التنفيذية كانعدام التنسيق الكامل بين جهات التنفيذ المختلفة وعدم مراعاتها للتوقيت الزمني في تنفيذ المشروعات المتكاملة ، اضافة الى بعض الصعوبات الفنية .

والجدول الاتي يبين التخصيصات الاستثمارية والصروفات السنوية في قطاع الكهرباء خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٤ :

جدول رقم ١٤٥

التخصيصات والصرفات السنوية لقطاع الكهرباء موزعة على سنوات الخطة

١٩٦١ ـ ١٩٦٤

(بآلاف الدنانير)

	أسم المشروع	المجموع		١٩٦١		١٩٦٢		١٩٦٣		١٩٦٤	
		التخصيصات	الصرفات	التخصيصات	الصرفات	التخصيصات	الصرفات	التخصيصات	الصرفات	التخصيصات	الصرفات
	مشاريع توليد ونقل الطاقة الكهربائية										
١	الكهربه الشمالية " محطة دبس والشبكة الشمالية "	١٦٥٠	٢٢١	٨٠٠	٢٨	٦٠٠	٢٠٤	٢٥٠	٣٥٠	—	١٢٨
٢	الكهربه الوسطى " محطة بغداد الحرارية والشبكة الوسطى "	٢٤٥٠	١٤٩٢	١٥٠٠	١٠٦	٨٠٠	٤٥٩	١٥٠	٧٨٩	—	١٣٨
٣	توليد طاقة اضافية للمنطقة الوسطى	٤٢٧٠	٣٦٩٣	٢٠	٩	١٠٠٠	٤٥	١٥٠٠	٥٥٨	١٧٥٠	٣٠٨١
	قرض بنك الاستيراد والتصدير	—	٨٧٥	—	—	—	—	—	—	—	٨٧٥
٤	محطة كهرباء البصرة وتوسيعها	٢٠٥٠	٥٨٩	٨٠٠	١٤٦	٨٥٠	١٦٦	٢٥٠	٦٢	١٥٠	٢١٤
٥	محطة كهرباء مدة سامراء										
	الجانب العراقي	٢٤٠٠	٨٢	١٠٠	٨	٦٠٠	١٤	١٠٠٠	٥٧	٧٠٠	٤
	على القرض الثاني	٣٠٠٠	—	—	—	٤٠٠	—	١٥٠٠	—	١١٠٠	—
٦	محطة كهرباء خزان دركان	٢٢٠٠	٢	٥٠	—	١٥٠	—	١٠٠٠	٢	١٠٠٠	—
٧	محطة كهرباء خزان دربندخان	١٦٥٠	—	٥٠	—	١٠٠	—	٥٠٠	—	١٠٠٠	—
٨	محطة التحويل الرئيسية لخطوط الضغط العالي للكهرباء .	٣١٠٠	٤٤٠	٣٥٠	٣	٧٥٠	٤٩	١٠٠٠	٢٣٨	١٠٠٠	٧٥٠
٩	خطوط كهرباء ومحطات تحويل ذات الضغط المتوسط (٣٣ و ١١ كيلوفولت)	٢١٠٠	٩٥٨	٢٥٠	٣	٣٥٠	٥٣	٧٥٠	٦٢	٧٥٠	٨٤١
١٠	خطوط كهرباء المنطقة الشمالية للضغط العالي	١٤٦٠	٥٩٦	١٠	—	٣٢٠	١	٢٨٠	١٠	٧٥٠	٥٨٥
١١	خطوط كهرباء المنطقة الوسطى للضغط العالي	٢٨٦٠	١٤٦٦	٨٤٠	٢	٦٤٠	٢٢	٨٥٠	٧٧٤	٥٣٠	٦٩٣
	خطوط كهرباء المنطقة الجنوبية للضغط العالي	٦٠٤٠	١٣٦١	١٠٠	٢	٣٠٠	٢٣	٥٠٠٠	٢٤	٦٤٠	١٣١٢
	المجموع	٣٥٢٣٠	١٣٢٨٥	٤٨٧٠	٣١٧	٦٨٦٠	١٠٤١	١٤١٣٠	٣٣٢٦	٩٣٧٠	٨٦٠١
	نسبة الصرفات الى التخصيصات ٪	٣٧٫٧		٦٫٥		١٥٫٢		٢٣٫٥		٩١٫٨	

جدول رقم ١٤٥ مكرر

تخصيصات ومصروفات قطاع الكهرباء في الخطة الاقتصادية الخمسية

للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨

(بآلاف الدنانير)

	أسم المشروع	المجموع		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧		١٩٦٨	
				التخصيصات	المصروفات	التخصيصات	المصروفات	التخصيصات	المصروفات	التخصيصات	المصروفات
١	ربط شبكتي خطوط نقل القدرة الكهربائية الشمالية بالوسطى	١١٨٠	٧٠٦	٧٠٠	٤١٤	٢٧٥	٩٠	١٩٩	١٦٨	٣٦	٣٤
٢	توسيع محطة كهرباء جنوبي بغداد	٥٨٨٢	٤٢٥٠	٢٢٠٠	١٧٧١	٢٠٠٠	١٦٧٣	١٠٠٠	٤٣٧	٦٨٢	٣٦٩
٣	محطة كهرباء الدورة وتوسيعها	١٠٢٠٠	٦٥٨٢	٢٢٠٠	١٥١٥	٣٠٠٠	٢٠١٤	٣٠٠٠	١٥٦١	٢٠٠٠	١٤٩٢
٤	توسيع محطة كهرباء البصرة	١٥	٤٨	١٠	٤٢	٥	٦	—	—	—	—
٥	محطة كهرباء سدة سامراء	٤١٧٨	١٧٨١	٦٥٠	٥٦	١٠٠٠	٢٤	١٥٢٨	١٥٢٧	١٠٠٠	١٧٤
٦	وسائل نقل القدرة الكهربائية في المنطقة الشمالية	١٣٩٣	٩٨٥	٤٠٠	٥١١	٤٠٠	١١٣	٣٢٦	٣٢٦	٢٦٧	٣٥
٧	وسائل نقل القدرة الكهربائية في المنطقة الوسطى	٦٥٥٠	٣٠١٤	٢٥٥٠	١٣٨٢	١٠٠٠	٤٨١	١٢٥٠	٧٤٠	١٧٥٠	٤١١
٨	وسائل نقل القدرة الكهربائية في المنطقة الجنوبية وتوسيعها	٩٣٧٧	٣٨٦٩	١٥٠٠	٤٤٨	٢٤٥٠	٩٣٧	٢٩٢٧	١٤٠٤	٢٥٠٠	١٠٨٠
٩	مشاريع الكهرباء الصغرى	٦٣٥٨	٤٠٧١	١٥٠٠	١٢٢٠	١٦٠٨	٨٣٩	١٥٠٠	٨٣٢	١٧٥٠	١١٨٠
١٠	محطة كهرباء خزان دوكان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١١	محطة كهرباء دربندخان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	المجموع	٤٥١٣٣	٢٥٣٠٦	١١٧١٠	٧٣٥٩	١١٧٣٨	٦١٧٧	١١٧٠٠	٦٩٩٥	٩٩٨٥	٤٧٧٥
	نسبة المصروفات الى التخصيصات٪		٥٦ر١		٦٢ر٨		٥٢ر٦		٥٩ر٨		٤٧ر٨

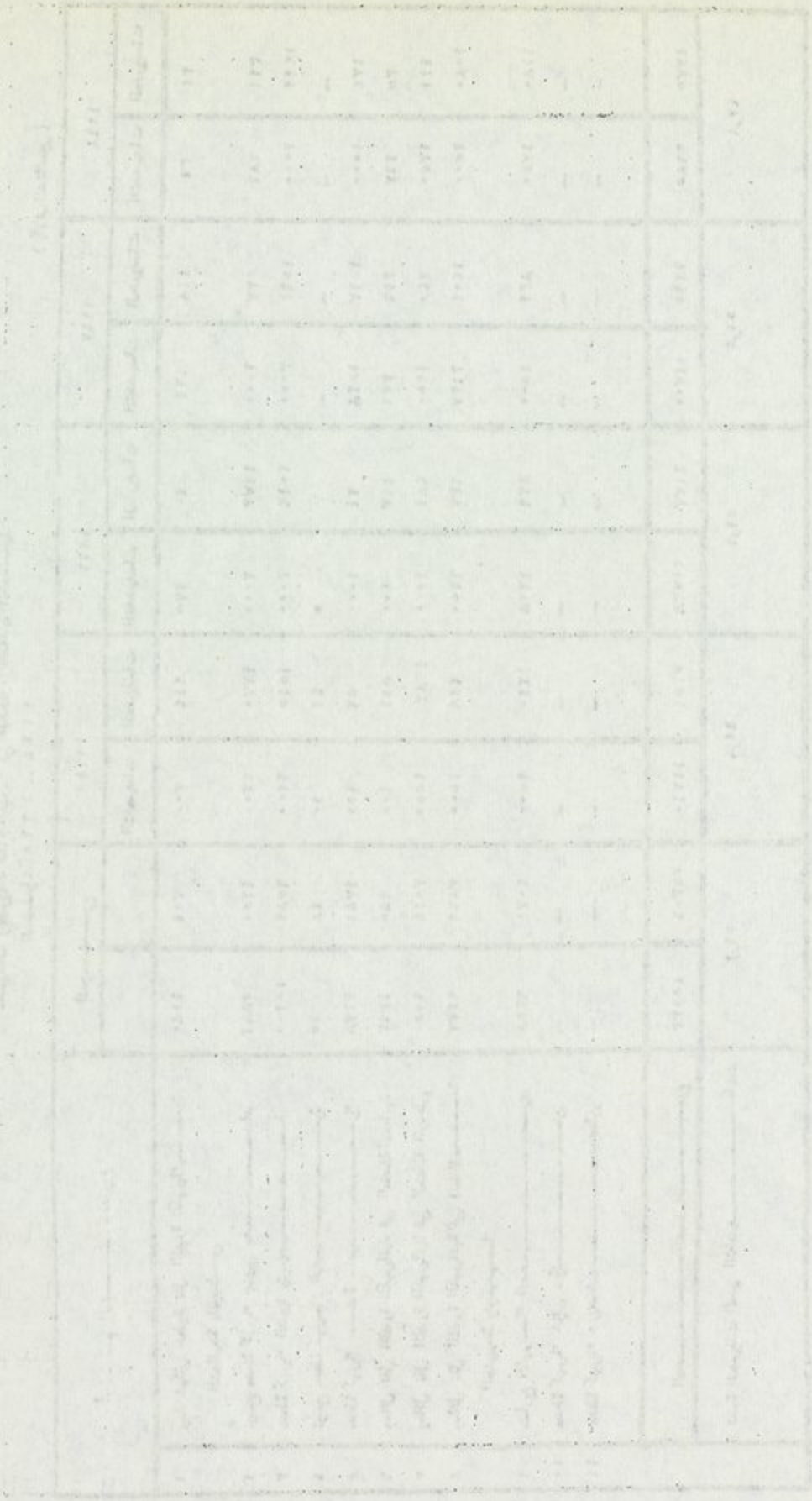

٢- الطاقة المتولدة ومجالات استهلاكها

لقد استمرت الطاقة المتولدة في الزيادة خلال السنوات ١٩٥٩-١٩٦٨ المالية ، فبينما كانت تلك الطاقة حوالي (١٠٩) ألف ميكاواط ساعة سنة ١٩٥٩ ، الا انها أخذت تستمر في الزيادة حتى وصلت الى (١٥٣٢) ألف ميكاواط ساعة سنة ١٩٦٨ اى بزيادة قدرها (١٤٢٣) ألف ميكاواط ساعة وتبلغ نسبتها ١٣٠٦٪ عن سنة ١٩٥٩ . ويتضح كذلك من الجدول (١٤٦) ان الطاقة المصدرة بلغت (٩٣٦١٦) ميكاواط ساعة سنة ١٩٥٩ ، اخذت في الارتفاع حتى بلغت سنة ١٩٦٨ حوالي (١٣٨٣) ألف ميكاواط ساعة اى بزيادة تبلغ نسبتها ١٣٧٨ ٪ عن سنة ١٩٥٩ .

اما بخصوص استهلاك الطاقة الكهربائية فقد ازدادت الطاقة المباعة خلال سنوات الخطة الموقته من (٨٢) ألف ميكاواط / ساعة سنة ١٩٥٩ الى حوالي (٢٠٣) الف ميكاواط / ساعة سنة ١٩٦١ ، اى بزيادة تبلغ نسبتها ٢٧٠ ٪ عن سنة ١٩٥٩ . اما في سنوات الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٦٩ ، فقد ارتفع استهلاك الطاقة الكهربائية الى الضعف تقريبا في السنوات الاخيرة من هذه الخطة ، فبينما كانت الطاقة المباعة سنة ١٩٦٥ نحو (٨٤٤) ألف ميكاواط / ساعة ، اخذت تزداد حتى وصلت الى (١٠٤٤) ، (١٢١٧) ألف ميكاواط / ساعة سنتي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ على التوالي . وهذا راجع الى التوسع في شبكات نقل الطاقة الكهربائية بحيث شملت مناطق جديدة وكذلك الى التوسع في اقامة المؤسسات الصناعية والوحدات الانتاجية الجديدة .

والجدول الآتي يبين الطاقة المتولدة وصافي ناتج محطات التوليد والطاقة المباعة خلال الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٨ :

جـــــدول رقم ١٤٦

الطاقـة المتولدة والمصدرة والمباعـة

١٩٥٩ — ١٩٦٩

السنـــة	الطاقة المتولدة ميكاواط/ساعة	الطاقة المصدرة ميكاواط/ ساعة	الطاقة المباعـــة ميكاواط / ساعـة
١٩٥٩	١٠٨٥٢٨	٩٣٦١٦	٨٢٣٨٢
١٩٦٠	٢٤٨١٨٤	٢١٦٠٤٣	١٩٠١١٨
١٩٦١	٣٨٧١٩١	٣٤٤٨٣٩	٣٠٢٤٥٨
١٩٦٢	٤٩٨٦٥٣	٤٤٨١٩٢	٣٩٤٤٠٩
١٩٦٣	٥٧٨٦٦٦	٥٢٤٢٣٠	٤٦١٣٢٢
١٩٦٤	٩٠٧٨٤٤	٨٤٠١١١	٧٣٩٢٩٨
١٩٦٥	١٠٦٦٣٩	٩٨٤٢٧١	٨٤٣٥٨١
١٩٦٦	١١٨٨٧١٥	١٠٨٤٢٣٠	٩٣٥٧١٦
١٩٦٧	١٣١٧٦٢٥	١١٨٥٨٥٨	١٠٤٣٥٥٦
١٩٦٨	١٥٣١٩٨٢	١٣٨٣٤٥١	١٢١٧٤٣٧

* لقد خصم من صافي ناتج محطات التوليد ١٢٪ لغرض استخراج الطاقـة المباعـــة (المستهلكة) .

ومن الجدول يتضح ان حجم المستهلك من الطاقة الكهربائية قد ارتفـــع في السنة الرابعة للخطة بنسبة ٦٥٪ عن سنة ١٩٦٤ . كما بلغت الزيـــادة السنوية ١١٪ خلال سنتي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ، الا ان هذه الزيادة بلغت نحـــو ١٧٪ سنة ١٩٦٨ بالمقارنة لسنة ١٩٦٧ .

اما فيما يتعلق بنسبة مساهمة القطاع الصناعي في استهلاك الطاقة الكهربائية الى مجموع الاستهلاك فقد بلغت ٦٧٪ عام ١٩٦٢ ، ثم بدأت هذه النسبة في الانخفاض لغاية سنة ١٩٦٧ ، ثم ارتفعت مرة اخرى الى ٤١ر٥٪ سنة ١٩٦٨ ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم (١٤٧)

استهلاك القطاع الصناعي من الطاقة الكهربائية

السنة	استهلاك المؤسسات الكبيرة (١)	استهلاك المؤسسات الصغيرة (٢)	مجموع استهلاك القطاع الصناعي (٣)	نسبة ١ : ٣	نسبة ٢ : ٣	نسبة استهلاك القطاع الصناعي من مجموع الاستهلاك العام
١٩٦٢	٢٢٢٣٣٤	٤٢٢٩٥	٢٦٤٦١٩	٨٤ر٥	١٦ر٥	٦٧ر١
١٩٦٣	٢٢٨٧١٦	٣٣٨٥٤	٢٦٢٥٧٠	٨٧ر١	١٢ر٩	٥٦ر٩
١٩٦٤	٢٥٦٤٥٧	٣٦٩٥٨	٢٩٣٤١٥	٨٧ر٤	١٢ر٦	٣٩ر٧
١٩٦٥	٢٨١١٢٦	٤٨١٦٨	٣٢٩٢٩٤	٨٥ر٤	١٤ر٦	٣٩ر٥
١٩٦٦	٣٠٤٧٢٤	٤٥٩٥٣	٣٥٠٦٧٧	٨٦ر٩	١٣ر١	٣٧ر٥
١٩٦٧	٣٠٩٦٦١	٦٥٨٢٧	٣٧٥٤٨٨	٨٢ر٥	١٧ر٥	٣٦ر٠
١٩٦٨	٣٤٦٤١٠	١٥٨٤٩٥	٥٠٤٩٠٥	٦٨ر٦	٣١ر٤	٤١ر٥

ويوضح الجدول السابق رقم (١٤٧) ما تستهلكه المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة في القطاع الصناعي من الطاقة الكهربائية ، كما يوضح نسبة استهلاك القطاع الصناعي الى مجموع الاستهلاك خلال الفترة ١٩٦٢ — ١٩٦٨ .

ويلاحظ ان المؤسسات الكبيرة قد استهلكت النسبة العظمى من مجموع استهلاك القطاع الصناعي للطاقة الكهربائية ، حيث بلغ متوسط هذه النسبة حوالي ٩ر٨١٪ خلال السنوات ٦٢ ـ ١٩٦٨ ، مقابل ١ر١٨ ٪ كمتوسط لاستهلاك المؤسسات الصغيرة من الطاقة الكهربائية خلال نفس الفترة ٠

هذا ولابد من الاشارة هنا الى ان المؤسسات الكبيرة لا تعتمد فقط على الطاقة الكهربائية المولدة من قبل مصلحة الكهرباء الوطنية وانما تقوم بسد جزء من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية عن طريق توليدها داخليا بواسطة مولدات خاصة ، وان كان هذا الجزء يختلف من مؤسسة الى أخرى ٠

واذا نظرنا الى معدل استهلاك الفرد العراقي من الطاقة الكهربائية مقارنا بمعدلات استهلاك الفرد لعدد من الدول ، فاننا نجده من المعدلات المنخفضة مقارنا بالجمهورية العربية المتحدة وسوريا وتركيا والسويد وفرنسا وامريكا ٠ والجدول الآتي يبين هذه المعدلات خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ ٠

جدول رقم ١٤٨

معدل استهلاك الفرد الواحد من الطاقة الكهربائية

١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ (١)

بالكيلو واط/ ساعة

السنة	امريكا	فرنسا	السويد	تركيا	مصر	سوريا	العراق
١٩٦٠	٤٦٧٢	١٥٧٩	٤٦٤١	١٠٢	١٠٢	٨١	١٢٢
١٩٦١	٤٧٩٧	١٦٥٧	٥٠٩٦	١٠٧	١٤٠	٩٣	١٣٠
١٩٦٢	٥٠٧١	١٧٦٨	٥٣٧٢	١٢٣	١٥١	١٠٥	١٣٤
١٩٦٣	٥٣٤٠	١٨٤٤	٥٣٤٧	١٣٤	١٥٩	١٠٥	١٣٨
١٩٦٤	٥٦٤١	١٩٣٧	٥٩٢٥	١٤٦	١٧٨	١١٣	١٤٦
١٩٦٥	٥٩٤٩	٢٠٧٤	٦٣٥١	١٥٩	١٨٥	١١٨	١٤٦
١٩٦٦	٦٣٣٩	٢١٤٨	٦٤٨٧	١٧٣	١٩٦	١٢٢	١٤٩

(١) المصدر : الكتاب السنوى لعام ١٩٦٦ ـ الامم المتحدة ٠

ويلاحظ في هذا الجدول ان معدل استهلاك الفرد العراقي من الطاقة الكهربائيه عام ١٩٦٠ بلغ (١٢٢) كيلوواط ،في حين ان معدل استهلاك الفرد في كل من سوريا ومصر وتركيا كان منخفضا قياسا الى العراق ٠ أما في عام ١٩٦٦ فقد اصبحت معدلات استهلاك الفرد في كل من مصر وتركيا اكبر من نظائرها في العراق وسوريا ٠ وبالرغم من زيادة تلك المعدلات التي بلغت (١٤٩) كيلوواط لاستهلاك الفرد العراقي من الطاقة الكهربائية وبنسبة زيادة قدرها ٢٢٪ عن سنة ١٩٦٠ ، الا اننا اذا ما قارنا تلك النسبة مع كل من سوريا ومصر وتركيا نجدها منخفضة ٠ ويلاحظ ان اعلى نسبة تحققت كانت في الجمهورية العربية المتحدة ، حيث بلغت هذه الزيادة ٢ر٩٢٪ ،تليها تركيا بمعدل زيادة قدره ٧٠٪ ، ثم سوريا بمعدل زيادة قدره ٥١٪ خلال نفس الفترة ٠

اما بالنسبة للدول المتقدمة ،فان معدلاتها مرتفعة جدا بالقياس الى الدول المتخلفة بصورة عامة والعراق بصورة خاصة ٠ غير اننا نجد ان نسبة الزيادة في كل منها منخفضة ، فمثلا بلغت نسبة الزيادة في امريكا وفرنسا خلال ١٩٦٠ — ١٩٦٦ نحو ٣٦٪ وفي السويد ٤٠٪ وهذا مما يدل على ان مجتمعاتهم مكتفية الى أصلا والى حد كبير من حيث استخدام الكهرباء٠

اما بخصوص معدل نمو استهلاك الفرد العراقي من هذه الطاقة فقد كان منخفضا بالنسبة الى بقية الدول الاخرى خلال الفترة ١٩٦٠—١٩٦٦ ، اذ كان معدل النمو السنوى في العراق ٣ر٧٪ بينما كان في كل من امريكا وفرنسا ٥ر٩٪ ،وفي السويد ٦ر٦٪ ٠

اما بالنسبة الى العربية المتحدة ،فان معدل النمو السنوى فيها بلغ ١٥ر٤٪ وفي تركيا ١١ر٦٪ وسوريا ٨ر٤٪ وهذا يدل على مدى التوسع في استخدام الفرد في هذه الدول لهذه الطاقة قياسا الى العراق ،وهو مايعكس

مدى التطور في استهلاك الكهرباء الذى وصلت اليه هذه الدول خاصة وقد كانت معدلات استهلاك الفرد فيها في عام ١٩٦٠ اقل من العراق ٠

ويمكن القول بان نسب الزيادة هذه ومعدلات النمو في حقيقتها لاتعطي وحدها اية دلالة اقتصادية او مقارنة ذات مغزى ، اذا ما اخذناها على أساس قياس معدل نمو استهلاك الفرد العراقي مثلا بالفرد الامريكي والسويدى اوغيره من الدول المتقدمة ، لان مثل هذه الدول قد سبقتنا في مجال توليد واستهلاك الطاقة الكهربائية ٠ وعلى سبيل المثال نجد ان اول مشروع في العالم لتجهيز الطاقة الكهربائية قد بدأ لاول مرة في الولايات المتحدة الامريكية ، وذلك في عام ١٨٨١ ، ثم تلتها في ذلك بريطانيا ،في حين ان استهلاك الطاقة الكهربائية في العراق على نطاق واسع لم يبدأ الا في عام ١٩٣٣ بعد تأسيس محطة توليد الصرافية بسعة (٢٥٠٠) كيلو واط ٠

٣ـ الوضع المالي لمصلحة كهرباء بغداد ومصلحة الكهرباء الوطنية ٠

يتضح من الجدول التالي رقم ( ) ان مصلحة كهرباء بغداد خلال السنوات ١٩٥٧ ـ ١٩٦٣ المالية كانت تحقق ارباحا عالية ،في حين ان مصلحة الكهرباء الوطنية منيت بالخسارة ٠ وقد بلغت الارباح سنة ١٩٥٧ المالية اكثر من (٨٤٤) الف دينار ، ارتفعت خلال سنتي ١٩٦١ و ١٩٦٢ الماليتين حتى انها بلغت (٩٢٣) ألف دينار في السنة ١٩٦٣ المالية ، اى قبل دمجها مع مصلحة الكهرباء الوطنية بعام واحد ٠

كما ان نسبة المصروفات للايرادات اتسمت بالزيادة ، اذ كانت هذه السنة نحو ٤٨٪ سنة ١٩٥٧ المالية ، الا انها استمرت في الارتفاع حتى وصلت الى ٧١٪ في سنة ١٩٦٣ المالية ،وذلك نتيجة للتوسع

الـذى تحقق في المصروفـات ٠

اما مصلحة الكهرباء الوطنية فقد كانت مستمرة في تحمل خسائر سنويـة بلغت (١٤٤) الف دينار سنة ١٩٥٩ ، ثم ارتفعت الى (٤٧٤) الف دينار سنة ١٩٦٠ ، ثم بدأت تنخفض خلال السنوات التي اعقبتها ، اذ بلغت (١٣٠) ألف دينار سنة ١٩٦٣ اى بنقص قدره (٣٤٣) ألف دينار عن سنة ١٩٦٠ وتبلغ نسبته نحو ٥ر٧٢٪ ٠

غير انه منذ سنة ١٩٦٤ بدأت المصلحة تحقق بعض الأرباح وكـان ذلك من جراء عملية دمج مصلحة كهرباء بغداد مع مصلحة الكهرباء الوطنيـة ، حيث كانت المصروفات (٣٨٢ر٥) ألف دينـار والايرادات (٢٩٨ر٦) ألـف دينار سنة ١٩٦٤ المالية ، مما ادى الى ظهور قدر من الارباح يبلغ حوالـي (٩١٦) الف دينار ، ارتفع تدريجيا الى ان بلغ نحو (٢٢١ر٢) مليـون دينار سنة ١٩٦٩ ٠ هذا مع الأخذ في الاعتبار بان نسبة المصروفات الـى ايرادات سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٣ كانت ١٥٨ر٣ ٪ و ١٠٧ ٪ على التوالـي ، مما يدل على ان المصروفات اكثر من الايرادات ، الا أنه بعد تلك السـنوات اخذت النسبة تنخفض الى ٨٦٪ سنة ١٩٦٤ ، ثم الى ٨٣٪ سنة ١٩٦٩ ، حيث بلغت المصروفات تلك السنة نحو (١٠٥٥٣ر٣) ملايين دينار مقابل (١٣) مليون دينار من الايرادات ٠

أما في سنة ١٩٦٩ فقد حققت المصلحة اكبر قدر من الايرادات ٠ واذا اعتبرنا سنة ١٩٦٤ اساس المقارنة ، فان الزيادة المتحققة في الايرادات بلغت (٤٧٦ر٦) ألف دينار ، اى بنسبة زيادة قدرها ٤٩ر٣ ٪ عن سنة ١٩٦٤ ٠ ومن المعلوم ان هذه الزيادة في العوائـد كانت نتيجة للزيادة المطردة فـي نسبة الاستهلاك العام للطاقة الكهربائية للبلد من جهة ، وتحسين احـوال الموظفين والعمال بالمصلحة وزيادة خبرة المتخصصين والمهندسين بهـا ، بحيث توفر للمصلحة كادر فني واداري طموح ، اضافة الى الارتفاع بمستوى الاداء

باستخدام الجهاز الالكتروني • ومن المتوقع ان تحقق المصلحة ارباحا سنوية معقولة ،بعدما كانت خسائرها السنوية متوالية الى ما قبل سنة ١٩٦٤ •

ويوضح الجدول التالي رقم (١٥٠) ان المصروفات *التي تمثل نسبة كبيرة من المجموع العام هي مصروفات التوليد ومصروفات التوزيع لمديرية الكهرباء منطقة بغداد • ففي سنة ١٩٦٥ بلغت مصروفات التوزيع نحو (٣ر٠١٦) ألف دينار ومصروفات التوليد نحو (٢ر٤٤٥) ألف دينار من المجموع العام للمصاريف البالغ قدره نحو ٦ر٢٢٩ ألف دينار • وهذا يعني ان نسبة مصروفات التوزيع والتوليد الى مجموع المصروفات تبلغ نحو (٤ر٤٨ ٪) و (٢ر٩٣ ٪) على التوالي • ثم بدأت هذه المصروفات ترتفع حتى سنة ١٩٦٩ ،اذ بلغت حوالي (٠ر٥) ملايين دينار لمصروفات التوزيع لمنطقة كهرباء بغداد ، كما بلغت مصروفات التوليد نحو ٥ر٣ ملايين دينار ،وعلى ذلك فان نسبة مصروفات التوزيع والتوليد الى مجموع المصروفات بلغت نحو (٤٧٪) (٤ر٣٣٪) على التوالي •

---

* تتضمن المصروفات مايلي : مصروفات التوليد وتشغيل وصيانة الشبكة والتوزيع لمنطقة كهرباء بغداد ومصروفات الحاسبات الالكترونية ومصروفات التوزيع لمنطقة كهرباء الموصل وكذلك مصروفات مالية متنوعة للمناطق الوسطى ، الشمالية ، الجنوبية ومصروفات المركز العام ومديرية كهرباء منطقة بغداد •

جدول رقم ١٤٩

المصروفات والايرادات وارباح وخسائر مصلحة كهرباء بغداد
ومصلحة الكهرباء الوطنية للسنوات ١٩٥٧ - ١٩٦٩ المالية

(بالدينار)

السنة	مصلحة كهرباء بغداد					مصلحة الكهرباء الوطنية				
	المصروفات	الايرادات	الارباح	الخسائر	نسبة المصروفات الى الايرادات	المصروفات	الايرادات	الارباح	الخسائر	نسبة المصروفات الى الايرادات
١٩٥٨/٥٧	٧٦٩٩٨٨	١٦١٤٦٠٣	٨٤٤٦١٥	-	٤٧٫٧	-	-	-	-	-
١٩٥٩/٥٨	١٠٥٩٩٧٣	١٨٥٣٧١١	٧٩٣٧٣٨	-	٥٧٫٢	-	-	-	-	-
١٩٦٠/٥٩	١٢٤٣٨٩٠	١٩٢١٧٩٨	٦٧٧٩٠٨	-	٦٤٫٧	٣٩١٤٤٩	٢٤٧٢٢٦	-	١٤٤٢٢٣	١٥٨٫٣
١٩٦١/٦٠	١٥٥٠٥٤٧	٢٣٣٧٢٢٥	٧٨٦٦٧٨	-	٦٦٫٣	١١٦٢٠٤٢	٦٨٨٠٦٣	-	٤٧٣٤٧٩	١٦٨٫٨
١٩٦٢/٦١	١٦٣٨٠٥٧	٢٧١٥٩٤٨	١٠٧٧٨٩١	-	٦٠٫٣	١٦٠٣٧٥١	١١٤٨٠٩٨	-	٤٥٥٦٥٣	١٣٩٫٧
١٩٦٣/٦٢	١٩٢٣٩٩٥	٢٩٧٥٤٧٠	١٠٥٢٢٧٥	-	٦٤٫٦	١٩٧٩٠٦٨	١٥٢٥٥٦٥	-	٤٥٣٥٠٣	١٢٩٫٧
١٩٦٤/٦٣	٢٢٦٨٠١٤	٣١٩٠٩٦٦	٩٢٢٩٥٢	-	٧١٫١	١٩٩٥١٦٠	١٨٦٤٨٠٤	-	١٣٠٣٥٦	١٠٧٫٠
١٩٦٥/٦٤						٥٣٨٢٢١٠	٦٢٩٨٠٠٧	٩١٥٧٩٧	-	٨٥٫٠
١٩٦٦/٦٥						٦٢٢٩٢٦٩	٧٢٩٧٤٦٥	١٠٦٨١٩٦	-	٨٥٫٤
١٩٦٧/٦٦						٧٨٣٧٠٤٧	٩٠٢٤٤٤٩	١١٨٧٤٠٢	-	٨٦٫٨
١٩٦٨/٦٧						٩١٥٣٢٢٦	١٠٢٦٧٨٠١	١١١٤٥١٥	-	٨٩٫١
١٩٦٩/٦٨						١٠١٣٥٩٨٥	١١٦٨١٠٦٨	١٥٤٥٠٨٣	-	٨٦٫٨
١٩٧٠/٦٩						١٠٥٥٣٢١٣	١٢٧٧٣٨٥١	٢٢٢٠٦٣٨	-	٨٢٫٦

جدول رقم ١٠٠

مجموع مصروفات وايرادات مصلحة الكهرباء الوطنية للسنوات ١٩٦٥ – ١٩٦٩ المالية

بالدينـــار

البيـــــان	١٩٦٥/١٩٦٤	١٩٦٦/١٩٦٥	١٩٦٧/١٩٦٦	١٩٦٨/١٩٦٧	١٩٦٩/١٩٦٨	١٩٧٠/١٩٦٩
مجمل المصروفات						
مصروفات التوليـــــد	٢٤٤٤٩٢٤	٢٥٧٢٢١٠	٢١١٢٩٦٤٠	٢٤٩١٠٨٥	٣٥٣٤١٧٦	
مصروفات تشغيل وصيانة الشبكة	٥٢٢٦٤٧	٧٢٠٧٦٧	٨٩٥٦٠٧	١٠٩٩٦٥١	١١٦٤٧٤٣	
مصروفات التوزيع / مديرية كهرباء منطقة بغداد	٣٠١٥٠٥١	٤٠٢٥٠٧٩	٤٤٠٣٠٠٢	٤٧١٥٤٣٥	٤٩٤٩٣٩٤	
مصروفات الحاسبات الالكترونيـــة	–	–	١٢٠٨١	٧٤٤٠٤	٧٧٨٢٥	
مصروفات التوزيع / مديرية كهرباء منطقة الموصل	–	١٩٦١٠٧	٣٨٠٤٦٣	٤٤٨٤٠٧	٥٠٧٤٠١	
مصروفات المركز العـــــام	١٩٥٩٣٢	٢٥٣٥٩٥	٢٦١٤٤٢	٣٠٧٠٠٣	٣٤٧٣٢٥	
مصروفات متنوعة / مديرية كهرباء منطقة بغـــداد	١٠٥١٥	–	٣٢٢١٦	–	–	
مصروفات مالية متنوعة / الوسطى ، الشمالية ، الجنوبية	–	٥٩٢٢٩	–	–	–	
الجمـــــــوع	٢٢٢٩٢٦٩	٧٨٣٢٠٤٧	٩١٥٣٣٩٦	١٠١٣٥٩٨٥	١٠٥٨٠٨٧٥	
	١٩٦٥ – ١٩٦٦	١٩٦٦ – ١٩٦٧	١٩٦٧ – ١٩٦٨	١٩٦٨ – ١٩٦٩	١٩٦٩ – ١٩٧٠	
مجمل الايـــرادات						
ايرادات بيع الطاقة بالجملـــة	٣٣٠٦٤٣٣	٤٣٨١٧٩٦	٤٨٥٨٧٢٧	٥٥٦٦٤٥١	٦٢٨٦٩٢٩	
ايرادات بيع الطاقة / مديرية كهرباء منطقة بغـداد	٣٦٥٠٧٨٢	٤٠٨١١٨٢	٤٣٨٥٣٧٤	٥٠٩٨٩٨٤	٥٤٧٠٧٨٧	
ايرادات بيع الطاقة / مديرية كهرباء منطقة الموصل	–	٢٠١٤٦٢	٤٢٧٥٥٦	٤٨٩٨٥٦	٥٩٩٧٤٣	
ايرادات متنوعة / الوسطى ، الشمالية ، الجنوبيـــة	٢٢٠٢٣	٢٦٧٥٠	٦١٨٨١	٣٤٢٤٣	٤٧٩٩١	
ايرادات متنوعة / مديرية كهرباء منطقة بغـــداد	٢٥٢٢٩١	٢٧٢٢١٧	٤٠٤٩٨٢	٣٦٠٦٤٤	٣٠٩٧٢٩	
ايرادات متنوعة / مديرية كهرباء منطقة الموصـــل	–	٢٤٢١١	٣٧٠٢٣	٤٢٣٤٣	٣٠٨٧١	
ايرادات متنوعة / المركز العـــــام	١٥٩٣٦	٣٦٧٨١	٩٢٢٩٨	٨٨٥٤٧	٦٤٦٨٩	
الجمـــــوع	٧٢٩٢٤٦٥	٩٠٢٤٤٩	١٠٢٦٧٨٤١	١١٦٨١٠٦٨	٦٤١٨٩	
	١٩٦٥ – ١٩٦٦	١٩٦٦ – ١٩٦٧	١٩٦٧ – ١٩٦٨	١٩٦٨ – ١٩٦٩	١٩٦٩ – ١٩٧٠	
صافـــي ارباح المصلحـــــة	١٠٦٨١٩٦	١١٨٧٤٠٢	١١١٤٥١٥	١٠٤٥٠٨٣	٢٠٢٩٨٦٤ x	

x ارقام اولية

كما يوضح الجدول السابق رقم (١٥٠) ان معظم الايرادات التي حصلت عليها مصلحة الكهرباء الوطنية كان من بيع الطاقة بالجملة والى مديرية كهرباء منطقة بغداد ، وقد بلغت قيمة هذه الايرادات نحو (٧٫٠٠٧) ملايين دينار ، اى بنسبة ٩٦٪ من مجموع الايرادات البالغ قدره ٧٫٢٩٧ ملايين دينار سنة ١٩٦٥ ، اما في سنة ١٩٦٩ فقد زادت الايرادات الى ١٢٫٦١١ مليون دينار اى بنسبة ٩٣٪ من مجموع الايرادات . وقد ادى ذلك الى زيادة صافي الارباح من ١٫٠٦٨ مليون دينار سنة ١٩٦٥ الى ٢٫٠٣٠ مليون دينار سنة ١٩٦٩ . والجدول الاتي يدل على تطور مصروفات التوليد و مصروفات التوزيع :

جدول رقم ١٥١

مصروفات التوليد و مصروفات التوزيع و نسبتها الى
مجموع المصروفات للسنوات ٦٥ ـ ١٩٦٩ المالية

السنة	مصروفات التوليد	مصروفات التوزيع	مجموع المصروفات العامة	نسبة مصروفات التوليد الى المجموع العام	نسبة مصروفات التوزيع الى المجموع العام
٦٦/٦٥	٢٤٤٤٩٢٤	٣٠١٥٥٥١	٦٢٢٩٢٦٩	٪ ٣٩٫٢	٤٨٫٤
٦٧/٦٦	٢٥٧٢٢١٠	٤٠٣٥٠٧٩	٧٨٣٧٠٤٧	٣٢٫٨	٥١٫٥
٦٨/٦٧	٣١٦٢٦٤٥	٤٤٠٣٠٠٢	٩١٥٣٣٢٦	٣٤٫٦	٤٨٫١
٦٩/٦٨	٣٤٩١٠٨٥	٤٧١٥٤٣٥	١٠١٣٥٩٨٥	٣٤٫٤	٤٦٫٥
٧٠/٦٩	٣٥٣٤١٧٦	٤٩٤٩٣٩٥	١٠٥٨٠٨٧٥	٣٣٫٤	٤٦٫٨

٤ — العمالة والأجور

ويوضح الجدول التالي رقم (١٥١) تطور ارقام العمالة والاجور في قطاع الكهرباء ، ويكشف هذا التطور عن ان عدد الموظفين والعمال خلال الفترة ١٩٦٤ — ١٩٦٩ زاد من (١٠٤٦) مشتغل في المصلحة سنة ١٩٦٤ الى (٦٤٩٨) مشتغل سنة ١٩٦٩ ، اى بزيادة قدرها (٥٤٥٢) مشتغل وبنسبة زيادة بلغت ٥٢١ر٢٪ . اما الاجور فقد ارتفعت من (٧٠ر٠) الف دينار الى (٢١٣ر٠) الف دينار ، اى بنسبة زيادة قدرها (٢٠٤ر٢٪) خلال نفس الفترة .

اما نسبة عدد الموظفين الى المجموع العام فقد بلغت ٦٣٪ سنة ١٩٦٤ ، في حين ان نسبة العمال الماهرين وغير الماهرين بلغت نحو (١١٪) ، (٢٦٪) على التوالي . والسبب في ذلك يرجع الى ان عدد الموظفين كان اكثر بكثير من عدد العمال الماهرين وغير الماهرين ، اذ بلغ ٦٥٥ موظف من اصل (١٠٤٦) منتسب ، كما هو موضح في الجدول . وخلال تلك الفترة زاد عدد العمال والموظفين ، ففي سنة ١٩٦٦ كان عدد العمال الماهرين قد ارتفع الى (١٩٤١) عاملا ، اما عدد العمال غير الماهرين فقد ارتفع ، هو الآخر ، الى (١٥١٧) عامل . كما ان عدد الموظفين ارتفع الى (١٤٧٩) موظف في تلك السنة ومن هنا نرى ان نسبة عدد العمال الماهرين الى المجموع العام تبلغ نحو (٣٩٪) ، في حين ان عدد الموظفين والعمال غير الماهرين قد بلغ نحو ٣٠٪ و ٣٨٪ على التوالي .

وفي سنة ١٩٦٩ ارتفعت نسبة الموظفين الى ٣٤٪ ، حيث بلغ عدد الموظفين (٢٢٠٢) موظفا ، اى بزيادة قدرها (١٥٤٧) موظف ، وبمعدل زيادة قدره نحو ٢٣٦٪ عما كان عليه عددهم سنة ١٩٦٤ . كما ان عدد العمال الماهرين وغير الماهرين قد زاد الى (٤٢٩٦) عامل .

ان هذه الزيادة الكبيرة ، سواء في عدد العمال او الموظفين ، ترجع الى الدمج الذى حدث سنة ١٩٦٤ بين مديرية منطقة كهرباء بغداد و مصلحة الكهرباء الوطنية . كما ان التوسع الذى حدث في هذه المصلحة قد ادى الى الزيادة التي تحققت في عدد المشتغلين خلال تلك الفترة . و هناك عامل آخر ادى الى تلك الزيادة ، الا و هو بداية تنفيذ مشاريع الخطة الخمسية و انتقال المشاريع المنجزة الى مرحلة التشغيل ، مما يتطلب زيادة الايدى العاملة .

اما عن الرواتب و الاجور فأنها ارتفعت هي الاخرى نتيجة للزيادة التي تحققت في عدد الموظفين و العمال ، خلال هذه السنوات . اذ في سنة ١٩٦٤ كانت الرواتب و الاجور حوالي (٧٠) الف دينار ، اى ان الرواتب و الاجور المدفوعة للموظفين تمثل حوالي ٤٤٪ من المجموع العام للرواتب و الاجور ، في حين بلغت نسبة رواتب و أجور العمال الماهرين و غير الماهرين نحو ٤٦٪ ، ١٠٪ على التوالي من المجموع العام للرواتب و الاجور ، ارتفعت الى نحو (٢١٣) الف دينار سنة ١٩٦٩ ، اى بزيادة قدرها (١٤٣٫٠) الف دينار و بنسبة زيادة قدرها (٢٠٤٫٢٪) عن سنة ١٩٦٤ .

جدول رقم ١٥١

تطور عدد الموظفين والمستخدمين في مصلحة الكهرباء الوطنية

ونسبة الرواتب والاجور المدفوعة لكل فئة الى المجموع العام للرواتب والاجور

للسنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ المالية

الموظفين والعمال حسب تصنيفهم	١٩٦٤				١٩٦٥				١٩٦٦				١٩٦٧				١٩٦٨				١٩٦٩			
	العدد	النسبة الى المجموع العام ٪	الرواتب والاجور	النسبة الى المجموع العام ٪	العدد	النسبة الى المجموع العام ٪	الرواتب والاجور	النسبة الى المجموع العام ٪	العدد	النسبة الى المجموع العام ٪	الرواتب والاجور	النسبة الى المجموع العام ٪	العدد	النسبة الى المجموع العام ٪	الرواتب والاجور	النسبة الى المجموع العام ٪	العدد	النسبة الى المجموع العام ٪	الرواتب والاجور	النسبة الى المجموع العام ٪	العدد	النسبة الى المجموع العام ٪	الرواتب والاجور	النسبة الى المجموع العام ٪
العمال الماهرون	١١٥	١١ر٠	٣١٨٠٠	٤٥ر٠	١٨٢٦	٣٩ر٠	٥٨٦٠٩	٣٧ر٤	١٩٤١	٣٩ر٢	٦٤٠١٣	٣٨ر٠	٢١٠٨	٣٩ر١	٦٧١٥٢	٣٨ر٢	٢٢٥١	٣٨ر٨	٧٦٤٥٨	٣٢ر٨	٢٣٨٤	٣٦ر٧	٨١٤٧١	٣٨ر٢
العمال غير الماهرين *	٢٧٦	٢٦ر٤	٦٧٢٦	٩ر٦	١٤٥٧	٣١ر٢	٣٠١١٤	١٩ر٠	١٥١٧	٣٠ر٧	٣١٠٤٤	١٩ر٢	١٤٠٠	٢٥ر١	٢٩٦٢٩	١٦ر٨	١٥٧٥	٢٧ر٢	٢٤٨٣٩	١٧ر٢	١٩٦٢	٢٩ر٤	٤١٩٢٧	١٩ر٢
الموظفون	٦٥٥	٦٢ر١	٣١٣٩٩	٤٤ر١	١٣٧٥	٢٩ر٠	٦٨١٩٠	٤٣ر٤	١٤٧٩	٣٠ر٠	٦٨٦٥٦	٤٢ر٧	١٨٩٠	٣٥ر٠	٧٩٠٨٣	٤٠ر٠	١٩٦٩	٣٤ر٠	٩٠٨٨٣	٤٥ر٠	٢٢٥٢	٢٣ر١	٨٩٥٩٨	٤٢ر١
المجموع	١٠٤٦	١٠٠ر٠	٦٩٩٢٥	١٠٠ر٠	٤٦٥٨	١٠٠ر٠	١٥٦٩١٣	١٠٠ر٠	٤٩٣٧	١٠٠ر٠	١٦٠٧١٢	١٠٠ر٠	٥٣٩٨	١٠٠ر٠	١٧٥٨٦٤	١٠٠٫٠	٥٧٩٥	١٠٠ر٠	٢٠٢١٨٠	١٠٠ر٠	٦٤٩٨	١٠٠ر٠	٢١٢٦٩٦	١٠٠ر٠

* ويضم العمال غير الماهرين بما فيهم السواق وعمال الصيانة .

٥ ـ محطات توليد الطاقة الكهربية

سبق ان اوضحنا ان للطاقة الكهربائية اهمية كبيرة و ذلك لتأثيرها ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، على المستوى المعيشي للمجتمع و رفاهيته . اذ ان ايصال الطاقة الكهربائية الى جميع مناطق القطر ذو اهمية بالغة في رفع مستوى المعيشة ، اضافة الى رفع المستوى الثقافي للسكان .

كما ان المضي في تعميم الكهربة في المناطق الريفية و المدن الصغرى يلعب دورا بارزا في حل بعض المشاكل الاجتماعية القائمة و زيادة الفعاليات الاقتصادية في هذه المناطق ، مما سيؤدي الى تقليل هجرة السكان من الريف الى المدن . و هذا ما كانت تستهدفه الخطط الاقتصادية السابقة و خطة التنمية القومية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ .

و توجد في العراق عدة محطات لتوليد الطاقة الكهربائية ، موزعة على مختلف المناطق حسبما يرد في البيان الآتي :

جدول رقم ١٥٢

السعة المتوفرة حاليا في محطات توليد القدرة الكهربائية للشبكة الوطنية لعام ١٩٦٩

اسم المحطة	السعة	
محطة كهرباء جنوبي بغداد	٢٤٢	ميكاواط
محطة كهرباء الدورة	١٧٦	"
محطة كهرباء الصرافية	٥٣ر٥	"
محطة كهرباء النجيبية	٤٥	"
محطة كهرباء ابو دبس	٦٠	"
المجموع	٥٧٦ر٥	ميكاواط

ومن المتوقع ان تزداد السعة المتوفرة حاليا بحوالي ١٤٥٪ ، وذلك بعد انجاز المشاريع التي ادرجت بخطة التنمية القومية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ في حقل توليد ونقل القدرة الكهربائية .

٥ ـ استيرادات مصلحة الكهرباء الوطنية

لقد اشرنا الى أهمية الطاقة الكهربائية وارتباطها بالاقتصاد القومي وبحياة الافراد سواء في الانتاج او الاستهلاك . ثم اوضحنا ان مصلحة الكهرباء الوطنية آخذة في التوسع في اقامة محطات كهربائية جديدة او توسيع المحطات القديمة نظرا للحاجة المتزايدة الى الطاقة الكهربائية خلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٩ .

ومن الطبيعي ان ذلك التوسع يتطلب الحصول على الكثير من العدد والالات ومواد التشغيل لغرض الاستفادة منها ، حتى تقوم المطلحة بتحقيق اهدافها بالكفاءة المنشودة . ومع ان الهدف الاساسي من معمل العدد واللوازم الكهربائية في العراق هو تزويد السوق المحلية باللوازم الكهربائية المختلفة لسد احتياجات البلد ، الا ان معظم ما ينتجه ما زال بعيدا عن الوفاء باحتياجات مصلحة الكهرباء الوطنية ، كالمقاييس الكهربائية والمصابيح الزئبقية والعوازل والاسلاك وغيرها من المواد التي هي بأمس الحاجة اليها كما يتضح من الجدول الاتي :

جدول رقم ١٥٣

كمية وقيمة استيرادات صلحة الكهرباء الوطنية من المستراد

للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩

(بآلاف الدنانير)

مواصفات المستراد		١٩٦٥		النسبة الى المجموع العام	١٩٦٦		النسبة الى المجموع العام	١٩٦٧		النسبة الى المجموع العام	١٩٦٨		النسبة الى المجموع العام	١٩٦٩		النسبة الى المجموع العام
		الكمية	القيمة		الكمية	القيمة		الكمية	القيمة		الكمية	القيمة		الكمية	القيمة	
مقاييس كهربائية	عدد	١٧٨٧٠	—	× —	١٤٤٣٠	—	× —	٢١٢٢٠	—	× —	١٧٨٠٠	—	× —	٤٧٤٠٠	—	× —
مصابيح كهربائية	عدد	١٨٧٢٧٨	٢٢ر١	٢م	٩٩٥٩٠	٤٨م	٥ر٦	٢٢٧٥٣	١١ر٢	١ر٢	٣٠١٤٧	١٥ر٢	٦ر١	٢٦٥٨٩	١١م٨	١م
محولات كهربائية	٥	٥٦	٢٢ر٢	٣م	٤٣٩	١٤٦ر١	١٦م٨	٢٤٤	٨١ر٤	١٥ر١	٦	١م٨	٠م٨	١٢٨	٥٣ر٦	١ر٨
موازل كهربائية	٥	٧٤٧٣٩	١٨ر١	٣ر	١٠٢٣٧٦	١٢ر٧	٥ر١	٤٣٨١٠	٧ر١	١ر٤	١١٤٩٩١	١٠م	٤م	٤٦٣٣٠	١م	٠ر٢
اسلاك نحاسية	طن	١ ـ ١٤	٣٧٧ر١	٦٤ر١	٨٨٣	٣٣٠ر٣	٣٧ر١	٢٥٩	١٢٦م٨١	٢٣م	—	—		٨٤٠	٣٩٤ر٩	٥٩ر٧
تواطيع دوية	عدد	٣٥٠٠٩	٢١ر٤	٣ر٧	١٢١٠٦	٢٤ر١	٣م٨	٣٩٤٤٨	٥٢ر٠	١ر٧	٢٤٣٢٩	١٢ر٤	٥ر٤	٤٠٠١٥	٢٦ر١	٣ر٩
قابلسوات ارضية	متر	١٦٢٥٠	١ر١	٠ر٤	٢٤٨٠٠	٢١٩ر٧	٢٥ر٢	١١٥٠٥	١٩١ر١	٣٥م	٩٥٦١٦	١٦٩ر٤	١ر٣٣	١٥٠٩٣	١٥٧ر٠	١٦ر٢
اسلاك مغلفة	متر	١١٩٠٥٠	١١٧ر٦	٢٠ر٢	٢٤٦٤٠٨	٨٩م٨	١٥ر٢	٧٣٧٣٦٥	٦٨ر٣	١٢ر٧	٢٨٧١٦٠	٢٢ر٤	١ر٦	٢٤٦٨٧٣	٦٧ر١	١٠ر١
المجموع		٥٨١ر٦		١٠٠	٨٧٢ر٢		١٠٠	٥٣٨ر٤		١٠٠م	٢٣١ر٢		١٠٠م		٦٦٢ر٠	١٠٠ر٠

ويوضح الجدول السابق ان هنالك العديد من المواد التي تستوردها المصلحة وبأعداد كبيرة . اذ في سنة ١٩٦٥ استوردت المصلحة مقاييس كهربائية بلغ عددها (١٧٫٩) الف مقياس . اما في سنة ١٩٦٩ فقد ارتفع عدد المقاييس المستوردة الى اكثر من (٤٧) الف مقياس ، اى بزيادة تبلغ نسبتها (١٦٥٪) . وهذا ما يدل على ان هنالك توسعا كبيرا في قطاع ملكية ودور السكن وقطاع البناء والتشييد . اما بالنسبة للمصابيح الزئبقية المستوردة ، فان المصلحة استوردت (١٨٧) الف مصباح بما قيمته ٢٢٫٢ الف دينار ، ثم ارتفعت تلك الكمية الى حوالي (٦٠٠) الف مصباح كهربائي بما قيمته (٤٩٫٠) الف دينار .

وهذا التوسع الكبير في الاستيراد يرجع الى التوسع في شق الطرق والمواصلات وما تحتاجه من تلك المصابيح لغرض الانارة . اما في سنة ١٩٦٧ وما بعدها فقد انخفضت الاستيرادات من هذه المواد بدرجة كبيرة ، اذ بلغت حوالي (٢٧) الف مصباح زئبقي سنة ١٩٦٩ . والسبب في ذلك هو انه كان هنالك زيادة في المخزون من السنوات السابقة .

ويلاحظ ان اسعار تلك المصابيح كانت مرتفعة جدا سنتي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ، حيث بلغ سعر المصباح الزئبقي الواحد (٨) و (١٢) دينارا على التوالي . اما في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩ فقد انخفض سعر المصباح الى (٢٫٥) دينارا . ويمكن تفسير هذا الأختلاف في الاسعار بان تعدد الشركات المصدرة لهذه المواد كان السبب الاساسي لوجود هذا التباين الكبير في اثمان هذه المصابيح المستوردة ، اضافة الى وجود تباين في نوعيتها . اذ توجد انواع عادية من تلك المصابيح لاستخدامها في الطرق العامة ، فضلا عن النوعيات الجيدة المرتفعة الثمن التي تستخدم لاضاءة الجسور والساحات والشوارع الرئيسية .

كما يلاحظ بالجدول السابق ان استيرادات المحولات الكهربائية ، قياسا الى المواد الاخرى المستوردة ، كانت في اضيق الحدود . اذ في سنة ١٩٦٥ بلغ عدد المحولات المستوردة (٥٦) محولة وقيمتها حوالي (٢ر٢٢) الف دينار ، اما في سنة ١٩٦٦ فقد استوردت المصلحة (٤٣٩) محولة قيمتها ٦ر١٤٦ الف دينار . غير انه بعد عام ١٩٦٦ انخفض استيراد تلك المحولات ، نظرا لان معمل العدد واللوازم الكهربائية كان قد بدأ في انتاج محولات من نوع (كي في اى) وتم استخدامها من قبل مصلحة الكهرباء الوطنية . هذا بالاضافة الى ان الجهات المسؤولة كانت لاتزال تستورد محولات كهربائية من الجمهورية العربية المتحدة (شركة نصر) مقابل سلع تم الاتفاق عليها دون الحاجة الى استيرادها من دول اجنبية .

اما بالنسبة لبقية المواد الاخرى المستوردة فان اقيام الاسلاك النحاسية والاسلاك المنلفة تمثل حوالي ٦٥٪ و ٢٠٪ على التوالي من مجموع قيمة استيرادات المصلحة سنة ١٩٦٥ . وعلى ذلك فقد بلغت قيمة استيرادات المصلحة نحو (٤ر٥٨١) الف دينار سنة ١٩٦٥ ، ارتفعت الى (٣ر٨٧٢) الف دينار سنة ١٩٦٦ ، ثم انخفضت بعد ذلك الى ٧ر٢٣١ الف دينار سنة ١٩٦٨ ، ثم ارتفعت ثانية الى ٠ر٦٦٢ الف دينار سنة ١٩٦٩ .

ويجدر التنويه ، في هذا الصدد ، الى ان ثمة محاولات جدية لتكييف انتاج معمل العدد واللوازم الكهربائية من المواد المختلفة بالنوعية والمواصفات التي تواكب احتياجات مصلحة الكهرباء الوطنية . ومن المنتظر ان ينتج المعمل المذكور المصابيح الكهربائية في السنة القادمة واذا تحقق ذلك فانه سيؤدى بلاريب الى توفير عملات صعبة ، بالاضافة الى توفر الخبرة الفنية التي تمس اليها حاجة العراق ، وتشغيل عدد من الايدى العاملة ، وسد معظم احتياجات المصلحة والحصول عليها باسعار مناسبة .

٧- تكاليف توليد ونقل الطاقة الكهربية

ان التكاليف الناتجة عن توليد الطاقة الكهربائية كانت تسير في اتجاه تنازلي خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٨ ، انخفضت الكلفة من ٣٫٦٧ فلس / كيلوواط سنة ١٩٦٠ الى ٢٫٢٨ فلس / كيلوواط سنة ١٩٦٨ ، ماعدا سنة ١٩٦٢ فقد بلغت الكلفة ٣٫٧٠ فلس / كيلوواط ، ويرجع السبب في ذلك الى الانخفاض في كل من الأجور والرواتب والمصروفات الأدارية وكذلك في مخصصات الأستهلاك ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم ١٥٤

التكاليف الناجمة عن توليد الطاقة الكهربائية للسنوات ٦٠/٥٩ - ٦٨/١٩٦٩

(فلس/كيلوواط)

التفاصيل \ السنة	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨
(١) الوقود	٠ر٧٣	٠ر٦٢	٠ر٦٠	٠ر٥٥	٠ر٥٠	٠ر٤٤	٠ر٤٣	٠ر٤٨	٠ر٧٢	٠ر٦٨
(٢) المواد الأولية	٠ر٠٣	—	٠ر٠١	٠ر٠١	٠ر٠١	٠ر٠٢	٠ر٠١	٠ر٠٤	٠ر٠٤	٠ر٠٢
(٣) الاجور والرواتب	٠ر٧٧	١ر١١	٠ر٧٣	٠ر٤٠	٠ر٣٩	٠ر٣٣	٠ر٢٩	٠ر٣٠	٠ر٣١	٠ر٣٠
(٤) المصروفات الادارية	٠ر٧٤	٠ر٢٢	٠ر٠٧	٠ر٧٢	٠ر٠٩	٠ر٣٨	٠ر٤٠	٠ر٤٥	٠ر٣١	٠ر٢٧
(٥) التأمين	—	—	—	—	٠ر٠٥	٠ر٠٢	٠ر٠٢	٠ر٠٢	٠ر٠٢	٠ر٠١
(٦) الصيانة والتصليح	٠ر٠٤	٠ر٠٢	٠ر٠٧	٠ر٢٢	٠ر٢٣	٠ر١٩	٠ر١٨	٠ر٢١	٠ر١٥	٠ر١٤
(٧) مخصصات الاستهلاك	٠ر٦٦	١ر١٥	١ر٢٦	١ر٦٦	٠ر٩٩	٠ر٩١	٠ر٨١	٠ر٩٩	٠ر٨٢	٠ر٨٢
(٨) مصروفات النقل	—	—	—	—	—	٠ر٠٢	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٣
مجموع التكاليف العامة	٢ر٩٧	٣ر١٧	٣ر٢٠	٣ر٧٠	٢ر٧٦	٢ر٩١	٢ر٣٧	٢ر٣٢	٢ر٤٠	٢ر٢٨

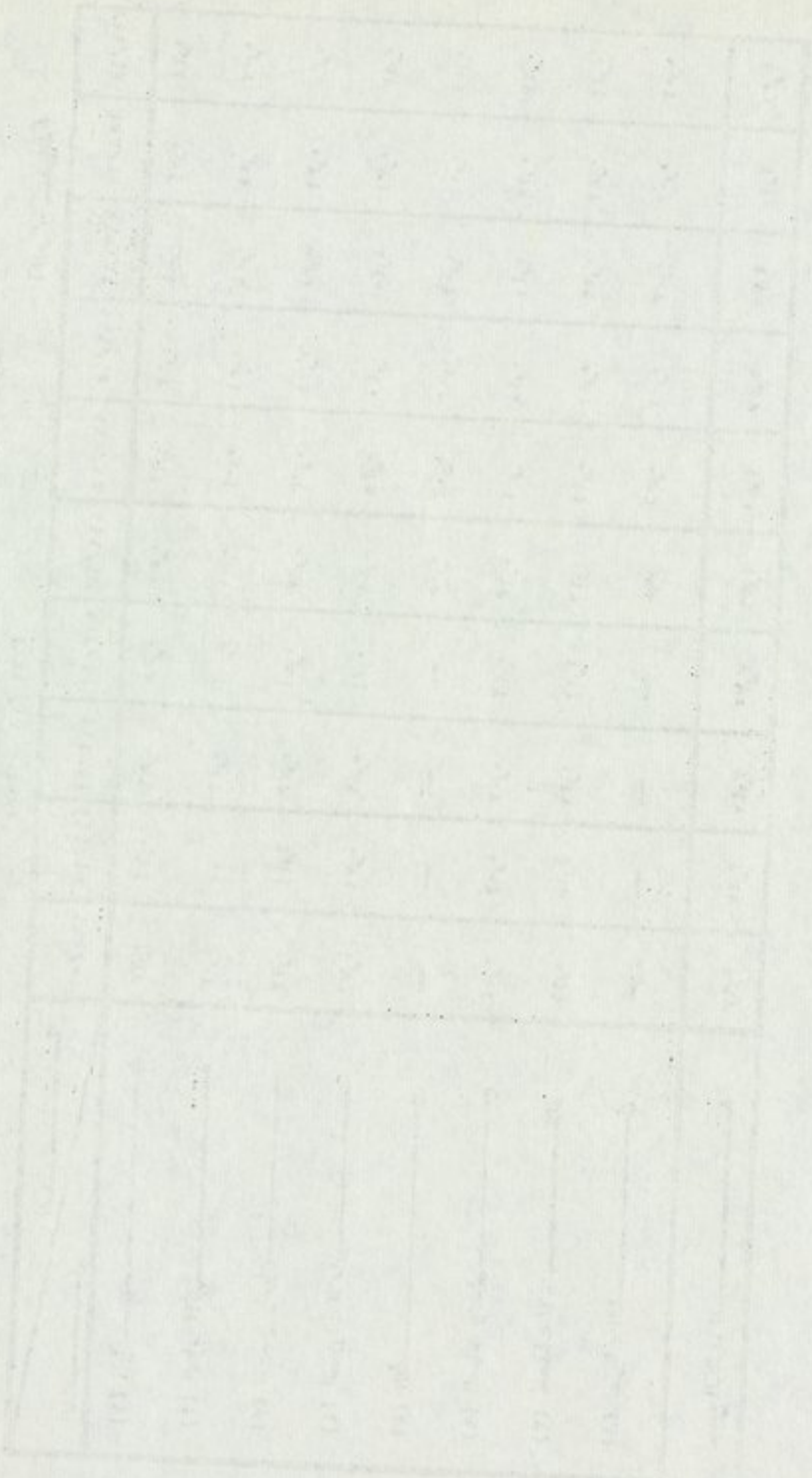

اذ كانت الاجور والرواتب تمثل ١ر١١ فلس/كيلوواط سنة ١٩٦٠ المالية ، الا انها انخفضت الى ٠ر٣٠ فلس/كيلوواط سنة ١٩٦٨ المالية . كما أن مخصصات الأستهلاك ، هي الأخرى ، نقصت من ١ر١٥ فلس/كيلوواط سنة ١٩٦٠ الى ٠ر٨٢ فلس/كيلوواط سنة ١٩٦٨ اى بنسبة نقص ٢٩٪ عن سنة ١٩٦٠ . ويلاحظ ايضا ، ان مخصصات الأستهلاك هذه قد استحوذت على نسبة عالية من مجموع التكاليف ، حيث كان متوسط النسبة للفترة ١٩٥٩-١٩٦٨ نحو (٣٤ر٤٪) ، تليها في الاهمية النسبية تكاليف الوقود والمصروفات الادارية حيث كانت (٢٣ر١٪ ، ١٧ر٩٪) على التوالي ولنفس الفترة .

ومن الجدير بالذكر ان الظاهرة التي تستحق الانتباه هي الانخفاض الواضح في المصروفات الادارية ، اذ يلاحظ ان هذه المصروفات انخفضت من ٧٤٪ فلس/كيلوواط سنة ١٩٦٠ الى ٠ر٢٧ فلس/كيلوواط سنة ١٩٦٨ .

ومن جهة ثانية فقد سجلت تكاليف الصيانة والتصليح ارتفاعا ملحوظا ، فقد ارتفعت هذه التكاليف من ٠ر٠٧ فلس/كيلوواط سنة ١٩٦٠ الى ٠ر١٤ فلس/كيلوواط ، اى بنسبة زيادة قدرها ١٠٠٪ عن سنة ١٩٦٠ .

اما عن تكاليف نقل الطاقة ، فهي موضحة في الجدول الاتي :

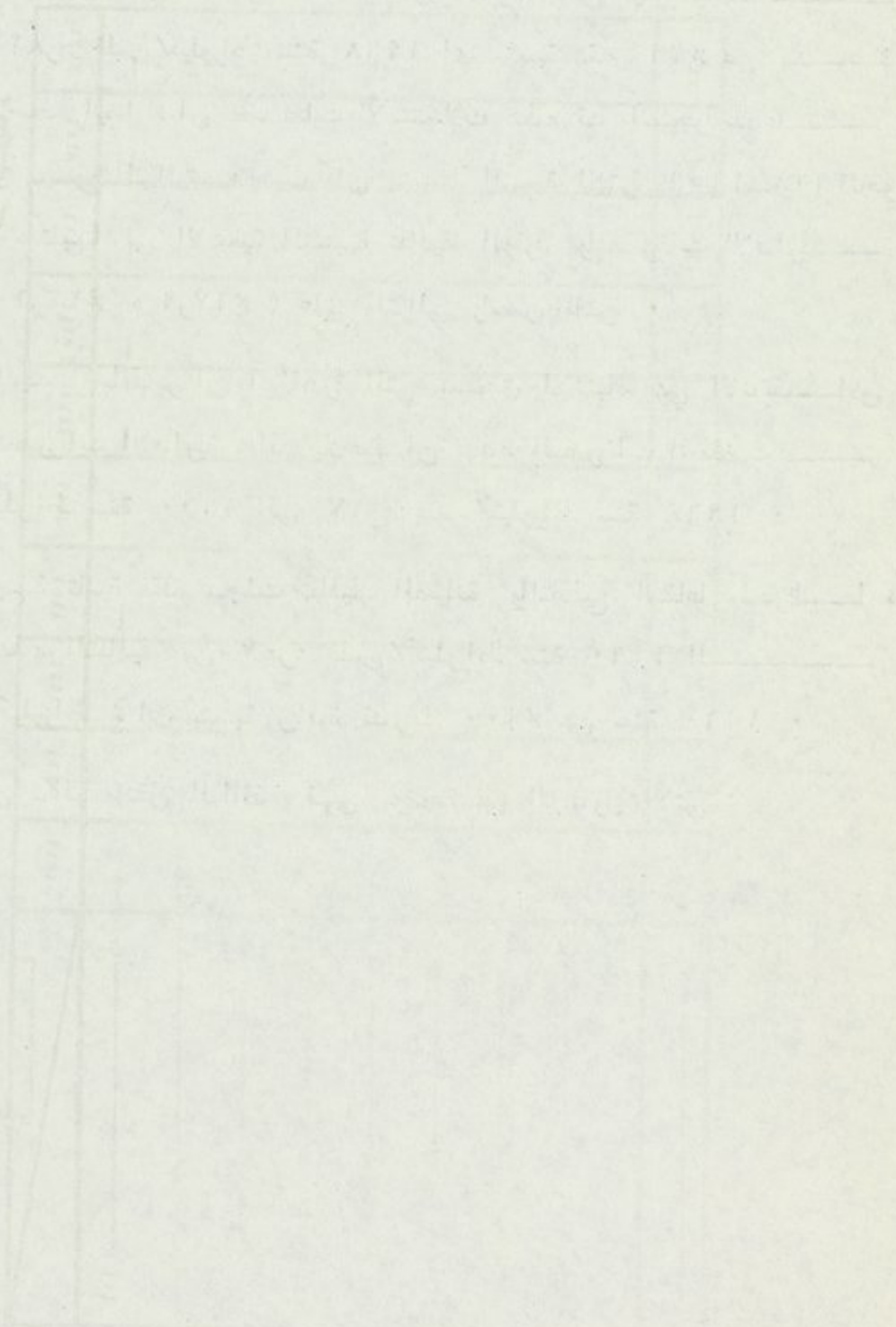

جدول رقم ١٥٥

تكاليف نقل الطاقة الكهربائية

الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٨

(فلس/كيلوواط)

السنة	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
(١) المواد	—	—	٠٫٠١	—	—	—	—	—	—	—
(٢) الاجور والرواتب	٠٫٠٨	—	٠٫١٦	٠٫١٦	٠٫١٢	٠٫٠٩	٠٫١١	٠٫١٠	٠٫١٢	٠٫١٢
(٣) مصاريف ادارية	٠٫٠٥	—	٠٫١٣	٠٫١٩	٠٫١٧	٠٫٠٨	٠٫١٠	٠٫١٣	٠٫٠٩	٠٫٠٩
(٤) تأمين	—	—	—	—	٠٫٠٢	—	٠٫٠١	٠٫٠١	٠٫٠١	—
(٥) الصيانة والتصليح	—	—	٠٫٠١	٠٫٠٤	٠٫٠٧	٠٫٠٥	٠٫٠٦	٠٫٠٨	٠٫٠٦	٠٫٠٥
(٦) مخصصات الاستهلاك	٠٫١٨	—	٠٫١٨	٠٫٤٤	٠٫٤١	٠٫٢٧	٠٫٢٨	٠٫٣٣	٠٫٤٢	٠٫٣٨
(٧) مصاريف النقل	—	—	—	—	—	٠٫٠٣	٠٫٠٤	٠٫٠٥	٠٫٠٤	٠٫٠٣
(٨) مصاريف الطاقة	—	—	—	—	—	—	—	٠٫٠١	٠٫٠١	٠٫٠١
المجموع	٠٫٨١	٠٫٧٥	٠٫٧٩	٠٫٨٣	٠٫٧٩	٠٫٦٢	٠٫٦٠	٠٫٧١	٠٫٧٦	٠٫٦٨

ويوضح الجدول السابق ان تاليف نقل الطاقة الكهربائية كانت تتذبذب صعودا وهبوطا خلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٨ وقد بلغت التكاليف ذروتها سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٢ الماليتين ، حيث بلغت (٠ر٨١ و ٠ر٨٣) فلس/كيلو واط على التوالي في حين سجلت اوطأ مستوى لها سنة ١٩٦٤ المالية اذ بلغت ٠ر٥٢ فلس/ كيلو واط . ويعود السبب الى نقص المصاريف الادارية من ٠ر١٧ فلس سنة ١٩٦٣ الى ٠ر٠٨ فلس سنة ١٩٦٤ ، اى بنقص تبلغ نسبته ٥٣٪ ، وكذلك الى النقص في الاجور والرواتب وفي مخصصات الاستهلاك بنسبة ٢٥٪ ، ٢ر٣٤٪ على التوالي ، اضافة الى النقص في تكاليف الصيانة والتصليح بنسبة ٢٩٪ خلال الفترة المذكورة .

اما اذا تابعنا الاهمية النسبية لمكونات تكاليف نقل الطاقة الكهربائية ، فاننا نجد ان مخصصات الاستهلاك تحتل المرتبة الاولى اذ تتراوح نسبة هذه المخصصات بين ٥ر٤٦٪ (حد ادنى) و (٠ر٨٤٪) حد اعلى من مجموع تكاليف النقل وتأتي المصاريف الادارية في المرتبة الثانية ثم تليها الرواتب والاجور .

٨ ـ كهربة المدن والقرى والارياف

يمكن ، لاغراض التحليل ان تتوفر على دراسة كهربة المدن والقرى والارياف من جوانب ثلاثة : كهربة المدن ، وكهربة القصبات ، وكهربة القرى والارياف وسنناقش ، بالنسبة لكل جانب منها ، وجود القوة الكهربائية من عدمه ، ومدى توفرها والاعتبارات الاقتصادية التي ترتبط بوجودها في المدينة او القصبة او القرية .

اولا : كهربة المدن

أ ـ وجود القوة الكهربائية

ان جميع المدن العراقية مجهزة بالقوة الكهربائية بواسطة محطات حرارية تعمل معظمها بمحركات الديزل ماعدا مدينة بغداد ، اذ ان لها محطتين الاولى تعمل بالبخار والثانية بالديزل .

ب - مدى توفر القوة الكهربائية

ان الغالبية العظمى من المدن تتوفر فيها القوة الكهربائية بصورة خاصة ، بعد ان تم انشاء المحطات المركزية الثلاث في كل من دبس وبغداد والبصرة ، وربطها بشبكة كهرباء واحدة . وقد اصبحت القدرة المتوفرة على الشبكة الوطنية (٥٦٥٠٠٠) كيلو واط . غير ان هناك مدنا تعاني من نقص في الطاقة الكهربائية ، فقد خطط لها ان تتزود بكميات كافية من القدرة الكهربائية من الشبكة الوطنية الكهربائية بعد توسيع وتحسين محطات الكهرباء القائمة .

جـ - الاعتبارات الاقتصادية

اصبح الاقبال شديدا على استعمال الكهرباء في المدن الكبرى نتيجة لتطور حياة الافراد فيها تطورا سريعا ، ولذو الصناعة بصورة تدعو للتفاؤل . ولهذا يمكن القول بأن هناك نوعا من الاكتفاء الذاتي في مشاريع هذه المدن اى ان بمقدورها ان تسد تكاليف التوليد مع وفر اضافي في حسابات البعض منها ، حيث يتراوح " عامل الحمل)* في اكثر المدن بين ٤٠٪ و ٥٠٪ عدا مدينة بغداد التي يبلغ فيها حوالي ٦٥٪ . ومن هذا يتضح ان تطور الصناعات سيرفع من عامل الحمل ، وبهذا يمكن خفض سعر الوحدة الكهربائية الى حد كبير ، دون ان تضار المشاريع اقتصاديا ، الامر الذى سيشجع على تعميم استعمال الاجهزة الكهربائية بصورة اوسع ، لاسيما المنزلية منها .

(*) عامل الحمل Load Facter يعرّف بأنه مدى استهلاك الطاقة المتاحة لدى محطة التوليد .

ثانيا - كهربة القصبـــــات

أ- وجود القوة الكهربائيـة

توجد محطات لتوليد القوة في جميع اقضية الجمهورية العراقيـــة ماعدا بعض الاقضية التي استحدثت مؤخرا (كالجزائر والحضـــر) . اما بالنسبة للنواحي فأن قسما كبيرا منها محروم من الكهرباء ، عدا نواحي محافظة البصرة اذ انها جميعها مزودة بالقوة الكهربائية . ومـــن المنتظر ان تتم كهربة جميع النواحي في السنوات القليلة القادمة .

ب- مدى توفر القوة الكهربائيـة

يلاحظ في مجال كهربة القصبات ان عددا من القرى يحوى طواقم اكثر من حاجتها بكثير ، بينما نجد العكس في كثير من القرى حيث تعاني الحرمان من القوة الكهربائية رغم كثرة عدد سكانها . ولقد اتخذت اجراءات سريعة في هذا الشأن ، في السنوات الاخيرة ، لتوسيع وتحسين عدد كبير من المشاريع . كما خصصت المبالغ اللازمة لتحسين القسم الاخر .

جـ- الاعتبارات الاقتصاديـة

تعاني كافة مشاريع القصبات من المشكلات المالية ، حيث ان فترة استعمال القوة الكهربائية محدودة واستهلاكها منحصر لغرض الاضاءة فقط لذلك فان عامل الحمل يقل عن ٢٠٪ في كثير من هذه المشاريع ، وخاصة الصغيرة منها . وهذا يؤدى بطبيعة الحال الى ارتفاع مصاريف الادامة وبالتالي الى ارتفاع سعر الوحدة الكهربائية ، حيث ان " حمل الذروة " * في جميع القصبات ، وحتى في بعض المدن ، ينحصر ما بين

(*) يعرف " حمل الذروة " Peakload بأنه الفترة التي يصل فيها استهلاك الكهرباء الى اقصى درجة .

الساعة السادسة والساعة الثامنة مساء في الصيف وبين الخامسة والساعة السابعة شتاءا ، اما في الساعات الاخرى فلا يتجاوز الطلب اكثر من ١٠٪ من سعة المحطة التوليدية . وكمثال على ذلك فأن سعة محطة ناحية تلكيف ٢٥٠ كيلو واط ، اما حمل الذروة فيها فهو ٣٠ كيلو واط لمدة ساعتين فقط واقل من ١٠ كيلو واط لمدة ٢٢ ساعة الباقية . وبهذا تصبح تكلفة توليد الوحدة الكهربائية (٢٥٫٣) فلسا . وكذلك الحال في اكثر القصبات وخاصة الصغيرة منها . ولقد تبين نتيجة للمسوحات التي قامت بها مديرية الماء والكهرباء العامة في وزارة البلديات ان تكلفة الوحدة الكهربائية لاتقل عن (١٥) فلسا في جميع المشاريع التابعة للوزارة المذكورة ، بل ان تكلفة الوحدة في بعض المشاريع تتجاوز ٣٠ فلسا . ومن هنا يتضح ان المشاكل الاقتصادية ، حتى في كهربة المدن ، لاتزال قائمة .

ثالثا - كهربة القرى والارياف

تواجه مشروعات كهربة القرى والارياف مشاكل جمة ومعقدة ويعتبر توفير المال اللازم للتكلفة الاولية ، او تكلفة الانشاء ، ثم توفير المواد الاولية والايدى الفنية لهذا الغرض ، من اهم المشاكل التي تواجه كهربة القرى والارياف . وهناك طريقتان لكهربة القرى والارياف ، هما :

- اما انشاء محطات حرارية تعمل بالديزل لكل قرية او مجموعة قرى متقاربة .
- او توسيع شبكات الاسلاك للضغط العالي والمتوسط ومدها وايصالها الى كافة القرى والارياف ثم خفضها الى الضغط الواطئ اى (٤٠٠/٢٣٠ فولت) اى الاستفادة من المحطات الرئيسية في هذا الخصوص .

وتعترض هاتين الطريقتين مشكلات خاصة وعامة ونوجز فيما يلي المشكلات الخاصة التي تعترض انشاء المحطات الحرارية :

— نظرا لبعد القرى والارياف عن بعضها البعض، فأن الامر يدعو الى انشاء محطة مستقلة كاملة لكل قرية تحتوى على طاقمين ، قوة كل منهما تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ كيلو واط . كما يجب انشاء بناية كاملة للمكائن ، وكذلك شبكة للاسلاك داخل القرية . وهذا يعني انشاء اعداد كبيرة من المحطات ، كل منها بمعزل عن الاخرى . اضافة الى ذلك ان تكلفة انشاء مثل هذه المحطات تتطلب لتمويلها تخصيص مبالغ كبيرة ، لان تكلفة كل محطة تتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ دينارا .

— عدم توفر الايدى العاملة الفنية اللازمة لصيانة الاجهزة الميكانية والكهربائية ، فضلا عن المتاعب التي تلاقيها المشاريع في الوقت الحاضر . وهنالك عائق اخر وهو صعوبة ايصال الزيت والوقود اللازم لتشغيل مثل هذه المحطات بسبب بعد المسافات ، ورداءة الطرق والمواصلات في هذه المناطق ، وتعذر السير في معظمها ابان موسم الامطار والفيضانات .

— مشكلة المياه وعدم صلاحيتها للتبريد وتركها للترسبات على مجارى التبريد ، مما يؤدى الى الاضرار بالطواقم ، في حالة استعمال المكائن التي تبرد بالماء . بيد انه بالامكان استعمال تلك المكائن التي تبرد طبيعيا ، الا ان عمر مثل هذه المكائن قصير جدا بالنسبة للمكائن التي تبرد بالماء وصيانتها اصعب كثيرا .

— صعوبة الاشراف الادارى والتكاليف الباهظة المطلوبة لانشاء جهاز ادارى خاص بالاشراف على اعمال المشاريع ، هذا فضلا عما تواجهه تلك المحطات من صعوبة توفير الادوات الاحتياطية والاجهزة المكملة للعدد الكبير من الطواقم .

اما المشاكل العامة التي تعترض انشاء المحطات فيمكن اجمالها فيما يلي :

المبالغ الطائلة المطلوبة لتغطية تكاليف انشاء هذه المشاريع ، اضافة الى انها لاتنتقل الى مرحلة التشغيل الا بعد انقضاء سنوات عديدة ، كما ان انقضاء وقت طويل بين مرحلتي الانشاء والتشغيل ينطوى على

تحمل تكاليف الادامة والصيانة . هذا فضلا عن استحالة تسديد مصاريف الانشاء في كثير من الاحيان يضاف الى ذلك صعوبة انشاء جهاز للسيطرة ومراقبة الاعمال من الناحية الادارية والمالية والفنية ، وما يقتضيه ذلك من تحمل المشروع لمزيد من الاعباء المالية .

انخفاض متوسط دخل سكان الريف ، وصعوبة حصولهم على القوة الكهربائية ، واستحالة تأمينهم المال اللازم حتى للتأسيس الداخلي ، ونوعية دور السكن التي يشغلونها والمخاطر التي تنجم من تجهيز مثل هذه الدور بالكهرباء ، خاصة وان جميعها تقريبا مشيدة بالطين .

٣ـ عدم توفر الحمل الكافي لتشغيل الطواقم ، اذ لايتم تشغيلها او الاستفادة من القوة اكثر من ساعتين في اليوم . اما اذا استمر تزويد القوة الكهربائية بعد الساعة الثامنة مساءا فستكون للاضاءة الخارجية فقط ، وهذا يعني انعدام عامل الحمل .

خلاصة ماتقدم ان هنالك صعاب تعترض تجهيز القرى والارياف في العراق بالقوة الكهربائية ، الا ان هذا لايمنع من السير في عملية تجهيز تلك القرى والارياف بالطاقة الكهربائية،عن طريق اختيار الطريقة الانجح اقتصاديا وفنيا في كل منطقة ، بعد دراسة وضعها وترجيح مزايا احدى الطريقتين على الاخرى . هذا مع الاخذ بنظر الاعتبار امكان الاستفادة من المشاريع المركزية في مد قسم من

القرى بالطاقة الكهربائيـــة لما لها من مزايا نجملها فيما يلي :

- الحاجة الى عدد قليل نسبيا من الفنيين والاداريـــن بالنظر الى ارتفاع مستوى كفائتهم الفنيـــة والاداريـــة قياسـا الى مستوى كفاءة نظراتهم في المشاريع العديد ة الصغرى .
- الوفر من النفقات الادارية والفنيـة
- سهولة الصيانة وقلة تكلفة التشغيل والادامة .
- المرونة الفنية المتوفرة في هذه الطريقة لاغراض التوســع من حيث تفريغ الخطوط دون اية اكلفة اضافية فيمـا عدا تكلفة الخطوط نفسـها .

ونخلص من هذا التحليل الى ان كهربة القرى والارياف ينبغـــي ان تتم على اساس مد وتوسيع خطوط الضغط العالي والمتوســـط الى المناطق الكثيفـة بالسـكان ، والتي تشمل مجموعة من القـرى والارياف لاتبعد كثيرا عن المحطات المركزية او الفرعية او علـــى جانبي الخطوط الرئيسية ،وربط هذه القرى بشبكة ذات(١١٠٠٠) فولت على ان يتم تخفيض القوة بواسـطة محولات مناسـبة الحجـم.

ويمكن ان يقترن ذلك بانشاء محطات حرارية لتلك المناطق المكتظة بالسكان ، اما القرى النائية التي تبعد مسافات طويلة عن بعضها البعض ، فمن الأوفق جمعها في مناطق صالحة للزراعة والسكن والا فمن الصعوبة كهربتها .

ولغرض سد النفقات الطائلة التي يتطلبها تجهيز القوة الكهربائية في الريف ، وكذلك لبقاء هذه المشاريع والافادة منها على الوجه الاكمل ، فلا مناص من البحث عن مصادر أخرى لتصريف القوة الكهربائية في تلك المناطق ، وذلك باتباع التدابير الآتية :

- تشجيع اصحاب المطاحن على تشغيل مطاحنهم بالكهرباء بدلا من المكائن الحرارية .
- تشغيل مضخات الماء التي تستخدم لاغراض الزراعة والرى وسحب المياه بالكهرباء بدلا من محركات الديزل .
- تشغيل مجارش ومباشات الشلب في المناطق التي تكثر فيها زراعة الرز بالكهرباء .
- تشغيل الآبار الارتوازية ، التي تقوم بحفرها السلطات المختصة ، بواسطة الكهرباء .
- تشجيع انشاء الصناعات القروية وتشغيلها بالكهرباء .
- تشجيع تربية الدواجن وتشغيل مكائن التفقيس بالكهرباء .
- انشاء معامل تستخدم الطاقة الكهربائية لقص الخشب في المناطق التي تكثر فيها الغابات او الاشجار في العراق .
- تهيئة القوى العاملة الفنية اللازمة لادارة هذه المشاريع ، ولصيانة الآلات والمكائن الكهربائية .

٩ - خلاصة النتائج

كان من نتيجة افتتاح محطات توليد الطاقة واكمال توسعاتها ،وربطها بالشبكة الوطنية لنقل القدرة ، في مناطق القطر الثلاث (الشمالية ،والوسطى والجنوبية) ان تشعبت اجهزة المصلحة وتضخم ملاكاتها وايراداتها ومصروفاتها وبقية النشاطات الأخرى ذات العلاقة .

اولا : اذ في مجال العمالة تضم مصلحة الكهرباء الوطنية حوالي (٨٨٠٠) منتسب مابين مهندس واداري وفني وعامل ،بالاضافة الى عدد من الخبراء الاجانب المتخصصين في حقول تكنولوجيا الاليكترون والكهرباء . كما ان المصلحة راعت ان يتمتع انزاد جهازها ببعض الخدمات الاجتماعية كتهيئة دور السكن ،واعتماد اسلوب الاسكان الموجه باعطاء القروض طويلة الأجل الى المستفيدين من موظفيها ومستخدميها .

ثانيا : في مجال تطوير المهارة والخبرة الفنية

أما في مجال تطوير المهارة والخبرة الفنية فقد اعتمدت المصلحة على اسلوبين :

اولهما : الاستعانة بالخبراء الاجانب للعمل في العراق بمدد محدودة لكي يستطيعوا تدريب الفنيين والمهندسين العراقيين على مثل هذه الاعمال ،وبعد الانتهاء من المدة المقررة لانتدابهم يحل العراقيون محل الاجانب في مزاولة مختلف الاعمال الفنية والهندسية المتعلقة بتوليد ونقل الطاقة الكهربائية .

ثانيهما : اتباع اسلوب الايفاد الى الدول المتقدمة في حقول تكنولوجيا

الكهرباء وتوليد الطاقة ، حيث تقوم المصلحة بارسال المهندسين والفنيين الى تلك الدول لمدد تتفاوت مابين ستة اشهر وسنة واحدة او اكثر للتدريب والتخصص .

لقد كانت النتائج المترتبة على ابتاع مصلحة الكهرباء الوطنية لهذين الاسلوبين في مجال تطوير المهارة والخبرة الفنية أن اصبحت لديها نواة طيبة من المتخصصين العراقيين في الصناعة الكهربائية . ولقد كان هذا صدى للاهتمام الكبير الذى اولته الجهات المسؤولة في العراق لقطاع الكهرباء ، وتخصيص بعض الاعتمادات في المناهج الاستثمارية السنوية للصرف منها على مشروعات القطاع . غير ان نسبة التنفيذ لم تزد كثيرا عن ٥٠ ٪ في فترة الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ — ١٩٦٩ .

ثالثا : في مجال استخدام الطاقة الكهربائية للأغراض الصناعية .

وكما قدمنا فان الطاقة الكهربائية تستخدم في العراق للأغراض الصناعية جنبا الى جنب مع الاغراض المنزلية . غير ان الصناعة لاتعتمد كلية على الطاقة الكهربائية المولدة من قبل مصلحة الكهرباء الوطنية ، اذ ان لديها مولدات خاصة تعمل وقت الضرورة . ولقد بلغ الاستهلاك الصناعي من الطاقة الكهربائية نحو ٥ر١٤٪ من الطاقة الكهربائية الكلية .

أما عن القطاع الزراعي فان نسبته في استهلاك الطاقة الكهربائية ما زالت ضئيلة جدا بالقياس الى القطاع الصناعي ، الا ان الدلائل تشير الى ان هذا القطاع مقدم على تطور كبير في المستقبل . واذا تحقق هذا التطور ، كما هو متوقع ، فسيشيد من الطابوق عدد كبير من دور السكن في الريف العراقي ، وسوف

تحتاج هذه الدور لتزويدها بالكهرباء ٠ كما ان التوسع في المكننة الزراعية ،وما يناظره من توسع في الصناعات الزراعية ، سينطوي على استخدام المزيد من الادوات والمكائن التي ستستخدم في تصنيع المنتجات الزراعية ،والتي يمكن تشغيلها باستخدام الطاقة الكهربائية الكبيرة ٠

كما يلاحظ ان معدل الاستهلاك للوحدات الكهربائية للاغراض الاستهلاكية يقترب من معدل الاستهلاك للاغراض الانتاجية (استهلاك الوحدات الانتاجية بالقطاع الصناعي ٠ وهذا ،بطبيعة الحال ،يتطلب توسيع القدرة الانتاجية للوحدات الكهربائية بما يؤمن اشباع حاجة المجالين الاستهلاكي والانتاجي ، مع الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة الاقتصاد في استهلاك الوحدات الكهربائية في الاغراض الاستهلاكية ٠

واخيرا فان المحطات الكهربائية تعتمد ،اساسا ،على وقود الغاز الطبيعي ،وهذا يهيئ مجالا عريضا لاستغلال ثروة الغاز الطبيعي التي تذهب هباءا في القطر العراقي ٠ فاذا ادركنا ان الوقود يمثل نسبة مرتفعة من تكاليف تشغيل المحطات الكهربائية ، فان توفر وقود الغاز الطبيعي في العراق يشكل ميزة له لاتتوفر لكثير من الدول النامية التي يحوزها الوقود الرخيص ٠

وليس من شك أن الآمال المعقودة على تنفيذ مشروعات قطاع الكهرباء في خطة التنمية القومية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ وتحقيق اهدافه الاستثمارية كاملة ، ستصبح حقيقة واقعة عندما تتفق كافة تخصيصات هذا القطاع في الخطة على زيادة الطاقة الانتاجية لمصلحة الكهرباء الوطنية ،ويلعب قطاع الكهرباء دوره الهام في تزويد القطاعات الاقتصادية الاخرى باحتياجاتها من الطاقة المحركة ،ومن ثم في اسهامه في زيادة الانتاج والدخل القومي ،بما يحقق الخير والرفاه لجموع المواطنين ٠

شكر و تقدير

يتقدم مؤلفو هذا البحث الشكر خالصا الى السيد قحطان لطفي علي مدير الديوان العام للمعاونة الصادقة التي ابداها ، وتقديم جهاز الوزارة لكافة التسهيلات اللازمة لاخراج هذا البحث . وتتوجه كذلك بالشكر للسادة المدراء العامين للدوائر القطاعية بالوزارة الذين تفضلوا بمراجعة بعض مسودات فصول هذا البحث وابداء ملاحظاتهم عليها ، ونخص بالذكر السيد المهندس صباح كجه جي مدير عام الدائرة الصناعية ، والسيد المهندس عدنان العلوي مدير عام دائرة النقل والمواصلات ، والسيد الدكتور زهير الظاهر مدير عام الدائرة الزراعية ، والسيد الدكتور سيروان عبدالقادر مدير عام دائرة المرافق والخدمات ، والسيد اسماعيل الدليمي مدير عام الدائرة التربوية والاجتماعية . كما نتوجه بالشكر الى السادة الخبراء الاختصاصيين بالدوائر القطاعية الذين اسهموا معنا في المناقشات والافكار وتبادل الآراء حول اتجاهات تطور القطاعات الاقتصادية والمشكلات المرتبطة بها ، ونخص بالذكر السيد الدكتور طعمة البندر ، والسيد الدكتور بديع القدو ، والسيد المهندس الخبير عبدالنافع عبدالموجود ، والسيد عبدالمجيد الصوفي .

ونقدم الشكر الى الجهاز المركزي للاحصاء لتقديم كافة البيانات والاحصائيات المتاحة لديه ، والتي كان الاعتماد عليها في اعداد

بعض اجزاء هذا البحث .

كما نزجي خالص الشكر الى السادة الدكتور صلاح الدين الحفيد ، واثير أيوب شمم ، وانتصار الواعظ ، وصباح شاهين ، وصباح بهجت ، ونزار عبدالكريم ، وجعفر عوني ، ووليد حنا ، للجهود التي بذلوها في جمع مراجع البحث والتقارير والبيانات والاحصائيات والمعلومات المطلوبة لاعداد البحث ، وتحليل وتدقيق الارقام الواردة بالجداول الملحقة به . ونخص بالذكر ، ايضا ، السيد صالح الجميعي والسيد عبدالاله البزاز والسيد عبدالحميد عبدالله لما بذلوه من جهد موفق في تصميم غلاف البحث وتنفيذ العمليات المرتبطة بذلك .

ونود ايضا التعبير عن خالص الامتنان للسادة موظفي قسم الطبع والاستنساخ الذين اسهموا بجهودهم في كتابة البحث على الآلة الكاتبة ، ونخص بالذكر السادة حكمت يوسف ، وانور فتوحي ، وجورج نعيم النجار ، وشاكر عبدالله ، ووليم خمو ، ونبيل ناصر ، وخالد الاسود ، وسهيل يوسف الصالحي .

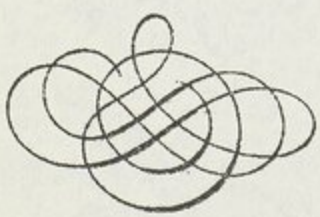

((قائمـــــة المراجـــــع))

اولا : قوانين الخطط الاقتصادية والمناهج الاستثمارية

١ ـ المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار للسنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩ .

٢ ـ المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار للسنوات ١٩٥١ ـ ١٩٥٦ .

٣ ـ قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨٠) لسنة ١٩٥٩ .

٤ ـ قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ .

٥ ـ قانون الخطة الاقتصادية الخمسية للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ .

٦ ـ الاطار التفصيلي للخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ .

٧ ـ المنهاج الاستثماري لسنة ١٩٦٥/١٩٦٦ .

٨ ـ المنهاج الاستثماري لسنة ١٩٦٦/١٩٦٧ .

٩ ـ المنهاج الاستثماري لسنة ١٩٦٧/١٩٦٨ .

١٠ـ المنهاج الاستثماري لسنة ١٩٦٨/١٩٦٩ .

١١ـ المنهاج الاستثماري لسنة ١٩٦٩/١٩٧٠ .

١٢ـ قانون خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ المالية .

ثانيا : تقاريـر و نشـــرات

١ ـ النشرات الفصلية للبنك المركزي العراقي .

٢ ـ التقارير السنوية للبنك المركزي العراقـي .

٣ ـ نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في السنة الاولى ، المؤسسة الاقتصادية ، ١٩٦٥ .

٤ ـ مقترحات تتعلق بخطة العراق الاقتصادية للفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٥،
اعداد الخبير تارلوك سنك ، وزارة التخطيط .

٥ ـ طريقة اعداد الخطة الخمسية ـ تعليمات حول احتساب الانفاق الحكومي ١٩٥٢ ـ ١٩٦٢،
اعداد الدكتور جان ارنست حكيم ، وزارة التخطيط .

٦ ـ بعض المبادئ والاساليب في تخطيط التنمية ،
اعداد الخبير جان تنبرجن ، وزارة التخطيط .

٧ ـ الامكانيات الاقتصادية لمصادر الثروة الزراعية في العراق ،
المهندس محمود حسن جمعة .

٨ ـ دراسات في التطوير المهني في العراق ، لجنة التطوير المهني ، وزارة التخطيط ، ١٩٦٤.

٩ ـ كتاب الجيب السنوي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، ١٩٦٨.

١٠ ـ الكتب السنوية لاتحاد الصناعات العراقي عن السنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ الماليـة .

١١ ـ التطور الصناعي العام ـ ١٩٦٦، اتحاد الصناعات العراقي .

١٢ ـ دليل الصناعات العراقية والكتاب السنوي ، ١٩٦٦، اتحاد الصناعـات العراقي .

١٣ ـ الكتاب السنوي لوزارة الصناعة ، ١٩٦٠/١٩٦١.

١٤ ـ الكتاب السنوي لوزارة الصناعة ، ١٩٦١/١٩٦٢.

١٥ ـ الاصلاح الزراعي في جمهوريتنا الخالدة ، الهيئة العليا للاصلاح الزراعي .

١٦ ـ الاصلاح الزراعي في اعوامه الثلاثة ، الهيئة العليا للاصلاح الزراعي .

١٧ ـ الاصلاح الزراعي في اعوامه الستة ، الهيئة العليا للاصلاح الزراعي .

١٨ ـ خلاصة بانجازات وزارة الاقتصاد منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وزارة الاقتصاد .

١٩ ـ نصوص الاتفاقيات التجارية و الاقتصادية و الكتب الملحقة بها ، المعقودة بين العراق ـ و الدول الاخرى ـ وزارة الاقتصاد .

٢٠ ـ نشرة مديرية التسجيل و مراقبة الشركات العامة للفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٩ ، وزارة الاقتصاد .

٢١ ـ تقرير عن تطور الصناعة التحويلية في العراق ، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ ، و الجداول الاحصائية الملحقة به ، اعد باشراف الخبير الصناعي فلاديمير زاريافتس ، مشروع الصندوق الخاص ، وزارة التخطيط ، آب ١٩٧٠ .

٢٢ ـ تقرير عن تطور الدخل القومي في العراق و الجداول الملحقة به ، اعداد الخبير الاقتصادي الدكتور حسين عمر ، مشروع الصندوق الخاص ، وزارة التخطيط ، ١٩٦٩ .

٢٣ ـ تقرير عن تطور الوضع المالي في العراق و الجداول الملحقة به ، اعداد الخبير الاقتصادي الدكتور حسين عمر ، مشروع الصندوق الخاص ، وزارة التخطيط ، ١٩٦٩ .

٢٤ ـ تقرير عن تطور المتغيرات الاقتصادية و الجداول الملحقة به ، اعداد الخبير الاقتصادي الدكتور حسين عمر ، مشروع الصندوق الخاص ، وزارة التخطيط ، ١٩٦٩ .

٢٥ ـ الوضع الصناعي في العراق ، مؤتمر التنمية الصناعية في الكويت ، ١٩٦٥ .

٢٦ ـ تقرير عن متابعة تنفيذ اهداف السنة الثالثة من الخطة ١٩٦٧/١٩٦٨ ، وزارة التخطيط ، ١٩٦٩ .

٢٧ ـ تقرير عن متابعة تنفيذ اهداف السنة الرابعة من الخطة ١٩٦٨/١٩٦٩ ، وزارة التخطيط ، نيسان ١٩٧١ .

٢٨ ـ الميزانية العراقية ،تطورها و اعادة تبويبها ، اعداد عبد الباقي الكبيسي ، ١٩٦٤ .

٢٩ ـ التقارير السنوية عن اعمال مجلس الاعمار ، السنوات ١٩٥١ ـ ١٩٥٧ .

٣٠ ـ التقرير السنوى عن المشاريع الزراعية للهيئة الفنية الرابطة بمجلس الاعمار ، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ ، مجلس الاعمار .

٣١ ـ تقرير عن اسلوب التنسيق بين التخطيط التربوى و التخطيط الاقتصادى ، وزارة التخطيط ، ١٩٦٩ .

٣٢ ـ لمحات عن التخطيط في العراق ، وزارة التخطيط ،ايلول ١٩٦٩ .

٣٣ ـ تقرير عن تخطيط التنمية الزراعية في ضوء المشكلات الراهنة ، اعداد الخبير الاقتصادى الدكتور حسين عمر ، مشروع الصندوق الخاص ، وزارة التخطيط ، ١٩٦٩ .

٣٤ ـ التقارير السنوية للمؤسسة العامة للصناعة ، السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ المالية ، المؤسسة العامة للصناعة .

٣٥ ـ التقارير السنوية لمديرية الصناعة العامة ، السنوات ١٩٥١ ـ ١٩٥٦ المالية ، وزارة الاقتصاد .

٣٦ ـ التقرير السنوى للمؤسسة العامة للتجارة السنة ١٩٦٦/١٩٦٧ .

٣٧ ـ التقارير السنوية لغرفة تجارة بغداد ، السنوات ١٩٤٩ ـ ١٩٦٤ ، غرفة تجارة بغداد .

٣٨ ـ التقارير السنوية لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات مجلس الاعمار ، السنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٥٩ .

٣٩ ـ التقارير السنوية لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية ، السنوات ١٩٥٩ ـ ١٩٦٤ .

٤٠ ـ تقارير المصرف الصناعي ، السنوات ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧ .

٤١ ـ تقارير المصرف العقاري ، السنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٦٨ .

٤٢ ـ تقارير المصرف التجاري ، السنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٦٨ .

٤٣ ـ تقارير المصرف الزراعي ، السنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧ .

٤٤ ـ تقارير مصرف الرهون ، السنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٦٧ .

٤٥ ـ تقارير مصرف الرافدين ، السنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥ .

٤٦ ـ تقرير عن الزراعة و السياسة الزراعية في الجمهورية العراقية اعداد سيد مرعي رئيس وفد خبراء الاصلاح الزراعي ، طبع مركز وسائل الايضاح ، قسم الارشاد الزراعي ، وزارة الزراعة ، بغداد ، تموز ١٩٦٤ .

٤٧ ـ تقرير عن دور الارشاد الزراعي في النهضة الاقتصادية ، اعداد دكتور فؤاد راغب ، بغداد ، ١٩٦٧ .

٤٨ ـ تقرير للدكتور سعيد حسنين مستشار التخطيط الاقتصادي بالهيئة الدولية للاغذية و الزراعة عن (الادوات) العلمية و العملية للتقييم الاقتصادي) بغداد ، تشرين ثاني ١٩٦٨ .

٤٩ ـ تقرير عن المصرف الزراعي و دوره في التنمية الزراعية و المشاكل المحيطة بعمله ، اعداد عبد الرزاق الهلالي ، بغداد ، ١٩٦٧ .

٥٠ ـ "تقرير عن الاحصاء الصناعي في العراق ١٩٥٤" ، الدائرة الرئيسية للاحصاء ، وزارة الاقتصاد ، بغداد ١٩٥٦ .

٥١ ـ " الصناعة في العراق في ظلال ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨" ، وزارة الصناعة ، بغداد ، ١٩٦٩ .

٥٢ ـ آرثر دي ليتل ، " خطة التنمية الصناعية في العراق" كمبردج ١٩٥٦ .

٥٣ — البنك الدولي للانشاء والتعمير " التنمية الاقتصادية في العـــراق " ، بالتيمرر ، ١٩٥٢ .

٥٤ — سهارل وايفرسن ، " السياسة النقدية في العراق " كوبنهاكن ، ١٩٥٤ .

٥٥ — لورد سولتر ، " تنمية العراق — خطة عمل " بغداد ، ١٩٥٥ .

٥٦ — مقترح بشأن انشاء جهاز لمتابعة خطة التنمية بالجمهورية العراقيـــة ، اعداد الدكتور سعد الدين حنفي ، مجلس التخطيط .

٥٧ — تقرير عن القوى العاملة للخبير نلسن ستروم — مشروع الصندوق الخاص وزارة التخطيط ، ١٩٦٩ .

٥٨ — قوانين وانظمة وتعليمات مجلس وزارة التخطيط — وزارة التخطيط ٦٩

٥٩ — دليل التصنيف القومي للمهن في العراق ، وزارة التخطيط — الدائرة التربوية والاجتماعية ، ١٩٧٠ .

٦٠ — مقترحات لتطوير القطاع الصناعي في العراق ، الدكتور محمد محمود الامام مدير مشروع الصندوق الخاص — الامم المتحدة — العراق ١٩٧٠ ، وزارة التخطيط .

٦١ — دراسة عن اعادة تنظيم الاجهزة المسئولة عن تنفيذ مشروعات الخطـــة ، الدكتور محمد محمود الامام ، ١٩٧١ — وزارة التخطيط .

ثالثا : كتب وبحـــوث

١ ـ محاضرات في اقتصاديات العراق ، الدكتور عبد الرحمن الجليلـــــي ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٥ .

٢ ـ سياسة الاعمار الاقتصادى في العراق ، الدكتور توماس بالوك ، مطبعـــة العاني ، تشرين الثاني ١٩٥٨ .

٣ ـ تخطيط الاقتصاد القومي في العرا ق بين التخصيص والتنفيـــــذ ، الدكتور جواد هاشم ، ١٩٦٩ .

٤ ـ تقدير تكوين رأس المال الثابت في العراق ١٩٥٧ ـ ١٩٦٢ للدكتـــور جواد هاشم ١٩٦٧ .

٥ ـ الانماء الصناعي وقواعده الاساسية في العراق ، سعيد عبود السامـــرائي ١٩٦٠ .

٦ ـ تخطيط القوى العاملة في العراق للدكتور صلاح الدين الشيخلـــــي ١٩٦٨ .

٧ ـ النظام النقدى والمصرفي في العراق ، سعيد عبود السامرائي ، ١٩٦٩ .

٨ ـ تقدير الدخل القومي في العراق ١٩٥٣ ـ ١٩٦١ للدكتور خير الديـــن حسيب .

٩ ـ مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، عبد الرزاق الهلالي ، ١٩٥٧ .

١٠ ـ الملكية الصغيرة في العراق ، لجنة اعمار واستثمار الاراضي الاميريـــــة الصرفة ، وزارة الزراعة ، ١٩٥٣ .

١١ ـ واقع الملكية الزراعية في العراق ، الدكتور طلعت الشيباني ، ١٩٥٨ .

١٢ ـ الاصلاح الزراعي والتطور في الشرق الاوسط / دورين وارلز ، لنـــدن ، ١٩٥٧ .

١٣ — التنمية الزراعية في المجتمعات التقليدية ، للدكتور عبد الوهاب مطر الداهرى ، دار الطليعة / بيروت ، ١٩٦٨ .

١٤ — الاصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية ، للدكتور عبد الحسين وداى العطية ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٥ .

١٥ — واقع الكلفة الزراعية في العراق ، للدكتور طلعت الشيباني ، بغداد ، ١٩٥٨ .

١٦ — التمليك الاقتصادى لعمليات الانتاج الزراعي ، للدكتور عبد الوهاب مطر الداهرى ، مطبعة المعاني ، بغداد ، ١٩٦٩ .

١٧ — نحو اصلاح زراعي اشتراكي ، للدكتور سعدون حمادى ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٤ .

١٨ — دراسات في الاقتصاد العراقي ، للدكتور محمد سلمان حسن ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ .

١٩ — التطور الاقتصادى في العراق ، للدكتور محمد سلمان حسن المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٥ .

٢٠ — ك.م لانجلى ، تصنيع العراق ، مطبعة جامعة هارفارد ، ١٩٦٢ .

٢١ — دكتور صباح الدرة " التطور الصناعي في العراق " ، بغداد ، ١٩٦٨ .

٢٢ — سبل تصنيع العراق ، سعيد عبود السامرائي ، ١٩٦١ .

٢٣ — التنمية الاقتصادية في العراق ، سعيد عبود السامرائي ، ١٩٦٩ .

٢٤ — دراسة تطوير المصادر الاقتصادية في العراق ، سعيد عبود السامرائي ، ١٩٦٨ .

٢٥ — التخطيط الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية ، للدكتور حميد الجميلي ، ١٩٧٠ ، وزارة التخطيط .

٢٦ — تعميم التعليم الابتدائي في العراق وموارد خطة التنمية القومية ، للاستاذ عبد المجيد الصوفي ، وزارة التخطيط ، ١٩٧١ .

٢٧ — بحث في الصناعة العربية ومستقبلها ، منير سعيد ، ١٩٦٤ .

٢٨ — سياستنا الزراعية ودور الجامعة للدكتور عبد الوهاب مطر ، ١٩٦٧ .

٢٩ — لمحات عن اجهزة التخطيط الاقتصادي في كل من :
العراق . فرنسا . الاتحاد السوفيتي — الدائرة القانونية . وزارة التخطيط ، ١٩٧١ .

٣٠ — تقديرات السكان في العراق ١٩٥٧ — ١٩٨٥ .
عدة تقارير للسيد ويدا الخبير في مشروع الصندوق الخاص : وزارة التخطيط ١٩٦٩ / ١٩٧٠ .

٣١ — علم المالية العامة ، الدكتور عبد العال الصكبان ، الجزء الاول ، بغداد ، ١٩٦٦ .

٣٢ — الميزانية والضرائب المباشرة في العراق ، الدكتور عبد العال الصكبان ، بغداد ، ١٩٦٧ .

٣٣ — السياسة المالية في العراق ، الدكتور جان ارنست ، بغداد ، ١٩٦٢ .

٣٤ — محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية — معهد الدراسات العربي ، ١٩٦٧ ، القاهرة ، الدكتور عبد الرحمن الحبيب .

٣٥ — مشكلات التقدم الاقتصادي ، الدكتور محمد جواد الصبوسي ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

رابعـا : مطبوعات الجهاز المركزي للاحصاء

١ — المجموعة الاحصائية السنوية .

٢ — احصاءات التجارة الخارجية النشرات الشهرية والسنوية .

٣ — احصاء موظفي ومنتسبي الدوائر الرسمية وشبة الرسمية في عـــام ١٩٦٧ .

٤ — دراسة في الدخل القومي ، للدكتور فلنلن ، الدكتور ميناكـــن ، والدكتور و راسبتروم ١٩٧٠ .

٥ — تخمينات محاصيل الشلب والقطن ١٩٦٩ — دائرة الاحصـــاء الزراعـــي — .

٦ — الاحصاء التجريبي لتخمين انتاج الحليب وعدد الابقـــار (قضاء المحمودية) دائرة الاحصاء الزراعي ١٩٦٩ .

٧ — نتائج الاحصاء الصناعي الفصلية والسنوية للسنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٨ . دائرة الاحصاء الصناعـــي .

٨ — احصاء اجازات البناء والترميم التقارير السنوية دائرة الاحصـــاء الانشائـــي .

٩ — تقرير الاحصاء الانشائي التقارير السنويـــة .

١٠— نشرات الأرقام القياسية لأسعار الجملة والمفرد الفصلية والسنويـــة دائرة الأرقام القياسية ١٩٦٠ — ١٩٦٨ .

١١— تطور المستوى التعليمي في العراق دائرة الاحصاء الاجتماعـــي ١٩٧٠ .

١٢— تطور المستوى الصحي في العراق ١٩٥٧ — ١٩٦٨ دائرة الاحصاء الاجتماعـــي ١٩٧٠ .

١٣ - تقرير شركات النفط الأجنبية العاملة فى العراق (تقارير سنوية) دائرة الاحصاء الصناعي .

١٤ - تقرير التعداد الزراعي والحيواني ١٩٥٨ - ١٩٥٩ .

١٥ - تقرير احصاءات النقل والمواصلات ١٩٦٠ - ١٩٦٩ .

١٦ - بعض المؤشرات فى الاقتصاد العراقي ١٩٦٥ - ١٩٦٧ .

١٧ - تقدير الدخل القومي فى العراق ١٩٦٥ - ١٩٦٩ تقرير أولى د . على أحمد المنوفي ، كامل العضاض ١٩٧٠ دائرة الحسابات القومية .

١٨ - الحسابات الاقتصادية القومية فى العراق ١٩٦٥ - ١٩٦٩ تقرير اولى د . على أحمد المنوفى ، كامل العضاض ١٩٧٠ . دائرة الحسابات القومية .

١٩ - تقديرات تكوين رأس المال الثابت ١٩٥٣ - ١٩٦٩ تقرير أولى د . على أحمد المنوفي ، كامل العضاض ، فهمي جار الله ربيع ١٩٧٠ - دائرة الحسابات القومية .

٢٠ - تطور التجارة الخارجية فى العراق ١٩٥٩ - ١٩٦٩ دائرة التجارة العامة ١٩٧١ .

٢١ - تقرير تكوين رأس المال فى الصناعات التحويلية ١٩٦٦/١٩٦٧ دائرة الاحصاء الصناعي ١٩٦٩ .

٢٢ - نشرة الاحصاء الفصلية عدة سنوات .

٢٣ - احصاءات الحركة النقدية والمالية ١٩٥١ - ١٩٦٨ دائرة الحسابات القومية ١٩٧١ .

٢٤ - تقرير المسح العام للشركات العاملة فى العراق حتى عام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ .

خامسا : مذكرات تدريبيـــــه

١ــ مذكرة رقم (١) ،لتقديم الخطة الخمسية / درس الماضي القريـــــب واستراتيجية الخطة ، اعداد الدكتور طاهر كنعـان •

٢ــ مذكرة تدريبية رقم (١) ،ومقومات نجاح التخطيط في ضوء التجربـــــة العراقيـــة ، اعداد الدكتور حسين عمر ،١٩٦٩•

٣ــ مذكرة تدريبية رقم (٢) ،بعض المفاهيم الاساسية للتخطيط الاقتصـادى اعداد الدكتور حسين عمر ،١٩٦٩•

٤ــ مذكرة تدريبية رقم (٣) ،العوامل النفسية والثقافية في نجاح عمليـــــة التخطيط • اعداد الدكتور حسين عمر ،١٩٦٩•

محتويات الجزء الثاني

من تقييم النمو الاقتصادى في العراق

١٩٥٠ ـ ١٩٧٠

صفحة

الفصل الخامس : تطور قطاع الزراعة ٢

مقدمة ١ ـ حقائق اساسية عن قطاع الزراعة

٢ ـ انجازات الخطة في قطاع الزراعة

٣ ـ تقييم قطاع الزراعة

٤ ـ مشكلات الاستثمار

٥ ـ مشكلات الانتاج ٦ ـ المشكلات التنظيمية ٧ ـ أهداف السياسة الزراعية ٩ ـ خطة العمل المقترحة لتنفيذ اهداف السياسة الزراعية ٠

الفصل السادس : تطور قطاع الصناعة ١٣٣

مقدمة ١ ـ تطور قطاع الصناعة خلال الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٢ ٢ ـ تطور قطاع الصناعة خلال الفترة ١٩٣٢ ـ ١٩٥٨ :

المرحلة الثانية : التدخل الحكومي غير المباشر (١٩٤٥ ـ ١٩٥٠)

المرحلة الثالثة : المشاركة الحكومية المباشرة في النشاط الصناعي (مجلس الاعمار) ١٩٥٠ ـ ١٩٥٨ ٠

الفصل السابع : تطور قطاع الصناعة (تابع) ٢٨٩

مقدمة

اولا : تطور القطاع الصناعي في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤ ١ ـ الخطة الاقتصادية المؤقته ، ٢ ـ الخطة الاقتصادية التفصيلية ٣ ـ تطور القطاع الصناعي المختلط (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) ٤ ـ تطور القطاع الصناعي الخاص (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) .

ثانيا : تطور القطاع الصناعي في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ ٥ ـ الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ ٦ ـ تطور القطاع الصناعي الممول ذاتيا ، ٧ ـ تطور القطاع الصناعي الخاص (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩) .

ثالثا : تطور القطاع الصناعي خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨

(أ) متابعة التطور على المستوى القطاعي .

(ب) تطور النشاطات الصناعية .

رابعا : مشكلات الصناعة

(أ) المشكلات العامة (ب) المشكلات الخاصة بالقطاع الصناعي العام (جـ) المشكلات الخاصة بالقطاع الصناعي الخاص .

صفحة

الفصل الثامن : تطور قطاع الكهرباء ٥٣١

مقدمة

١ ـ تخصيصات الخطط الاقتصادية لقطاع الكهرباء ٢ ـ الطاقة المتولدة ومجالات استهلاكها ٣ ـ الوضع المالي لمصلحة كهرباء الوطنية ٤ ـ العمالة والأجور ٥ ـ محطات توليد الطاقة الكهربائية ٦ ـ استيرادات مصلحة الكهرباء الوطنية ٧ ـ تكاليف توليد ونقل الطاقة الكهربائية ٨ ـ كهربة المدن والقرى والارياف ٩ ـ خلاصة النتائج .

شكر وتقدير ٥٧١

قائمة المراجع ٥٧٣

HC
497
.I7
H38

2

BUSINESS

MAR 29 1976

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU05271118